

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الاقتصاد النقدي والبنكي العمق  
ميدان العلوم الاقتصادية  
الموسومة بالعنوان:

**دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي**  
- دراسة حالة الجزائر -

من إعداد المترشح:

بوهريه عباس

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. هوارى معراج
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر	د. عمي سعيد حمزة
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوعبدلي أحلام
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مصيطفى عبد اللطيف
ممتحنا	جامعة الجزائر (03)	أستاذ التعليم العالي	أ.د. قدي عبد المجيد
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر	د. بن ثابت علال

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



صدق الله العلي العظيم

( سورة المجادلة الآية 11 )



جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات

أطروحة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د في الاقتصاد النقدي والبنكي المعمق في ميدان العلوم الاقتصادية

## دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي

- دراسة حالة الجزائر -

نوقشت وأجيزت يوم 12 ربيع الثاني 1440 الموافق لـ 20 ديسمبر 2018

تخصص دكتوراه اقتصاد نقدي وبنكي معمق

إعداد المترشح: بوهريه عباس

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. هوارى معراج
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر	د. عمي سعيد حمزة
مشرفا مساعدا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوعبدلي أحلام
ممتحنا	جامعة غرداية	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مصيطفى عبد اللطيف
ممتحنا	جامعة الجزائر (03)	أستاذ التعليم العالي	أ.د. قدي عبد المجيد
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر	د. بن ثابت علال

السنة الجامعية : 2017-2018

# شكر و تقدير

نتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه وتعالى فنقول

وما توفيقني، إلا بالله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه

على توفيقه و نعمته علي بإتمام دراستي و محثي هذا .

ومن ثم يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وافر الامتنان، إلى كل من ساهم في انجاز هذه

الدراسة

من قريبٍ أو حتى بـكليةٍ طيبة

إلى من علّمني حبّ الوطن وحبّ العمل – والداي الكريمين

إلى شهداء ثورة نوفمبر 1954



المترشح

## ملخص الدراسة

### ملخص:

تناولت الدراسة موضوع الاستقرار المالي بالتركيز على إبراز الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر ومدى قدرتها على إرساء الاستقرار المالي مع الإشارة لحالة النظام المالي في الجزائر، وتم الاستناد إلى أربعة أساليب "مقررات لجنة بال الاستشارية "Bâle"، برنامج تقييم القطاع المالي "PESF"، اختبارات الإجهاد المالي "Test De Stress" وكذا نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS" خلال الفترة 2000-2015. من أجل ذلك إشكالية البحث كانت حول مدى إسهامات تلك الأساليب في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر، وقد تبين سعي الجزائر لاعتماد ومحاكاة هذه النظم التي ثبتت فعاليتها في تحديد الصلابة/الهشاشة المالية كخطوة لإرساء الاستقرار المالي في البلاد، كما أفضت الدراسة إلى أن النظام المالي في الجزائر يعد مستقر نسبياً بيد أنه تتخلله مخاطر كامنة في البنوك العمومية جزاء درجة التركيز الكبير في الأصول جنباً إلى حالة السيولة الهيكلية، وأن الاقتصاد عموماً يفقد إلى التنوع والاحترافية في التسيير ما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي والاقتصادي العام.

وبناء على ذلك أوصت الدراسة بإعادة هيكلة وتعزيز الشروط والعمليات المطبقة على نشاط المصارف بما يتماشى مع الخطر الهيكلي للحد من درجة التركيز الكبير في المصارف العمومية على وجه الخصوص، كما اقترحت إطاراً للإنذار المبكر من أجل تصحيح عيوب البنين المالي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** استقرار المالي، إدارة المخاطر، صلابة/هشاشة مالية، تباطؤ اقتصادي، إجهاد مالي، إنذار مبكر، EWS، PESF، Test Stress.

### Abstract:

The study focused on the issues of financial stability by focusing on high lighting the role of modern methods of risk management and their ability to establish financial stability with reference to the state of the financial sector in Algeria, and was based on four methods "decisions of the Advisory Committee" Bâle ", financial sector assessment program" PESF " The financial stress "Stress Testing " as well as EWS during the period 2000 to 2015. For this reason the problem of research was on the extent to which these methods contributed to financial stability in Algeria, and Algeria's attempt to adopt and simulate these systems proved to be effective In Financial solidity/ fragility as a step towards financial stability in the country. The study also found that the financial system in Algeria is relatively stable but it include potential risks in public banks due to the high degree of concentration of assets along side structural liquidity and that the economy in lacks general diversification And professionalism in governance, which negatively affects the financial and economic stability.

Accordingly, the study recommended restructuring and strengthening the conditions and processes applied to the activity of banks in line with the structural risk to reduce the degree of concentration in public banks in particular, and proposed an early warning framework to correct the defects of the financial structure in Algeria.

**Keywords:** Financial stability, risk management, financial strength / fragility, economic downturn, financial stress, early warning, EWS , PESF, Test Stress .

# محتويات الدراسة

أ.....	مقدمة عامة.....
16.....	<b>الفصل الأول الإطار العام للاستقرار المالي</b>
18.....	المبحث الأول: ملامح وأصول الأزمات المالية - محدّدات ومفاهيم عامة
32.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي العام للاستقرار المالي
43.....	المبحث الثالث: مؤشّرات رصد وتحليل الاستقرار المالي
57.....	المبحث الرابع: دور الهيآت المالية والمحافل الدّولية في إدارة المخاطر وتصحيح عيوب البنيان المالي
72.....	<b>الفصل الثاني الإتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية</b>
73.....	المبحث الأول: إجابة لجنة "Bâle" حول الأزمات المالية & أساليب إدارة المخاطر في النظام المالي
88..	المبحث الثاني: برنامج تقييم القطاع المالي آلية "FMI" لإدارة المخاطر في النظام المالي "PESF"
97.....	المبحث الثالث: برامج الإجهاد المالي آلية لإدارة المخاطر في النظام المالي
115 .....	المبحث الرابع: نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS" أداة لإدارة المخاطر
134 .....	<b>الفصل الثالث المقارنة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري</b>
135 .....	المبحث الأول: تطور أداء النّظام المالي الجزائري
155 .....	المبحث الثاني: الرّقابة والإشراف المصرفي - هيآت إدارة & تقدير المخاطر في الجزائر
175 .....	المبحث الثالث: الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري
193 .....	المبحث الرابع: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في النّظام المالي الجزائري
224 .....	<b>الفصل الرابع إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية &amp; متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر</b>
224 .....	المبحث الأول: مدى فعالية توصيات لجنة بال الاستشارية في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية
251 .....	المبحث الثاني: مدى فعالية برنامج "PESF" في قياس الاستقرار المالي في الجزائر
297 .....	المبحث الثالث: فعالية تحليل اختبار الإجهاد المالي للنظام المالي الجزائري
354 .....	المبحث الرابع: محدّدات الاستقرار المالي ومتطلبات إرساء نظام الإنذار المبكر بالأزمات في المصارف الجزائرية
382 .....	خاتمة عامة.....

## قائمة المختصرات

الرمز & الاختصار	المفهوم	
FMI	Fonds monétaire international	صندوق النقد الدولي
BM	Banque Mondiale	البنك الدولي
PESF / FSPE	Program Evaluation DE LA Stabilité DU Système Financier	برنامج تقييم القطاع المالي
BIS/ BRI	Banque des Règlements Internationaux	بنك التسويات الدولي
Bâle	Comité de Bâle sur le contrôle bancaire / Bank for International Settlements	لجنة بال الاستشارية
Micro-prudentielle	Micro-prudentielle	السياسة الاحترازية الجزئية
Macro-prudentielle	Macro-prudentielle	السياسة الاحترازية الكلية
TLAC	Total Loss-Absorbing Capacity	مخصصات استيعاب الخسائر
sSIB-G	Les banques sont d'importance systémique	المصارف ذات الأهمية النظامية
LCR	Liquidity Coverage Ratio	نسبة السيولة على المدى القصير
NSFR	Ratio structurel de liquidité à long terme	نسبة هيكلية السيولة والمستقرة على المدى الطويل
HQLA	High Quality Liquid Assets	الأصول السائلة ذات جودة عالية
Tier	Tier	شريحة
leverage	leverage	الرافعة المالية
ESSF		تقييم استقرار النظام المالي
Article IV Consultation	Article IV Consultation	مشاورات المادة الرابعة
CAMELS	Capital, asset, quality management, profitability, liquidity, market	المجالات الرئيسية للضعف المحتمل في النظام المالي
GFSR	Global Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي العالمي
Test de Stress	Test de Stress	اختبارات الضَّغط (الإجهاد، التوتر، التحمل)
SCAP	Capital Supervisory Assessment Program	برنامج تقييم رأس المال الإشرافي
CCAR	Comprehensive reserve capital assessment	تقييم رأس المال الاحتياطي الشامل
Dodd-Frank	Dodd-Frank Act Stress Testing	اختبار الإجهاد الإشرافي الأمريكي
EWS	Early warning systems	نظم الإنذار المبكر بالأزمات
SNB	System Notation Bancaire	نموذج التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري
FAR	Fiche d'Analyse Risque	نموذج تحليل المخاطر
SYNOBA	Système Technologie Information	نظام تكنولوجيا المعلومات
RPE	Rapport Périodique Exploitation	التقرير الدوري للاستغلال
RQN	Rapport Quantitatif Normalisé	التقرير الكمي الموحد
panel – GMM	panel Generalized method of moments estimation	البيانات المقطعية المعممة

مُقَدِّمَةٌ

عَامَّةٌ



# مقدمة عامة

## 1. تمهيد:

إدراكاً للأهمية المتزايدة لإرساء الاستقرار المالي والمصرفي على وجه الخصوص، وخاصة في الفترات التي تلي الأزمات المالية تماماً كما حدث في أزمة الرهن العقاري 2007-2008 ومن منطلق أن النظام المالي والمصرفي يشكّل قناةً كذلك تنتقل من خلالها الأزمات في النظام المالي فإن سلطات الإشراف المالي تصبو إلى تحليل مؤشرات الاستقرار المالي وتقييم الصلابة المالية توازياً مع رصد تطورات المؤشرات الكلية عملاً بمبدأ التحوط والاحتراز، فالنظام المالي لا يعدُّ سليماً إلا إذا استمرّ بالعمل بشكلٍ سلسٍ حتى في حالات الأزمات حيث أنه يتمتع ببنى تنظيمية تجعله في وضعٍ احترازيٍّ قادرٍ على التنبؤ المبكر بالأزمات كما أنّ له وضعٌ تصحيحي يمكنه من الحد وإدارة هذه الأزمات، لذلك يعدّ تصميم السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي هدفاً متزايداً لصنّاع السياسات الاحترازية والمؤسسات الدولية ذات الصلة وذلك من خلال تطوير أساليب إدارة المخاطر، فالأزمة المالية 2007-2008 أدت إلى التفكير العميق في فعاليتها وأعطت دفعةً جديدةً من السياسات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي، ويتّضح ذلك من الإجراءات والترتيبات الدورية التي أعدتها كبرى المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي "FMI" وبنك التسويات الدولية "BIS" والبنك الدولي "BM")، وتجتهد هذه الهيئات في إيجاد إطارٍ متكاملٍ للاستقرار المالي في ظلّ موجة تعاضم العولمة وحالة التّكامل المالي في العالم بل وحتى أوجه القصور التي خبأتها لنا تقنيات الهندسة المالية، هذه السمات التي أعيت سلطات الإشراف وأبقتها عاجزةً عن متابعة تبعات هذه العولمة والهندسة المالية، وللأسف!!! بدأ مؤخراً فقط إعداد المؤشرات التي تنبئ بالمشاكل المحتملة في الاقتصاديات، فقد نشأت الأزمة المالية 2007-2008 نتيجة الضّغط المفرط في التّقييم خاصةً عناصر خارج الميزانية ما أدّى إلى تدهورٍ خطيرٍ في مستوى ونوعية موارد المصارف رغم أنّ العديد منها كانت تتمتع بملاءةٍ وسيولةٍ كافيةٍ غير أنها لم تقدر على استيعاب ومواجهة الخسائر نظراً للترابط المالي والترابط الناتج عن التكاملات الاقتصادية فيما بينها.

من أجل ذلك، وفي سبيل تحديث أساليب إدارة المخاطر كهدف نهائي لتحقيق الصلابة المالية وإرساء الاستقرار المالي، تعمل مختلف هيئات الإشراف المالي على تطوير أساليب إدارة المخاطر قصد إضفاء الميزة النسبية إلى السياسة الاحترازية الجزئية والكلية وتكاملهما، بعدما تبيّن محدودية الأطر سارية المفعول إبان الأزمة المالية 2007-2008...، لذلك، سجّل المحيط التنظيمي على الصّعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة إصلاحاتٍ جوهرية أصدرتها عدّة مؤسسات يتقدمها "FMI" ببرامج تقييم القطاع المالي "PESF" تتبّعه المبادئ الـ 29 الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة المنبثقة عن لجنة "Bâle" الاستشارية، تغطّي هذه المقاييس الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وتعزيز الأنظمة Macro/Micro-prudential، كما تمثّل هذه الإصلاحات صمام أمانٍ حقيقية وجهاز فعّال لانضباط السوق وإرساء الاستقرار المالي كجوابٍ للأزمة المالية 2007-2008 وحلاً لتسيير الأزمات كما حدث في أزمة الديون السيادية 2011-2012.

## مقدمة عامة

### 2. الإشكالية:

في السياق ذاته، وفي إطار هذه الحملة الواسعة للإصلاحات الدولية يواصل بنك الجزائر تكثيف وإعادة صياغة تدابير الإشراف المصرفي وتعزيز الهيكل التنظيمي المعمول به في إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي بـغية رفع الإطار التنظيمي إلى مستوى المقاييس الدولية المنبثق من التدابير المدرجة في الأمر رقم 10-04 المتعلقة بالنقد والقرض، ونظام الملاءة المالية التي جاءت بها التعلّمة 14-01 وما حكمها، لذلك قام بتدقيق وتطوير أساليب الرقابة والتحليل في النظام المصرفي بواسطة أساليب إدارة للمخاطر ومؤشرات الصلابة تركز على المعايير الدولية للسلامة المالية.

وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول هذه الاتجاهات الحديثة لإرساء الاستقرار المالي في الجزائر مقارنةً بالنظم الاحترازية الرائدة المذكورة سلفاً من خلال تحليل تلك الآليات كنظام لإدارة المخاطر تساهم في إدارة المخاطر وهذا عبر طرح السؤال التالي " إلى أي مدى تساهم الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؟؟"، فما يشكل إجراء احترازي من منظور مصرف واحد قد يسفر عن أزمات إذا انتهجت جميع المؤسسات المالية والمصارف سلوكاً مماثلاً (سلوك القطيع)، وهذا ما اتضح من تجربة الأزمات سابقة الذكر بالرغم من كون أثرها كان محدوداً على النظام المالي الجزائري.

### 3. الأسئلة الفرعية:

من أجل للإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا ارتأينا طرح جملة الأسئلة الفرعية المرفقة التالية:

- ← إلى أي مدى تساهم الأساليب الحديثة لسلامة النظام المالي في إرساء الاستقرار المالي؛
- ← إلى أي مدى تساهم مقررات لجنة "Bâle III"، في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ← إلى أي مدى يساهم برنامج "PESF"، في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ← إلى أي مدى تساهم اختبارات "Test De Stress"، في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ← إلى أي مدى تساهم نظم "EWS"، في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛

### 4. الفرضيات المعدة:

- ← تساهم الأساليب الحديثة لسلامة النظام المالي بشكل معتبر وملائم للحفاظ وإرساء الاستقرار المالي وهذا من منطلق التجارب المكتسبة خاصة من الصدمة المالية العالمية 2007-2008.
- ← تساهم مقررات "Bâle III" كنظام وحيد معتمد لإدارة المخاطر في الجزائر نسبياً فقط من خلال نسب الملاءة المالية والمخصصات في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ← نظرا لعدم اعتماد برنامج "PESF"، لذلك فإنه لا يسهم مطلقاً في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ← نظرا لعدم اعتماد اختبارات "Test De Stress"، لذلك لا يسهم مطلقاً في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛
- ← نظرا لعدم اعتماد نظام "EWS"، لذلك فإنه لا يسهم مطلقاً في إرساء الاستقرار المالي في الجزائر؛

## مقدمة عامة

### 5. أهمية الدراسة:

لما كان بنك الجزائر يبدي اهتماماً بأهمية تحسين إطار الرقابة والإشراف من أجل المحافظة على استقرار النظام المالي والجهاز المصرفي وفي ظل موجة عدم الاستقرار النسبي المنعكس نتيجة نزوب الموارد التمويلية وتأرجح النظام المصرفي بين الفرص الاستثمارية والفرص التمويلية المتاحة، من هذا المنطلق تتبع أهمية دراستنا للأساليب الحديثة لإرساء الاستقرار المالي من خلال تسليط الضوء على تلك الأساليب المشتقة من توصيات الجهات الدولية التي تُعنى بإدارة الأزمات والمخاطر وتحليل مؤشرات الصلابة المالية وقدرتها العالية في التنبؤ بالتوتر المالي كمدخل لإرساء الاستقرار المالي هذا الأخير الذي يعد الركيزة الأساسية لإرساء الاستقرار الاقتصادي الكلي.

### 6. أهداف الدراسة:

إنّ الإطار الذي سنستعرضه المتمثل في إرساء الاستقرار المالي والحفاظ عليه يرتبط على نحو وثيق بالعناصر التحليلية المتعلقة بالسياسات الاحترازية التي تسمح لبنك الجزائر بتحليل وتقييم الاستقرار المالي على أسس عناصر الاقتصادية الكلية والرقابية ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة جنباً إلى معالجة هذه الفجوة التحليلية في تحليل القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي بغية تحقيق ما يلي:

- إمكانية تحديد وكشف مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل أن تؤدي إلى تصحيحات اقتصادية أو مشاكل داخل المصارف أو حالات توقف في البنية التحتية المالية وهذا من خلال تحليل آليات إدارة المخاطر ورصد مؤشرات الاستقرار المالي؛
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وسياسات علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية ويسعى هذا الإطار إلى تحليل مؤشرات الصلابة المتعارف عليها والذي تستند إليه العديد من أطر السياسات القائمة؛

### 7. محددات الدراسة:

- التطرق إلى مفهوم الاستقرار المالي ومحدداته من خلال تحليل العوامل المؤثرة عليه والتدابير اللازمة لتحقيقه وهو المتغير التابع في الدراسة. هذا التحليل يستهدف عينة واسعة من النظام المصرفي الجزائري كونه يمثل الجزء الأغلب من النظام المالي، مع الإشارة إلى باقي القطاعات في حدود ما يقضي به التحليل الاقتصادي ولفترة 15 سنة (2000-2015)، هذه الفترة شهدت ما شهدته من تغيرات اقتصادية وجيو-سياسية عديدة تضع دراستنا تركيزاً على أهمية النتائج المستوفاة منها؛
- الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر خاصة برامج صندوق النقد الدولي "PESF" لتقييم القطاع المالي، ومقررات لجنة بال الاستشارية المتمثل في اختبارات الإجهاد والضغط المالي، بالإضافة إلى مؤشرات "Macro & Micro prudentielle" ونظم الإنذار المبكر بالأزمات وكذا دراسة فعاليتها في

## مقدمة عامة

تحليل الصّلاية المالية وقدراتها على توجيه العناصر المالية والاقتصادية والتي تمثل المتغير المستقل في الدّراسة.

- كذلك سنقتصر في دراستنا هذه على تحليل التّطورات المالية والتّقديّة في الجزائر، والدّور الحاسم لبنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على حدّ سواء من خلال مسح شاملٍ للوضع الاقتصادي خلال الفترة المذكورة...، أخيراً نحاول تحليل الصّلاية المالية لتبيان أثر أساليب إدارة المخاطر المطبّقة في حماية النّظام المصرفي والمالي من الهشاشة وحالة عدم الاستقرار المالي.

### 8. منهجية الدّراسة:

نظراً لطبيعة الدّراسة المتمحورة حول الاستقرار المالي وتحليل آليات إدارة المخاطر، ومن أجل الإجابة على السؤال المطروح واختبار الفرضيات واختبار مدى نجاعة المقترحات، وكون الدّراسة تتطلب مسحاً وتحليلاً عميقاً للنظم الاحترازية والوضع الاقتصادي خلال فترة تتراوح حتى 20 سنة شهدت ما شهدته من تغيراتٍ في الأوضاع الاقتصادية وجيو-السياسية وحتى الاجتماعية...، كلُّ هذا من شأنه أن يعطي لدراستنا ولو إضافةً في سبيل إثراء الموضوع، وعليه من خلال هذه النقاط بدا لنا جلياً أهم المناهج العلمية التي من شأنها أن تساهم في بلورة إطار الدّراسة ببعديه النظري والتّطبيقي نسردها أدناه، كما تم الاعتماد على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي لمؤشرات الاستقرار المالي التي تطرحها المؤسسات الدولية التي تعنى بالمجال على غرار صندوق النقد الدولي ولجنة "Bâle III" الاستشارية:

- المنهج الوصفي: حيث سيعتمد في الإطار النظري للمتغيرين التّابع والمستقل، وكذا في استعراض التّطور المالي للجزائر وللعيّنة الدّراسة حيث سيعتمد في الإطار التّفسيري للمتغيرات؛
- منهج دراسة الحالة: أعتد في الإطار التّطبيقي كونه يتطلب تحليلاً للمتغيرات المفسّرة والتّابع.

### 9. محتويات الدّراسة:

ارتئينا إلى تقسيم الدّراسة إلى أربعة فصولٍ متماثلة من حيث توزيع المباحث والنّقاط التي تعالجها، فقد ارتأينا أن يتسم الفصل الأول بعنوان "الإطار العام للاستقرار المالي" تمت الإشارة في صلبه إلى المفاهيم النظرية للاستقرار المالي ببعديه الضيق (الاستقرار المصرفي) وكذا المفهوم الواسع (الاستقرار المالي الكلي)، هذا وقد تم استهلال الفصل بمفاهيم عامة حول أهم النظريات والمدارس المفسّرة للاستقرار/عدم الاستقرار المالي. في حين ركز الفصل الثاني الموسوم بـ "الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر المالية" على الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر التي تتبناها الهيآت العالمية والوطنية ذات الصّلة تتقدمها لجنة بال الاستشارية وصندوق النقد الدولي. وأخيراً ركّز الفصلين الأخيرين على الدّراسة العملية والتّطبيقية للموضوع بالإشارة إلى واقع النظام المالي الجزائري والنظام المصرفي على وجه الخصوص حيث ركز الفصل الثالث المعنون بـ "المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النّظام المالي

## مقدمة عامة

الجزائري" أهم الأطر المنظمة للعمل المصرفي في حين ركز الفصل الرابع الموسوم بالعنوان " إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المصرفية & متطلبات إرساء الاستقرار المالي" على دراسة فعالية تلك الأطر في إرساء الاستقرار المالي ركيزة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

### 10. الدراسات السابقة:

رغم أننا لم نجد دراساتٍ على حدّ اطلاعنا تناولت الموضوع بنفس الفكرة أو الجانب، إلا أنّ هناك مجموعةً من الأوراق لها علاقة بالموضوع وتتناسب معه في بعض المتغيرات وأهم هاته الأوراق:

A. عمي سعيد حمزة، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015:

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تهدف إلى البحث عن إجابة لإشكالية مفادها الآثار المحتملة لتبني المعايير الاحترازية على استقرار المصارف العاملة بالجزائر وعلى مستوى تنافسيتها وهذا من فرضية مفادها تأخر النظم الاحترازية المطبقة في مواكبة النظم الدولية واحتكارية السوق المصرفية في الجزائر من قبل المصارف العمومية، واستنادا إلى التحليل الاقتصادي والتحليل الإحصائي المجرى بطريقة البيانات المقطعية "panel data" لعينة من ستة (06) مصارف فقد تمّ التوصل إلى أنّ التنظيم الاحترازي لا يؤثر على التنافسية إطلاقا من قبل المصارف العاملة في الجزائر.

مقارنة بالدراسة الحالية. ننتهج نفس النسق في تحليل قضايا الاستقرار المالي في الجزائر ولفترة أطول نسبياً ولعينة أوسع نسبياً ما عزز من قدرة الدراسة الحالية في توجيه الإشكالية، وبالمقارنة مع النتائج المتوصل إليها كما أوردت في الخاتمة العامة نجد أنّ كلا الدراستين خلصتا إلى أن الجزائر ورغم الإصلاحات التي جاء بها القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض إلا أنها لم تواكب المعايير الدولية للنظم الاحترازية وعملت بمحركاتها فقط بما يتناسب وخصوصيات النظام المصرفي من جهة وإمكانياتها التقنية والبشرية من جهة أخرى. كما أن نظام الملاءة المالية ومستوى رأس المال يلعب دور أساسي في تحقيق الاستقرار المصرفي. فيما عدا ذلك تختلفان من حيث الإطار العملي المتمثل في المؤشرات المعتمدة وعينة الدراسة المستهدفة، وقد أوصت الدراسة السابقة بضرورة الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي وتكليف الجهاز المصرفي والاقتصاد الجزائري من أجل اعتمادها مستقبلا، كما ينبغي إعطاء البنوك أهمية أكبر لاستقرارها على المستوى الجزئي، بزيادة الاهتمام بمقررات لجنة بال الاستشارية، وإدارة المخاطر بالاعتماد على الطرق الحديثة كهدف لإرساء الاستقرار المصرفي. ومن هذه الأخيرة تركّز دراستنا على تحليل تلك الأطر الحديثة لإدارة المخاطر كاقترح لدعم توليفة النظام الاحترازي المعمول به للحفاظ على الاستقرار المالي.

## مقدمة عامة

B. Ranjana Sahajwala, Paul Van den Bergh, Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems, (2000) :

الدّراسة مقال نشرها بنك التّسويات الدّولي بعنوان تقييم المخاطر الرقابية ونظم الإنذار المبكر في دول الأعضاء في "G10" المجموعة الدّول الأكثر تصنيحاً، هذه الأنظمة هدفت إلى تقديم لمحة عامة عن نهج مختلفة من قبل المشرفين في البنوك وإجراء تقييم عام أولي للطرق التي يتم استخدامها أو تطويرها، وتكشف الدّراسة أنّ السلطات الرقابية الآن تتحرك بوضوح نحو وضع إجراءات أكثر رسمية ومنظمة ومخاطر تركّز للرقابة المصرفية المستمر وقد تمّ تطوير المناهج والنّظم المختلفة واعتمادها، وقد خلصت إلى أنّ زيادة التّركيز على المخاطر وتعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية من شأنها توليد الإنذار في الوقت المناسب من التّغييرات المحتملة في البنوك. وقد ساهمت هذه النّظم الجديدة والمعدّلة بشكلٍ إيجابي في عملية الإشراف وتحسين دقّة أنظمة المخاطر والقوة التنبؤية لها، ومن المتوقّع أن يتمّ في المستقبل تقييم المخاطر الرسمية، كما أنّ نظم الإنذار المبكر سيستمر تطويرها واعتمادها من قبل المشرفين على المصارف في البلدان المتقدمة واقتصاديات الأسواق الناشئة عن الرقابة على أساس المخاطر، وسوف تسهم إلى حدّ كبير في تعزيز عملية الرقابة المصرفية الفعّالة.

مقارنة بالدراسة الحالية. نجد أنّ كلا الدّراستين خلصتا إلى ضرورة تطوير مجال الإشراف المالي، فسلطات الإشراف في الجزائر كعديد الدّول استوحت معايير إدارة المخاطر والرقابة المصرفية من المعايير الدولية كمقررات لجنة "Bâle"، لذا بدأ التقيد بتلك المعايير أو محاكاتها إلى حدّ ما بصدور الإصلاح المصرفي 04-10 والذي انبثقت منه القواعد الاحترازية الجديدة التي تهدف إلى توفير المناخ وإرساء قاعدة للالتزام الصّريح والفعلي لأساليب الدّولية في إدارة المخاطر وقضايا الاستقرار المالي، وفي هذا الخصوص يحاول بنك الجزائر تعزيز الإطار المعمول به في مجال الرقابة والإشراف المصرفي الموصى به من طرف ذات اللّجنة، حيث تمّ تطوير نظام للإنذار المبكر بالأزمات يدعى في هذا الصّلب بنظام التّقيط المصرفي المطور "SNB" الذي يحاكي نظام التّقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS"، بل ويرجح أنّه نفس النّظام الأمريكي محيّن بمقومات النظام المصرفي الجزائري. كما أنه وفي ذات السّياق عملت الدّراسة الحالية على تطوير نظام للإنذار يستند على مؤشرات الإنذار المبكر بالأزمات تم بناؤها من خلال التّحليل الاقتصادي المدعّم بالتّحليل الإحصائي للوصول إلى أهم تلك المحددات التي تؤثر على الاستقرار المالي. كما طرحت هذه الدّراسة مفهوماً للاستقرار المالي - هذا المفهوم هو حكر على النظام المالي الجزائري فقط-، وأن نظام الإنذار (المقترح) يشمل على متغيرات أوسع نسبياً تمس مجالات أهمله النموذج السابق "SNB" حيث يظهر ذلك عياناً في التّوليفة التي يرتكز عليها.

C. Alain ANGORA, Amine TARAZI, Crises bancaires dans les pays de l'UEMOA : un système d'alerte avancée fondé sur une approche logit Multinomiale, Université de Limoges, LAPE, Limoges, Cedex 1. Courriel : ettealain.

الدراسة عبارة عن مقال، يهدف إلى تحليل دور المؤشرات الاقتصادية الكلية والمصرفية في حدوث الأزمات المصرفية التي حدثت في بلدان منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) منذ نهاية الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات، ومن ناحية أخرى حاولنا طرح إطار للرصد (نظام الإنذار المبكر بالأزمات) يستند إلى التحليل الإحصائي لنموذج متعدد الحدود (modèle Logit multinomial original). وتوصلا إلى أن انخفاض التضخم وانكماش النشاط الاقتصادي هما العاملان الرئيسيان الذي أضعف النظام المصرفي بالإضافة إلى أن تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال إلى الاتحاد يرتبطان بمستوى عال من الهشاشة المالية قبل عامين من الأزمة، كما توصلا إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي ليست ذات صلة كبيرة في شرح الأزمات باستثناء تطور حجم الودائع في البنوك. مقارنة بالدراسة الحالية. نجد أن كلا الدراستين اعتمدتا الإحصاء لتبيان وبناء النموذج المراد توصيفه كما أنهما أشارا صراحة إلى ضرورة إبراز الدور الفاعل للمؤشرات خارج الدائرة المصرفية وتوصلا إلى أن النشاط الاقتصادي الكلي ذو أثر كبير على النظام المالي، غير أن الدراستين تختلفان في بعض النقاط من حيث الجانب العملي حيث استخدمت الأولى نماذج تحليل الإحصائي "modèles Logit multinomiaux" والتي تعتمد على الانحدار اللوجستي، في حين أن هذه الدراسة اعتمدت على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي، حيث استند هذا الأخير على البيانات المقطعية الديناميكية "Panal Data Dynamique"، كما أن الدراسة السابقة تناولت مقاطع مدمجة لعدة دول، في حين دراستنا تناولت بيانا مقطعية لعدة مصارف، بهدف رصد أهم المؤشرات التي من شأنها الإنذار عن حالات التوتّر التي قد تكتنف النظام المصرفي والمالي على حد سواء.

### 11. صعوبات الدراسة:

تعد مشكلة الإفصاح بالبيانات لدى المصارف والمؤسسات المالية على وجه الخصوص نهيك عن الإفصاح عن بيانات حول مستوى المخاطر أو الاستقرار المالي عائقا ومثبطا لمعالجة مثل إشكالية دراستنا، فغياب المؤسسات ذات الصلة بمجال الاستقرار المالي ووكالات التصنيف الائتماني ومكاتب الاستعلام، جنبا إلى صعوبة الحصول على المعلومات والقوائم المالية أو الوثائق الاستدلالية بحجة السر المهني أوّل المعوقات التي تواجه الباحث في مثل هكذا مواضيع كما أنّ صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومة أيضا حاجز جنبا لصعوبة تتبع النظام التشريعي لأساليب إدارة المخاطر في الجزائر نتيجة التعديلات التي تطرأ على الدوام عليه، وكذا صعوبة إيجاد مصارف تُفصح عن القوائم المالية بصفة دائمة وبانتظام خصوصاً المصارف العمومية وعدم اهتمامها بإعداد دراساتٍ لاختبار صلابتها المالية.

# الفصل الأول

الإطار العام للاستقرار

المالي



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### تمهيد:

يعد مجال تحليل قضايا ومؤشرات الاستقرار المالي حديثاً نوعاً ما إذا ما قورن بتحليل الاستقرار النقدي أو الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويُدرك كلٌّ من يُحاول تعريف الاستقرار المالي بمستوياته (الكلي/الجزئي) أنه ما من نموذجٍ أو إطار تحليليٍّ مقبول كلياً لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه نظراً لعجز تلك الأطر في استشرف الأزمات المالية السابقة. فقد بدأ مؤخراً فقط إعداد المؤشرات التي تمكن هيئات وسلطات الإشراف المالي وكذا صنّاع السياسات بالمشاكل المحتملة في الاقتصاد والنظم المالية. فالأزمة المالية العالمية 2007-2008 قد أدت عملياً إلى التّفكير العميق في فعالية أدوات وأساليب إدارة المخاطر لتلافي هذا النوع من الأزمات كما أعطت دفعةً جديدةً من السياسات الرّامية إلى تعزيز الاستقرار المالي، لذلك ينبغي على سلطات الإشراف والمصارف المركزية على وجه الخصوص إيجاد دليل مقبول من أجل المحافظة على الاستقرار المالي في ظل حالة التّكامل وتوسّع وترابط الأنظمة المالية في العالم، التي أعبت صنّاع السياسات والأطر المعنية بالاستقرار المالي وجعلتها عاجزةً عن مُتابعة هذه العولمة<sup>(1)</sup>.

في السياق ذاته، شهد النّظام المالي توسعاً تجاوزت وتيرته التوسّع في الاقتصاد الحقيقي جنباً إلى التّكامل المالي والاقتصادي بين مختلف الاقتصاديات، هذا الوضع جعل النّظم المالية أكثر استقلالاً وعلى الرّغم من أنّ هذه الاتجاهات العامة أدت إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة قدرة النّظم المالية على الصّمود أمام التّحدّيات، فقد غيّرت كذلك من طبيعة المخاطر المالية وأحدثت موجاتٍ من عدم الاستقرار المالي ورفع من احتمالات مخاطر العدوى. وأصبح النّظام المالي أكثر تعقيداً خاصةً فيما يتعلّق بمداولة الأدوات المالية وتنوّع الأنشطة وانتقال المخاطر. يأتي هذا الفصل ليحلّل ويُناقش قضايا الاستقرار المالي ومحدّداته، وذلك بطرح السؤال التّالي "فيما تتمثل محدّدات الاستقرار المالي؟"، بحيثُ سيتطرّق إلى محدّدات الأزمات المالية ومن ثمّ إلى دور النّظام المالي في توفير التّمويل والسيولة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ومن ثمّ مؤشرات قياس الاستقرار المالي، وأخيراً دور المؤسسات المالية والمحافل الدّولية في إرساء الاستقرار المالي وذلك وفق الخُطوات التّالية:

- الأزمات المالية والاستقرار المالي - محدّدات ومفاهيم عامة؛
- مفاهيم نظريّة حول محدّدات الاستقرار المالي والمصرفي؛
- المحافل الدّولية وقضايا الاستقرار المالي والمصرفي؛

(1) - جاري شينساي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005، ص01. (بالتصرف)

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

**المبحث الأول: ملامح وأصول الأزمات المالية- محددات ومفاهيم عامة**  
تتميز الأزمات المالية بسرعة وحدة انتشار الصدمة من اقتصاد إلى آخر (العدوى)، مما أدى إلى ضرورة تحديد أهم القنوات التي تفسر انتقال هذه العدوى، ففي المفهوم الاقتصادي تشير هذه الأخيرة إلى انتقال أثر الصدمة من اقتصاد إلى آخر وتكون في فترات حين يتسم الاقتصاد بحالة من عدم الاستقرار "Instability"، بالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون بأنها قد تشغل فترة الاستقرار كذلك. وعليه من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أبعاد الاستقرار المالي من خلال مدخل حول مفهوم وأهم الأزمات المالية في التاريخ المعاصر.

### المطلب الأول: الأزمات المالية - مفاهيم عامة

يتناول هذا المطلب مفاهيم عامة حول الأزمات المالية وأنواعها، كما يستعرض أهم القنوات الناقلة للأزمات في ظل الاقتصاد الحديث الذي يتسم بالعولمة المالية، ذات الأثرين على مجريات النظم المالية، وفيما يلي بيان لذلك.

#### 1. مفهوم الأزمة المالية:

من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية<sup>(1)</sup>، أو هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول<sup>(2)</sup>. فإذا ما انهارت قيمتها فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات، وقد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية أو المالية (فقاعة المضاربة) كما تسمى أحياناً، فمن علامات الفقاعة بيع وشراء الأصول بحثاً عن الرّيح الرّاسمالي المتوقّع وليس بناءً على العائد المنتظم أو غير المنتظم لتلك الأصول والفقاعة تنشأ عندما تصبّ أموال على أصول أكثر مما تبرره عوائدها كما يحدث في عملية المضاربة .

#### 2. أسباب انتشار الأزمات:

لا يمكن إغفال الآثار السلبية للعولمة المالية والتّعاملات بالمشتقّات المالية عبر الأسواق المالية المختلفة، جنباً إلى تصاعد التّعامل في أسواق العملات العالمية بوتيرةٍ أسرع من نموّ التجارة العالمية كما أوردنا آنفاً<sup>(3)</sup>. كما أنّ حالة عدم اليقين التي تصاحب المستثمرين والتي تؤدي في عديد الحالات إلى

(1) - لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري على معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة- مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية

العالمية سنة 2008، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية، 2013، ص 40.

(2) - محمود عبد الحفيظ المغيوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ورقة مقدمة إلى ندوة الأزمة

المالية العالمية وسوق الطاقة يوم 20 جانفي 2009، طرابلس- جماهيرية ليبيا العربية، 2009، ص 02.

(3) - عدنان السيد حسين، قضايا دولية-الأزمة العالمية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2010، ص 105.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

هفوات وأخطاء قد لا يحمد عقباها تعد وجها من أوجه بداية الأزمة في الأسواق، هذا الأخير الذي يصحبه سلوك مماثل من بقية المستثمرين كما يسمى بسلوك القطيع "Comportement de troupeau". وقد أكدت العديد من الدراسات للأزمات المالية على دور أخطاء الاستثمار المتأتمية من قلة الخبرة أو سوء الاستشراف وسذاجة العقل البشري أو حتى من تلك الهفوات الناتجة عن الغلو في استخدام التقنيات الكمية التي في بعض الأحيان، لا !!! بل في كثير من الأحيان تعطي نتائج مظلمة وخير دليل تلك التي نجمت عن أزمة التّمور الآسيوية نتيجة لخطأ توصيف من قبل المشاركين في تلك الأسواق تزامناً مع حالات الطّمع والجشع التي يميّز بها المضاربون. كما أنّ عدم الإلمام بالمبتكرات المالية وتقنيات الهندسة من شأنه أن يُسهم في حالات التوتر وعدم الاستقرار المالي، فالمبالغة في تقدير الأصول سيدفع الأسعار إلى الارتفاع وأنّ سلوك القطيع كفيلاً بأن يجعل الأسعار أعلى بكثيرٍ من القيمة الحقيقية للأصول، مما تجعله قاب قوسين أو أدنى من الأزمة بحيثُ أنّه ولأيّ سببٍ قد تتخضض مما يعجّل التنازل عن تلك الأصول وبالتالي انخفاض أسعارها وذلك ما يصطلح عليه باسم "انفجار الفقاعة".

### 3. أهم أنواع الأزمات المالية:

يتناول هذا العنصر أهم تصنيفات وأنواع الأزمات المالية من حيث رؤى الاقتصاديين والتّجارب الدولية الحديثة في مجال الأزمة وحالات عدم الاستقرار المالي، بدءاً من الأسواق المالية والنظم المصرفية، إلى أزمات السيولة (أزمة الخصوم) وانتهاءً بأزمات العملة وأسعار الصرف.

#### 1.3. أزمات أسواق المال:

تتجم أزمة أسواق المال كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادلة لهذه الأصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة "Bubble"، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل. وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاضم الاتجاه نحو بيع الأصول المالية (الأسهم) فتبدأ الأسعار في الهبوط وتحدث حالة من الانهيار الشامل للأصول في السوق<sup>(1)</sup>.

#### 2.3. الأزمات المصرفية:

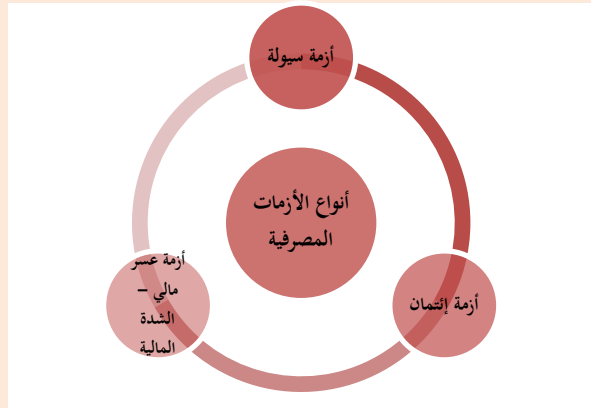
تحدث الأزمات المصرفية عندما تكون المصارف في حالة إفسار مالي وعدم توفر السيولة، ويتطلب الأمر التدخّل من المصرف المركزي من أجل معالجة هذا المشكل بضخ سيولة أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، ويمكن أن تكون الأزمة إما أزمة سيولة نتيجة الطلبات الكبيرة للودائع في شكل سحب سيولة، أو تكون في شكل أزمة إفسار أي أزمات الملاءة التي تحدث على المدى الطويل بسبب سياسة

(1) - يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2014، ص10.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

التساهل في احتياطات المصارف<sup>(1)</sup>، وعنها تمتد هذه المشكلة إلى مصارف أخرى فتتفاقم المشكلة لتصبح أزمة نظام، كما قد تنشأ من القروض (أزمة ائتمان) حين تمتنع عن منح الائتمان لخوفها من مخطر عدم السداد.

الشكل رقم (01): أنواع الأزمات المصرفية



المصدر: إعداد الباحث بناءً على ما سبق.

### 3.3. أزمة السيولة "أزمة الخصوم":

نركز على هذه الأزمة نظراً لكونها أكثر الأزمات احتمالاً للحدوث جنباً لكونها كانت أحد محددات أزمة الأزمة العالمية 2007-2008، وتعرف كونها الحالة التي لا يستطيع فيها المصرف الوفاء فوراً بالالتزام اتجاه الدائنين، وغير قادر على توفير الأموال بتكلفة أقل دون تصفية جزءٍ من الأصول. ويمكن أن تؤثر في جزءٍ كبيرٍ من المصارف وتتوسع وتشمل النظام المصرفي عن طريق العدوى بسبب

التقصير في إدارة السيولة كما أوردت لجنة بال الاستشارية (2010)، وفي أسوأ الظروف -سلوك الدومينو- قد تتحول إلى أزمة بنوية تعصف بالنظام المالي ككل بالإضافة إلى العوامل الخارجية خاصةً العملة المالية، كذلك يمكن الإشارة إلى أنّ كلاً من التحرير المالي وعدم كفاية الإشراف (الحوكمة) والضعف البنوي للمؤسسات هي سمات بارزة تؤدي إلى أزماتٍ قد تسهم في توتر النظام المالي.

### 4.3. أزمات العملة وأسعار الصرف:

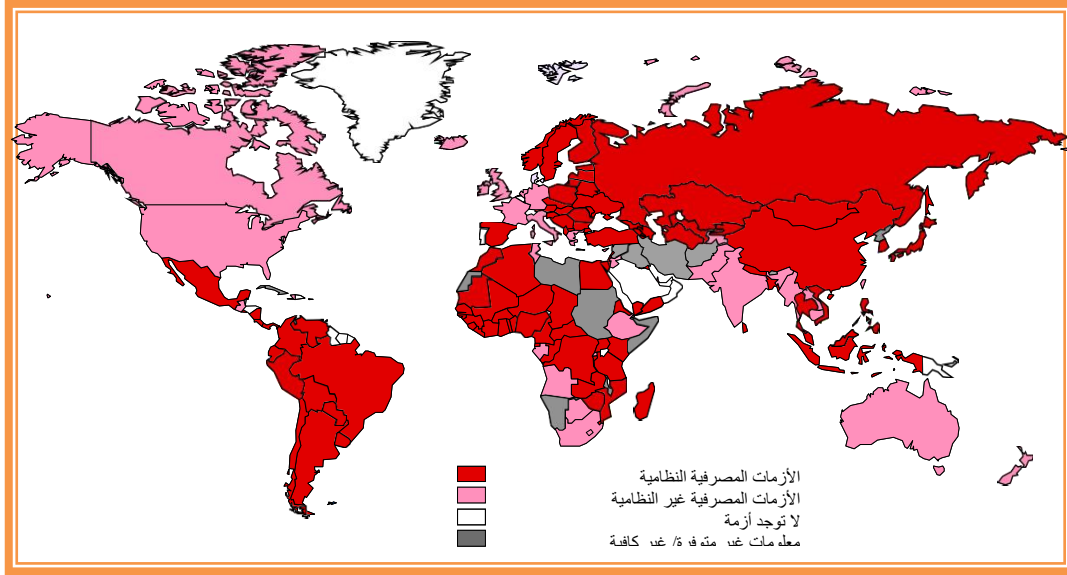
تحدث أزمة العملة عندما تؤدي هجمات المضاربة على عملة بلدٍ ما إلى تخفيض قيمته أو إلى هبوط حاد فيها فترغم السلطات النقدية على الدفاع عنها ببيع حصص ضخمة من احتياطاتها أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة<sup>(2)</sup>. إنّ القرارات المتعلقة بتعويم العملة أو خفض سعر الصرف هي قرارات تتخذها السلطات النقدية بصورة طوعية، غير أنّ هذه القرارات تكون قرارات مهمة وجوهرية في كثيرٍ من الظروف خصوصاً في حالة القصور في تدفقات رأس المال الأجنبي وفي حالة وجود تزايدٍ في التدفقات الخارجة، وهذا النوع من الأزمات قد يؤدي إلى بعض التأثيرات على القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وإلى انكماش قد يقود إلى الكساد.

(1)- Alain Ette Angora, **Systeme D'alerte Avancee Des Crises Bancaires: Une Approche Fondée Sur Les Modeles Multinomiaux**, These Docteur : Sciences Economiques, Univ de Limoges, France, 2009/2010, P 35.

(2)- محمد محمود المكاوي، **الأزمات الاقتصادية العالمية - المفهوم، النظريات التي فسرت الأزمات دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات**، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2012، ص 64.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

الشكل رقم (02): خارطة جيو - اقتصادية لتوزيع الأزمات المالية 1970-2010



**Source :** Alain Ette Angora, Op-Cit, P 14.

إنّ التّمييز في الأزمات التي حدثت خلال العقود الماضية تشير إلى أنّ المشاكل المصرفية يمكن تحليلها من عدّة زوايا كما يرى "FMI"، وبالتحديد في ثلاث نقاط أساسية، الأولى وهي أصل الأزمة بمعنى أنّ المشاكل المصرفية تحدث من زوايا مختلفة كعدم نجاعة السياسات الاقتصادية الكلية، وثانيها هو طبيعة الاختلالات المالية في الأفق الزمني ويزداد أساساً في السيولة على الأجل القصير وأخيراً مشكلة الملاءة وكذا الإشارات التي تقدّمها نظم الإنذار المبكر بالأزمات، فنتبع الأزمات المالية على النّحو التاريخي يبين لنا وبوضوح مدى تطوّر دور الصّناعة المصرفية في تمويل الاقتصاد وبالتالي، فإنّ هذه التطوّرات أسهمت على نحو كبير في نشوب عدة أزمات وقد تجلّى ذلك خلال العقود الثلاثة الماضية، فمصادر الهشاشة المالية وبوادر الأزمات في النّظام المالي ينشأ أيضاً بسبب عدم نجاعة السياسة الاقتصادية، حيث يكشف لنا قنوات جديدة للانتقال عدوى الأزمات كإلغاء الضوابط التنظيمية وضعف الضوابط الداخليّة وعدم كفاية الإشراف، كل هذه العوامل قد تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد ولعدم الاستقرار المالي. (سنحلل هذا العنصر بالتفصيل خلال الفصل الموالي)، وأخيراً فإنّ أوجه القصور المصرفية بما في ذلك الأمور المتعلقة بنظم التشغيل لها دور أساسي في هذه الأزمات.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### المطلب الثاني: مؤشرات رصد الأزمات المالية

في حقيقة الأمر هناك أسباب كثيرة جداً لا يسعنا حصرها أو الخوض فيها لتفسير الصدمات المالية التي تواجه الأوضاع الاقتصادية حسب طبيعة كل اقتصاد، فيما يلي أهم تلك الأسباب المستخلصة من التجارب السابقة للاقتصاد العالمي.

#### 1. المؤشرات التقليدية لتفسير ورصد الأزمات المالية:

يمكن تصنيف الأسباب التقليدية الدالة على إمكانية تعرض الاقتصاد لأزمات مصرفية وصدمات في سوق الأوراق المالية أو لأزمات في العملات إلى التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرين وكذا الخصائص الهيكلية للسوق أو الخصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرون الثقة فيه، والجدول أدناه يطرح أربعة نماذج للعدوى المالية ويلخص تضامنها في إمكانية التنبؤ بالأزمات وكيفية منعها أو الوقاية والحذر منها<sup>(1)</sup>.

#### جدول رقم (01): نماذج العدوى المالية

إمكانية منع وقوع الأزمة	إمكانية التنبؤ بالأزمة	آليات التحول في الأزمة المعدية
ضعيف	جيد	نموذج الروابط الاقتصادية: تؤثر الأزمة في الاقتصاد الأول على الأساسيات في الاقتصاديات الأخرى.
جيد	معتدل	نموذج الوعي المتزايد: تكشف الأزمة في الاقتصاد الأول الأساسيات الضعيفة في الاقتصاديات الأخرى.
ضعيف	جيد	نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية: تقوي الأزمة في الاقتصاد الأول وحدة النقد الأساسية للمستثمر.
معتدل	ضعيف	نموذج سلوك القطيع: الأزمة في الاقتصاد الأول تسبب سلوك القطيع بواسطة المستثمرين.

**المصدر:** عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

طبقاً لنموذج الروابط الاقتصادية فإن الأزمة المالية التي تحدث في اقتصاد ما، تعجل بوقوعها في اقتصاديات منكمشة أو غير متقدمة وهذا يمثل حالة خاصة في تفسير الأزمات في العديد من الاقتصاديات. وطبقاً لنموذج زيادة الوعي يفترض بأن البيانات وتحليل الأسواق الفردية التي برزت حديثاً هي بيانات وتحليلات ضعيفة أو رفيعة المستوى يمكن استغلالها أو الاستفادة منها، وعندما تقع هذه الدول في مشاكل فإن المستثمرين يتحولون بأنظارهم إلى دول أخرى تتماشى أصولها مع سنداتهم وأوراقهم المالية ولذا يحاولون شراء الأصول من هذه الدول وهذا النموذج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنموذج سلوك القطيع.

(1) - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، عدوى الأزمات المالية-العولمة المالية وإمكانيات التحكم، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية، 2012، ص 36.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

أما نموذج تسوية محفظة الأوراق المالية نجد أنّ السيولة النقدية والأوراق المالية في حاجة إلى سيولة لمواجهة الزيادة المتوقعة في تجديد أصول الدولة التي أصابها الأزمة، وهنا يجد هؤلاء أنفسهم يتجاوبون مع بيع أصول الدول الأخرى وهذا بدوره يتسبب في خلق مجموعة ثانية من الأزمات في تلك الدول، وبقدر ما يمكن تجميع وتصنيف الدول في شكل سندات وأوراق تجارية طبقاً لموقعها الجغرافي بقدر ما تكون إمكانية التنبؤ بهذا النوع من العدوى جيداً. وطبقاً لنموذج سلوك القطيع "Comportement de troupeau" عدوى الأزمة تنتقل عبر الآلية المعروفة بـ "نداء الاستيقاظ - Wake Up Call" بمعنى أنّ اندلاع الأزمة في بلد ما يؤدي إلى استيقاظ الدائنين وتنبههم إلى ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمعترضين في البلدان الأخرى، ومن هنا يبدأ الدائنون في اتخاذ إجراءات وتدابير لحماية أموالهم مما يؤدي إلى انتشار الأزمة وقد سبقت الإشارة لهذا النموذج آنفاً في أسباب الأزمات المالية.

### جدول رقم (02): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية

الخصائص الهيكلية أو البنوية	التطورات في الاقتصاد الكلي
- نظام جمود معدلات التبادل وقطاع التصدير أكثر تركيزاً؛	- ارتفاع معدلات التضخم و نمو سريع ومتواصل في مستوى التدفق النقدي؛
- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات؛	- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛
- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛	- تسجيل عجز متزايد في الميزان الداخلي والخارجي؛
- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛	- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة من مستوى الناتج الوطني الإجمالي PNG؛
- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها؛	- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة (غير عاملة) إلى إجمالي القروض الممنوحة من النظام المصرفي؛
- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛	- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من مستوى الناتج الوطني PNG؛
- انخفاض الاكتتاب في أسواق الأسهم؛	- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية؛
- سيطرة بعض المؤسسات على أسواق الأسهم؛	- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي؛
- الرقابة على دخول السوق والخروج منه؛	- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة؛
- الرقابة على دخول السوق والخروج منه؛	

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

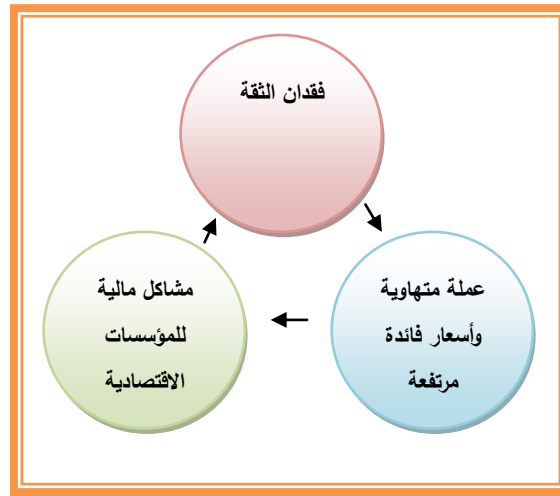


## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 2. مؤشرات العدوى والملاحم العامة للأزمات المالية:

حتى الدول التي تُظهر القليل من المؤشرات التقليدية على التعرض للأزمات المالية التي أوضحها الجدول السابق ربما لديها ما يدعو للقلق اتجاه العدوى المالية ذات الأسباب الخارجية، وقد يكون للعدوى الاقتصادية أحيانا أسباب مقنعة فهناك قول مأثور قديم مفاده "إذا عطست الولايات المتحدة فإن كندا تصاب بالزكام"، بمعنى أن هناك ارتباطات قوية بين الاقتصاديات خاصة الأمريكية والآسيوية<sup>(1)</sup>.

#### الشكل رقم (03): الحلقة المفرغة للأزمة المالية



**المصدر:** بول كروجمان، العودة إلى الكساد العظيم، نفس المرجع السابق، ص 98.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مختلف الخبراء والمسؤولين الاقتصاديين والباحثين والنقاد في مجال الاقتصاد لم يجمعوا أو يتفقوا على تعريف واحدٍ موحّدٍ لظاهرة العدوى كما أسلفنا، نظرا لحدائتها في المجال الاقتصادي حيث عرّفت على أنّها "الزيادة الكبيرة والكاسحة في الصّلات والرّوابط الناتجة عن صدمة محدّدة لبلد واحد أو مجموعة من البلدان"، وكذلك يعتقد انه من المسلّم به انتقال الصّدّامات السّلبية من اقتصاد إلى آخر<sup>(2)</sup>، فقد يكون من الأسباب الأشدّ تأثيرا لانتقال العدوى ذلك الارتباط المالي المباشر "الرّابط الميكانيكي" حيث يكون الأثر غالبا من خلال "موارد الأسواق النّاشئة" بسبب إتباع غالبية الدّول لسياسات فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبيّة وتشجيعها على التدقّق إلى الدّاخل دون ضوابط، وكذلك يوجد رابط مهم آخر هو "الرّابط الذهني" بين عقول المستثمرين فإذا ما تبين أن اقتصاد أحد البلدان ليس بقادر على التساير الديناميكي أو به خللٌ ما، فإنه سوف يؤدي إلى زعزعت ثقتهم فيه، ويمكن رصد هذه التوتّرات من خلال مراقبة جملة من المؤشّرات السّابقة.

(1) - بول كروجمان، العودة إلى الكساد العظيم- أزمة الاقتصاد العالمي، دون طبعة، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت - لبنان، 2010، ص 100.

(2) - معروف جيلالي، مفهوم العدوى المالية- نماذج وقنوات انتقال، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، [متاح على الرابط]:

- <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/641#.WJmIEIXhDIU> .07/02/2017 (11:52) .



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية

تعددت النظريات المفسرة للأزمات المالية بحيث تتجه كلا منها حسب حدة هذه الأزمة منشأها والظروف التي أدت إلى تفاقمها (قناة انتقال هذه الأزمة)، يأتي هذا العنصر لتحليل بعض الأزمات المالية ونتائجها على النظام المالي العالمي.

#### 1. أهم الأزمات المالية في الاقتصاد المعاصر:

يتناول هذا العنصر أهم الأزمات المالية العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي أدت إلى حالة من التوتر في النظام المالي العالمي رغم اختلاف أسباب حدوثها ومنشئها.

##### 1.1. أزمة المكسيك المالية 1994-1995:

شهدت المكسيك أزمة مالية حادة تفجرت سنة 1994 واستمرت تداعياتها إلى غاية 1995 وهذه الأزمة لم تحدث دون بوادر إنذارات واضحة، فقد كان هناك بعض الإنذارات التي سبقت الأزمة بسنوات<sup>(1)</sup>. ويعود بوادر هذه الأزمة حسب الاقتصاديين إلى الضعف الذي تعانيه معظم الاقتصاديات الناشئة والتامية خاصة في ظل تنامي تيارات العولمة والتحرير الماليين. إن الظروف الاقتصادية المواتية والتي شجعت الاستثمار الأجنبي كما ذكرنا آنفا والذي يتجلى في حيازة العقارات والأصول المالية المنقولة وغير المنقولة، كان له الأثر الكبير على ميزان المدفوعات المكسيكي بالعجز، في حين أن العملة المكسيكية "Pizo" كانت في حالة استقرار فقد تم التوسع في الائتمان في ضل تواصل عجز ميزان المدفوعات ما أندر باقتراب بوادر أزمة مالية في المكسيك<sup>(\*)</sup>.

##### 2.1. أزمة جنوب شرق آسيا 1997-1999:

قبل حدوث أزمة جنوب شرق آسيا صدر عن البنك الدولي تقريراً يشيد بالأداء الاقتصادي للمنطقة وأطلق على هذا الأداء "المعجزة الآسيوية"، هذا المستوى هو نتيجة إتباع اقتصاد السوق الحرة وتطبيق دول المنطقة لسياسته الاقتصادية، وذهب "FMI" إلى أبعد من ذلك ليدعو الدول التامية لتبني مثل هذا النموذج الآسيوي<sup>(2)</sup>. لكن في أكتوبر 1997 عانت الأسواق المالية الرئيسية من انخفاض حاد في أسعار الأسهم، فبدأ ذلك في بورصة "Hong Kong" ثم انتقل إلى اليابان وأوروبا ومنها إلى أمريكا، حيث تحرك الانخفاض بالتتابع من دولة إلى أخرى (نتيجة الروابط الاقتصادية) بدايةً من ذلك التاريخ، وصاحب

(1) - يوسف أبو قارة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

(\*) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: بول كروجمان، تحليل النظريات الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 2007، ص 198.

(2) - فؤاد علوان، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية - دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية، دون طبعة، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012، ص 35.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

الهبوط الحاد هلعاً شديداً من احتمالية تكرار أحداث أكتوبر 1987 عندما انخفض مؤشر "DJIA" (\*) في نيويورك حوالي 22% في يومٍ واحدٍ فقط، أو ربما أسوأ لاحتمال تكرار سيناريو أزمة 1929. وقبل هذه الأزمة شهد جمعٌ من دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1997-1998 انحداراً في أسعار الصّرف لعملاتهم المحليّة مصحوبةً بسقوط أسعار أسهم الشركات الخاصّة بهم ثم انتشرت هذه الأزمة كوابٍ معدي إلى (كوريا الجنوبية، تايوان...)، إلى أن وصلت إلى أكبر قاعدة رأسمالية في غرب آسيا وهي "Hong Kong"، وعندها فقط أدركت أسواق رأسمال الغرب أنّ الأزمة خطيرة بحق. لذلك يتبين أنّ الأزمة المالية الآسيوية تنطوي على أربعة مشاكلٍ رئيسيّة، أولها نقصُ التبادل الأجنبي في تايوان وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، وكذلك عدم ملائمة النظم المالية وكذا آلياتها لتوزيع رؤوس الأموال في الاقتصادات الآسيوية، بالإضافة إلى تأثير الأزمة على كلِّ من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم<sup>(1)</sup>:

### 3.1. أزمة الولايات المتحدة الأمريكية - أزمة الرهن العقاري 2008-2009:

تعرّض الاقتصاد العالمي صيف 2007 لضربةٍ عنيفةٍ أعادت إلى الأذهان التجربة المريرة لأزمة الكساد العظيم 1929، والظاهر أنّ الأزمة نتجت عن التوسّع في الائتمان وفي ابتكار المشتقات المالية وتدويرها دون دراسةٍ كافيةٍ لملاءة العملاء وبعيداً عن رقابة البنوك المركزيّة<sup>(2)</sup>، وقد اندلعت بواكر الأزمة مع اضطراب العقار في الو.م.أ وسقوط بنك "Brothers Lehman" وفوضى البورصات المالية وانحسار الائتمان في الربع الأخير من سنة 2008 إعلاناً رسمياً لها<sup>(\*\*)</sup>، وهذه الأزمة تعدّ الكبرى في التاريخ الحديث والمعاصر من حيث سرعة تطوراتها السلبية وحجم الخسائر في رؤوس الأموال ومدى اتّساعها وشمولها. ومن الواضح أنّ السبب المباشر للأزمة المالية يكمن في ديون الرهن العقاري في الو.م. الأمريكية، وأهم هذه العوامل تكمن في القروض العقاريّة الممنوحة بمخاطر عالية بالإضافة إلى عمليات الاقتراض المتراكمة وتعاضم حجم الديون، فقد شهدت أسواق العقارات في الو.م. الأمريكية ازدهاراً كبيراً خلال 2001-2006، هذا الازدهار شجّع المصارف على التوسّع في الائتمان بمخاطرٍ عاليةٍ ودون ضماناتٍ كافيةٍ، لأنّ الفائدة كانت مرتفعة (أرباح أكبر)، وقد استمرّ هذا الوضع إلى أن بلغت ذروتها في 2006<sup>(3)</sup>.

(\*) - مؤشر داو جونز "Dow Jones Industrial Average" يعرف باسم مؤشر "Dow 30" هو مؤشر لأكثر 30 شركة صناعية أمريكية في

بورصة نيويورك وبورصة ناسداك وهو أكثر المؤشرات مشاهدة في العالم، وعند الحديث عن مؤشرات الأسواق فالمقصود مؤشر "Dow30".

(1) - عبد الحكيم مصطفى الشراوي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(2) - محمد محمود المكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(\*\*) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

- حميد الجميلي، الهندسة الاقتصادية للعلومة واستشراف مستقبل الرأسمالية، طبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص 599.

(3) - يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 4.1. أزمة الديون السيادية الأوروبية 2012 :

وقعت اتفاقية ماسترخت في السابع من فيفري 1992، حيث قامت إحدى عشر دولةً أوروبية بتوحيد عملاتها في عملة واحدة "اليورو"، وتتنوع دوافع إنشاء الاتحاد نقدي ما بين دوافع سياسية وأخرى اقتصادية. فعلى الصعيد الاقتصادي وصلت أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى مرحلة حرجة تستدعي وضعها محل الدراسة والتحليل لأهم المحددات وذلك نظراً للعوامل التالية:

- تعد أزمة الديون السيادية الأوروبية أول أزمة مالية تقع في اتحاد نقدي وهو ما يعيق استخدام بعض آليات للحد منها مثل تخفيض قيمة العملة، كما حدث في أزمة أمريكا اللاتينية<sup>(1)</sup>؛
- تستمد الأزمة خطورتها من نقل الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي حيث يشكل نحو 26% من إجمالي الناتج العالمي؛

إن تكثيف منح القروض 2003-2007 قد أعقبه زيادة معدلات القروض المتعثرة لدى المصارف ضاعف من قابلية تعرض النظام المالي بأوروبا للأزمات وبذلك كانت الأزمة 2008-2009 بمثابة حجر العثرة الذي كشف ضعف النظام المالي، إن جذور الأزمة تختلف فيما بين دول الاتحاد فعلى سبيل المثال تعد الأزمة المفجرة للأزمة في اليونان مالية بالأساس حيث تقاوم العجز بموازنة الدولة أما بالنسبة لإسبانيا وإيرلندا فجذور الأزمة تعود إلى قصور في النظام المصرفي وتكثيف منحه للقروض في المجال العقاري وفيما يلي عرض لأهم العوامل المسببة لأزمة الديون السيادية الأوروبية:

- انتهاج الاقتصاديات الأوروبية سياسة نقدية موحدة منعها من استخدام سعر الصرف والفائدة للخروج من أزمته وتصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات والمالية العامة على حدّ سواء؛
- إنشاء الاتحاد الأوروبي كاتحاد نقدي مفتقداً إطاراً موحداً للسياسة المالية؛
- الضعف الهيكلي لاقتصاد بعض الدول الأوروبية ويعزى هذا كونها لم تتعافى بشكل كامل من الأزمة المالية التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري) 2007-2008؛

### 2. المدارس والنظريات المفسرة للأزمات المالية وعدم الاستقرار المالي:

تعددت النظريات الاقتصادية والمدارس المفسرة لمفهوم الأزمات المالية (الاستقرار/عدم الاستقرار) كلاً حسب منظوره، وفيما يلي نستعرض أهم تلك المدارس التي تعنى بتفسير حالة الاستقرار/عدم الاستقرار المالي:

(1) - البنك المركزي المصري، الاستقرار المالي العالمي - التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، ورقة بحثية 2014، ص 11.

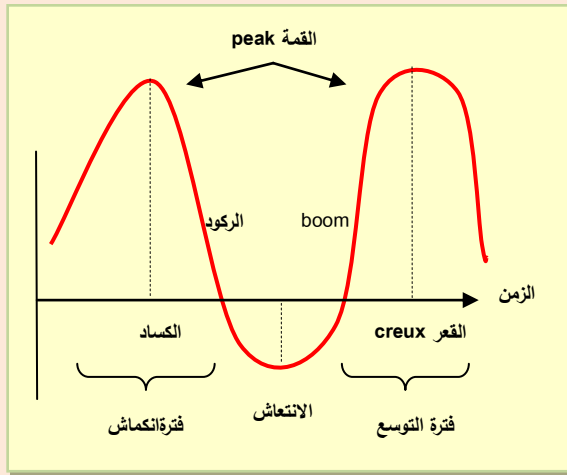
## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 1.2. نظرية هايمان مينسكي "Hyman Minsky":

لقد بدأ كينز في طريق العثور على بديلٍ قابلٍ للتطبيق تفرضه كفاءة السوق، ثم اتبعه "Minsky" في نفس الفكرة، حيث تتجّه نظرية هذا الأخير في ظلّ تقلّب الأسواق المالية بين دورات توسيع وانكماش ذاتية التعزيز تفسّر السلوك الحقيقي لأسواق المالية وفي ظل فرضية اقتصاد تسود فيه الثقة في كفاءة المصارف المركزية، ويرى "Minsky" أن النظام المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامةً يتسم بالهشاشة وتختلف درجة هشاشة النظام المالي باختلاف المرحلة التي يمرّ بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية ومن ثمّ تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل، وتستند نظريته في تفسير أزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي على نقاطٍ عديدة ولعلّ أهمها:

- إن كل الاقتصاديات في العالم تمرّ بمراحل الدورة الاقتصادية<sup>(\*)</sup>، أي أنّ الأزمات تتعاقب على النظام الاقتصادي في مُدَدٍ شبه منتظمة تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة ونوع الاقتصاد، فبعد المرور باقتصاد بمرحلة الكساد تفضّل الشركات والمؤسسات تمويلَ أنشطتها بحرصٍ وعدم تحمل مخاطرٍ كبيرةٍ في تعاملها مع النظام المالي وهو ما يسمى "التمويل المتحوّط". في مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض، وبافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تذكر.

الشكل رقم (04): مراحل الدورة الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

- تنتقل عدوى التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى النظام المالي ويبدأ المقرضون في التوسع دون تحوّل كافٍ من المخاطر أو التحقق من قابلية استرداد القروض، ولكن بناءً على قدرة المقترضين على الحصول على تمويلٍ مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة في ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطر في نظام الائتمان، وفي حالة حدوث أزمة مالية لمؤسسة اقتصادية كبيرة يبدأ النظام المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة

معظم المؤسسات الاقتصادية على سداد التزاماتها وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا تتفع آليات ضخ السيولة والأموال لحلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً<sup>(1)</sup>.

(\*)- تتسم الدورة الاقتصادية بمجموعة من السمات أهمها سمة الدورية، وتتكوّن من أربع مراحل وهي (الزواج، الركود، الكساد، والانتعاش).

(1)- James R. Crotty, **Marx, Keynes, and Minsky on the Instability of the Capitalist Growth Process and the Nature of Government Economic Policy**, 1986, P 03.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

عدم الاستقرار المالي الذي أشار إليها "Minsky" فرضية يشرح فيها كيف تتأرجح الأسواق المالية بين الصلابة وهشاشة في النظام الاقتصادي، وهي خاصية ذاتية لصيقة به وهي الأصل في سلوكه ومن ثم يجب أن تصب الجهود نحو النظرية المناسبة التي تفسر ذلك لاحتوائه، وقد اعتبر نظريته شرحاً جوهرياً للنظرية العامة لكينز<sup>(1)</sup> وأورد "Minsky" عن وجود نظريتان أساسيتان مختلفتان فيما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن يحققها اقتصاد السوق، الأولى حددها "آدم سميث" والثانية "مينارد كينز"، فإذا صحت نظرة سميث للطريقة الآلية لعمل الاقتصاد فإن التقنين وتدخل الدولة سيؤدي حتماً إلى نتائج غير حميدة<sup>(2)</sup>، وأما إذا صحت نظرية كينز فإن التدخل الحكومي مفيد لعمل الاقتصاد. أهملت مساهمات "Minsky" حتى بروز الأزمة المالية 2008-2009، فبينما يعتقد الكثير من الاقتصاديين أن الأزمات تحدث نتيجة صدمات خارجية يرى "Minsky" أن النظام الرأسمالي يولد صدمات داخلية تسبب الأزمة وتعود إلى عدم الاستقرار المتأصل في الرأسمالية المالية، وأن الآلية الرئيسية التي تدفع الاقتصاد إلى أزمة هي نقشي المضاربات وتراكم ديون القطاع الخاص<sup>(3)</sup>. ولشرح فرضية عدم الاستقرار المالي ميز "Minsky" بين ثلاث علاقات للوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بدخلها والديون المترتبة عليها. النوع الأول هو الوحدات القادرة على سداد جميع ما عليها من التزامات وسماها "وحدات التحوط"<sup>(\*)</sup>، النوع الثاني التي تستطيع دفع الفوائد من العوائد التي تجنيها ولكنها تبقى على أصل الدين إما بتأخير موعد سداده أو بمزيد من الاقتراض وأطلق عليها اسم "وحدات المجازفة"، أما النوع الثالث والأخير فهي الوحدات التي لا تملك الدخل الكافي المحصل من التدفقات النقدية لعملياتها المختلفة لسداد ما عليها من التزامات مما يدفع إلى مزيد من الاستدانة أو بيع ما لديها من أصول أو أن تعجز عن السداد وسماها وحدات "بونزي - Ponzi" أي وحدات الملاءة الضعيفة.

ويخلص "Minsky" إلى أن الاقتصاد الذي يغلب على تركيبته وحدات التحوط هو الأكثر استقراراً، وأن الذي يغلب عليه وحدات "المجازفة & البونزية" هو الاقتصاد الهش والذي يكون محلاً للتعرض إلى الأزمات نتيجة السياسات النقدية المتشددة مما يدفع بوحدات "المجازفة" إلى أن تتحول إلى "بونزية" بإقدامها على بيع أصولها، وبالتالي سيحدث انهيار كبير في قيم الأصول فنتهاوى الوحدات الثلاثة الواحدة تلو الأخرى "البونزية فالمجازفة فالمتحولة". من جهة أخرى يسهم طول فترة الرخاء بدفع الاقتصاد إلى أن يطغى على عمليات وحداته الاقتصادية جانب "المجازفة & البونزية" أو التمويلات الهشة.

(1) - أحمد مهدي بلوفاي، هايمان منسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟، ورقة بحثية في مجلة جامعة الملك عبد

العزیز، المجلد 24، العدد 01، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة - المملكة العربية السعودية، 2011، ص 107.

(2) - Mark Knell, **Schumpeter, Minsky and the financial instability hypothesis**, Research and Education NIFU, Wergelandsveien 7, 0167 Oslo, Norway.

(3) - \_\_\_\_\_، مجلة المعرفة، [متاح على الرابط]:

- <http://www.marefa.org/index.php/> 25/01/2017 (12:55).

(\*) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: Mark Knell, **Schumpeter, Minsky and the financial instability hypothesis**.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 2.2. مقترحات جوزيف ستيجليز "Joseph Stiglize":

يرى جوزيف ستيجليز، أنه من الضروري إيجاد نظام مالي جديد<sup>(1)</sup>، وإجراء تدابير إصلاح النظام المالي العالمي، ومن بين الإصلاحات التي ينبغي إجراؤها تلك التي تتعلق بسياسات تحرير الأسواق المالية فتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تفرض عوامل خارجية ضخمة وتكلفة يتحملها غير أطراف الوساطة المالية وفي كل مرة يوجد فيها عوامل خارجية ضخمة تكون التدخّلات من قبل الدولة بما في ذلك التدخّلات من خلال الجهاز المصرفي<sup>(\*)</sup>، وفي هذا الإطار يركّز بعض الاقتصاديين خاصة الأوروبيين على اقتراح ضريبي معين يسمى ضريبة توبين "Tobin Tax"<sup>(\*\*)</sup> على كل عملية تحويل مالي من عملة إلى عملة أخرى بين الحدود وذلك بهدف الحدّ من عمليات التحويل قصيرة الأجل لجني الأرباح السريعة، والهدف هو توفير قاعدة حماية واستقرارٍ للنظام العالمي، لكن تظل مشكلات التنفيذ كبيرة، خاصة في عالم لا تفرض فيه الضريبة في جميع الأماكن والأحوال، وفي عالم أصبحت فيه المشتقات والأدوات المالية المعقدة الأخرى هي السائدة<sup>(2)</sup>. إضافةً إلى ذلك أعطى "Joseph Stiglize" جملةً من الإجراءات لإصلاح النظام المالي أهمها:

- أ. إصلاح حالات الإفلاس والتجميد: وذلك من منطلق أن الطريقة الصحيحة لمعالجة مشكلات قدرة المقترضين على السداد هي من خلال عمليات إعادة النظر في معالجة الإفلاس، وليس من خلال عملية إنقاذ للدائنين.
- ب. إعادة النظر في عمليات الإنقاذ المالي: إن تزايد عمليات التجميد سيقلل من عمليات الإنقاذ الضخمة، والتي فشلت في كثير من الأحيان، وذلك بخفض الحوافز لدى المستثمرين لتغطية أنفسهم ضد المخاطر السوقية.
- ج. تحسين تنظيم وضبط العمل المصرفي: أدّى التراخي في التنظيم المصرفي في البلدان المتقدمة إلى ممارسات إقراض سيئة وإلى تصدير عدم الاستقرار، لذا يتعين الاعتماد بشكلٍ مستمر على إعادة التنظيم والهيكلة في النظم المالية ويجب على الإصلاحات أن ترمي لبناء نظام مصرفي ومالي آمنٍ ومستقرٍ.

(1) - Joseph E. Stiglitz, Lessons from the Global Financial Crisis of 2008, SEOUL JOURNAL OF ECONOMICS, 2008 . [Disponible sur le lien ] :

- [https://www8.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/sites/jstiglitz/files/2010\\_Lessons\\_Global\\_Financial\\_Crisis\\_Seoul.pdf](https://www8.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/sites/jstiglitz/files/2010_Lessons_Global_Financial_Crisis_Seoul.pdf) 05/01/2019 — (17 :40).

(\*) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: بول مايسون، انهيار الاقتصاد العالمي - نهاية عصر الجشع، الطبعة 02، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت - لبنان، 2012، ص 286.

(\*\*) - اقترح الاقتصادي الأمريكي "جيمس توبين" ضريبة سنة 1972، للحد من عمليات التحويل قصيرة الأجل لجني الأرباح السريعة.

(2) - عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 247.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

د. تحسين شبكات الأمان وتحسين ردّ الفعل في مواجهة الأزمات: من واقع التجارب العالمية ثبت فشل ردود فعل اتجاه الأزمات ولم تؤدي إلى الخروج والتخلص منها بشكل سريع، نظراً لغياب شبكات الأمان، لذا يعتبر تعزيز قدرات الجماعات الأكثر عرضة للضرر داخل البلاد على مواجهة المخاطر جزءاً من مهمة إدارة المخاطر، وبالتالي يكون التنسيق الدولي أساسياً لتحسين شبكات الأمان لديها.

### 3.2. مقترحات أوليفير بلانشارد "Olivier Blanchard's":

في تفسير الأزمة المالية وحالات عدم الاستقرار المالي حدد "بلانشارد" آليتين مرتبطتين ومتمايزتين في ذلك، حيث تشير الأولى إلى حالة بيع الأصول لاستقاء السيولة والآلية الثانية هي بيع الأصول لكن بغرض إعادة نسب رأس المال إلى مستوياتها، وهذا كان سبباً مباشراً في الأزمة المالية وهذا يتزامن شروط محددة أهمها إهمال حدة المخاطرة المتضمنة في الأصول المصدرة، وعدم شفافية الأوراق المالية المشتقة في الميزانية للمؤسسات المالية، والترابط بين المؤسسات المالية والدرجة العالية من الاستدانة لتحقيق الفاعلية المالية للنظام المصرفي ككل<sup>(1)</sup>.

كما قدم "بلانشارد" تحليلاً لتضخم الأزمة مستنداً لسببين رئيسيين، الأولى التهاافت على السحب من المصارف، أما الآلية الثانية فمن حاجة المؤسسات المالية للمحافظة على نسب كافية من رأس المال.

### 4.2. نظرية انحراف السياسات الاقتصادية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنّ سبب الأزمات المالية هو انحراف للسياسات الاقتصادية سواء تعلّق الأمر بالسياسة النقدية أو المالية أو التجارية أو الائتمانية قد تكون توسعيةً وأن حاجة الاقتصاد هي سياسة انكماشية أو العكس، فالأزمات المالية تأتي انعكاساً لتراخي الأداء الاقتصادي الكلي نتيجة إنباع سياسات اقتصادية غير ملائمة مثل هذه الانحرافات تساهم بدور رئيسي في حدوث الأزمات المالية، ويوجد اتجاهين آخرين لتفسير استجابة الأسواق خلال الأزمات المالية هما:

- الاتجاه الأول: يرى بأن الأزمة تكون نتاجاً لسلوكٍ مضاربي تدفعُ الأسواق للانهييار<sup>(\*)</sup>.
- الاتجاه الثاني: يرى بأن الأزمة تكون نتاجاً لرشادة المتعاملين في السوق المالي وهي مجرد استجابة السوق لتوقعات رشيدة.

(1) - أوليفار بلانشارد، وجهة نظر في الأسباب الرئيسية الكامنة خلف الأزمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01، مارس 2009، ص 23. ارجع إلى:

- Olivier Blanchard, **THE CRISIS: BASIC MECHANISMS, AND APPROPRIATE POLICIES**, IMF, Working Paper, 2009, [Disponible sur le lien] :

- <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/The-Crisis-Basic-Mechanisms-and-Appropriate-Policies-22758> 29/06/2017 (15:45).

(\*) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى: بول كروجمان، تحليل النظريات الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص 179.



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي العام للاستقرار المالي

يتزايد الاهتمام بقضايا الاستقرار المالي عادةً في أعقاب الأزمات المالية، فقد استحوذت الدراسات المتعلقة بالاستقرار المالي على جزء كبيرٍ من الاهتمام بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1999، وأُستحدثت على أثرها كلاً من صندوق النقد والبنك الدوليين برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" (\*) في نفس الفترة وقد استهدف بالمقام الأول تحديد مواطن الضعف والقوة في النظم المالية بالدول الأعضاء، كذلك تجدر الإشارة إلى تزايد الاهتمام بالسياسات الاحترازية الكلية عقب الأزمة المالية 2008-2009.

### المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي

أزاحت الأزمة المالية والاقتصادية 2008-2009 أوهام الرّيح وتعاظم رأس المال، وفشلت الليبرالية الجديدة في معالجة الأزمة<sup>(1)</sup> الأمر الذي تطلّب تهافت عديد المؤسسات الدولية التي تُعنى بإدارة الأزمات وإرساء الاستقرار المالي الذي أصبح مطلباً يكافئ طلب العالم على الصحة والتغذية والتعليم<sup>(\*)</sup>، وقد عُقدت عدّة جولات ومباحثات صيف 2008 من أجل البحث في قضايا الاستقرار المالي الدولي هذا المطلب يناقش مواضيع الاستقرار المالي وسبل تفعيله على المدى الواسع دولياً ووطنياً.

#### 1. دور النظام المالي في توجيه الموارد المالية للفرص الاستثمارية بالاقتصاد:

يتكون النظام المالي من ثلاثة مكونات رئيسية، وهي الوسطاء، المؤسسات والأسواق المالية والبنيّة التّحتية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً فيما بينها<sup>(2)</sup>، وهي تتأثر بالتطورات الحاصلة في ما بينها ويشكل حدوث اضطراب أو ضعف في أداء أحد هذه المكونات مصدراً رئيسياً لعدم استقرار المالي بأكمله، كما تتحقق كفاءة النّظام المالي من خلال قدرته على التعامل مع المشكلات التي تلحق بأحد مكوناته وتسويتها بصورة ذاتية قبل انتقالها إلى باقي المكونات ومن ثم إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى<sup>(3)</sup>.

يلعب النظام المالي المتطور والكفاء دوراً كبيراً في تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة بالشكل الذي يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة ويدعم الاستقرار الاقتصادي، ويتفرد النظام المالي بثلاثة خصائص رئيسية تميّزه عن غيره من القطاعات الأخرى وتجعله سريع التأثير بالصّدّامات والتقلّبات الاقتصادية والمالية وهي:

(\*)- Programme d'évaluation du Ssecteur Financier.

(1) - عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(\*) - نقصد من العبارة هنا مؤشرات التنمية التي يعتمد عليها البنك الدولي، وهي مدرجة في الشكل رقم (07).

(2) - Garry J. Schinasi, **Defining Financial Stability And A Frame Work For Safeguarding It**, Banco Central de Chile, Working Paper N° 550, Décembre 2009, P15.

(3) - شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، 2014، ص 03، [مناح على الرابط]:

الساعة ..... 2016/./.. <http://www.amf.org.ae/ar/pubpapersar>



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

- سهولة وسرعة انتشار العدوى والفسل والانهيار بين المؤسسات المكوّنة له، وهو ما قد يُعرّض النّظام بأكمله للخطر بمجرد حدوث اضطرابٍ بأحد مكوناته؛
- ارتباط النظام المالي بالقطاع الحقيقي بواسطة عددٍ من القنوات التي تنقل أثر الصّدّامات المالية؛
- إمكانية تعرّض المتعاملين بهذا السّوق لمخاطر عدم تماثل المعلومات، وهو ما قد يسبب خسائر كبيرة لهم نتيجة اتخاذ قرار الاستثمار في ضوء معلومات غير واقعية وفي بعض الأحيان مضللة؛

### 2. تعريف الاستقرار المالي:

تعددت الجهات الدّولية والإقليمية التي تُعنى بالاستقرار المالي، وهو ما ترتب عليه عدم وجود اتّفاقٍ على تعريفٍ وحيد له حيث تضمّنت الأدبيات الاقتصادية مفاهيم متعدّدة، وركّز العديد منها على تعريفه من زاوية كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي التي تشهد قصور أو اضطراب في قيام النظام بوظيفة الوساطة المالية وفق أسسٍ ومعاييرٍ مثالية. وقد انتقد فريقاً آخر من الاقتصاديين هذا التوجه حيث أشاروا إلى أن النظام المالي بوظيفته كوسيطٍ مالي لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الأزمات المالية التي تنتقل بالعدوى، وفيما يلي عرضٌ لمجموعةٍ مفاهيم الاستقرار المالي:

- تعريف "Mishkin": حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي يصبحُ عندها النظام المالي غير قادرٍ على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيطٍ مالي، تتدفق من خلاله الأموال من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبيها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة؛
- البنك المركزي الأوروبي: يتحقق الاستقرار المالي عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصّمود أمام الصّدّامات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلباً على كفاءة عملية توزيع المدّخرات على الفرص الاستثمارية ذات الرّبحية<sup>(1)</sup>؛
- المجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي: إن حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية تتمثل في انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لهذه الأوراق، وحدث تشوه في اتجاهات الائتمان المحليّ والعالميّ، وهو ما يؤدي إلى تركّز الائتمان وتزايد احتمالات المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على السّداد والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق عن المستوى التّوازني بما يقلص فرص النّمو الاقتصادي؛
- البنك المركزي الألماني: من حيث الأداء السّلس هي حالة التّوازن التي يتمكن بمؤداها النّظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة

(1) - شفيق الشاذلي، نفس المرجع السابق، ص 14.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف حتى مع وجود الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة؛

- بنك التسويات الدولي: يكون النظام المالي مستقراً إذا ما أتمت بقدرة استيعاب الصدمات دون أن يُعيق توزيع المدخرات والفرص الاستثمارية<sup>(1)</sup>؛

- وعليه من خلال ما سبق يمكن طرح تعريفاً للاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي يعمل بسلاسة حتى في حالات التوتر، حيث أنه يتمتع ببنى تنظيمية تجعله في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات كما أنّ له وضع تصحيحي "Auto-correction" يمكنه من الحد وإدارة هذه الأزمات، أي أنه لا يعدّ النظام المالي والمصرفي سليماً إلا إذا توفرت فيه أبعاد احترازية-وقائية جنباً إلى آية تصحيحية للصدمات؛

### 1.2. الاستقرار المالي في المصارف (الاستقرار بمعناه الضيق):

في دراسة حول المخاطر النظامية<sup>(\*)</sup>، تشير هذه الأخيرة إلى أنها المفهوم الأساسي الكامن لدراسة عدم الاستقرار المالي ويمكن تمييز الأزمات المصرفية من خلال عنصرين رئيسيين "العدوى" بمعنى إصابة المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل في اقتصاد واحد، وفي أسوأ الأحوال تنتقل إلى الاقتصاديات المجاورة، وعنصر أساسي آخر وهو أنّ إعاقة عملية الوساطة المالية سبب مباشر في التوتر المالي<sup>(2)</sup>، أما إذا ما حاولنا تعريف الاستقرار المصرفي الفردي فإننا في هذه الحالة نتحدث عن "فشل مصرف" وهو تراجع وبشكل غير عادي في قيمة تصفية الأصول أصغر من قيمة ودائعه.

### 2.2. الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام:

يركز العنصر على مفهوم الاستقرار المالي وعلاقته بالدين العام الداخلي والخارجي (المدىونية الخارجية).

### 1.2.2. الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الداخلي:

هناك مدخلان يمكن من خلالهما الاستدلال على مدى الاستقرار المالي، الأول مدخل القيد الساكن الذي يشير إلى ضرورة التساوي بين الإيرادات والتفقات الحكومية من ناحية والتغيرات في مستوى الدين العام والأساس النقدي من ناحية أخرى، والاستقرار المالي من هذا المنظور يتحقق عندما يكون التغيير في حجم الدين العام الداخلي والتغيير في كمية النقود مساوياً لإجمالي الإنفاق الحكومي (استهلاكي أو استثماري) بما فيها الفائدة المدفوعة على الدين الداخلي والإيرادات السيادية (الضرائب)، أما المدخل

(1)- BRI, **Gouvernance de banque centrale et stabilité financière**, Mai 2011, P07.

(\*)- Olivier de Bandt, Philipp Hartmann, **Systemic Risk: A Survey**, European Central Bank, WORKING PAPER SERIES, November 2000, [Disponible sur le lien] :

- [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=258430](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=258430) 23/03/2017 (14:11) .

(2)- حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2016/2015، ص 69.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

الثاني وهو مدخل قيد الزمن فوفقاً لهذا تتمكن الحكومة من تحقيق الاستقرار المالي إذا راعت أن يكون الدين العام الداخلي والإنفاق العام مساوي للإيرادات المستقبلية المتوقعة<sup>(1)</sup>.

### 2.2.2. الاستقرار المالي بالنسبة للمديونية الخارجية:

على غرار الاستقرار بالنسبة للدين العام الداخلي، بالنسبة للدين الخارجي هو العجز الحادث في الموازنة النقدية أي موازنة النقد الأجنبي الناجم عن عدم كفاية حصيلة العملات الأجنبية من الصادرات يتم تسويته من خلال الحصول على موارد خارجية أي استثمارات أجنبية أو ديون خارجية أو معونات من الخارج، ويمكن الاستدلال على الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي من خلاله الاستدلال على مدى وجود استقرار مالي بالنسبة للدين الخارجي وهو الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، ففي حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات هذا يعني وجود حالة من الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي، حيث أن وجود فائض في العملات الأجنبية يعني القدرة على خدمة الدين الخارجي والعكس في حالة العجز.

### 3. الاستقرار المالي بالنسبة للأسواق المالية:

أ. الأسواق الناشئة: إن الوصول إلى الاستقرار المالي يختلف بحسب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالدول النامية (الأسواق الناشئة) تختلف عن الدول المتقدمة من حيث مدى القدرة على تحقيق الاستقرار المالي، إذ تتميز بضعف الهيكل الضريبي وانخفاض حصيلة الضرائب وعدم ترشيد الإنفاق وارتفاع الدين الحكومي، مما يؤدي إلى حالة ارتفاع الأعباء المالية المترتبة على خدمة الدين، بالإضافة إلى ارتفاع درجة التأثير بالصدمات الخارجية وتقلب الإيرادات الحكومية وخلق ضغوط على الإنفاق العام، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في إنفاق غير رشيد وارتفاع نسبة الإهدار في المال العام.

ب. الاستقرار المالي وكفاءة الأسواق من منظور عالمي: في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة "جويلية 2001" في الجزء الخاص بسياسات الاقتصاد الكلي بعنوان "الاستقرار المالي وكفاءة الأسواق من منظور عالمي للمنافع العامة" توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار المالي وكفاءة الأسواق من منظور عالمي للمنافع العامة يتطلب ما يلي:

- ضرورة وجود سياسات عامة وطنية تتميز بالكفاءة العالية لتحقيق وإرساء الاستقرار المالي والكفاءة على مستوى الأسواق المالية على مستوى الدول والاقتصاديات الكبرى؛
- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي لتفادي تضارب المعلومات؛
- توفر جميع العناصر الوطنية والإقليمية للاستقرار المالي وقيام كل من القطاعين العام والخاص بدوريهما على أكمل وجه؛

(1) - مريم بن الشريف، الاستقرار المالي وإشكالية التعثر المصرفي - حالة الدول العربية في الفترة 2007-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2015-2016، ص 35.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### المطلب الثاني: محدّدات الاستقرار المالي

يتناول المطلب أهم القنوات الناقلة للأزمات والتي من المرجح أن تكون سبباً في حالة عدم الاستقرار في النظام المالي والتي يستوجب تسليط الضوء عليها خاصة في ظل العولمة.

#### 1. أسباب عدم الاستقرار المالي:

على الصعيد العالمي تتمثل القنوات التي ينتقل من خلالها عدم الاستقرار المالي في نفس مكوناته أي أنّ النظام المالي في حد ذاته ناقلٌ للأزمات من بلدٍ إلى آخر فكّما تطوّر الشمول المالي تطورت معه هذه القنوات، يمكن لهذه الفئات كما ذكرنا آنفاً (المصارف والأسواق والبنى التحتية)، هذا الثلاث جنباً إلى جنب مع الترتيبات القانونية والتّقديية، والممارسات التجارية وقواعد السلوك، هي وسيلة وتشكّل قناةً تنتقل من خلالها المشاكل في النظام المالي، وعليه تتلخص أسباب عدم الاستقرار المالي في:

#### 1.1. العوامل الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية:

تتمثل في سوء تدفق المعلومات الأمر الذي من شأنه أن يعيق كفاءة أداء أسواق المال، ويحدث هذا التباين في المعلومات حين يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة وحجم العوائد المتوقعة<sup>(1)</sup>. هذا ويتم بصفة عامة زيادة أسعار العائد على القروض ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة، إلا أنّ هذا الإجراء يؤدي إلى نتيجة عكسية نظراً لكون المقترضين ذوي المخاطر العالية يكونوا عادة على استعدادٍ لدفع أسعار عائد أعلى، مما يؤثر بدوره على توازن أسعار العائد في السوق وبالتالي عدم وجود استقرار مالي.

#### 2.1. وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة في المصارف:

إن وجود سياسات الاحترازية "Micro-prudentiel" غير مستقرة ومتناسقة يؤدي إلى حدوث أزماتٍ نظراً لتعارض تلك السياسات الاحترازية مع المصارف المركزية والذي يؤدي بدوره إلى عدم استقرار مالي، بسبب تراجع عوامل مؤسسية كضعف قواعد الحوكمة والممارسات غير السليمة في المصارف.

#### 3.1. مشكلة التكوين والتأطير المصرفي:

إن الأنواع الثلاث لعدم الاستقرار (الذعر المالي، انهيار الأسواق المالية، عدم استقرار الأسعار)، كلها تتضمن مشكلات تكوين وذلك أن سلوكيات الأفراد منفصلة في مثل هذه الحالات تكون لها انعكاسات كئيبة<sup>(2)</sup>.

(1) - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015، ص 67.

(2) - بن الشيخ عبد الرحمان، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 67.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 4.1. المخاطر المصرفية الكثيفة:

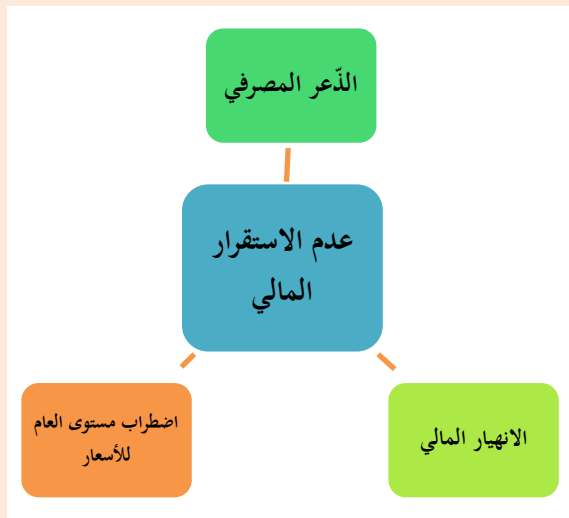
توجد مشكلاتٌ تتسبب فيها المصارف عند إدارتها للقروض، فكلما اعتنى المصرف وركز على القروض ضعيفة المردودية (الردئية)، قد يفشل عن تحقيق أهدافه ويتحمل مسؤولياته عن كلّ الخسائر الناتجة. ففي كثير الأحيان يؤدي الذعر المصرفي إلى فقدان الثقة بالنظام المالي ككل مما ينتج عنه توتر في الاقتصاد.

### 2. أنواع ومظاهر عدم الاستقرار المالي:

تختلف جوهريا مظاهر الأزمات وعدم الاستقرار المالي من اقتصاد إلى آخر ومن دولة لأخرى كلاً حسب طبيعته ومقوماته، إلا أنّ المظاهر الأساسية تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية وهي (الذعر المصرفي، الانحدار المالي، الاضطراب وعدم استقرار الأسعار) وفيما يلي تفصيلاً لذلك:

أ. **الذعر المصرفي:** وهو تلك الظاهرة التي يحدث عنها تهافت كبير في سحب الودائع من المصارف، بمعنى مطالبة المودعين بسيولة بدلاً من ودائعهم في المصارف، ويحدث هذا في زمنٍ ووقتٍ واحد مع أنه لا يوجد للمصارف والمؤسسات المالية أية إمكانية لتلبية هذه الطلبات الكبيرة دفعةً واحدة. إنّ هذه المشكلة تحدث عندما يفقد المودعين ثقتهم في البنك أو النظام المصرفي ككل، هذا من شأنه أن يشل حركة النظام المالي كاملاً وبالتالي الأثر العميق على الاقتصاد<sup>(\*)</sup>.

#### الشكل رقم (05): مظاهر عدم الاستقرار المالي



**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

ب. **الانهيار المالي:** هو ما يتعلّق بانهيار سوق الأوراق المالية، حيث توفّر الأسواق الثانوية السيولة اللازمة لحاملي هذه الأوراق، وكما هو الحال في المصارف فإذا رغب مستثمر ما أن يقوم بتحويل أصوله إلى سيولة، في أوقات التوتر فإن هذا سيؤدي إلى انهيار في أسعار هذه الأصول، وبالتالي سوف ينهار سوق الأوراق المالية كاملاً مما يؤدي إلى أزمة قد تعصف بالنظام المالي كاملاً خاصة الدول التي ستمد إلى هذه الأسواق في تمويل الاقتصاد (اقتصاديات أسواق رأس المال).

<sup>(\*)</sup> - مثالا على ذلك الذعر المصرفي الأمريكي في أكتوبر 1907، حينما انهارت البورصة بصورة مفاجئة فاقدة ما يقرب 50% من الحد الأقصى للقيمة المالية التي حققتها في العام الذي سبقه. وقد حدث هذا الذعر في فترة ساد فيها الكساد إثر عمليات سحب للأموال المودعة في البنوك، وقد طال هذا الذعر أرجاء البلاد كافة، الأمر الذي أفضى إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات. وتعرى الأسباب الرئيسة في هذه الأزمة إلى ما شهدته بنوك نيويورك من سحبٍ للسيولة وفقدان الثقة لدى المودعين وعدم وجود صناديق ضمان الودائع.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

ج. اضطراب وعدم استقرار للأسعار: على المستوى الكلي يمكن أن يأخذ مستوى استقرار للأسعار في شكل ارتفاع مستمر للأسعار (ما يعرف بالتضخم)، أو أن يكون في شكله المعاكس أي هبوطاً شديداً ومستمر (ما يعرف بالانعكاس في الأسعار)، ولكل لكلا المستويين آثار سلبية على الاقتصاد والنظام المالي بمعناه الواسع.

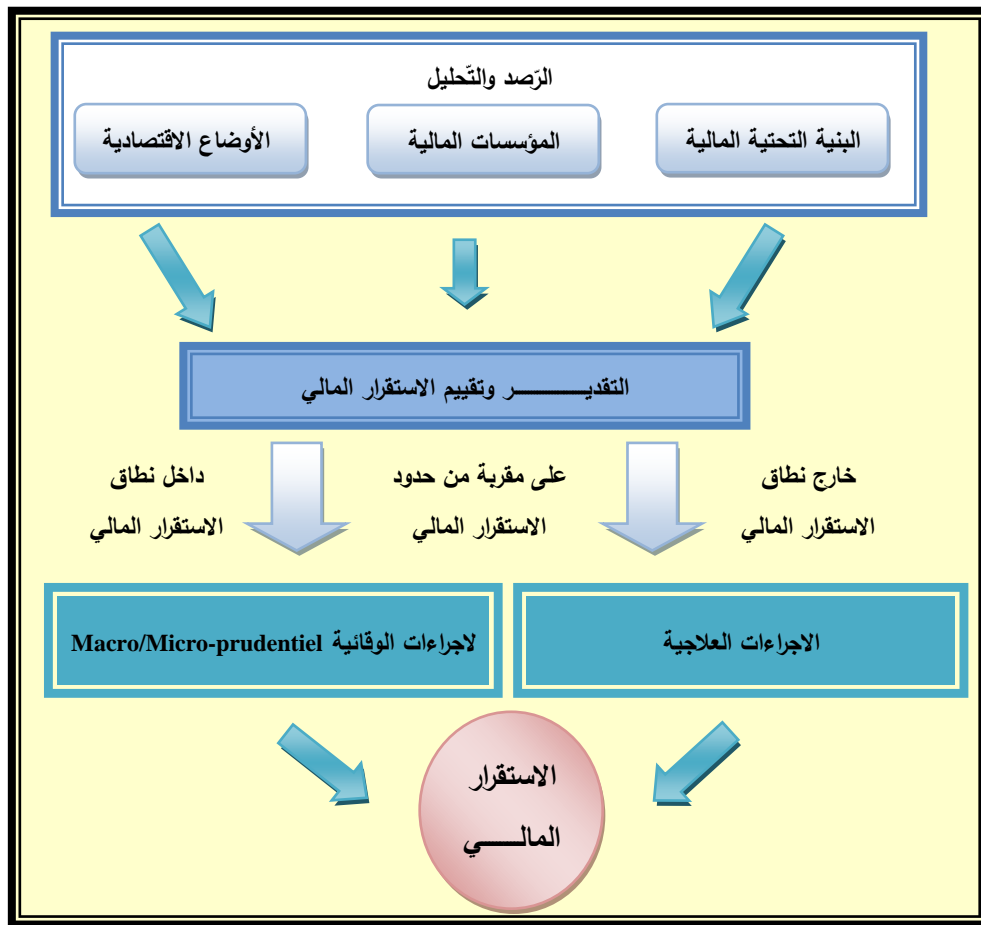
### 3. متطلبات وحدود تحقيق الاستقرار المالي - إطار من منظور نظري:

الإطار أدناه يعطي صورة عن متطلبات تصحيح الاختلال المالي وإرساء درجة من الاستقرار في النظم المالية من منظور نظري طرحه صندوق النقد الدولي عقب الأزمة الآسيوية 1998-1999.

### 1.3 شروط تحقيق الاستقرار المالي من منظور الاستقرار بالمعنى الواسع:

الإطار أدناه يعطي صورة عن متطلبات تصحيح الاختلال المالي وإرساء درجة من الاستقرار في النظم المالية من منظور نظري طرحه صندوق النقد الدولي عقب الأزمة الآسيوية 1998-1999.

### الشكل رقم(06): آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي



المصدر: جاري شينساي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

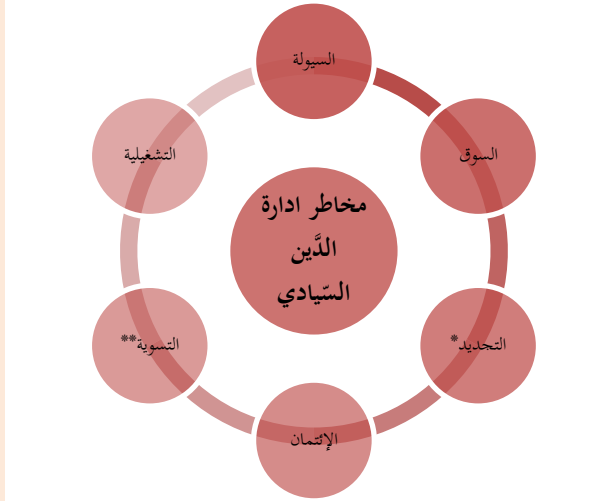
## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 2.3. شروط تحقيق الاستقرار المالي من منظور الدين العام:

حتى يتسنى تحقيق الاستقرار المالي من منظور الدين العام بشكلٍ سلسٍ يمكن طرح بعض المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، أهم هذه المبادئ هي تنسيق الأهداف الأولية من زاوية الحكومة، وقد لا يتأتى إلا من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وأهم شروطها هي:

أ. **الشفافية والمساءلة:** بمعنى أن تكون أهداف ومسؤوليات هيئات الاشراف عن إدارة الدين واضحةً ومستقلة حتى تضمن إدارة فعالة لسياسة للدين العام، ونقصد بذلك ترتيبات السوق الثانوية وجهات الإيداع وترتيبات المقاصة والتسويات المتعلقة بتداول الأوراق المالية الحكومية<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (07): المخاطر التي تواجه إدارة الدين السيادي



المصدر: إعداد الباحث بناء على نفس المرجع السابق، ص 13.

ب. **إستراتيجية إدارة الدين:** يجب رصد وتقييم المخاطر المتضمنة في هيكل الدين الحكومي والمخاطر المصاحبة بعناية كبيرة وهذا بهدف التخفيف من حدتها إلى أقصى درجة، خاصة للدين المحرر بالعملات الأجنبية والدين قصير الأجل بأسعار فائدة معومة.

ج. **إدارة المخاطر:** يتوجب وضع إطار لإدارة الدين السيادي من خلال تحديد وإدارة المفاضلات بين التكلفة المتوقعة لحافطة الدين الحكومي والمخاطر التي تتخللها، وهذا بإجراء

اختبار الضَّغَط والإجهاد المالي الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً يترجم خطوات ومنهجية إجراء هذا البند ودوره الحاسم في إعطاء صورة واضحة لمدى قدرة واستيعاب الاقتصاد والنظام المالي للصدّامات.

### 3.3. الاستقرار المالي والتنمية المالية (الاشتمال المالي):

أشار البنك الدولي إلى أنّ المنتديات الدولية "G20، BIS، BIRD" قد أعطت أولوية الشمول المالي في برامجها الإصلاحية، حيث أشارت في "تقرير التنمية المالية العالمية - الشمول المالي" إلى أن ما يزيد عن 50 بلداً وضعت مؤخرًا أهدافاً لتحسين عمليات الشمول المالي، وتركز مؤشرات التنمية المالية التي يطرحها البنك الدولي على الأهداف الإنمائية لإرساء مستوى من الشمول المالي<sup>(2)</sup>.

(1) - صندوق النقد الدولي، **المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام**، متوفر على موقع صندوق النقد الدولي [متاح على الرابط]:

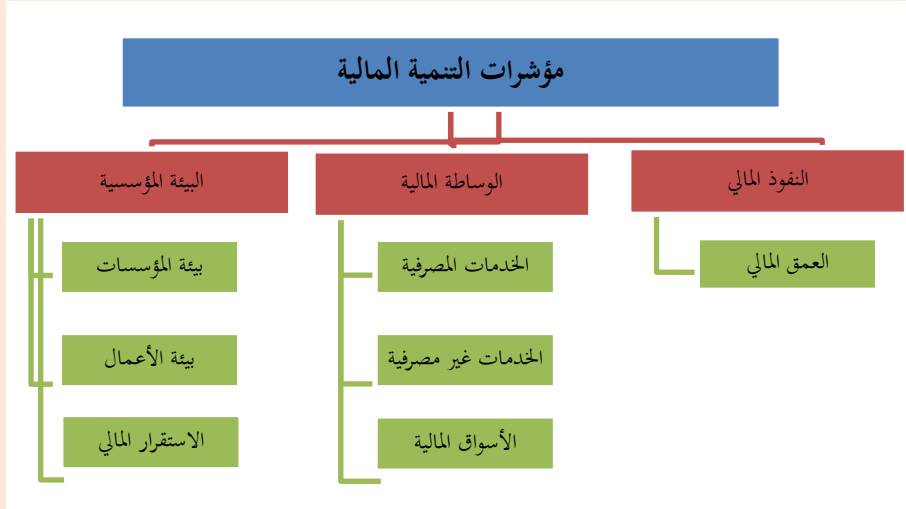
- <https://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebt.pdf>. 25/08/2016 (11:33)

(2) - World Bank, **Mapping Financial FSP Maps**, [Disponible sur le lien] :

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/11/11/New-World-Bank-Group-Report-Charts-Road-Map-for-Financial-Inclusion>. 11/03/2016 (20:42) .

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

الشكل رقم (08): مؤشرات التنمية المالية للبنك الدولي



**Source:** Banque mondiale, Rapport sur le développement financier 2010, P05.

إن التقدم في الشمول المالي يعزز من مستوى الاستقرار المالي الكلي في البلدان كما يساهم في تحقيق مستويات النمو في الاقتصاد وتحقيق الكفاءة المالية، تزامنا مع إرساء الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى ذلك فقد قامت العديد من الدول بإدراج هدف الشمول المالي كإستراتيجية وطنية شكلت تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية الموازنة بين الشمول المالي "Financial Inclusion" كهدف إستراتيجي كما أشرنا آنفا وبين الأهداف الأخرى (الاستقرار المالي، النزاهة المالية، الحماية المالية للمستهلك).



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

**المطلب الثالث:** تحديات إرساء الاستقرار والأهمية المتزايدة لقضايا الاستقرار المالي  
إنّ التحدي المتمثل في إرساء الاستقرار المالي هو أن يتوفّر إطاراً لإدارة المخاطر فعال قادر على إدارة نتائج الأزمات سواءً ببعدها الاحترازي أو العلاجي، ولا يكفي توافر الجهاز فقط بل يشترط أن يكون فعالاً، وهذا ما أكّده الأزمة المالية الأخيرة حين كشفت عيوباً في أقوى نظم إدارة المخاطر في العالم.

### 1. الأهمية المتزايدة لقضايا الاستقرار المالي:

منذ أوائل 1990، أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفاً رئيساً ضمن السياسات الاقتصادية الكلية فضلاً عن مكان أكثر بروزاً نظراً للاستقرار المالي في الهياكل والكيانات التنظيمية لكثير من هذه المؤسسات، ويرتبط زيادة التركيز على الاستقرار المالي في المصارف في العديد من الاتجاهات الرئيسية في النظم المالية، وتعكس هذه الاتجاهات التوسع، والتحرير، والعولمة المالية والتي زادت من احتمال الآثار السلبية أكبر وحالات من عدم الاستقرار المالي والمصرفي على الأداء الاقتصادي العام، فالنظام المصرفي والمالي على حدٍ سواء يكون مستقراً إذا ما أتمم بالإمكانات التالية<sup>(1)</sup>:

- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالاتّجار، القروض، الاستثمار، خلق السيولة وتوزيعها، تحديد أسعار الأصول، تراكم الثروة ونمو الناتج...);

- تقييم المخاطر المصرفية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها؛

- استمرار القدرة على أداء الأدوار الأساسية حتى مع التّعرض للصّدمات الخارجية وتراكم الاختلالات؛

في حالة كفاءة النّظام المصرفي على نحوٍ يسمح له بأداء وظائفه الأساسية، فإنّ أي مشاكل تُصيب أحدَ عناصره لن تؤثر بالضرورة على الاستقرار المالي الكلي. فالاستقرار لا يقتضي أن تعمل المصارف أو عناصر النّظام المالي في كلّ الأوقات بأقصى طاقاتها وإنما حين تكون قادرةً على الحدّ من الاختلالات وتسويتها بعدة سبل.

### 2. التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي:

يواجه تحقيق الاستقرار المالي مجموعةً من التحديات منها ما هو متعلق بطبيعة عمل المصارف أو مكونات النظام المالي الأخرى التي تتسم بالديناميكية والتّعقد والتّغيير خلال فتراتٍ قصيرةٍ لتواكب التّطورات المتسارعة، ومنها ما يرتبط بالبيئة الخارجية، كأثر العدوى في ضوء حالة التشابك والانفتاح بين المؤسسات المالية المحلية والخارجية والتي أصبحت سمة رئيسية للعمل بالنظام المالي<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> - Garry Schinasi, **Safeguarding financial stability : theory and practice**, International Monetary Fund, 2006, p 03, [Disponible sur le lien] : <http://www.imf.org> 13/03/2016 (11:03).

<sup>(2)</sup> - شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، مرجع سبق ذكره، ص 20.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 1.2. تراجع الشفافية:

إن عدم الكشف عن الاختلال نتيجة التّعقيم وعدم الشفافية أو إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحدياً أمام الاستقرار المالي وبحول دون معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة.

### 2.2. زيادة درجة التوسع والتّعقيد بالنظام المالي:

أدت زيادة درجة التوسع والتّعقيد بالنظام المالي وتنوع الأنشطة والمخاطر المترتبة بها إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة، وخاصة في ظلّ التوسع الكبير في حجم هذه الأصول ما يصعب عملية متابعتها وإدارتها<sup>(1)</sup>.

### 3.2. زيادة مستويات تطوّر وديناميكية الأسواق:

تعد زيادة ديناميكية السوق ظاهرة صحية في الاقتصاديات تؤدي إلى سرعة انتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد خلال فترات وجيزة، كما أنها تمكن إجراء قدر هائل من المعاملات خلال وقت قصير، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية المنوّه عنها هنا إلا أن الجانب السلبي والذي لا يزال يمثل تحدياً يتمثل في سرعة انتقال المشكلات عبر النظام المصرفي بسرعة كبيرة في ظلّ عولمة الاقتصاد وتحول العالم لقرية صغيرة والانفتاح المالي.

### 4.2. المخاطر المعنوية التي تكتنف المصارف والأسواق المالية:

تُسارع السلطات المالية عند الأزمات في توفير قدر كبير من الأموال للحيلولة دون إخفاق المصارف، كذلك التي يقدمها البنك المركزي وبرامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للمصارف كمقرضٍ أخير، كما يمكن ضخ السيولة في السوق، ويسهم توقع المؤسسات المالية عدم فعالية آليات السوق على توحّي الحذر في معاملاتهم وهو ما يمثل تحدياً، حيث تتضاءل قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمصارف والمؤسسات المالية عند حدوث الأزمات لفترات طويلة<sup>(2)</sup>.

وعليه من خلال ما سبق يمثل التحدي الذي يواجه الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي بشكله الواسع هو أن يتوفر إطاراً لإدارة المخاطر على نطاق المنظومة المالية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي من الدراسة، فالتحدي المتمثل في تحقيق والحفاظ على الاستقرار المالي يذهب إلى أبعد من الاستقرار في أسعار الأصول أو الأسعار عموماً، فهذا لا يعني أن السلطات النقدية والمصارف المركزية على وجه الخصوص، لا ينبغي أن تهتم تقلبات أسعار الأصول، وتقلبات الأسعار بشكل عام ففي الواقع إذا كان النظام المصرفي مستقراً سوف يكون قادراً على تحمّل مستويات أعلى من الصدمات.

(1) - Garry. J. Schinasi, Working Paper N° 550, Op-Cit, P12.

(2) - شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، مرجع سبق ذكره، ص 22.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### المبحث الثالث: مؤشرات رصد وتحليل الاستقرار المالي

يعد تصميم السياسات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي هدفاً متزايداً لصنّاع السياسات الاحترازية والمؤسسات الدولية التي تعنى بالاستقرار المالي، يأتي هذا المبحث ليتناول لمحة عن مؤشرات رصد وتحليل البنية المالية واستقرار النظام المالي.

### المطلب الأول: مؤشرات هيكل النظام المالي والتنمية والصّلاية

لجأت كثير من الدّول إلى بناء نماذجٍ لاختبار مدى استقرار أنظمتها المالية، لكن هذه النماذج لم تخرج من كونها جزئيةً وقطاعيةً تمّ تجميعها وجعلها على شكل نموذج قياسي للتنبؤ بالاضطرابات في النظام المالي، ويمكن للسلطات الإشرافية أن تبني عليها تنبؤاتها بشأن احتمال حدوث الأزمات المالية أو الاستعانة بها في وضع السياسة النقدية أو الاحترازية لتفادي الانهيار المفاجئ والتقليل من الآثار المحتملة. وفي هذا الصدد يستعين البنك المركزي الأوروبي ببعض المؤشرات التنافسية للأنظمة المالية للدول الأعضاء، واليوم هناك جهود كبيرة من طرف المصارف المركزية لتطوير أدوات كمؤشرات الإنذار المبكر واختبارات الضغوط، كما سيتقدم معنا في الفصل الموالي.

#### 1. مؤشرات هيكل النظام المالي والتنمية:

طرح صندوق النقد الدولي مؤشرات(\*) "FSIs" تشكّل في مجملها مجمعاتٍ جزئية وأخرى كلية (Macro-Micro économiques) تساعد في الإنذار المبكر للأزمات المالية المحتملة، يصف هذا العنصر هذه المؤشرات.

#### 1.1. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي:

يتسم النظام المالي بمجموعةٍ من السمات التي تميز القطاعات الجزئية المكونة له كالنظام المصرفي، التأمين، الأسواق المالية، هذه القطاعات يمكن أن تحدّد فعالية التمويل والوساطة المالية، ولتقييم النظام المالي ينبغي تغطية أدوار المتعاملين الرئيسيين فيها بما في ذلك المصارف المركزية، ويمكن التأكيد من الحجم الكلي للنظام المالي عن طريق قيمة الأصول المالية بالنسبة للنتائج المحلي "PIB" الذي يسمح بالمقارنة بين البلدان فيما يخص التنمية المالية، كذلك من المهم دراسة مؤشرات أخرى تشمل<sup>(1)</sup>:

- الحجم والعمق المالي (النقود بمفهومها الواسع "M2" ÷ الناتج المحلي الإجمالي)؛
- نسبة الائتمان الموجّه للقطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي؛
- الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

(\*)- Financial Soundness Indicators.

(1)- The International Bank for Reconstruction and Development- The World Bank- The International Monetary Fund, **Financial Sector Assessment**, 2005, p01.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 2.1. مؤشرات عمق النظام المالي:

غالباً ما تكون مؤشرات العمق المالي والانتشار كبيرةً ومنتاميةً، لذا ينبغي أن يكون هناك أدوات كافية لتحديد مدى تنوع النظام المالي ومقارنته مع النظم المختلفة الأخرى، كونه في كثير من الأحيان التمويل يكون من خلال الدائرة المصرفية لأنّ الودائع المصرفية والقروض تشكّل الأشكال التقليدية للائتمان والادخار في العديد من البلدان خاصة العالم الثالث، ولذلك توجب مقارنة الوساطة المالية من خلال المصارف مع مبلغ الوساطة من خلال التامين والمؤسسات المالية المتنوعة الأخرى(\*).

### جدول رقم(03): مؤشرات أداء النظام المالي

المؤشر	القطاع الفرعي
- إجمالي عدد المصارف والمؤسسات المالية؛ - نسب التركيز-حصة السوق لـ (3-5) مؤسسات مالية الكبرى، - نسب تركيز الأسواق المالية (حصة أكبر الأدوات المالية كنسبة مئوية من الأصول المالية)، - مؤشر "Herfindahl"،	المنافسة والتركيز
- هوامش أسعار الفائدة؛ - تكاليف الوساطة (كنسبة مئوية من إجمالي الأصول)؛	الكفاءة
- نسبة من قيمة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية؛ - متوسط العرض والطلب على السيولة؛	السيولة

### 3.1. المنافسة، التركيز والكفاءة:

المنافسة في النظام المالي يمكن من خلالها تحديد مدى تيسير المؤسسات والأسواق المالية ومدى توفر فرصة اختيار مجموعة واسعة من الخدمات المالية وعادةً ما تؤدي إلى زيادة الكفاءة المؤسسية وتقليل التكاليف وتحسين نوعية الخدمات المالية، وعلاوة على ذلك فإنّ درجة تنوع النظام المالي يعدّ مؤشراً على المنافسة بسبب الديناميكية في الوساطة المالية وبالتالي يمكن الولوج إلى النظام المالي، كما يمكن الحكم على المنافسة فيه بالنظر إلى الاحتياجات التنظيمية المتعلقة بالسياسات وكذا شروط إنشاء هذه المؤسسات المالية.

### 2. مؤشرات السلامة المالية "FSIs":

يعمل صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز استخدام مؤشرات السلامة المالية "FSIs" كأداة للمراقبة الحسيفة للنظام المالي، مع المؤشرات الاقتصادية والمالية لتقييم القوة المالية ونقاط ضعف النظام المالي وتعزيز انضباط السوق. يصف هذا العنصر تقنيات الصندوق في تقييم وقياس مدى صحة النظم المالية بالاعتماد على المؤشرات السابقة والتي تصنف في مجموعتين أساسيتين، الأولى مؤشرات أساسية والأخرى هي مؤشرات داعمة ومكملة، وفيما يلي بيان ذلك:

(\*)- للتفصيل أكثر في مؤشرات تحليل عمق الوساطة المالية والتنمية في البلدان ارجع إلى:

- IBRD- WB- IMF, Financial Sector Assessment, 2005.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 1.2. مؤشرات الصلابة المالية مجموعة أساسية "FSIs":

في ضوء الأزمة الأخيرة تبين وجود قصور كبير من ناحية استخدام مؤشرات "FSIs" والاستفادة منها<sup>(1)</sup>، لذا شرع صندوق النقد الدولي بالتعاون مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وبنك التسويات الدولية وكذا لجنة بال الاستشارية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، بصياغة دليل يتضمّن مجموعة من المبادئ التوجيهية لسلامة النظم المالية. من أجل البحث وتطوير آليات تهدفُ لكشف (الصلابة/الهشاشة) المالية والاقتصادية، ليتمّ ابتكار برنامج "PESF" الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً.

#### جدول رقم (04): مؤشرات السلامة المالية "FSIs" مجموعة أساسية

مؤشّر	الدلالة	معنى وأهداف المؤشّر
مؤشرات السلامة المالية - مجموعة أساسية	رأس المال التنظيمي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر	إعطاء الحماية ضد الخسائر.
صافي القروض المتعثرة	كفاية رأس المال	يعكس مدى حوكمة النشاط الرئيسي ومدى جودة معايير منح الائتمان.
القروض المتعثرة ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يدل على جودة الائتمان الممنوح من المصارف.
التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض	جودة الأصول	يحدد تركيزات التعرض لقطاعات معينة.
العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين	الربحية	يقيم الأرباح لتعويض الخسائر على رأس المال أو القروض ومحفظة الأصول.
هامش الفائدة ÷ الدخل الإجمالي	الربحية	يدل على أهمية صافي الإيرادات والفوائد ومجال الاستيعاب للخسائر.
مصاريف فوائد ÷ الدخل الإجمالي	الربحية	قدرة التحكم في نمو المصاريف إلى الإيرادات
الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول الموجودات السائلة ÷ الخصوم قصيرة الأجل	السيولة	قياس مدى توافر السيولة لدى المؤسسة ضماناً لتلافي مخاطر السيولة.
الموقف المفتوح للنقد الأجنبي ÷ رأس المال	مخاطر العملات	تدابير عدم تطابق العملات الأجنبية.

#### Source :

- IBRD – IMF, **Financial Sector Assessment**, 2005, Op-Cit, p18.
- IMF, **Financial Soundness Indicators**, May 14, 2003, Op-Cit, P40.

### 2.2. مؤشرات الصلابة المالية مجموعة داعمّة "FSIs":

مؤشرات السلامة المالية الداعمّة هي بيانات عادةً لا تكون متاحةً بسهولة لكنها يمكن أن توفر معلوماتٍ كميّة مفيدة على الصّحة المالية للنظام المصرفي ويتمّ تجميع معظم مؤشرات السلامة المالية من خلال تجميع المؤشرات الفردية على مستوى الجزئي "Micro-prudential"<sup>(\*)</sup>، الجدول أدناه يوضح المؤشرات الجزئية الداعمّة للسلامة في النظام المالي.

(1) - IMF, **Financial Soundness Indicators and Banking Crises**, WP13/263, December 2013, P01.

(\*) - (Guide on Financial Soundness Indicators -IMF 2004)

(\*) - للتفصيل أكثر ارجع إلى:

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### جدول رقم (05): مؤشرات السلامة المالية - مجموعة داعمة

قطاع مشترك		
يوفر مؤشرًا لمخاطر الائتمان للشركات ذات النفوذ الواسع هو أكثر عرضة للصدمات. يشير إلى أي مدى الأرباح المتاحة لتغطية الخسائر. يكشف ضعف قطاع الشركات لتغيرات أسعار الصرف.	مؤشرات الرفع المالي مؤشرات الربحية القدرة على تقديم خدمات مخاطر الصرف الأجنبي	إجمالي الدين ÷ حقوق المساهمين العائد على حقوق المساهمين الأرباح ÷ الفوائد والمصاريف الرئيسية صافي تعرض العملات الأجنبية في حقوق الملكية
عدد طلبات الحماية من الدائنين		
قدر كبير من رأس المال. يحدد تركيزات التعرض لمخاطر الائتمان. يوفر مؤشر الخام من التعرض للمشتقات. يحدد المخاطر الائتمانية للمقرضين كبيرة. يشير إلى الاعتماد على دخل المتاجرة. يشير مستوى المنافسة في النظام المصرفي واعتماد الأرباح على هامش سعر الفائدة. مؤشر السوق من مخاطر الطرف المقابل في سوق ما بين المصارف. يقيم التعرض للخسارة من الحصول على ودائع العملاء. تدابير خطر لمحاظف القروض من تقلبات أسعار الصرف.	مؤشرات كفاية رأس المال مؤشرات جودة الأصول مؤشرات جودة الأصول مؤشرات الربحية مؤشرات الربحية مؤشرات سيولة مؤشرات السيولة مؤشرات مخاطر الصرف مؤشرات مخاطر الصرف مخاطر سوق الأسهم	رأس المال ÷ الموجودات. التوزيع الجغرافي للقروض ÷ إجمالي القروض. موقف الأصول الإجمالي في المشتقات المالية. دخل المتاجرة ÷ إجمالي الإيرادات. نفقات الموظفين ÷ النفقات. التباين بين أعلى وأدنى سعر الفائدة بين المصارف ودائع العملاء ÷ إجمالي القروض (غير المصارف) القروض الخارجية المقومة بالعملة ÷ إجمالي القروض الخصوم الأجنبية المقومة بالعملة ÷ إجمالي الخصوم صافي موقف فتح في الأسهم ÷ رأس المال.
سيولة السوق		
يشير السيولة في سوق الأوراق المالية. يشير السيولة في سوق الأوراق المالية.	مؤشرات السيولة مؤشرات السيولة	متوسط المتاحات في أسواق الأوراق المالية متوسط دوران اليومية في أسواق الأوراق المالية
المؤسسات المالية الأخرى		
يشير حجم وأهمية في النظام المالي يشير حجم وأهمية في النظام المالي	مؤشرات الحجم مؤشرات الحجم	الأصول ÷ إجمالي أصول النظام المالي الأصول ÷ الناتج المحلي الإجمالي
الأسر		
يوفر مؤشرًا لمخاطر الائتمان لقطاع الأسر ذات النفوذ الواسع هو أكثر عرضة للصدمات. يشير قدرة الأسرة على تغطية مدفوعات ديونها	مؤشرات الرفع المالي مؤشرات القدرة على تقديم الخدمات الديون	ديون الأسر ÷ الناتج المحلي الإجمالي خدمة ديون الأسر والمدفوعات الرئيسية للدخل
أسواق العقارات		
تدابير الاتجاهات في سوق العقارات. تعرض التدابير المصارف لقطاع العقارات السكنية. تعرض التدابير المصارف لقطاع العقارات التجارية.	أسعار العقارات التعرض لقطاع العقارات التعرض لقطاع العقارات	أسعار العقارات القروض العقارية السكنية ÷ إجمالي القروض القروض العقارية التجارية ÷ إجمالي القروض

Source : IBRD- WB- IMF, Financial Sector Assessment, 2005, Op- Cit, p24.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 3.2. مؤشرات السلامة المالية للخدمات المصرفية:

مؤشرات السلامة المالية في النظام المصرفي توفر معلومات مفيدة على الاستقرار أو الضعف المالي ويمكن تصنيفها وفقاً لستة مجالات رئيسية للضعف المحتمل مدرجة في إطار يسمى نموذج "CAMELS"، ويتم تحديد معظم مؤشرات من خلال تجميع مؤشرات "Micro-prudential" للمؤسسات الفردية لتطوير مقياس كلي للمؤسسات المثيلة للنظام المصرفي والمطلب الموالي يوضح ذلك.

### 4.2. مؤشرات السلامة المالية في قطاع التأمين: جدول رقم (06): مؤشرات السلامة "FSIs" في مؤسسات التأمين:

الفئة	المؤشرات المختارة	غير الحياة	للحياة
رأس مال	صافي الأقساط / رأس المال. رأس المال / إجمالي الأصول الرأسمالية. رأس مال / الاحتياطيات الفنية.	X X	X
جودة الأصول	(عقارات + أسهم غير مسعرة + الديون) / إجمالي الأصول الأقساط / (قسط الإجمالي + إعادة التأمين) أسهم / إجمالي الأصول القروض المتعثرة / إجمالي مجموع القروض	X X X X	X X X X
قضايا إعادة التأمين والائتمانية	نسبة الاحتفاظ بالمخاطر (صافي أقساط / إجمالي الأقساط) صافي الاحتياطيات / متوسط صافي المطالبات المدفوعة في السنوات الثلاث الماضية صافي الاحتياطيات / صافي أقساط السنوات الثلاث الماضية	X X	X X
جودة الإدارة	الإجمالي قسط / عدد الموظفين الأصول لكل موظف (مجموع الموجودات / عدد الموظفين)	X X	X X
الربحية	نسبة المصروفات (مصرفات / صافي أقساط) تنقيحات احتياطيات / الاحتياطيات الفنية التقبئية الدخل من الاستثمار / الأصول الاستثمارية العائد على حقوق المساهمين	X X	X X
السّولة	الموجودات السائلة / الخصوم المتداولة	X	X
حساسية لمخاطر السوق	صافي موقف المفتوح النقد الأجنبي / رأس المال مدة الموجودات والخصوم	X X	X X

يمكن أن نستعرض مؤشرات السلامة الكمية لقطاع التأمين ضمن نموذج ما يسمى "CAMELS" والذي يتضمن المؤشرات التالية (كفاية رأس المال، جودة الأصول، إعادة التأمين، كفاية المطالبات والائتمانية، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق)، هذا الإطار هو مشابه تماماً لنظيره "CAMELS" وقد تم اقتراح تقسيمها من قبل ( Davies & Podpiera 2003) إلى مجموعة أساسية وأخرى داعمة، تصنف كذلك لخدمات تأمين على الحياة وخدمات مقدمة بدل الحياة- غير الحياة- المؤشرات الأساسية المعروضة في الجدول المقابل تعتبر ضرورية لمراقبة قطاع التأمينات حسب ما أورده صندوق النقد والبنك الدوليين (1).

#### Source :

- IBRD- WB- IMF, **Financial Sector Assessment**, 2005, Op-Cit, p27.
- IMF, **Financial Soundness Indicators**, May 14, 2003, Op-Cit, P30.

(1)- IBRD- WB- IMF, **Financial Sector Assessment**, 2005, Op. Cit, p28.



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 5.2. مؤشرات السلامة المالية لأسواق الأوراق المالية:

يمكن مراقبة استقرار أسواق المالية باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات والمؤشرات الكمية التي تركز على السيولة في السوق نظراً للدور الهام الذي تلعبه الأوراق المالية السائلة في الاستقرار/ عدم الاستقرار المالي، هذه الأوراق المالية التي تعرف على أنها مقياس لحجم الأوراق المالية التي يمكن بيعها في فترة قصيرة نسبياً دون أن يكون له تأثير كبير على سعرها، ويمكن تمييز نوعين من الأبعاد الأساسية للسيولة في السوق المالي سيولة السوق (الضيقة والعميقة) بحيث:

- أ. السيولة الضيقة ( السيولة في السوق الضيق): وهي قدرة السوق للتوفيق بين العرض والطلب على السيولة بتكلفة منخفضة، هذا قد يكون بمثابة مؤشر تقريبي من ضيق السوق.
- ب. سيولة السوق العميق (السيولة العميقة): تتعلق بقدرة السوق لاستيعاب التدفقات الكبيرة دون التأثير على الأسعار، فعندما تُثار مخاوف المستثمرين بشأن تراجع السيولة فإنها تشير إلى انخفاض القدرة على التعامل (انخفاض عمق السوق).

### 3. مؤشر الاستقرار المالي العام:

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على الاستقرار المالي، إلا أن أكثرها اعتماداً هو مؤشر الاستقرار المالي العام الذي يستند إلى نسبة حصيلّة الضرائب أو الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأولا نسبة حصيلّة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً للصيغة<sup>(1)</sup>:

$$T^* = g_t - (n_t + r_t) b_t \dots\dots\dots (01)$$

-  $g_t$ : نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي -  $r_t$ : هو متوسط سعر الفائدة الحقيقي على أدوات الخزينة  
-  $n_t$ : تمثل معدل نمو الناتج المحلي -  $b_t$ : هي نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

ومن خلال هذا النموذج تقيس "T\*" نسبة الضرائب التي تحقق الاستقرار المالي، فإذا كانت أكبر من نسبة الضريبة الحالية اللازمة لتثبيت نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي أي ( $T - T^* < 0$ ) فهذا يعني عدم وجود استقرار مالي. أما الصيغة الثانية فمن خلال نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك وفقاً للصيغة:

$$R^* = g_t - (n_t + r_t) b_t \dots\dots\dots (02)$$

ومن المقارنة بين "R\*" وبين نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي "R" نستدل على وجود الاستقرار المالي من عدمه، فإذا كانت ( $R - R^* < 0$ ) فهذا يعني عدم الاستقرار المالي.

(1) - مريم بن الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 35.



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

**المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي بمعناه الضيق - الاستقرار المصرفي**  
بعدما تم التطرق إلى مؤشرات الاستقرار المالي في المطلب السابق نركز في هذا المطلب على توصيف تلك المؤشرات وتحليلها لإبراز دور كل مؤشر والهدف منه.

### 1. تحليل مؤشرات الاستقرار والسلامة المالية - المجموعة الأساسية "FSIs":

يتم إعداد "FSIs" ونشرها بهدف المساعدة في تقييم ورصد مواطن الضعف في النظم المالية وينبغي لهذه التقييمات أن تأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بكل بلد ليس فقط ذات الأهمية النظامية، أي سواء الاقتصاد كان به عدد قليل أو كثير من المصارف والوسطاء الماليين المتنوعة، ويحلل هذا المطلب مؤشرات "FSIs" وعلى وجه التحديد المؤشرات الرئيسية للمصارف وكذا الأسواق التي عادةً هي الجهات الفاعلة في النظام المالي<sup>(1)</sup>.

#### 1.1. مؤشرات رأس المال:

اجتهدت لجنة بال الاستشارية من أجل طرح نموذج مثالي مقبول لحساب كفاية رأس المال، هذا المؤشر له القدرة على قياس مدى الخسائر التي يمكن استيعابها قبل أن يصبح القطاع فعلياً متعثراً، وتكون استناداً إلى بيانات المفصح عنها في الميزانية العمومية. وتوفر كفاية رأس المال متانةً عامة في المؤسسات المالية على تحمل الصدمات هذه النسبة أيضاً قد تشير إلى زيادة التعرض للمخاطر المحتملة وبالإضافة إلى رأس المال الأدنى.

أ. رأس مال المؤسسات المالية والأصول الخطرة: يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير كفاية رأس المال وتركز على جودة الطبقة الأولى "Tier<sub>01</sub>" وتسمى بـ "رأس مال الممتاز"، من ناحية أخرى يمكن تحديد "الأصول الخطرة" من منطلق أنها إجمالي الأصول في المؤسسة عدا التعاملات مع الحكومة وكذا السيولة الجارية. وتجدر الإشارة إلى أن توليفة رأس المال (الطبقة الرأسمالية) قد لا تتوافق في جميع الأطر التنظيمية في العالم.

ب. رأس المال والقروض المتعثرة - القروض غير العاملة: يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير توفر رأس المال كمؤشر لدى البنك على تحمل القروض المتعثرة كنسبة من رأس المال، أو رأس مال إلى الاحتياطات والمخصصات العامة للقروض، وبعبارة أخرى المؤشر يبين مدى تغطية رأس المال للخسائر الممكن تكبدها.

ج. صافي الموقف المفتوح للعمات الأجنبية إلى رأس المال: يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير درجة تعرض المساهمين لخطر سعر الصرف مقارنة برأس المال أي درجة التناسب بين الأصول والخصوم في تقييم تأثر الودائع ووضع رأس المال.

(1) - IMF, Financial Soundness Indicators, Op-Cit, P 11-156.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

د. التعرضات الكبيرة على رأس المال: يندرجُ هذا المؤشّر ضمن تدابير تعيين أوجه الضعف الناجمة عن تركيز مخاطر الائتمان، أي تغطية رأسمال التنظيمي لإجمالي السحوبات المكشوفة أو القروض المشكوك فيها، ويمكن إدراج المؤسسة المالية ضمن مجال خطر عندما تفوق 10%.

### 2.1. مؤشرات جودة محفظة الأصول:

الأخطار التي تهدد ملاءة المؤسسات المالية في معظم الأحيان تتبع من تعرّض الأصول إلى التدهور فالافتقار إلى التنوّع في محفظة الأصول وخاصةً القروض سيؤدي حتماً إلى خللٍ في النظام المالي، وعادة ما تعتمد نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لرصد هذا المؤشّر، بالإضافة إلى درجة تركيز القروض في النظام كنسبة من إجمالي القروض وخاصةً قطاع العقار، أمّا البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للقروض تتيح رصد مخاطر الائتمان الناجمة عن التعرض لآثار قطاعية، ومن المهمّ رصد نسبة القروض بالعملات إلى إجمالي القروض في البلدان التي يكون فيها الإقراض المحلي بالعملة الأجنبية.

أ. القروض المعدومة إلى إجمالي القروض: يندرج هذا المؤشّر ضمن تدابير تحديد نوعيّة الأصول في محفظة القروض، والتي من المحتمل أن تتضمن قروضاً رديئةً قد تُسهم إلى حدٍ كبير في ضعف متانة المؤسسة المالية.

ب. التوزيع القطاعي القروض إلى إجمالي القروض: يندرج هذا المؤشّر ضمن تدابير تحليل جودة محفظة القروض من خلال توزيع القطاعات الاقتصادية، وهذا بالضرورة سيسمح بمعرفة القطاعات ذات الخطر الأكبر لتسييرها أفضل مستقبلاً.

ج. قروض العقارات إلى إجمالي القروض: يندرج المؤشّر ضمن تدابير قياس التعرّض إلى مخاطر قطاع العقارات، وقد دلّت التجارب على حالات ساهمت فيها الطفرة العقارية في أزمات نظامية كما حدث في أزمة الرهن العقاري 2007-2008.

د. أصول الشركات المالية الأخرى إلى إجمالي أصول النظام المالي: يندرج هذا المؤشّر ضمن تدابير المعنية بالأهمية النسبية للمؤسسات المالية (مدى إسهاماتها في النظام المالي)، ويمكن أن تدرج أيضاً ضمن درجة العمق المالي، كما يمكن أن تقاس أصول المؤسسات المالية الأخرى إلى "Pib"، وهذا سيحلل مدى مساهمة هذه المؤسسات في الدخل الوطني.

### 3.1. مؤشرات العائد والربحية:

بيانات وهوامش الإيرادات والنقّات تستخدم على نطاقٍ واسعٍ لتحليل مؤشرات الأداء والصلابة في المؤسسات الاقتصادية، وتعتبر نسبة التشغيل (عائد الأصول) الأكثر اعتماداً في تقييم الأداء<sup>(1)</sup>.

(1) - IMF, Financial Soundness Indicators, Op-Cit, P 11-156.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

أ. العائد على الأصول "ROAs": يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير لقياس الكفاءة في استخدام الأصول، ويعتبر مهماً في كشف الأداء وتحليل الربحية.

ب. العائد على الأموال الخاصة "ROEs": يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير الاختلافات في هيكل رأس المال والاستثمار، ففي الاقتصاديات المختلفة قد تبرز الفوارق في أداء المصارف خاصة تلك التي تنشط في مجموعات مصرفية، لذلك "ROEs" يعتبر مهماً في كشف الأداء وتحليل الربحية، بالإضافة إلى رصد نسبة إجمالي الدخل من الرسوم والعمولات مقابل صافي الإيرادات المصرفية وكذا بنود الإيرادات والتفقات العامة، لتحليل مساهمة كل منهما في الأداء.

### 4.1. مؤشرات التشغيل:

أ. هامش الفائدة إلى إجمالي الإيرادات: يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير قياس نسبة حصة إيرادات الناتجة عن الفوائد ضمن الدخل الإجمالي، ويحسب هذا المؤشر من خلال البندين هامش الفائدة وهو الفرق بين الإيرادات والتفقات، بالإضافة إلى الفائدة الصافي وهو الفائدة الناتجة عن النشاط الأساسي بالنسبة للمؤسسات المالية والمصارف<sup>(1)</sup>.

ب. دخل التداول إلى مجموع الإيرادات: يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير تقييم مدى استدامة واستقرار الربحية، وهو يحسب وفق البندين الأرباح و/أو الخسائر في المؤسسة في محفظة الأوراق المالية، وكذا بند إجمالي إيرادات المصارف.

ج. النفقات والإيرادات: يندرج هذا المؤشر ضمن تدابير قياس حجم النفقات الإدارية إلى الإيرادات الإجمالية، وهو مؤشر أداء يعكس مدى التحكم في الإيرادات والتفقات من النشاط الأساسي.

### 5.1. مؤشرات السيولة:

الأصول السائلة هي تلك الأصول التي تتوافر بسهولة عند المؤسسات المالية لمواجهة الطلب الفوري أو المفاجئ، والقادرة على التحوّل إلى سيولة دون فقدان قيمتها، مستوى السيولة يؤثر على قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، وقد يسبب فقدان الثقة في الجهاز المصرفي على الإقبال على السحوبات الكبيرة ويؤدي إلى ظاهرة "الذعر المصرفي"، وهذا الأخير بدوره قد يؤدي إلى أزمة في السيولة من شأنه أن يؤدي إلى توتّر بالنظام المالي والاقتصاد الكلي.

أ. أصول سائلة إلى إجمالي الأصول: يندرج المؤشر ضمن تدابير قياس مقدار انكماش الميزانية العمومية واستيعاب النظام قبل أن يضطروا إلى بيع الأصول غير السائلة، هذا المؤشر ضروري في تحليل القدرة على تلبية السحوبات غير متوقعة نقداً.

(1) - IMF, Financial Soundness Indicators, Op-Cit, P 11-156.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

**المطلب الثالث:** تحليل مؤشرات الاستقرار المالي بمعناه الواسع - الاستقرار المالي الكلي يتألف النظام المالي من المؤسسات والأسواق التي تتفاعل بغرض تعبئة الادخار والاستثمار وتوفير السيولة، والغرض الأساسي من مؤشرات السلامة المالية "FSIs" هو التوجيه ودعم الجهود الوطنية والدولية لمراقبة الأنظمة المالية وتقدير نقاط القوة والضعف في النظم المالية لتعزيز الاستقرار المالي، يحل هذا المطلب مؤشرات "FSIs" وعلى وجه التحديد المؤشرات الرئيسية لسلامة الأسواق المالية - الاستقرار المالي بمعناه الواسع.

### 1. رصد مؤشرات سعر الفائدة:

إن تقييم وتحليل كلاً من الفارق بين سعر الإقراض والسعر المرجعي للاتئمان، وكذا الفرق بين معدل أقصى وأدنى أسعار الفائدة بين المصارف يمكن أن يكون مؤشراً على اتجاه صافي إيرادات والربحية للمصارف والمؤسسات المالية، كما قد توفر المعلومات البيانات لفهم سلوك مؤشرات هذه المؤسسات، وبالمثل فإنّ الفجوة قد تتسع مع مرور الوقت أكثر بسبب زيادة في علاوات المخاطر التي يرجع ذلك إلى الحد من الضغوط التنافسية<sup>(1)</sup>.

#### 1.1 الفرق بين أسعار الفائدة "السعر المرجعي وسعر التداول":

لقياس الفرق بين سعر الإقراض يتوجب حساب المتوسط المرجح لجميع أسعار الفائدة على القروض والودائع (باستثناء بين مؤسسات تقبل الودائع)، ولحساب المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الإقراض يتم عن طريق صياغة المعادلة على النحو التالي:

$$Taux\ d'intérêt\ moyen\ pondéré\ (متوسط\ الفائدة\ المرجح) = \frac{\sum_{i=1}^n R_i L_i}{\sum_{t=0}^T S_t} \dots\dots\dots (04)$$

-  $R_i$  = سعر الفائدة التوازني على القرض  $i$  خلال فترة .  
-  $S_t$  = قيمة القروض خلال الفترة  $t$ ،  
-  $L_i$  = رصيد القرض الأول،  
-  $T$  = عدد الملاحظات في هذه الفترة.

ويمكن أيضاً طرح طريقة أخرى لحساب متوسط أسعار الفائدة المرجحة لفترة محددة على النحو التالي:

$$\sum_{n=1}^N \left( \text{taux}_n \times \frac{\text{Valeur du prêt } n}{\text{Valeur totale du portefeuille de prêts}} \right) \dots\dots\dots (05)$$

سعر التفاوض ومبالغ القروض، بحيث يتم أخذ نسبة قيمة كل قرض في نهاية الفترة إلى قيمة جميع القروض في نهاية الفترة.

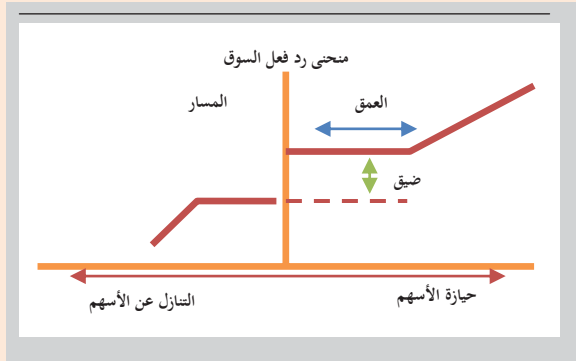
<sup>(1)</sup>-FMI, Indicateurs d'solidité financière-Guide d'Établissement, 2006, P92.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 2.1. متوسط سعر الفائدة في نهاية الفترة:

إنَّ رصدَ أسعار الفائدة بين المصارف (قياس الفرق بين الحد الأقصى لمعدّل والحد الأدنى لسعر الفائدة بين المصارف) هو قياس تكلفة التّمويل بين مؤسسات المالية والمصارف في سوق ما بين المصارف، فقد يتم تطبيق أسعار مختلفة للمؤسسات المالية والمصارف وفقاً لحجمها أو قوتها المالية، وثمة فجوة منتامية بين أعلى سعر الفائدة بين المصارف وأدنى نقطة قد يؤدي إلى زيادة علاوة المخاطر المطبقة قد تؤدي إلى حالة اضطراب في هذه الأسعار (وبعبارة أخرى، فإن مؤسسات تلقّي الودائع يدركون أن هناك المزيد من المخاطر على الإقراض للنظام المصرفي) هذا يمكن أن يؤدي لحالة من الهشاشة المالية والتي يمكن أن تتطور إلى مشكلة نظامية.

### شكل رقم (09): عمق وضيق السوق المالي



المصدر: إعداد الباحث بناء على نفس المرجع السابق.

### 3.1. رصد مؤشرات بورصة القيم المنقولة:

يمكن أن تسهم أسواق الأسهم في تعزيز الاستقرار المالي من خلال التنويع في دوائر الوساطة المالية، ورصد دائم ومستمر للمخاطر التي يمكن أن تصيب هذه الأسواق. ومع ذلك فإن الوضع في الأسواق المالية ليس دائماً متاح لتعبئة الأموال والمدخرات من خلال الاقتراض والتجربة في التاريخ الاقتصادي

الحديث تكشف عن الحاجة إلى نوع من الحوكمة من أجل الحفاظ على الاستقرار في هذه الأسواق.

أ. **عمق وضيق السوق:** عمق السوق يتعلّق بقدرتها على استيعاب حجم كبير من المعاملات التي لها تأثير كبير على السوق من خلال الرّصد اليومي لهذه المعاملات، وتعدّ نسبة (المعاملات اليومية ÷ الأسهم المتداولة) أهم المؤشرات التي تُعطي صورة عن ديناميكية هذه الأسواق، وكلّما ارتفعت النسبة دلّ ذلك على سيولة السوق. أما مفهوم ضيق السوق فيشير عموماً إلى تكاليف المعاملة بغض النظر عن مسارها ووجهتها وتقاسُ بنسبة متوسط الفارق بين أسعار العرض والطلب على هذه الأصول وهذه الفجوة تميلُ إلى أن تكون أقلّ في أسواق أكثر سيولة وكفاءة، ويوضح الشكل أعلاه مفهوم عمق سوق، فمنحنى العرض على اليسار ومنحنى الطلب على اليمين من المحور العمودي<sup>(1)</sup>.

ب. **الفورية والمرونة:** بالإضافة إلى عمق وضيق السوق، المرونة هي أبعاد هامة أخرى من السيولة في السوق الفورية وهي سرعة تنفيذ وتسوية الأوامر تعكس كفاءة التداول والمقاصة والتسوية، بينما المرونة هي وتيرة تقلبات الأسعار، بسبب عمليات تبدد أو المعدّل الذي يتم تصحيح الاختلالات بين

(1)- FMI, Indicateurs de solidité financière - Guide d'Établissement, Op-Cit, P96.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

أوامر (شراء/ بيع) في السوق كما يمكن قياس عمق ومرونة سوق الأسهم من خلال النظر في نسبة هيو هيوبييل "HHR"، فكلما كان تغير الأسعار بنسبة إلى حجم معين من المعاملات أصغر (أي المؤشر أكثر انخفاضاً)، كان السوق أعمق وأكثر مرونة، وبعبارة أخرى فإن القيم الأعلى تشير إلى عدم وجود مرونة وعمق في السوق، ومؤشر "HHR" هو رقم نقي مستقل عن أي وحدة قياس شائعة<sup>(1)</sup>، ويمكن حساب مؤشر وفقاً للمعادلة التالية:

$$HHR = \frac{\text{سعر أدنى} \times \text{سعر أعلى}}{\text{القيمة السوقية} \times \text{حجم التداول}} \dots\dots\dots(06)$$

$$T_t = \frac{N_t}{\frac{S_t + S_{t-1}}{02}} \dots\dots\dots(07)$$

تعطى المتغيرات على النحو التالي:

- N = عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة.
- S = عدد الأسهم القائمة في نهاية الفترة.

ج. **معدل دوران الأصول المالية:** يمكن أن يُسهم مؤشر دوران الأصول في تحليل ديناميكية السوق، وإن كان هذا المؤشر حسب نظرتنا هو مؤشراً نسبي فقط لا يوحى بعدد المستثمرين أو المتعاملين في هذه السوق، إلا أنه يعطي صورةً حول ديناميكية السوق كما ذكرنا آنفاً ويمكن حسابه بقسمة عدد الأسهم المتداولة خلال فترة معينة على متوسط عدد الأسهم القائمة في بداية ونهاية هذه الفترة، ويعطى وفق العلاقة المقابلة. على الرغم من أن معدل دوران يمكن حسابها باستخدام قيم الأسهم المتداولة وغير المسددة خلال فترة معينة، إلا أن هذه النسبة غير قوية وغير دقيقة أي يشوبها بعض التشوهات فيمكن في حالة ما إذا كانت الأسعار متقلبة خلال هذه الفترة أن تعطي نتائج متباينة أو غير مستقرة.

د. **هيكل السوق وطاقة الاستيعاب:** يتصف مفهوم الطاقة الاستيعابية بطابع التسيبية ونظراً لتعدد المفاهيم الاقتصادية أصبح من الصعب تحديده، فقد أُستخدم هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي للدلالة على نقص فرص الاستثمار. كما استخدم للدلالة على معنى الحجم الأمثل للاستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى واستعملت أيضاً للدلالة على ضعف معدل التنمية الاقتصادية خاصة بالبلدان النامية<sup>(2)</sup>، في هذا الخصوص تمثل الطاقة الاستيعابية أحد المقومات الأساسية للسوق المالي كونها تعكس جانب الطلب على التمويل الاستثماري الكلي، أما فيما يخص التمويل الأجنبي والخارجي فهو يعكس حجم الفجوة ما بين الموارد المحلية المتاحة للاستثمار – المدّخرات المحلية – وحجم التمويل الكلي.

(1)- Financial Stability & Statistics, Qatar Central Bank, **Financial Stability Review**, 2014, P119.

(2)- بن أمير بن حاسين، **فعالية الأسواق المالية في الدول النامية – دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2012-2013، ص 164.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

هـ. **معدّل القيمة السّوقية (MCAP):** يستخدمُ هذا المؤشّر لقياسِ حجمِ السّوق الكلي وهو يعادل نسبةً القيمة السّوقية للأسهم المحلية المدرجة في السّوق المالي للاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعدّ مقياساً مناسباً لقدرة الدّولة على تحريك رأس المال وتتبع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي، يمكن حساب هذا المؤشّر وفق العلاقة التالية<sup>(1)</sup>:

$$(08) \dots\dots\dots \frac{\text{القيمة السّوقية للأسهم}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} = \text{معدّل القيمة السّوقية}$$

و. **سيولة السّوق المالي:** تتمثل الوظيفة الأساسية للسوق المالي في توفير وتحقيق السيولة للأوراق المالية في كل وقت، وهو الأمر الذي يحتل عادةً قمة سلم أولويات المستثمر المحلي أو الأجنبي على حدٍ سواء، لاسيما وأن الأسواق المالية ذات السيولة العالية تمكن المستثمرين من تصفية استثماراتهم متى رُؤوا ضرورةً لذلك. وتتمكّن السّوق من تحقيق ذلك من خلال نظام الحوافز والعقوبات بحيث يزداد التعامل على أسهم الشّركات الناجحة، فترتفع قيمتها السّوقية بينما يقلّ التعامل على أسهم الشّركات النّاجحة، فترتفع قيمتها السّوقية بينما يقلّ التعامل على أسهم الشّركات المتعثرة الأخرى وتتنخفض قيمتها السّوقية. وأكثر النسب استعمالاً لرصد درجة السيولة في الأسواق المالية معدّل الدوران الذي سبق وأشرنا إليه، بالإضافة إلى مؤشّر القيمة الكليّة المتبادلة "TVT"، والذي يمكن أن نقدمه وفق العلاقة التالية:

$$(09) \dots\dots\dots \frac{\text{القيمة الكليّة للأسهم}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} = \text{معدّل القيمة الكليّة المتبادلة}$$

(1) - هشام طلعت عبد الحكيم - عماد عبد الحسين دلول، واقع أداء سوق الأوراق المالية ومقارنته مع بعض الأسواق المالية العربية - دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 88-2011، جامعة المستنصرية، العراق، 2011، ص 105.



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

**المبحث الرابع: دور الهيآت المالية والمحافل الدولية في إدارة المخاطر وتصحيح عيوب البنيان المالي**  
على الصعيد الدولي توجد عدة مؤسسات تعنى بتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، الأولى هي لجنة بال الدولية للإشراف المصرفي، وهي تتبع بنك التسويات الدولي، والثاني هو صندوق النقد الدولي والهيآت التابعة له على رأسهم منتدى الاستقرار المالي "Financial System Stability Assessment".  
إنه من الأهمية بمكان وسيما في سياق العولمة المالية أن نسأل عن سياسات الوقاية من الأزمات كسياسة وقائية فعّالة من شأنها خفض التكاليف الناتجة عن انهيار المؤسسات المصرفية والنظم المالية. من أجل ذلك يناقش هذا المبحث الجهود المبذولة وسبل تفعيل الاستقرار في النظام المالي العالمي، وأهم المؤسسات والجهات الفاعلة في ذلك.

### المطلب الأول: إدارة الأزمات وآلية تصحيح عيوب البنيان المالي

يعتقد الكثيرون - كما يختلف البعض الآخر - أن صندوق النقد الدولي كان بمثابة المفتاح الرئيسي "الجوكر" في تنسيق الدعم لاقتصاديات الدول الآسيوية المضطربة، ويقول القائمين على أمر الصندوق أنهم تعلموا من أزمة البيزو المكسيكي في 1995 وأنه طبق إجراءات الطوارئ التي مكنته من التجاوب مع أزمة آسيا في الوقت المناسب. أهداف الصندوق الرئيسية تتركز في توفير الاستقرار والتوسع المتوازن في التجارة والنمو، ولكن بسبب الأزمة المالية الآسيوية فإن "FMI" قد عمق أنشطته في أربع اتجاهات هي<sup>(1)</sup>:

- تدعيم وتقوية الدور الإشرافي لصندوق النقد الدولي على سياسات الدول الأعضاء؛
- المساعدة في تقوية وتشغيل الأسواق المالية (المساعدات الفنية)؛
- تقديم المشورة السياسية والمساعدات المالية بسرعة عند ظهور الأزمات؛

### 1. آلية إصلاح عيوب النظام المالي:

بعد الأزمة المالية 2008-2009 أصبح صناع القرار يركزون على كيفية تصحيح عيوب البنيان المالي التي ساهمت في نشوب الأزمة، فقد أصبحت الأسواق المالية أكثر تقلبا وزادت ضرورة البحث في آليات تجنب المخاطر. فقد ترتفع المخاطر وتحقق تطورات سلبية في الاقتصاد العالمي (أزمة الرهن العقاري نموذجاً لذلك...)، فلا تزال مخاطر انتقال التداعيات قائمة بسبب التوترات الجيو-سياسية<sup>(2)</sup>، وقد أخذ صندوق النقد الدولي يتفحص مجالات عديدة تتطلب الاعتناء بها لمنع الأزمات التي تهدد النظام<sup>(3)</sup>:

(1) - عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

(2) - صندوق النقد الدولي، بيان الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، [متاح على الرابط]:

- <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/08/AM16-pr16451-Communique-of-the-Thirty-Fourth-Meeting-of-the-IMFC> 09 / 02 / 2017 (18 : 33) .

(3) - لاورا كودريس، أديتيا نارين، إصلاح التنظيم المالي وتحسين توفير السيولة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 2009، ص 23.



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

- المحيط التنظيمي، أو ما يسمى المؤسسات والممارسات التي ينبغي أن تكون موضوع إشراف القائمين على عمليات الإشراف المالي؛
- مسايرة ومواكبة الاتجاهات الدورية والحديثة والتي نتجت عنها تعاضم دورة الاستثمار والأعمال؛
- فجوة المعلومات بخصوص المخاطر وتوزعها على المؤسسات والأصول المالية الاستثمارية؛
- توفير السيولة للأسواق لضمان التدفق السلس والملائم للأموال بالتوازي مع الفرص الاستثمارية وقنوات الإبلاغ الفعالة للسياسة لنقدية؛

### 1.1. الإصلاحات التي تؤثر في تغطية المؤسساتية للتنظيم:

غطى التنظيم الوقائي لإدارة الأزمات تقليدياً الأعمدة الثلاثة للمنظومة المالية (المصارف، التأمينات، وأسواق الأوراق المالية)، وغطت الأعمدة الثلاثة معا بصفة أساسية السلسلة الكاملة لعمليات الوساطة المالية، بيد أنه في السنوات الأخيرة ظهرت طائفة أوسع من المؤسسات التي تلعب أدواراً مهمة في عمل المنظومة المالية، وتزايدت بالتدريج عمليات الانتماء التي يتم التوسط فيها عبر الأسواق المالية، وأصبح من الضروري زيادة عدد القوى الفاعلة لضمان عمل المنظومة المالية بشكل سلس.

### 2.1. الإصلاحات التي تغير المحتوى الحقيقي لقواعد الإشراف:

إن كل أزمة مالية تقريباً تحمل في طياتها مشكلة "جودة الائتمان، الإفراط في الاستدانة" لتحقيق الفاعلية المالية ومن ثم فإن الإصلاح الدائم للبنان التنظيمي يتطلب تقنيات للإشراف تتصدى إلى خطر إساءة تسعير مخاطر الائتمان والقبول بالاستدانة المفرطة لتحقيق الفاعلية المالية، وتناقش لجنة بال الاستشارية الطرق المختلفة التي يمكن فيها تحقيق ذلك وتستهدف معظم هذه الآليات تشجيع المصارف على بناء احتياطات إضافية من رأس المال، هذا المخصص الذي وضع من أجل امتصاص الخسائر ويجب أن تُضفي الإصلاحات وزناً إضافياً على التمويل الحذر لمحافظة أصول المصرف<sup>(1)</sup>.

### 3.1. الإصلاحات التي تقوم بتعديل هياكل جهات الإشراف التنظيمية:

إن الطبيعة العالمية للصناعة المالية والأزمة المالية 2007-2008 تُبرزان أهمية ليس فقط هياكل التنظيم الوطنية ولكن أيضاً آليات التنسيق الملائمة على المستوى العالمي، وتتنظر بلدان كثيرة في إنشاء جهازٍ للتنظيم مخاطر النظام يكون مسؤولاً عن استقرار المنظومة المالية ككل، ويُنتظر أن تحدد جهة تنظيم مخاطر النظام هذه الثغرات في الهياكل التنظيمية واكتشاف جوانب الضعف البازغة في الجوانب المالية. ويدور جدل كبير حول الوكالة التي تكون هي الجهة راعية التنظيم لمخاطر النظام، فهناك رأي بأن المصارف المركزية يجب أن تكون جهة تنظيم مخاطر النظام بحكم اهتمامه التقليدي بالاستقرار

(1) - ضياء مجيد الموسوي، عولمة الحوكمة المالية - التنظيم والإشراف ومراقبة المؤسسات المالية في أعقاب الأزمة العالمية 2008-2009، دون طبعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 80.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

المالي وانخراطه المباشر في الأسواق وقدرته من خلال ميزانياته على القيام بدوره مقرض الملاذ الأخير في الأزمات، وهناك رأي آخر هو أن إعطاء المصرف المركزي مثل هذه المسؤولية سوف يخول مؤسسة مفردة بسلطة كبيرة وفي ذلك بدرجة أكبر من التسييس، فضلاً عن أن جعل المصرف المركزي جهة التنظيم للنظام قد يُفضي بعض وجهات النظر الأوسع الصادرة عن جهات التنظيم الأخرى.

### 2. أولويات إصلاح التنظيم ومنع الأزمات في المستقبل:

يستند هذا العنصر على التجارب الدولية للاقتصاديات والنظم المالية والمستفادة منها من جانب الاستقرار/ عدم الاستقرار المالي خاصة خلال الأزمات المالية السابقة.

#### 1.2. تحسين تنظيم النظام المالي:

على الرغم من بزوغ توافق في الرأي بشأن بعض الإجراءات التي يمكنها علاج العيوب الإشراف المالي في الاقتصاديات والنظم المالية المختلفة، إلا أنه لا يزال الجدل مستمراً بشأن موضوعاتٍ متشعبة أخرى تتعلق بتحسين تنظيم النظام المالي وهناك أربعة مجالات ممكنة للإصلاح التنظيمي تبرز هذه المناقشات:

أ. المخاطر النظامية وتحمل المخاطر لمواجهة الاتجاهات الدورية: على جانب التحوط فإن الأفكار هي أن تكون متطلبات رأس المال والاحتياطات، وربما فرض حدود دنيا للضمان على وعي مقدماً بالمخاطر المتصاعدة أثناء فترات الرواج والسماح ببناء احتياطات رأسمالية كافية<sup>(1)</sup>.

ب. الشفافية والإفصاح: أي الإفصاح عن المخاطر والتقييم في عمليات التوريق "Titrisation" والأسواق، حيث يسمح الإفصاح عن تقييم المخاطر في منع استخدام المصارف والمؤسسات المالية قائمة خارج الميزانية من تضليل المشاركين في الأسواق بشأن التعرضات الفعلية للمخاطر، يجري تحسين معايير المحاسبة والإفصاح الخاصة بالتراجع عن قرار الإدماج والبحث عن طرق لإلقاء الضوء على عدم اليقين "incertitude" الذي يحيط بنقاط تقدير التقييمات المحاسبية لأدوات المالية.

ج. دور التصنيف الائتماني: وهنا نبحت في نوعية عملية التصنيف الائتماني وتعارض المصالح في استخدام التصنيفات الائتمانية، فينبغي على المستثمرين عدم استخدام التصنيف الائتماني للحلول محل التحليل القوي للمخاطر والإدارة السليمة لها، وفي هذا السياق قد تنظر هيئات الإشراف في مراجعة استخدام التصنيفات الائتمانية في لوائحها لضمان الاستخدام الأمثل.

(1) - ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع السابق، ص 91.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### المطلب الثاني: قضايا الاستقرار المالي في المؤسسات المالية الدولية

أدت الأزمات المالية الأخيرة إلى التشديد على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من هشاشة النظم المالية، تستند هذه الجهود للحفاظ على الاستقرار المالي الوطني والدولي في المقام الأول وعلى تطوير وتطبيق معايير لتعزيز السياسات الصحية للهياكل التجارية والأسواق المالية، من هذا المنطلق تسعى الهيئات الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التعاون الاقتصادي ومحفلة الاستقرار المالي، وكذا الكيانات الوطنية والتي تعنى بالإشراف وإدارة النظام المالي المحلي أو الدولي على حد سواء إلى العمل على استهداف الاستقرار المالي، وجعله مطلب أساسي واجب التحقيق بالمتابعة ووضع المعايير إشراف موحدة.

#### 1. دور صندوق النقد والبنك الدوليين في قضايا النظام المالي الدولي "FMI & BM":

يسهم كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين في وضع إطار تنظيمي للأسواق المالية والنظم المالية في العالم من أجل الحفاظ على الصلابة المالية في تلك القطاعات، يصف هذا العنصر أهم إسهامات تلك المؤسسات في قضايا الاستقرار المالي.

##### 1.1 دور البنك الدولي في الحفاظ على الاستقرار المالي:

يعتبر البنك الدولي أحد الثالوث الدولي "FMI- BM- OMC" التي تعنى بأهم المحافل الدولية لقيادة النظام المالي، يحاول الثنائي السابق أن يطرح آلية مقبولة عموماً للحفاظ على التنمية والاستقرار المالي العالمي. من أجل ذلك نستعرض أهم الآليات المستحدثة من قبل هذه الهيئات في إطار الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، حيث تتألف مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات (خمس مؤسسات - مجموعة واحدة) تتكامل مهامها لضمان تأدية مهام المصرف.

إن البنك الدولي يعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر عن طريق توفير الدعم الفني والمالي، بما في ذلك ما يقدمه لمساعدة الدول الأعضاء لإصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشاريع البنية التحتية وحماية البيئة، والمساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بشكل عام وتمول من مساعدات الدول الأعضاء ومن خلال إصدار السندات في الأسواق المالية، وتغطي مؤهلات موظفي البنك الدولي تخصصات أوسع نطاقاً مما تغطيه تخصصات موظفي صندوق النقد الدولي<sup>(1)</sup>.

(1) - بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 2.1. دور صندوق النقد الدولي في الحفاظ على الاستقرار المالي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة يعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي عن طريق التشجيع على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة<sup>(1)</sup>، ويركز على العلاقة بين صحة النظام المالي وأداء الاقتصاد الكلي من جهة، ودعم التدابير للحد من احتمال وقوع الأزمات المالية من جهة أخرى، وتهدف هذه التدابير لتعزيز الإشراف على المؤسسات المالية والأسواق المالية من قبل السلطات الوطنية بغية الحد من المخاطر المفترطة وتحسين إدارة المخاطر، كما أنها تركز على قضايا الاقتصاد الكلي بما في ذلك السياسة النقدية والمالية وذلك بهدف جعلها الإطار الاقتصادي الكلي أكثر استقراراً وبالتالي أكثر ملائمة لاستقرار النظام المالي. ولما كان صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في حوارٍ نشطٍ عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريباً، فإنه يُعدُّ المحفل الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وإنما أيضاً لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام النقدي المالي الدولي.

#### 1.2.1. أهداف صندوق النقد الدولي للحفاظ على النظام المالي العالمي:

يُجري خبراء الصندوق عملية متابعة مستمرة لاقتصاديات البلدان الأعضاء والنظر فيما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي والعالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية، وترتكز المناقشات أساساً على أسعار الصرف والسياسات النقدية والمالية وسياسات المالية العامة، وكذلك الإصلاحات الهيكلية الحاسمة بالنسبة للاقتصاد الكلي<sup>(2)</sup>.

أ. **سياسات الاقتصاد الكلي والنظام المالي:** يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل - وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي، ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان.

ب. **تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:** يقوم الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة على سياسات أسعار الصرف، وطبقاً لاتفاقيته يتعهد كل عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات منظمة لنظام أسعار الصرف على نحو أكثر تحديداً، وبالإضافة إلى ذلك يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال، ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث (الرقابة القطرية، الرقابة العالمية، الرقابة الإقليمية).

(1) - صندوق النقد الدولي، التكيف لمواجهة التحديات الجديدة، [متاح على الرابط]:

- <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#new> . 26/07/2016 — (09 :35).

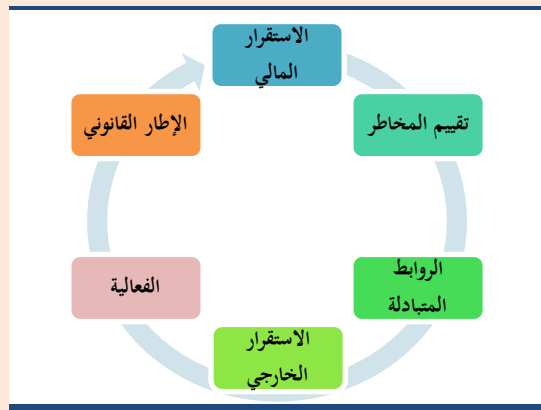
(2) - صندوق النقد الدولي، الصندوق والحوكمة السليمة، صحيفة وقائع، [متاح على الرابط]:

- <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm> . 26/07/2016 — (09 :56).

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

ج. **تقوية النظم المالية:** من الأسباب الرئيسية وراء حساسية البلدان للأزمات الاقتصادية وجود ضعف في نظمها المالية تتجسد مظهره في إعسار مؤسساتها أو افتقارها إلى السيولة، أو كونها عرضة للإعسار أو نقص السيولة. وفي 1999 بدأت عمليات تقييم مشتركة للنظم المالية في البلدان الأعضاء، للمساعدة في تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة لمساعدة المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية في تقييم قوة النظم المالية ولتحقيق ما يلي:

شكل رقم (10): مجالات تصحيح الرقابة لـ FMI



المصدر: إعداد الباحث بناء على ما سبق.

- تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للمصارف والمؤسسات المالية.
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال المصارف والمؤسسات المالية.
- الانتهاء من وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لحسن التنظيم والإدارة في قطاع الشركات.
- ضمان تدفق البيانات المالية إلى الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب.

### 2.2.1. المادة الرابعة من ميثاق الصندوق:

يلتزم كل عضو بالتعاون مع الصندوق وسائر البلدان الأعضاء<sup>(1)</sup>، فيما يسمى "مشاورات المادة الرابعة" من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، هذه الأخيرة تنص على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء، وإجراء مناقشات حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد<sup>(2)</sup>. وتتم مشاورات المادة الرابعة باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف) وتقييم مدى سلامة النظام المالي.

### 3.2.1. برامج مواجهة وإدارة أزمات العولمة المالية:

تجدد دور صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية وأزمات العولمة المالية، وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة وقريبة الوقوع وسياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلال ومعرفة أسبابها وبالتالي المساعدة في معالجتها ومن أهم هذه البرامج:

(1) - صندوق النقد الدولي، المادة الرابعة، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، دون طبعة، 2011، ص 05.

(2) - صندوق النقد الدولي، إختتام صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع الجمهورية العربية اليمنية، بيان رقم 13-291، صادر يوم 31 يوليو 2013، ص 01، [متاح على الرابط]:

- <https://www.imf.org/external/arabic/NP/SEC/PR/2016/pr16228a.pdf> 26/07/2016 (09:43).

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

- برامج التثبيت والتكيف الهيكلي<sup>(1)</sup>؛
- برامج الإنذار المبكر؛
- برامج تقييم القطاع المالي؛

### 4.2.1. برنامج تقييم القطاع المالي "PESF":

في أعقاب الأزمات المالية التي مست العالم أواخر تسعينات القرن الماضي وبالضبط بعد الأزمة الآسيوية "أزمة النّمور"، وضع صندوق النقد جهاز يسمى تقييم القطاع المالي "PESF" في ماي 1999 للتمكين من قياس النظم المالية في الدول الأعضاء داخل الصندوق وهذا من أجل المساعدة في تعزيز الأنظمة المالية، يعد هذا البرنامج من قبل فريق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، سواء أجري في سياق المراقبة الثنائية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين "تقييم القطاع المالي" أو على أساس مستقل باسم "وحدة الاستقرار المالي"، يمس هذا البرنامج اقتصاديات الدول النامية والناشئة على حدٍ سواء، هذا وقد أكملت 142 دولة التي تعدّ الجزائر واحدةً منها عملية الخضوع لهذا البرنامج، سيتمّ التطرق إليه بالتفصيل خلال الفصل الموالي.

### 5.2.1. الحوكمة السليمة رؤى صندوق النقد الدولي:

في سياق أنشطة الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية اعتمد الصندوق في 1997 سياسة تحدّد كيفية التعامل مع قضايا الحوكمة، وهي السياسة التي تقوم عليها المذكرة التوجيهية المعنونة بـ "دور الصندوق في قضايا الحوكمة"، ويتناول الصندوق قضايا الحوكمة التي تقع في حدود اختصاصه وخبرته الفنية مع التركيز على القضايا التي يرجّح أن يكون تأثيرها كبيراً على أداء الاقتصاد الكلي واستمرارية السياسات الاقتصادية السليمة، وبهذا يؤكد الصندوق حرصه على المساواة في معاملة جميع الأعضاء وتعاونه الوثيق مع غيره من المؤسسات متعددة الأطراف<sup>(2)</sup>. وفي هذا السياق يعمل على تشجيع الحوكمة السليمة من خلال مبادرات محدّدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية، وهناك عدّة مبادرات تفتضي التعاون الوثيق مع البنك الدولي ومنظماتٍ أخرى.

(1) - لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر.

(2) - صندوق النقد الدولي، الصندوق والحوكمة السليمة، صحيفة وقائع، مارس 2016، [متاح على الرابط]: <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm> . 25/03/2017 (13:07).

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

**المطلب الثالث: قضايا الاستقرار المالي في المصارف المركزية والمحافل الدولية الأخرى**  
يتناول هذا المطلب أهم المؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تعنى بالحفاظ على الاستقرار المالي في النظام المالي العالمي، هذه المؤسسات التي تطرح بشكل دوري تقارير عن سلوك مؤشرات الاستقرار المالي.

### 1. دور مجلس الاستقرار المالي "FSF":

أقر وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول السبعة "G07" في فيفري 1999 إنشاء هيئة تدعى محفل الاستقرار المالي "Financière Forum sur la Stabilité"، حيث تتكفل الهيئة الجديدة بتقوية تبادل المعلومات والإشراف وتحديد الفجوات التشريعية والتنظيمية في النظام المالي الدولي، لتقوية وترقية الاستقرار المالي العالمي، وتحسين وظائف ومهام الأسواق والتقليل من أخطار النظام<sup>(1)</sup>. يقوم المحفل بدور الهيئة الاستشارية في المساعدة على البناء السليم لتكامل نمو أسواق رأس المال والحد من عدم التوافق الحاصلة حول قواعد العمل على المستوى الدولي بين مختلف الهيئات الفاعلة، جنباً إلى وضع الأسس التي تسمح بمركزية المعلومات، ويضمّ المنتدى:

- وزراء المالية والمصارف المركزية لإحدى عشر دولةً من الدول الأكثر تأثيراً في المالية الدولية؛
- المؤسسات المالية الدولية "FMI, BM, BIS, OCDE"؛
- لجان الرقابة والإشراف على النظام المالي (لجنة بال، المنظمة الدولية للجان الإشراف على الأوراق المالية، الإتحاد الدولي للرقابة على التأمين، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة)؛

هذا ويعقد محفل الاستقرار المالي اجتماعات منتظمة لتبادل وجهات النظر وتنسيق العمل بين الوكالات الإشرافية الوطنية والمنظمات الدولية والهيئات المعنية بوضع المعايير. ويقوم حالياً وبشكلٍ منتظمٍ على نشر أهم المعايير الدولية في المجال المالي (المسماة المعايير الأساسية لصلاية النظام المالي) في الجدول أدناه، وهو يضعها ضمن تقسيم ثلاثي يميز بين ثلاثة ميادين<sup>(2)</sup>:

- سياسات الاقتصاد الكلي والشفافية؛
- البنية التحتية للمؤسسات والأسواق؛
- التنظيم والرقابة المالية؛

إن تطبيق هذه المعايير يتطلب تعزيز التعاون بين المؤسسات السابقة من خلال بناء القدرات أو برامج مخصصة لذلك. لهذا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد ابتكرا مؤخراً جهاز التقييم الامتثال للمعايير والسياسات المعنية بتقييم القطاع المالي "PESF" بالتعاون مع السلطات الهيئات الوطنية والدولية

(1) - بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(2) - BRI, **Rapport trimestriel BRI**, Mars 2001, P 49.



## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

الأخرى، بالإضافة إلى التقرير الخاص بمراعاة المعايير والقواعد "ROSC" دوراً رئيسياً فهو يجمع التقييمات الاقتصادية في العديد من المجالات خاصة التقييمات المتعلقة بنشر البيانات والشفافية في المالية العامة، وأيضاً حوكمة الشركات والمحاسبة والتدقيق.

### جدول رقم(07): المعايير الأساسية لأنظمة مالية سليمة

الجهة المشرفة	المؤشر	المجال	
FMI	مدى تطبيق الشفافية في السياسات النقدية والمالية	السياسات النقدية والمالية.	السياسات الاقتصادية الكلية والشفافية
FMI	مدى تطبيق الممارسات الجيدة في الشفافية المالية	السياسة المالية	
FMI	معياري نشر البيانات الخاصة "NSDD" النظام العام لنشر البيانات "SGDD"	الإفصاح ونشر البيانات	
البنك الدولي		عدم الملاءة "Insolvabilité"	البنية التحتية للمؤسسات والأسواق المالية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE"	مبادئ حوكمة الشركات	حوكمة الشركات	
لجنة معايير المحاسبة الدولية "CNCI"	معايير المحاسبة الدولية "IAS"	المحاسبة	الإشراف والرقابة المالية
الاتحاد الدولي للمحاسبين "FIC"	معايير التدقيق الدولية "ISA"	التدقيق	
لجنة أنظمة الدفع والتسويات "CSPR"	المبادئ الأساسية لأنظمة الدفع الأساسية.	نظم الدفع والتسويات	
مجموعة العمل المالي "GAFI"	توصيات فرقة العمل المالي المتعلقة بغسل الأموال	انضباطية السوق	الإشراف والرقابة المالية
لجنة بال الاستشارية "Bâle"	المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة	الرقابة على المصارف	
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "OICV"	أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية	الرقابة على الأسواق المالية	
الرابطة الدولية لمراقبي التأمين "AICA"	المبادئ الأساسية للتأمين	الرقابة على شركات التأمين	

**Source :** Banque des Règlements Internationaux, **Activité bancaire et financière internationale**, Rapport trimestriel BRI, Mars 2001, P 52.

وفي نفس الصدد تسعى السلطات الوطنية ومؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمات التقييم إلى تقديم الدعم وتوفير المساعدة التقنية، مع الدورات التي تقدمها الوكالات المختلفة لتحسين نوعية الرقابة والإشراف الفعال. وسيتم توسيع نطاق هذا الدليل إلى مجموعة واسعة من الأنشطة المالية، التي تغطي التأمين وأنظمة الدفع واللوائح<sup>(1)</sup>.

### 2. دور بنك التسويات الدولية ولجنة بال الاستشارية "BRI & Bâle":

يتناول هذا العنصر دور بنك التسويات الدولي وكذا اللجنة المنبثقة عنه (لجنة بال الاستشارية) التي تعنى بالاستقرار المصرفي كلاً على حدا.

(1)- BRI, **Rapport trimestriel BRI**, Mars 2001, Op-Cit,P 50.

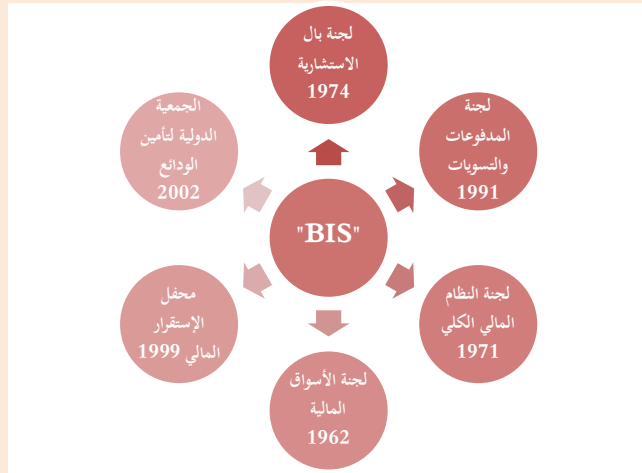


## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 1.2. بنك التسويات الدولية وقضايا الاستقرار المالي "BRI":

يشكل بنك التسويات الدولية إتحاد ومنندى لمصرفي المصارف المركزية والوكالات التنظيمية المالية، لمناقشة المعايير التنظيمية العالمية وتنسيق سياسات المصارف المركزية، وتُنسب إليه المصارف

شكل رقم (11): مجموعة المؤسسات المكونة لبنك التسويات الدولي



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نفس المرجع السابق.

المركزية من (الدول النامية، أوروبا، الولايات المتحدة، كندا، اليابان، أستراليا، جنوب أفريقيا) (1). ويضم 60 مصرفاً مركزياً عضواً، وتتمثل مهمته كمصرف للمصارف المركزية في خدمة المصارف المركزية في سعيها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وذلك من خلال تعزيز المناقشات وتيسير التعاون فيما بينها، وكذا دعم الحوار مع السلطات الأخرى المسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي (2).

من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية 2008-2009 أن تحديد وإدارة المخاطر على مستوى المصرف نفسه غير كافٍ للمحافظة على الاستقرار المالي على المستوى الكلي، وذلك لوجود مخاطر كلية تؤثر بشكل عام تتبع من البيئة المالية والاقتصادية والسياسية التي تعمل فيها المصارف كمخاطر الزكود الاقتصادي، النمو المفرط في الائتمان (3)، ومن هنا أصبح التركيز ينصبُّ على ضرورة تحديد وتحليل وضبط هذه المخاطر من خلال تطبيق ما يعرف بأدوات السياسة الاحترازية الكلية والتي من ضمنها مقررات لجنة بال III حيث تم فرض متطلبات رأس مال وسيولة إضافية لمواجهة هذه المخاطر.

### 2.2. لجنة بال "Bâle" الاستشارية وقضايا الاستقرار المالي:

نالت قضية حوكمة الشركات اهتماماً كبيراً في مختلف المحافل الوطنية والدولية وكجزء من الإجراءات التي أجريت على القضايا الاحترازية، وسّعت لجنة بال للرقابة المصرفية للاستفادة من الخبرة الجماعية لأعضائها والسلطات الرقابية الأخرى لصياغة توصيات لتعزيز أمن الممارسات المصرفية السليمة وللتأكيد على أهمية مبادئ منظمة التعاون والتنمية في حوكمة المؤسسات ولرسم الحيطه في المصارف.

(1) - بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(2) - Bank for International Settlements, **About BIS – overview**, [ Disponible sur le lien ] :

- <https://www.bis.org/about/index.htm?m=1%7C1> . 26/03/2017 — (12 :49).

(3) - BRI, **Rapport trimestriel BRI**, Mars 2001, Op-Cit,P 51.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 1.2.2. لجنة "Bâle" الاستشارية وآليات الحوكمة المصرفية:

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة للمصطلح "CORPORATE GOVERNANCE"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وتعرفها لجنة Bâle على طريقة مجلس الإدارة في قيادة العمليات والأنشطة المختلفة الذي يعكس أهداف المصرف في تحقيق المساءلة على المساهمين، ومدى التوقعات في أنشطته وسلوكه من خلال التشغيل بطريقة سليمة في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها لحماية مصالح المودعين<sup>(1)</sup>.

### 2.2.2. إسهامات لجنة "Bâle" في الحوكمة المصرفية:

#### جدول رقم (08): مبادئ الحوكمة المصرفية للجنة بال الاستشارية

- المبدأ الأول - المسؤوليات العامة للمجلس؛
- المبدأ الثاني - تكوين ومؤهلات المجلس؛
- المبدأ الثالث - هيكل وممارسات المجلس؛
- المبدأ الرابع - المديرية؛
- المبدأ الخامس - حوكمة المجموعات المصرفية؛
- المبدأ السادس - وظيفة إدارة المخاطر؛
- المبدأ السابع - مراقبة ورصد المخاطر؛
- المبدأ الثامن - الاتصالات فيما يخص المخاطر؛
- المبدأ التاسع - الالتزام؛
- المبدأ العاشر - المراجعة الداخلية؛
- المبدأ الحادي عشر - الأجور؛
- المبدأ الثاني عشر - الإفصاح والشفافية؛
- المبدأ الثالث عشر - دور المشرفين؛

تستند لجنة بال فيما يتعلق بقضايا الحوكمة إلى آتة لضمان الحوكمة الجيدة في المصارف، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة العليا، وكذلك تواجد آليات أخرى لتعزيز الحوكمة على وجه الخصوص يمكن تطبيقها من خلال التشريعات وآليات المراجعة والتدقيق - من خلال معايير التدقيق على مجالس الإدارة والإدارة العليا والسلطات الرقابية، والجمعيات المصرفية المهنية - من خلال مبادرات لتنفيذ المبادئ الممارسات السليمة. من هذا المنطلق أصدرت لجنة "Bâle" الاستشارية تقريراً عن تعزيز الحوكمة في النظام المصرفي في 1999 ثم نسخة معدلة عنه في 2005 ثم أخرى معدلة في 2015 بعنوان "Principes de gouvernance d'entreprise à l'intention des banques" يتضمن مبادئ الحوكمة المشار إليها في الجدول المقابل<sup>(2)</sup>:

### 3.2.2. لجنة بال الاستشارية والرقابة الحصيفة والفعالة:

تمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (المبادئ الأساسية)، الحدود الدنيا الفعلية لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية، والرقابة عليها بشكلٍ احترازي وسليم. وقد أصدرت لجنة بال هذه المبادئ أول مرة في 1997، وتستخدمها الدول كمؤشر لتقييم جودة أنظمتها الرقابية، وتحديد الاحتياجات المستقبلية للارتقاء بممارسات الرقابة السليمة، كما يستخدم صندوق النقد والبنك الدوليين هذه المبادئ الأساسية في سياق برنامج "PESF" لتقييم فعالية الأنظمة وممارسات الرقابة المصرفية للدول.

(1) - Comité De Bale Sur Le Contrôle Bancaire, **Reinforcement De La Gouvernance D'Entreprise Pour Les Organisations Bancaires**, BRI, Septembre 1999, p01.

(2) - Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Reinforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires**, Février 2006, p04.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### جدول رقم (09): المبادئ الـ 29 الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بال الاستشارية

الهيكل المنقح - المبادئ 29-	هيكل عام 2006 - المبادئ 25-
السلطة الرقابية، المسؤوليات والأهداف	
المبدأ الأساسي 01: المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	المبدأ الأساسي 01: الأهداف والاستقلالية والصلاحيات والشفافية والتعاون
المبدأ الأساسي 02: الاستقلالية والمساءلة والحماية القانونية للمراقبين	
المبدأ الأساسي 03: التعاون والتنسيق	
المبدأ الأساسي 04: الأنشطة المسموح بها	المبدأ الأساسي 02: الأنشطة المسموح بها
المبدأ الأساسي 05: معايير الترخيص	المبدأ الأساسي 03: معايير الترخيص
المبدأ الأساسي 06: نقل ملكية كبيرة	المبدأ الأساسي 04: نقل ملكية كبيرة
المبدأ الأساسي 07: الاستحوادات الكبيرة	المبدأ الأساسي 05: الاستحوادات الكبيرة
المبدأ الأساسي 08: أساليب الرقابة	المبدأ الأساسي 19: أساليب الرقابة
المبدأ الأساسي 09: أدوات و آليات الرقابة	المبدأ الأساسي 20: آليات الرقابة
المبدأ الأساسي 10: التقارير الرقابية	المبدأ الأساسي 21: التقارير الرقابية
المبدأ الأساسي 11: الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الرقابية	المبدأ الأساسي 23: الصلاحيات التصحيحية والعلاجية للسلطات الرقابية
المبدأ الأساسي 12: الرقابة المجمعّة	المبدأ الأساسي 24: الرقابة المجمعّة
المبدأ الأساسي 13: العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم و المستضيفة	المبدأ الأساسي 25: العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم و المستضيفة
الأنظمة الاحترافية و المتطلبات	
المبدأ الأساسي 14: حوكمة الشركات	.....
المبدأ الأساسي 15: عملية إدارة المخاطر	المبدأ الأساسي 07: عملية إدارة المخاطر
المبدأ الأساسي 16: كفاية رأس المال	المبدأ الأساسي 06: كفاية رأس المال
المبدأ الأساسي 17: مخاطر الائتمان	المبدأ الأساسي 08: مخاطر الائتمان
المبدأ الأساسي 18: أصول بشأنها ملاحظات، والمخصصات، والاحتياطات	المبدأ الأساسي 09: أصول بشأنها ملاحظات، والمخصصات، والاحتياطات
المبدأ الأساسي 19: مخاطر التركيز وحدود التعرضات الكبيرة	المبدأ الأساسي 10: حدود التعرضات الكبيرة
المبدأ الأساسي 20: العمليات مع أطراف ذات صلة	المبدأ الأساسي 11: التعرضات مع أطراف ذات صلة
المبدأ الأساسي 21: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل	المبدأ الأساسي 12: مخاطر البلدان ومخاطر التحويل
المبدأ الأساسي 22: مخاطر السوق	المبدأ الأساسي 13: مخاطر السوق
المبدأ الأساسي 23: مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف	المبدأ الأساسي 16: مخاطر أسعار الفائدة في سجلات المصرف
المبدأ الأساسي 24: مخاطر السيولة	المبدأ الأساسي 14: مخاطر السيولة
المبدأ الأساسي 25: المخاطر التشغيلية	المبدأ الأساسي 15: المخاطر التشغيلية
المبدأ الأساسي 26: التدقيق و الرقابة الداخلية	المبدأ الأساسي 17: التدقيق والرقابة الداخلية
المبدأ الأساسي 27: التقارير المالية والتدقيق الخارجي	المبدأ الأساسي 22: المحاسبة و الإفصاح
المبدأ الأساسي 28: الإفصاح والشفافية	.....
المبدأ الأساسي 29: إساءة استخدام الخدمات المالية	المبدأ الأساسي 18: إساءة استخدام الخدمات المالية

Source : Bàle, **Principes Fondamentaux Pour Un Contrôle Bancaire efficace**, septembre 2012, P124.

استجابةً للأزمة المالية أعلنت اللجنة في أكتوبر 2010 عن تنقيح هذه المبادئ فتطورت من 25 إلى 29 مبدأً، وقد تمّ تصنيفها إلى مجموعتين تركّز الأولى (المبادئ 01-13 صلاحيات السلطات الرقابية)،

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

في حين تركّز المجموعة الثانية (المبادئ 14-29 الأنظمة الاحترازية)، وتم تقسيم المبدأ (01) إلى ثلاثة مبادئ، وأضيف مبدآن جديدان يتعلّقان بالإفصاح والشفافية.

### 3.2. دور المصارف المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي:

تسعى المصارف المركزية إلى إجراء ترتيباتٍ تهدف إلى دعم وإرساء الاستقرار المالي، فالأزمة المالية الأخيرة قد أدت إلى التفكير العميق في إسهامات المصارف المركزية في إدارة المخاطر، فبدأت مناقشاتٍ عديدة حول المسؤولية الكبيرة في المحافظة على الاستقرار المالي، وعلى العلاقة التي تربطها مع الجهات المختصة في هذا المجال كذلك. وفي هذا السياق من الضروري إعادة النظر في آليات المصارف المركزية في مجال الاستقرار المالي العنصر التالي يسلط الضوء على أهم هذه الترتيبات<sup>(1)</sup>.

#### 1.3.2. مسؤولية المصارف المركزية عن سلامة الجهاز المصرفي:

بدأت العديد من البلدان إصلاحات جذرية في أجهزة الاستقرار المالي، فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة قد اعتمدت مشروع "Dodd-Frank" من خلال حزمة من التدابير التي تتمثل أساساً في قياس ورصد مخاطر ومحدّدات التوتّر المالي، أما في الاتحاد الأوروبي فقد ابتكرت آليات ونظم جديدة بغية تعزيز التنسيق بين السلطات الإشرافية للسياسة الاحترازية الكلية "Macro-prudentielle" وإنشاء هيكل مركزيّة مسئولة عنها وعن سياسة "Micro-prudentielle" تحل محل اللجان الاستشارية القائمة تدعى السلطة الرقابية الأوروبية "Autorités Européennes de Supervision"<sup>(2)</sup>.

وكما ذكرنا آنفاً، من بين المسائل التي تواجه البلدان التي تنظر في إجراء إصلاح المجال المالي، هو ما إذا كان ينبغي وضع أو إنشاء وظيفة جديدة تماماً تعنى بالإشراف الاحترازي الكلي على مستوى المصارف المركزية كما تم كذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي حيث تمّ اعتماد أجهزة مستقلة من أجل إدارة المخاطر البنوية، وفي هذا الصدد تتضح أهميّة الرقابة والإشراف المصرفي الاحترازي والفعال، لتحقيق وإرساء الاستقرار المالي، حيث تضلّع المصارف المركزيّة بمهمة تأمين إطار الحيطة والحذر، وتعتمد في ذلك على جملة من التدابير أهمها:

- مسؤولية المصارف المركزيّة كمقرضٍ أخير ومسئول عن المؤسسات المالية المتعثرة؛
- مسؤولية المصارف المركزيّة عن سلامة نظام المدفوعات والتسوية والمقاصة؛
- مسؤولية المصارف المركزيّة عن إجراء اختبارات الإجهاد المالي؛
- مسؤولية المصارف المركزيّة في تطوير نماذج لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات؛

(1) - أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(2) - BRI, Rapport d'un groupe d'étude, Mai 2011, P 14.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### 3.2. المصارف المركزية والاستقرار في الدين العام:

تعدُّ أسواق السندات أساسية في الاقتصاد والنظام المالي، ولسندات الديون السيادية التي يصدرها البنك المركزي بالخصوص دوراً رئيسياً في تطوير سوق الديون لما تكتنفه من ميزاتٍ خاصةٍ ميزة الخلوِّ والتأمين على المخاطر إضافة إلى السيولة، وبعدَّ مستوى أداء الديون السيادية بمثابة خط الأساس لتحديد أسعار الفائدة في أسواق السندات، والأهم من هذا أنَّ سوق السندات المتلى من شأنها أن تسمح للدولة في تمويل العجز في الميزانية دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر التضخم<sup>(1)</sup>.

### 3.3.2. آليات تحقيق الاستقرار المالي من منظور المصارف المركزية:

أ. تحديد مفهوم واضح للاستقرار المالي: إنَّ طرح مفهوم "الاستقرار المالي" بوضوح ووضع هيكلٍ للمساءلة في هذا المجال كافٍ لتوجيه العمل في المصارف المركزية، فالأداء ومتانة النظام المالي مؤشراتٍ ضمنية في تعريف الاستقرار المالي.

ب. قياس الاستقرار المالي: وفي هذا الصدد يمكن رصد مؤشراتٍ عديدة التي تُعنى بالاستقرار يمكن قياسها في حين تتعدَّد مؤشراتٍ أخرى في ذلك كنسبة الخدمات المالية العاطلة في الاقتصاد أو تكاليف المورد البشري والخطر الإلكتروني وغير ذلك من المؤشرات صعبة التحديد، بالإضافة إلى بعض المخاطر والعوائد على حدٍ سواء يصعب قياسها وبالتالي أثرها على الاستقرار المالي، فعلى سبيل المثال مخاطر السمعة وعوائد اليد الخبيرة.

(1) - Banque des Règlements Internationaux , **Le rôle des banques centrales dans la stabilité macroéconomique et financière**, BIS Papers n° 76, Février 2014, P01.

## الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي

### خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح هدفاً مهيمنا على نحو متزايد في السياسات الاقتصادية، تضطلع به كبرى المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي "FMI" وبنك التسويات الدولية "BIS" والبنك الدولي "BM")، فضلاً عن البحث عن تطوير سياسات هادفة لإرساء الاستقرار المالي، حيث يرتبط زيادة التركيز على الاستقرار المالي في العديد من الاتجاهات الرئيسية في النظم المالية خلال العقود القليلة الماضية، وعليه كإجابة على السؤال الرئيسي الذي انطلقنا منه حول "محددات الاستقرار المالي والمصرفي" وإن كان بشكلٍ نظري، ومن منطلق أنّ النظام المالي في حدّ ذاته ناقلٌ للأزمات من بلدٍ إلى آخر نحن نرى بأن درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي تعدّ أهم أركانٍ وأبعاد الاستقرار المالي علاوةً إلى الترتيبات القانونية والممارسات وقواعد السلوك المصرفي تشكل قناةً كذلك تنتقل من خلالها الأزمات في النظام المالي والمصرفي.

وفي هذا الصدد تعمل السلطات في كثيرٍ من البلدان حالياً على استكشاف منهج للتنظيم المالي يتسم بتغطية أشمل، ويطلقُ على هذا المنهج الشامل "سياسة السلامة أو إدارة المخاطر"، والهدف من إدارة المخاطر هو الإضافة النسبية إلى السياسة الاحترازية الجزئية والكلية وتكميلها. والمقصود بإدارة المخاطر هو الحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية لكي تضمن صحة وسلامة أوضاعها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ولكن تبيّن من الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008-2009 أن إدارة المخاطر بالطريق التقليدية، وتطبيق المعايير شكلياً غير كافٍ لضمان الاستقرار المصرفي ولا لضمان صحة النظام المالي ككل، بل وليس غايةً ولا علاجاً سحرياً في حدّ ذاته، ولا تأخذ هذه السياسة في اعتبارها أنّ ما يشكل سلوكاً حذراً من منظور مصرف واحدٍ قد يسفر عن مشكلاتٍ عريضةٍ إذا انتهجت جميع المؤسسات المالية والمصارف سلوكاً مماثلاً (سلوك القطيع) - سواء ببيع أصول مشكوك في أمرها أو تشديد معايير الائتمان أو الاحتفاظ بالنقدية، بمعنى أنّها قد أعلنت محدوديتها وتباينها. وهناك عدد من الأدوات التي يجري العمل على وضعها حالياً أو ربما استخدمت مؤخراً لمعالجة تراكم المخاطر الكلية بمرور الوقت، يجب أن ينظر إلى هذه الآليات والأدوات على أنّها وسيلةٌ لتعزيز أنظمة مالية سليمة وتحقيق النمو والحفاظ عليها، ويتحقق ذلك أساساً عن طريق تحسين أداء النظام المالي، مما يساعد على الحدّ من تراكم المخاطر ومواطن الضعف، الفصل الموالي سوف يكشفُ الستار عن أهمّ أدوات إدارة المخاطر في النظام المالي، هذه الآليات التي تعتمد على كبرى الاقتصاديات والهيئات المالية، ساهمت في تطويرها مؤسسات دولية عديدة رائدة في المجال، ولعلّ أهمّ هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات الدولي.

# الفصل الثاني

الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر

في

النظم المالية

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### تمهيد الفصل:

كانت الأزمة المالية 2008-2009 قد بدأت نتيجة الضغط المفرط في التقييم خاصة عناصر خارج الميزانية، ما أدى إلى تدهور تدريجي وخطير في مستوى ونوعية موارد المصارف رغم أن العديد من المصارف كانوا يتمتعون بسيولة كافية، فإن النظام المصرفي لم يكن قادراً على استيعاب الخسائر أو مواجهة حالة التوتر الشديد نتيجة الترابط المالي في العديد من العمليات المعقدة. على وجه الخصوص قامت عديد الهيئات العالمية ذات الصلة بشكل متسق BIRD & FMI ببرنامح تقييم القطاع المالي، الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً، أو بشكل فردي كمقررات لجنة "Bâle"، بمحاولة طرح أدوات قصد تعزيز قدرة المصارف على مقاومة الصدمات وإرساء الاستقرار المالي، ومن أجل تلافي هذه الأحداث مستقبلاً هذه الجهود والإصلاحات ترمي إلى إصلاح شامل للنظام المصرفي والمالي وتعزيز الأنظمة Macro/Micro-prudential وسنُسهم في زيادة المرونة النظام المالي والمؤسساتي أثناء فترات التوتر. تمثل هذه الإصلاحات شبكة أمان حكومية كحماية نظامية وهو بمثابة جهاز يُوطر تسيير الأزمات وجهاز فعال لانضباط السوق.

يأتي هذا الفصل ليحلل ويمحص أهم الإصلاحات الدولية التي تعنى بالسلامة وإدارة المخاطر في النظام المصرفي والمالي، وهو من هذا المنطلق سيحاول الإجابة على التساؤل التالي "ما هي أهم النظم الحديثة لإدارة المخاطر المالية؟"، بحيث سيتطرق لأساليب تعدد من منظور تلك الهيئات الرائدة في مجال إدارة المخاطر، وذلك بالتطرق إلى النقاط التالية:

- توصيات لجنة بال الاستشارية والمفاهيم الحديثة لإدارة المخاطر "Bâle III"؛
- برنامج تقييم القطاع المالي والمفاهيم الحديثة لإدارة المخاطر "PESF"؛
- برامج الإجهاد المالي والمفاهيم الحديثة لإدارة المخاطر "Tests De Stress"؛
- نظام الإنذار المبكر بالأزمات والمفاهيم الحديثة لإدارة المخاطر "EWS"؛



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المبحث الأول: إجابة لجنة "Bâle" حول الأزمات المالية & أساليب إدارة المخاطر في النظام المالي  
توصيات/مقررات لجنة بال الدولية والموسومة بـ "Bâle III" عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية تبعا لدروس الأزمة المالية 2008-2009، وضعتها اللجنة لتعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في النظام المصرفي وتهدف هذه التدابير إلى تحسين قدرة النظام المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية أيا كان مصدرها. تحسين إدارة المخاطر والحوكمة بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، هذه الإصلاحات تستهدف المصارف على المستوى Micro-prudential، وكذا على المستوى النظام المالي "Macro-prudential".

**المطلب الأول:** الحد من مخاطر العدوى ورفع نسب الملاءة المالية  
يتناول هذا المطلب الإطار العام المتعلقة بالملاءة المالية وكفاية رأس المال لدى المصارف، هذا الأخير الذي يعدّ الصمام الأول لامتناع الصدمات المصرفية وكذا محدّداتها الجوهرية لدرجة الصلابة/الهشاشة المالية.

### 1. الحد من مخاطر العدوى - مخصّصات استيعاب الخسائر "LACT":

في قمة مجموعة الـ 20 التي انعقدت في "سان بطرسبرج" سنة 2013 تمّ وضع مقترحات تُصبح مُلزِمة التقيّد بها منذ سنة 2014، تتعلق هذه المقترحات بضرورة حيازة المصارف مخصّصات لكفاية القدرة على استيعاب الخسائر "إعادة الرسملة"، هذه المخصّصات تلتزم بها المصارف "SIBS-G" (\*) واستجابة لهذا الطلب وبالتشاور مع لجنة "Bâle" قامت هذه الأخيرة بنشر مجموعة من المعايير المقترحة تُسمّى مخصّصات استيعاب الخسائر "TLAC" (\*\*). وتتضمّن هذه المخصّصات على مجموعة من المبادئ الدّنيا والشروط من أجل تحقيق الكفاية والملاءة والحدّ من مخاطر العدوى وتقليل أي تأثير على الاستقرار المصرفي والمالي، من هذا المنطلق توجّب على المصارف التقيّد بمخصّصات استيعاب الخسائر "TLAC" في شكل رأس مال خارجي، تضمّن استمرار الوظائف الحسّاسة مع درجة عالية من النّقة. وقد اقترحت اللّجنة تغييرات في حساب رأس المال التنظيمي تخصّ جميع المصارف سواءً العاملة على الصعيد الدولي أو ما تسمى بمصارف ذات الأهمية النظامية أو حتى غير تلك العالمية.

فبموجب اتفاقية "Bâle III" ويهدف تلافى ازدواجية حساب كفاية رأس المال الإضافي والمخصّص لمواجهة أثر العدوى، تلتزم المصارف بخضم جزء مخصّصات استيعاب الخسائر "TLAC" من الطبقة الثانية لرأس المال يكون بمثابة مصدر لمواجهة خطر العدوى الكبيرة المتولّدة عن القطاعين المصرفي والمالي دون المساس في حجم أو هيكل ملكية رأس المال، وفي حالة مالم تتوافر لدى

المصارف ذات الأهمية النظامية-عادة تشط على مستوى عالمي- (SIBS-G) - (\*)

Total Loss-Absorbing Capacity- (\*\*)

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المصارف القدرة على تخطي هذا الجزء من رأسمال الطبقة الثانية، سيتم خصمها من المستوى الأعلى (أي من الطبقة الأولى لرأس المال)، فعلى الرغم من أن "TLAC" يساعد في تقليل العدوى ولا يُزيل أو يُلغي تماماً مخاطرها إلا أنه من المحتمل أن المصارف التي تُمارس الاستثمار الأجنبي قد تتلافى بعض الخسائر المشتركة إذا ما ساوت بين عناصر الطبقتين من رأس المال<sup>(1)</sup>. لذا فاستشراف حدود التعرضات الكبيرة للمخاطر يعدُّ إحدى أهم الأهداف المُعلنة للجنة "Bâle" الدولية تهدف به إلى التقليل من مخاطر العدوى بين المصارف والنظم المالية ذات الأهمية النظامية والحدود أدناه من الأهمية لدى المصارف:

- الاعتماد على الإطار الجديد الذي سيدخل حيز النفاذ اعتباراً من 2019 والموسوم باتفاقية Bâle III؛
- تشديد القيد على المصارف والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية خاصة العابرة للحدود منها؛

### 2. رفع نسبة الملاءة المالية:

كانت الأزمة الاقتصادية والمالية 2007 قد بدأت نتيجة الضغط المفرط في التقييم خاصة عناصر خارج الميزانية، أدى إلى تدهور تدريجي وخطير في مستوى ونوعية موارد المصارف رغم أن العديد من المصارف كانت تتمتع بسيولة كافية، فإن النظام المصرفي لم يكن قادراً على استيعاب الخسائر، أو مواجهة إعادة الوساطة نتيجة الترابط بين المؤسسات المالية في العديد من العمليات المعقدة<sup>(2)</sup>، على وجه الخصوص فإن لجنة "Bâle" الاستشارية ورداً على أوجه القصور التي كشفتها الأزمة المالية، قامت بعدد من التدابير (إجابة لجنة "Bâle" حول الأزمة المالية) الرامية إلى إصلاح شامل للنظام المصرفي الدولي، وتهدف إلى تعزيز الأنظمة "Micro-prudential"، هذه الإصلاحات التي ستسهم في زيادة المرونة المؤسسات المصرفية أثناء فترات التوتّر، كما تشتمل أيضاً بعبارة "Macro-prudential" بشأن المخاطر التي يمكن أن تتراكم داخل النظام المصرفي، إضافة إلى ذلك تهدف إلى مساندة الاتجاهات الدورية للتقليل من مخاطر الصدمات على نطاق المنظومة وذلك من خلال تعزيز الآلية العالمية لرأسمال المصارف وبناء معايير عالمية تضبط مستوى السيولة في النظام المصرفي والمالي. وفي هذا السياق فإن سلطات الرقابة يجب أن تتأكد من أن كل مؤسسة تتوفر على رسملة مناسبة على المستوى الفردي ونسب ملاءة كافية من خلال رفع نسبة الحد الأدنى من 08% إلى 10.5%، لتلافي أثر العدوى والملحق رقم (01) يوضح رزمة الالتزام بنسبة الملاءة.

(1)- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document TLAC Holdings**, November 2015, P02.

(2)- Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Décembre 2010, P01.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.2. متطلبات رأس المال - مكونات رأس مال التنظيمي:

لقد تحدد في اتفاق عام 1988 البنود التي يتم إدراجها في رأس المال من المستوى الأول "باستثناء بعض التغييرات التي أجريت على مقررات اللجنة بعد التعديل الأول والثاني.

أ. رأس المال الأساسي والممتاز (المستوى الأول - الفئة 01): العنصر الأساسي في رأس المال ينبغي في المقام الأول أن يركز على (رأس المال، الاحتياطيات المنشورة المشككة على أساس الأرباح بعد الضرائب)<sup>(1)</sup>، هذا العنصر هو الوحيد الذي كان مشتركاً في جميع التعليمات السابقة وفي جميع النظم المصرفية العالمية كما يتضح أن اللجنة تولي اهتماماً في الحفاظ على جودته والعديد من العناصر في هذا المستوى تشكل 50% من إجمالي أموال المصرف أي أنه نواة أساسية لرأس المال، والملحق رقم (01) يوضح إجابة لجنة "Bâle" حول الأزمة المالية 2008-2009، وتعطي نسبة الملاءة وفق المعادلة التالية:

$$\text{معامل الملاءة المطبقة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية (الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية)}}{\text{مخاطر الائتمان المرجحة} + \text{مخاطر التشغيل المرجحة} \times (12.5) + \text{مخاطر السوق المرجحة} \times (12.5)} \leq 10.5\% \dots\dots (10)$$

ب. رأس المال مساند - تكميلي (المستوى الثاني - الفئة 02): العنصر الثاني من رأس المال هو عناصر أخرى مكملة (أموال إضافية) تكون داعمة للعنصر الأول ومدرجة ضمن الفئة الثانية في حدود 100% من رأس المال الأساسي، والسلطات الإشرافية الوطنية المرونة الكاملة في تحديدها.

ج. ديون على المدى القصير تغطي مخاطر السوق (المستوى الثالث - الفئة 03): ترى اللجنة أن المصارف عليها أن تغطي وباستخدام مجموعة ثالثة من رأس المال تتمثل في الديون على المدى القصير فقط لتغطية جزء من متطلبات رأس المال على مخاطر السوق...، لكن يكون ذلك رهناً بالشروط التالية<sup>(2)</sup>:

- رأس المال الفئة الثالثة تقتصر على حدود 250% من الفئة الأولى في إطار تغطية مخاطر السوق؛
- عناصر الفئة الثانية بديل ضمن الفئة الثالثة في حدود 250% على المدى الطويل لا يتجاوز حدود 50% من الفئة الأولى؛
- يجب أن تكون الأموال الخاصة من الفئة الأولى لا تقل عن نصف مجموع الأموال الخاصة المؤهلة، بمعنى أن المبلغ الإجمالي للفئة الأولى أكبر من الفئة الثانية ولا يتجاوز مجموع الفئة الأولى، ومع ذلك ترى لجنة "Bâle" أن قرار تنفيذ هذا الحكم يُترك لتقدير السلطات الإشرافية الوطنية؛

(1)- BRI, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Réponse du Comité de Bâle à la crise financière : Rapport au Groupe des Vingt**, Octobre 2010, [ Disponible sur le lien ] : [www.bis.org](http://www.bis.org) . 03/01/2019 — (11 :30).

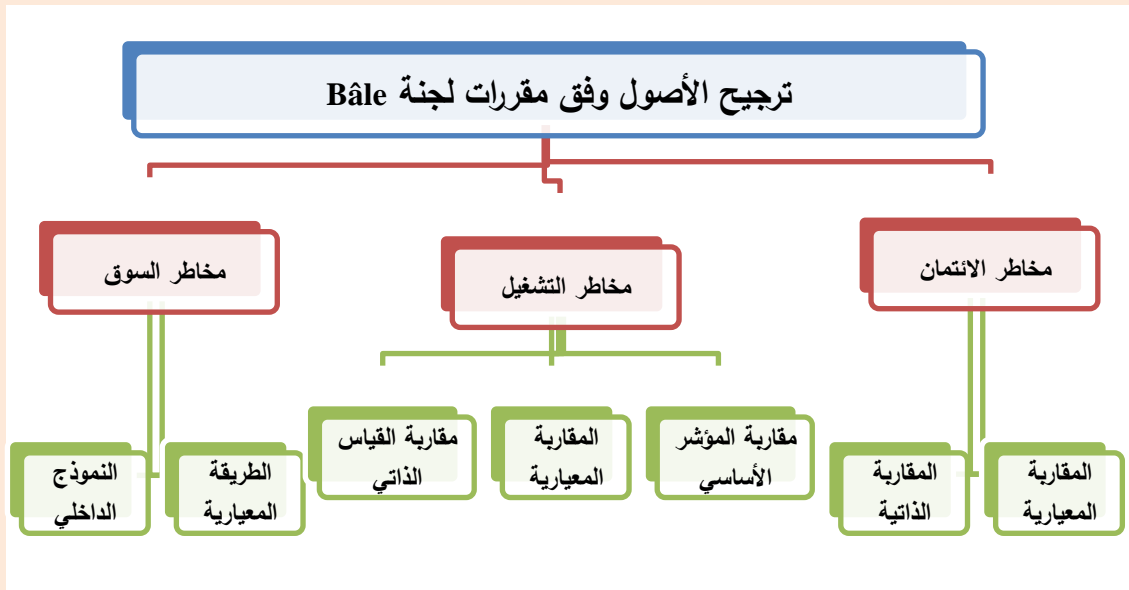
(2)- Comité de Bâle, **Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, Op-Cit, P17.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 2.2. ترجيح عناصر الأصول (احتساب المخاطر):

يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية التقيّد بملائمة الأصول بأوزان المخاطر التي يحصل عليها بمضاعفة 12.5 مرة من النسبة الدنيا لرأس المال، أي بنسبة 10.5% من الاحتياجات من الموارد الخاصة التي تغطّي مخاطر الائتمان، السوق، العمليات بغية الحفاظ على مستوى الحد الأدنى المطلوب من المال ألزمت اللجنة السلطات الإشرافية بتوفير الحوافز إلى اعتماد نهج أكثر تقدماً، الشكل أدناه يوضّح طرق التّرجيح التي تقرّها لجنة "Bâle" الاستشارية في احتساب وترجيح مخاطر الائتمان.

الشكل رقم (12): أساليب التّرجيح لعناصر الأصول وفق لجنة "Bâle" الاستشارية



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نفس المصدر.

أصدرت لجنة بال للرقابة المصرفية التوجيهات الأساسية بشأن المعالجة الاحترازية لمشكلة الأصول المصرفية ودرجة التّعرضات غير المنتظمة التي من المرجح أن تصيب المصارف والمؤسسات المالية، تعزّز هذه المعايير التنسيق في قياس وتطبيق مقاييس جودة الأصول المصرفية والتّعرضات العامة بما فيها خارج الدائرة المصرفية، وبالتالي تعزيز الاتساق في تقارير الإشراف الفعّال. وتوفّر لكلّ مخطر مصنّف منهجاً متكاملاً لقياسه تشترك كلها في المنهج المعياري وهو الإطار الذي يمكن سلطات الإشراف من تعزيزه حسب طبيعة النظام المصرفي والمالي المعمول به كما سيّضح معنا في مقارنة بنك الجزائر خلال الفصل الموالي، تكمل هذه المبادئ التوجيهية الإطار المحاسبي والتنظيمي الحالي لتصنيف الأصول وتعزيز الاتساق في عمليات الإبلاغ والإفصاح الإشرافي من جانب البنوك<sup>(1)</sup>.

(1)- BRI, Comite de Bâle, **Prudential treatment of problem assets - definitions of non-performing exposures and forbearance**, [ Disponible sur le lien ] :<https://www.bis.org/bcbs/publ/d403.htm> — 19/05/2017 (13:27)

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### المطلب الثاني: متطلبات وأدوات رصد مخاطر السيولة في المصارف

خلال مرحلة الأزمة المالية 2008-2009، واجهت العديد من المصارف صعوبات مالية حتى تلك التي تتمتع بمستوى كافٍ من الملاءة نظراً لأنها لم تُدر السيولة بحذر، وبه قد ظهرت أهمية السيولة في أداء الأسواق المالية وتبين أن جفاف السيولة يمكن أن تكون حالة دائمة...، ومن أجل مواجهة هذه الحالة أصدرت لجنة "Bâle" الاستشارية "مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة" (\*) إضافة إلى وضع المعايير الدنيا على السيولة المالية، هذه القواعد تهدف إلى تعزيز المرونة في الأجل القصير ضماناً للمصارف أن يكون لديها ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة وقد وضعت في هذا الصدد نسبة السيولة على المدى القصير "LCR" وأخرى على المدى الطويل "NSFR".

#### 1. نسبة السيولة في المدى القصير "LCR":

إن من أهم الخطوات التي اتخذتها لجنة "Bâle" الاستشارية لجعل النظام المصرفي أكثر مرونة كان باقتراح للمصارف على مدى ضرورة أن تكون لديها رصيد كافٍ من الأصول السائلة ذات جودة عالية (\*\*)"HQLA"، غير المرهونة التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة في الأسواق، فحيازة نسبة من السيولة على المدى القصير (\*\*\*)"LCR" تهدف إلى تشجيع المرونة لدى المصارف في صورة إدارة لمخطر السيولة على افتراض أن أزمة السيولة تستغرق 30 يوماً كما سيعزز قدرة النظام المصرفي في استيعاب الصدمات التي تولدها التغيرات بصرف النظر عن مصدرها مما يقلل من خطر آثار التغيرات المالية على الاقتصاد الحقيقي، ومن الجدير بالذكر أن الامتثال بنسبة "LCR" واجب وكما هو الحال نسبةً لمتطلبات كفاية رأس المال ويعد من مبادئ الإدارة السليمة وأن استخداماتها لا تشمل بالضرورة جميع أحوال السوق أو فترات التوتّر فحسب، ولهذا فالسلطات النقدية حرة في أن تشترط مستويات أخرى من السيولة إذا رأت أن السيولة على المدى القصير لا تكفي في اعتبار خطر السيولة التي تواجهها المنظومة المصرفية. وبما أن "LCR" لا يسمح بقياس جميع أبعاد السيولة في المصارف لذا وضعت مجموعة من أدوات الرصد في زيادة الاتساق في رصد مخاطر السيولة على الصعيد العالمي، هذه الأدوات تعتبر تكمةً لمعيار "LCR"<sup>(1)</sup>. وفي نفس السياق وعلى الرغم من إدراك أثر تطبيق هذه القاعدة على الأسواق المالية وتحقيقه متزامناً مع التغيرات المستمرة في بعض النظم المصرفية لذلك قررت إدراج التنفيذ التدريجي "LCR" بشكل مماثل من متطلبات رأس المال. وبوجه خاص دخل "LCR" حيز النفاذ

(\*) - صندوق النقد الدولي، مبادئ الإدارة السليمة ورصد المخاطر، [متاح على الرابط]: [www.bis.org/publ/bcbs144\\_fr.htm](http://www.bis.org/publ/bcbs144_fr.htm).

(\*\*) - High Quality Liquid Assets.

(\*\*\*) - Liquidity Coverage Ratio.

(1) - Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013, P02.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

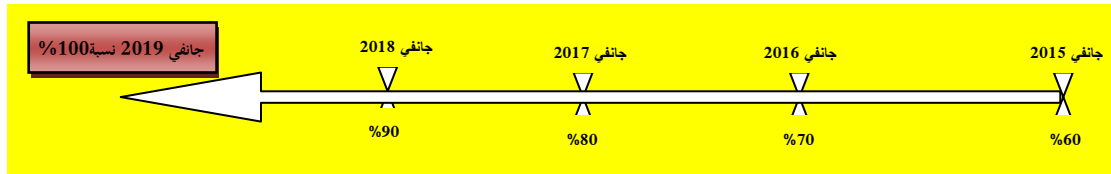
على النحو المنصوص عليه في جانفي 2015 لكن بنسبة دنيا تساوي 60%، ومن ثم سيرفع سنويا على دفعات متساوية إلى أن يبلغ 100% بحلول سنة 2019، والمخطط أدناه يوضح ذلك. فيما عدا ذلك إن مجموع صافي التدفقات النقدية يجب أن تُحتسب على فترة 30 يوماً وأن لا تقل عن نسبة 100% بمعنى أن رصيد "HQLA" ينبغي أن يكون مساوياً لمجموع صافي التدفقات النقدية لمواجهة احتمال التوتّر في مستوى السيولة، وتحسب نسبة السيولة الدنيا وفق العلاقة التالية:

$$\text{السيولة للأجل القصير LCR} = \left( \frac{\text{أرصدة الأصول السائلة عالية الجودة 'HQLA' صافي التدفقات النقدية شهراً كاملاً}}{\text{100\%}} \right) \geq 100\% \dots\dots\dots (11)$$

على السلطات الإشرافية أن تسند بشأن تحديد نسبة "LCR" على الهدف المركزي وينبغي مراعاة ظروف المالية القائمة واستشراف التقييمات المستقبلية لظروف الاقتصاد وكذا السياسات النقدية والمالية في اختيار تدابير نسبة السيولة، وينبغي أن يوضع في الاعتبار بعض الخطوات في ضلّ ظروف التوتّر على سبيل المثال لا الحصر<sup>(1)</sup>:

- تقييم الظروف الاقتصادية الكلي واتخاذ التدابير التي تعتبر ضرورية لمعالجة خطر السيولة؛
- ضمان ردود متباعدة عند كل مستوى من مستويات "LCR" في نطاق التوتّر المرتقب من السيناريو؛
- توفير مجموعة من الأصول لاستخدامها عندما تكون مستويات "LCR" تحت عتبة 100%، وعلى المصارف أن تستخدم رصيد "HQLA" في حالة أزمة السيولة، وعلى السلطات الإشرافية أن تستجيب لما سبق وبطريقة مختلفة حسب ما تقتضيه الظروف وذلك على النحو التالي:
- تقديم المصارف تقييماً للموقف السيولة مع الإشارة للعوامل المحددة والمؤثرة على "LCR" تحت عتبة 100%.
- على المصارف إدارة واتخاذ تدابير الحدّ من التعرّض إلى مخاطر السيولة، وتعزيز خطط تمويل الطوارئ<sup>(\*)</sup>.

الشكل رقم (13): رزمة الامتثال بنسبة السيولة الدنيا



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité**, Décembre 2010, [Disponible sur le lien ] : [https://www.bis.org/publ/bcbs188\\_fr.pdf](https://www.bis.org/publ/bcbs188_fr.pdf)
- Comité de Bâle, **Bâle III : Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013, Op-Cit, P02.

(1)- BRI, Comité de Bâle, **Bâle III : Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013, Op-Cit, P05.

(\*)- من مبادئ الإدارة السليمة في المصارف حسب لجنة بال الاستشارية، تتطلب من المصارف أن تضع خطة تمويل الطوارئ (PFU) وتتص على الاستراتيجيات الرامية إلى مواجهة نقص السيولة في حالات التوتّر.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.1. أهداف الالتزام بمعيار السيولة الأدنى "LCR":

- لقد وضعت نسبة السيولة على المدى القصير "LCR" من قبل لجنة بال الاستشارية وذلك بهدف:
- تعزيز المرونة في الأجل القصير في صورة للوقاية من خطر السيولة، لضمان أن المصارف لديها ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة من أجل التغلب على الأزمة السيولة الخطيرة التي تستغرق 30 يوماً؛
- ضمان أن المصارف تحوّل على رصيد كافٍ من الأصول السائلة ذات جودة عالية "HQLA" يمكن تحويلها إلى سيولة في الأسواق دون أن تفقد جزءاً من قيمتها لتغطية احتياجاتها من السيولة؛
- إن "LCR" ينبغي على الأقل أن تمكن المصارف من مواجهة حالة العسر على المدى القصير وأن تسمح سيناريوهات التوتّر باتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب؛

### 2.1. مكونات وخصائص نسبة السيولة الدنيا "LCR":

يصف هذا العنصر مكونات وخصائص السيولة ذات الجودة العالية المقترحة من ذات الهيئة.

#### 1.2.1. الأصول السائلة ذات الجودة العالية "HQLA":

إنّ رصيد الأصول السائلة ذات الجودة العالية ينبغي أن يكون تحت مسؤولية هيئة مسئولة عن إدارة السيولة لها القدرة على تشغيل التقدية، ويتألف من فئتين كما هو مدرج أدناه:

#### جدول رقم (10): مكونات الأصول السائلة ذات الجودة العالية "HQLA"

أرصدة الأصول السائلة ذات الجودة العالية "HQLA"		
المعامل	الأصول من المستوى الأول	المستوى
100%	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأوراق النقدية القانونية؛</li> <li>- الأوراق المالية القابلة للتداول المؤهلة التي تُصدرها الدول والمصارف المركزية والهيئات الحكومية؛</li> <li>- التحفظات على المصرف المركزي، أصول من مصادر سيادة أو كيانات ذات سيادة لها وزن عدا 00%؛</li> </ul>	الأصول الأول المستوى
الأصول من المستوى الثاني		
85%	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأصول التي تصدرها الدول والمصارف المركزية المتعددة الأطراف والحكومية بترجيح مخاطر 20%؛</li> <li>- الالتزامات الآمنة، سندات الشركات المؤهلة ذات سيادة.</li> </ul>	الأصول المستوى الثاني
75%	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سندات ديون الشركات المؤهلة بدرجة بين (A+/BBB)؛</li> <li>- الأسهم العادية المؤهلة؛</li> </ul>	15% من HQLA
إجمالي رصيد من HQLA		

Source : BRI, Comité de Bâle, Janvier 2013, Op-Cit, P72.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

"المستوى الأول" وتكون غير محدودة فيما يخص المستوى والمعيار، أمّا الأصول من "المستوى الثاني" فتشمل المستوى (b-01) شريطة أن لا تُشكّل أكثر من 40% من رصيد "HQLA"، كما يمكن أن تُدرج فئة أخرى من من المستوى (b-02) تتألف من باقي الفئات السابقة حسبما ترتبته السلطات الرقابية (انظر الجدول رقم 11)، وينبغي أن لا تفوق 15% من مجموع رصيد "HQLA"، وأن تُدرج في الحد الأقصى 40% المطبق على الأصول من المستوى الثاني.

الشكل رقم (14): خصائص الأصول السائلة عالية الجودة



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نفس المرجع.

على المصارف والمؤسسات المالية أن تحوّر على أرصدة "HQLA" للتعويض عن صافي التدفقات النقدية لمدة 30 يوماً في سيناريوهات التوتّرات، وهذه الأصول تُعتبر عالية الجودة وهي التي يمكن بسهولة وعلى الفور أن تتحول إلى سيولة دون فقدان جزء من قيمتها، بيد أن بعض الأصول هي أفضل من غيرها في توليد أموال بدون التعرّض إلى التخفيض،

وجميع الأصول التي تشكل رصيد "HQLA" تخضع لبعض المتطلبات التشغيلية، والهدف من هذه المتطلبات أن يقوم بتعبئة السيولة وباستمرار خلال فترة التوتّر.

### 2.2.1. التدفقات النقدية لأجل 30 يوماً:

صافي التدفقات النقدية يعطي الصفة المتوقعة للتدفقات خلال 30 يوماً ويحسب بإجمالي أرصدة فئات الخصوم والالتزامات خارج الميزانية من المعدلات المتوقعة من سحب أو صرف<sup>(1)</sup>.

صافي التدفقات لـ 30 يوماً =  $\sum$  التدفقات المتوقعة - الحد الأدنى التدفقات النقدية المتوقعة (75%) التدفقات المتوقعة... (12)

### 2. نسبة السيولة في المدى الطويل "NSFR":

إنّ من أهمّ الخطوات التي اتخذتها لجنة "Bâle" الاستشارية لجعل النظام المصرفي أكثر مرونةً كان باقتراح على المصارف التقيد بمستويات "سيولة الهيكل الصافي المستقرة" على المدى الطويل من خلال مصادر أكثر استقرار من الناحية الهيكلية، لدى تسمى نسبة هيكل السيولة الصافية والمستقرة على المدى الطويل، يحدده مؤشّر "NSFR"، بحيث يستوجب على المصارف الحفاظ على نمط تمويل مستقر في تكوين الأصول وأنشطة من خارج الميزانية، هذا المؤشّر يهدف إلى تشجيع المرونة لدى المصارف

(1)-Comité Bâle, Bâle III: Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité, Op-Cit, P07.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

والتقليل من احتمال صعوبات التي تعطل موقف السيولة كما سيعزز قدرة النظام المصرفي في استيعاب التي من المرجح أن تشمل النظام المالي بصرف النظر عن مصدرها، مما يقلل من خطر آثار التوتّرات المالية على الاقتصاد الحقيقي<sup>(1)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن الامتثال بنسبة "NSFR" يعدّ من مبادئ الإدارة السليمة، وأن استخدامها لا تشمل بالضرورة جميع أحوال السوق كما أسلفنا أو فترات التوتّر فحسب، ولهذا فالمصارف المركزية حرة في أن تشترط مستويات أخرى من السيولة إذا رأت أنّ "NSFR" لا يكفي في اعتبار خطر السيولة، وبما أنّ "LCR & NSFR" لا يسمحان لوحدهما أو معاً بقياس جميع أبعاد السيولة في المصارف، لذا وكما ذكرنا سابقاً وضعت مجموعة من أدوات الرصد في زيادة الاتساق في رصد مخاطر السيولة على الصعيد العالمي، وبوجه خاص دخلت "NSFR" حيز النفاذ على النحو المنصوص عليه في الأول من جانفي 2015. فيما عدا ذلك فإن نسبة السيولة المستقرة "NSFR" يجب أن لا تقلّ عن 100% بمعنى أنّ رصيد التمويل المتاح والمستقر "ASF" ينبغي أن يكون مساوياً لمجموع التمويل المستقر المطلوب بما في ذلك العناصر خارج الميزانية وتحسب نسبة السيولة المستقرة وفق العلاقة التالية:

$$\text{السيولة للأجل الطويل NSFR} = \left( \frac{\text{مبلغ التمويل المتاح المستقر "ASF"} \times 100\%}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \right) \geq 100\% \dots\dots\dots (13)$$

إنّ مستوى "NSFR" هي معيار قياس الاستقرار في سيولة عناصر الخصوم مقابل سيولة عناصر الأصول فعادةً ما تكون الخصوم طويلة الأجل أكثر استقراراً في المصرف مقابل عناصر الخصوم القصيرة الأجل، بالإضافة إلى التمويل مقابل "NSFR" حيث أنّه معيار يفترض بأن الودائع قصيرة الأجل أكثر استقراراً في الواقع من نظيراتها التي تكون لأجل.

### جدول رقم (11): فئة العناصر المكونة لـ "ASF"

المعامل	عناصر فئات ASF ذات الصلة
100%	1. - الأموال التنظيمية خارج أدوات "T2" مدة المتبقية أقل من 01 سنة. - صكوك أخرى من أموال والخصوم مدة المتبقية الفعال تساوى أو تزيد على 01 سنة.
95%	2. - الودائع في نهاية المطاف مستقرة مدة المتبقية أقل من 01 سنة.
90%	3. - الودائع في الأجل أقل استقراراً، مدة المتبقية أقل من 01 سنة.
50%	4. - التمويل أصول المتبقية أقل من 02 سنة، المقدمة من المؤسسات غير المالية. - التمويل أقل من سنة من جانب مؤسسات ذات سيادة، والهيئات الحكومية والمصارف المتعددة التتمية الوطنية.
00%	5. - جميع الخصوم الأخرى، عناصر من المال الذي لا تندرج ضمن الفئات أعلاه. - المشتقات في الخصوم لأجل NSFR من المشتقات في الأصول NSFR إذا كانت الأولى أعلى من المتوسط.

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على :

-BRI, **Bâle III : Ratio structurel de liquidité à long terme**, Octobre 2014,OP- CIT, P06.

<sup>(1)</sup>-Comité de Bâle, **Bâle III : Ratio structurel de liquidité à long terme**, Octobre 2014, P01.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

من ناحيةٍ أخرى فإن مستوى التّمويل المتاح "ASF" لا يُقاس على أساس الخصائص العامّة للاستقرار النسبي في مصادر التّمويل لدى المؤسسة وإنّما وفق شروط القيمة الدفترية المسجّلة لعناصر الخصوم، ولحساب "ASF" تجزئ عناصره على خمس فئاتٍ مبيّنة في جدول رقم (12) أدناه، فكّما زاد المبلغ المرتبط بكل فئة زادت من معامل "ASF" أي أنه يمثّل إجمالي المبالغ بأوزان القيمة الدفترية<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة لتحديد مستوى التّمويل المستقر المطلوب من الأصول يتوجّب العمل والتحكيم بين المعايير التّالية:

- الاستقرار الائتمان الموجه للاقتصاد: بحيث يتطلّب أن تكون نسبة القروض متأتية من مصادر تمويل ثابتة من أجل ضمان استمرار هذا النوع من الوساطة؛
- سلوك وأداء المصارف: كون أن المصارف تسعى إلى تجديد جزء كبير من القروض من أجل المحافظة على العملاء؛
- مدة الأصول: على افتراض اهتلاك بعض التمويل في الأجل القصير؛
- جودة سيولة الأصول: تستند إلى أن أصول عالية الجودة غير المرهونة التي يمكن توريقها يمكن أن تستخدم كضمان لتعبئة موارد إضافية أو بيعها في السّوق، لذا لا ينبغي أن تمول بالكامل من خلال التّمويل المستقر؛

### 3. أدوات رصد مخاطر السيولة في المصارف:

بالتوازي مع استخدام LCR & NSFR، لتلبية مطالب السيولة لدى المصارف وضعت لجنة "Bâle" الاستشارية مجموعة من الأدوات كاتّساق على الصّعيد العالمي لرصد أبعاد خطر السيولة والتّمويل، وتشمل أهم مؤشّرات قياس السيولة في<sup>(2)</sup>:

أ. **تركز التمويل:** هدف هذا المؤشّر هو التعرّف على مصادر التّمويل الأكثر أهمية، لضمان تنوع مصادر التمويل الموصى به في مبادئ الإدارة السّليمة ويعطى بالعلاقة (خصوم التمويل ÷ إجمالي الخصوم)، ( خصوم التمويل من إجمالي الناتج)، (قائم الأصول والخصوم من العملة كبيرة)، في هذا المؤشّرات يراعى تركيزات التّمويل من جهة نوع أداة التمويل ويستوجب مراقبة كل زيادة في التركيزات .

ب. **الأصول المرهونة غير المتاحة:** هذه المؤشّرات تمكّن من معرفة كمية الأصول غير المرهونة إلى المصارف بما في ذلك النّقد، هذه الأصول يمكن أن تعطي الحقّ الضماني في الحصول على المزيد من "HQLA" أو التّمويل في السّوق الثانوية أو مقبولة من قبل المصرف المركزي كما يمكن عند توفير مصادر سيولة إضافية على المصارف.

(1)- BRI, **Bâle III : Ratio structurel de liquidité à long terme**, Octobre 2014, OP- CIT, P06.

(2)- BRI, **Comité de Bâle, Bâle III : Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013, Op-Cit, P45.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

ج. توفير سيولة على الأجل القصير من العملة الكبيرة: إنّ المصارف والسّطات الرقابية عليها المتابعة لكل العملات الهامة وإجمالي التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية في إطار "LCR".

د. أدوات الرصد المتعلقة بالسوق: بيانات السوق عالية التردد التي هي على الفور أو على وجه السرعة المتاحة يمكن أن تستخدم بوصفها مؤشرات نمو في تحديد المشاكل المحتملة من السيولة في المصارف، وتتطلب لسلطة المراقبة ثلاثة مستويات من المعلومات لكشف مشاكل السيولة (معلومات عن الأسواق المالية، معلومات عن النظام المالي، المعلومات الخاصة في المصرف).

### 4. مبادئ حسن الإدارة والإشراف على خطر السيولة:

مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة تشكل أساس نظام إدارة مخاطر السيولة<sup>(1)</sup> وتساعد في ضمان قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها فيما يتعلق بالتدفقات النقدية غير المؤكدة، التي عادةً ما تتأثر بعوامل خارجية<sup>(2)</sup> من أجل ذلك وعلى صعيد الرقابة الاحترازية طرحت لجنة "Bâle" للإشراف المصرفي في 2008 ورقة بعنوان، "Liquidity Risk Management and Supervisory Challenges"، التوصيات تتركز حول سبعة عشرة (17) مبادئاً للإدارة والإشراف على خطر السيولة مدرجةً في الملحق رقم (02)، بعدما تجلّت الصعوبات أمام المصارف كونها لم تنفذ المبادئ الأساسية في إدارة السيولة بشكلها الموصى به، ولم تؤد برامج محاكاة الأزمة أو حتى التقيّد بخطط تمويل الطوارئ "PFU" هذا وقد قامت اللجنة بطرح العديد من التوصيات بشأن إدارة سيولة النظام المالي والدروس المستفادة من الاضطرابات المالية في العالم، وقد فصلت كثيراً بشأن عدد من النقاط الأساسية بما في ذلك:

- أهمية تحديد مستوى التسامح في خطر السيولة؛
- الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة وخاصة عن طريق رفع الأصول السائلة؛
- تصميم واستعمال سيناريوهات الأزمات الخطيرة في عمليات المحاكاة؛
- الحاجة إلى تبني خطة تقضي بتمويل الطوارئ "PFU"؛
- الالتزام بالاتصال بشأن خطر السيولة لتعزيز انضباط السوق؛

إن توصيات لجنة "Bâle" الاستشارية بأهمية تقييم مدى كفاية نظام إدارة مخاطر وخاصة مخاطر السيولة في المصارف، توضح أيضاً على ضرورة التعاون الفعال بين المشرفين والمصارف والمؤسسات المالية الرئيسية الأخرى خاصةً في أوقات التوتّر وهذه التوصيات التي تركز على إدارة مخاطر السيولة وتطبيق مبادئ الإدارة السليمة وقد أكدت اللجنة على التنفيذ السريع والدقيق لهذه المبادئ.

(1)- BRI, Bâle III : **Ratio structurel de liquidité à long terme**, Octobre 2014, OP- CIT, P01.

(2)- Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, Septembre 2008, P01.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### المطلب الثالث : الرافعة المالية واختبارات الإجهاد المالي (اختبارات الضغط)

أحد الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالنظام المالي العالمي خلال الفترة 2008-2009 ترجع إلى ظاهرة تراكم الديون في النظام المصرفي والاستدانة العالية والتقييم المفرط لعناصر خارج الميزانية لدى البنوك والمؤسسات المالية، بيد أن العديد من المصارف التي تراكمت ديونها في ذروة الأزمة في النظام المصرفي قد اضطرت آنذاك إلى اللجوء إلى السوق المالي والحد من تأثير الاستدانة بطريقة زادت من حدة الضغوط على أسعار الأصول المالية، هذه العملية أدت إلى الارتفاع بمستوى الخسائر وانخفاض رأس المال للمصارف وبالتالي تقلص عرض الائتمان<sup>(1)</sup>.

#### 1. نسبة الرافعة المالية "Ratio de levier":

في 2014 أصدرت لجنة Bâle للرقابة المصرفية الإطار الذي ينظم نسبة الرافعة المالية فضلاً عن متطلبات الإفصاح المعمول به لتعزيز التنفيذ المتسق على الصعيد العالمي<sup>(2)</sup> وتضبط اللجنة معامل بسيط وشفاف لاستكمال متطلبات التمويل الخاصة "الرافعة المالية" لا تستند إلى المخاطر وترى بأنه كنسبة مئوية من إجمالي قياس رأس المال إلى نسبة التعرض<sup>(3)</sup>، تهدف من خلالها إلى تحقيق جملة من الأركان الأساسية أهمها الحد من تأثير تراكم آلية الرفع المالي في النظام المصرفي مما يسهم في منع عملية انعكاس الرفع المالي الذي من شأنه أن يتسبب في إحداث آثار مزعزعة وضارة على النظام المالي والاقتصادي بالإضافة إلى استكمال المتطلبات التمويلية القائمة على خطوة بسيطة لا تستند إلى المخاطر، ولتحقيق المصادقية في نسب الرفع المالي يجب أن تأخذ في الاعتبار على نحو وافٍ مجموعة واسعة من المصادر من الرفع المالي في تقييم عناصر خارج الميزانية، بدأت المصارف بتبني هذه النسبة من الرافعة المالية اعتباراً من 01 جانفي 2015، على أساس الأحكام الصادرة عن إطار طبعة "Bâle" الثالثة. في جانفي 2016 طرح فريق محافظي المصارف المركزية المسؤولة عن الإشراف المصرفي "GHOS" وبشكل نهائي نسبة الرافعة المالية الذي يجب أن يستند إلى رأس المال بمعنى الأموال الخاصة الأساسية "Tier01" بحيث تتضمن مستوى أدنى من 3%، كما استعرض تنفيذ مطالب إضافية على المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية وقررت "GHOS" أيضاً وضع الصيغة النهائية لمعيار نسبة الرافعة المالية في 2016 لإتاحة وقت كاف لكي يمكن دمجها في الركن الأول لاتفاقية "Basel III" وهذا بحلول جانفي 2018.

(1)- Banque des Reglements Internationaux, Comit de Bâle sur le controlee bancaire Document consultatif, **Bâle III : révision du cadre régissant le ratio de levier**, juillet 2016, P01.

(2)- Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Ratio de levier Bâle III Questions fréquemment posées**, Avril 2016, P01.

(3)- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014, P01.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

$$\text{نسبة الرافعة} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{اجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية}} = \text{Leverage} \leq 03\% \dots\dots\dots (14)$$

نسبة الرافعة المالية تتكون من "تدبير رأس المال" الذي يشمل الطبقة الأولى من رأس المال على أساس المخاطر مقسوماً على الأصول المرجحة بالمخاطر ومعبرا عنه بواقع 03% على الأقل، وتواصل اللجنة لاختبار الحد الأدنى وزيادة نسبتها أثناء التشغيل على التوازي منذ جانفي 2014 كما تقوم بتتبع عن كثب تطور المعايير والممارسات المحاسبية ذات الصلة لتحديد وحساب نسبة الرافعة المالية.

### 2. اختبار الضغط والإجهاد المالي:

في عمق فترة الأزمة المالية تساءلت المصارف والسلطات الإشرافية فيما كانت مسألة اختبار الممارسات كافية قبل الأزمة لمواجهة الظروف المتغيرة بسرعة أم لا...، فعلى وجه الخصوص لم تكن الأزمة كما أشارت لذلك سيناريوهات الإجهاد وما رأته لجنة "Bâle" الاستشارية راجع إلى ضعف اختبار الممارسات في رد فعل على تطور الأحداث<sup>(1)</sup>، وكرد على ذلك ومن خلال إطار "Bâle" الثالثة تقرّر إلزام الهيئات الإشرافية بضرورة أن يكون لدى المصارف برامج دقيقة ومتكاملة لمحاكاة الأزمة تمكنه من التعرف على الأحداث أو التأثيرات التي يمكن أن يمارس تأثيراً كبيراً عليه وتشكل عنصراً أساسياً في تقييم مستوى ملاءة المؤسسة<sup>(2)</sup> محاكاة الأزمة تشمل طائفة واسعة من العوامل التي يمكن أن تؤدي ظروف استثنائية في استقرار المصارف، وتشمل هذه العوامل على الأحداث في احتمال خفض لجميع الأنواع الرئيسية من المخاطر (الاتئمان، السوق، التشغيل)، على صعيد آخر يتوجب أن يكون هذا التقييم جزءاً لا يتجزأ من تصميم ومتابعة إستراتيجية الإدارة في المصرف، وعليه فإن نتائج هذه العمليات يجب تقديمها دورياً وبصورة منتظمة إلى المجلس التنفيذي وفي إطار إدارة المخاطر الداخلية يعدّ اختبار الإنذارات مؤشراً مساعداً على تخفيف المخاطر وزيادة مستويات الثقة والأمان المالي كأداة مكتملة لنهج إدارة المخاطر التي تستخدمها المصارف وهو يلعب دوراً هاماً في:

- توفير رؤية تطلعيه وأدوات رصد وتقييم للمخاطر في المصارف و النظام المالي ككل؛
- دعم الاتصالات الداخلية والخارجية في المصارف فيما يخص المخاطر؛
- تحديد قدرة المصارف والمؤسسات المالية على تحمّل المخاطر؛
- تيسير تطوير آليات الحد من المخاطر أو خطط الطوارئ؛

(1)- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for sound stress testing practices and supervision**, May 2009, P01.

(2)- Comité de Bâle, **Convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, Op-Cit, P 216 .

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.2. أداء اختبار الإجهاد المالي أثناء الأزمة:

خلصت الأزمة المالية 2008-2009 على مدى ضعف اختبار والممارسات الاحترازية المطبقة في المصارف والمؤسسات المالية والنظم المالية على حدّ سواء في أربعة مجالات رئيسية وهي كالاتي:

أ. استخدام اختبار الإجهاد والتكامل في إدارة المخاطر: تعدّ نتائج اختبارات التّوتّر والإجهاد المالي بمثابة مدخلات في عملية صنع القرار الاستراتيجي لدى المصارف والمؤسسات المالية، وكانت الأزمة المالية 2008-2009 قد كشفت عن أوجه الضّعف في الجوانب التّظيمية لاختبار البرامج قبل الأزمة.

ب. اختبار المنهجيات: اختبارات التّوتّر يتطلب تغطية نطاق واسع من المنهجيات تهدف إلى تقييم اثر الضغوط الحادة في الاقتصاد الكلي بدرجات متفاوتة لدى وجب تنفيذها على أنواع عديدة من المخاطر بما في ذلك المعلومات عن الأسواق والائتمان ومخاطر السيولة، وعلى الرّغم من هذه المجموعة الواسعة من المنهجيات، أبرزت الأزمة عدّة نقاطٍ ضعيفٍ في المنهجية.

ج. اختيار السيناريوهات: معظم المصارف لم تُصمّم اختبارات التّوتّر للحكم على مجريات السّوق وتبيّن أنّ واحداً أو عدّة جوانب اختبارات التّوتّر لم تُطابق إلى حدّ كبير التطورات الفعلية وعلى وجه الخصوص، سيناريوهات تحمّل الصّدّات.

د. اختبار مخاطر محددة من المنتجات قيد الاختبار: تبيّن أن المصارف والمؤسسات المالية تقوم باختبار مجموعة من المخاطر المحددة، وأهملت بعض المخاطر الخاصة كخطر التّوريق ومخاطر الطّرف المقابل، بالإضافة إلى المخاطر التي تتعلّق باستراتيجيات التّغطية.

### 2.2. المبادئ والممارسات السليمة لاختبارات الضّغط والإشراف:

استناداً إلى ما سبق وضعت لجنة "Bâle" الاستشارية على غرار صندوق النّقد الدولي (سنتظرّق إليه في الفصول المتقدمة) كمحاولة لتحسين الممارسات وأساليب إدارة المخاطر مجموعة من المبادئ السليمة للمصارف والمشرفين تشمل هذه المبادئ الأهداف والأحكام الضّرورية لتصميم وتنفيذ برامج اختبار الإجهاد المالي. توصيات اللّجنة وكجزء من نهج شاملٍ لتعزيز إدارة المصارف بشكلٍ سلسٍ ومرنٍ، تهدف إلى تعميق وتعزيز ممارسات المصارف لاختبار تقييم الرّقابة بهذه الممارسات.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### جدول رقم (12): المبادئ والممارسات السليمة لاختبارات الإجهاد المالي للجنة "Bâle" الاستشارية

نطاق المبدأ	المبدأ	المضمون
استخدام الاختبار والتكامل في إدارة المخاطر	1.	الاختبار ينبغي أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من ثقافة إدارة المخاطر، وأن يكون قابلاً للتطبيق، مع نتائج اختبار تحليلات التأثير على عملية صنع القرار على المستوى الإداري، بما في ذلك الإستراتيجية للأعمال التجارية؛
	2.	يجب أن يعمل المصرف على اختبار يعزز ويحدد المخاطر التي قد يتعرض إليها ويوفر منظوراً لمراقبة المخاطر الأخرى وأدوات إدارة المخاطر (كفاية رأسمال، إدارة السيولة، تعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية)؛
	3.	ينبغي أن تُراعى اختبار الضغوط الآراء الصادرة عن السلطات الإشرافية أيّاً كان توجهها، وينبغي أن يشمل طائفة من التقنيات؛
	4.	ينبغي أن يكون لدى المصارف بنية أساسية قوية تتسم بالمرونة الكافية لاستيعاب مختلفة السيناريوهات وربما تغيير اختبارات التوتّر على المستوى المناسب وبمستويات مختلفة، لضمان نجاعة هذه الاختبارات وبالتالي سلامة المصارف؛
	5.	على المصارف القيام بانتظام وبصورة مستقلة بتقييم متانة آداءها بالاعتماد على اختبار الضغوط وتحديثها وكذلك تقييمها بانتظام؛
اختبار منهجية تحديد السيناريوهات	6.	اختبارات التوتّر ينبغي أن تشمل طائفةً من المخاطر التجارية ويجب أن تتمكن المصارف من الاندماج وبطريقة فعّالة في طائفةٍ من أنشطة الاختبار لتقديم صورةٍ كاملةٍ عن المخاطر؛
	7.	ينبغي أن تشمل الاختبارات مجموعة سيناريوهات، بما في ذلك التصورات التطلّعية لرصد الآثار الارتدادية على نطاق المنظومة؛
	8.	ينبغي أن تتميز اختبارات التوتّر بمجموعة من الأحداث التي تقع، بما في ذلك توليد أكبر الأضرار سواءً من خلال حجم الخسائر أو من خلال فقدان السمعة؛
	9.	ينبغي تحليل الضغوط المترامن في تمويل أسواق الأصول وتقييم اثر التعرض لانخفاض مستوى السيولة في السوق؛
مجالات التركيز المحددة	10.	فعالية تقنيات الحدّ من المخاطر بصورةٍ منتظمةٍ، ووضع خطط الطوارئ وتخفيف المخاطرة؛
	11.	ينبغي أن تغطّي اختبار الإجهاد المخاطر المخزون؛
تعرضه للتوتّر	12.	ينبغي تعزيز اختبار منهجيات قياس أثر مخاطر السمعة، وأن تُدرج ضمن اختبار الضغوط المخاطر الناشئة عن الميزانية المركبة وعن الكيانات ذات الصلة.
	13.	ينبغي تعزيز نهج اختبارات تتضمن الاستدانة العالية؛
مبادئ المشرفين	14.	ينبغي للمشرفين اختبار وتقييم ومنتظام الأداء الشامل للمصارف؛
	15.	ينبغي للمشرفين إدارة واتخاذ إجراءات تصحيحية في أوجه القصور اختبار برنامج أو إذا كانت نتائج اختبارات التوتّر لا تؤخذ في الاعتبار في عملية صنع القرار؛
	16.	يمكن للمشرفين إن دعت الضرورة أثناء التقييم الطعن في مدى نطاق وشدة سيناريوهات الاختبارات؛
	17.	ينبغي للمشرفين الدخول في حوار بناء مع السلطات العامة لتحديد مواطن الضعف العامة وأن يتميز المشرفين بقدرات ومهارات لتقييم برنامج اختبار المصارف؛

**Source :** BIS, Basel Committee, **Principles for sound stress testing practices and supervision**, May 2009, Op-Cit, P16.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المبحث الثاني: برنامج تقييم القطاع المالي آلية "FMI" لإدارة المخاطر في النظام المالي "PESF" يركّز "FMI" على العلاقة بين صحة النظام المالي وأداء الاقتصاد الكلي من جهة ودعم التدابير للحدّ من احتمال وقوع الأزمات المالية من جهة أخرى، وتهدف هذه التدابير لتعزيز الإشراف على المؤسسات المالية والأسواق المالية بغيرية الحدّ من المخاطر المفترطة، وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز صحة الوساطة المالية، كما أنّها تركز على قضايا الاقتصاد الكلي وذلك بهدف جعلها الإطار الاقتصادي الأكثر استقراراً، يأتي هذا المبحث ليعطي صورة عن دور "FMI" في الحدّ من الأزمات المالية وآلياته المختلفة في قياس وتسيير المخاطر المالية.

### المطلب الأول: توجهات FMI لإدارة المخاطر في النظام المالي

لمّا كان صندوق النقد الدولي هو الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بأنشطة تنطوي على الدخول في حوارٍ نشطٍ عن السياسات الاقتصادية مع كل البلدان تقريباً، فإنه يُعدّ المحفل الرئيسي ليس فقط لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وإنما أيضاً لمناقشة القضايا المهمة لاستقرار النظام المالي الدولي وتضمّ هذه القضايا وضع معايير وقواعد معترف بها دولياً للسياسات والمؤسسات.

#### 1. أهداف صندوق النقد الدولي للحفاظ على النظام المالي العالمي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 187 بلداً<sup>(1)</sup>، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان والتشجيع على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما أنّه - كما يتّضح من اسمه - يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمشكلات ميزان المدفوعات، ويعمل "FMI" على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنّب التخفيض التنافسي لقيم العملات.

#### 2. صندوق النقد الدولي ومواجهة الأزمات:

تجدد دور النقد الدولي صندوق في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل أزمة المديونية والعولمة المالية، وذلك بإشرافه على برامج معدة على أساس مؤشرات محددة لمحاولة التحسيس بالأخطار المحتملة الوقوع وسياسات تفرض على الدول الأعضاء لتصحيح الاختلال ومعرفة أسبابها وبالتالي المساعدة في معالجتها ومن أهم هذه البرامج:

(1) - صندوق النقد الدولي، التكيف لمواجهة التحديات الجديدة، [مُتاح على الرابط]:

- <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#new> . 26/07/2016 — (09:35).



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.2. برامج التثبيت الهيكلي:

هي برامج تحاول تصحيح الاختلال الناتج عن الإفراط في الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية التجارية والاستثمارية (أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تشجيع الاستثمار...)، ركز عليها الصندوق في معالجة أزمة المديونية وفي إطار برامج إعادة الجدولة وترتكز هذه البرامج على 03 محاور رئيسية هي<sup>(1)</sup>:

- المحور الأول تخفيف عجز ميزان المدفوعات؛
- المحور الثاني مكافحة التضخم؛
- المحور الثالث تشجيع الاستثمار الخاص؛

### 2.2. برامج الإنذار المبكر:

في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها لجأ إلى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر الذي يستند إلى التحليل والتنبؤ بالأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (مدة 12-24 شهرا) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد في النمو، العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية...) بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع أزمة، ويستند الصندوق في استشعاره الأزمة والتنبؤ بوقوعها إلى جملة من المؤشرات (سوف يتم التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الأخير من هذا الفصل).

### 3. الرقابة الاحترازية مدخل صندوق النقد الدولي للحفاظ على النظام المالي العالمي :

يشرف "FMI" على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدانه الأعضاء البالغ عددها 188 بلدا، ويُعرف هذا النشاط باسم الرقابة وفي سياق هذه العملية التي تتم على المستوى العالمي وكذلك على مستوى البلدان المنفردة يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار المالي العالمي، ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات وبهذه الطريقة يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان وضمان توافر الشروط اللازمة لاستقرار المالي والاقتصادي<sup>(2)</sup>.

(1) - لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر.

(2) - صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق، صحيفة وقائع، مارس 2016، دون بيانات أخرى، ص01.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

**المطلب الثاني:** مفهوم وآلية إدارة المخاطر وفق برنامج تقييم القطاع المالي "PESF"  
يتناول هذا المطلب الإطار المنظم لإجراء برنامج تقييم القطاع المالي، أهدافه وأهم الخطوات العريضة التي يتطلبها البرنامج نظرا لكونه يستهدف اقتصاديات متباينة من حيث القدرة الاستيعابية والخصائص الاقتصادية.

### 1. مفهوم برنامج تقييم القطاع المالي:

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أنّ صحّة النظام المالي في أي بلدٍ تترتب عليها آثاراً واسعةً لاقتصادها وذلك من بلدان أخرى، لذا يسمح برنامج "PESF"<sup>(\*)</sup> بإجراء تحليل كامل وشامل وتقييم التطور النظام المالي<sup>(1)</sup> في اقتصاديات الدول المختلفة. يأتي هذا العنصر ليقدم طرْحاً موجزاً عن مفهوم برنامج "PESF" ومحددا للتقنيات والمنهجيات المعتمدة لتقييم احتياجات الاستقرار والتنمية الشاملة في النظم المالية والاقتصاديات المختلفة حيث سنعتمد على مجموعة واسعة من العوامل، تلك التي تستند عليها البعثة الثنائية المشتركة لصندوق النقد والمصرف الدوليين<sup>(2)</sup>.

#### 1.1. التعريف ببرنامج تقييم القطاع المالي "PESF":

في أعقاب الأزمات المالية التي مست العالم أواخر تسعينات القرن الماضي وبالضبط بعد الأزمة الآسيوية "أزمة التّمور"، وضع صندوق النقد جهاز يسمّى تقييم القطاع المالي "PESF" في ماي 1999 للتمكين من قياس النظم المالية في الدول الأعضاء داخل الصندوق وهذا من أجل المساعدة في تعزيز الأنظمة المالية، وقد بدأ برنامج تقييم القطاع المالي على أساس تجريبي في البداية على بلدان من بينهم الدول الصناعية الكبرى وفي بلدان الأسواق الناشئة جنوب أفريقيا على سبيل المثال والبلدان النامية. وبعد هذا البرنامج من قبل فريق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، سواء أُجري في سياق المراقبة الثنائية المشتركة لصندوق النقد والمصرف الدوليين "تقييم القطاع المالي" أو على أساس مستقل باسم "وحدة الاستقرار المالي"، يمس هذا البرنامج اقتصاديات الدول النامية والناشئة على حد سواء، هذا وقد أكملت 142 دولة التي تعد الجزائر واحدة منها عملية الخضوع لهذا البرنامج - كثيرا منها خضعت له أكثر من مرة واحدة- خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2007-2008، وأصبح جزءا منتظما من عمليات المصرف والصندوق وقد تم بناء برنامج تقييم القطاع المالي على مجموعة من التقنيات التحليلية وأدوات التقييم من أجل أن يستفيد منها كبرى الهيآت المعنية بالسلامة والاستقرار المالي والمصرفي بالخصوص مصرف التسويات الدولي (BIS) وهيئات المعايير الدولية المتعددة الأخرى السلطات الوطنية المحلية، حيث يغطي تقييم ثلاثة عناصر هي:

(\*) - Program Dévaluation du Secteur Financier.

(1)-IMF, **the Financial Sector Assessment Program**, an official document, p01.

(2)-IBRD - World Bank- IMF, **Financial Sector Assessment**, 2005, p03.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

- إمكانات تأثير المخاطر الرئيسية على الاستقرار المالي الكلي في المدى القريب؛
- إطار سياسة الاستقرار المالي للبلاد؛
- قدرة السلطات على إدارة وحل الأزمات المالية؛

يختلف حجم فريق البعثة برنامج تقييم القطاع المالي تبعاً لاحتياجات وتعقيد النظام المالي في البلاد وعدد من التقييمات المعايير الرسمية، وهو يتكون عادة من رئيس البعثة وأربع إلى خمسة أعضاء آخرين على الأقل، ويمكن أن تكون الفرقة أكبر إذا كانت القضايا معقدة.

### 2.1. أهداف برنامج تقييم القطاع المالي "PESF":

الهدف من برنامج "PESF" هو تقييم ثلاثة عناصر أساسية، تمثل الأولى سلامة أوضاع المصارف والمؤسسات المالية وجودة الرقابة عليها وعلى الأسواق المالية، وآخرها مدى قدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات وشبكات الأمان المالي على التحرك الفعال في مواجهة الأزمات<sup>(1)</sup>، ومن منطلق أنه يرمي إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المالي العالمي والحد من مخاطر الأزمات، والمساهمة في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار المالي والنمو على حد سواء<sup>(2)</sup> وتحقيق التحليل المتكامل لقضايا الاستقرار والتنمية باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التحليلية ويمكن إجمالاً إدراج أهدافه في النقاط التالية:

- تحليل مؤشرات الحيطة الاحترازية الكلية، بما في ذلك اختبار الإجهاد المالي وتحليل السيناريوهات، وتحليل مؤشرات السلامة المالية وتحليل الروابط بين المؤسسات المالية، بما في ذلك عبر الحدود؛
- تحليل النظام المالي بما في ذلك تحليل الكفاءة والقدرة التنافسية، ودرجة التركيز، والسيولة، والأصول المالية المختلفة؛
- تقييم مدى تنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة بالاستقرار المالي ومدى حوكمة النظام المصرفي؛
- تحليل الاستقرار والتنمية جنباً إلى مناقشات السياسات الاقتصادية مع الصندوق والبنك الدوليين؛
- النظر في نوعية الإشراف على المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية في ضوء المعايير الدولية المعترف بها، وقياس مدى قدرة المشرفين وواضعي السياسات وشبكات الأمان المالية على الاستجابة بفعالية لأزمة النظامية، ويوفر فرصة لقياس مدى امتثالها لمعايير المالية والنظم التنظيمية والرقابية اتجاه الممارسات المقبولة دولياً<sup>(3)</sup>؛

(1) - صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي - الصندوق يجري مراجعة لأوضاع القطاعات المالية الكبيرة في 2012، نشرة صندوق النقد الدولي، 13 جانفي 2012، ص 02.

(2) - **Le programme du FMI et la Banque mondiale relatif à l'évaluation du secteur financier**, [ sur le lien ] : <http://www.imf.org/fr/news/articles/2015/09/28/04/54/vc022301> . 21/07/2016 (13 :27).

(3) - World Bank, **Financial Sector Assessment Program (FSAP)**, [ Disponible sur le lien ] : <http://www.worldbank.org/en/programs/financial-sector-assessment-program> . 17/07/2016 - (09:00).

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

وليس هناك صيغة تصلح للجميع في هذه التقييمات ومن ثم يحدد الصندوق موضع التركيز في كل من هذه المجالات حسب ظروف كل بلد على حدة، ويأخذ في الاعتبار مصادر الخطر المحتملة بالنسبة لكل منها، والهدف من ذلك هو تقييم الأطر المعتمدة لمنع وإدارة الأزمات في هذه البلدان بغية دعم الاستقرار المالي على المستويين الوطني والعالمي.

### الدول المستفيدة من بعثة FMI برسم سنة 2018

- أرمينيا، بلجيكا، البرازيل، منطقة اليورو، جامايكا.
  - ناميبيا، البيرو، بولندا، رومانيا، تنزانيا، تايلاند.
  - الجزائر، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، سويسرا.
  - كندا، فرنسا، هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة.
  - إيطاليا، كوريا، الكويت، مقدونيا، مالطا، سنغافورة.
- ملاحظة:** يبدأ تقييم هذه البلدان في 2018 وينتهي في 2019.

ورغم أن التركيز سيكون على البلدان الكبيرة لاسيما التي تقتضي سياسة الصندوق الجديدة بإجراء تقييمات لأوضاعها فإن هناك تحديات خاصة تتفرد بها البلدان الأصغر التي يخطط الصندوق لزيارتها مستقبلا. هذا ويعتزم صندوق النقد الدولي برسم سنة 2018 تقييم بعض الدول الأعضاء وهي مدرجة في الجدول المقابل، وفيما يلي بعض الدول لتقييم برنامج تقييم النظام المالي لهذه السنة:

### Source :

- International Monetary Fund, **Financial Leviathans Under Review in 2016**, [ Disponible sur le lien ] :
- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2016/POL011416A.htm> 31/07/2016—(14 :40).

### 2. خصائص برنامج تقييم القطاع المالي "PESF":

برنامج "PESF" له وحدتان أساسيتان كما ذكرنا الأولى "تقييم الاستقرار المالي" تستهدف الدول النامية والناشئة ووحدة "تقييم الوضع المالي" تستهدف الأسواق المالية المختلفة، ويمكن تقييم هذه المكونات في نفس الوقت أثناء مهمة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والمصرف أو في أوقات مختلفة، وتتلخص النتائج الرئيسية لهذا البرنامج في تقييم استقرار النظام المالي ESSF<sup>(1)</sup>. أما تقييم التنمية الاقتصادية في برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" يقع تحت مسؤولية المصرف الدولي، حيث يركز تقييم التنمية على المدى المتوسط والمدى الطويل ويحتاج لتعميق وتعزيز النظام المالي ومعالجة نقاط الضعف الرئيسية في كفاءة وقوة ومساهمة النظام المالي في النمو على المدى الطويل الأجل والتنمية الاجتماعية.

(1)- IMF, **Financial Sector Assessment Program: Frequently Asked Questions**, [Disponible sur le lien] :  
- <https://www.imf.org/external/np/fsap/faq/#q1>. 18/07/2016 — (11:06).

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.2. الأطراف الخاضعة والمستفيدة من برنامج "PESF":

يمكن لجميع البلدان الأعضاء في FMI البالغ عددها 187 دولة أن تطلب وتجتاز "PESF"، سواء كان أو لم يكن قد استفاد من الاقتراض من الصندوق، وفي سبتمبر 2010 أصدر مجلس صندوق النقد الدولي قرارا يقضي بتحويل عنصر الاستقرار المالي للبرنامج تقييم القطاع المالي الطوعي "PESF" في 25 قطاعات المالية الكبرى في العالم، هذه النظم المالية عليها الآن إلى إجراء تقييم شامل للتقييم المعمق للصحة المالية مرة كل خمس سنوات<sup>(1)</sup> في سياق المراقبة بموجب مشاورات المادة الرابعة " Article IV Consultation" وفي ديسمبر 2013 تم توسيع قائمة القطاعات المالية ذات الأهمية النظامية إلى 29 نظاما ماليا، فهناك حاجة بالفعل لمراجعة سنوية من الصحة المالية تغطي تقديرات النظام المالي في الجوانب التالية:

- سلامة النظام المصرفي والنظام المالي بصفة عامة؛
- تحقيق اختبارات التحمل "الإجهاد المالي"؛
- دراسة نوعية المصارف والتأمين والرقابة على السوق المالي ضد المعايير الدولية؛

جدول رقم(13): النظم المالية الـ 25 الأكثر تكاملاً والتي تخضع لإلزامية التقييم المالي دورياً

أضيفت	2014	2012	2013	2011	2010
- فنلندا	- كندا	- النمسا	- أستراليا	- الصين، ألمانيا، هولندا	- الولايات المتحدة
- بولندا	- هونغ كونغ	- بلجيكا	- البرازيل	- لوكسمبورغ، المكسيك	- الأمريكية
- النرويج	- كونغ	- إيطاليا	- فرنسا	- روسيا الفيدرالية،	
- الدنمارك	- سويسرا	- كوريا	- الهند	- تركيا، السويد	
	- أيرلندا	- الجنوبية	- اليابان، إسبانيا	- المملكة المتحدة	
		- سنغفورة			

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

□ FMI, Les secteurs financiers des 25 principales économies soumis au contrôle du FMI, Bulletin du en ligne, P02.

□ FMI, Les secteurs financiers des 25 principales économies soumis au contrôle du FMI, Bulletin du en ligne, P02.

□ IMF, Maandatory FSAP Stability Assessments, 2013, p 06-17.

(1)- FMI, Les secteurs financiers des 25 principales économies soumis au contrôle, Bulletin en ligne, 27 septembre 2010, [ Disponible sur le lien ] :

- <https://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2010/new092710af.pdf>. 21/07/2016 — (16 :37).

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

هذا وقد قدمت دول "Groupe 20" على الالتزام الخضوع لتقييم في إطار برنامج كل خمس سنوات، وتجدر الإشارة إلى أنه من ضمن أساسيات "PESF" يجري على موازاته تقييم الامتثال للمعايير النظام المالي الدولية "RONCs" (\*)، هذا التقرير معد طوعياً فقط إذ أنه جزء إلزامي على بعثة البرنامج ضمن عملية المراقبة، حيث يعزز من موثوقية ودقة البرنامج خاصة إذا كان التقييم الرسمي الأخير من الامتثال قد شهد بعض المستجدات، وتعد أهم المعايير التي يستند عليها البرنامج تلك المتعلقة بالتقنيات المصرفية وأسواق رأس المال والإشراف على قطاع التأمين (IAICA & BCP, OICV)، ويمكن أيضاً أن تتم "RONCs" خارج "PESF"، على أساس مستقل وقد اتخذ المجلس التنفيذي لـ FMI قراراً يقضي بتحويل عنصر الاستقرار المالي في "PESF" الذي يتم على أساس طوعي إلى بند إلزامي في رقابة الصندوق على 29 نظاماً مالياً تتصدر النظم المالية على مستوى العالم، ويشكل ذلك خطوة رئيسية من خطوات الصندوق لتحديث صلاحيته الرقابية وطرائق تنفيذها استرشاداً بالأزمة الأخيرة، كما أنه يتفق والالتزام الذي قطعه قادة المجموعة العشرين للاقتصاديات المتقدمة والصاعدة في قمة "واشنطن" التي عقدت في نوفمبر 2008 بإخضاع نظمهم المالية لدرجة أكبر من التدقيق، وكان اختيار الصندوق لهذه الاقتصاديات الـ 29 قائمة على حجم نظمهم المالية والصّلات التي تربط بينها وبين النظم المالية في البلدان الأخرى، ولا تُعبر معايير FMI عن الأهمية الاقتصادية أو السياسية الأوسع نطاقاً للبلد المختار كما أنها ستخضع لإعادة التقييم بصفة دورية مع تطور النظم المالية وتغير أحجامها وروابطها بمضي الوقت<sup>(1)</sup>.

(\*). Les évaluations de la conformité aux normes du secteur financier international.

(1)- FMI, Bulletin en ligne, 27 septembre 2010, Op-Cit.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المطلب الثالث: آلية تقييم النظام المالي وفق برنامج تقييم القطاع المالي "PESF"

وُضعت عدة آليات والأساليب والأدوات خصيصاً لهذا البرنامج ولاسيما أدوات التحليل الكلي الحصيفة والتي تتضمن اختبار الضغط وتحليل السيناريوهات للمساعدة في تحديد أثر الصدمات الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية والابتكارات في النظام المالي على الربحية والملاءة، هذا المطلب يستعرض منهجية التقييم بالاعتماد على هذا البرنامج.

### 1. منهج تقييم القطاع المالي "PESF":

تتوافر وضعت عدة آليات وأساليب إحصائية وأدوات التحليل الكمي لضمان جدوى التحليل لهذا البرنامج جنباً إلى كونها توفر إطاراً مفيداً ومرناً لتحديد وتحليل نقاط الضعف في النظام المالي، وعلاوة على ذلك فإن هذه الاختبارات تحلل وتنفذ بالتعاون مع السلطات لذلك هي مفيدة جداً على بناء قدرات إدارة المخاطر وتشجيعهم على الخضوع دورياً لاختبارات الإجهاد المالية، جنباً إلى جنب تحسين أساليب الحوكمة من خلال مراعاة مدى الالتزام بالمعايير والقوانين الدولية المطبقة على العمليات المالية والمصرفية ذات الصلة لتحديد أوجه القصور المحتملة في التنظيم وممارسات النظام المالي.

### 2. خطوات إجراء برنامج تقييم القطاع المالي:

من ناحية أخرى تعد تحليل نوعية برنامج تقييم القطاع المالي من خلال تحليل مؤشرات Macro/micro-prudential خطوة مهمة لتقييم وتحليل الروابط بين أداء الاقتصاد الكلي والصحة في النظام المالي، وتشتمل على مؤشرات عالمية للصحة في المصارف الفردية التجارية والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك كفاية رأس المال والربحية والملاءة)، ومؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لصحة النظام المالي كتنقلب أسعار العملة وأسعار الفائدة... الخ (مزيد من التفصيل في المبحث الثالث).

### 1.2. قياس الصلابة المالية في النظام المالي:

يعتمد صندوق النقد والمصرف الدولي في برنامج تقييم القطاع المالي على جملة من المؤشرات التي تقيس الصلابة كما أشرنا في الفصل السابق، هذه المؤشرات التي تدعى بمؤشرات السلامة المالية "مؤشرات الصحة المالية" هي جديدة نسبياً من الإحصاءات الاقتصادية تلعب دوراً حاسماً في تقييم الاستقرار المالي، وهي تشمل كلا من تجميع البيانات للمؤسسات فردية أو كيانات مجمعة، يتم احتساب مؤشرات السلامة المالية ونشرها لاستخدامها في مراقبة المعايير الاحترازية الكلية (Macro-prudential)<sup>(1)</sup>، أما قائمة مؤشرات السلامة المالية التي تم تطويرها لمراقبة نشاط الكلي في الاقتصاد مقسمة إلى مجموعة أساسية، وهي ذات جودة عالية ذات صلة لأغراض التحليل في جميع البلدان تقريباً، يضاف إليها

(1)- IBRD- WB- IMF, Financial Sector Assessment, 2005, Op-Cit, p22.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

مجموعة مؤشرات داعمة وهي بيانات عادة لا تكون متاحة بسهولة يمكن أن توفر معلومات كمية مفيدة على الاستقرار أو الضعف النظام المصرفي ويتم تصنيفها وفقا لستة مجالات رئيسية للضعف المحتمل في إطار ما يسمى نموذج "CAMELS"، ويتم تجميع معظم مؤشرات السلامة المالية من خلال تجميع مؤشرات Micro-prudential، كما تقدّم معنا في الفصل الأول. وكذا مؤشرات الهيكل المالي مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي؛ مؤشرات السمات الرئيسية للنشاط المالي والمصرفي والتي تعد مؤشرات العمق والشمول المالي أهم عنصر فيها.

### 2.2. اختبارات الإجهاد المالي:

اختبار الإجهاد "Test De Stress" اعتمد كمصطلح عام يصف التقنيات المختلفة المستخدمة من قبل المؤسسات المالية في أساليب الرقابة وإدارة المخاطر، وقد أصبح هذا النشاط واسع النطاق حيث يستخدم لتحديد نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المالي أو بصفة فردية<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى كونها آلية تحديد وتقدير مجموعة عوامل الخطر التي تحدد العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وعوامل المخاطر المصرفية، ووضع العلاقة بين مؤشرات الأداء والمخاطر لبناء سيناريوهات الإجهاد غالبا ما يكون بالاعتماد على القيمة المعرضة للخطر "Var"<sup>(2)</sup>، وقد استمدت اختبارات الإجهاد المالي من العلوم الطبية أين كان يتم وضع المرضى الذين يعانون من أمراض في القلب في ظروف مجهدة، ثم تتبع ردود فعل المريض ودرجة تحمله، لقد تم بناء اختبارات الإجهاد في المجال المالي من اجل تطبيقها على المحافظ المالية المتداولة في البورصة ثم طبقت كأداة لقياس مدى حساسية المؤسسات المالية لصدمات الاقتصاد<sup>(3)</sup>، وسوف نتطرق لهذا العنصر بأكثر تفصيل في المبحث الموالي.

### 3.2. مدى اعتماد قواعد الرقابة الفعالة الـ 29 :

تمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (المبادئ الأساسية)، الحدود الدنيا الفعلية لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية والرقابة عليها بشكلٍ احترازي وسليم، وقد أصدرت لجنة بال للرقابة المصرفية، هذه المبادئ تعتمد كمؤشر لتقييم جودة أنظمة الرقابة في المصارف والنظم المالية وتحديد الاحتياجات المستقبلية للارتقاء بممارسات الرقابة السليمة، ويستخدمها صندوق النقد والمصرف الدوليّين هذه المبادئ الأساسية في سياق برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" ( لقد تمت الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق).

(1)- Monika Garguláková, Jaroslav Belás, **Bank Stress Tests, Financial Stability And Simulation Of "Feedback" Effect**, Tomas Bata University in Zlin , 2012, p 04.

(2)- Mathieu Gbémèho TRINNOU, **Implementation Du «Stress-Test» Macro-Prudential Du Risque De Credit Bancaire Dans Lunen Economique Et Monetaire Ouest Africain (UEMOA)**, Centre d'Etudes, de Formation (CEFRED), Faculté des Sciences Economiques, Université d'Abomey-Calavi, Bénin, 2013,P 04.

(3)- ذهي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي. بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري**، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### المبحث الثالث: برامج الإجهاد المالي آلية لإدارة المخاطر في النظام المالي

حالياً أصبحت اختبار الإجهاد المالي (التحمل) جانباً أساسياً من جوانب المراقبة الاحترازية على المستوى الكلي بالنسبة للنظام المالي والجزئي المؤسساتي على حدٍ سواء "Macro/Micro-prudential" وهو عنصر رئيسي لصندوق النقد الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" وأصبحت جزءاً هاماً من تحليل الظرفية في تقرير الاستقرار المالي العالمي "GFSR" كذلك.

### المطلب الأول: ماهية برامج الإجهاد المالي

كيفت المصارف اختبارات الضغط والإجهاد المالي مع أنشطتها منذ منتصف تسعينات القرن الماضي كأداة لإدارة المخاطر الداخلية، على الرغم كونه حالياً أداة تقييم المخاطر الأكثر شمولاً والتي يعتمدها صندوق النقد الدولي كأداة للمراقبة منذ 1999 أي منذ الأزمة الآسيوية حيث كانت تستخدم لاستعادة ثقة السوق، ولكنها كانت غير معروفة لدى عامة الجمهور حتى جاءت الأزمة المالية 2007-2008 حيث بدأ اعتمادها بشكل أكثر جدية.

#### 1. مفهوم اختبارات الإجهاد المالي (التحمل، الضغط):

منذ بدء تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي أجرى صندوق النقد الدولي تقييم نحو 140 بلداً، تضم البلدان المتقدمة وحتى الأخرى الناشئة ذات الدخل المنخفض، التقييم عادةً يكون في جانبين "الملاءة والسيولة"، والهدف من الاختبارات هو إيجاد وإصلاح المصارف من المشاكل لتقليل فرصة حدوث أزمة مصرفية، وتحديد نقاط الضعف في المؤسسات المالية قد لا تكون مرئية من خلال النظر فقط في أداء الماضي عند تشغيل الاقتصاد بسلاسة<sup>(1)</sup>.

#### 1.1. تعريف اختبارات الإجهاد المالي:

إن ضمان سلامة المؤسسات المالية بشكل فردي لا يكفي للتأكد من أن النظام المالي سيظل سليماً ومستقراً قادراً على الاستمرار في خدمات الوساطة للاقتصاد، لذلك وعلى الصعيد الاحترازي أجريت اختبارات التحمل للمؤسسات المالية بدءاً من سنة 1990 ويعتبر مصرف (J.P. Morgan) أول المؤسسات التي خضعت إليه بالاعتماد على منهجية القيمة المعرضة للخطر "Var"، وهدفت هذه الاختبارات لمساعدة المصرف على تقييم قدرته على استيعاب الخسائر الكبيرة المحتملة وتحديد الخطوات التي يمكن اتخاذها للحد من المخاطر والحفاظ على رأس المال.

(1)- International Monetary Fund, **A Framework for Macroprudential Bank Solvency Stress Testing**, IMF Working Paper, WP/13/68, 2013, p05.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

- اختبار الإجهاد مصطلح عام يشمل تقنيات مختلفة لتقييم القدرة على التكيف مع الأحداث المتطرفة، وتستخدم لتحديد استقرار النظام أو كيان معين وهي تتطوي على اختبار ما وراء القدرة التشغيلية العادية، وفي كثير من الأحيان إلى نقطة الانهيار من أجل مراقبة النتائج<sup>(1)</sup>؛
- هو تقنية من خلالها يتم قياس حساسية محفظة الأصول لمؤسسات المالية أو حتى نظام المالي بأكمله، وهذا استناداً إلى الأحداث التي تتطوي على احتمال صغير جداً من إمكانية حدوث وتحقق خطر معين، وتطبق أساليب مثل السيناريو وتحليل الحساسية في ما يسمى بمقاربة "ماذا لو"؛
- هو ممارسة تقدير تقريبي لما يمكن أن يحدث إذا كانت بعض المخاطر "المتطرفة ولكن معقولة الحدوث" من قبل المصارف المركزية والوكالات الرقابية والمنظمات الدولية، لتحديد نقاط الضعف ومخاطر النظام المالي، والتي تصنف على نطاق واسع كمؤشر Macro-Micro Prudential؛
- من خلال ما سبق يتضح لنا أن اختبار الإجهاد المالي هو عملية محاكاة جزئية أو كلية لأزمة ذات أبعاد معينة من قبل هيئات الإشراف المحلية أو الدولية والتي من خلالها يمكن معرفة بؤر التوتر في النظام المالي أو الاقتصاد الكلي، من أجل التدخل المبكر لتلافي وقوع أزمة حقيقية؛

### 2.1. أهداف وأنواع اختبارات الإجهاد المالي:

- نماذج اختبارات الإجهاد قد أصبحت العمود الفقري لأدوات تقييم المخاطر النظامية للمصارف المركزية ولعديد من الأدوات التحليلية لتقييم المخاطر الكلية الحسيفة، وتشكل أداة رئيسية في عمليات تقييم المخاطر سيما عملية الرقابة الكلية الحسيفة وطنياً أو فوق وطنية؛
- الهدف العام من ممارسة اختبار الإجهاد هو توفير المعلومات الكافية لتقييم مرونة النظام المصرفي المرجح أن تعصف بالاقْتِصاد ككل ولتقييم قدرة المصارف في ممارسة إدارة المخاطر ولاستيعاب الصدمات بما في ذلك المخاطر السيادية؛
- اختبار الإجهاد التي يجريها خبراء "FMI" كإجراء لمراقبة المؤسسات المالية عادة ما تكون لأغراض الرقابة الاحترازية الكلية "Macro-prudential" وهو يهدف إلى تقييم المرونة على نطاق النظام المالي للصدّات على المدى المتوسط فقط، وكشف نقاط الضعف وبشكل أعم يهدف هذا الاختبار إلى تحديد التهديدات المحتملة للاستقرار المالي؛
- اختبارات الإجهاد أداة هامة كجزء من ممارسات إدارة المخاطر الداخلية لتقييم قدرة المصارف والأنظمة المالية للصدّات وتوفر مؤشراً على مدى استيعاب رأس المال للخسائر جراء الصدمات التي يفترض أن تحدث في الواقع؛

(1) - International Monetary Fund, **Introduction to Applied Stress Testing**, IMF Working Paper, March 2007, WP/07/59, p04.

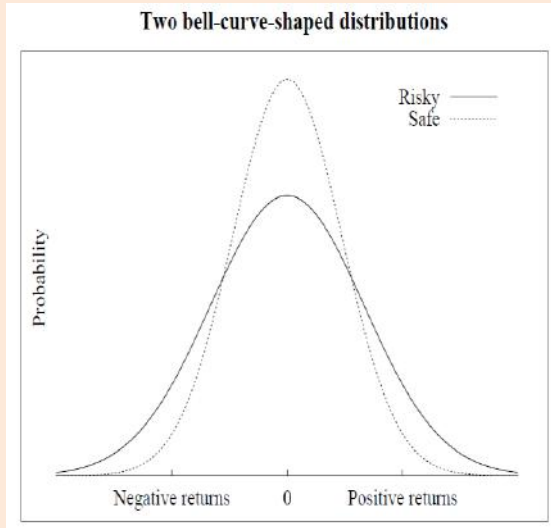
## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

من جهة أخرى اختبارات الإجهاد التي يجريها "FMI" تعتمد إلى حد كبير على قوة ومصداقية ومدى التعاون الذي تقدمه البلدان من إفصاح وبيانات، وهو أمر حاسم من حيث نطاق ممارسة هذه التقنية بالرغم من أن المادة الثامنة من النظام الأساسي للاتفاقية صندوق النقد الدولي تنص على أن الدول الأعضاء ليست مجبرة على الكشف عن المعلومات داخل إقليمها، إنَّ رفض -في بعض الحالات- التصريح بالمعلومات التي تخص الإشراف على النظام المالي قد يجبر الصندوق إلى الاعتماد فقط على البيانات المتاحة للجمهور مما يقلل من دقة النتائج وفي حالات أخرى قد توافق السلطات فقط شريطة أن تقوم باختبار الضغط بشكل منفرد وتتقاسم النتائج المجمعة لذا يبقى دور الصندوق محكماً فقط وهذا استناداً إلى بعض ضوابط المتفق عليها، وعلى أساس الهدف النهائي للاختبار يمكن تمييز أربعة أنواع من اختبارات الضغط والجدول رقم (14) يوضح ذلك<sup>(1)</sup>:

### 1.2.1. اختبار الإجهاد كأداة لإدارة المخاطر الداخلية:

إدارة المخاطر تقوم بتجميع وتلخيص المعلومات لتمكين الإدارة العليا من فهم العلاقة الإستراتيجية بين المخاطرة والرغبة في المخاطرة، ومعظم الشركات تعتمد استخدام اختبارات الإجهاد لمساعدتهم على اتخاذ قرارات خاصة مخاطر التمويل وتحديد مخاطر الذيل "Risk Tail" كما في التوزيع أدناه<sup>(2)</sup>، فمخاطر الذيل هو شكل من مخاطر المحفظة يشير إلى أن التوزيع ليس طبيعياً والانحرافات لها ذيول تحدث في نهايات منحنى التوزيع وتشمل المخاطر ذيل الأحداث التي تنطوي على احتمالات قليلاً ما تحدث.

الشكل رقم (15): التوزيع الاحتمالي للعوائد



المصدر: بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 09.

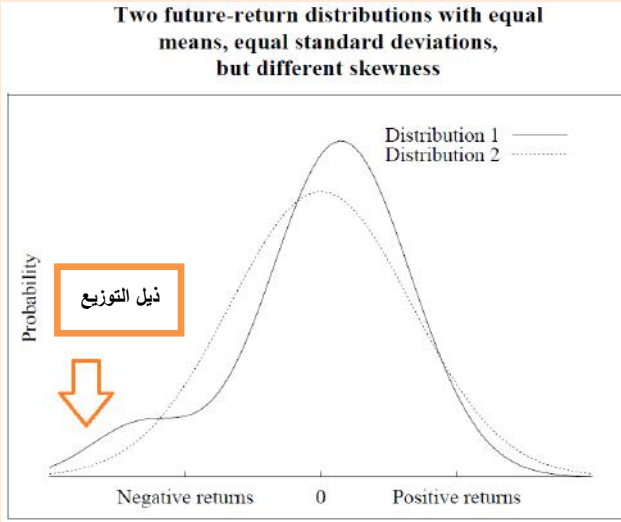
يبين الشكل المقابل التوزيع الاحتمالي لمحفظتين، الأولى "محفوفة بالمخاطر" بينما الثانية هي "محفظة آمنة"، وبالنسبة لهذه المحافظ فإنّه يمكن الاختيار بين الاثنين من خلال تقديم مجموعة تحليلات (الانحراف المعياري، العائد، القيمة المعرضة للخطر...)، لذا فإنَّ اختبارات الإجهاد يكون لزاماً عند وجود مجموعة غير محدودة من الأدوات المالية تحمل صفة المخاطرة، وبينما يوضّح الشكل توزيعات العوائد المستقبلية لنفس المحفظة، ويظهر جلياً أن توزيع المحفظة الأولى هو الأكثر تعرضاً للمخاطر (منحنى التوزيع يتضمن ذيلاً).

(1)- International Monetary Fund, Op-Cit, August 2012, P11.

(2)- BIS, Stress Setting By Large Financial Institutions, Op-Cit, P09.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

الشكل رقم (16): توزيع مخاطر المحفظة يظهر مخاطر الذيل



المصدر: بالاعتماد على نفس المرجع السابق، ص 10.

التوزيع في المحفظة 01 لديه خطر أكبر من التي يتعرض إليها توزيع المحفظة 02، بمعنى آخر أنه يوجد احتمال في توزيع المحفظة 01 أن يتعرض لـ"مخاطر الذيل"، وكشف ضعف المحافظ لمخاطر الذيل لم يكن مكتشفاً إلا بعد الاعتماد على تدابير القيمة المعرضة للخطر واختبارات الحساسية وسيناريوهات على حد سواء. وبنفس الطريقة يستخدم تحليل السيناريوهات أيضاً لتسليط الضوء على دور معين في بناء المحافظ الاستثمارية وتلافي التعرض لمخاطر السوق.

### 2.2.1. اختبار الإجهاد "Macro-prudential":

تضمن في إطار اتفاقية بال الاستشارية في طبعها الثانية ضرورة إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السوق التي من المحتمل أن تؤثر على الأداء المصرفي، وسيتم التفصيل فيها في المطلب الموالي.

### 3.2.1. اختبار الإجهاد "Micro-prudential":

تتضمن لدى صندوق النقد الدولي وبنانظام في إطار برنامج تقييم القطاع المالي للدول الأعضاء اختبار الإجهاد المالي على المستوى الجزئي، سيتم التفصيل فيها في المطلب الموالي.

### 4.2.1. اختبار الإجهاد "الإدارة بالأزمات":

تتضمن إدارة الأزمات باعتماد تمارين الإجهاد المالي خصائص اختبارات التحمل Micro-Macro، ويتم تقييم مرونة المؤسسات المصرفية للصدمات على أساس فردي.

إن هذه الاختبارات تتضمن المخاطر النظامية من خلال الصدمات الاقتصادية الكلية على مستوى السوق وتقييم أداء المصارف في ضوء المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية أو وفقاً لعنابات ومستويات نسب رأس المال<sup>(1)</sup>، وتعد عمليات إدارة الأزمة مصممة لدراسة المخاطر الحالية على خلاف اختبار الإجهاد المراقبة والإشراف وتجمع بين عناصر من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة، وترتكز اختبارات الإجهاد إدارة الأزمات بشكل رئيسي على الملاءة المالية، وتطبق هذه التمارين بشكل ثابت افتراضاً من الميزانية العمومية من أجل أن لا يسمح للمصارف بتقليص الميزانيات العمومية أو التكيف مع نماذج الأعمال خلال فترة التنبؤ.

(1)- IMF, Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices, August 2012, Op-Cit, P56.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### جدول رقم (14): تصنيف اختبارات الإجهاد المالي

إدارة المخاطر الداخلية	إدارة الأزمات	Micro-prudential	Macro-prudential	الميزات
إدارة مخاطر محفظتها المالية الحالية.	مدخلات لخطط إعادة رسمة المصارف وإعادة هيكلة مؤسسات الأعمال.	تقييم صحة المؤسسات بشكل فردي.	كشف مصادر المخاطر النظامية والضعف.	الهدف الرئيسي
المؤسسات المالية.	المصارف المركزية	المصارف المركزية.	المصارف المركزية وFMI.	تدرجها
المؤسسات بشكل فردي.	المؤسسات المتعثرة وشبه المتعثرة.	المؤسسات الفردية.	المؤسسات ذات الأهمية النظامية.	التغطية
عالية (يومية أو أسبوعياً).		اختبار المؤسسات الفردية حسب الحاجة.	سنويا أو نصف سنويا أو في سياق PESF.	تردد
	الإجهاد النظامي المستمر أو صدمات خفيفة نسبياً، مع التركيز بشكل رئيسي على مخاطر السيولة.		الصدمات منتظمة ومشاركة بين المؤسسات. الصدمات تميل إلى أن تكون إلى أقصى الحدود.	طبيعة الصدمات
من خلال الصدمات الكلية على مستوى السوق.	من خلال الصدمات الكلية على مستوى السوق.	من خلال الصدمات الكلية على مستوى السوق.	من خلال الصدمات الكلية على مستوى السوق وعلى صعيد النظام.	القدرة على دمج المخاطر النظامية
يختلف.	عالي.	منخفض.	منخفض.	مستوى الصدمات
مؤشرات تحمل المخاطر الداخلية والمتطلبات التنظيمية.	المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية.	المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية.	المتطلبات التنظيمية الحالية أو المستقبلية.	معايير التقييم
المؤشرات المؤسسية الفردية.	المؤشرات المؤسسية الفردية.	المؤشرات المؤسسية الفردية.	المؤشرات الكلية وتشتتهم.	القياس
قد أو قد لا يتطلب عمل الإدارة.	" غالباً ما يطلب من المؤسسات الفاشلة" لاتخاذ الإجراءات الرئيسية، مثل إعادة الرسمة، وربما بدعم الحكومة.	غالباً ما يتطلب المؤسسات مع النتائج الضعيفة لشرح واتخاذ الإجراءات من قبل المشرفين.	عادة لا متابعة للمؤسسات الفردية، ولكن تستخدم كأساس لمناقشة تدابير macroprudential.	تدابير المتابعة بعد الاختبارات
SCAP / CEBS / EBA	CCAR CEBS/ Bâle EBA		برنامج تقييم القطاع المالي.	أمثلة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- IMF, Macro financial Stress Testing Principles and Practices.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 2. محددات اختبارات الإجهاد المالي:

أجريت أفضل تمارين اختبار الإجهاد لإدارة الأزمات في الولايات المتحدة وأوروبا، وكانت هذه تحت إطار برنامج تقييم الإشرافي رأس المال مصرف الاحتياطي الفيدرالي "SCAP" أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فتقوم بها لجنة مراقبي المصارف الأوروبية "CEBS" رفقة السلطة المصرفية الأوروبية "EBA" بموجب الأطر الحديثة للجنة بال الاستشارية، وتركز اختبارات الإجهاد بشكل رئيسي على الملاءة المالية والسيولة وفيما يلي بيان لذلك:

#### 1.2. اختبار إجهاد الملاءة:

أحد الجوانب الرئيسية لاختبار الإجهاد هو تقييم ما إذا كانت الملاءة ضمن المشاكل الرئيسية في المؤسسة والتي يمكن أن تنتهي بأزمة مصرفية قد تتحول في أسوأ الحالات على نطاق المنظومة، أي تقييم ما إذا كانت المصارف والمؤسسات المالية لديها رأس المال الإيجابي والكافي يمكن من استيعاب الخسائر المحتملة في حالة حدوث صدمة. يتم قياس الملاءة على نسب رأس المال المختلفة وما إذا كانت لا تزال تتجاوز العتبة المحددة وتسمى "نسبة العتبة".

#### 2.2. اختبار إجهاد السيولة:

اختبار الإجهاد السيولة يفحص ما إذا كانت المؤسسات المالية لديها تدفقات نقدية والأصول السائلة كافية لتحمل سيناريو الضغوط والإجهاد، فالمؤسسات المالية والمصارف قد تواجه التدفقات النقدية المفاجئة لأسباب عديدة كالضيق المفاجئ في تمويلها للمشاريع أو مع تعاملاتها مع الوسطاء الماليين وخاصة المصارف، أو إذا ما تم سحب كمية كبيرة من الودائع فجأة من المصارف أو أسواق التمويل (اتفاقات إعادة الشراء، الأوراق التجارية...<sup>(1)</sup>). إن سيناريو الإجهاد الخاص بالسيولة والملاءة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً ويصعب الفصل بينهما، ففي حال شدة التمويل قد تتحول مشكلة نقص السيولة إلى مشكلة الملاءة - الأصول لا يمكن بيعها أو تباع بخسارة - هذه الحالة تؤدي بانتقال أزمة إجهاد السيولة إلى الإجهاد الملاءة. ويجب توافر عناصر أخرى من اختبارات التحمل كالتغطية وتصميم ونطاق السيناريو دقيق حتى تكون النتائج مقنعة، وقد لا يتبادر إلى الأذهان أن الحظ في أي اختبار الإجهاد الأزمة يعتبر عامل حاسم في نجاح تنفيذ هذا الأخير، كتوقيت ممارسة السيناريو وظروف وطبيعة السوق وتقبل الجمهور إلى الإفصاح.

(1)- IMF, **Banks on the Treadmill**, [Disponible sur le lien]:

- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/06/oura.htm> . 03/08/2016 — (10 :20).

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### المطلب الثاني: مقاربات وسيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي

يمكن إجراء اختبار الإجهاد المالي سواء وفق مقترحات لجنة بال الاستشارية أو في برنامج تقييم القطاع المالي التي تجريه السلطات الوطنية بالمساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي إما بمنهج "Top-Down" التي تقوم بها السلطات الإشرافية أو عن طريق تمارين "Bottom-Up" والتي تتمثل في التدريبات من قبل المؤسسات المالية الفردية باستخدام البيانات والنماذج الداخلية الخاصة بها كما نصت عليها لجنة بال الاستشارية، هذا المطلب يبحث في فلسفة تلكما الطريقتين.

#### 1. مبادئ اختبارات الضّغط والإجهاد المالي:

اقترح مؤخرًا صندوق النقد الدولي سبعة مبادئ "أفضل الممارسات" لاختبار الإجهاد المالي وقدمت إرشادات عملية حول كيفية تنفيذها، هذه المبادئ التوجيهية يمكن استخدامها من قبل بعثة صندوق النقد الدولي أو من قبل السلطات المحلية لتقييم وتحليل الاستقرار المالي<sup>(1)</sup>، وينبغي أن يقوم تصميم اختبار الإجهاد على هذه المبادئ حول كيفية تخصيص اختبار الإجهاد لمجموعة واسعة من الظروف المواتية مع الحفاظ على المعايير التي يمكن أن تعزز المقارنة بين التمارين المختلفة للإجهاد، كما ينبغي لها أن تسمح للمراقبين والمشرفين بتقييم لمختلف عمليات اختبار الإجهاد المالية المعدة.

#### مبادئ اختبارات الإجهاد المالي التي اقترحها صندوق النقد الدولي

- المبدأ 01: تعريف ملائم للمحيط المؤسسي للاختبارات الإجهاد.
- المبدأ 02: تحديد القنوات ذات الصلة بانتشار المخاطر.
- المبدأ 03: تتضمن كل المخاطر المادية والمخزون.
- المبدأ 04: تصميم اختبارات الإجهاد.
- المبدأ 05: التركيز على مخاطر الذيل
- المبدأ 06: الإفصاح عن نتائج اختبارات الإجهاد.
- المبدأ 07: الحذر من سيناريو البجعة السوداء.

تدعم المبادئ الثلاثة الأولى أهمية اكتساب معرفة جيدة للمخاطر ونماذج الأعمال، وقنوات نشر المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام المالي مجملًا قبل البدء في اختبارات التحمل، فهي تتطلب إدراجها في سيناريو اختبار التحمل لجميع المؤسسات التي يعد فشلها ذو أثر قوي وكبير على الاقتصاد المحلي أو حتى العالمي (المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية) وتحقق المحاكاة باستخدام النماذج الاقتصادية التي تحاكي التفاعل بين عوامل المخاطر المختلفة وفي ظروف مواتية<sup>(\*)</sup>.

(1)- IMF, **Banks on the Treadmill**, [Disponible sur le lien]:

- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/06/oura.htm> . 31/07/2016 — (15 :29).

(\*)- لمزيد من التفصيل، ارجع إلى:

- IMF, **Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices**, August 2012, Op-Cit, P20.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 2. المؤسسات الخاضعة لاختبار الإجهاد المالي:

يتناول هذا العنصر المصارف والمؤسسات المالية التي ينبغي عليها التقيد باختبارات الإجهاد المالي، بعد أن أصبح ضمن الإطار الاحترازي المعمول به لدى المؤسسات المالية التي تعنى بالاستقرار المالي وفيما يلي بيانا لذلك:

#### 1.2. اختبار الإجهاد المالي في المصارف:

في إطار اتفاقية بال الثانية، يتطلب من المصارف تطبيق برامج اختبار الإجهاد صارمة وتركز الدّعمة الأولى على متطلبات رأس المال الأدنى ومع ذلك، لا تتعرض المصارف فقط إلى المخاطر الثلاثة التي تشملها الدّعمة الأولى، بل أيضا وعلى سبيل المثال، إلى التوريق، والتركيز، والسيولة، والأعمال التجارية، ومخاطر الائتمان المتبقية... الخ، من ناحية أخرى عملية المراجعة الرقابية، الدّعمة الثانية فإنه يتطلب اتخاذ وجهة نظر تطلعية وشاملة على المخاطر، والتي بدورها تستوجب تحديد رأس المال والتخطيط الاستراتيجي، وإذا لزم الأمر تتطلب مخازن رأس المال وسيولة إضافية، وقد أصدرت لجنة بال توجيهه على تنفيذ اختبارات الإجهاد وفقا لمبادئ توجيهية وينبغي أن يكون اختبار الإجهاد جزءا لا يتجزأ من حوكمة الشركات وثقافة إدارة المخاطر في المصارف .

#### 2.2. اختبار الإجهاد المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين):

من منظور الاستقرار المالي، اختبار الإجهاد لشركات التأمين مهم جداً وبدأت تكتسب قبولا متزايدا باعتباره أداة مهمة لإدارة المخاطر<sup>(1)</sup>، هذا ويعد اختبار الإجهاد في مؤسسات التأمين يميل إلى الاعتماد بشكل كبير على الاختبارات من أسفل إلى أعلى "Bottom-Up"، وهو النهج الأكثر شيوعا في "PESF" وأحد أسباب ذلك هو أن آثار الضغوط على قطاع التأمين صعبة للغاية بسبب الترابط الكبير بين الأصول والخصوم للعديد من منتجات التأمين، إضافة إلى أن المشرفين في كثير من الأحيان لا يملكون البيانات والنماذج التفصيلية اللازمة لإجراء مثل هذه الاختبارات، اختبار الإجهاد للتأمين يُبنى على النهج المفاهيمي للفنوت انتقال المخاطر النظامية التي تؤثر على الاستثمار وأداء الاكتتاب في قطاع التأمين والنظام المالي، وبشكل أكثر تحديدا هذه الآلية في قطاع التأمين هي عملية من ثلاث خطوات<sup>(2)</sup>:

- تحديد المؤشرات الرئيسية لنقاط الضعف الكلي في المالية العامة من مختلف نماذج أعمال التأمين؛
- تصميم النهج المفاهيمي وتحديد فنوت انتقال المخاطر والتوتر وفي مواضع تركيزات المخاطر؛
- وضع إطار Macro-prudential متكامل مع ديناميكية المخاطر الأساسية من أجل تحديد الإجراءات الرقابية؛

(1)- IMF, Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices, August 2012, Op-Cit, P52.

(2)- International Monetary Fund, Macroprudential Solvency Stress Testing of the Insurance Sector, IMF Working Paper 14/133, July 2014, P10.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

هذا ويمكن تمييز اختلافات عديدة بين طبيعة العمل المصرفي وعمل مؤسسات التأمين فالاختلافات الرئيسية بينها واضحة فيما يتعلق بخصائصها الوظيفية في النظام المالي، وحساسيتها لأسعار الصّرف في المتغيرات المالية الكلية الأساسية وهيكل تمويلها، هذه الاختلافات توضح دور محدود من أنشطة التأمين في انتقال الصدمات على نطاق المنظومة المالية.

### 3.2. اختبار الإجهاد الأسواق المالية:

اختبار الإجهاد أداة تستخدم كذلك لقياس مرونة السوق المالي والبنى التحتية للصدمات الشديدة، وعلى عكس ما يتم بالنسبة للمصارف، هذا الاختبار لا ينطلق من ميزانيات الذي يتم اختباره ولكن على حسن سير العمل في حالة ما إذا تحقق خطر، وما يهم "FMI" هو رد الفعل الفوري والطريقة التي ستؤول إليها السوق قبل، إبان وبعد الصدمة.

### 4.2. اختبار الإجهاد المؤسسات المالية غير المصرفية (البنوك المركزية & FMI):

تلعب المصارف المركزية دورا حاسما في ضمان أن أنظمة المدفوعات تعمل بطريقة سلسلة وفعالة للمستخدمين وبالنسبة للاقتصاد ككل بحيث تحفظ الاستقرار المالي، ويعمل المصرف المركزي على أن نظام الدفع الرئيسي الوطني سليم ومرن كونه يعد العمود الفقري للبنية التحتية في الأسواق المالية بأكملها، وبالإضافة إلى ذلك يعد المصرف المركزي المسئول عن الإشراف على أنظمة الدفع الأساسية ونظام معلومات ونظم تسوية الأوراق المالية، لذا بعض المصارف المركزية تستخدم أدوات المحاكاة لتحليل التدفقات النقدية وسلوكها في سيناريوهات مختلفة ولم تجرى حتى الآن اختبارات الإجهاد على نظام معلومات الإدارة المالية.

### 3. مكونات اختبارات الإجهاد المالي "اختبارات الضّغط":

يمكن إجراء اختبار الإجهاد في برنامج تقييم القطاع المالي أو التي تجريه السلطات الوطنية إما بمنهج "Top-Down" الذي يتمثل في التمارين التي تقوم بها السلطات الوطنية (المصارف المركزية) أو صندوق النقد الدولي (عادة يكون ضمن برنامج "PESF") باستخدام البيانات المصرفية وافتراسات ومنهجية متسقة أو كذلك عن طريق تمارين "Bottom-Up" والتي تتمثل في التدريبات من قبل المؤسسات المالية الفردية باستخدام البيانات والنماذج الداخلية الخاصة بها، أو يمكن إجراء هذه الاختبارات معا وتشمل كذلك بعض الاختبارات الرقابية كالمخاطر المصرفية بما في ذلك اختبارات الضّغط العكسي على أساس الصدمات<sup>(1)</sup>.

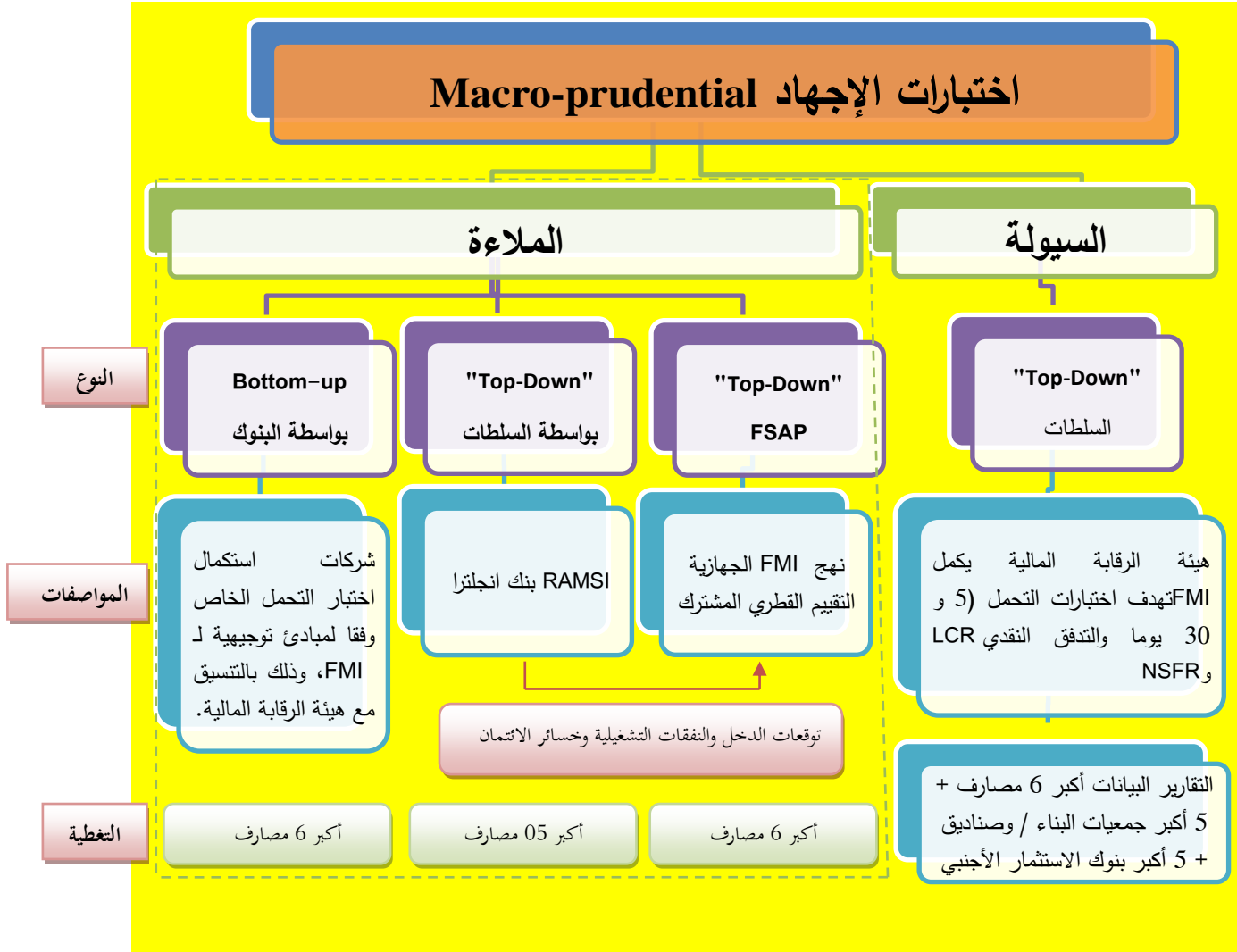
(1)- IMF, A Framework for Macroprudential Bank Solvency Stress Testing: Op- Cit, p13.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.3. نطاق عملية الإجهاد المالي:

في اختبار الإجهاد كل نهج لديه نقاط قوة ونقاط ضعف ويعتبر مكملاً لأغراضٍ نهائية، بدلاً من أن تكون بدائل لبعضها البعض، وعملية التوفيق بين النتائج مهمة جداً وهي هدف في حد ذاته ويصف الشكل أدناه المقاربة العملية لاختبارات الإجهاد المالي بمستوييه الكلي والجزئي:

### الشكل رقم (17): منهج اختبار الإجهاد المالي Macro-prudential



**Source:** IMF, **Framework for Macroprudential Bank Solvency Stress Testing:** Op-Cit, p15.

كما أشرنا سابقاً يمكن إجراء اختبار الإجهاد المالي سواء وفق مقترحات لجنة بال الاستشارية أو في إطار مقترحات صندوق النقد الدولي إما بمنهج "Top-Down" التي تقوم بها السلطات الإشرافية أو عن طريق تمارين "Bottom-Up" والتي تتمثل في التدريبات من قبل المصارف بشكل فردي باستخدام البيانات والنماذج الداخلية الخاصة وفق إطار الملاءة والسيولة تماماً كما نصت عليها لجنة بال الاستشارية.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.1.3. مقارنة عملية الإجهاد المالي:

أ. مقارنة من الأعلى إلى أسفل (Top-down): هذه المنهجية تجرى لأغراض Micro-prudential لتقييم تحمل الصدمات (تحليل الحساسية) تحت إشراف رقابي من المصارف المركزية<sup>(1)</sup>. يتم إجراء اختبارات Top-down من قبل بعثة صندوق النقد الدولي أو من قبل السلطات أو كليهما كتعاون وثيق، وفي هذه التدريبات تعتمد إما إجراء اختبارات باستخدام بيانات من المصارف الفردية ومن ثم تجميعها، أو على مجموعة المجموعة للمصارف لتحليل أثر الصدمات محددة مسبقاً على النظام ككل، ويمكن استخدام اختبارات التحمل Top-down عن طريق تحليل مستقل أو لتكمل ممارسة مقارنة Botton-up.

ب. مقارنة من أسفل إلى أعلى (Botton-up): دعا صندوق النقد الدولي إجراء اختبارات الإجهاد Top-down قدر الإمكان لإثراء التحليل المراقبة في برنامج تقييم القطاع المالي، وتعتبر السلطات المحلية هيأت داعمة فقط حيث تجري المؤسسات والمصارف الفردية تجاربها الخاصة بما لديها من الخبرة الكافية باستخدام النماذج الداخلية كما هو الحال مع نهج Top-down، توصف وتختار الصدمات الاقتصادية والفرضيات الموحدة من قبل صندوق النقد الدولي لعزل تأثير الصدمات على السلامة المالية للمصارف من أجل تحديد نقاط الضعف.

### 2.1.3. التغطية "Protection":

تغطية اختبار الإجهاد هو أمر حاسم لفائدة مصداقية العملية وبالتالي من الناحية المثالية ينبغي أن تشمل الإجهاد المراقبة اختبار للنظام المصرفي لأغراض Macro-prudential جميع المؤسسات ذات الأهمية النظامية إذا توافر البيانات والموارد وكذلك المصارف من الدرجة الثانية التي يجب تغطيتها تبعاً للظروف.

### 3.1.3. البيانات "Downnées":

توافر وكفاية البيانات في الوقت المناسب يدعم مصداقية النتائج ويمكن لاختبارات الإجهاد الاستفادة من برامج "PESF" فيما يخص البيانات الإشرافية جنباً إلى جنب مع أحدث توقعات الاقتصاد الكلي، يعتمد صندوق النقد الدولي على البيانات المتاحة على المصارف الفردية والبيانات ذات الصلة والتي تستكمل عادة من المعلومات المتاحة للجمهور، وأحد المجالات التي كان هناك توحيد قليل عبر "PESF" هي طبيعة توحيد البيانات المالية غير المصرفية تطبيقها على اختبارات الإجهاد، بينما ما يقرب من نصف هذه التقييمات حتى الآن استخدمت البيانات المجموعة المصرفية الموحدة للاختبارات الإجهاد.

<sup>(1)</sup>- European Central Bank (ECB), Op-Cit, p07.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 2.3. تصميم سيناريوهات الإجهاد المالي:

اختبارات برنامج الإجهاد المالي "الملاءة"، تتوقف على مدى توافر البيانات المالية من قبل المصارف والمؤسسات المالية، ومدى قدرة تحليل هذه النتائج وصحة النمذجة الإحصائية والاقتصادية المقدمة، فتوافر وكفاية البيانات الملائمة في الوقت المناسب يدعم مصداقية النتائج المتوصل إليها والتي تتدرج ضمن الإطار الفعال للرقابة الاحترازية.

#### 1.2.3. السيناريوهات "Scenarios":

قد تعكس السيناريوهات حالة افتراضية من المخطر تحت الضغط التي تؤثر في الملاءة "النهج المباشر"، وغالبا ما تستخدم في حالة سيناريوهات مخصصة أو المحاكاة التاريخية، أو أن يقوم على أساس سيناريوهات الاقتصاد الكلي السلبية والتي تحتاج إلى أن تكون ترجمة إلى معلمات إجهاد مالية "النهج غير المباشر"، ويتكون هذا النهج من تقدير المتغيرات الاقتصادية الكلية، والطرق الشائعة للتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية والمالية تشمل:

- النماذج الاقتصادية الهيكلية؛
- أساليب شعاع الانحدار الذاتي "VAR"؛
- المناهج الإحصائية البحتة واختبار روابط Macro Financial؛

### 2.2.3. المخاطر المدرجة في السيناريو:

ينبغي تعريف المخاطر الرئيسية التي يتم دمجها ضمن السيناريوهات المعدة وتأثيراتها على نتائج اختبار الإجهاد المالي، فالتركيز على المخاطر في اختبارات الإجهاد تطورت وتوسعت مع مرور الوقت وتفاعلت في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وقد ركزت هذه الاختبارات إلى حد كبير على مخاطر الائتمان والسوق (أسعار الفائدة وأسعار الصرف، الأسهم، هوامش الائتمان وأسعار السلع الأساسية)، في حين لا تزال هذه المخاطر الدعامة الأساسية لاختبارات الإجهاد، والدروس المستفادة منذ بداية الأزمة حفزت أيضا إدراج أنواع إضافية من التعرض للصدمة<sup>(1)</sup>.

### 3.3. معيار رأس المال التنظيمي:

تشمل المعايير المطبقة في رأس المال اختبار الإجهاد العديد من المكونات والتي تعدّ الملاءة الهدف الرئيسي فيها، وبالتالي العناصر الرئيسية التي يقوم عليها تتمثل في تقييم رأس المال وتعريف مكونات رأس المال وكيفية حساب كفاية رأس المال، بالإضافة إلى القرارات التي تستهدف تركيبة رأس المال.

(1)- IMF, A Framework for Macro-prudential Bank Solvency Stress Testing: Op- Cit, p13.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 4.3. الحوكمة "Governance":

تلعب قضايا الخبرة وكفاية الموارد واعتبارات الاقتصاد السياسي أدواراً لا تقل أهمية في تحديد من ينبغي أن تكون عليه هذه الاختبارات، ففي الولايات المتحدة ولتنفيذ عملية الإشراف "SCAP" تعتمد على التعاون عبر وكالات والإشرافية مصرف الاحتياطي الفيدرالي "Fed"، ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية "FDIC" وشركة المقاولات أوريونت "OCC". أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد أجريت اختبارات التحمل من قبل السلطات الرقابية الوطنية والإشراف عليها وتنسيقها من قبل المصرف الاتحادي الأوروبي "EBA" بالتعاون مع المفوضية الأوروبية "EC" والمصرف المركزي الأوروبي "ECB/Européen" مجلس المخاطر النظامية الأوروبي "ESRB"<sup>(1)</sup>.

### 5.3. الشفافية:

إن عنصر الشفافية تعد شرط لا غنى عنه في اختبار الإجهاد المالي والسيناريوهات المعدّة وتشمل كل ما يتعلق بكيفية حساب المصارف للتعرضات والخسائر وكفاية رأس المال الحقيقية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستعادة الاستقرار في النظام المصرفي<sup>(2)</sup>.

كشفت الأزمة الأخيرة أن الضعف في تدريبات اختبارات الإجهاد المالي والتحمل التي أجريت على الأنظمة والمؤسسات المالية في العديد من البلدان، مما أدى بصندوق النقد الدولي والسلطات التنظيمية المالية في البلدان مؤخراً إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التأكيد على اختبار الإجهاد المالي وفحص وإصلاح المنهجيات القائمة، وقد اتضح أن اختبارات التحمل مع سيناريوهات كانت سيئة التصميم (حذف الصدمات على أساس أساليب غير لائقة أو تغطية ضيقة من المؤسسات وما إلى ذلك...) وهذا يمكن أن يؤدي بنتائج كاذبة عن حالة الاستقرار المالي.

(1)- IMF, **Credibility and Crisis Stress Testing**, IMF Working Paper, 13-177, 2013, p49.

(2)- IMF, **A New Heuristic Measure of Fragility and Tail Risks: Application to Stress Testing**, Working Paper, /12/216, 2012, P05.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### المطلب الثالث: آلية ومنهجية تصميم اختبارات الإجهاد المالي

يتناول هذا المطلب أهم الآليات المتاحة لإجراء اختبارات الإجهاد المالي في المصارف والمؤسسات المالية من حيث القياس الاقتصادي وإعداد السيناريوهات واستقراء النتائج في ظل تعدد الأساليب الإحصائية المتاحة.

#### 1. آلية استخدام اختبارات الإجهاد المالي:

يتناول هذا العنصر أهم الآليات المتاحة والمناهج لإجراء اختبارات الإجهاد المالي.

##### 1.1. نهج القيمة المعرضة للخطر "Var":

نمت أنشطة المؤسسات المالية الكبيرة والنشاط الدول بدأ يزداد تعقيدا وتنوعا في السنوات الأخيرة رافق هذا التعقيد المتزايد من خلال عملية الابتكار في كيفية هذه المؤسسات قياس ومراقبة تعرضهم لأنواع مختلفة من المخاطر، ففي معظم الشركات تستند اختبارات الإجهاد على القيمة المعرضة للخطر "Var" ويعتقد أن القيمة المعرضة للخطر أداة حيوية تقيس مدى خطورة محفظة الشركة بشكل يومي، ومع ذلك قد لا تكون ذات فائدة في قياس التعرض للمؤسسات على أحداث السوق المتطرفة<sup>(1)</sup>. كما أن منهجية القيمة المعرضة للخطر "Var" يستخدم لتوفير الحدود على أساس احتمال الخسائر لفترة عقد محدد ومستوى معين من الثقة (على سبيل المثال) الحد الأقصى للخسارة التي من المرجح أن يكونوا من ذوي الخبرة على مدى يوم واحد مع مستوى (99% من الثقة) ومع ذلك، هناك مشكلة أكثر عمقا مع استخدام النماذج الإحصائية مثل القيمة المعرضة للخطر لتقييم المخاطر في ظروف استثنائية.

##### 2.1. نهج تحليل السيناريو "Scenarios":

يمكن كذلك استخدام السيناريوهات التاريخية أو الافتراضية على حدٍ سواء (وهو المنهج المعتمد في هذه الدراسة)، السيناريوهات التاريخية هي الأسهل لصياغة وفهم حدسي للمجريات حيث تسمح السيناريوهات الافتراضية لمديري المخاطر في رصد اتجاه مشترك لدفع المزيد من الاهتمام للأحداث الماضية من المخاطر المستقبلية، في كلتا الحالتين يتم اختيار السيناريوهات مع التركيز على الأسواق وقطاعات الأعمال ومما يعزز من فائدة سيناريوهات عندما يتم تشغيلها على فترات دورية، مما يسمح للمؤسسات برصدها مع مرور الوقت وبالتالي تسهل اختبارات الإجهاد من خلال وجود أنظمة تكنولوجيا المعلومات على مستوى الشركة، ويحدد تحليل السيناريو الصدمات التي قد تؤثر بشكل معقول لعدد من عوامل الخطر السوق في وقت واحد.

(1) - Bank for International Settlements, **Stress Setting By Large Financial Institutions: Current Practice And Aggregation Issues**, Comite On The Global Financial System, April 2000, P02.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 3.1. نهج القيمة القصوى "EVT":

هناك عدد قليل من المؤسسات لها القدرة على استكشاف واستخدام نظرية القيمة القصوى "EVT" كوسيلة لالتقاط أفضل للمخاطر. "EVT" هي النظرية الإحصائية المبنية على سلوك "الذيل" (أي القيم المحتملة عالية جدا ومنخفضة) من التوزيعات الاحتمالية لأنه يركز فقط على ذيل التوزيع الاحتمالي.

### 2. المقاربات الرائدة لأجراء اختبارات الإجهاد المالي:

تصف لجنة النظام المالي العالمي "CGFS" اختبار الإجهاد كمصطلح عام يصف مختلف التقنيات المستخدمة من قبل الشركات المالية لقياس المخاطر المترتبة على أحداث استثنائية ولكن تكون معقولة الحدوث.

### 1.2. حسب المقاربة الدولية لصندوق النقد الدولي "FMI":

يمكن إجراء اختبار الإجهاد في برنامج تقييم القطاع المالي أو التي تجريه السلطات الوطنية إما بمنهج "Top-Down" باستخدام البيانات المصرفية من قبل المصارف، أو عن طريق تمارين من أسفل إلى أعلى "Bottom-Up" والتي تتمثل في التدريبات من قبل المؤسسات المالية الفردية باستخدام البيانات والنماذج الداخلية الخاصة بها تحت الافتراضات الشائعة أو يمكن إجراء هذه الاختبارات معا وتشمل كذلك بعض الاختبارات الرقابية كالمخاطر المصرفية بما في ذلك اختبارات الضغط العكسي على أساس الصدمات<sup>(1)</sup>. في برنامج تقييم القطاع المالي يتم استخدام تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي عادة كقاعدة للاختبارات التحمل، ثم يتم تعريفها على أساس سيناريوهات الإجهاد أي المحاكاة التاريخية للسيناريوهات الافتراضية ومن ثم يتم تطبيق سيناريوهات الإجهاد باستمرار عبر المصارف داخل النظام نفسه، وقد سبق التطرق لمقاربة صندوق النقد الدولي في الفصول السابقة<sup>(2)</sup>.

### 2.2. حسب المقاربة الأوروبية:

في المصرف المركزي الأوروبي لتكون اختبارات الإجهاد الكلي فعالة وذات جدوى يتم تقييم تأثير أدوات السياسة الاقتصادية وتوسيع نطاق أدوات Macro-prudential المستخدمة بعد دمج عناصر ديناميكية وردود الفعل اللازم مع الاقتصاد الكلي في النماذج ووضع مؤشرات المناسبة التي يمكن قياس مستوى المنظومة المالية من المخاطر النظامية الناتجة عن كل سيناريو والصدمات تعتبر الأكثر تحدياً، هذه المؤشرات تتصل بمصادر مختلفة من المخاطر النظامية وصدمات الاقتصاد الكلي والاختلالات المالية وأثار العدوى. المصرف المركزي الأوروبي يعمل على توصيف الدورة المالية التي تعتمد على

<sup>(1)</sup>- Federal Reserve Bank Of Atlanta, **The Adoption of Stress Testing: Why the Basel Capital Measures Were Not Enough**, Working Paper 2013-14, December 2013, P05.

<sup>(2)</sup>- International Monetary Fund, **How Did Markets React to Stress Tests**, IMF Working Paper-WP/07/59, March 2007, P03.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

العديد من المتغيرات المتعلقة بالائتمان وأسعار الأصول، يمكن استخدامها في إطار لتقييم مستويات المخاطر النظامية خلال الدورة المالية بما في ذلك آثار ردود الفعل، بهذا يمكن أن يوفر توجيهات قيمة لقرارات السياسة Macro-prudential، وفيما يتعلق بمحاولات لتقييم نقاط الضعف القطاع العائلي وضع إطارا لاختبار الإجهاد لميزانيات الأسر الفردية يربط البيانات الجزئية والكلية وسمح بالفعل بحساب تعرض الرهن العقاري مباشرة على مستوى القطاع العائلي وربطها سيناريوهات الضغط الاقتصادي الكلي<sup>(1)</sup>.

### مؤسسات المصرفية القابضة "BHCs"

1. American Express Company.
2. Bank of America Corporation.
3. The Bank of New Corporation.
4. BB&T Corporation.
5. BBVA Compass Bancshares.
6. BMO Financial Corp.
7. Capital One Financial Corporation.
8. Citigroup.
9. Incorporated.
10. Discover Financial Services.
11. Fifth Third Bancorp.
12. The Goldman Sachs Group.
13. HSBC America Holdings.
14. Huntington Bancshares I.
15. JPMorgan Chase & Co.
16. M&T Bank Corporation.
17. Morgan Stanley.
18. Northern Trust Corp.
19. The PNC Financial Group.
20. RBS Citizens Financial Group.
21. Regions Financial Corporation.
22. Santander Holdings USA.
23. State Street Corporation.
24. SunTrust Banks.
25. U.S. Bancorp.
26. UnionBanCal Corp.
27. Wells Fargo & Company.
28. Zions Bancorp.
29. TD Bank US Holding.
30. Company and BancWest Corporation.

### 3.2. حسب المقاربة الأمريكية "Dodd-Frank":

في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008-2009، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون الإصلاح الأمريكي "Dodd-Frank Act Stress Testing"، وبموجبه يتم إجراء اختبار التحمل السنوي للشركات المالية المصرفية وغير المصرفية الكبيرة وجميع المعينين من قبل مجلس الاستقرار المالي "FSOC" لمصرف الاحتياطي الفيدرالي والذي يُعرّف اختبار الإجهاد المالي السنوي بأنه تقييم ما إذا كانت هذه الشركات لديها رأس المال الكافي لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ظروف السوق الاقتصادية والمالية العصبية، كما ينص على أن الشركات أن تغطي اثنين من قواعد اختبار الإجهاد في كل سنة مالية اعتبارا من نهاية شهر سبتمبر، بالإضافة إلى ذلك فإن جميع الشركات المالية التي تحوز إجمالي الأصول أكثر من 10 مليار دولار أمريكي عليها وضرورة التقيد وإجراء اختبار الإجهاد المالي "Dodd-Frank" ويشمل هذا التقييم السنوي برنامجين هما:

### 1.3.2. تحليل واستعراض رأس المال الشامل "CCAR":

وفق هذه المنهجية يتم تقييم كفاية وعملية التخطيط لرأس المال، توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم المشتركة... الخ، وبيحث برنامج "CCAR"، فيما إذا كان لمؤسسات "BHCs" لديها رؤوس أموال كافية لمواصلة عملياتها في أوقات الشدة والتوتر المالي، واما إذا كان لديها القدرة على إدارة المخاطر. والجدول يتضمن 30 مؤسسة مدرجة تحت اسم "BHCs"، وهي تكشف نتائج اختبار الإجهاد الرقابي "Dodd-Frank"، وكجزء من هذا اختبار تستند إلى (الميزانية العمومية، صافي الدخل، مستويات رأس

(1) - Ronald W. Anderson, Ronald W. Anderson, **Stress Testing and Macroprudential Regulation A Transatlantic Assessment**, Centre for Economic Policy Research (CEPR), 2016, P61.



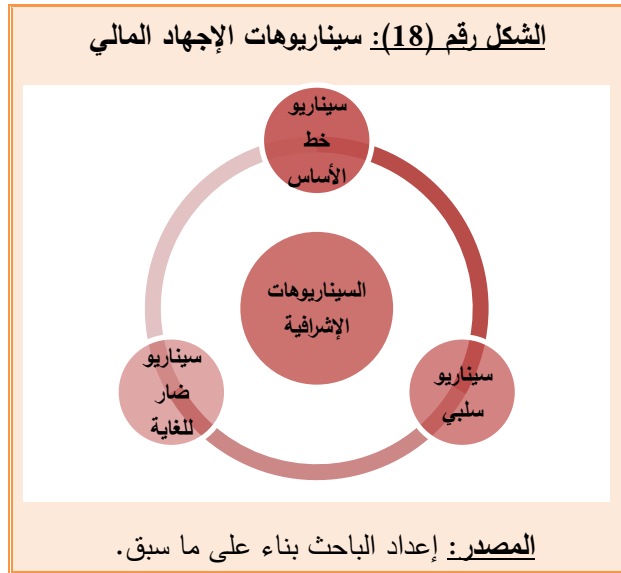
## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

(المال)، وهذا تحت ثلاثة سيناريوهات محددة (سيناريو خط الأساس، سيناريوهات سلبية، سيناريو ضار للغاية) وتتميز قواعد اختبار الإجهاد هذه كونها تتضمن مجموعة مشتركة من السيناريوهات لجميع الشركات، بالرغم من أنه يجوز للمصرف الاحتياطي الفيدرالي استخدام سيناريوهات كل على حدا...، باستخدام البيانات المشار إليها سابقا.

### 2.3.2. اختبار الإجهاد والإشراف "Dodd-Frank":

اعتمده لأول مرة في أكتوبر 2012<sup>(1)</sup> يتضمن ثلاثة سيناريوهات إشرافية تعنى بـ (سيناريو الأساس، سيناريوهات سلبية، سيناريو ضار للغاية/ المتشائم)، تشمل كلا من السيناريوهات مسارات تحتوي 28 متغيرا، منها 16 مؤشرا تعنى بالنشاط الاقتصادي الكلي (أسعار الأصول، وأسعار الفائدة، الأسواق المالية، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر النمو، التضخم، الصرف). وكما سبق وأشرنا لا تعتبر هذه السيناريوهات بمثابة توقعات ولكن هي افتراضات فقط تحت مبدأ "ماذا لو" تعد لاختبار قوة المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على التكيف مع بيئة اقتصادية غير مواتية، التي تديرها شركة اختبار الإجهاد وBHCs.

إن القصد من نهج "Dodd-Frank" التطلع قدما للمساعدة في قياس الأثر المحتمل للظروف ضاغطة على قدرة هذه المؤسسات المصرفية الكبيرة لامتناس الخسائر والصدمات المالية المتوقعة والخسائر التاجمة عن ظروف السوق الاقتصادية والمالية العصبية.



أ. السيناريو خط الأساس: بالإضافة إلى السيناريو الإجهاد المالي (اختبار الضغط)، واختبار تقييم توقعات الربحية ونسب الملاءة والسيولة لدى المصارف، في ظل سيناريو الاقتصاد الكلي الأساسي، المتغيرات الاقتصادية الكلية تتفق إلى حد كبير مع توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. حيث يستند بشدة إلى ذلك التحليل المجري في التقرير.

(1)- Board Of Governors Of The Federal Reserve System, **Dodd-Frank Act Stress Test 2014: Supervisory Stress Test Methodology and Results**, June 2016, P03.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

ب. السيناريو السلبي: يتميز سيناريو سلبي عن طريق إضعاف النشاط الاقتصادي في جميع البلدان أو بعض الاقتصاديات المدرجة في السيناريو، وأن التباطؤ الاقتصادي هو قبل فترة من الانكماش في الولايات المتحدة وفي الاقتصاديات الأخرى، ويتميز بركود يبدأ في الربع الأول من السنة، ارتفاع معدل البطالة بشكل مطرد، حالة من الركود يرافقه فترة الانكماش خفيفة مع تراجع أسعار حوالي 0.50% وكذلك هبوط أسعار الأسهم ما يقرب من 25%، خلال الربع الرابع من السنة، يرافقه ارتفاع معتدل في تقلبات سوق الأسهم، أسعار المنازل الإجمالية وأسعار العقارات التجارية تشهد انخفاضات معتدلة، هبوط أسعار العقارات التجارية وأسعار المساكن بواقع 12% في الربع الثالث من السنة الموالية<sup>(1)</sup>.

ج. السيناريو التشاؤمي (الضار للغاية): ويتميز سيناريو سلبي بشدة من ركود عالمي حاد قبل فترة من الضغوط المالية المتزايدة للشركات وعوائد سلبية على المدى القصير سندات الخزنة الأمريكية، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الحقيقي يبدأ في الانخفاض في الربع الأول من السنة وتصل إلى أدنى مستوياته في الربع الأول من السنة الموالية ارتفاع معدل التضخم لأسعار المستهلك، انخفاض أسعار الأصول بشكل حاد، هبوط أسعار الأسهم ما يقرب من 50% حتى يرافقه زيادة في تقلبات سوق الأسهم، يهدف إلى تقييم قوة المؤسسات المصرفية وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية غير المواتية.

### 3. محددات اختبارات الإجهاد المالي - القيود المفروضة:

يمكن أن تظهر اختبار الإجهاد المالي في الممارسة العملية ومع ذلك، اختبارات الضغط في كثير من الأحيان لا تكون شفافة أو واضحة، وهي تستند إلى عدد كبير من الخيارات وكيفية الجمع بين عوامل أكد عوامل الخطر للإجهاد<sup>(2)</sup>. واختبارات التحمل تساعد الإجابة على السؤال "كم يمكن أن تضيع؟" الجهات المعنية مقبلة تماما عن تقدير أن الإجابة على هذا السؤال ليست غنية بالمعلومات كما سيكون الجواب على السؤال: "كم من المرجح أن تضيع؟". من ناحية أخرى وجد مديرو المخاطر من السهل أن تبني حوار داخلي حول قضايا إدارة المخاطر في اختبارات الضغط بدلا من القيمة المعرضة للخطر والتي قد تتضمن على الافتراضات الخفية حول الاحتمالات يحتمل أن تكون أقل شفافية.

(1)- Board Of Governors Of The Federal Reserve System, **Dodd-Frank Act Stress Test 2014: Supervisory Stress Test Methodology and Results**, June 2016, P07.

(2)- BIS, **Stress Setting By Large Financial Institutions**, Op-Cit, P14.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### المبحث الرابع: نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS" أداة لإدارة المخاطر

اتّسمت العشرين عاماً المنصرمة بصعوباتٍ كبيرةٍ وحالاتٍ من التوتّر في العديد من النظم المالية، وكانت أكثر الأزمات الحادة ربما بسبب المشاكل المالية في الأسواق الناشئة وأبرزت عدة أزمات متفاوتة من ناحية الشدّة، لذا كان من الأهمية بمكان سيما في سياق العولمة إيجاد المؤشّرات الأساسية تتّسم بالقدرة التنبؤية للكشف عن الأزمات في وقتٍ مبكّرٍ قبل وقوعها ومحاولة فهم ديناميكيات الاقتصاديات والنظم المالية، وقد كان ذلك موضع اهتمام العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولي لإيجاد وسيلةٍ لتحديد احتمال الأزمة في النظام المصرفي قبل أن تصبح حقيقة.

### المطلب الأول: ماهية نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS"

تهتمّ الدراسات الاقتصادية على جوهر "شرح الإفلاس المصارف & دراسة أثر المتغيرات الكلية في إحداث لأزمات" وبالرغم من أنّه قد تم إحرار تقدم كبير في دراسة الأزمات المصرفية، ولكن تبقى هناك أسئلة كثيرة لا تزال بلا حل. يستند هذا المطلب على دراسة عدد من أنظمة الإشراف ونظم الإنذار المبكر في مختلف بلدان مجموعة الـ10 كجزءٍ من المضيّ قُدمًا نحو الإشراف على أساس المخاطر، والتي ستسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز العملية المستمرة للإشراف المصرفي الفعلي والفعال وتحسين الدقة التنبؤية.

#### 1. الإشراف - الرقابة وتنظيم العمل المصرفي:

في الواقع إنّ ترتيبات تنظيم العمل المصرفي والإشراف عليه تختلفُ اختلافاً كبيراً من بلدٍ إلى آخر وبصرف النظر عن الاختلافات في الهياكل السياسية فإن أهم العوامل المسؤولة عن تلك الاختلافات تشمل التعقيدات وحالة تطور النظام المالي، بالإضافة إلى حجم تركيز المؤسسات المصرفية والانفتاح النسبي للنظام المالي وكذا طبيعة ومدى إفصاح المصارف عن مراكزها المالية وتوافر الموارد البشرية والتكنولوجية للتنظيم والإشراف<sup>(1)</sup>. غير أنّ الإطار الضمني للتنظيم والإشراف على المصارف يمكن تبنيه من خلال "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة" تمثل الحدود الدنيا الفعلية لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية والرقابة عليها بشكلٍ احترازيٍّ وسليم، وقد أصدرتها لجنة بال للرقابة المصرفية في 1997 وتستخدمها الدول كمؤشّر لتقييم جودة أنظمتها الرقابية للارتقاء بممارسات الرقابة السليمة، كما يستخدم صندوق النقد والبنك الدوليين هذه المبادئ الأساسية في سياق برنامج تقييم القطاع المالي لتقييم فعالية الأنظمة وممارسات الرقابة المصرفية للدول هذا الإطار يتألف من أربع مجموعات متكاملة<sup>(2)</sup>:

(1)- Brenda González- Hermosillo, **Crisis bancaires : se doter d'indicateurs d'alerte avancée**, article est tiré du document de travail no 99/33 du FMI, «Determinants of Ex-Ante Banking System Distress: A Macro-Micro Empirical Exploration of Some Recent Episodes», Washington, Juin 1999, P36.

(2)- Basel Committee On Banking Supervision, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems**, Working Papers N°4, December 2000, P02.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

- الترتيبات التنظيمية بشأن صياغة القوانين والسياسات والمبادئ توجيهية أو إرشادات المطبقة على المؤسسات المصرفية (مثل شروط الدخول متطلبات رأس المال للمحاسبة والإفصاح والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر)؛
- ترتيبات إشرافية فيما يتعلق بتنفيذ القواعد المصرفية ورصد ومراقبة تطبيقها؛
- ترتيبات توفير إطار شبكة أمان لمعالجة صعوبات السيولة أو الملاءة التي يمكن أن تؤثر على النظام المصرفي وتقاسم الخسائر المالية التي يمكن أن تحدث؛

### 2. مفهوم وأهمية نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS":

برهنت الأزمة المالية الأخيرة عن الحاجة إلى إصلاح جذري للنظام المالي وعلى أهمية إعادة تقييم هيكلية وتحسين الإطار المالي لإدارة الأزمات، وإعادة توجيه الاهتمام بالمخاطر النظامية والسلامة المالية الكلية، وهناك عدة مؤشرات رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي إذ تستخدم للتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية احترازية من وقوع الأزمات<sup>(1)</sup>.

- يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر على أنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيرها لبلد ما، حيث يشمل أساساً نظرية ومجموعة من الإجراءات العملية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار والتي تفيد مسبقاً في توقع حدوث الأزمات في البلد المعني<sup>(2)</sup>.

- يعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية وتستغل العلاقة المنظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات.

- من خلال ما سبق يمكن تعريف لنظم الإنذار المبكر "Systèmes d'Alerte Précoce" على أنها توليفة من المؤشرات الكمية والنوعية تعكس بشكل مسبق الصدمات وحالات التوتر المالي، وهي من هذا المبدأ تجعل السلطات الإشرافية وصانعي القرار في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يسمح بمواجهة هذه الأزمات.

(1) - علي عبد الرضا حمودي العميد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

(2) - نادبة العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، 2012/2013، ص 262.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

وتتبع أهمية المؤشرات ونظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدّم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، وتقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، وتساعد نظم الإنذار المبكر عموماً فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- التعرف على المؤسسات أو مواقع داخل المؤسسات التي تتضمن أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛
- الكشف عن نقاط الضعف والتحذير حول مخاطر الدليل وكسب الثقة مع واضعي السياسات؛
- ربط النقاط بين المخاطر المختلفة وكشف نطاق الآثار غير المباشرة المحتملة وفهم تأثيراتها النظامية؛
- قياس "كيف تسير الأمور السيئة التي يمكن أن تحصل" في ظل السيناريوهات السلبية التي فشلت السياسات المختلفة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها حتى خارج نطاق حالات التوتر؛
- تحليل كمي شامل لنقاط الضعف من خلال الاعتماد على عدد كبير من الأدوات التجريبية<sup>(2)</sup>؛

### 3. الإشراف المصرفي ونظم الإنذار المبكر:

سنحاول سرد أهم آليات تقييم المخاطر ونظم الإنذار المبكر سارية المفعول وهي تستخدمها حالياً بلدان مجموعة الـ10، وفي حين أنّ بعض الأنظمة قادرة على ألاّ توفّر إلاّ إشارة لاحقة عن المشاكل القائمة فالأخرى قادرة وتسعى إلى إصدار تحذيرات مسبقة من المشاكل المحتملة، حيث تسعى هذه النظم إلى الإشراف والإنذار المبكر وفي التقييم المنهجي للمؤسسات المصرفية<sup>(3)</sup>، الجدول أدناه يوضّح أنظمة الإنذار المبكر التي تعتمد عليها مجموعة الـ10 دول الاقتصادية الكبرى في العالم.

#### جدول رقم(15): الإشراف وتقييم المخاطر - نظم الإنذار المبكر في نخبة بلدان الـ 10

سنة التنفيذ	نوع النظام	النظام	السلطة الإشرافية	البلد
1997	نظام الإشراف تصنيف وتنقيط	ORAP	اللجنة المصرفية	فرنسا
1997	نموذج للإنذار المبكر	SAABA		
1997	نظام تحليل مجموعة نسبة المالية	BAKIS	مكتب الرقابة الفيدرالية الألمانية	ألمانيا
1993	نظام الإشراف تصنيف وتنقيط	PATROL	مصرف إيطاليا	إيطاليا
مخطط	نظام الإنذار المبكر	E W S		

(1) - عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، كلية التجارة - جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية، دون بيانات أخرى، ص06.

(2) - International Monetary Fund, **The IMF-FSB Early Warning Exercise**, Septembre 2010, P04.

(3) - Basel Committee, WP N°4, December 2000, Op-Cit, P04.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

1999	نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة	RAST	مصرف هولندا	هولندا
مخطط	نظام تحليل مجموعة نسبة المالية	نظام المراقبة الجديد		
1998	نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة	RATE	الخدمات المالية	المتحدة المملكة
1995	نموذج للإنذار المبكر	TRAM	مصرف إنجلترا	
1980	نظام الإشراف تصنيف وتقيط	CAMELS	السلطات الإشرافية الثلاثة	الولايات المتحدة
منتصف الثمانينات	الرقابة المصرفية الفردية (تحليل المؤشرات تاريخياً)	Individual Bank Monitoring Screens	نظام الاحتياطي الفدرالي	
1993	نموذج للإنذار المبكر	SEER Rating		
1993	نموذج للإنذار المبكر	SEER Risk Rank		
1999-85	نظام الإشرافية وتصنيف المصارف	CAEL	FDIC	
الثمانينات	نموذج بسيط الإنذار المبكر	GMS		
1995	نموذج للإنذار المبكر	SCOR		
مخطط	نموذج للإنذار المبكر والتنبؤ الفشل	Bank Calculator	OCC	

**Source:** Basel Committee, WPN<sup>o</sup>4, December 2000, Op-Cit, P05.

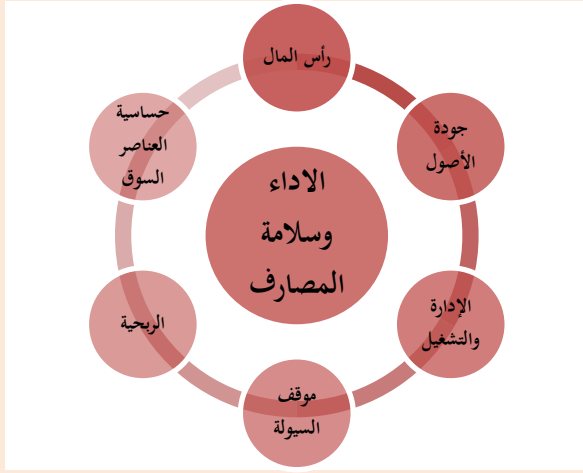
### 1.3. نظم الرقابة - التقييم والتصنيف المصرفي:

الإشراف على المؤسسات المصرفية بدأت في حقيقة الأمر بعمليات تقييم على أساس الرقابة الميدانية، وتم العمل على إتباع نهج لتطويرها لتصبح آلية الرقابة تعمل خارج الموقع (كالرقابة على المستندات)، يتم تعيين هذه التقديرات على أساس عملية التقييم المستمر للمؤسسة المصرفية خلال فترة من الزمن.

في الثمانينات القرن الماضي سلطات الإشراف ومن خلال استخدام نظام تصنيف CAMELS تم إدخال تصنيفات الرقابة الميدانية (الرقابة بعين المكان) في المؤسسات المصرفية، هذا المفهوم يعرض نظام تصنيف موحد للمؤسسة المصرفية في الولايات المتحدة وهو يستند إلى تقرير الأخصائيين تقييم، وتستخدم هذا النظام جميع الأجهزة الرقابية الأمريكية الثلاثة (المصرف المركزي، مصرف الاحتياطي الفدرالي، مكتب مراقبة العملة الفدرالية) وفي إطار هذا النظام يقيد كل مصرف بفحص وتقييم على أساس ستة أبعاد تتعلق بعملياتها وأدائها، والتي يشار إليها في العوامل الأساسية المدرجة في الشكل أدناه.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

شكل رقم (19): أبعاد الأداء المالي والسلامة في المصارف



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على ما سبق.

هذه الأبعاد تعد تعبيراً عن الأداء وسلامة الوضع المالي للمصارف، والتوافق مع اللوائح التنظيمية في المؤسسة المصرفية، كل العوامل المكونة مصنف على مقياس من 01 "الأفضل" إلى 05 وهو "الأسوأ". وقد جرت العادة على تحديد تصنيفات CAMELS سنوياً لكل مؤسسة مصرفية في الولايات المتحدة، إلا أنه أحياناً يكون تقييمات أكثر للمصارف أكثر توتراً أي حالة المصارف ذات تصنيف (05-04)، وعلى النقيض من ذلك، فإنه في حالة وجود مصارف ذات استقرار ومتانة نوعية

ذات تصنيف (02-01)، لا يجوز إجراء الفحوص ثانياً إلا بعد 18 شهراً، وبالتالي يتم تحديث تصنيفات مرة كل سنة ونصف. في حين نرى أنه في هولندا كذلك تجرى سنوياً تصنيفات وتقييم المصارف لمعرفة صلابتها وتحملها الخسائر الناجمة عن ظروف السوق العصبية، وهذا في سياق المعلومات التي أتاحت لها من مصادر مختلفة. ونظراً لإمكانية الخطأ البشري في التقييمات النوعية فالتقديرات تخضع للمراجعة من قبل مشرف آخر. ومداخلات النظام الهولندي يتكوّن من مؤشرات الأداء الرئيسية المستقاة من التقارير والحسابات السنوية التنظيمية ومعلومات السوق مثل تصنيفات الخارجية أسعار الأسهم حيث تتوفر بيانات الاقتصاد الكلي ومعدّلات الفائدة ومعدّلات نمو الناتج المحلي والإنتاج الصناعي، الائتمان وغير ذلك.

### 2.3. نظم تحليل مجموعة النسب المالية:

يعتبر تحليل النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي، والتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي وربحية المصرف، وتعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة الميزانية أو جدول حسابات النتائج ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل بفهم أفضل لظروف الشركة ولا يتطلب تحليل النسب المالية مهارات وقدرات عالية من المحلل المالي<sup>(1)</sup>، أهم هذه النسب هي (الربحية، السيولة، الأمان)، وقد نشر صندوق النقد الدولي مؤشرات معيارية مستمدة من نحو خمسين (50) بلداً تتيح للمحللين تقييم سلامة نظمهم المالية ومقارنتها بقطاعات البلدان الأخرى<sup>(2)</sup>. تسمح هذه المؤشرات بالإشراف والصلابة المصرفية في قائمة ضمت 24 مؤشراً مقسّمة لصنفين مؤشرات تتعلق بالأموال الخاصة ومؤشرات تتعلق بالنشاط الأساسي وأخرى بالأصول تم إدراجها في الجدول أدناه:

(1) - جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف - دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان - الأردن، 2009، ص154.

(2) - صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يخطو خطوة كبيرة بشأن المؤشرات المالية الأساسية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم 44-

العدد الأول، مارس 2007، ص05.



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### جدول رقم (16): مؤشرات قياس الصلابة المالية المعتمدة من "FMI"

المؤشر	البيان
مؤشرات حقوق المساهمين	1. رأسمال الأساسي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.
	2. الأموال الخاصة القاعدية ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر.
	3. الأموال الخاصة ÷ مجموع الأصول.
	4. مخصصات القروض المتعثرة ÷ الأموال الخاصة القاعدية.
	5. صافي الدخل ÷ متوسط حقوق المساهمين القاعدية.
مؤشرات تتعلق بالأصول	10. الأصول السائلة ÷ إجمالي الأصول.
	11. الأصول السائلة ÷ الديون طويلة الأجل.
	12. عوائد الأصول ( إيرادات الصافية ÷ متوسط قيمة الأصول).
	13. الودائع ÷ القروض (عدا المتداولة في السوق النقدية).
	14. القروض المتعثرة ÷ مجموع القروض.
النشاط	21. هامش الفائدة ÷ الناتج المصرفي الإجمالي.
	22. أعباء باستثناء الفوائد ÷ الناتج المصرفي الإجمالي.
	23. الأعباء الخاصة ÷ أعباء باستثناء الفوائد.
	24. إيرادات الناتجة عن الخدمات ÷ مجموع الإيرادات.
	6. المخاطر العامة المصرفية ÷ الأموال الخاصة.
	7. صافي العملات الأجنبية ÷ الأموال الخاصة القاعدية.
	8. صافي الأصول والمشتقات المالية المطلوبة ÷ الأموال الخاصة.
	9. الأصول في شكل مشتقات مالية ÷ الأموال الخاصة.
	15. القروض العقارية ÷ مجموع القروض.
16. التوزيع القطاعي للقروض ÷ مجموع القروض	
17. القروض العقارية التجارية ÷ مجموع القروض.	
18. التوزيع القطاعي للقروض ÷ إجمالي القروض .	
19. القروض المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.	
20. الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية ÷ مجموع القروض.	

Source: FMI, Indicateurs de Solidité Financière, guide D'établissement 2006, p 76.

### 3.3. النماذج الإحصائية:

شهد تصميم النماذج الإحصائية للتنبؤ مستقبلاً بالصحة المصرفية والمالية تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، وقد طورت نماذج إحصائية تهدف لأن تكون بمثابة "الإنذار المبكر" تستند النماذج أساساً للبيانات واستخدام التقنيات الكمية المتقدمة التي تسعى لترجمة مختلف مؤشرات قوة وأداء المصرف في تقديرات المخاطر، واستناداً إلى هذه التقديرات تحاول أن تفصل بين المصارف ذات الهشاشة المالية والأخرى ذات الصلابة المالية ومع أن منهجية النماذج المستخدمة مختلفة في التحليل فإنها تُصنّف إلى:

#### 1.3.3. نماذج التقييم والتقدير - التصنيف:

في الحقيقة هناك العديد من السلطات الإشرافية حالياً التي تعتمد على نماذج التقييم المصرفي ونماذج استخدام بيانات تقارير ربع سنوية في تحيل الصلابة المالية والأداء في النظام المصرفي والمالي على حدّ سواء، فالمصرف الفيدرالي الأمريكي على سبيل المثال قام بوضع بديلان لنظام التقييم، الأول يسمى "SEER" وهو نظام للإنذار المبكر يستخدم نموذج تقدير التراجع اللوجيستي "Multinomial Logistic Regression" هذا النموذج تستخدمه بكثرة الشركات القابضة والمصارف الكبرى، والبديل الثاني هو نموذج التقييم "CAMELS" وهو نظام يعتمد على منهجية التقييم "Rating Scor".



## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 2.3.3. نماذج التنبؤ بالفشل المصرفي:

نماذج التنبؤ بالفشل تقوم على افتراض مؤداه أن المؤسسات المالية عادةً سلوكها يكون متماثل ودوري لعدة سنوات، هذه الدورية تسمح بالتعرف على حالتها (هشاشة/صلابة) من خلال تحليل الحالة المالية، وتحاول نماذج التنبؤ التعرف من خلال الارتباطات، والمعاملات والعلاقات المتبادلة بين الأزمة المالية أو الاقتصادية ونسبة فشل المصارف أو صمودها ولا بد من توافر بيانات تاريخية عن المصارف التي عانت من الفشل من أجل بناء هذه النماذج، وإذا لم تتوفر أو إذا كان عددها قليل فمن المرجح أن يكون النموذج ضعيفاً أو نموذج كاذب في تنبئاته.

### 3.3.3. نماذج الخسارة المتوقعة:

هي منهجية مبدأها أنّ (الأفراد، المؤسسات المصرفية) كلها عرضة إلى الخسائر المحتملة في المستقبل، تستند في تحليلها إلى وضع حالات افتراضية على أساس البيانات والمعلومات المتاحة، وتأخذ على سبيل المثال النموذج الذي طوره اللجنة المصرفية الفرنسية في 1997 لتحليل الأداء المصرفي يدعى "SAABA" (\*) وهو نموذج إحصائي يستند أساساً على التقييمات النوعية وعلى التحليل الكمي، وهو قائم على أساس افتراض أنّ مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف لذا فبرنامج مصمم لتفصيل مكونات محفظة الائتمان، بالإضافة إلى تشخيص وتقييم نوعية الإدارة والضوابط الداخلية ويتم التحليل بهذا النموذج دورياً كل ستة أشهر.

(\*)- SAABA : Support System for Banking Analysis.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المطلب الثاني: نطاق استخدام نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS"

سبب حجم المشاكل المصرفية وصعوبة توقعها الحاجة إلى تحسين قدرات الرصد والتنبؤ وطنياً ودولياً، وعلاوة على ذلك عززت هذه المشاكل على سرعة تنفيذ مجموعة من حدوث مؤشرات صعوبات في المستقبل يبني على أساس من الدراسات الإحصائية من الأزمات المصرفية السابقة، وقد وضعت العديد من المؤسسات المالية الوطنية والدولية مجموعة من الآليات لمنع ضيق ذات الصلة للصدّات المشتركة، في ما يلي نناقش متطلبات ونطاق نظام للإنذار المبكر وهو نهج Macro-prudential أو Micro-prudential.

### 1. إقامة تمارين الإنذار المبكر "EWE":

استغرق تأثير عالمي حاد من الأزمة المالية في الولايات المتحدة خلال 2007-2008 الجميع تقريباً على حين غرة، بعدما كان ينظر إلى النظام المالي الأمريكي ذو الأهمية النظامية على نطاق واسع بأنه مثالي، على صعيد من ذلك كان من ردود G-20 الأولى للأزمة تكليف صندوق النقد الدولي بالتعاون مع جهاز "FSB" بإقامة تمارين الإنذار المبكر (\*) "EWE" مبني أساساً على تحديد نقاط الضعف على نحو أفضل، توقع الضغوط المحتملة والتصرف بسرعة في الاستجابة للأزمة.

إنّ الغرض الرئيسي لـ "EWE" هو عرض المخاطر ومواطن الضعف إلى لجنة "IMFC" (\*). أعدّ هذا الغرض بالتعاون بين "FMI" و"FSB"، ضماناً لسلامة الاقتصاد والنظام المالي العالمي الذي من المرجح أن يتضرر، ومن أجل التنسيق أكثر بين "FMI" و"FSB" تمّ اتخاذ أدوار قيادية نسبية فالتزم "FMI" بالعمل على نقاط الضعف الاقتصادية الكلية، في حين اتخذت "FSB" تدابير التركيز على مواطن الضعف والتحديات التنظيمية في النظام المالي، التفاعل القوي يضمن نتائج "EWE" فعالة، ويشار إلى أنّ "EWE" لا يهدف إلى التنبؤ بتوقيت الأزمات وإنما في الكشف عن الأزمة قبيل وقت، على سبيل المثال في أعقاب أزمة آسيا 1999 أدت النتائج الإنذار إلى مستوى مختلف تماماً هذا أدى وقد تم تحديد الأحداث التي قد تؤدي إلى أزمة أكثر صعوبة، وبالتالي فإن الغرض الأساسي من "EWE" هو تحديد نقاط الضعف الكامنة والمخاطر وأن السياسات التصحيحية وخطط الطوارئ وضعت بشكل مناسب<sup>(1)</sup>.

تمارين الإنذار المبكر. Early Warning Exercise. (\*)

(\*)-IMFC: هو هيئة استشارية لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي المحافظين لديها 24 عضوا الذين هم محافظو المصرف المركزي، ووزراء، أو غيرها من الدرجات المماثلة والذين تم اختيارهم من بين الدول الأعضاء في الصندوق. وتعد اللجنة اجتماعاً لمناقشة المسائل ذات الاهتمام التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وتقديم المشورة لصندوق النقد الدولي في اتجاه عملها. وتعكس عضوية اللجنة تشكيل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

(1)- International Monetary Fund, The IMF-FSB Early Warning Exercise, Septembre 2010, P04.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.1. نطاق نظام الإنذار المبكر:

يمكن أن نميز بين نهجين لنطاق أنظمة الإنذار المبكر، الأول ينظر ويأخذ بعين الاعتبار استقرار النظام المالي ككل وهو نهج "Top-down"، حيث يؤكد هذا الأخير على الجانب الاحترازي الكلي بينما من الجانب الجزئي هو نهج "Bottom-up" يقتصر على الاستقرار المالي للمؤسسات الفردية، ومن الضروري توسيع نطاق تحديد نطاق الجهاز لأن العناصر المطلوبة لتصميم نظام الإنذار المبكر ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستخدامه.

### 2. مساهمات صندوق النقد الدولي في عملية الإنذار المبكر:

لا يزال تحليل محددات الأزمات يشكّل تحدياً للاقتصاديين وخبراء صندوق النقد الدولي، هذا العنصر يتضمن أهم أدوات رصد الأزمات ونقاط الضعف التي يُقرّها صندوق النقد الدولي.

### 1.2. أدوات الرصد للأزمات ونقاط الضعف النظامية لدى "FMI":

إن التركيز الضيق على التوقف المفاجئ في الأسواق الناشئة والاعتماد على نموذج الإنذار المبكر كان واحداً من أوجه القصور الرئيسية لتحليل المخاطر في الماضي، فتحليلات الإنذار المبكر تميل إلى التركيز بشكل كبير على التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة، لذا تتضمن أدوات صندوق النقد الدولي عدداً كبيراً من النماذج المستخدمة للكشف عن مخاطر الأزمة ونقاط الضعف يتم تجميع هذه إلى ثلاث مناطق رئيسية هي:

أ. نقاط الضعف القطاعية والسوق: مجموعة من مؤشرات المخاطر تجريبية قوية ويتضمن تقديرات فجوات التمويل الخارجي، ومؤشرات الاختلالات الخارجية، تقديرات اختلالات أسعار الأصول وتحليل التمويل فتطاعات المعلومات التي تتطوي عليها أسعار السوق يساعد على توقع التغيرات في الظروف المالية.

ب. نماذج مخاطر البلد: تعتمد على تحليل نقاط الضعف القطاعية في السوق لتحديد الاحتمالات التغيرات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي التي ترتبط عادةً مع الأزمة.

الاقتصادات الناشئة VEE	الاقتصادات المتقدمة VEA	ج. الحروب وانتشار العدوى بين البلدان والنظم المالية الكبيرة والمعقدة "LCFIs": بالإضافة إلى العدوى من خلال القنوات التجارية، واتخاذ تدابير الشدة المشتركة بين المؤسسات المالية العالمية والشركات غير
- الجزائر، الأرجنتين، البوسنة والهرسك، جامايكا؛	- استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا؛	
- البرازيل، بلغاريا، شيلي، الصين، كولومبيا؛	- الدنمارك، جمهورية التشيك، سلوفينيا؛	
- كوستاريكا، كرواتيا، جمهورية الدومينيكان، فنزويلا؛	- الولايات المتحدة، اسبانيا، فنلندا؛	
- الإكوادور، مصر، السلفادور، استونيا، غواتيمالا؛	- البرتغال، اليابان، النرويج، لوكسمبورغ؛	
- جورجيا، هنغاريا، أيسلندا، اندونيسيا، الهند؛	- أيسلندا، المملكة المتحدة، سنغافورة؛	
- كازاخستان، كوريا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، الأردن؛	- ألمانيا، هولندا، اليونان، هونغ كونغ؛	
- مقدونيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، باكستان؛	- إيطاليا، كوريا، الكيان الصهيوني، فيتنام؛	
- بنما، بيرو، الفلبين، بولندا، رومانيا، روسيا؛	- أيرلندا، نيوزيلندا، السويد، سلوفاكيا، أوروغواي	
- صربيا، ج. أفريقيا، سري لانكا وتايلاند؛	- مالطا، قبرص، فرنسا، أوكرانيا، تونس، تركيا	

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المالية، وكذلك عبر أسواق الأصول السيادية وبيانات عن تعرض المصارف للعدوى عبر الحدود، هذه الأخيرة تساعد في تحليل إمكانية العدوى من خلال قنوات الإقراض المصرفي. إن النتائج المتحصل عليها من هذا التمارين تستخدم بشكل متزايد في الاقتصاديات المتقدمة "VEA" والتي تغطي 32 بلداً وبشكل أقل لاقتصاديات الناشئة "VEE" والتي تغطي 56 بلداً.

### 2.2. النماذج والمؤشرات المستخدمة في عملية الإنذار المبكر لدى "FMI":

يتم تحديث النتائج المتحصل عليها من هذه الأدوات لتكمل آراء النوعية التي تم الحصول عليها في المناقشات الداخلية مع خبراء خارجيين، تساعد نتائج النموذج "FMI" في تحديد تصنيف دولة في تمارين الضعف عن الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بالإضافة إلى مناقشة المخاطر العالمية في "GFSR" وتقرير الاقتصاد العالمي "World Economic Outlook-WEO". يركز "WEO" على التوقعات الأساسية ومخاطر الدليل حسب تحليل توقعات صندوق النقد الدولي الاقتصادي العالمي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، في حين تستخدم الأدوات في عملية الإنذار المبكر بتقييم مخاطر الذيل، وبالتالي تبدو خارج المخاطر الأساسية، أي مناقشة المخاطر يبدأ بشكل طبيعي مع وجهة نظر من التطورات الأساسية في الاقتصاد العالمي "WEO"، وتنظم (القطاع الخارجي، التطورات المالية، قطاع الأعمال، فقاعة أسعار الأصول، وتقييم السوق).

### 3.2. تقييم نقاط الضعف ومخاطر القطاع الخارجي:

- تسبب الاختلالات الخارجية في العديد من الأزمات مما يؤدي إلى توقف مفاجئ في تدفقات رأس المال أو ما هو أسوأ، وتتمثل أهم المؤشرات المعتمدة لتقييم المخاطر الخارجية ونقاط الضعف في<sup>(1)</sup>:
- تدفقات رأس المال عبر الحدود: مستويات تدفق رؤوس الأموال وديناميكياته حسب القطاع والنوع؛
  - الاختلالات الخارجية: من خلال تحليل الاتجاهات في أرصدة الحسابات الجارية والاختلالات العالمية الناتجة عنه، كما يتم تحليل الاختلال القطاعي من الأسر والشركات والقطاعات العامة؛
  - اختلالات سعر الصرف: مدى تقلب سعر الصرف في البلاد وفقاً لتقييم صندوق النقد الدولي؛
  - فجوات التمويل الخارجي: تحسب في إطار مختلف السيناريوهات السلبية وهي أقرب إلى اختبار الإجهاد المالي الخارجي؛
  - احتمال حدوث أزمة خارجية: يتم فحص مؤشرات المديونية والنمو لمختلف قطاعات الاقتصاد بهدف تقييم احتمال حدوث أزمة خارجية؛

(1)- IMF, The IMF-FSB Early Warning Exercise, Op-Cit, P22.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 4.2. المخاطر المالية ونقاط الضعف:

من المرجح أن يتسبب ضعف الملاءة المالية في التّعجيل بحدوث أزمة، فالاختلالات المالية الثابتة تؤدي إلى مستويات عالية من ديون القطاع العام التي يمكن أن تثير القلق حول استقرار الاقتصاد الكلي، قد تترتب خسائر حادة في العمل والإنتاج وبالتالي هذا قد يؤثر على النمو الاقتصادي إذا لم تتم معالجة نقاط الضعف المالية.

### 5.2. أسعار الأصول وتقييم السوق:

يمكن لفقاعات أسعار الأصول إلحاق ضرر دائم في النشاط الاقتصادي الحقيقي عندما تنفجر فقاعات أسعار الأصول في الواقع لا تخضع دائماً للتصحيح ذاتياً من خلال قوى السوق، وخاصة إذا ارتبطت بالنظام المالي ومعايير الائتمان حتى عندما لا تنفجر فقاعة الأصول في نهاية المطاف سوف تحدث آثار وتقليص المديونية الائتمان يخفض الثروة التجارية والإنفاق الاستهلاكي العقاري، وهذا بالضرورة يؤدي إلى ضعف النشاط الاقتصادي وزيادة مخاطر سوق الائتمان.

### 6.2. اتجاهات المخاطر السوق المالية:

في نظام اقتصادي عالمي يتميز بالتكامل الاقتصادي والترابط في جهات ونواحي اقتصادية عديدة ومع معنويات الأسواق والتقلبات الدورية يمكن أن يكون هذا مصدراً هاماً ومباشراً من مصادر الضعف والهشاشة المالية والآثار غير المباشرة خاصة في أوقات عدم اليقين ويمكن حتى لصدمة مؤقتة أن تؤدي إلى اضطراب الأسواق المالية، ليس فقط بنشر الأدوات التي تستخرج أداء أسعار الأصول ولكنها تعتمد أيضاً على تقدير الاستخبارات السوقية والموظفين، كما هو الحال في الاستقرار خريطة المالية العالمية التي كثيراً ما يستشهد بها.

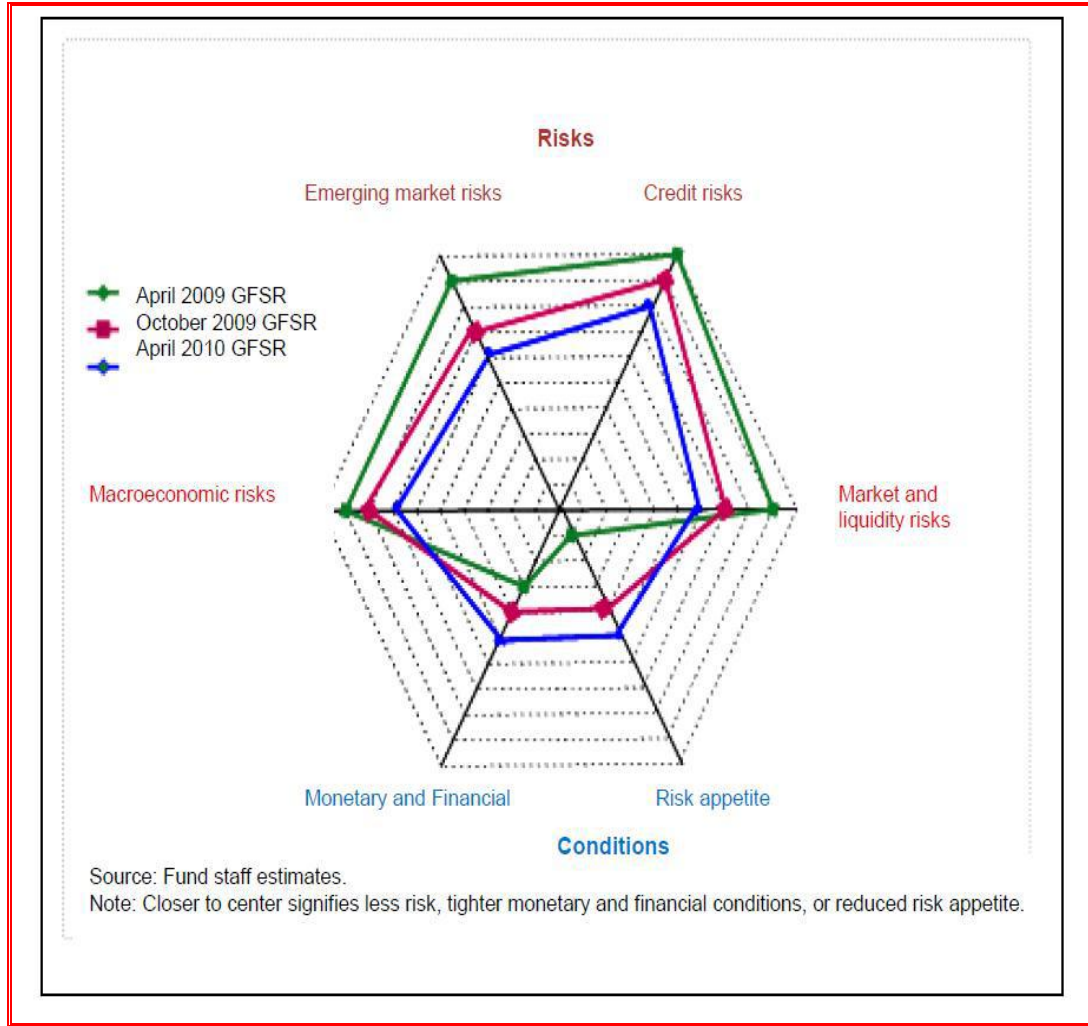
### 7.2. خريطة الاستقرار المالي العالمي:

خريطة الاستقرار المالي العالمي توفر تمثيل رسومي للتقييم صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار المالي ويلتقط مجموعة متنوعة من المصادر المحتملة لعدم الاستقرار المالي والعدوى بين شرائح مختلفة من الأسواق المالية، والغير خطية في العوامل الأساسية<sup>(1)</sup>:

(1)- IMF, The IMF-FSB Early Warning Exercise, Op-Cit, P28.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

شكل رقم (20): خارطة الاستقرار المالي لـ "FMI"



### Source:

- IMF, The IMF-FSB Early Warning Exercise, Op-Cit, P 28.

أ. مخاطر الاقتصاد الكلي: يجسد القدرة على الصدمات الاقتصادية الكلية (انخفاض النمو والتضخم أو الانكماش، والمخاطر السيادية) لتحريك عملية التصحيح الحاد في السوق.  
ب. مخاطر الائتمان: لرصد مخاطر الائتمان تستخدم معدلات الانحراف المتوقعة لرصد المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية، كما يمكن اعتمادها كذلك حتى في النظم غير المصرفية.  
ج. السوق ومخاطر السيولة: تقييم احتمالات المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تؤدي إلى آثار غير مباشرة على نطاق أوسع و/أو الخسائر، فضلاً عن التوتر في أسواق التمويل والسيولة في الأسواق الثانوية.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 3. مدى كفاءة نظم الإنذار المبكر:

استخدم الاقتصاديون معايير عديدة ومختلفة في وضع عدد من النماذج التي تهدف إلى مساعدة صانعي القرار في التنبؤ بالأزمات المستقبلية ولكن هذه النماذج حققت معدلات نجاح متباينة كما أشرنا سابقا، ويتم اختبار صحة وقوة دقة هذه النماذج بطريقتين<sup>(1)</sup>:

- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صممت لأجلها (الأداء ضمن العينة-In Sample Performance)؛
  - على أساس البيانات والفترة التي لم تصمم لها (الأداء خارج العينة-Out-Of-Sample Performance)؛
- ومن الواضح أن النموذج المفيد والفعال هو الذي يقدم إشارات ذات مغزى إلى خارج من العينة، بمعنى خارج الفترة الزمنية التي قدر لها النموذج نفسه. وقد طبقت اختبارات على أربع من النماذج التجريبية التي أنجزت قبل الأزمة الآسيوية وبينت أن أفضلها قادر على توقع نصف عدد الأزمات "داخل العينة" وثلثها "خارج العينة"، وقد كانت الإنذارات الكاذبة كثيرة، ففي أكثر من نصف الحالات أين توقعت هذه النماذج حدوث أزمة لم تتحقق أي أزمة.

رغم صعوبة التنبؤ بتوقيت الأزمة فإن بعض النماذج تمكنت أكثر من غيرها من التنبؤ بالشدة النسبية للأزمات وهذا ما أدى إلى التفكير بأن النماذج هي التي تحدد البلدان الأكثر عرضةً لأزمة وليست التي تتنبئ بتوقيت الأزمات، إذ أن مثل هذه النماذج قادرة على لفت الانتباه في البلدان التي تحتاج إلى تعديلات في سياستها قبل انفجار الأزمة وتفاقمها وتسليط الضوء على المتغيرات التي تعتبر المحددات الأكثر أهمية للأزمات، كما توصل (Beckman) إلى أن نظم الإنذار المبكر لها سلطة تنبؤية قوية والتغيرات في الأساسيات إشارة على مشاكل في المستقبل، فهي تساعد واضعي السياسات على منع وقوع الأزمات وفي المقابل يعترف العديد من الأكاديميين بأن عدد كبير من الأزمات المالية لم تكن متوقعة رغم وضع عدد كبير من النماذج للمتغيرات المختلفة التي تترافق مع تلك الأزمات.

(1) - أندرو بيرغ- كاثرين باتيلو، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 22، جويلية 2000، ص06.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

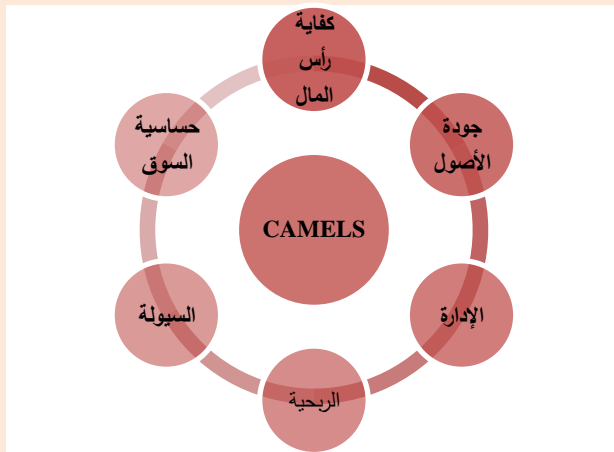
### المطلب الثالث: نماذج نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS"

كما ذكرنا آنفا هناك عديد من أنظمة الرقابة المصرفية بالمؤشرات Supervisory Bank Patting System، تتضمن صيغ الإنذار المبكر، تختلف من ناحية المنهجية وطريقة الرصد والتحليل، إلا أنها كلّها لها سمة التنبؤ والاستشراف، تستند العديد منها إلى نتائج الفحص الميداني ( الرقابة الميدانية) فيما يلي بعض الصيغ المعتمدة.

#### 1. نظام التقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS":

هو نظام رقابة وتنقيط موحد تم تطبيقه منذ 1980، وهو يستند إلى نتائج الفحص الميداني ويطلق عليه نظام "CAMEL"، ويقوم على "معايير رقابية تغطي خمسة مناطق رئيسية في المصرف، ثم أضيف إليه عنصر سادس يغطي تحليل الحساسية لمخاطر السوق ليصبح بذلك اسم النظام "CAMELS"<sup>(1)</sup>، وقد مرّ بعدة مراحل قبل أن يصبح بهذا الشكل.

الشكل رقم (21): مؤشرات نموذج "CAMELS"



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Armida Jose -Russell Krueger, **IMF's work on financial soundness indicators**, IFC Bulletin N°28 August 2008, p35.

إنّ الغرض من استخدام "CAMELS" هو تحديد المخاطر التي تتشكل نقاط ضعف في المصرف، والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمّة، وهو يعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية، كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المصرفية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها.

#### 2. نظام التقييم المصرفي الفرنسي "ORAP & SAABA":

يتوفر لدى سلطات الإشراف الفرنسية نموذجين اثنين للتقييم والإشراف المصرفي نذكرهما على التوالي:

(1) - علي عبد الله شهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على المصارف، بحث مقدم، -، دون بيانات أخرى، ص 18.

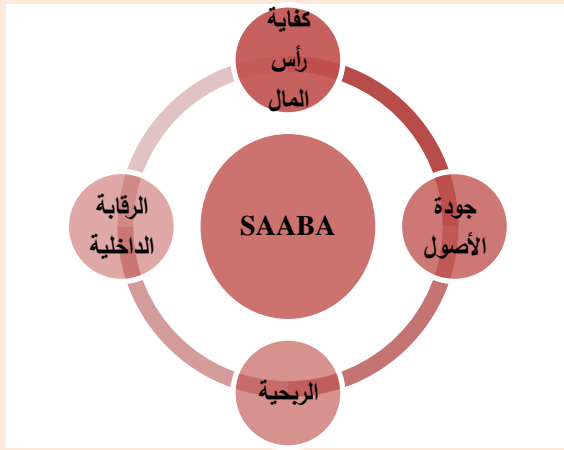


## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 1.2. نظام الإشراف "SAABA":

ابتكرت اللجنة المصرفية الفرنسية في 1997 نموذج لتحليل الأداء المصرفي (\*) "SAABA" وهو نموذج إحصائي يهدف إلى كشف أوجه الضعف المحتملة عن طريق فحص جميع عناصر المخاطر المرتبطة بالنشاط والبيئة المصرفية، يستند في تحليله أساساً على التقييمات النوعية وعلى والتحليل الكمي (هذا النظام يستند على شكل وحدوي - تحليل كل مؤسسة على حدا)، وهو قائم على افتراض أن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف لذا فبرنامج مصمم لتفصيل مكونات محفظة الائتمان في المصارف بالإضافة إلى تشخيص وتقييم نوعية الإدارة والضوابط الداخلية في المؤسسة<sup>(1)</sup>.

#### الشكل رقم (22): مؤشرات نموذج "SAABA"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Basel Come, WP N<sup>o</sup>4, December 2000, Op-Cit.

يعمل النظام الفرنسي للإشراف "SAABA" في إطار النماذج القياسية مستندا على مؤشرات تمس كل الخطوط الداخلية للنشاط المصرفي ويتضمن تحليل نسبة الملاءة الأوروبية (Mc Downaugh)، ومؤشرات جودة الأصول خاصةً نسب المتعلقة بنوع وتركز الائتمان وكذا القروض غير العاملة، أما بالنسبة لمؤشرات الربحية فهو يعتمد على إيرادات التشغيل وكذا ROA، أما بالنسبة للمعايير النوعية فهو يحل نسب المساهمين وكذا نظم الرقابة الداخلية. يتم التحليل بالنموذج دوريا كل ستة أشهر.

### 2.2. نظام الإشراف "ORAP":

وضعت مركزية الميزانيات لمصرف فرنسا نظام متكامل لاكتشاف عجز المؤسسات، والذي يركز على الجهاز الإحصائي الأكثر تطوراً في مجال التنقيط، العينة المستعملة تتضمن ثلاثة أصناف من المؤسسات المتابعة خلال فترة 1972-1980 (مؤسسات عاجزة، مؤسسات عادية، ومؤسسات حدية (حساسة)، دالة التنقيط المقترحة من مصرف فرنسا تقترح 03 نقاط (Z - Y1 - Y2)، الطريقة المقترحة بسطت إلى دالة تنقيط تحسب انطلاقاً من 08 نسب والمعاملات موضحة أدناه<sup>(2)</sup>:

$$100Z = - 85.544 - 1.255R_1 + 2.003R_2 - 0.824R_3 + 5.221R_4 - 0.689R_5 - 1.164R_6 + 0.706R_7 + 1.408R_8$$

(\*)-SAABA : Support System for Banking Analysis.

(1)- Basel Committee, WP N<sup>o</sup>4, December 2000, Op-Cit, P32.

(2)- E.Cohen, Analyse financiere- Economica, Paris, 1990, p 506.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

=R1	المصاريف المالية ÷ النتيجة الاقتصادية.
=R2	الأموال الدائمة ÷ الأموال المستثمرة.
=R3	قدرة التمويل الذاتي ÷ مجموع الديون.
=R4	النتيجة الاقتصادية الإجمالية ÷ رقم الأعمال HT.
=R5	ديون تجارية (ديون المخزونات والديون المالية) ÷ مشتريات.
=R6	القيمة مضافة (t) - القيمة مضافة (t-1) ÷ ق.مضافة t-1
=R7	نسبة ديون الزبائن.
=R8	الاستثمارات المادية ÷ القيمة المضافة .

و تسمح بتصنيف المؤسسات بحيث أنه عندما تكون ( $Z > 0.125$ ) المؤسسة في حالة جيدة، ( $Z < -0.25$ ) المؤسسة في حالة خطيرة، ( $-0.125 < Z < 0.25$ ) منطقة عدم اليقين (مراقبة المؤسسة)، بحيث معاملات الدالة z هي:

### 3. نظام التقييم المصرفي الإيطالي "PATROL":

أنشئ مصرف إيطاليا المركزي نظام "PATROL" للإشراف وتقييم الأداء المصرفي في سنة 1993، يستند هذا النظام المطور في تحليله للأداء على مجموعة من المؤشرات المالية والتي تتمثل أساساً في (كفاية رأس المال والربحية ونوعية الائتمان وتنظيم السيولة، التسويات السوقية). بالنسبة لمخاطر التسويات السوقية يتضمن أساساً في مخاطر سعر الصرف، أما بالنسبة لتقييم عناصر الربحية فإنها تعنى بالعناصر ذات الصلة بمستوى تغطية الأرباح والنتائج للخسائر الرأس مالية الناتجة عن الديون المعدومة، بالإضافة إلى "ROE" ومعدلات هامش الفائدة. وبالنسبة لجودة الائتمان يتم تقييمها عن طريق مستويات الديون المعدومة القروض المتعثرة (القروض غير العاملة) بالإضافة إلى مؤشرات تركيز القروض

الشكل رقم (23): مؤشرات نموذج "PATROL"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Basel Come, WPN<sup>o</sup>4, Décembre 2000, Op-Cit.

الفردية، ويجرى تقييم السيولة عن طريق محاكاة الصدمة (صدمة السيولة) وهذا عن طريق سيناريوهات تفترض مفاجأة العمل بطلب سحب الودائع، وكذا سيناريو زيادة حصة استخدام التسهيلات الائتمانية باسم المقترضين في ظروف غير مواتية. وعلى غرار النموذج الأمريكي السابق (CAMELS)، كل عنصر من عناصر السابقة مصنف على مقياس من 01 وهو (الأفضل) إلى تصنيف بدرجة 05 وهو (الأسوأ) استناداً إلى معايير ومبادئ توجيهية إشرافية<sup>(1)</sup>.

(1)- Basel Committee, WP N<sup>o</sup>4, December 2000, Op-Cit, P10.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### 4. نظام التقييم المصرفي الألماني "BAKIS":

أنشئ نظام المعلومات الألماني "BAKIS" في 1997 وهو نظام رقابة شامل يستند على المؤشرات المالية ونسب تحليل الطرف المقابل وكذا تقييم المخاطر داخل المنظومة المصرفية، يتم التحليل به على أساس شهري وفصلي على حد سواء. ويهدف النظام إلى تحليل وتقييم سريع جدا للحالة المالية في المصارف، والكشف المبكر عن الاتجاهات المحتملة للتوتر الناتج عن تراكم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومراقبة التطورات العامة في إطار مجموعات مصرفية أو للنظام المصرفي كله، يحتوي النظام في مؤشراتته على 47 نسبة مالية تمس مختلف الخطوط في المصرف (المخاطر الائتمانية 19 نسبة، الربحية 10 نسب، السيولة 16 نسبة، مخاطر السوق 02 نسبة)، النموذج مبني أساساً على مبدأ أن النسب مرتبطة وجميعها على نفس القدر من الأهمية في التحقق من الوضع المالي العام للمؤسسة المصرفية بحيث لا يمكن اعتباره زائداً عن الحاجة.

نماذج الإنذار المبكر تتطلب توجهاً صارماً بشأن التحليل الكمي إذ يعتبر تأثير العوامل النوعية مثل جودة الإدارة والمراقبة الداخلية والعوامل الخاصة الأخرى المرتبطة بثقافة الائتمان والتأمين معايير تصعب صياغتها في النماذج، ومن المسلم به وعلى نطاق واسع، كذلك جلّ النماذج غير مصممة لإدراك الأزمات بسبب العوامل الأخرى غير المالية مثل احتيال أو سوء السلوك، من ناحية أخرى وعلى الصعيد الدولي، إنّ تراجع حالات الفشل في السنوات القليلة الماضية جعلت من الصّعب تقدير واختبار نماذج الفشل أو إعادة التحقق من النماذج المصممة خاصة في مجموعة الـ10 دولة صناعية، وعليه فإنّ العديد من النماذج القائمة استخدامها حصراً يكون في الظروف الاقتصادية المواتية نسبياً، وينبغي أيضاً في النماذج الإحصائية معرفة المتغيرات والعلاقات السببية لضمان عدم تجاهل المتغيرات الهامة وغير مباشرة والتي ليست مدرجة في النموذج ولذلك من المهم التمييز بين المصادفات عن العلاقات السببية، ففي حين أن بعض نماذج الإنذار المبكر حققت نتائج مرضية، إلاّ أنّه من الصّعوبة بمكان ثبات القوة التنبؤية لها إذا تُجرى بصفة دورية آليات للتأكد مما إذا كان النموذج بحق يشير إلى احتمال أن تواجه المصارف مشاكل خطيرة في المستقبل لأنّ هذه النماذج الإحصائية حالياً أساساً نماذج غير مشروطة أي من المرجح أن تحقق في المستقبل.

## الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

### خلاصة الفصل:

قدّم هذا الفصل تحليلاً وتمحيصاً وصفيّاً لأهم الإصلاحات الدولية التي تعنى بالسلامة وإدارة المخاطر في النظام المصرفي والمالي، وهو من هذا المنطلق تطرق إلى الآليات والنظم الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية الحديثة التي باشرت بها كبرى الهيآت العالمية ذات الصلة بدأ بتوصيات لجنة "Bâle III" والتي طرحت معايير أربعاً لإصلاح العمل المصرفي وصندوق النقد الدولي ببرنامج تقييم القطاع المالي "PESF" الذي يتضمن تحليل مؤشرات الاستقرار المالي ببعديه "التحليل الكلي" بالإضافة إلى "التحليل الجزئي" بالإضافة إلى اختبارات الإجهاد المالي "Test De Stress" حيث تمت الإشارة إلى كلا النموذجين الذي طرحهما لجنة بال الاستشارية وكذا صندوق النقد الدولي على التوالي، وأخيراً آلية "EWS" للإنذار المبكر بالأزمات كمدخل مستحدث حيث اتضح أن النظم الاقتصادية الكبيرة تحاول تطوير واستحداث تلك النظم على الدوام، وتبين جدّيتها في المجال خاصةً بعد تبعات الأزمة المالية الأخيرة. هذه النظم من شأنها إصلاح مجال عمل الوساطة المالية على المستوى الجزئي والكلي، والتقليل من حدة الأزمات المالية، بيد أنّ العمل بها لا يزال محتشماً وليس بالزّتم الذي تتشد به سلطات الإشراف الدولية.

ولما كانت هذه النظم والأساليب معتمدة في عديد الدول المتقدّمة وحتى النامية فهل هي معتمدة في الجزائر؟؟، الفصل الموالي يسلط الضوء ويكشف عن مدى التزام الجزائر بهذه الآليات الحديثة من أجل دعم الاستقرار في النظام المالي الجزائري.

# الفصل الثالث

المُقارَبَة الحَدِيثَة لِإِدَارَة المَخاطِر

فِي

النَّظَام المَالِي الجَزَائِرِي

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### تمهيد الفصل:

تطبيقاً لمبادئ الحوكمة، تعدّ إدارة المخاطر المالية والمصرفية على وجه الخصوص أهم الدّعائم لتفعيل وترشيد مبادئ الإدارة السليمة في المصارف والأسواق المالية كهدف نهائي لتحقيق الصلابة المالية وإرساء الاستقرار الشامل للنظام المالي تماماً كما تدعو إليه الهيئات الدولية ذات الصلة، وتظهر أهمية هذه الأداة بما يترتب من خسائر كبيرة عند الخطأ في تقدير الوضعية والسلوك المالي للمستثمرين وللمصارف على حدّ سواء، فمادامت هذه الأخيرة تعمل في ظروف اقتصادية تكتنفها مخاطر متنوعة وكثيرة تهدد وجودها وفي ظلّ محدودية استخدام الطرق الحديثة لإدارة المخاطر، من المرجح أن تزيد احتمالات تعرّضها للأزمات المالية لذا فإنه يتوجّب عليها إعطاء أهمية بالغة لأساليب الرقابة وإدارة المخاطر وذلك من خلال إطلاعها على كل مستجداته.

وفي هذا الصدد وبغية رفع مستوى الإطار التنظيمي الوطني إلى أحسن الممارسات والمقاييس الدولية وتطبيقاً للتدابير المتضمنة في أحكام الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، واصل بنك الجزائر عملية إعادة صياغة عملية الإشراف المصرفي، والتي تتمحور حول تكييف الجهاز التنظيمي مع التطور النوعي للمعايير الدولية وفي إطار مهمته الجديدة في مجال الاستقرار المالي المنصوص عليه في هذا الأمر الذي عدّ وتمّ سابقه. وقد عانى الاقتصاد الجزائري من حالات إفلاس مصارف كان يمكن تفاديها بالاعتماد على الآليات التي سنستعرضها إلا أن غيابها قد ساهم في تطور الأزمة مما أدى لحالة من الريبة والدّعر المصرفي، لذا تأتي إشكالية هذا الفصل لتبحث في أساليب ونظم إدارة المخاطر المطبّقة في النظام المصرفي على وجه الخصوص عبر صياغة السؤال التّالي "فيما تتمثل أهم نظم إدارة المخاطر المطبّقة في النظام المصرفي الجزائري ومؤشرات الوساطة والمقومات الأساسية فيه، ومن ثمّ إلى أساليب إدارة المخاطر المعتمدة بشقيها الحديثة والتقليدية، وأخيراً سوف يتم عرض التجربة الجزائرية في الأزمات المصرفية/ عدم الاستقرار المصرفي، وبما أن النظام المالي الجزائري في معظمه هو النظام المصرفي فليس من الغريب أن نجد كل الأطر السارية لإدارة المخاطر تعنى بالاستقرار المصرفي، وهذا ما سيتم تناوله خلال هذه الدراسة حيث ستركز على التقنيات المصرفية وأداء المصارف الجزائرية على وجه التّحديد وهذا سيكون وفق الخطوات التّالية:

- تطور أداء النظام المالي الجزائري - مُحَدّدات البنية التحتية للنظام المالي.
- التجربة الجزائرية في الأزمات المصرفية/ عدم الاستقرار المصرفي.
- مدى اعتماد الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر المالية في الجزائر.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المبحث الأول: تطور أداء النظام المالي الجزائري

يعتبر القانون رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض من القوانين الأساسية للإصلاحات المصرفية، وحيث أنه طوّر مجمل الأفكار التي جاءت بها القوانين المنظمة للعمل المصرفي، فقد أتى كذلك بأفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم العمل المصرفي وأدائه، كما أنّ المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تترجم استعداد النظام المصرفي لتبني مبادئ السلامة والأمان المصرفي التي توصي بها الهيئات الدولية، هذا القانون تمخّص عنه جملة من النظم أهمها النظام الاحترازي لتسيير مخاطر السيولة وكذا النظام الذي وضع المعايير الاحترازية الجديدة التي تحاكي النظم والمعايير الدولية الرائدة ستسمح بتطور النظام المصرفي الجزائري مستقبلاً. يستند هذا المبحث إلى إشكالية تدور حول " مقومات ودعائم النظام المالي في الجزائر"، فالإمام بتركيبة النظام يعطي رؤيا أكثر وضوحاً لتحليل قواعد الحذر في تسيير المصارف ومحددات الاستقرار المالي، الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً.

### المطلب الأول: الوساطة المالية والبنية التحتية للنظام المالي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري المحور الأساسي للنظام المالي بحجم أصول تجاوزت 92% من مجمل النظام المالي ولا تزال المصارف العمومية الستة (06) تستحوذ على جزء هام في النظام المالي فهي تحوز لوحدها على ما يربو عن 86% من الأصول المالية، في حين تبقى المصارف الخاصة والتي تعد مجملها أجنبية (مصارف وافدة) تُكابر من أجل المنافسة والبقاء. لذلك سيتم التركيز على تحليل السوق المصرفي كونه يمثل الجانب الأكبر من النظام المالي في الجزائر، وسيتم الإشارة للسوق النقدية كونها تمثل الجانب الحي من السوق المالية من خلال مؤشرات السوق (أسعار الفائدة وأسعار الصرف) فيما عدا ذلك قطاع التأمين وباقي المؤسسات المالية غير النقدية تشمل الجزء المعترف من النظام المالي بما فيها نظام المدفوعات الالكترونية، باعتبار غياب سوق مالية حقيقية في الاقتصاد الجزائري.

#### 1. السوق النقدي الجزائري:

يتكوّن النظام المالي في الجزائر من النظام المصرفي ذو السيطرة العظمى بالإضافة إلى سوق مالي غير نشط تماماً ويمثل الجزء الأكبر من هذا الأخير في السوق النقدي الضيق (سوق ما بين المصارف) تتم من خلاله عمليات التداول للسيولة وبعض السندات قصيرة الأجل، وكما ذكرنا آنفاً إن الإمام بمتغيرات النظام المصرفي يعطي صورة وافية للنظام المالي الجزائري على غرار التحليل الذي أفضى إليه برنامج تقييم القطاع المالي لصندوق النقد الدولي مؤخراً (2013-2014)<sup>(1)</sup>.

(1)- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°14/161, 2014, P 10.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.1. نشأة سوق ما بين البنوك "Marché interbancaire":

أدى تحرير التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف في الجزائر بدءاً من أبريل 1994 كجزء من برنامج تحقيق الاستقرار إلى إعادة التوازن للأسعار النسبية، من خلال تعديل سعر صرف الدينار لإعطائه القيمة الحقيقية منذ 1986 بالتوازي مع الإصلاحات التي طالت الجهاز الإنتاجي والنظام المالي في البلاد بدعم من السياسة النقدية والمالية، وفي هذا السياق أتاحت عملية إعادة تكوين احتياطات النقد الأجنبي إمكانية تحويل الدينار من نظام "الصرف الثابت" إلى رفع مرونة سعر الصرف الذي يحدده التداول في سوق ما بين المصارف وهو ما يشكل المرحلة الأخيرة من إصلاح سوق الصرف الأجنبي<sup>(1)</sup>.

#### 1.1.1. تطور السوق النقدي الجزائري (سوق ما بين المصارف):

تعتمد المصارف التجارية الجزائرية على سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل (سوق ما بين المصارف) من أجل توفير السيولة في معاملاتها اليومية أو قصيرة الأجل وقد تطورت سوق النقد في الجزائر مع ظهور قانون النقد والقرض الأول بعدما كانت سوقاً للقيام بعمليات إعادة الخصم فقط، حالياً يقوم بنك الجزائر بتسيير هذه السوق<sup>(2)</sup>، ويمكن للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الاعتماد عليها بشكل مستمر مع خدمات مديرية الأسواق النقدية والمالية (المسئولة عن الوساطة في السوق النقدية)<sup>(3)</sup>. أما عن سوق سندات الدين القابلة للتداول فهو يعد مفصل بين أسواق رأس المال القصيرة والطويلة الأجل حيث يتم تقديم مجموعة من الأوراق المالية قصيرة ومتوسطة الأجل مثل أذون الخزانة وشهادات الإيداع.

#### 2.1.1. تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي:

شهدت سنة 2003 عملية إصلاح هيكلية في القانون الأساسي الذي يضبط العمل المصرفي والذي يعنى بالنقد والقرض 03-11، وبعد أكثر من عشرية عن ذلك الإصلاح تم تعديل الإطار المنظم للصلاحيات العامة لبنك الجزائر بصدور القانون المعدل لهذا الأخير 04-10، حيث تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وقد حدد مجلس النقد والقرض لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية<sup>(4)</sup>:

- عمليات إعادة الخصم والنقد.

- الحد الأدنى للاحتياطات الإلزامية .

(1) - المادة 08، التعليم رقم 95-08، المؤرخة في ديسمبر 1995 والمتعلقة بسوق الصرف الأجنبي، .

(2) - المادة 02، النظام 91-08 المؤرخ في 14 غشت 1991، المتضمن تنظيم السوق النقدية، جريدة رسمية 24، الصادرة 29 مارس 1992.

(3) - bank-of-algeria, [Disponible sur le lien]:

- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marche13.htm> . 2017 /11/22 — (21:34)

(4) - المادة 10، نظام رقم 09 - 02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بالعمليات السياسية النقدية وأدواتها وإجراءاتها، جريدة رسمية رقم

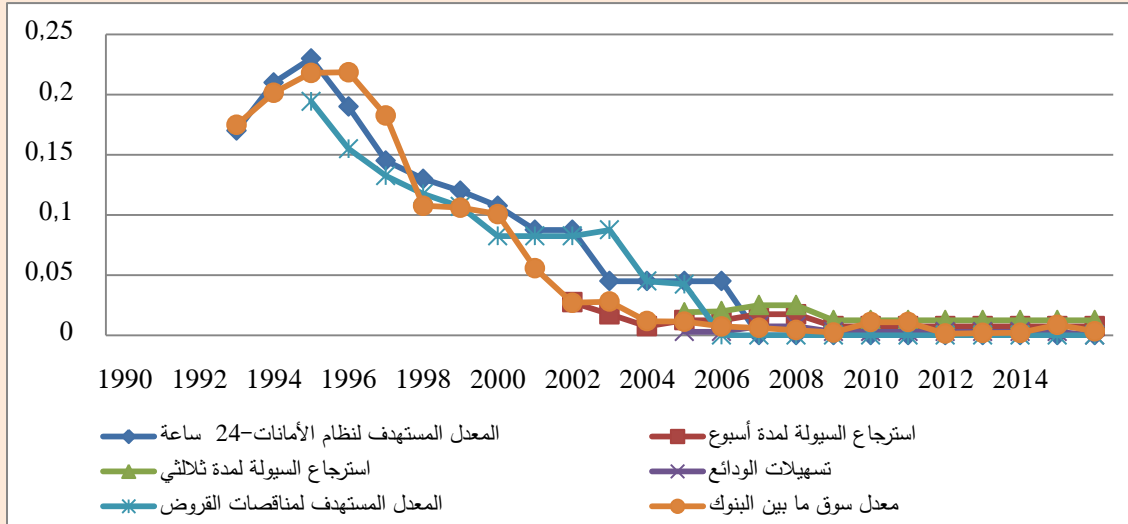
53، الصادرة في 13 سبتمبر 2009.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- عمليات السوق المفتوحة.
- التسهيلات الدائمة.

الشكل رقم (24): أسعار السيولة المطبقة في السوق النقدي الجزائري



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص 103.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 95.
- Banque Da'Algérie، Bulletin Statistique De La Banque Aléria 1990-2015.

يتدخّل بنك الجزائر بواسطة استخدام تلك الوسائل النقدية سواءً خصّ ذلك عملياته مع المصارف خارج السوق النقدية (إعادة الخصم، أخذ ومنح الأمانات، تسيقات)، أو عملياته في السوق النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة بواسطة التنازل المؤقت أو النهائي واسترجاع السيولة عن طريق المناقصات (وكذا متابعة التنظيم في مجال الاحتياطات الإلزامية)<sup>(1)</sup>.

يستعمل بنك الجزائر وسائل متعددة في السوق النقدي للتأثير على السيولة وتتمثل في استرجاع السيولة لسبعة أيام (07) وهذه الأداة متوفرة منذ أبريل 2002 حيث صدرت بموجب التعليم رقم 02-02، كما يتوفر كذلك استرجاع السيولة لثلاثة (03) أشهر، وقد أدخلت حيز التنفيذ في أوت 2005، جنباً إلى تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة التي ابتكرت بموجب التعليم رقم 04-05، وهي عملية إيداع لـ 24 ساعة لدى بنك الجزائر يمكن البنوك المؤهلة طبقاً للمادة 02 من النظام 02-09، الدخول إلى تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة في كل يوم عمل بناءً على طلبها لدى بنك الجزائر. يحدّد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلات الودائع المغلقة للفائدة 30 دقيقة قبل إغلاق نظام الدفع

(1)- Banque Da Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2013, P 108.

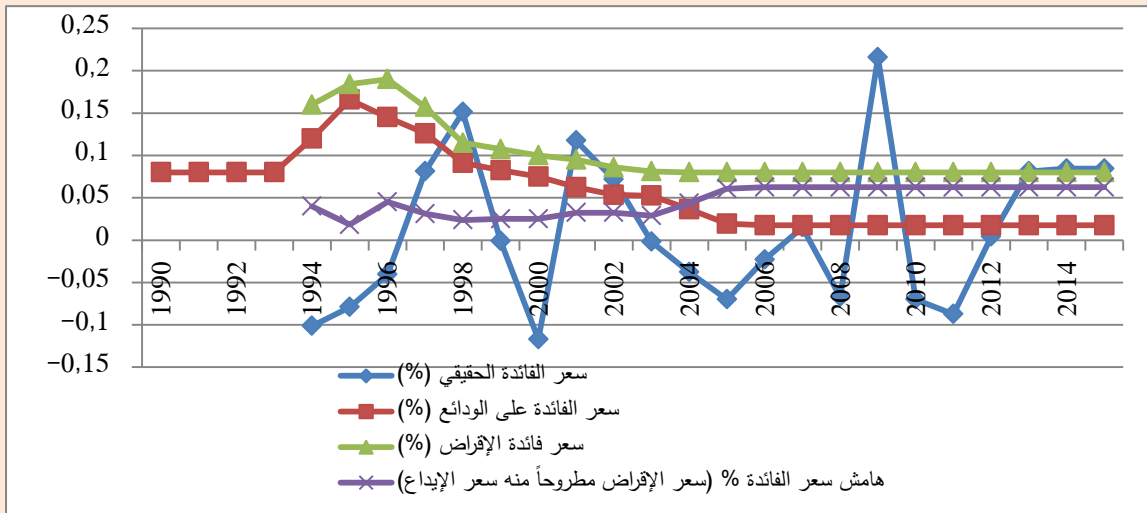
## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

"RTS" يحدّد أجل استحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التّالي عند افتتاح نظام "RTS"، وقد عرف تدخّلات بنك الجزائر على السّوق النّقديّة (استرجاع السيولة سبعة أيام & ثلاثة أشهر) تعديلات من زاوية التّدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدّلات الفائدة المطبقة في هذا المجال. تسمح استرجاع السيولة لثلاثة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السّوق النّقديّة بين المصارف التي تعتبر مستقرة، أما فيما يتعلق بالتسهيلات الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لـ 24 ساعة)، التي يتم القيام بها على بياض وبمبادرة من المصارف يتم مكافأتها بمعدّل ثابت يعلنه بنك الجزائر.

### 3.1.1. أسعار الفائدة في السّوق النّقدي:

يمكن للمصارف التّجارية طلب السيولة وفقاً لأسعار للفائدة وحسب مدة الاقتراض كما هو مبين في الشّكل أدناه، فالفائدة على الإقراض يحدد من قبل بنك الجزائر كسقفٍ لا ينبغي للبنوك التجارية تجاوزه كما يحدد المستوى الأدنى للفائدة على الإيداع، ويسمح بالمجال الذي فيه البنوك تتنافس كما هو محدد في هامش سعر الفائدة حيث لا يتجاوز أعلى مداه 15%، من جهة أخرى تتسم أسعار الفائدة الحقيقية بمستوى دون الصفر (سلبى) في عديد من المحطات وهذا نظراً لضعف الطلب من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى التضخم خلال فترات من سيرورة الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (25): أسعار الفائدة المطبقة في السوق النّقدي الجزائري



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنّقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص 103.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنّقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 95.
- Banque Da Algérie: **Bulletin Statistique De La Banque Aléria** 1990-2015.

### 2.1. سوق الصرف "le marché des changes"

أنشأ بنك الجزائر سوق الصرف سنة 1995 بصفته سوقاً ما بين المصارف للعملات الأجنبية.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.2.1. نشأة سوق الصرف:

أنشأ بنك الجزائر هذا السوق بموجب التعليم رقم 95-08 المؤرخة في ديسمبر 1995 والمتعلقة بسوق الصرف الأجنبي، تتم فيه جميع معاملات الصرف الأجنبي وتحديد أسعارها وفق آلية العرض والطلب (آلية السوق)<sup>(1)</sup>، وكجزء من إدارة الاحتياطيات، يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف الأجنبي عن طريق إجمالي الصرف المحقق من عمليات التصدير من المواد الهيدرو-كربيد ومنتجات التعدين التي تقع إدارته ضمن اختصاصه، ويتكوّن سوق النقد الأجنبي بين المصارف من مستويين:

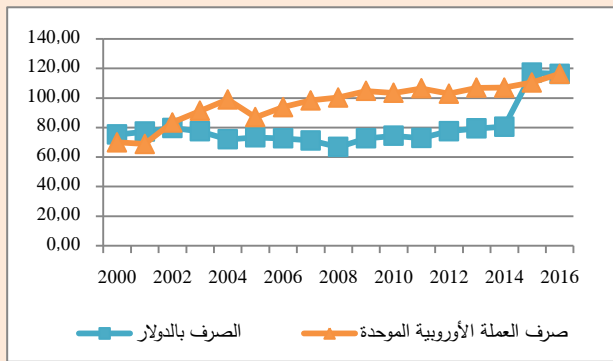
- سوق الصرف الأجنبي بين المصارف الجاري (spot).
- سوق النقد الأجنبي بين المصارف الآجل (forward).

### 2.2.1. مراقبة سوق الصرف الأجنبي فيما بين المصارف:

قام بنك الجزائر بإدراج آليات الرقابة بالامتثال في جميع الحالات يرصد المؤشرات الآتية:

- نسبة أقصاها 10% بين كمية النقود الأجنبية (موقف طويل أو قصير) لكل عملة أجنبية وحجم الأموال الخاصة التي تغطيها؛
- التقيد بنسبة أقصاها 30% بين إجمالي العملات لدى المصرف وحجم الأموال الخاصة التي تغطيها؛
- نظام قياس دائم لتسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية وحساب النتائج ومواقف التبادل العالمي ومراكز صرف العملات الأجنبية بالعملة الأجنبية<sup>(2)</sup>؛

الشكل رقم (26): سعر صرف الدينار الجزائري



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Banque Da Algérie، **Bulletin Statistique De La Banque Aléria** 1990-2015.

كما قام بنك الجزائر باستحداث صندوق خاص للرقابة على التطورات الطارئة على سعر صرف الدينار الجزائري ويسمى بصندوق تثبيت الصرف، يتم من خلال جمع الوسائل الضرورية من العملات الأجنبية والدينار، التي يستعملها بنك الجزائر لتثبيت قيمة الدينار والتخفيف من تلك التذبذبات والتموجات التي يحدثها الصرف وما ينجز عنها من آثار على الاقتصاد<sup>(3)</sup>.

<sup>(1)</sup>- bank-of-algeria, [Disponible sur le lien]:

- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm> . 22/11/2017 — (19:42).

<sup>(2)</sup>- نموذج رصد أسعار الصرف متوفر على قاعدة بيانات بنك الجزائر [ متاح على الرابط]:

- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm> . 22/11/2017 — (22:22).

<sup>(3)</sup>- المادة 01، النظام 90-06 المؤرخ في 30 ديسمبر 1990، المتضمن إنشاء صندوق تثبيت الصرف، .

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2. نظام الدفع الإلكتروني الجزائري:

يشمل نظام الدفع في أي جهاز مصرفي ومالي (الوسطاء الماليين وأدوات الدفع وإجراءات الدفع والتحصيل)، وتعتبر جودة نظام المدفوعات مؤشراً جيداً على أداء الاقتصاد بمستوييه. في ذات السياق قام بنك الجزائر بمساعدة البنك الدولي بتنفيذ مشروع لتحديث نظام المدفوعات في إطار تطوير البنية التحتية للنظام المالي الجزائري<sup>(1)</sup>:

#### 1.2. نظام الدفع الحقيقي للمبالغ الكبيرة "RTGS"<sup>(\*)</sup>:

إنّ الهدف من هذا المشروع هو تصميم وتطوير نظام حديث للدفع فيما بين المصارف من حيث المدفوعات الكبيرة الأمر الذي سيكفل تحويل الأموال بكفاءة وسرعة مع احترام توصيات لجنة الدفع ونظم التسوية للنظم ذات الأهمية النظامية "CPSS"<sup>(\*\*)</sup> التابعة لبنك التسويات الدولية "BRI".

#### 2.2. نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة:

نظام الدفع بين المصارف هو نظام يتم فيه دفع المبالغ الكبيرة أو العاجلة ويتم الدفع فقط عن طريق التحويل المصرفي<sup>(2)</sup>، ولضمان التوجيه الفعال والشفاف لهذا المشروع الهام. أنشئ بنك الجزائر في جوان 2003 وهو وحدة إدارة لمشروع نظام الدفع "UGP". إن تنفيذ نظام إجمالي للتسوية في الوقت الحقيقي هذا أن ييسر تطوير الوساطة المصرفية وإدارة المخاطر، وأن يعزز الروابط المؤسسية والمالية مع الأسواق المالية العالمية وأن يهيئ بيئة لصالح مشاركة المصارف الأجنبية في السوق المالية الجزائرية.

بدأت أنظمة الدفع العصرية بين المصارف ذات الفعالية والشفافية والتي تستجيب للمعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية سنة 2006، وبدأ نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل "ARTS" في الإنتاج في السنة ذاتها، جنباً إلى المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الكثيفة<sup>(\*\*\*)</sup> "ATKI"، ونتج عن وضع نظام "ARTS"<sup>(\*\*\*\*)</sup> قيد التشغيل أثر معتبر على تسير خزينة المصارف على أساس أنّ كلّ تدفقات الدفع بينها عن طريق تحويل مبلغ يفوق أو يساوي واحد مليون دينار والمدفوعات المستعجلة تمر عبره، سواءً تعلق الأمر بالتحويل لحسابهم الخاص أو لحساب زبائنهم.

(1)- Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2003, Op-CIT, P 21.

(\*)- Système de Règlements Bruts en Temps réel de Gros Montants.

(\*\*)- أنشأت لجنة الدفع ونظم التسوية في جانفي 1998، وهي فرقة عمل معنية بمبادئ وممارسات نظام المدفوعات للنظر في المبادئ التي ينبغي

أن تنظم تصميم نظم المدفوعات وتشغيلها، تعمل على وضع مبادئ أساسية لنظم الدفع ذات الأهمية النظامية...، للتفصيل أكثر ارجع إلى:

- BIS, Committee On Payment And Settlement Systems, **Core principles For Systemically Important Payment Systems**, Report of the Task Force on Payment System Principles and Practices.

(2)-Bank for International Settlements, **Core Principles for Systemically Important Payment Systems**, [Disponible sur le lien]:

- <https://www.bis.org/cpmi/publ/d43.htm> 2017/10/09 — (07:56)

(\*\*\*)- compensation des chèques et autres instruments de paiement de masse.

(\*\*\*\*)-Algeria Real Time Settlements.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

$$\text{درجة نشاط ARTS} = \frac{\text{درجة التشغيل الفعلي}}{08} = 255 \text{ يوما} \dots\dots\dots (15)$$

ما يميز نظام "ARTS" هو الأهمية الكبيرة والنسبية لحجم العمليات بين المصارف 54.8% مقارنة مع التحويلات لصالح الزبائن التي كانت في حدود 45.20%، أما من حيث المبالغ المسوات به فهذه الأخيرة تمثل 01% من إجمالي المبالغ في هذا النظام.

### 3.2. نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض:

دخل نظام المقاصة الالكتروني "ATKI" الإنتاج في ماي 2006 ويسيره مركز المقاصة القبلية بين المصارف (CPI) وهو شركة أسهم فرع بنك الجزائر والتي فتح رأسمالها أمام مساهمة المصارف، يسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)، بدأ تشغيل النظام بمقاصة الشيكات الموحدة وأدخلت الوسائل الأخرى في النظام تدريجياً. يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع حيث يتم صب الأرصدة الصافية من أجل التسوية المؤجلة في نظام "ARTS" في ساعة محددة مسبقاً<sup>(1)</sup>.

### 3. قطاع التأمينات الجزائري:

غداة الاستقلال جدد المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ 21 ديسمبر 1962 جميع النصوص المنظمة لعمل التأمين، وفي مطلع التسعينات تم ضبط القانون الأساسي الأول وفق المنهج الاقتصادي المعمول به رفقة قانون المصارف ويقوم المجلس الوطني للتأمين بتسيير نشاط التأمين ضماناً لتحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين<sup>(2)</sup>.

#### 1.3. القانون الأساسي المنظم للتأمينات في الجزائر:

ينظم العمل في مجال التأمين القانون الأساسي رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات والمعدل بالأمر 06-04، هذا القانون يشمل الأبواب المنظمة لعقد التأمين والتأمينات الإلزامية، وباب تنظيم ومراقبة نشاط التأمينات حيث تضلع مؤسسات التأمين باكتتاب وتنفيذ عقود التأمين و/ أو إعادة التأمين<sup>(3)</sup>.

#### 2.3. إجمالي الأصول في قطاع التأمين في الجزائر:

يتميز قطاع التأمين في الجزائر بالضعف النسبي مقارنة باحتياجاتها، حيث تحتل المرتبة الـ 68 عالمياً بحصة لم تبلغ 0.016% من السوق العالمية كما أنها تمثل 1.3% من سوق التأمين في إفريقيا<sup>(4)</sup>.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص 120.

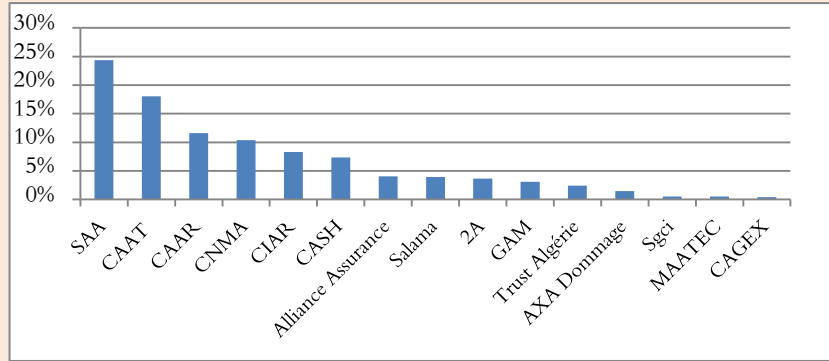
(2) - المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 95-933 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، جريدة رسمية رقم 65، الصادرة في 31 أكتوبر 1995.

(3) - المادة 102، القانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 13، الصادرة في 10 مارس 1995.

(4) - KPMG Algérie, Guide des Assurances en Algérie, 2009, p17.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

الشكل رقم (27): توزيع قطاع التأمين في الجزائر 2015



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- ALLIANCE d'assurance, **Rapport du Conseil d'Administration**, 2015, P20.

بلغ عدد مؤسسات التأمين في الجزائر خمسة عشر (15) مؤسسة، سبع منها ذات طابع عمومي، وسبع أخرى ذات طابع خاصة في حين يتضمن السوق مؤسستين مشتركيتين، وعلى غرار النظام المصرفي تهيمن مؤسسات التأمين العمومية على سوق التأمين بما يربو عن 74%، وتمثل الحصة المتبقية باقي المؤسسات دخلت المنافسة في غضون 20 سنة المنصرمة وهي تكابر من أجل منافسة المؤسسات العمومية، تسهم مؤسسات التأمين في جزء ضئيل في الناتج المحلي لا يتجاوز 01% تقريبا.

### 3.3. نظم إدارة مخاطر التأمين في الجزائر:

في سياق العمل بالمبادئ الاحترازية والتي نحن بصدد دراسة إسهاماتها في إرساء الاستقرار المالي، يستوجب علينا أن نعطي صورةً عن أهم تلك المبادئ الاحترازية المطبقة في قطاع التأمينات الجزائري حيث أشار القانون الأساسي إلى ضرورة تبني القواعد الأساسية للمخصصات والاحتياطات لضمان حسن سيرها، وفيما يلي أهم تلك النظم والتوصيات:

#### 1.3.3. رأس المال الأدنى:

على غرار متطلبات رأس المال الأدنى في البنوك كما سيتقدم معنا لاحقاً، فإن مؤسسات التأمين ملزمة كذلك بالتنفيذ بشروط رأس المال لدخول المنافسة في سوق التأمينات الجزائري، حيث يتوجب على شركات المساهمة التي تتفرد بممارسة عمليات التأمين على الأشخاص رأس مال أدنى مقداره مائتين مليون دينار (200 مليون)، في حين أن المؤسسات التي تمارس جميع أنواع التأمين التقيد برأس مال أدنى قدره ثلاث مائة مليون دينار جزائري (300 مليون)، وأخيراً فإن المؤسسات التي تمارس نشاط التأمين وإعادة التأمين فعليها التقيد بمبلغ أربع مائة وخمسون مليون دينار جزائري (450 مليون)<sup>(1)</sup>.

(1) - المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، جريدة رسمية رقم 65، الصادرة في 31 أكتوبر 1995.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.3.3. الاحتياطات:

هي كل الاحتياطات التي بموجب المخطط المحاسبي لقطاع التأمين تسجل كاحتياط بما فيها الاحتياطات الإجبارية يكون بمبادرة الأجهزة المختصة في مؤسسات التأمين وإعادة التأمين<sup>(1)</sup>.

### 3.3.3. الأرصدة التقنية:

أ. الأرصدة التقنية القابلة للخصم: في هذا الإطار يتوجب على مؤسسات التأمين وإعادة التأمين أن تحوز على أرصدة تقنية قابلة للخصم في كل وقت وهذا وفقاً للعناصر التالية:

- رصيد الضمان: من أجل تعزيز قدرة مؤسسات التأمين على الوفاء بالالتزامات، حيث يتم تعبئته من الأقساط أو الاشتراكات الصافية التي تعبئ سنوياً، حيث تبلغ نسبة الاقتطاع (01%).
- الرصيد التكميلي الإلزامي للديون التقنية: هدف هذا الرصيد هو تكملة الرصيد السابق أي كتعويض لعجز محتمل في الدين التقني الناتج في الخصوص عن سوء تقييمها وعن الخسائر، وتقوم مؤسسات التأمين بتعبئة هذا الرصيد من خلال اقتطاع نسبة (05%) من مبلغ الخسائر وتكاليف عملية التأمين.
- ب. الرصيد التقني غير القابل للخصم: في إطار هذه المخصصات يستوجب على مؤسسات التأمين أن تقوم بتكوين رصيد آخر يستحدث بمبادرة الأجهزة المختصة في مؤسسات التأمين، كغطاء وصمام إضافي لضمان السير الحسن للمؤسسات التي تعنى بالتأمين أو إعادة التأمين.

### 4.3.3. الديون التقنية:

تمثل الديون التقنية التزامات مؤسسات التأمين وإعادة التأمين حسب الحالات اتجاه المستفيدين من خدماتهم (التأمين على الأضرار، الأشخاص،...) وهي بذلك تسجل ضمن خصوم الميزانية، وتشمل بصفة عامة المصاريف التقديرية المترتبة عن خسائر التي لم تتم تسويتها.

### 5.3.3. حدود القدرة على الوفاء:

في إطار هذا النظام فإنه يتطلب على مؤسسات التأمين أو إعادة التأمين أن تثبت بصفة دورية قدرتها على الوفاء بالالتزامات وذلك بمخصصات إضافية تحوزها من خلال جزء من رأس مال المؤسسة أو من أموال التأسيس، والاحتياطات المقننة أو غير المقننة بالإضافة إلى رصيد الضمان وكذا الأرصدة التكميلية، وبناء على هذه المجمعات من المخصصات تضمن مؤسسات التأمين قدرتها على الوفاء:

$$\text{القدرة على الوفاء} = \text{جزء من رأس مال المؤسسة} + \text{رصيد الضمان} + \text{الاحتياطات المقننة} + \text{الرصيد التكميلي} \leq 15\% \dots (16)$$

(1) - المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالالتزامات المقننة، جريدة رسمية رقم 65، الصادرة في 31 أكتوبر 1995.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

إن القدرة على الوفاء ينبغي أن لا تقل عن 15% من الديون التقنية، بالتوازي مع هامش أعلى من 20% من إجمالي مبيعات السنة متضمنة الرسوم الصافية من الإلغاء وغيرها. وفي حال تددت النسبة عن هذا المقدار فإنه يستوجب على المؤسسة أن ترفع من رأسمالها أو أن تدفع كفالة للخزينة العمومية.

### 4.3. النظام المصرفي الجزائري:

يتشكل النظام المصرفي الجزائري حالياً من 29 مصرفاً ومؤسسة مالية، تتوزع هذه المؤسسات على النحو المدرج في الشكل المقابل، ومن زاوية تصنيف العمليات المصرفية تقوم المصارف حسب قانون النقد والقرض بجمع الموارد من الجمهور وتوزيع القروض مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وإتاحة وسائل الدفع للعملاء وضمان تسييرها وفق الشروط المصرفية المطبقة، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية المتاحة الأخرى<sup>(1)</sup>. فيما عدا ذلك تقوم المؤسسات المالية بما فيها مؤسسات التأمين بجميع العمليات المصرفية باستثناء جمع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع. من جهة أخرى تهيمن المصارف العمومية في الجزائر على النظام المصرفي من خلال شبكة وكالاتها الواسعة الموزعة

الشكل رقم (28): تشكيلة النظام المصرفي الجزائري 2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على، نفس المرجع، ص 90.

على جميع الولايات وتغطي 86%<sup>(2)</sup> من إجمالي أصول النظام المصرفي، بينما المصارف الخاصة تعد ذات محدودية في تغطية السوق المصرفية فقط في شمال البلاد، بالرغم من تسارع وتيرة نمو هذه الوكالات خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لما نزل بعد تلك المؤسسات لا تحضا بالفرص الاستثمارية ذاتها التي تحتكرها البنوك العمومية.

### 4. الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري:

تهيمن المصارف العمومية على السوق المصرفي وتغطي ما يربو عن 86% من النظام المصرفي تضمن تمويل القطاع العمومي في الاقتصاد كاملاً وتنافس المصارف الخاصة في القطاع الخاص.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، نوفمبر 2015، ص 90.

(2) - FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°14/161, 2014, P 10.



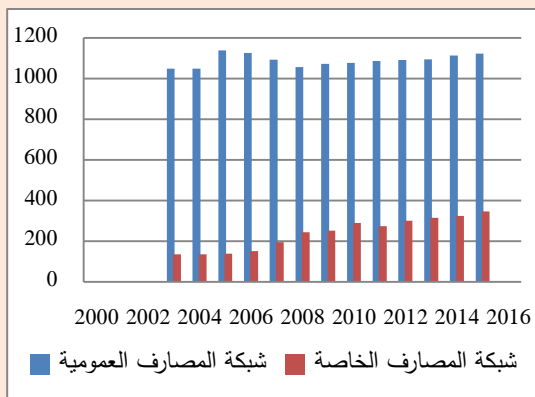
## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.5. توزيع الوكالات والشبكات المصرفية:

يؤكد تحليل مؤشرات العمق المالي هيمنة المصارف العمومية والسمة الواضحة في النظام المصرفي الجزائري فقد تواصل نمو شبكة الوكالات المصرفية وبشكلٍ معتبر، حيث سنة 2010 شبكة المصارف العمومية إلى 1077 وكالة مقابل 1072 مسجلة سنة 2009، أما شبكة المصارف والمؤسسات المالية الخاصة 290 وكالة مقابل 252 وكالة نهاية سنة 2009. أما فيما يخص مركز الصكوك البريدية على وجه المقارنة فقد سجل نسبة أعلى بكثير من الشبكة المصرفية بواقع 3398 شبكاً في 2010 مقابل 3357 شبكاً سنة 2009 وهو يمثل كثافة تعادل 3140 نسمة في 2009.

الشكل رقم (29): شبكة المصارف والمؤسسات المالية

الموزعة في الجزائر 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نفس المرجع السابق.

وفي سنة 2015، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1123 وكالة و 346 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة أما المؤسسات المالية الأخرى 88 وكالة مقابل 1113 وكالة المسجلة خلال السنة التي سبقتها (2014) بالنسبة للمصارف العمومية و 325 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة في سنة 2014. وبذلك يبلغ إجمالي عدد وكالات المؤسسات المالية 1557 وكالة مقابل 1526 وكالة مسجلة في سنة 2014 ما يعادل كثافة شبكات واحد لكل 25660 نسمة مقابل 25630 سنة 2014<sup>(1)</sup>.

### 2.5. تعبئة الودائع ومنح القروض للاقتصاد:

بعدما تبين من التحليل السابق هيمنة المصارف العمومية على المصارف الخاصة سنحاول الموازنة في التحليل أدناه بين نصيب كل منهما في عملية الوساطة المالية خلال السنوات 2010-2015 وما نشير إليه أنه لا يعني بأي حال من الأحوال أننا بصدد المقارنة في هذا التحليل المجري.

#### 1.2.5. تعبئة الودائع في الجهاز المصرفي:

في 2010، وبعد سنتين من الوتيرة المتواضعة للنشاط الاقتصادي الوطني (2.40%) ألتمس انتعاش في مستويات النمو فقد عرف مستوى معتبر في تعبئة الودائع مقارنة بسنة 2009 حيث نمت بواقع 11.70% كما يبينه الجدول رقم (17) أدناه، تحوز المصارف العمومية حصة الأسد منها (89.60%) أما من حيث تدفق الأموال المعبئة في نفس السنة سجلت المصارف العمومية تدفقاً بما يفوق 334.70 مليار دينار بالنسبة للمصارف العمومية و 69.3 مليار حصة المصارف الخاصة منها.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2008-2015.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

جدول رقم (17): حجم الودائع المعبئة في النظام المصرفي الجزائري 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	نوع الوديعة
3891.7	4434.8	3537.5	3356.4	3495.8	2870.7	ودائع تحت الطلب
3297.7	3712.1	2942.2	2823.3	3095.8	2569.5	- المصارف العمومية
594.0	722.7	595.3	533.1	400	301.2	- المصارف الخاصة
4443.3	4083.7	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	ودائع لأجل
4075.7	3793.6	3380.4	3053.6	2552.3	2333.5	- المصارف العمومية
367.6	290.1	311.3	280.0	235.2	190.8	- المصارف الخاصة
865.7	599.0	558.2	548.0	449.7	424.1	ودائع لضمانات
751.3	494.4	419.4	426.2	351.7	323.1	- المصارف العمومية
114.4	104.6	138.8	121.8	98.0	101.0	- المصارف الخاصة
9200.7	9117.5	7787.4	7238.0	6733.0	5819.1	مجموع الودائع المجمعة
% 88.3	% 87.7	% 86.6	% 87.1	% 89.1	% 89.8	- حصة المصارف العمومية
% 11.7	% 12.3	% 13.4	% 12.9	% 10.9	% 10.2	- حصة المصارف الخاصة

الوحدة: مليار دينار جزائري

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص 103.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 95.

إنّ الودائع تحت الطلب الجانب الأكبر في تركيبة الودائع بالنسبة للمصارف العمومية فمعظمها متأتية من قطاع هيدرو-كاريبر وكانت قد سجلت 49% من إجمالي الودائع سنة 2010، كما تمثل النسبة الباقية وودائع لأجل بالإضافة إلى وودائع محوزة كضمان، (ودائع الواردات، كفالات) في حين مثلت 51% من إجمالي الودائع سنة 2011. أمّا بالنسبة للسنوات 2012-2013، عرف نشاط تعبئة الودائع نمو ضعيف (6.40%)، وكان أداء المصارف الخاصة معتبرا مقارنة بالسنوات السابقة (13%) ويعود هذا التراجع بالنسبة للمصارف العمومية فيما نرى إلى الانخفاض الكبير في حجم الودائع المتأتية من قطاع هيدرو-كاريبر، وقد تحسن مستوى الودائع سنة 2013 لدى النظام المصرفي بنسبة 8.10% لكن لتزال تعدّ معتبرة إذا ما قورنت بسنة 2010-2011. ولتزال المصارف الخاصة تُكابر من أجل توسيع حصتها في السوق المصرفي رغم المنافسة الشديدة.

سنة 2012-2013، تعد هذه الفترة ذات صفة استثنائية حيث شهدت حالة من الجمود في أسواق الطاقة العالمية والتي تمثل عوائدها المورد التمولي الأساسي للاقتصاد الجزائري فقد تراجعت مستويات الودائع لدى المصارف بواقع 2.20%<sup>(1)</sup>، هذا من جانب تعبئة الموارد.

(1)- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 93.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.2.5. منح القروض من الجهاز المصرفي:

تبقى عملية تمويل الاقتصاد تحظى بالجانب المطلق للنظام المصرفي بحكم غياب السواق المالي فقد سُجِّل في الفترة 2010 مستوى معتبراً بواقع 3266.7 مليار دينار حيث تحوز المصارف العمومية 89% منها، وفي حين تبقى المصارف الخاصة تتطلع للمنافسة رغم النمو المسجل فهي تكتفي بتمويل القطاع الخاص، في حين المصارف العمومية تضمن تمويل القطاع العمومي كاملاً وتتنافس المصارف الخاصة في القطاع الخاص، وتهيمن المصارف العمومية كذلك في تمويل القطاع الخاص بنسبة استحوذ 76%.

### جدول رقم (18): حجم القروض الموزعة من قبل النظام المصرفي الجزائري 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
7275.6	6502.9	5154.5	4285.6	3724.7	3266.7	مجموع القروض الممنوحة
% 87.5	% 87.8	% 86.5	% 86.7	% 85.5	% 86.8	- حصة المصارف العمومية
% 12.5	% 12.2	% 13.5	% 13.3	% 14.5	% 13.2	- حصة المصارف الخاصة

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص 106.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2015، ص 98.

سنة 2011، تم تسجيل نموا في حجم القروض بواقع 20% ولعل المصارف الخاصة الأكثر تطوراً حيث ساهمت بما يزيد عن 14%. وإجمالاً بلغ حجم القروض النظام المصرفي 3724.7 مليار دينار بنمو قدره 14%، وهذا إذا تم طرح الديون غير الناجعة والتي يتم إعادة شراؤها من طرف الخزينة العمومية.

سنة 2012-2013، نمت إجمالي القروض الموزعة بواقع 16% حيث بلغت ما مقداره 4296.4 مليار دينار وتحوز المصارف العمومية ما يمثل 87% من حجمه، فيما عدا ذلك تواصل نمو القروض في سنة 2013 ليبلغ 5154.5 مليارات بنمو يقدر بـ 20%. وفي سنة 2014-2015، خلافاً لما كان عليه وضع تعبئة الودائع نمت مستويات القروض لتبلغ 6502.9 مليار دينار سنة 2014، ثم تنامى بواقع 11% مطلع سنة 2015، في حين نلاحظ تراجع إسهامات المصارف الخاصة 12.5% إذا ما قورنت بما تم تسجيله سنة 2013 بواقع 13.5%. تعدّ المصارف العمومية الممول الوحيد للقطاع العام محتكرةً إياه وتتنافس المصارف الخاصة في القطاع الخاص بحيث تحوز على 75% منه سنة 2015.

وعليه من خلال ما سبق يتضح جلياً مدى انحياز الاقتصاد المصرفي الجزائري إلى طابع العمومية، والتي نرى أنها تحدّ من فعالية الوساطة المالية خاصةً من جانب المنافسة، فهي في العادة تفتقر إلى الاحترافية في التسيير - بتحفظ - وكذا الخدمات مما يؤثر على درجة الاستقرار المالي في الجزائر هذا ما سيكشفه التحليل خلال الفصول المتقدمة.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المطلب الثاني: سيرورة الأداء في النظام المصرفي الجزائري- مؤشرات مختارة

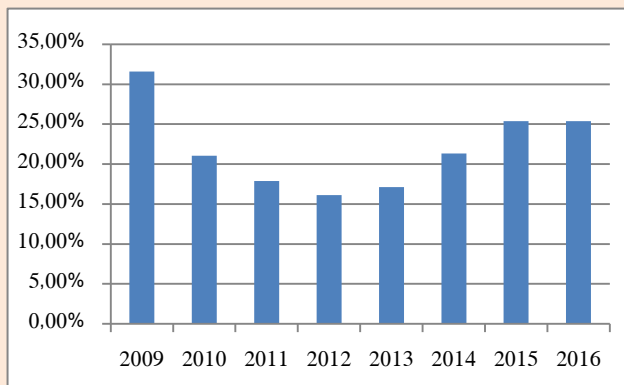
يعدّ النظام المصرفي في الجزائر ذو مستوى أداء معتبر فهو يتمتع عموماً بمستوى رأس مال جيّد ويتّسم بالرّبحية والسيولة العالية جداً، وهو أكبر النظم المالية على الإطلاق بإجمالي أصول 92%<sup>(1)</sup>، كما أنّ انكشافه على العالم الخارجي محدود، وقد تحسنت وضعيته كثيراً خلال العشرية الأخيرة استناداً إلى الإصلاحات المختلفة أهمّها رأس المال بالإضافة لآليات إدارة المخاطر، ويمتاز بمؤشرات صلابة حسنة للبعض منها وفي تراجع طفيف لبعضها الآخر سيما نسب الملاءة التي هي أعلى بكثير من تلك التي توصي به الهيئات الدولية التي تعنى بالاستقرار المالي. التحليل أدناه يعطي موجزا عن أهم مؤشرات الأداء في النظام المصرفي الجزائري.

#### 1. مستوى الملاءة في النظام المصرفي الجزائري:

تعتبر نسب الملاءة للأموال الخاصة مرتفعة نسبياً، نظراً لحالة الانتعاش الذي ساد الاقتصاد خلال العقد الماضي 2002-2013 قد حسنت من وضعية مؤشراته الكليّة وأفادت الجهاز المصرفي من المستويات التاريخية المرتفعة في أسعار هيدرو-كربيد في أسواق الطاقة العالمية، كما يوضحه. هذا الوضع سمح بأن تكون هناك ديناميكية كبيرة في الاقتصاد مكنّ الجزائر من تلافي الصدمة الكبيرة 2007-2008، لكن نتيجة لتراجع حدث في أسعار هيدرو-كربيد عالمياً أثر بشكل غير مباشر على مؤشرات الملاءة في المصارف كما يعرض الشكل رقم (49).

#### 1.1. تطهير القروض غير العاملة (المتعثرة):

الشكل رقم (30): مستوى القروض المتعثرة من إجمالي الأموال الخاصة القاعدية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Bnq D'algérie, **Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien**, Op-Cit .

إنّ القروض غير العاملة تظلّ لسنوات في سجلات النشاط لدى المصارف مما يقوّض القيمة التحليلية للبيانات المالية ويعطلّ القرارات الإستراتيجية فيها، ولتزال الجزائر تعتمد إلى تطهير المصارف العمومية وتعيد جدولة ديونها رغم من أنّ الأمر 04-10 قد رفع اليد عن هذا، والشكل المقابل يوضح حجم القروض غير العاملة، وهي نسبة عالية جداً تتبئ بعدم الرشادة في ضبط وإدارة الائتمان وغياب للحوكمة.

(1)- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Op-Cit, P 13.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

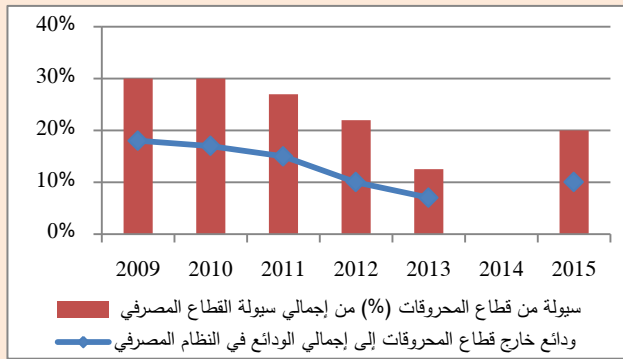
إنّ بلوغ حجم القروض المتعثرة 31% سنة 2009 يعدّ مؤشراً على عدم الرشادة في منح الائتمان حتى وإن كانت الفترة تتميز ببخوبة مالية، فهذا المستوى العالي من شأنه أن يجعل مستوى الصلابة المصرفية يتآكل خصوصاً وأنّ النسبة الأعلى تشهدها المصارف العمومية والتي حذر صندوق النقد الدولي من مشاكل تكتنف نشاطها<sup>(1)</sup>. ونشير أنّ التوسع الكبير في النشاط المصرفي كان نتاجاً لمتغيرات خارجية وليست لديناميكية في الاقتصاد. ويعكس الشكل أدناه تراجع القروض المتعثرة في 2010-2012 ومن المرجح أن المؤسسات قامت بتطهير الديون أو إلغائها في ضل حالة التوسع المالي آنذاك، إلاّ أنّه مع نهاية سنة 2013 عاد للتدهور نتيجة تراجع أسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية.

### 2. مستوى السيولة في النظام المصرفي:

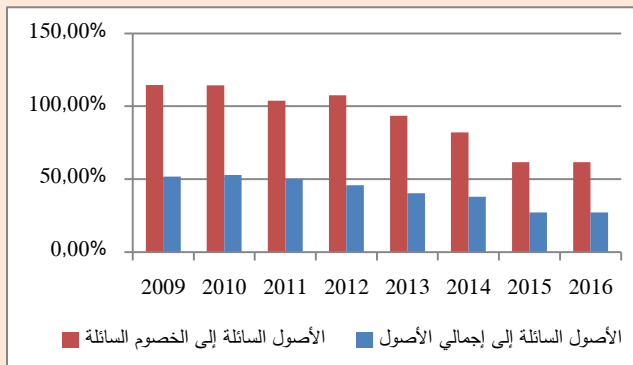
إنّ التقلب في إيرادات هيدرو-كاربير يؤثر بشكل مباشر على مستويات السيولة، فارتفاعها على سبيل المثال يرفع مستوى السيولة لدى المصارف العمومية من ما يفاقم من المخاطر الناتجة عن سوء إدارة السيولة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يؤثر بشكل كبير على المصارف من خلال قناة الائتمان.

وفي السياق ذاته يُبرز تحليل السيولة مدى تأثر النظام المصرفي بمخاطرين، الأول يعنى بالسيولة المفرطة (خطر تجميد) كحال النظام المصرفي الجزائري وما لها من أثر على حجم التكاليف وتراجع الأرباح بينما الآخر يمثل شح السيولة (عسر مالي)، وما يشكّله من تأثيرات في دعر المصرفيين لهذا توجبّ عناية خاصة جداً بمؤشر السيولة. فمؤشرات السيولة التي يعتمدها صندوق النقد الدولي توضح أنّ النظام المصرفي ذو سيولة مفرطة.

الشكل رقم (31): مساهمة أصول هيدرو-كاربير في سيولة النظام المصرفي الجزائري 2010-2015



الشكل رقم (32): مؤشرات السيولة في النظام المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Op-Cit
- Bnq D'algérie, Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien, Op-Cit.

(1) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Op-Cit, P 13.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

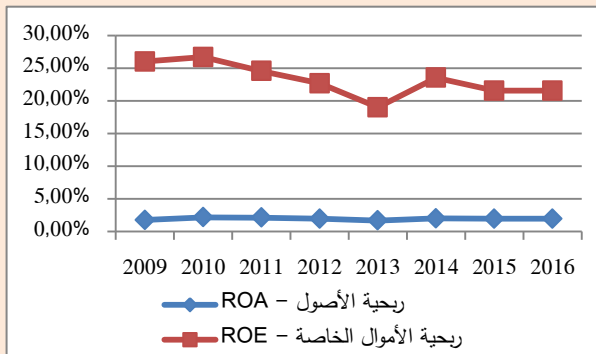
إن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تبين سنة 2009 أنّ نصف أصول النظام المصرفي ذات سيولة في الأجل القصير والمتوسط حيث أنها بلغت 51% ثمّ 50% في سنة 2011، وبالرغم من أنّ النسبة تراجعت نسبياً حيث سجّلت 30% في سنة 2015-2016، إلّا أنها لا تزال عالية مقارنةً بالمستوى الأمثل الذي يحدده صندوق النقد الدولي 20%. فيما عدا ذلك تبقى نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم السائلة تتأرجح بين المتوسط والسيء حيث كان هناك هامش فوق الواحد صحيح سنة 2009 حيث قدر بما يربو عن (115%)، وكان يتأرجح نظراً لتذبذب في النشاط المصرفي والاقتصادي الكلي ليبلغ سنة 2015-2016 مستوى (60%).

### 3. مستوى الإنتاج والربحية في الجهاز المصرفي:

يعدّ النظام المصرفي الجزائري ذو ربحية عالية نوعاً ما نظراً لكونه نظام تقليدي بسيط وغير معقّد يقتصر على تعبئة الودائع ومنح الائتمان، مع بعض الخدمات الحديثة البسيطة. فمستوى ربحية المصارف كما يتّضح من خلال المؤشرات في الشكل أدناه، ذات مستوى عالي. حيث تشير بيانات مردودية الأموال الخاصة "ROE" الذي قدر بـ 26.70% في سنة 2010 تدهور تدريجياً ليصل أدنى مداه سنة 2014 بنسبة 19%، أمّا في 2015 فقد بلغ مستوى 21.60% أي تدهور نسبياً نتيجة لنمو مستوى الأموال الخاصة بشكل أعلى بكثير من مستوى نمو النتائج المحققة في الجهاز المصرفي، هذا بالنسبة للمصارف العمومية. أمّا المصارف الخاصة فيرجع إلى تراجع مستوى الأداء المحقق إلّا أنّه يبقى معتبراً، بينما مردودية الأصول "ROA" بمتوسط نسبة 02% وهو مؤشر جيد جداً يترجم إلى حدّ كبير عائد الأصول ومدى قدرتها على توليد الأرباح على المدى القصير.

الشكل رقم (34): مؤشر الربحية في النظام المصرفي الجزائري

2015-2010



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Op-Cit .
- Bnq D'algerie, Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien, Op-Cit.

من خلال ما سبق وبالرغم من أنّ متوسط المؤشرات تدلّ إلى تحسن وضع النظام عن ما كان عنه في مرحلة سبقت 2010 إلّا أنّه لم يكن بالرّغم المنشود في ظل ارتفاع الموارد التّمويلية للمصارف الذي انعكس بسبب تطوّر إيرادات الجزائر في قطاع هيدرو-كاريبر. وعليه نرى ضرورة التزام المصارف بدعم جودة أصول المحفظة الاستثمارية هذا ما سيكشفه التحليل الجزئي خلال الفصل الموالي من الدراسة لعينة من المصارف في الجزائر تعدّ الأحسن بين مثيلاتها.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

**المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في الأزمات المالية وعدم الاستقرار المصرفي**  
اتّسمت تشكيلة اللجنة المصرفية في خضم القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بطابعها القضائي أكثر منه إداري لهذا تم تسجيل قصور في الرقابة المصرفية، تأكّدت من خلال حالة من عدم الاستقرار المالي في الجزائر وعدة هزات أثرت بشكل متباين على النظام المصرفي وثقة الجمهور فيه، ما نتج عنه جملة من التعديلات الهيكلية على القانون المصرفي الجزائري تمخّض عنه صدور الأمر 03-11 الذي ألغى القانون الأساسي الأول وطرح عدة نقاط كانت تشكّل ثغرة على سلامة النظام المصرفي. يبحث هذا المطلب في إحدى أهم قضايا عدم الاستقرار المالي (المصرفي) في الجزائر.

### 1. المصرف التجاري والصناعي الجزائري "BCIA":

تأسّس المصرف التجاري الصناعي الجزائري "BCIA" في 04 جويلية 1998 بموجب الاعتماد من مجلس النقد والقرض رقم 98-09 يحمل الترخيص من بنك الجزائر بتاريخ 24 سبتمبر 1998، وهو مصرف خاص جزائري يقدر مساهمته بحوالي واحد (01) مليار دينار. وبعد إجراء تفتيش ميداني أجري في عام 1999 في إطار الرقابة بعين المكان قامت المفتشية العامة لبنك الجزائر بعدة تقارير قدمت من طرف مفتشين منذ سنة 2001 قد شملت ما يلي<sup>(1)</sup>:

- الوضعية المالية العامة للمصرف (مارس 2002، ديسمبر 2002)
- مراقبة التعامل مع الشيكات غير المدفوعة (ماي 2003)
- تقارير مراقبة التجارة الخارجية وعمليات الصرف الأجنبي (جوان 2003، جويلية 2003)
- مراقبة حول الكمبيالات الاحتياطية (جوان 2003)

#### 1.1. أسباب متابعة المصرف الصناعي والتجاري الجزائري "BCIA":

يظهر التدقيق الفوري بعين المكان لعمليات التجارة الخارجية وعمليات النقد الأجنبي التي نفّذت خلال السداسي الأول من عام 2003 أنّ مصرف "BCIA" قد انتهك الأحكام القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالعمل المصرفي وفق أحكام قانون النقد والقرض 90-10 ساري التطبيق آنذاك ويمكن إدراج أهم الأسباب التي ساهمت في هشاشة هذا المصرف في النقاط أدناه، والتي من الواضح أنّ السبب الرئيس فيها هو العامل البشري وسوء التسيير والإدارة (خطر عملياتي-التشغيل)، ونحن نرى بأن تركيز المشرع الجزائري على جهاز فعّال لإدارة المخاطر الداخلية كان نتاجاً لما التمسّه من تقصير لهذا المصرف وفي العينة الثانية التي سنشير إليها لاحقاً (مصرف الخليفة):

- عدم احترام النظام الاحترازي المعمول به خاصة نسب تقييم الأخطار ونسب القدرة على السداد؛

<sup>(1)</sup>- Banque d'Algérie, **Chapitre V : Système Bancaire : Intermediation, Supervision et Modernisation**, Rapport annuel 2003.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- عدم التقيد بإرسال الوثائق التنظيمية والتي تتمثل أساساً في الوضعية المحاسبية الشهرية والتصريح بالنسب الاحترازية وبالالتزامات الخارجية وكذا بالقروض الممنوحة للمسيرين والمساهمين وبالإضافة إلى عدم التصريح بوضعية الصّرف؛
- عدم مطابقة تحرير رأس مال المكتتب نقداً والمثونات التنظيمية وقد تم تقديم تقرير في ديسمبر 2002 بهذا الصدد مع التنبيه من بنك الجزائر في أبريل 2003؛
- وجود طريقة للغش في العديد من الشيكات مرتبطة بسفاح احتياطية، هذه الشيكات الغير مدفوعة المخصومة على مستوى غرفة المقاصة كشفت عن مخالفات خطيرة بين المصرف التجاري الصناعي "BCIA" وبنك الجزائر الخارجي BEA؛
- عدم كافية الحساب الجاري وغياب الاحتياطات الإلزامية مع خرق القوانين الخاصة بالصّرف؛

### 2.1. الإجراءات المتخذة ضد المصرف الصناعي التجاري الجزائري:

أدى ثبوت المخالفات ضدّ هذا المصرف من خلال عدّة تقارير للمراقبين إلى اتخاذ إجراءات صارمةٍ ضدّه، سيما إجراء سحب الاعتماد ومنعه من مزاوله النّشاط المصرفي مستقبلاً، لكن ما تجدر الإشارة إليه أنّه ووفقاً للتّشريع المصرفي المعمول به في الجزائر يعود فصل الإجراءات الرّدعية إلى اللّجنة المصرفية كما أوردنا سلفاً، فهي صاحبة الاختصاص في ذلك في حين اقتصر دور بنك الجزائر في إمداد التقارير لهذا المصرف، بعد تحويل ملفه للجنة المصرفية التي قامت بدورها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها باتخاذ القرار 03-08 المؤرّخ في 21 أوت 2003 المتضمّن سحب الاعتماد من المصرف ووضع المصرف قيد النّصفية وتعيين مصفٍّ للقيام بعملية النّصفية وإعلام الجمهور العام بمنطوق القرار.

### 2. مصرف الخليفة التجاري:

تعد هذه الأزمة استثنائية من حيث حيثيات تطورها وبوادر حدوثها ونشير في هذا الصدد إلى تلك التدابير التي تعكس تطور أزمة هذا المصرف من حيث سوء التسيير والأخطاء وعدم احترام النّظام الاحترازي المعمول به فقط. وبالعودة إلى تطور نشاطه فقد أسّس مصرف الخليفة سنة 1997 كشركة ذات أسهم برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ويمثّل أوّل مصرف تجاري برؤوس أموالٍ خاصةٍ جزائرية، وقد عرف المصرف مشكلة التعثر بعد تراكم مجموعة من الأسباب المؤدية لتلك المشكلة، ساهمت في خروجه من النّشاط المصرفي هذا ما أعطى صورة سيئة وسلبية عن التجربة للجمهور المصرفي الجزائري مع المصارف الخاصة مما أعطى صورةً غير مقبولة عن المصارف الخاصة في الجزائر أفقدت الجمهور النّقة في المصارف<sup>(1)</sup>.

(1) - محمد إلفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في نقود والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2013-2014، ص 258.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.2. أسباب عدم استقرار مصرف الخليفة:

أشارت اللجنة المصرفية إلى أنّ مشاكل المصرف ترجع في الأساس بالتسيير وسوء الإدارة وأخرى اجتماعية وثقافية ومؤسسية وقد ساهم الانفتاح المالي المتسرع في النظام المصرفي الجزائري إلى استقطاب عددٍ من المستثمرين الخواص، الذين قاموا بالاستثمار في المجال المصرفي لم يكونوا قادرين على تسييرها نظراً لعدم كفاءتهم وخبرتهم في العمل المصرفي.

### جدول رقم (19): تطور عدد وكالات مصرف الخليفة 1998-2001

السنة	1998	1999	2000	2001
عدد الوكالات	05	05	24	24

المصدر: إعداد الباحث نقلا عن محمد أليفي، مرجع سبق ذكره، ص 255.

أفضت نتائج فحص ملف مصرف "الخليفة" إلى أنّ مسيريه وإطارته ذوي الخبرة المحدودة، بكسر حدود العمل المصرفي المتعارف عليه من خلال منح فوائد لعملائهم تتراوح ما بين 14% ونسبة 18% في الوقت الذي كانت فيه المصارف العمومية تمنح فوائد تتراوح ما بين 4.5% ونسبة 10%، وبالرغم من أنّ المشرع لا يمنع المنافسة في هكذا أحوال إلا أنّها تغرر بالجمهور. وقد ظهر في الفترة 2002-2003 بشأن مراقبة عمليات التجارة الخارجية وجود مخالفة للقوانين واللوائح المنظمة للنقد الأجنبي وتحركات رؤوس الأموال تستلزم فرض جزاءات جزائية على نطاق واسع، وتجدر الإشارة إلى أنّ (12) تقريرا صدرت عن انتهاكات تمس أنظمة الصّرف والإجراءات القانونية المعمول بها وفق قانون النقد والقرض 90-10 ساري المفعول آنذاك<sup>(1)</sup>، كما نرى أنّ مسيري مصرف الخليفة قد ارتكبوا عدة تجاوزات وخروق قانونية ومع ذلك لم يتعرضوا لأية عقوبات تأديبية وهذا ما يجعلنا نتساءل عن فعالية واستقلالية توجّهات الرّقابة المصرفية.

### 2.2. إجراءات التعامل مع مصرف الخليفة:

بعدها تفاقمت وضعية المصرف نظراً لأزمة حدّة السيولة بسبب الذعر المصرفي<sup>(\*)</sup> اتّجاه مصرف الخليفة، ورغبة الجمهور بسحب ودائعهم أعلن هذا الأخير عن توقفه عن الدّفع، وبناء على ذلك قرّرت اللجنة المصرفية سحب الاعتماد وتصفية مصرف الخليفة في شهر ماي 2003، وتعاملت بطريقة صارمة معه بهدف إعادة بعث الثقة في المودعين وتحسين انضباط السوق، كما قامت اللجنة المصرفية بتحرير وثيقة إعلامية شرحت فيها أسباب مشكلة تعثر المصرف هدفت إلى طمأنت جمهور المودعين.

(1)- Bnqe d'Algérie: **Système Bancaire : Intermediation, Supervisionet Modernisation**, Op-Cit.

(\*)- ويطلق عليه أيضاً "ذعر المصرفيين"، جاء هذا المفهوم بعد الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (الذعر المصرفي 1907) حينما انهارت سوق البورصة بصورة مفاجئة فاقدة ما يقرب من 50% من القيمة المالية، وقد حدث هذا الذعر في فترة ساد فيها الكساد إثر عمليات سحب للأموال المودعة في البنوك الذي أفضى إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات، وتعزى الأسباب الرئيسة في هذه الأزمة إلى ما شهدته بنوك نيويورك من سحب للسيولة وفقدان الثقة لدى المودعين و عدم وجود صناديق ضمان الودائع.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 3. تصفية مصرف "Trust Bank":

أنشئ هذا المصرف في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 750 مليون دينار جزائري، والذي تم رفع حدوده إلى 2.5 مليار دينار جزائري في سنة 2006، وبعد إصدار مجلس النقد والقرض للنظام 04-08، قام المساهمون برفع رأس ماله إلى الحد المطلوب في السنة المالية 2009 لكن اللجنة المصرفية قررت بأنه إجراء يتنافى وأحكام قانون النقد والقرض لأنه جاء بمساهمات غير نقدية، حيث يتوفر قانونا ثلاث أساليب تتمثل في المساهمة النقدية أو عن طريق تحويل احتياطات المصرف إلى رأس ماله أو مساهمة جديدة من طرف المساهمين، وحسب اللجنة المصرفية فإن المصرف رفع رأسماله دون اللجوء إلى الخيارات السابقة، وتبعاً لذلك قامت بتعيين مسير مؤقت ابتداءً من 12 جانفي 2012 أعلنت إنهاء هذا الأخير<sup>(1)</sup>، بعد أن لاحظت حسب التقرير، ضمان المصرف لشروط رفع رأسماله وعلى الظروف العادية لاستمرار نشاطه حيث بلغ رأسماله 13 مليار دينار جزائري في فيفري 2012، ما يشير إليه أن المقصود هنا ليس مصرف "الثقة" الأمريكي "Trust Bank Algeria" الذي يزاول نشاطه حالياً في أحسن الظروف وبمستوى من التسيير المطلق والحصيف.

من خلال ما سبق يتضح أن اللجنة المصرفية والتي تعنى بالرقابة المصرفية وفي ظل القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بطابعها القضائي أكثر منه إداري - بتحفظ - لهذا تم تسجيل بعض القصور في عمليات الرقابة المصرفية، تأكدت من خلال حالة من عدم الاستقرار المالي في الجزائر وعدة هزات أثرت بشكل متباين على النظام المصرفي وثقة الجمهور فيه...، وبالرغم من هذه النقائص والهفوات إلا أنه يلحظ أن سلطات الإشراف المصرفي تسعى بحق إلى تحسين الإطار التنظيمي للعمل المصرفي وفق الممارسات والمقاييس الدولية، ما يؤكد أنه هو التعديلات الهيكلية على القانون المصرفي الجزائري تمخض عنه صدور الأمر 04-10، وطرح عدة نقاط كانت تشكل ثغرة على سلامة النظام المصرفي، أهمها طرح قضايا الاستقرار المالي كهدف صريح لهيئات الإشراف كما سيوضح معنا خلال الفصول المتقدمة من الدراسة.

. (مقال منشور، موقع الأخبار الدولية، تاريخ التصفح 05 ماي 2015 / 22:36) ————— <http://rihanate.com/node/543> -<sup>(1)</sup>

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

**المبحث الثاني: الرقابة والإشراف المصرفي - هيآت إدارة & تقدير المخاطر في الجزائر**

إدراكاً للأهمية المتزايدة في خصوص مهام الرقابة والإشراف المصرفي الفعلي والفعال يحمل كلاً من مجلس النّقد والقرض واللجنة المصرفية وبنك الجزائر على عاتقهم مسألة تحصيل المصارف والمؤسسات المالية ضدّ كل المخاطر بما في ذلك المخاطر النظامية والحفاظ على صلابتها. واستكمالاً لتلك الجهود يتضمن جهاز الرقابة المصرفية على الخصوص الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان، وعبر هذين الشكلين للرقابة يلتزم المشرفون على المصارف والمؤسسات المالية (الهيآت سابقة الذكر) بإعطاء تقييماً حول المصارف والمؤسسات المالية، لذلك يبحث هذا المطلب في إشكالية تتعلق " بالإطار وقواعد الرقابة والإشراف المصرفي المعتمدة في الجزائر" ومن هذا المنطلق سنحاول تبيان تلك الجهات الرقابية ودور كل واحد منها وعن مستويات الرقابة في الجزائر.

**المطلب الأول: هيآت الرقابة المصرفية & تقدير المخاطر في الجزائر**

يتناول هذا المطلب هيآت الإشراف في الجهاز المصرفي الجزائري والتي انبثقت عن الإصلاح المصرفي الأول سنة 1990، الذي تمخض عنه إصدار قانون 90-10 الذي يعنى بالنقد والقرض.

### 1. هيآت الرقابة وتقدير المخاطر المصرفية في الجزائر:

يعتبر الالتزام بقواعد الحيطة والحذر في ممارسة النشاط المصرفي من أهم الالتزامات الواقعة على عاتق المصارف نظراً لخطورة النشاط المصرفي وما يمكن أن ترتبه من آثار على درجة الاستقرار المالي في النظام المالي والمصرفي، وقد دعت الأمرية 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض المعدلة بالأمر 04-10 الإطار القانوني للنشاط المصرفي وذلك بتعزيز استقرار النظام المصرفي ولإسيما شروط الدخول إلى المهنة المصرفية، وعلى المستوى التنظيمي واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر مهمة توطيد وتعزيز شروط مهنة ممارسة النشاط المصرفي، واستمر في العمل على تدعيم الإشراف المصرفي بجعله مطابقاً للمعايير والمبادئ العالمية.

#### 1.1. اللجنة المصرفية:

أسست اللجنة المصرفية بموجب نص المادة 143(\*) من قانون النقد والقرض 90-10 الملغي بالأمر 04-10 وهي هيئة خُصت بمهمة رقابة النشاط المصرفي، وقد توسّع نشاطاتها إلى المصارف الجزائرية

(\*)- المادة 143، القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 16، الصادرة في 18 أبريل 1990: تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات المثبتة، تبحث اللجنة عند اقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص غير مرخص لهم يقومون بأعمال البنوك والمؤسسات المالية وتنزل بهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون على أن لا يحول ذلك دون بقية الملاحقة المدنية والجزائية".

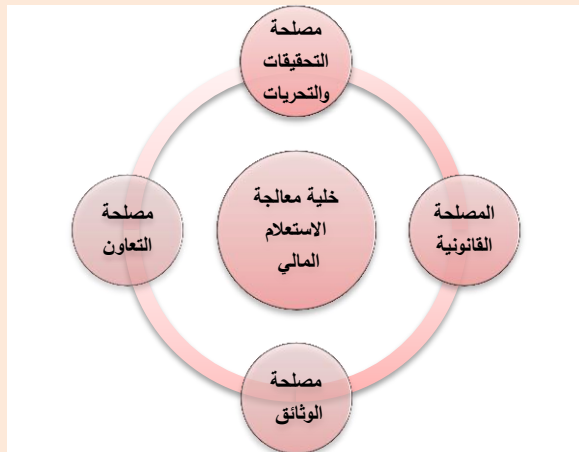
## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

العاملة في الخارج إذا اقتضت الضرورة لذلك (\*\*)، ورغم إلغاء القانون إلا أنّ المشرع أبقى على اللجنة مع تعزيز صلاحيتها وتعتبر اللجنة المصرفية من الهيئات الإدارية المستقلة<sup>(1)</sup>، المستخدمة من طرف المشرع الجزائري لأجل الإسهام في عملية الضبط الاقتصادي التي ارتأت الحكومة التخلي عن جزء منها لصالح هيئات أكثر تخصصاً.

### 2.1. خلية الاستعلام المالي "CTRF":

أنشئت خلية الاستعلام المالي في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي (02-127)<sup>(\*)</sup> تكلف بمكافحة الجرائم المالية وهي ذات بعد وطني ودولي، وبهذا الصدد كانت لجنة بال الاستشارية قد أصدرت اتفاقية حول استعمال النظام المصرفي لتبييض الأموال والعوائد ذات المصدر الأجنبي في سنة 2001 وتوجيهاتها وتعتبر هذه الاتفاقية مكملة للتوصيات العظمى التي أصدرتها (\*\*FATF) في سنة 1989.

#### الشكل رقم (34): هيكل خلية الاستعلام المالي "CTRF"



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 مايو 2007، يتضمن تنظيم المصالح التقنية لخلية معالجة الاستعلام المالي.

تُكفّ المصلحة الأولى "مصلحة التحقيقات

والتحريات" بجمع المعلومات والعلاقات مع المراسلين وتحليل تصريحات الشبهة وإدارة التحقيقات، في حين تتمثل تعليمات "المصلحة القانونية" بالعلاقات مع النيابة العامة والمتابعة القضائية أمّا مصلحة "الوثائق وقاعدة البيانات"، فهي تهتم بجمع المعلومات وتصنيفها في بنك المعلومات الضرورية لحسن سير الخلية، وأخيراً تضطلع "مصلحة التعاون" بالعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الهيئات أو المؤسسات الأجنبية التي تعمل في نفس ميدان النشاط.

(\*\*) - ارجع إلى المادة 110، الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض.

(1) - آيت وازو زابنة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص 310.

(\*) - المادة 01، الأمر 02-127، المؤرخ في 07 أبريل 2002، يتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيم عملها: تنشأ لدى الوزير

المكلف بالمالية خلية مستقلة لمعالجة الاستعلام المالي تدعى "الخلية". هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. FATF- (\*\*): مجموعة العمل المالي هي منظمة حكومية دولية أنشئت في عام 1989 من قبل وزراء الدول الأعضاء فيها. تتمثل مهام مجموعة العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي، وتعمل أيضاً مجموعة العمل المالي بالتعاون مع جهات دولية معنية أخرى، على تحديد مواطن الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من الاستغلال.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

تعنى هذه الخلية في الجزائر بشكل كبير لمحاربة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. إن وحدة الإستعلام المالي "CTRF" هي مؤسسة عمومية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بمكافحة الجرائم المالية سيما عمليات غسل الأموال ومنوط بها القيام بالأعمال التالية:

- استلام تصريحات الاشتباه المتعلقة بعمليات غسل الأموال التي ترسلها المؤسسات؛
- الاجتهاد في اقتراح كل نظام احترازي ومحارب لمخاطر وجرائم غسل الأموال؛

وتخضع المصارف والمؤسسات المالية وكذا بريد الجزائر قانوناً لواجب الإخطار بالشبهة في الشكل التنظيمي المنصوص عليه، بحيث يتوجب عليها التعاون مع مصالح خلية معالجة الاستعلام المالي "CTRF" في شأن أي عملية تتعلق بأموال يشتبه أنها متحصلة من أعمال غير مشروعة .

### 3.1. مركزيات بنك الجزائر:

تم وضع مركزية المعلومات والتي تتمثل أساساً في مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة (عوارض الدفع) من تطبيقاً لمبادئ القانون الأول المتعلق بالنقد والقرض، حيث يستعين بها لرقابة أحوال القرض وسير رؤوس الأموال عبر القنوات المصرفية، أي بمثابة مصرف للمعلومات يستعان بها للاستعلام عن العملاء، كما تشكل مركزيات المخاطر والميزانيات وعوارض الدفع قواعد للمعطيات في خدمة المصارف والمؤسسات المالية، فوفرة المعلومات والمعطيات التي تصرح بها المصارف والمؤسسات المالية لهذه المركزيات وموثوقيتها ونزاهتها هي شروط من شأنها مساعدة المركزيات لتقييم أفضل لمخاطر الجهاز المصرفي.

### 1.3.1. مركزية الأخطار:

تطبيقاً للمادة 160 من قانون النقد والقرض قام بنك الجزائر باستحداث مركزية الأخطار وأستوجب على المصارف العاملة في الجزائر أن تنظم إليها وتحترم قواعد عملها احتراماً دقيقاً، وهي لجنة حسبما نص عليه النظام 01-92 المتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها تضطلع بمهمة التعرف على المخاطر المصرفية وعمليات القرض والائتمان<sup>(1)</sup>، عملها وحسب التنظيم 01-12 الذي ألغى النظام سابق الذكر منقسمة إلى قسمين الأول "مركزية مخاطر المؤسسات التي تسجل المعطيات الخاصة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين و"مركزية مخاطر الأسر" التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد<sup>(\*)</sup>، والجدول أدناه يوضح تصاريح المؤسسات المالية لمركزية المخاطر.

(1) المادة 02، النظام 01-92، المؤرخ في — فيفري 2012، يتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها.

(\*) المادة 01، النظام 01-12، المؤرخ في 20 فيفري 2012، يتضمن مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها: تنقسم مركزية المخاطر إلى قسمين (2) يسميان في صلب النص "مركزية مخاطر المؤسسات" التي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطاً مهنيًا بدون أجر، و"مركزية مخاطر الأسر" تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

جدول رقم (20): تصاريح المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية لمركزية المخاطر 2002-2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد التصاريح	24.816	32.557	43.584	54.639	63.943	69.657	72.766	87.107	94.708	92.814

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، التغيرات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، التقرير السنوي 2012-2015.

إن تطور عدد التصاريح في مركزية الأخطار يدلّ على أنّ حجم تبادل المعلومات بين النظام المصرفي في تزايد حتى في جو يسوده التنافسية بين المصارف، هذا يعطي ثقة أكبر للمؤسسات المالية والأهم من ذلك بين الخاصة والعمومية، فتوافر هذه التصاريحات ضروري لكي تستطيع هذه المركزية مساعدة المؤسسات المالية بمعرفة أكبر بزبائنهم وتقييم أكبر لمخاطر قروضهم على أكمل وجه.

فخلال سنة 2008 واستناداً لنتائج دراسة تمت بمساعدة تقنية من البنك الدولي، تقرر إنشاء مركزية جديدة تشمل كل القروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد بدون تحديد عتبة وتسمح بمركزة شهرية. وفي نهاية ديسمبر 2013 أصبح يتوفر لدى المركزية ببنك الجزائر بطاقة دائمة تضم كل مؤسسة وشخص طبيعي يمارسون نشاطات مهنية مصرّح بهم من طرف المصارف الجزائرية بلغ عددها حسب تصريح بنك الجزائر 94708 في نهاية سنة 2012، وفي نهاية ديسمبر 2013 بلغ قائمة القروض المصرّح بها كما يوضحه الجدول رقم (20) أعلاه 57 مليون دينار جزائري مقابل 94.708 مليون دينار في 2012، أي بنمو نسبة 02% مقارنة بالتصريح في سنة 2012.

### 2.3.1. مركزية المستحقات غير مدفوعة (عوارض الدّفع):

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 بإنشاء مركزية لعوارض الدّفع وفرض على الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية بما فيها الخزينة العمومية والمصالح المالية التابعة لبريد الجزائر(\*) وتقديم المعلومات الضرورية لها، حيث تضطلع بتنظيم هذه المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدّفع، ويشار إلى أنّ تنظيم وسير مركزية المستحقات غير مدفوعة يخضع إلى نظامي "تنظيم مركزية المستحقات غير المدفوعة وسيرها" وكذا "نظام الوقاية والمكافحة ضدّ إصدار صكوك بدون رصيد"، والجدول أدناه يوضّح تصاريح المؤسسات المالية الجزائرية لمركزية عوارض الدّفع للفترة الأخيرة.

(\*)- المادة 02، النظام 92-02، المؤرخ في 22 مارس 1992، يتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها: "يقصد بالوسطاء الماليين في مفهوم هذا النظام كل البنوك و المؤسسات المالية والخزينة العامة والمصالح المالية التابعة للبريد والمواصلات وأية مؤسسة أخرى تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتتولى تسيرها".

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

جدول رقم (21): تصاريح المصارف والمؤسسات المالية لمركزية عوارض الدفع

السنوات	الحالات المصرح بها	الحالات بالمبالغ (مليون دينار)
2004	31.271	18
2005	43.351	28
2006	31.059	21.3
2007	37.861	20.3
2008	38.538	26.5
2009	32.643	27.9
2010	37.895	35.7
2011	غير متوفر	غير متوفر
2012	44.207	50.5
2013	48.862	57
2014	غير متوفر	غير متوفر
2015	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2007-2012.

ما نلاحظه من الجدول هو تطوّر وتنامي مبالغ القيم والشيكات التي لم يتمّ استرجعها من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وهذا ليس دليل لحجم القروض غير مسترجعة فحسب، أو لدرجة الإفصاح عنها بل هو دليل كذلك على عدم جدوى الدراسات الائتمانية المعدة من قبل لجان منح الائتمان في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية أو لعدم الاستغلال الجيد لتصاريح مركزية المخاطر، فما بين سنة 2004-2005 تناما حجم المبالغ بمقدار 10 مليون دينار جزائري مبالغ غير مسترجعة وبطبيعة الحال الأثر لن ينحصر على التوتّر في النظام المصرفي فقط، بل سينال حتى القطاع العام كون الخزينة العمومية ستمسح وتظهر هذا الخلل.

ونتيجة التوسّع الكبير في منح الائتمان للاقتصاد خلال السنوات 2010-2013 نمت لتسجل في هذه الأخيرة 57 مليون دينار أموال غير مسترجعة وهذا كما أسلفنا مؤشر خطير حول مدى استغلال المركزيات ومدى جدوى الدراسات الفنيّة والاقتصادية للقروض والمشاريع الاستثمارية.

### 3.3.1. جهاز الوقاية ومكافحة إصدار شيكات بدون رصيد:

إن جهاز مكافحة إصدار الشيك بدون رصيد جاء ليدعم ضبط قواعد العمل بأحد أهم وسائل الدفع المتمثل في الشيك أنشئ هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-02 المذكور آنفاً، وهو الآن يخضع للتنظيم 01-08 يعمل على تجميع العوارض المتعلقة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوُسطاء، هذا وقد أصدر بنك الجزائر التعليمية 01-2011 المتعلقة بترتيبات الوقاية من إصدار شيكات بدون رصيد ومكافحتها.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 4.3.1. مركزية الميزانيات:

أنشئت بموجب المادة الأولى من النظام رقم 96-07 تعتبر مركزية الميزانيات مرصد إحصائي محاسبي ومالي للمؤسسات، مهامها تتمثل في رقابة توزيع القروض التي تمنحها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية قصد تعميم طرق موحدة في التحليل المالي الخاص بالمؤسسات ضمن النظام المصرفي.

### 4.1. لجنة الاستقرار المالي:

قام بنك الجزائر باستحداث لجنة الاستقرار المالي سنة 2009، تنوط بها مهام مراجعة مؤشرات الصلابة المالية الإحدى عشر (11) المسماة "المؤشرات الدنيا" مدرجة مع هدف أخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأخرى والمسماة "المؤشرات المقترحة"<sup>(1)</sup>، كما تهتم لجنة الاستقرار المالي لبنك الجزائر أكثر بالمقاربة الاحترازية الكلية نظرا لتجربتها في مجال الأدوات الاحترازية الكلية، أخذا بعين الاعتبار فائض السيولة الهيكلي الذي يميز النظام المصرفي الجزائري منذ 2002، تبرز في هذا الظرف ضرورة مواصلة تحسين تخصيص القروض الموجهة للاقتصاد تدعيما لتنويجه، من هنا تأتي أهمية السياسة النقدية واستشرافية خاصة أنّ مخاطر القرض تبرز باعتبارها الخطر الرئيسي على الاستقرار المالي، وتتمثل المؤشرات الدنيا التي يعتمد عليها بنك الجزائر في تقييم الاستقرار المالي فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- نسبة الملاءة الإجمالية .
- الملاءة بالنسبة للشريحة الأولى.
- إيرادات وحقوق إلى الأموال الخاصة القاعدية.
- تصنيف مؤشرات الحقوق.
- تصنيف الحقوق الصافية.
- مخصصات الحقوق الصافية.
- عائد الأموال الخاصة .
- عائد على الأصول.
- هامش الفوائد إلى الناتج الإجمالي.
- أعباء باستثناء الفوائد إلى الناتج المصرفي.
- الأصول السائلة إلى مجمل الأصول.
- الأصول السائلة إلى الخصوم غير جارية .

(1) - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2011، نفس المرجع السابق، ص 192.

(2) - Banque DaAlgérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014, p 163.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2. الرقابة والإشراف المصرفي:

يناط مهمة الرقابة والإشراف المصرفي على مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وبنك الجزائر، عبر الركيزتين الرئيسيتين لجهاز الإشراف أي الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان. وفي هذا الصدد تم تدعيم الإطار المؤسسي للإشراف المصرفي سنة 2010 تبعاً لأحكام الأمر 10-04 تغطي هذه الأحكام أهداف إرساء الاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر مع تدعيم الإشراف على النظام المصرفي، وتعمل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر تحت إشراف اللجنة المصرفية على المراقبة الاحترازية وتسهر على احترام التدابير القانونية والتنظيمية المطبقة<sup>(1)</sup>.

#### 1.2. الرقابة على أساس المستندات:

تعد الرقابة على أساس المستندات وفق التنظيم المعمول به في الجزائر الركيزة الأولى للرقابة والإشراف المصرفي وتشكل المستوى الأول لنظام الإنذار المبكر يسمح بمراقبة أفضل للنظام المصرفي، وتستند في مهامها على أساس التصريحات من المصارف والمؤسسات المالية. إن قاعدة التصريحات الدورية التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والتي تسمى "التقارير الاحترازية"، تشمل الوضعيات المحاسبية والشهرية ونسب الملاءة وتوزيع المخاطر ونسب التعرض لمخاطر الصرف (مستوى الوضعيات المفتوحة)، ومعامل الأموال الخاصة الدائمة فضلاً عن نسبة التعرض للالتزامات بالتوقيع في مجال التجارة الخارجية، وترسل هذه التصريحات إلى مختلف أجهزة بنك الجزائر، لاسيما "المصالح المكلفة بالمفتشية العامة"، وتضطلع الرقابة على أساس المستندات بالمهام التالية<sup>(2)</sup>:

- المشاركة في التحليل المالي والاحترازي الدوري وتسجيل التطورات غير المناسبة للنشاط المصرفي؛
- إعداد مختلف المشاريع لغرض حاجيات تطوير الإشراف المصرفي في الجزائر؛
- ضمان احترام المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها؛
- معالجة المعلومات المحاسبية والاحترازية وتقارير الرقابة الداخلية والمكافحة ضد تبييض الأموال؛

#### 1.1.2. الرقابة الاحترازية الجزئية:

تتمحور الرقابة الاحترازية الجزئية حول التأكد من احترام القواعد التنظيمية ودراسة المعطيات المحاسبية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية والتي جرت بناءاً على التقارير وتفسير التطورات المسجلة وتبليغ سلطة الإشراف بنتائج هذه الأشغال<sup>(3)</sup>، وكما هو الحال بالنسبة لتقارير المفتشية بعين المكان، تشكل تقارير محافظي الحسابات للرقابة مصدر معلوماتٍ لتحليل وتقييم مستوى موثوقية المعطيات المتواجدة في التقارير التنظيمية.

(1) - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص 134.

(2) - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 163.

(3) - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 141.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.1.2. الرقابة الاحترازية الكلية:

تمارس الرقابة الاحترازية الكلية على النظام المصرفي من طرف هيئة المراقبة العامة على مستوى مصالح المفتشية العامة لبنك الجزائر، يكمن دور هذه الهيئة في تجميع المعلومات المحاسبية والاحترازية المتضمنة في التقارير التنظيمية على مستوى كل النظام، تستعمل قاعدة المعطيات المكونة في أشغال تحليل الوضعية المالية للنظام المصرفي لغرض توجيه بيان التوجهات العامة خاصة تلك المتعلقة بالمشورات الإجمالية للصلاية المالية وبمحاكاة سيناريوهات اختبار الإجهاد. تسمح هذه الأخيرة بقياس كل من المقاومة الفردية لكل مؤسسة والقدرة على المقاومة للنظام المصرفي للصدمات، ويمكن إدراج أهم الأعمال المنوطة بها في النقاط التالية:

- تجميع معطيات المحاسبية والاحترازية للمؤسسات وإعداد المشورات الإجمالية للصلاية المالية؛
- جمع المعطيات الاقتصادية كلية المتعلقة بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني؛
- المشاركة في أعمال إدخال الإعلام الآلي قصد احتواء النسب الاحترازية؛

### 2.2. الرقابة بعين المكان:

تقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمهام رقابة بعين المكان ودراسة محفظة الالتزامات بالتقييم على أساس عينة تمثيلية للمصارف والمؤسسات المالية لتقييمها من الناحية المؤسسية والمالية، والتأكد على الخصوص من موثوقية الحسابات، كما يمكن القيام بالمهام بعين المكان للتأكد من احترام الوسطاء المعتمدين لتطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية للصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج ومن أجل القيام بعمليات الرقابة بموجب الجهاز المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب<sup>(1)</sup>.

إنّ الغاية من الرقابة بعين المكان هي الحصول على تقييم لتسيير المصارف والمؤسسات المالية والتعمق في تحليل المخاطر الممكن التعرض لها كما يوضحه الجدول أدناه لمعطيات المراجعة التي ضبطها في جولات الرقابة بعين المكان خلال السنوات الأخيرة. كما وتسمح هذه الأخيرة بالتأكد من موثوقية المعلومات المقدّمة إلى اللجنة المصرفية ومديرية الرقابة على أساس المستندات، وتقييم تلك الجوانب من إدارة المؤسسات الخاضعة للإشراف والتي لا يمكن الحصول عليها من خلال الرقابة على أساس المستندات وكذا تحسين تحليل المخاطر الخاصة التي تتحملها المصارف والمؤسسات المالية، وتقوم كذلك وبالتنسيق مع هيئة الرقابة على أساس المستندات، منح علامة تقييم لكل المخاطر وعلامة تقييم شاملة تعكس مستواها الإجمالي للمؤسسة.

(1) - بنك الجزائر، تقرير سنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 163.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

جدول رقم (22): تدخلات لجنة الرقابة بعين المكان

المجموع	تحقيقات خاصة	مهام موضوعية	أنظمة الدفع	تبييض الأموال	التجارة الخارجية	الرقابة الكاملة	السنوات
16	-	05	-	-	01	10	2000
20	-	05	-	-	11	04	2003
20	-	03	-	-	09	06	2004
18	02	04	-	-	06	06	2005
23	06	03	-	-	10	04	2006
25	02	02	05	08	03	05	2007
31	03	01	05	01	16	05	2008
30	06	01	-	-	17	06	2009
52	19	05	-	23	02	03	2010
38	07	15	04	-	02	10	2011
	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	2015

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2000-2010.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2010-2015.

من جهة أخرى ونظراً لأهمية حصة المصارف العمومية في تمويل القطاع الاقتصادي وكذا وزن هذه المصارف في مجمل النظام المصرفي، انطلقت مهمة رقابة بعين المكان منذ سنة 2013 تخص تقييم محفظة التزامات المؤسسات المالية والمصارف، تهدف أعمال هذا التقييم والتي تندرج في إطار التدابير التنظيمية المنصوص عليها في النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية إلى تقدير جودة محفظة التزامات المصرف وتقييم مستوى المؤونات الملائم لتلافي الصدمات ومدى نجاعة الجهاز الداخلي الذي أقامته المصارف في مجال الانتقاء والقياس والمراقبة والتحكم في مخاطر القرض.

### 1.2.2. الرقابة الكاملة:

تخص مهام الرقابة الكاملة تقييم الوضعية المالية ونوعية حوكمة المصارف والمؤسسات المالية من خلال فحص وتحليل الجوانب المرتبطة برأس المال والأصول والسيولة والمردودية والتسيير بصفة عامة. تتوج أعمال التقييم المجرات في هذا المجال بالتتقيط المركب "Composite" الذي يترجم درجة تعرض المؤسسة للمخاطر ويحدد مستوى المراقبة اللازم بخصوصها.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.2.2. مهمات الرقابة الخاصة بمواضيع معينة:

هي رقابة تخصّ تقييم محفظة التزاماتهم، وتهدف أعمال هذا التقييم والتي تتدرج في إطار التدابير التنظيمية المنصوص عليها لاسيما في النظام رقم 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية إلى:

- تقدير جودة محفظة التزامات المصرف وتقييم مستوى المؤنات الملائم ؛
- فحص وتقييم الجهاز الداخلي الذي أقامته المصارف في مجال الانتقاء والقياس والمراقبة والتحكم في مخاطر القرض؛

في الجزائر، وفي خصوص عمليات الرقابة والإشراف المصرفي الذي نصت عليه كبرى المؤسسات الدولية التي تعنى بالمجال، وعلى رأسها لجنة بال الاستشارية. يحمل كلاً من مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية وبنك الجزائر على عاتقهم مسألة تحسين المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. حيث يتضمن جهاز الرقابة المصرفية على الخصوص الرقابة على أساس المستندات والرقابة بعين المكان وهما الركيزتين الرئيسيتين لجهاز الإشراف كما تعمل المديرية العامة للمفتشية العامة لبنك الجزائر التي تتبع اللجنة المصرفية على المراقبة الاحترازية على المصارف والمؤسسات المالية وتسهر على احترام هذه الأخيرة للتدابير القانونية والتنظيمية المطبقة عليها، ويعكس هذا الأمر التوليفة الواسعة لأدوات الرقابة المصرفية في الجزائر.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

**المطلب الثاني: الرقابة الداخلية كمدخل لإرساء الحوكمة المصرفية في الجزائر**

تهدف الرقابة الداخلية إلى تحديد السلوك العام في المصارف وسلامتها المالية بالإضافة إلى تحليل مدى احترامها للإجراءات والقوانين المعمول بها لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها. وتماشياً مع الإصلاحات التي تهدف إلى عملية إعادة صياغة تدابير الإشراف المصرفي وتعزيز مبدأ السلامة والاستقرار المالي في المصارف المنصوص عليه في القوانين المنظمة للعمل المصرفي سيما قانون النقد والقرض، فقد تم وضع جهاز الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الجزائر مطلع الألفية الجديدة 2002، وهذا بموجب جملة من التعديلات التي مسته خلال الإصلاح المصرفي الأخير في 2010، حيث وضع إجراءات رقابية من خلال وضع آليات تسيير فعالة وفقاً للمعايير الدولية للتحكم في المخاطر وإيجاد الإجراءات التصحيحية.

### 1. مفهوم المخاطر من وجهة نظر النظام المصرفي الجزائري:

من أجل أن يقوم نظام الرقابة الداخلي الفعال بوظائفه يجب أن يتضمن مسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل هيئة تشارك في الرقابة وهذا أحد المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة التي توصي به لجنة بال ويتوجب تحديد وبدقة المهام الموكلة إليه من أجل ضمان تحقيق الأهداف دون التباس أو التداخل في الصلاحيات خاصة مع لجان المحاسبة والمراجعة الخارجية. وفي هذا الصدد يتضمن نظام الرقابة الداخلية المعتمد تعريفاً لمجمل المخاطر المصرفية ومدى مسؤوليته في رصدها وتحليلها وهي على النحو التالي:

أ. **خطر الاعتماد:** الخطر الناشئ في حالة عجز الأطراف المقابلة تعتبر كمستفيد واحد، ويقصد بذلك النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيد ذاته ومبلغ صافي أمواله الخاصة وكذا نسبة تعرضه القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع المستفيدين الذين تتجاوز اعتماداتهم مستوى معين من صافي الأموال الخاصة من جهة ومبلغ صافي هذه الأموال من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

(1) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

- النظام رقم 91-09، يتضمن قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 24، الصادرة في 14 غشت 1991.
- النظام رقم 02-03، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 84، الصادرة في 18 ديسمبر 2002.
- النظام رقم 11-08، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 47، الصادرة في 29 غشت 2012.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

ب. خطر التركز: أدرج هذا الخطر حديثاً وهو يمثل الخطر الناجم عن القروض أو الالتزامات الممنوحة لنفس الطرف المقابل ولأطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد بمفهوم النظام الاحترازي ساري المفعول والممنوح لأطراف ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية أو الناجم عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط.

ج. خطر معدل الفائدة الإجمالي: الخطر الذي يمكن التعرّض له في حالة حدوث تغيير في معدلات الفائدة والناتج إلى مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية، باستثناء العمليات الحساسة لمخاطر السوق.

د. خطر التسوية: هو الخطر الذي يمكن التعرّض له لاسيما في عمليات الصّرف، خلال الفترة التي تفصل بين تعليمة الدّفع لعملية أو أصل مالي تم بيعه، والذي يمكن إلغاؤها من طرف واحد والاستلام النهائي للعملة الصّعبة أو الأصل المشتري ويتضمن هذا الخطر على الخصوص خطر تسوية طرف مقابل (عجز الطرف المقابل) وخطر التسوية- التسليم (عدم تسليم الأداة).

هـ. خطر عملياتي وخطر السوق: يتعلق الأول بالخطر الناجم عن نقائص تصميم وتنظيم وتنفيذ إجراءات لقيّد في النظام المحاسبي وبشكلٍ عام في أنظمة الإعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات المصرف أو المؤسسة المالية المعنية. أما مخطر السوق فهو خطر معدل الفائدة وخطر تقلب أسعار سندات الملكية بالإضافة إلى خطر التسوية وخطر الصّرف.

و. خطر السيولة: هو خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية نظراً لحالة السوق في أجل محدد وبتكلفة معقولة، هذا الخطر أدرج حديثاً نظراً للالتزامات الأخيرة على الصّعيد العالمي الناتج عن سوء إدارة السيولة هذا وقد أدرج نظام احترازي خاص لإدارة هذا الخطر سنعالجه بالتفصيل خلال النقاط المتقدمة من الدراسة<sup>(1)</sup>.

### 2. المشرفون على الرقابة الداخلية في الجهاز المصرفي:

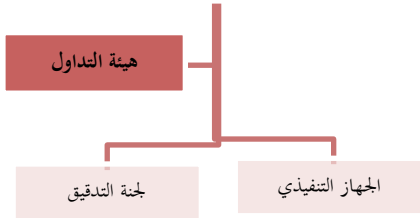
تستند عمليات الرقابة الداخلية على أعمال جهات مختصة ومستقلة عن باقي الأجهزة داخل المصرف أو المؤسسة المالية، تقوم هذه الجهات بتقييم النشاط والأداء المصرفي والتحقق من دقة المعلومات المقدّمة والقيام بتقدير للمناهج المحاسبية المعتمدة، في حين يخول لها أيضاً مسؤولية تقدير نوعية مراقبة الداخلية لاسيما تناسق أنظمة التقييم، المراقبة والتحكم في المخاطر.

(1) - النظام رقم 11-08، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

الشكل رقم (35): جهاز الرقابة الداخلي لدى المصارف والمؤسسات المالية

الرقابة الداخلية لدى المصارف والمؤسسات المالية



المصدر: إعداد الباحث، بناء على:

- النظام رقم 02-03، وكذا النظام رقم 11-08، يتضمنان الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية، مرجع سابق.

### 1.2. الجهاز تنفيذي:

يقصد بهم الأشخاص المكلفين بتحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط المصارف والمؤسسات المالية، وقد أشار إلى ذلك قانون النقد والقرض ونص بأنه يتوجب أن يقوم شخصان على الأقل بتحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط المصارف والمؤسسات المالية ويتحملان أعباء إدارتها<sup>(1)</sup>.

### 2.2. لجنة التدقيق:

هي لجنة تنشئها لجنة التداول لتساعدها في ممارسة مهامها، تقوم هيئة التداول (مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة) بتحديد تشكيلة وكيفيات سيرها

والشروط التي يشترك بموجبها مندوبو الحسابات أو أي شخص آخر مكلف في أشغال هذه اللجنة، تقوم هيئة التداول بتحديد مهام لجنة التدقيق. هذه المهام التي يجب أن تسمح بالتحقق من دقة المعلومات والقيام بتقدير للمناهج المحاسبية المعتمدة بالإضافة إلى تقدير نوعية المراقبة الداخلية لاسيما تناسق أنظمة التقييم والمراقبة والتحكم في المخاطر. لجنة التدقيق إلزامية في المصرف وهي من مبادئ الحوكمة السليمة التي توصي بها لجنة بال الاستشارية ويراعى أن تكون مستقلة وموظفوها لديهم خبرة واسعة في مجال العمل المصرفي ويمتلكون مزيج متوازن في المهارات والخبرات وتكليفها - وفقا لتعقيد المصرف - فضلا عن الخبرة ذات الصلة في مجالات إعداد التقارير المالية، والمحاسبة والتدقيق<sup>(2)</sup>.

### 3. منهجية عمل نظام الرقابة الداخلي في المصارف:

تتشكل الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان التحكم في النشاطات المصرفية اليومية بشكل سلس ومتناسق مع السير الدوري والجيد للعمليات الداخلية المصرفية مع الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية (التشغيل) مع ضمان تحقيق ما يلي<sup>(3)</sup>:

- احترام الإجراءات الداخلية وموثوقية المعلومات المالية؛
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين والشفافية ومتابعة العمليات المصرفية؛

(1)- المادة 135، النظام رقم 90-10، يتعلق بقانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

(2)- Com Bâle, **Reinforcement La Gouvernance D'Entreprise Pour Les Bancaires**, Op-Cit, p15.

(3)- المادة 03، النظام رقم 11-08، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.3. مكونات جهاز الرقابة الداخلية:

يجب أن يمارس الرقابة الدورية أعوان يتمتعون بأعلى مستوى من التسلسل الهرمي بإمكانية ممارسة مهامهم بشكل مستقل اتجاه الهيئات التي يراقبونها، وأن تكون الوسائل المخصصة للرقابة الدورية كافية للقيام بدورة كاملة من التحقيقات المتعلقة بمجموع النشاطات حيث تحوي المراقبة الداخلية التي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية أن تقيمها لاسيما على ما يأتي<sup>(1)</sup>:

#### 1.1.3. نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية:

يهدف نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية خاصة بضمان إجراء وفي أحسن الظروف بمراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية للمقاييس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول. وفي هذا السياق يجب أن تنظم في المصارف والمؤسسات المالية ضمن هذا الجهاز الخاص بالرقابة الداخلية جملة من الأسس ندرجها في النقاط التالية:

- ضمان مراقبة منتظمة بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة مستمرة في الوحدات العملياتية وكذا احترام التعليمات الأخرى أو التوجيهات المتعلقة بمراقبة المخاطر المرتبطة بالعمليات؛
- مراقبة انتظام ومطابقة العمليات وفقاً لفتترات دورية مناسبة، وكذا التقيد بإجراءات وفعالية التنظيمات لاسيما المتعلقة بملائمتها لطبيعة مجموع المخاطر المرتبطة بالعمليات؛
- مراقبة انتظام ومطابقة العمليات وفقاً لفتترات دورية مناسبة، وكذا التقيد بإجراءات وفعالية التنظيمات لاسيما المتعلقة بملائمتها لطبيعة مجموع المخاطر المرتبطة بالعمليات؛

عندما يقرر المصرف أو المؤسسة المالية القيام بعمليات تتعلق بخدمات مالية جديدة فإنه يتوجب على نظام المراقبة أن يسمح بالتأكد أن التحليل الخاص بالمخاطر قد تمّ مسبقاً وبأن هذه العملية قد أنجزت بشكل سليم وصارم وأن يتأكد من المطابقة الفعلية للإجراءات الخاصة بتقدير الحدود القصوى ومراقبة المخاطر المحتملة...، هذا وتدخّل ضمن التعديلات التي طرأت على جهاز الرقابة الداخلية مؤخرًا والتي أدرجت بموجب إصلاحات 2010 بالإضافة إلى جهاز مكافحة تبييض الأموال متطلبات خاصة برقابة المطابقة التي تعنى بضمان المتابعة المنتظمة والمتكررة قدر الإمكان للتغييرات الطارئة على النصوص المطبقة على عمليات المصارف، وكذا الإجراءات التي تسمح بالوقاية من تضارب المصالح والتي تضمن أخلاقيات المهنة للمستخدمين وأعضاء الجهاز التنفيذي وهيئة التداول حيث تتضمن الإشارة الصريحة لإعداد قاعدة لتطبيق مبادئ الحوكمة مستقبلاً.

(1) - المادة 06، النظام رقم 11-08، مرجع سبق ذكره.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.1.3. التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات:

يسهر هذا النظام على التأكد من شمولية نوعية ومصادقية المعلومات وكذا مناهج التقييم والمحاسبة، لاسيما عن طريق مراقبة دورية تخص تطابق المناهج والمقاييس المعتمدة لتقييم العمليات في أنظمة التسيير، والتأكد من ملائمة المخططات المحاسبية وفقا للقواعد المحاسبية المعمول بها، بالتوازي مع القيام بمقاربة تتم على الأقل شهريا للتيسير العملي والناتج المدرجة في الحسابات التي تعرض لمخاطر السوق مع التقيد بقواعد التقييم المعمول بها وبالنسبة للمعلومة الواردة في الحسابات والبيانات المالية، يتعين على التنظيم الذي تم تأسيسه ضمان وجود مجموعة من الإجراءات المسماة "مسار التدقيق"<sup>(1)</sup>.

### 3.1.3. أنظمة تقييم المخاطر والناتج:

يجب أن تقوم المصارف والمؤسسات المالية بوضع أنظمة قياس وتحليل المخاطر وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياتها بغرض تفادي مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها من جراء هذه العمليات، على الخصوص منها مخاطر القرض والتركيز والسوق ومعدل الفائدة الإجمالي والسيولة والتسوية وعدم المطابقة وكذا خطر العمليات وتسمح هذه الأنظمة بتقدير تحليل وقياس المخاطر بطريقة عرضية ومستشرفة، بصفة عامة بتقدير المخاطر التي تتعرض لها ويجب أن تسمح هذه الأنظمة والإجراءات بحياسة خريطة المخاطر<sup>(\*)</sup> التي تحدد وتقيم مجموع المخاطر التي يمكن التعرض لها اعتمادا على عوامل داخلية (كطبيعة النشاطات الممارسة أو نوعية الأنظمة الموجودة) والخارجية (كالمحيط الاقتصادي أو الأحداث الطبيعية). ويتضمن نظام الرقابة الداخلي نظاما خاصا بمعالجة المخاطر التي سبق إدراجها مسبقا في تعريف المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي والمؤسسات المالية، سيما مخاطر الائتمان، والسيولة، وكذا مخاطر السوق ومخاطر الدّفع ومخاطر ما بين المصارف<sup>(\*\*)</sup> وسوف نقوم بالتفصيل في تلك النظم خلال النقاط المتقدمة من الدراسة.

(1) - المادة 17، النظام رقم 02-03، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.

(\*) - يجب أن تكون هذه الخريطة:

- تسمح بتقييم المخاطر التي يمكن التعرض لها لنشاط تبعا للتوجيهات المتخذة من الجهاز التنفيذي وهيئة المداولة.  
- تحدد آليات الحد من المخاطر التي يمكن التعرض لها. وتهدف إلى تدعيم أجهزة الرقابة الداخلية وأنظمة قياس ومراقبة المخاطر.  
(\*\*) - يجب أن تضع البنوك والمؤسسات المالية جهازا لتحديد وقياس توزيع قائم قروضها والاقتراض ما بين البنوك، وأن يتضمن الجهاز مجموعة من الحدود ونظام تسجيل ومعالجة المعلومات، يسمح بالحصول لكل طرف مقابل على تجميع القروض.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 4.1.3. أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر:

تتوفر في نظام الرقابة الداخلية حسب ما يقضي به هذا النظام الاحترازي على أنظمة لقياس خطر القروض ومخاطر السيولة وهما نظامان معدان وفق شروط تحاكي النظم والمعايير الدولية خاصة تلك التي تعنى بالرقابة الاحترازية التي توصي بها لجنة بال الاستشارية ونظم الرقابة بالمخاطر السوقية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي. فيما عدا ذلك تبقى مخاطر التشغيل تستدعي التزود بالوسائل الملائمة للتحكم فيها وخصوصا تلك المخاطر التي من شأنها أن تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية أو المساس بسمعة المصرف، ولهذا الغرض يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تقوم بوضع مخططات استمرار النشاط وتختبرها بصفة دورية، وأن تسجل الحوادث الناتجة عن تقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية وعن الاختلال في الأنظمة لاسيما المعلوماتية منها وكذا الغش أو محاولات الغش الداخلية أو الخارجية وكذا القيام بتحديد العتبات ومعايير التسجيل الملائمة لطبيعة نشاطاتها ومخاطرها.

### 5.1.3. نظام التوثيق والإعلام:

وفق هذا الأمر يجب أن يتضمن نظام التوثيق إعداد دلائل الإجراءات المتعلقة بنشاطاتها وأن تحدد هذه الدلائل على الأقل كميّات التسجيل، والمعالجة واسترداد المعلومات والخطط المحاسبية وإجراءات مباشرة العمليات، وكذا إعداد مجموع وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية لاسيما:

- المهام المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة؛
- الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال؛
- وصف أنظمة قياس المخاطر وأنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- كميّات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني؛

### 6.1.3. الحوكمة في النظام المصرفي:

نالت قضية حوكمة الشركات اهتماماً كبيراً في مختلف المحافل الوطنية والدولية وكجزء من الإجراءات التي أجريت على القضايا الاحترازية، وسعت لجنة بال للرقابة المصرفية للاستفادة من الخبرة الجماعية لأعضائها والسلطات الرقابية الأخرى لصياغة توصيات لتعزيز أمن في الممارسات المصرفية السليمة من خلال نشر وثيقة للتأكيد على أهمية مبادئ منظمة التعاون والتنمية في حوكمة المؤسسات ولرسم الانتباه والحيطة في المصارف<sup>(1)</sup>. ويعدّ النظام 02-03 الذي يتضمّن نظام الرقابة الداخلية في المصارف، أول أساس لإرساء قواعد الحوكمة حيث تضمّن هذا المفهوم بالتوازي مع "الرقابة الداخلية في

(1) - Comite De BÂLE, **Reinforcement De La Gouvernance D'Entreprise Pour Les Organisations Bancaires**, Septembre 1999, Op-Cit , p01.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

المصارف"، وقد تأكد مع أعمال الإصلاح التي جاء بها قانون النقد والقرض وخصوصاً التي تضمنها بموجب أحكام النظام 08-11 الذي يتعلق بذات الموضوع، وقد سردتها في النقاط التالية:

- يتوجب وبشرط أساسي في المصارف السهر على تطوير القواعد الأخلاقية والنزاهة وترسيخ ثقافة الرقابة الداخلية<sup>(1)</sup>؛
- فحص نشاط ونتائج الرقابة الداخلية مرتين في السنة على الأقل على أساس المعلومات المستلمة من الجهاز التنفيذي من قبل لجنة التدقيق، ويمكن القيام بهذه الدراسة مرة واحدة في السنة في حالة وجود لجنة التدقيق؛
- تقوم المصارف والمؤسسات المالية مرة واحدة في السنة على الأقل بإعداد تقرير حول ظروف ممارسة الرقابة الداخلية؛
- تقوم المصارف والمؤسسات المالية بإعداد تقرير خاص عن قياس ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها مرة في السنة على الأقل ويحتوي هذا التقرير العناصر الأساسية وأهم الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من قياس المخاطر وتحليل المردودية؛

تماشياً مع التدابير المنصوص عليها في قواعد الحوكمة المصرفية للجنة بال الاستشارية، تم العمل على وضع جهاز للرقابة الداخلية في النظام المصرفي الجزائري منذ سنة 2002 ووضع إجراءات رقابية من خلال وضع آليات تسيير وفقاً للمعايير الدولية للتحكم في المخاطر وإيجاد الإجراءات التصحيحية، وقد تم تعديل هذا الإطار لاحقاً بمجمل التوصيات الواردة في النظام 08-11 والذي تم استعراضه خلال هذا المطلب، ونحن نرى أنه ومن قبيل تأكيد تلك المساعي، على سلطات الإشراف إجراء عمليات مطابقة دورية بين النظم المعتمدة لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تلك المنصوص عليها، وهذا عملاً بالمبدأ التاسع والعاشر للحوكمة المصرفية تماماً كما نصت عليه لجنة بال الاستشارية.

(1) - المادة 64، النظام رقم 08-11، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المطلب الثالث: المراجعة الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال يدخل ضمن معايير الحوكمة السليمة للمصارف وما يضيف إليه صفة الفعالية هو ضمان أن يكون خاضعاً بدوره لتقييم خارجي من قبل لجان المراجعة الخارجية، والتي يتمثل دورها في التحقق من فعالية ومرونة نظام الرقابة الداخلية وتقديم الاستشارة لمجلس الإدارة. فالالتزام بالرقابة الخارجية من الأهمية بما كان في المصارف والمؤسسات المالية، لما تمتاز به من الحيادية والشفافية اتجاه تبيان الأداء والسلوك المالي للمؤسسة، فالمصارف تلجأ إلى الخبرة الخارجية هذه لتقييم نشاطها المالي بشكل عام أو خاص بنقطة معينة أو تقييم الإجراءات التي تنتهجها في عملية النشاط اليومي أو عملية إدارة المخاطر على وجه الخصوص.

#### 1. ضرورة الالتزام بمسك لجان المراجعة الخارجية:

إن المشرع الجزائري كان قد ألزم في هذا الإطار المصارف والمؤسسات المالية بأحكام قانون النقد والقرض 90-10 ضرورة التقيد بمسك المراجعة الخارجية عن طريق اعتماد محافظ حسابات (اثنين على الأقل)<sup>(1)</sup>، مما يستوجب على لجنة المراجعة أيضاً العمل وفق ما يشترطه القانون المنضم للعمل المصرفي، دون أن يؤثر ذلك على إحالة الموانع والتنافي في نشاط المحافظ أو الخبير، لذلك فهم ملزمون بما يلي:

- أن يُعلموا فوراً محافظ المصرف المركزي بجميع المخالفات التي ترتكبها إحدى المصارف أو المؤسسات الخاضعة لمراقبتهم في حق أحكام قانون النقد والقرض، أو الأنظمة المنبثقة عن أحكامه وتوجيهات مجلس النقد والقرض وتوجيهات اللجنة المصرفية؛
- أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريراً خاصاً حول المراقبة التي قاموا بها؛

#### 1.1. مسؤولية ومهام لجان المراجعة الخارجية:

في الجزائر يعد محافظي الحسابات وخبراء المحاسبة الوحيدين المخول لهم دون سواهم إجراء عمليات التدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات والمؤسسات المالية على حد سواء، وهم مؤهلون لتقديم الاستشارة للمؤسسات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي وهم بذلك يضطلعون بالمهام التالية<sup>(2)</sup>:

(1) - المادة 162، القانون رقم 90-10، يتعلق بقانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

(2) - المادة 19، القانون رقم 10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، جريدة رسمية رقم 42، الصادرة في 11 جويلية 2010.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- التحقق والمصادقة على صحة حسابات البنوك وانتظامها ومطابقتها للأحكام التشريعية المعمول بها؛
- التحقق من صحة الحسابات في المؤسسة وانتظامها ومطابقتها تماما لنتائج العمليات السنوية؛
- فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في التقرير المحمول إلى المساهمين؛
- إبداء الرأي في شكل تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين؛

### 2. دور المراجعة الخارجية في المصارف:

تعد المراجعة الخارجية أحد الدعائم الأساسية للإطار المنظم لاتفاقية بازل الثانية، وفيما يلي الترتيبات الخاصة بها في النظام الاحترازي المعمول به في الجزائر.

#### 1.2. ترتيبات وسيورة عمل المراجعة الخارجية:

أثناء قيام محفظو الحسابات أو الخبراء بعملية المراجعة تترتب عليهم إعداد تقارير دورية على مدى سيورة النشاط الفعلي للمؤسسة ومدى مطابقتها للنتائج المصرح بها من جهة ومن جهة أخرى مدى توافقها مع أحكام التشريع ساري المفعول، وفي هذا الصدد تلتزم المصارف هي الأخرى بالتحقيق بهذه المهمة، وعليه فإن لجنة المراجعة تتقيد بالتقارير التالية:

- تقرير المصادقة بالتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة<sup>(1)</sup>؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو المدمجة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات وحول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة حسب السهم أو حسب الحصص الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية واستمرار عملية الاستغلال؛
- تقريراً حالة تعديل رأس المال أو توزيع للأرباح<sup>(2)</sup>؛

#### 2.2. الرقابة على لجان المراجعة الخارجية:

إن لجنة المراجعة الخارجية وأثناء قيامها بمراجعة النشاطات المالية للمصارف والمؤسسات المالية تكون خاضعة لرقابة اللجنة المصرفية، هذه الأخيرة يمكن أن تسلط عليهم عقوبات تأديبية في حال تورطهم أو عدم قيامهم بالواجب في إطار الأعمال الموكلة إليهم تحت اليمين المؤدى. ونشير إلى أن لجنة المراجعة التي تهتم بمراقبة وفحص مصرف ما لا يمكنها أن تتحصل على قرض أو اعتماد من طرفه سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

(1) - المادة 25، القانون رقم 10-01، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، مرجع سبق ذكره.

(2) - المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 11-202، المؤرخ في 26 ماي 2011، يحدد معايير تقرير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، جريدة رسمية رقم 30، الصادرة في 01 جوان 2011.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المبحث الثالث: الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

إن ملائمة وجودة مستويات رأس المال في المصارف والمؤسسات المالية يعد من الأهمية بمكان لدى البنوك المركزية وسلطات الإشراف، وعلى هذا النحو فإن مستوى رأس المال في تغطية المخاطر العامة يعد الدعامه الأولى لمزاولة النشاط والمستند الأخير في حالة التعثر. يستند هذا المبحث إلى الإجابة عن إشكالية حول " أساليب إدارة المخاطر المعتمدة في الجزائر"، تلك الأساليب التي تعدّ المرجع الأساسي لرصد المخاطر والصدمات واستشراف حدود الأمان في النظام المالي والمصرفي على وجه التحديد وكما سبق وأشرنا يلحظ أنها تعنى بالنظام المصرفي بالتحديد بالرغم من صيغها الاحترازية الكلية وفي ما يلي بيان لذلك.

### المطلب الأول: دور رأس المال المصرفي في إدارة المخاطر

يتناول المطلب إسهامات الرسملة في النظام المصرفي الجزائري، بعدما طرحت كمسألة مهمة في مجال الأمان المصرفي عقب الأزمة 2007-2008، ما أضطر ببنك الجزائر بمسيرة الأوضاع الخارجية حينها، يصف هذا المطلب حيثيات هذا النظام الاحترازي المعمول به ليس فقط في المصارف بل حتى في مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.

### 1. النظام الاحترازي رأس مال الأدنى في المصارف الجزائرية:

استند التنظيم الاحترازي في الجزائر إلى رصد مستوى رأس المال كأول قاعدة احترازية مطبقة في المصارف والمؤسسات المالية، وقد اعتمدت في سياق الحد من المنافسة غير العادلة بين المصارف والمؤسسات المالية التي تعتمد نفس صيغ التعامل قبلا، وفي الجزائر أولى النظام الاحترازي أهمية كبيرة لهذه القاعدة ويتضح ذلك بصدور النظام رقم 90-01 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وهذا تطبيقا لأحكام القانون المصرفي الأول بعدما سمح للمصارف الخاصة بدخول المنافسة في السوق المصرفي.

### 1.1. تطوّر مستوى رأس المال الأدنى في المصارف الجزائرية:

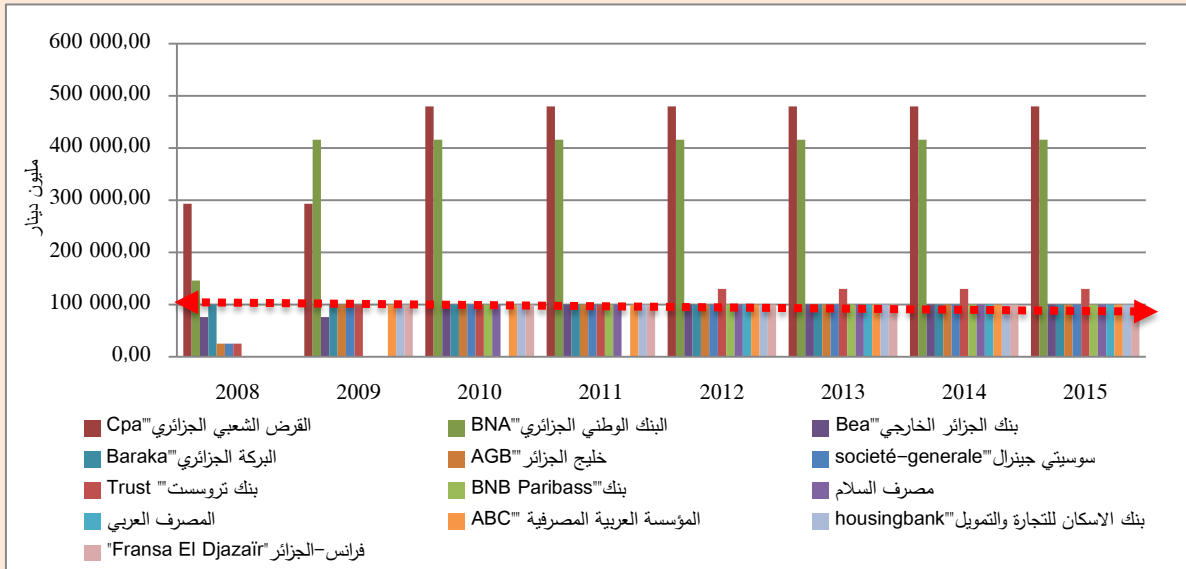
يتحدد الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي ينبغي على المصارف والمؤسسات المالية الاكتتاب فيه على نحو متناسب وتعريف المؤسسة المالية، فالمصارف المشار إليها في المادة 70 من قانون النقد والقرض المعدل "03-11" وقبل صدور هذا الأخير كان لزاما عليها أن تكتتب بمبلغ خمس مائة مليون دينار جزائري، شريطة أن لا يقل مساهمة الأموال الخاصة لوحدها نسبة 33% من إجمالي رأس المال<sup>(1)</sup>.

(1) - المادة 01، الفقرة أ، النظام رقم 90-01، المؤرخ في 04 جويلية 1990، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 39 الصادرة في 21 غشت 1991.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

وفي هذا الخصوص تشير النسبة إلى ضرورة تغطية الأموال الخاصة لجزء هام من مخاطر الميزانية والتمثلة أساساً في مخاطر الائتمان وهي أهم المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي في الجزائر حتى وقت قريب قبل أن تدرج مخاطر التشغيل والسوق مؤخرًا. إلا أنه وبعد حالة من عدم الاستقرار المالي التي عصفت بالبلاد نتيجة توتر كلاً من مصرف "الخليفة، المصرف التجاري والصناعي"، وبمرسوم تنظيم جديد تم رفع مستويات رأس المال إلى اثنان ونصف المليار دينار جزائري محرراً كلياً ونقداً<sup>(1)</sup>. هذا وقد فصل التنظيم المشار إليه سابقاً الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب المصرفي والتي تعود في الأساس إلى المساهمين الذين لا تقل حصصهم في المصرف عن 05% من رأس المال الإجمالي للمصرف.

الشكل رقم (36): مستوى رأس المال في عينة من المصارف العاملة في الجزائر



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Rapport Annuel Des Banque، 2004-2015.
- Rapport Annuel Banque d'Algérie، 2004-2015.

وتماشياً مع تطورات الأزمة المالية 2007-2008، كما هو مبين أعلاه في الشكل قام بنك الجزائر بإعادة صياغة تدابير الحد الأدنى من رأس المال آخذاً بعين الاعتبار طبيعة وسمات النظام المصرفي. وتطبيقاً لأحكام النظام الاحترازي المعمول به 95-04 وأحكام نظام القواعد الملاءة المطبقة في الجزائر 94-74، تم رفع مستوى رأس المال الأدنى بموجب النظام 08-04 إلى خمس (05) أضعاف لدى المصارف، بحيث يستوجب على المصارف المشار إليها سابقاً، حيازة رأسمال محرراً كلياً ونقداً على الأقل

(1) - المادة 02، الفقرة أ، النظام رقم 04-01، المؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 37 الصادرة في 28 أبريل 2004.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

عشرة ملايين دينار جزائري<sup>(1)</sup>. وما نلاحظه هو مدى الالتزام الصريح بالتعليمية، التي تنص على مستوى رأس المال وأن بعض المصارف رأس مالها أعلى بكثير من ما تحدده السلطات الرقابية كحال مصرف القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني، وعلى خصوص كونها مصرفين عموميين فرغ مستوى رأس المال من خصوصيات الحكومة، فيما عدا ذلك تبقى المصارف الأخرى تلتزم بالحد الأدنى تماما.

### 2.1. مكونات رأس المال حسب النظام الاحترازي في الجزائر:

تختلف مكونات رأس المال في المصارف من نظام احترازي لآخر نهيك عن نظام مصرفي وآخر، وقبل أن نتطرق إلى مكونات رأس المال نشير أولا إلى أن هذا الأخير صنفان، الأول رأس مال بمفهومه الضيق والذي يتضمن رأس مال المكتتب فيه من قبل المساهمين بينما الصنف الثاني هو رأس مال الموسع والمعروف باسم "الأموال الخاصة"، وهو يشمل إضافة للصنف الأول مكونات ثانوية من شأنها أن تعزز حدود الأمان في المصرف.

جدول رقم (23): الأموال الخاصة القانونية حسب النظام الاحترازي الجزائري	
الأموال الخاصة القاعدية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رأس المال الاجتماعي؛</li> <li>- العلاوات ذات الصلة برأس المال؛</li> <li>- الاحتياطات (لا تدرج فوارق التقييم / إعادة التقييم)؛</li> <li>- الترحيل من جديد (إذا كان الرصيد دائن)؛</li> <li>- المؤونات القانونية؛</li> <li>- نتيجة السنة المالية؛</li> </ul>
الأموال الخاصة التكميلية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- فوارق إعادة التقييم بواقع (50% من مبلغها الإجمالي)؛</li> <li>- فوارق التقييم بواقع (50% من مبلغها الإجمالي)؛</li> <li>- مؤونات الأخطار المصرفية العامة (1.25% من مبلغها المرجح بالمخاطر)؛</li> <li>- سندات المساهمة أو سندات القروض ذات زمن غير محدد؛</li> </ul>

في الجزائر وحسب التنظيم الاحترازي ساري مفعول حالياً (النظام 01-14 المتضمن نسب الملاءة المطبقة في المصارف والمؤسسات المالية) يتضمن في هذا المفهوم تركيبة الأموال الخاصة من مستويين<sup>(\*)</sup>، وكما تقضي به لجنة بال الاستشارية كما يتضح في الجدول المقابل، وقد تمّ تعديل مكونات الأموال الخاصة في الجزائر عدّة مرات منذ صدور القانون المصرفي 90-10، حيث تمّت الإشارة إليه عديد النصوص الاحترازية المطبقة، وهذا ما يدلّ على أهمية رأس المال ومستوياته وملائمته في الجزائر.

(1) - المادة 02، النظام رقم 08-04، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 34 الصادرة في 24 ديسمبر 2008.

(\*) - لمزيد من التفصيل في مكونات الأموال الخاصة القانونية ارجع إلى:

النظام 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 56، الصادرة في 25 سبتمبر 2014.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2. رأس مال الأدنى في المؤسسات المالية الأخرى:

بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى والتي لا تتلقى الأموال من الجمهور وبموجب النظام 01-90 فقد حدد في بداية الأمر أن تكتتب برأس مال لا يقل عن مائة مليون دينار جزائري، دون أن يقل مساهمة الأموال الخاصة لوحدها نسبة 50% من إجمالي رأس المال، ويشار إلى أنه كلما تم رفع رأس مال المصارف رفع معها رأس مال المؤسسات المالية الأخرى فبصدور الأمر 03-11 تم رفع رؤوس أموال المؤسسات المالية بموجب النظام 04-01 المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، تم رفعها إلى خمس أضعاف أي توجب على المؤسسات المشار إليها في المادة 71 من الأمر 03-11 الذي يعنى بالنقد والقرض أن تكتتب رأس مال قدره خمس مائة مليون دينار على الأقل، وفي نفس السياق قام بنك الجزائر برفع مستوى رأس المال الأدنى بموجب النظام 08-04، إلى ثلاثة مليار وخمسمائة مليون دينار محراً كلياً ونقداً<sup>(1)</sup>.

### 3. المصارف والمؤسسات المالية الوافدة (الأجنبية):

في هذا الصدد يجب على المصارف والمؤسسات المالية الوافدة (التي يوجد مقرها بالخارج) أن تمنح تخصيصاً لفروعها التي رخص لها مجلس النقد والقرض بالقيام بعمليات مصرفية في الجزائر، تخصيصاً يساوي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة والتي تم بموجبها الترخيص بالفرع.

### 4. مدى توافق رأس المال للبنوك الجزائرية مع المعايير الدولية:

في هذا الإطار نشير إلى أن مكونات رأس المال التي تعتمدها نظم الرقابة والإشراف في الجزائر بداية بالنظام الأول 01-90 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر<sup>(2)</sup>، وكذا التعلية 09-91<sup>(3)</sup> المتعلقة بقواعد الحذر والتي عدلت مخرا بالتعلية 14-01، فإنه يتجلى أن بنك الجزائر يحاكي مكونات رأس المال (الأموال الخاصة) بمفهومه وفق لاعتبارات وخصائص المصارف الجزائرية إلى الحد الذي تقره لجنة بال الاستشارية. رغم أنه يبقى نسبة التناسب مقابل المخاطر المرجحة في حدود مقومات النظام المصرفي جنباً إلى أن المخاطر التي يرى بنك الجزائر بأنها تهدد النظام المصرفي تتمثل في مخاطر الائتمانية فقط - قبل صدور النظام الاحترازي 14-01-.

(1) - المادة 02، النظام رقم 08-04، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، مرجع سبق ذكره.

(2) - المادة 03، النظام رقم 90-01، المؤرخ في 04 جويلية 1990، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 39 الصادرة في 21 غشت 1991.

(\*) - لمزيد من التفصيل في مكونات الأموال الخاصة القانونية ارجع إلى:

النظام 91-09، المؤرخ في 14 غشت 1991، يتضمن قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 24، الصادرة في 14 غشت 1991.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 5. مؤشرات قياس رأس المال:

ينبغي أن يكون رأس المال المصرف كافيًا لتحقيق الوظائف الأساسية المنوطة به، كصمام أمان للمصرف من جهة وحماية للمودعين والدائنين من جهة أخرى، ويرتبط مقدار رأس المال الذي يحتاجه المصرف بمجموع المخاطر التي يتوقعها. وهناك بعض المعايير التي يمكن الاسترشاد بها لتحديد مدى كفاية رأس المال بالمصرف، مع الأخذ في عين الاعتبار أن هذه المعايير ما هي إلا أساليب مساعدة في تحليل مدى كفاية وملائمة رأس المال في المصارف<sup>(1)</sup>، وفي هذا الصدد يعتمد النظام الاحترازي الجزائري على غرار نسبة الملاءة المقدم من مقررات لجنة بال الأولى "Cooke"، معاملاً لقياس رأس مال المصارف يسمى "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة" يهدف إلى رصد التوازن بين استخدامات المصارف ومواردها طويلة الأجل وهي تعطى وفق العلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\text{معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة} = \frac{\text{الأموال الخاصة+الموارد طويلة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}} \leq 60\% \dots\dots\dots (17)$$

وبالنسبة للموارد طويلة الأجل فهي تتضمن الأموال التي لا يمكن لمقرضيها أو لمودعيها الحصول على سدادها إلا بعد مرور خمس (05) سنوات.

إنّ اختلاف نسبة تغطية الأموال الخاصة هو أنّ هناك تداخل بين كثيرٍ من الاقتصاديين في تحديد مصطلح كفاية رأس المال (ملائمة) وملاءة رأس المال، وفي هذا الصدد نشير إلى أنّ الملاءة يقصد بها من الناحية الاقتصادية الصلابة المالية، في حين أنّ الكفاية يقصد بها الملائمة والتناسب، ونحن نرى أنّ مصطلح الصلابة المالية يتوافق ومنتهج دراستنا لذا نرى بأنه الأنسب في استخدامه في فصول دراستنا. ولا يعني أنّ المصطلح الثاني "كفاية رأس المال" خاطئ في نظرنا وإنّما كلاً وحسب ما يراه من صحّة أو ملائمة المصطلح، ففي الأخير المعنى المقصود واحد ألا وهو مدى قدرة تركيبة رأس مال المصرف على تغطية الخسائر والمخاطر المصرفية العامة.

(1) - بوعبدلي أحلام، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990 - حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 1987 -

2006، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية - الجزائر، العدد 13، 2011.

(2) - النظام رقم 04-04، المؤرخ في 19 جويلية 2004، يحدد النسبة المسماة "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة".

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المطلب الثاني: هيئات ضمان الودائع وإدارة المخاطر المصرفية "S.G.D.B"

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع "La Société de Garantie des Dépôts Bancaires" إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً من خلال مساهمات المصارف المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع لدى أحد تلك المصارف للخطر نتيجة تعثره أو توقفه عن الدّفع. ومن ثم يمول هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم المصارف العضو بسدادها الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي. وفي هذا الصدد أصدرت لجنة بال الاستشارية مبادئ ضمان الودائع سنة 2009 بعد الصدمة العالمية الكبيرة، وتشكل هذه المبادئ إطاراً مرناً لتطبيق الممارسات المثلى لأنظمة الودائع، وفي الجزائر أدرجت إصلاحات النظام المصرفي المعززة بصدور قانون الأساسي الأول للمصارف 90-10 الذي يدعى بقانون النقد والقرض اللبنة الأساسية لنظام التأمين على الودائع إلا أن هذا النظام لم يتم العمل به صريحاً إلا في تعديلات الأمر 03-11 كنتيجة حتمية لمشكلة إفلاس بعض المصارف. يبحث هذا المطلب في شروط قيام هذا النظام والأطراف الخاضعة والمستفيدة منه وعن طبيعة هذه الآلية في إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي فيها.

#### 1. دور نظم حماية الودائع في دعم المصارف المتعثرة:

تقوم فكرة ضمان الودائع على تجميع اشتراكات مالية من المصارف العاملة في النظام المالي، بحيث يتجلى الهدف الأساسي من تكوين صندوق ضمان الودائع لمساعدة المصارف الأعضاء في حالة التعثر، وفي بعض الحالات لا تقتصر موارد هذا الصندوق المشترك على المصارف الأعضاء، إذ إن بعض الدول عن طريق مصارفها المركزية، والخزينة العمومية...، تسهم بالمال لدعم هذا الصندوق، إذن فكرة ضمان الودائع تنطوي على مغزى تكافلي وما هي إلا تأمين على المؤسسات المالية<sup>(1)</sup>. ومن الواضح حتى من اسمه أن نظام ضمان الودائع المصرفية وصندوق الضمان يسعى إلى حماية حقوق المودعين بالدرجة الأولى وتقليل احتمال الدّعر المالي بينهم، بالإضافة إلى ضمان استقرار الجهاز المصرفي وتلافي الأزمات المالية، ومن هذا المنطلق ينبغي أن يبنى نظام التأمين على الودائع بالاعتماد على عدد من العوامل الخارجية أو بعد تحقيق بعض المتطلبات المسبقة، وإن كان معظمها خارج نطاق صلاحيات ضمان الودائع المباشرة، فإن لها تأثير مباشر على النظام وتشمل<sup>(2)</sup>:

- تقييم مستمر للاقتصاد الوطني والنظام المصرفي؛
- الإدارة السليمة للهيئات الإشراف والرقابة المصرفية؛
- إطار قانوني فعال ونظم محاسبية وتعليمات إفصاح سليمة؛

(1) - البنك الاسلامي للتنمية، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة - السعودية، 2000.

(2) - Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, **Principes fondamentaux en vue de l'établissement de régimes efficaces d'assurance-dépôts**, Juin 2009, P05.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

وفي هذا الصدد من قبيل الفصل بين طبيعة هذه الأداة في إدارة المخاطر وإرساء الاستقرار كما أسلفنا، فإن هذا النظام وعلى خلاف بعض الباحثين. نرى بأنه يدخل ضمن الآليات العلاجية في إدارة المخاطر وليست الاحترازية، وهذا بالأساس لأن تدخله لا يكون إلا بعد أن يعلن المصرف عدم مقدرته على الدّفع، وهذا ما نصت عليه وبصريح العبارة المادة 14 من النظام 97-04 إلا أنه ومن أجل فعالية نظام ضمان الودائع يتوجب أن لا يستغل منفردا بالتعامل مع حالات التعثر المصرفي بل أن يدعم بتوليفة من الأدوات الاحترازية أو العلاجية كما نصت على ذلك لجنة بال الاستشارية في هذا الأمر، والملحق رقم (03) يوضح المبادئ الأساسية الفعالة لضمان الودائع.

### 2. نظام ضمان الودائع في النظام المصرفي الجزائري "S.G.D.B":

في هذا الصدد يمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية مر بها هذا النظام أولها مرحلة الإنشاء التي كانت مع صدور قانون النّقد والقرض 90-10 والذي وضع اللبنة الأولى لإنشاء هذا النظام، ثم مرحلة صدور الترتيب الأساسي للنظام الذي حدد وبوضوح كيفية سيرورة والتعامل المصرفي مع هذا النظام، وأخيراً مرحلة الإصلاح والتّعديل الأول لقانون النّقد والقرض بموجب أحكام الأمر 03-11، بعد حالات عدم الاستقرار المصرفي التي شابت النظام خلال تلك الحقبة.

### 1.2. نظام ضمان الودائع في إطار الإصلاح المصرفي 1990:

تناول النظام المصرفي الجزائري قضية التأمين على الودائع منذ صدور القانون الأساسي الأول للمصارف قانون النّقد والقرض "90-10" كنتيجة حتمية للانفتاح المصرفي، بحيث دعا إلى إلزامية المصارف بأن تكتتب في رأس مال صندوق ضمان الودائع وبالعملة الوطنية وهي شركة ذات أسهم<sup>(1)</sup>. ويعود أمر إدارة هذا الصندوق كما هو موضّح في الباب الرابع من قانون النّقد والقرض إلى بنك الجزائر وحده دون سواه، وعلاوة على أنّ المصارف العاملة في الجزائر تلتزم بالاكنتاب في رأس مال هذا الصندوق فإنها ملزمة أيضا بدفع أقساط سنوية على حجم ودائعها، بما لا يفوق عن 02% منها. وتعتبر جميع الودائع التي تعود لشخص واحد لدى المصرف وديعة واحدة حتى ولو كانت بعملات مختلفة والوديعة المقيدة بالعملة الوطنية هي وحدها المضمونة من قبل الصندوق، وما نشير إليه أنّ الودائع المضمونة هي التي تخصّ العملاء فقط أي تستثنى تلك الودائع ما بين المصارف والمؤسسات المالية من الضمان أو الاشتراك.

(1) - المادة 170، القانون 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، يتعلق بقانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.2. نظام ضمان الودائع في إطار النظام 1997:

لقد وضع القانون الأساسي الأول 90-10 الذي يعنى "بالنقد والقرض" اللبنة الأولى لنظام التأمين على الودائع في الجزائر، وقد تدعم من خلال التفصيل الضمني الذي صدر في سنة 1997، بحيث تضمن السمات الرئيسية لنظام التأمين المعمول به في الجزائر ندرجها في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

- يجب على المصارف أن تكتتب في رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية "S.G.D.B"؛
- يلتزم كل مصرف أن يدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية، علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة نهاية كل سنة. ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا نسبة هذه العلاوة في حدود اثنين بالمائة (02%) على الأكثر ضمن القانون المصرفي 90-10؛
- يحدد الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع بمبلغ ستة مائة ألف دينار جزائري (600.000 دج)، ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس المصرف مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المقيد بها، وهذا إحدى النقاط التي لاقت جدلاً كبيراً في ما يخص التعويض على الرصيد بين مبالغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى المستحقة للمصرف على صاحب الوديعة؛
- يلتزم كل مصرف أن يدفع إلى شركة ضمان الودائع المصرفية، علاوة سنوية تحسب حسب المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة نهاية كل سنة. ويحدد مجلس النقد والقرض سنويا نسبة هذه العلاوة في حدود اثنين بالمائة (02%) على الأكثر كما سلف وذكرنا ضمن القانون المصرفي 90-10؛
- حتى وإن تجاوز مجموع المبالغ المستحقة على المودع، يتم تعويضه في حدود السقف المنصوص عليه (600.000 دج)؛
- تستفي شركة ضمان الودائع المصرفية المستحقات المودعين وتدفعها في أجل أقصاه ثلاثة أشهر ابتداءً من التاريخ الذي صرحت فيه اللجنة المصرفية بتعثر المصرف وعدم قدرته على السداد؛
- يتم التعويض بالعملة الوطنية فقط، ويتم تحويل الودائع بالعملة الصعبة إلى عملة الوطنية بالسعر المعمول به في التاريخ الذي أعلنت فيه اللجنة المصرفية عن تعثر المصرف وعدم قدرته على الدفع؛

(1) - النظام رقم 97-04، المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، جريدة رسمية رقم 17 الصادرة في 25 مارس 1998.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 3.2. نظام ضمان الودائع في إطار الإصلاح المصرفي 2003:

بعد قضية تعثر وفشل مصرفين في النظام المصرفي الجزائري وخروج مصرف ثالث لأسباب تسييرية وقد سبق وتناولناها في الفصول السابقة من الدراسة، تمت إعادة النظر في طبيعة تسيير المصارف في الجزائر ما تمخض عنه التعديل المصرفي الثاني بعد 13 سنة فقط من صدور القانون الأساسي الأول في الجزائر، وقد جرى ذلك بصدور الأمر "11-03" الذي ألغى القانون "10-90". وفي هذا الصدد تم إجراء بعض التغييرات على سريان نظام التأمين على الودائع خصوصاً بعد فشل المصرفين. ومن هذا المنطلق أصبح على المصارف لزاماً التقيد الصارم بهذا النظام، فحتى ذلك الحين كانت مسألة التقيد به مجرد تعليمة ينصاعون لها، لكن بعد التجربة مع قضية الفشل والأسوأ من ذلك فقدان الجمهور المصرفي الثقة في الجهاز المصرفي، أصبح صندوق ضمان الودائع ضرورة وحتمية توازي إن لم نبالغ تدخلات بنك الجزائر على صعيد العمل المصرفي، ولقد جرى إصدار بعض التعديلات في هذا السياق نذكرها تالياً:

- تعديل علاوة الضمان التي تلتزم بها المصارف بعدما كانت (02%) من حجم الودائع الإجمالية للمصرف إلى (01%)<sup>(1)</sup>؛
- تستفي شركة ضمان الودائع المصرفية المستحقات المودعين وتدفعها في أجل أقصاه نصف سنة ابتداءً من التاريخ الذي صرحت فيه اللجنة المصرفية بتعثر المصرف وعدم قدرته على السداد<sup>(2)</sup>؛
- تعفى المصارف المنتمية للهيئات المركزية التي تضمن السيولة وملاءة من ضمان الودائع المصرفية؛

### 3. دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية:

فيما يلي كيفية تدخل نظام تأمين الودائع في إدارة المخاطر والحالات التي يستوجب تدخل هذه المؤسسة بصفقتها علاجية كما يتضمّن كيفية التعويض أي الآلية المباشرة في معالجة المخطر المترتب.

#### 1.3. حالات تدخل مؤسسة ضمان الودائع:

يهدف صندوق ضمان الودائع المصرفية إلى الحفاظ على الاستقرار المصرفي من خلال ضمان استقرار الودائع المصرفية حتى في حالات التوتر والذعر المصرفي، وهذا عن طريق التدخل عند تعثر أحد المصارف التجارية من أجل تعويض مودعي هذا المصرف عن ودائعهم، ولا يتم التعويض إلا في حالة تعذر المصرف عن ذلك وحسب ما تقره لجنة النقد والقرض، وهذا دون أن يبحث في سبل إنقاذ المصرف (المقصود به هنا صندوق ضمان الودائع وليس اللجنة المصرفية). أي أنّ النظام وكما أستهلينا

(1) - المادة 118، الأمر رقم 11-03، المؤرخ في 26 غشت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 52 الصادرة في 27 غشت 2003.

(2) - المادة 15، النظام رقم 03-04، المؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، جريدة رسمية رقم 43 الصادرة في 02 جوان 2004.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

في بداية المطالب هو نظام علاجي في تسيير المخاطر المصرفية وليس وقائيا. وبصدور الأمر 11-03 التزمت المصارف الجزائرية بالاكنتاب في رأسمال صندوق ضمان الودائع "S.G.D.B" بمساهمة قدرها عشرة مليون دينار للمساهم (10.000.000 دج)، وكان النظام المصرفي يضم آنذاك ثلاثون مصرفا ومؤسسة مالية، أي بإجمالي مساهمة مائتين وعشرون مليون دينار جزائري (220 مليون دج)<sup>(1)</sup>.

### 2.3. آلية التعويض وحدود التغطية من "S.G.D.B":

أشرنا سابقا إلى أن نظام "S.G.D.B" وفق التنظيم المعمول به لا يغطي إلا ستمائة ألف دينار (600.000 دج) للعميل الواحد، مهما كانت مبلغ وديعته وفي حلة ما إذا تجاوز مجموع المبالغ المستحقة على المودع مجموع وديعته يبقى العميل المودع مدينا بالرصيد بطبيعة الحال، وعندما يتعلق الأمر بحساب مشترك فإن هذا الحساب يوزع بالتساوي بين الشركاء المودعين يستقون ضمانا في حدود السقف المحدد. وقد تدخلت "S.G.D.B" لأول مرة في الجزائر بعد أزمة تعثر المصارف في 2003، بحيث تم تعويض ما يقارب 45.000 مودعا، وينص نظام ضمان الودائع المصرفية على أن التعويض لا يطال إلا "صاحب الوديعة" فالقاعدة العامة أن يكون صاحب الحق في التعويض هو المودع نفسه، لكن لا يكون كذلك إذا ثبت انه ليس صاحب الحق في المبالغ المودعة في الحساب وبالتالي يكون من ودعت الودائع لحسابه هو المستفيد من الحق في التعويض، وفي حال تعدد ذوي الحقوق يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الحصة العائدة لكل واحد منهم وفقا لأحكام القانونية والأحكام التي تتضمن تسيير المبالغ المودعة.

وضع القانون 90-10 الذي يعنى "بالتقيد والقرض" اللبنة الأولى لنظام التأمين على الودائع في الجزائر، هو نظام مخاطر من الشكل العلاجي في تسيير المخاطر المصرفية وقد تدعّم من خلال إصدار النظام رقم 97-04 المتعلق بضمان الودائع المصرفية، ويحدد الحد الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع بمبلغ ستة مائة ألف دينار جزائري يطبق على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس المصرف حتى وإن تجاوز مجموع المبالغ المستحقة على المودع، وهذه إحدى النقاط التي يعاب عليها هذا النظام وقد لاقت جدلاً كبيراً. لذلك نحن نرى من وجهة نظر أن يتم إعادة النظر في تقنيات التعويض والتأمين بما يتناسب وحجم الودائع العميل من جهة ومن جهة أخرى نسبة العلاوة التي تقدمها البنوك للصندوق نظرا لعدم تناسبها مع ظروف السوق المصرفي من جهة ومن جهة أخرى مع طبيعة وحجم المصرف.

(1)- la Banque d'Algérie, **Evolution Économique Et Monétaire En Algérie**, Chapitre V: Systeme Bancaire : Intermediation, Supervision Et Modernisation Bancaire : Intermédiation, Supervision Et Modernisation Rapport 2003.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

المطلب الثالث: تبني النظام المصرفي الجزائري لتوصيات لجنة "Bâle"  
الجزائر كعديد الدول استوحت معايير إدارة المخاطر والرقابة المصرفية من المعايير الدولية كمقررات لجنة "Bâle" الاستشارية، وفي هذا الخصوص بدأ التقيد بتلك المعايير أو محاكاتها إلى حد ما منذ الإصلاح المصرفي الأول 90-10 والذي انبثقت منه القواعد الاحترازية العامة، التي تطبق في النظام المصرفي وكان أهم ميثاق هو ما تضمنته التعليمات 94-74 التي حددت نسب الملاءة والنسب الاحترازية، وفي هذا الصدد يبحث هذا العنصر في تطورات تبني الجزائر لميثاق لجنة بال "Bâle" الاستشارية وجملة التدابير الاحترازية التي تُمهّد لتبني المقررات الدولية، والتي ستجعل النظام المصرفي الجزائري ضمن تلك التوصيات، هذه التدابير الاحترازية تهدف إلى توفير المناخ وإرساء قاعدة للالتزام الصريح والفعلي للمواثيق والقواعد الاحترازية الدولية.

### 1. تبني النظام المصرفي الجزائري لتوصيات "Bâle I":

حاول بنك الجزائر والجهات التي تعنى بالرقابة والإشراف المصرفي تبني التوصيات العملية للجنة بال الاستشارية للتوصيات الصادرة في 1988، وبما أن تلك الحقبة اتسمت بالانطلاق الحقيقي لمنهج الاقتصادي الجديد الذي يدعى "اقتصاد السوق"، وكذا حالة الهبوط الاقتصادي الشديد الذي ميز تلك الفترة، كان لزاماً على بنك الجزائر أن يساير تلك الظروف من خلال إلزام النظام المصرفي التقيد بتلك التوصيات لكن بشكل تدريجي.

#### 1.1. نظام تغطية المخاطر المصرفية:

في خضم إعداد النظام الاحترازي تم إدراج النظام الذي يقضي بنسب تغطية المخاطر وتصنيف الديون حسب درجة المخاطر التي يواجهها الإنسان وتكوين احتياطات وإدراج الفوائد الناجمة عن الديون غير مضمون تحصيلها، والتي تضمنها النظام 91-09، حيث يحدد هذا النظام القواعد التي يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تعتمد في مجال تقسيم المخاطر وتغطيتها<sup>(1)</sup>. وفي هذا الصدد يستوجب على المصارف أثناء القيام بنشاطاتها الالتزام بالنسب الدنيا للتغطية المخاطر التي تكتنف نشاطاته مع الأطراف المقابلة، وهي بهذا النحو تكون مغطاة بالأموال الخاصة للمصرف.

- أ. النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها مع الطرف الآخر وصافي أمواله الخاصة؛
- ب. النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها مع الطرف الآخر الذي تحصل على قروض تتجاوز نسبة معينة من صافي أموال الخاصة من جهة، ومبلغ صافي هذه الأموال من جهة أخرى؛
- ج. النسبة الدنيا بين مبلغ صافي الأموال الخاصة ومجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته؛

(1)- la banque d'Algérie, Règlement n° 91-09 , du 14 août 1991, fixant les prudentielles de gestion des Banques et établissements financiers.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

وتتمثل الحدود القصوى لمستوى المخاطر المتكبدة على نفس المستفيد بواقع (25%) بحيث لا يتجاوز المعدلات المبلغ الصافي مساهمتهم في رأس المال وكان هذا بشكل تدريجي كالآتي<sup>(1)</sup>:

- 40% ابتداء من جانفي 1992؛
- 30% ابتداء من جانفي 1993؛
- 25% ابتداء من جانفي 1995؛

في حالة ما إذا كانت هناك زيادة في المعدل يجب أن تليها مباشرة عملية تغطية المخاطر. تسمح هذه المخصصات إلى ضمان الحد الأدنى من مخاطر الائتمان التي تكتنف النشاط المصرفي ومدى قدرة المصرف على تغطيتها بجزء من أمواله الخاصة، والجدير بالذكر أن أهم المخاطر التي تترصد العمل المصرفي في الجزائر حتى وقت قريب هي المخاطر الائتمانية فقط، وهذا ما ورد في التعلية سابقة الذكر والتي تضمنت في المادة الرابعة المخاطر المتأتية من الاعتماد للزبائن وللمستخدمين وكذا القروض الممنوحة للمصارف والمؤسسات المالية بالإضافة لسندات التوظيف والمساهمة والالتزامات بالتوقيع.

إنّ هذه المخاطر بعضها أو كلها تغطي بالأموال الخاصة في المصرف والتي أشرنا إليها في الجدول رقم (23). ويكون رصد وبشكل دوري سياسات والإجراءات التي تتعلق بالقروض المصرفية وتوظيفاتها، وأن تعدّ تقريراً عن المراجعة الخارجية لكل فرد أو مؤسسة كانت السبب في مخاطر تفوق 15% من صافي أمواله الخاصة، وأن تميز ديونها المستحقة على الزبائن حسب درجة الإخطار التي تواجهها وأن تكون احتياطات الخاصة بخطر القروض والعمل على إدارة الديون غير مضمون تحصيلها.

### 2.1. توزيع وتقسيم المخاطر المصرفية:

بموجب الأحكام التي جاءت بها التعلية 94-74، على المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري التقيد بنسبة ملاءة وفقا لما تقضي به لجنة بال الاستشارية، بحيث تضمن تغطية المخاطر الائتمانية بما لا يقل عن 08% من إجمالي رأس المال القانوني للمصارف، ويكون الالتزام بهذه النسبة وفقا للزرنامة الموضحة أدناه<sup>(2)</sup>:

### الشكل رقم (37): مراحل الالتزام بنسبة الملاءة للجنة "Bâle I"



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على نفس المرجع.

(1)- [http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10\\_5.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm) 29/06/2017 — 07:43.

(2)- Instruction N° 74-94 Relative A **La Fixation Des Règles Prudentielles De Gestion Des Banques Et Etablissements Financiers**, Du 29 Novembre 1994.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2. إدارة مخاطر الائتمان في المصارف:

تعد مقترحات لجنة بال الاستشارية أهم العناصر الاحترازية لإدارة المخاطر المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري منذ أول نظام احترازي معمول به المنبثق عن القانون 90-10، ومختلف التعديلات التي طرأت عليه.

#### 1.2. رصد المخاطر المصرفية:

من أجل دعم النظام الاحترازي المستند على مقررات لجنة بال الاستشارية فإنه يتوجب على كل مصرف ومؤسسة مالية وضع سياسات وإجراءات خاصة تتعلق برصد المخاطر الائتمانية، فلا يزال النظام المصرفي الجزائري إلى وقت قريب عرضة للمخاطر الائتمانية وحدها دون سواها، وعليه يتوجب على المصارف ما يلي:

- إعداد واعتماد بيان على إستراتيجيتها الائتمانية؛
- ضمان تنفيذ الإجراءات الداخليّة التي تحدد طريقة تنفيذ السياسات الائتمانية؛
- الرصد المستمر لدرجة التنوع في المحافظ الائتمانية؛

#### 2.2. ترجيح المخاطر المصرفية:

إن ترجيح المخاطر في النظام المصرفي الجزائري يكون وفق مقارنة معيارية للتصنيف المخاطر أعدها بنك الجزائر أي أنه لا يخضع لتصنيفات مباشرة التي تعدها مؤسسات الجدارة الائتمانية كما تقره لجنة بال الاستشارية. بالرغم من أن السلطات الإشرافية قد وحدت نظام الترجيح وفق تلك المبادئ، وفي هذا الصدد تجرى ترجيح المخاطر وفق النظام الذي يحدده بنك الجزائر ما بين أصول مرجحة بدرجة الصفر والمائة (00% - 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب تصنيفها وسيولتها. أما بالنسبة للأصول خارج الميزانية فيرى بنك الجزائر أن يصنفها وفقا لدرجة الخطر المتوقعة إلى أربعة أصناف (ضعيف، معتدل، متوسط، مرتفع) وبدرجات الترجيح نفسها المدرجة في الجدول أدناه، وما نذكر به أن الأزمة المالية 2008-2009 كانت ذات صلة بالالتزامات خارج الميزانية وسوء تقدير وترجيح المخاطر التي قامت به مؤسسات التصنيف الدولية.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

جدول رقم (24): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب النظام الاحترازي في الجزائر

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	المتاحات النقدية + المطلوبات من الحكومات والمصارف المركزية والمطلوبات <sup>(*)</sup> بضمانات نقدية وأوراق مالية من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات ومصارف مركزية في بلدان OCDE.
01 إلى 05 %	- المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسبما يتقرر وطنياً)
20 %	- المطلوبات من مصارف التنمية الدولية ومصارف دول منظمة OCDE + النقدية في الطريق .
50 %	- قروض مضمونة بمرهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.
100 %	- جميع الأصول الأخرى + مطلوبات القطاع خاص + مطلوبات خارج دول OCDE + الموجودات الأخرى.
	<b>تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية)</b>
100 %	- بنود مثيلة للقروض مع العملاء الأفراد والمؤسسات غير المالية. وهو يمثل خطراً مرتفعاً.
50 %	- بنود مرتبطة بالمؤسسات المالية والمصارف الأخرى غير العاملة في الجزائر وهو يمثل خطراً متوسطاً.
20 %	- بنود مرتبطة بالمؤسسات المالية والمصارف الأخرى. وهو يمثل خطراً معتدلاً.
00 %	- التعاملات مع الهيئات الحكومية بما فيها المصرف المركزي. وهو يمثل خطراً ضعيفاً.

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على:

- Instruction N° 74-94, Op-Cit.

### 3. تكيف النظام المصرفي الجزائري مع توصيات لجنة "Bâle II":

بالرغم من أن مقررات لجنة بال الاستشارية في خصوص الملاءة المالية أو الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية على المصارف إلا أن مزاياها تجعلها ضرورة لا خياراً خاصة في ظل الأزمات المالية المتلاحقة والتي أصبحت ضرورة وحتمية، وبناء على هذا سنحاول البحث في مدى التزام الجزائر بتوصيات لجنة "Bâle II".

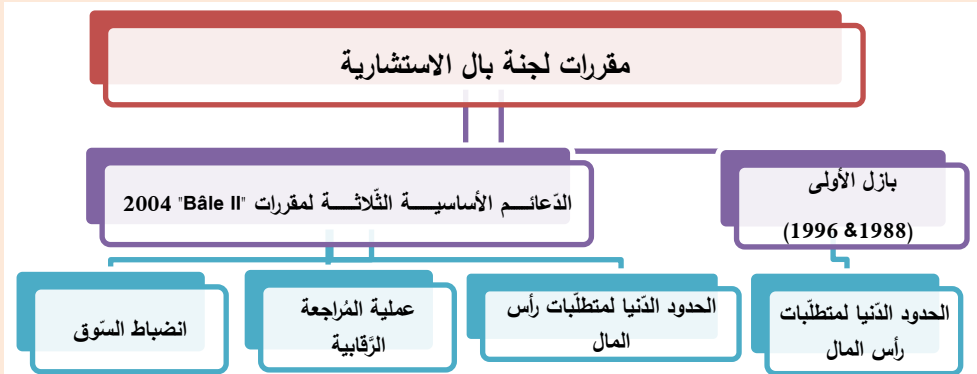
#### 1.3. التوافق العالمي حول قياس ومعايير رأس المال "Bâle II":

في سنة 2004 قامت لجنة بال الاستشارية بإصدار طبعتها الثانية بنشر الوثيقة المعدلة بعنوان "التوافق العالمي حول قياس رأس المال ومعايير رأس المال"، في إطار جديد أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر التي تتعرض لها المصارف لتشمل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل. هذا الإطار المعدل والجديد لكفاية رأس المال والمعروف اعتيادياً بـ "Bâle II"، لقياس الملاءة المصرفية وهو عملياً يلغي الاتفاقية الأولى 1988 ويعتبر أكثر تعقيداً منها<sup>(1)</sup>، وينبني هذا الاتفاق إلى نفس المبادئ العامة التي جاءت بها الاتفاقية الأولى وهي تحقيق متانة المصارف وإرساء الاستقرار المالي بها ويقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة دعائم كما يبينه الشكل أدناه.

(\*)- المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

(1)- Saidani Zahir, Analyse du processus de Gestion du Risque Operational par les Banque, Magistère en money-finance –banques, Univ- mouloud Mammeri , tizi ousou, 2011/2012Algérie,P30 .

### الشكل رقم (38): الدعائم الثلاثة لاتفاقية لجنة "Bâle II"



المصدر: إعداد الباحث، بناء على ما سبق.

ويمكن إدراج أوجه الاختلاف بين اتفاق "Bâle I" واتفاق "Bâle II"، في نقاط أساسية أهمها الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال، حيث تم إجراء تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييراً جذرياً، وتم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر العملية "التشغيلية"...، هذا ويدعم تطبيق "Bâle II" تحقيق رأس المال الاقتصادي الذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدل بالمخاطر<sup>(\*)</sup> "RAROC"، مع إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على كفاية رأس مال وأساليب إدارة المخاطر إضافة إلى متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وحجم المخاطر.

### 1.1.3. الدعامة الأولى الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال "Mc Dounaugh":

بالنسبة إلى الدعامة الأولى الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال "Mc Dounaugh" تتمثل هذه المتطلبات في الحد الأدنى من رأس المال تم تعديلها ضمناً، فمن حيث أوزان المخاطر أصبحت أكثر تطوراً وأعطيت معايير لقياسه (تم التطرق إليها في الفصل الثاني من الدراسة) وبذلك سوف تعكس إلى حد بعيد درجة تلك المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية. إلا أن في الجزائر تبقى المقاربة المعيارية لتصنيف المخاطر "l'approche Standard sur les notations" هي الترتيب المعتمد والذي يستند إلى ذات التصنيف الذي تعتمده وكالات التصنيف الائتماني "Standard End dobbors" وكذا "Modise"، أما بالنسبة لمكونات رأس المال فلم يحدث أي تغيير فيها ولا في نسبة التغطية المعتمدة. أمّا لدى بنك الجزائر لمّا يزل بعد معيار رأس المال يستوفي شريحتين فقط كما أسلفنا هذا وقد تم إضافة نوع جديد من المخاطر

(\*) منهجية عائد رأس المال المعدل وفق المخاطر ترجع إلى حد كبير قدرتها على تقديم المكون الأساسي لأي هيكل متكامل لإدارة المخاطر. وهو مقياس لقياس معدل المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة والعائد، لمزيد من التفصيل ارجع إلى: نيراس عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر "RAROC" في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية - المجلد السابع العدد 21، 2012، ص 182.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

وهي "التشغيلية"، والتي تعنى بالخسائر الناتجة عن المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة الإدارة أو فشل العمليات التشغيلية الخارجية، في حين أنّ الجزائر لا تعتمد ترجيحاً لهذه المخاطر ولا لمخاطر السوق، وبالتالي نسبة الملاءة المعتمدة في الجزائر هي نسبة الملاءة الأولى "Cooke"، في حين أن النسبة التي تضمنتها المقررات الثانية والتي طرأت عليها التغييرات سألقة الذكر تدعى "Mc Downaugh".

### 2.1.3. الدعامة الثانية المراجعة الرقابية:

إن الدعامة الثانية والمتعلقة بالمراجعة الرقابية تتعرض بشكل مباشر لقضايا إدارة المخاطر واستخدام أفضل الأساليب للرقابة عليها في المصارف والتي تعرف فيها المنظومة المصرفية الجزائرية قصوراً كبيراً من الناحية العملية، يستوجب عليها مضاعفة الجهود سواء من طرف اللجنة المصرفية المخولة بالإشراف المصرفي المسئول الأول والمباشر في هذا المجال والتي يتكفل بنك الجزائر بالقيام بعمليات الرقابة لصالحها، أو المصارف والمؤسسات المالية العاملة داخل الجهاز المصرفي الجزائري، فمن ناحية الرقابة المصرفية تم في السنوات الأخيرة تسجيل بعض النقاط الإيجابية نذكر من أهمها:

- ترسيخ نظام إنذار دائم يعمل هذا الأخير عبر الهيئات التقنية المختلفة لبنك الجزائر التي لها معاملات مع المصارف وهو ما يتماشى مع آلية كشف الصعوبات التي تعرفها المصارف على أساس التصريحات؛
- تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2004 من قبل بنك الجزائر؛
- متابعة خاصة للمصارف الحديثة بدراسة وتقييم طلبات الاعتماد من مجلس التّقد والقرض بدءاً من 2002؛

### 3.1.3. الدعامة الثالثة انضباط السوق:

أما بالنسبة للدعامة الثالثة انضباط السوق تُعدُّ عنصراً أساسياً في الإدارة الفعّالة للمخاطر، وقد دَعَم الأمر 03-11 المتعلق بالتّقد والقرض الإطار القانوني للنشاط وذلك بتعزيز استقرار النظام المصرفي ولاسيما شروط الدّخول إلى المهنة المصرفية، وتسعى اللجنة إلى ذلك من خلال تحديد مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم كل المعلومات التي من شأنها أن تسهم في الإدارة الحكيمة والفعّالة للمخاطر وتعزيز الصّلاية في السوق. وفي هذا الصّدّد استمر بنك الجزائر في العمل على تدعيم الإشراف المصرفي وفي توطيد وتعزيز شروط مهنة ممارسة النّشاط المصرفي والتقارير المصرفية، لذلك تم إنشاء هيآت خاصة تهدف إلى الإفصاح (اللجنة المصرفية، خلية الاستعلام المالي، مركزيات بنك الجزائر) وقد سبق التّطرق إليها.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

ونظرا لأن لجنة بال الاستشارية كانت قد ركزت على وجوب قيام المصارف بالإفصاح بشكل دقيق وفي التوقيت المناسب عن متطلبات رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها أثناء قيامها بوظائفها، فقد ألزمت اللجنة المصرفية بالجزائر المصارف والمؤسسات المالية على الإعلان كل ثلاثة أشهر عن معدل الملاءة الخاص بها في إطار عملها الرقابي والإشرافي، وبذلك فقد حرص المشرع المصرفي الجزائري من خلال ما سبق ذكره، على أن تمس عمليات الإفصاح والشفافية الخاصة بنشاط المصارف المؤسسات المالية نقطتين أساسيتين:

- العناصر المهمة في النشاط المصرفي كالمخاطر، الوضعية المالية، رأس المال... الخ.
- الإفصاح والشفافية بشكل منظم ومستمر من طرف جميع المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر.

### 2.3. مدى توافق المعايير الجزائرية مع مقررات لجنة "Bâle II":

في إطار الحملة الواسعة من الإصلاح المصرفي التي تستهدف رفع كفاءة أداء وسلامة الجهاز المصرفي الجزائري وزيادة تنافسيته ومقدرته على إدارة المخاطر، تعد التعليمات المنبثقة عن قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع الأساس الأول للنظام المصرفي الجزائري، والتعليمة 94-74<sup>(1)</sup> وكذا 91-01 وحتى وقت قريب أهم نظم لإدارة المصارف المستوحاة من التوصيات الدولية، الجدول أدناه يختصر درجة توافق المعايير المحلية مع تلك الدولية التي أقرتها الطبعة الثانية للجنة "Bâle II".

#### جدول رقم (25): مقارنة معايير لجنة "Bâle II" والمعايير المحلية الجزائرية

المعيار	الدعامة الأولى الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال	الدعامة الثانية المراجعة الرقابية	الدعامة الثالثة انضباط السوق
مواطن الشبه	- تتوافق من حيث نسبة الكفاية التي تقضي بمعامل تغطية أكبر أو يساوي 08%. - مكونات الأموال الخاصة وبحسب مقومات النظام المصرفي تتوافق مع تعليمات اللجنة.	- بالنسبة للرقابة الخارجية فهي تمارس من طرف محافظي حسابات مستقلين.	
مواطن الاختلاف	- لا تتضمن المعايير الجزائرية مخطر السوق والتشغيل ضمن عناصر الترتيح بالمخاطر.	- لا تتضمن القواعد الاحترازية مخاطر التشغيل بالرغم من أن حجمها قد يكون كبيرا نظرا لطبيعة النظام المصرفي الجزائري.	

**المصدر:** إعداد الباحث، بناء على ما سبق.

<sup>(1)</sup> - Instruction N° 74-94, Op-Cit.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

يتضح جلياً مدى القصور في التطبيق الحرفي للدعائم الثلاثة، فمن جملتهم نلاحظ أن الدعامة الأولى وحدها متوفرة ومعتمدة في النظام الاحترازي الجزائري ما يعني أنه لا يزال يعتمد التوصيات الأولى ويتطلع للإمام بكل الدائم الثلاثة من أجل الوصول إلى التطبيق النهائي والحرفي للمقررات الثانية.

يحاول بنك الجزائر جاهداً الترقى بالمنظومة المصرفية للعمل بالتوصيات الدولية ومقررات لجنة "Bâle II"، هذه الجهود التي ليست بالمستوى العال إلا أنها بحق تحاول الوصول إلى ذلك المستوى الذي يتحدث عنه الجميع لو أنها تجسدت عملياً، فالانتقال من توصيات بال الأولى إلى الثانية لا يكون بفرض تعليمات أو حدّ حدودٍ مصرفية فقط !!، وإنما يتوجب إقامة أساسٍ وبنى قاعدية وتشريعية من الجهاز الإشرافي ولغاية المصارف والمؤسسات العاملة في النظام المصرفي، ونحن نرى أنه - عملياً - لا يزال الكثير أمام المصارف الجزائرية حتى تتبنى المعايير الدولية، لأسباب عديدة ولعل الاستقلالية في الجهاز الرقابي وعنصر الحوكمة أهم تلك الركائز التي تفتقر إليها المنظومة المصرفية الجزائرية، هذا ما أضطر بالجهات الوصية إلى رفع مستويات الرقابة والإشراف خاصة في خضم الصدمة الخارجية القوية التي عصفت بالنظم المالية الأكثر أماناً في العالم سنة 2007-2008، وبعد جملة من التوصيات الدولية الحديثة بما فيها تلك التي انبثقت عن لجنة بال الاستشارية، وصندوق النقد الدولي وكذا البنك الدولي ومصرف التسويات الدولي كان من الضروري محاولة مسايرة تلك التوجهات من قبيل الاحتراز. يتناول المبحث الموالي أهم تلك التوجهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المصرفي الجزائري المنبثقة عن المعايير الحديثة للمؤسسات المذكورة آنفاً، والتي تهدف وبالتوازي مع التطورات التي تطرأ في الساحة العالمية إلى رفع مستويات الإشراف إلى إرساء الاستقرار المالي ودعم الصلابة المالية.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

**المبحث الرابع:** الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري  
في إطار إصلاح مجال السلامة المالية وتعزيز مبدأ الإدارة الاحترازية للمخاطر والتنبؤ المبكر بالأزمات بادر بنك الجزائر إلى تعزيز الإطار المعمول به في مجال الرقابة والإشراف المصرفي سيما متابعة وضع المصارف بواسطة أساليب إدارة للمخاطر ورصد مؤشرات الصلابة المالية، وهذا في ظرف يتميز بتدعيم معايير الرقابة الاحترازية على الصعيد العالمي الموصى به من طرف لجنة "Bâle"، يستند هذا المبحث إلى الإجابة عن سؤال حول "أهم الأساليب الجديدة لإدارة المخاطر المعتمدة في الجزائر"، تلك الأساليب تحاكي النظم الرائدة عالمياً في مجال السلامة المصرفية والتي ستسهم في تعزيز الاستقرار المصرفي وتحسين الدقة التنبؤية للمخاطر.

**المطلب الأول:** محاكاة النظام المصرفي الجزائري لاتفاقية بال الثالثة "Bâle III"  
سناول من خلال هذا المطلب الإشارة إلى تجربة الجزائر مع مقررات لجنة بال الاستشارية، ولأهم نظم إدارة المخاطر والأنظمة الاحترازية الأخرى التي تحاكي تلك المقررات أو تعتمدها، وفيما يلي بيان ذلك:

### 1. الحد من مخاطر العدوى برفع نسب الملاءة المالية:

استناداً إلى مقررات لجنة "Bâle II" تأتي مقترحات لجنة "Bâle III" لزيادة مرونة النظام المصرفي من خلال عدة نقاط مقترحة، أولها تعزيز الإطار التنظيمي لرأس المال فهذه المقترحات الجديدة تزيد من نوعية ومستوى رأس المال التنظيمي وتوسيع نطاق التغطية للمخاطر.

#### 1.1 تحسين مستوى الشفافية المالية في النظام المصرفي:

من الضروري تحسين الجودة والاتساق والشفافية في رأس المال وقد أشارت لجنة "Bâle III" إلى ضرورة التعريف برأس مال والأموال الخاصة المكونة في المصرف خصوصا لأجل تلافي المشاكل التي حصلت في الأزمة المالية 2007-2008 والتي من بين أسبابها عدم التعريف الموحد لرأس المال والأموال الخاصة في مختلف النظم المصرفية.

وفي هذا السياق يطرح بنك الجزائر تعريفا للأموال الخاصة قياسا لما تقره لجنة بال الاستشارية، بحيث يتضمن قسمان الأول يعنى برأس المال القاعدي والثاني هو رأس مال تكميلي ليشكلا إجمالاً الأموال الخاصة القانونية، وهي تتكون من عدة بنود موضحة في الجدول رقم (23). وفي ما يخص المراقبة الاحترازية لملاءة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي فقد تضمن النظام الاحترازي الأخير والمشار إليه آنفا على ضرورة قيام المصارف والمؤسسات المالية بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروضها في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة، إذ يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

تقوم بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارستها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملائمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها<sup>(1)</sup>. من ناحية أخرى يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية إجراء تقرير للتدقيق خارجي حول المخاطر التي تتعرض لها، وأن يتم دورياً إعداد سيناريوهات أزمة تتعلق بتدهور مخاطر القرض على الأطراف المقابلة الرئيسية بحيث تأخذ هذه السيناريوهات على وجه الخصوص، تركيزات مخاطر القرض وقيمة تحقيق الضمانات المتعلقة بها بالإضافة إلى ضرورة التصريح ودورياً كل ثلاثة (03) أشهر بمخاطرها الكبرى.

### 2.1. إدارة مخاطر الائتمان وتوسيع نطاق تغطية المخاطر المصرفية:

كان واحداً من الإجابات الهامة للجنة بال الاستشارية في خضم الأزمة على ضرورة تعزيز تغطية رأس المال المخاطر العامة للمصرف وخاصة مخاطر الائتمان الكبيرة سواء المسجلة في الميزانية العمومية أو تلك في شكل اعتماد وضمانات في خارج الميزانية وعلى التعرض فيما يتعلق بتعاملات المشتقات لأنها تشكل عاملاً رئيسياً لزعزعة الاستقرار المالي.

#### 1.2.1. تقسيم وتصنيف المخاطر المصرفية:

وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر بدعم نسب التغطية التي اعتمدها منذ صدور القانون الأساسي الأول 90-10، لذلك على المصارف والمؤسسات العاملة في النظام المصرفي الجزائري أن تتقيد بنسبة قصوى لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية، وتزامناً مع ذلك لا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي تتعرض لها المؤسسة المالية ثمانية (08) أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية<sup>(2)</sup>. إضافة لما سبق يتم تكوين مخصصات ومؤهلات الخسائر للمستحقات ذات مخاطر ممكنة ومستحقات ذات مخاطر عالية ومستحقات متعززة بنسب دنيا قدرها 20% و 50% و 100% على التوالي، وتكون هذه المئونات على أساس مبلغها الإجمالي خارج الفوائد غير المحصلة وبعد طرح الضمانات المقبولة.

#### 2.2.1. ترجيح المخاطر المصرفية:

كان لا بد من إعادة النظر في تقنيات ترجيح المخاطر التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجزائر، خصوصاً بعد أن تم إدراج مخطر العملياتي (التشغيل) ومخاطر السوق ضمن المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها النظام المصرفي، التي لم تكن مدرجة ضمن النظام الاحترازي الأول 91-09.

(1) - la Banque d'Algérie, RÈGLEMENT N°14-01, DU 16 FÉVRIER 2014 **PORTANT COEFFICIENTS DE SOLVABILITÉ APPLICABLES AUX BANQUES ET ÉTABLISSEMENTS FINANCIERS**, 2014.

(2) - Banque d'Algérie, RÈGLEMENT N°14-02, DU 16 FÉVRIER 2014, **Relatif Aux Grands RISQUES ET AUX PARTICIPATIONS**, 2014. [Disponible sur le lien suivant]193:

- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm>.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

فنظام ترجيح المخاطر التي تخص الطرف المقابل المعتمد في الجزائر مستوحى من ذات النظام الذي تعتمده وكالة "Standard & Poor's"، وهو على النحو المدرج في الجدول أدناه، وتقيم الشركة المقترضين بمقياس يبدأ من الدرجة (AAA) وإلى غاية الدرجة (D)<sup>(1)</sup>، هذا التقييم يعتمد على المؤسسات وأفراد وحتى دول وحكومات على حدٍ سواء.

### جدول رقم (26): معايير التصنيف الائتماني للمؤسسة الدولية "Standard & Poor's"

التصنيفات الائتمانية طويلة الأجل		
الدرجة	سلم التقييم	طبيعة التقييم
درجة استثمارية	(AAA)	نوعية المقترضين، موثوقة ومستقرة وعادة ما تدرج الحكومات والدول وكذا مؤسسات الدولة في هذا التقييم.
	(AA)	مقترضين ذو جودة، ومخاطر أكبر قليلاً من (AAA).
	(+AA)	جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة جداً، ولكن قد يكون هناك درجة من التعرض للمخاطر على المدى الطويل.
	(A)	نوعية المقترضين الذين يمكن أن يتأثر استقرارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية.
	(BBB)	المقترضين هم من الطبقة المتوسطة، التي تعتبر مرضية في الوقت الراهن.
درجة غير استثمارية	(BB)	عملاء أكثر عرضة للتغيرات في الاقتصاد.
	(B)	الوضع المالي يتغير بشكل ملحوظ.
	(CCC)	حالياً ضعيف ويعتمد على الظروف الاقتصادية المواتية الوفاء بالتزاماتها
	(CC)	عملاء تتمتع سندات لديهم بحالة من الضعف الكبير والغاية منها المضاربة فقط.
	(C)	وضع خطر وربما في حالة إفلاس لكنها ما زال فيه دفع أقساط الالتزامات.
	(CI)	عمل متخلف وعليها فوائد مستحقة.
	(R)	وضعية تحت إشراف تنظيمي نظراً للوضع المالي.
	(SD)	من الممكن ان يتخلف اختياريًا عن بعض الالتزامات.
	(D)	قد يتخلف عن الالتزامات .
	(NR)	غير مصنفة
التصنيفات الائتمانية قصيرة الأجل <sup>(*)</sup>		
	(A01)	قدرة قوية للمدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
	(A02)	عرضة للظروف الاقتصادية السيئة ولكن قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية جيدة.
	(A03)	احتمال أن تضعف الظروف الاقتصادية المعاكسة قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية.
	(B)	لها القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية حالياً لكن سيواجه شكوك مستمرة قد تؤثر على دفع التزاماته المالية.
	(C)	عرضة في الوقت الحالي لعدم الدفع، ويعتمد على الظروف الاقتصادية والمالية للمدين لتلبية التزاماته المالية.
	(D)	تأخر بالدفع. فالالتزام بالدفع لا يكون بسبب التاريخ أو فترة السماح وأيضاً يستخدم هذا التقييم في حالة الإفلاس.

**المصدر:** إعداد الباحث، بالاعتماد على نفس المصدر.

في الجزائر عمد نظام الاحترازي كما ذكرنا آنفاً من أجل تحديد ترجيحات المخاطر وخاصةً خطر القرض حسب طبيعة ونوعية الطرف المقابل، تستعمل المصارف والمؤسسات المالية التقييم الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض والتي تحدد قائمتها من طرف اللجنة المصرفية، أو تستعمل التقييمات

(1)- [http://www.standardandpoors.com/en\\_US/web/guest/home](http://www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/home) 28/07/2017 — (14 :47).

(\*) - يقيم مؤشر الشركة نقاطاً محددة ويمكن أن يضاف إلى فئة علامة (+) مما يشير بأن التزام الجهة المصدرة للوفاء بالتزامها قوية جداً.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

الجزافية التي ينص عليها هذا النظام في حالة عدم وجود تنقيط من طرف هيئة خارجية لتقييم القرض<sup>(1)</sup>. وتوزع المصارف والمؤسسات المالية مخاطر القرض حسب الفئات المدرجة في الجدول رقم (27) أدناه، وتطبق عليها المعدلات المشار إليها، في هذا الخصوص يطبق ترجيح 00% على المستحقات التي على الدولة الجزائرية وعلى بنك الجزائر، كما يطبق ترجيح 00% على المستحقات على الإدارة المركزية والمؤسسات المالية متعددة الأطراف.

### جدول رقم (27): التنقيط الخارجي المعتمد للمصارف والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر

التنقيط الخارجي	AAA إلى -	+A إلى -A	BBB+ إلى -	BB+ إلى -	B+ إلى -	B أقل من -	لا يوجد تنقيط
- التنقيط الخارجي للقرض	00%	20%	50%	100%	100%	150%	100%
- التنقيط للهيئات العمومية	20%	50%	50%	100%	100%	150%	50%
- المصارف و.م. المالية							
- آجل استحقاق ≤ 03 أشهر	20%	50%	50%	100%	100%	150%	50%
- آجل استحقاق ≥ 03 أشهر	20%	20%	20%	50%	50%	150%	20%
- المؤسسة الكبيرة والمتوسطة	20%	50%	100%	100%	150%	150%	100%
تذكير: للتفصيل أكثر في عناصر الترجيح ارجع إلى: la Banque d'Algérie, Article 11, RÈGLEMENT N°14-02, OP-CIT							

### المصدر: من إعداد الباحث بناء على نفس المرجع السابق:

تتمثل المستحقات على الهيئات العمومية تلك المستحقات على الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وترجح بنسبة 20%، أما بالنسبة للمستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة ففي حالة تبني مصرف أو مؤسسة مالية التنقيط الخارجي لتقييم المخاطر فعليه استعمال الترجيح المتضمن أعلاه لتقييم جميع مستحقاته على المؤسسات المنقطة، وفي حالة عدم لجوء المصرف أو المؤسسة المالية إلى التنقيط الخارجي لتقييم مخاطره على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة فعليه ترجيح مثل هذه المخاطر بصفة موحدة بنسبة 100%. أما المستحقات على المصارف والمؤسسات المالية المقيمة بالجزائر فتترجح بنسبة 20%، وفي خصوص معدلات الترجيح المطبقة على مستحقات الميزانية وخارج الميزانية هي كالاتي:

<sup>(1)</sup> - la Banque d'Algérie, Article 13, RÈGLEMENT N°14-01, OP-CIT.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### جدول رقم (28): ترجيح المخاطر حسب النظام الاحترافي المطبق في الجزائر

ترجيح عناصر الميزانية	
الترجيح 00%	- مستحقات على الدولة والهيئات المماثلة والودائع ومستحقات على بنك الجزائر والمصالح المالية لبريد الجزائر، بالإضافة إلى المستحقات على الإدارات المركزية والمحلية.
الترجيح 20%	- كل الودائع والقروض للمؤسسات المالية المتواجدة في الجزائر وكذا السندات المصدرة من طرفها ؛ - ودائع وقروض للمصارف والمؤسسات المالية المتواجدة بالخارج والتي تتمتع بتقسيط يعادل على الأقل (AA-) أو ما يكافئ ذلك؛
الترجيح 50%	ودائع وقروض للمصارف والمؤسسات المالية المتواجدة بالخارج والتي تتمتع بتقسيط (BBB-) على الأقل أو ما يعادله ويقل عن (AA-) أو ما يعادله.
الترجيح 100%	مجموع المستحقات التي لا تستفيد من معدل ترجيح أقل من 100% لاسيما: - جميع القروض للمؤسسات والأفراد وللجمعيات، بما فيها الاعتماد الإجاري؛ - جميع المستحقات المكونة للأموال الخاصة غير تلك المطروحة وفقا للمادة 21 من النظام الذي يحدد قواعد الملاءة؛
ترجيح عناصر خارج الميزانية	
عامل التحويل 00%	تسهيلات السحب على المكشوف والالتزامات بالإقراض غير المستعملة التي يمكن إلغاؤها بدون شرط وبدون إخطار مسبق.
عامل التحويل 20%	الاعتمادات المستندية الممنوحة أو المؤكدة عندما تشكل السلع محل الاعتماد ضمانا.
عامل التحويل 50%	- الالتزامات بالنقود المترتبة على الاعتمادات المستندية، والكفالات الخاصة بالصفقات العمومية والالتزامات الجمركية والضريبية ؛ - التسهيلات غير القابلة للرجوع فيها وغير المستعملة كالمكشوف والالتزامات بالإقراض التي تفوق مدتها سنة واحدة؛
عامل التحويل 100%	- القبول، وكذا ضمانات القروض الممنوحة؛ - الالتزامات بالتوقيع الأخرى غير القابلة للرجوع فيها وغير المذكورة أعلاه؛

**المصدر:** من إعداد الباحث، بناء على :

- la Banque d'Algérie, Article 11, RÈGLEMENT N°14-02, OP-CIT.

### 3.1. تعديل ورفع نسبة الملاءة:

كنتيجة لتعديل نظام التّرجيح المعتمد يتم تعديل نسب الملاءة المطبّقة، وعليه تلتزم المصارف والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى. كما يجب أن تغطّي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملية ومخاطر السوق بواقع 07% على الأقل في حين نرى أن مقررات لجنة بال الثالثة حددت النسبة بـ (08%) وهذا نظرا لطبيعة ومقومات النظام المصرفي الجزائري، وعلى غرار ما أوصت به ذات اللجنة فقد تم تشكيل وسادة أمان، تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة<sup>(1)</sup>. ويمكن في حالة الضرورة اللّجنة المصرفية أن تفرض على المصارف والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها، ورغم هذا تبقى نسب الملاءة في النظام المصرفي الجزائري أعلى بكثير من تلك المنصوص عليها في اتفاقية بال الثالثة والشكل رقم (49) السابق يوضح ذلك.

<sup>(1)</sup>- la Banque d'Algérie, Article (02-03-04), RÈGLEMENT N°14-01, OP-CIT.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

في حساب معدل الملاءة الجديد فإن البسط يتكون من الأموال الخاصة القانونية والتي تتكون هي الأخرى من الأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة التكميلية كما يوضحه الجدول رقم K(32) ويشمل المقام مجموع التعرضات المرجحة لمخاطر القرض والخطر العملياتي(\*) ومخاطر السوق(\*\*) هذه المخاطر التي أدرجت حديثاً، حيث أنها لم تكن مدرجة في النظام الاحترازي (94-74) السابق الذي وضع قاعدة الاتفاقية الأولى للجنة بال الاستشارية، ويتم حساب مبلغ المخاطر العملياتي المرجحة بضرب في (12.5) المتطلب من الأموال الخاصة وعليه النسبة تكون وفق العلاقة التالية:

$$\text{معامل الملاءة المطبقة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية (الأموال الخاصة القاعدية + الأموال الخاصة التكميلية)}}{\text{مخاطر الإئتمان المرجحة} + \text{مخاطر التشغيل المرجحة} \times (12.5) + \text{مخاطر السوق المرجحة} \times (12.5)} \leq 09.5\% \dots\dots (18)$$

ويستثنى من المخاطر العملياتي الخطر الاستراتيجي وخطر السمعة بينما يشمل الخطر القانوني، في حين أن متطلب الأموال الخاصة اللازمة لتغطية الخطر العملياتي يعادل 15% من متوسط صافي النواتج المصرفية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة، وعند حساب هذا المتوسط لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا النواتج المصرفية الصافية الايجابية. أما مخاطر السوق فإن متطلبات الأموال الخاصة اللازمة بموجبها نسبة 10% لخطر الصرف من الرصيد بين مجموع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة، ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصيد 02% من إجمالي الميزانية. خطر السوق، خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف<sup>(1)</sup>، وتشمل محفظة التداول السندات المصنفة في أصول التعامل غير تلك المقيمة اختياريًا بالقيمة الحقيقية، يقدر خطر السوق على محفظة التداول من خلال العنصرين الآتيين:

- الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق؛
- الخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر؛
- الخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة للمصدر؛

(\*) خطر الخسارة الناجمة عن اختلال الإجراءات والمستخدمين والأنظمة الداخلية.

(\*\*) خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف .

(1) - la Banque d'Algérie, Article 22, RÉGLEMENT N°14-01, OP-CIT.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2. إدراج مخاطر التشغيل ومخاطر السوق:

نظريا تم إدراج المخاطر السوقية وكذا مخاطر التشغيل ضمن المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي في الجزائر، وهذا بموجب أحكام نظام إدارة المخاطر الجديد المعمول به بدءا من سنة 2014. وإدراكاً من السلطات الإشرافية في الجزائر بمخاطر العمليات التي تكتنف العمل المصرفي فقد كان إصدار التعلية رقم "08-02" المتضمن للنماذج التي وفقها تقوم المصارف والمؤسسات المالية بإعلان عن مستوى التزاماتهم وديونهم الخارجية، جنبا إلى التعلية رقم "99-02" المتعلقة بضرورة قيام المصارف والمؤسسات المالية بالإعلان والتصريح بالقروض الممنوحة للمدراء والمساهمين في هذه المصارف والمؤسسات المالية، توجهها صريحا لما تتضمنه مقررات لجنة بال الاستشارية في خصوص المخاطر التشغيلية المرتبطة بمخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن الإخفاقات في الرقابة الداخلية أو سوء تسيير المصارف<sup>(1)</sup>، وفي هذا الصدد حدد مجموعة من العوامل التي من شأنها إدارة مخاطر التشغيل داخل النظام المصرفي وهي وفق هذا التوجه تتضمن ما يلي<sup>(2)</sup>:

- تزود المصارف والمؤسسات المالية بالوسائل الملائمة للتحكم في المخاطر العملياتية والقانونية وخصوصا تلك التي قد تؤدي إلى توقف الأنشطة الأساسية أو المساس بسمعتها؛
- وضع مخططات استمرار النشاط واختبارها دوريا مع ضمان أمن أنظمتها المعلوماتية؛
- تسجل المصارف والمؤسسات المالية الحوادث المعتبرة الناجمة عن تقصير في احترام أو صياغة الإجراءات الداخلية وعن اختلالات في الأنظمة لاسيما المعلوماتية منها، وكذا الغش أو محاولات الغش الداخلية منها أو الخارجية كما أسلفنا في تعريف المقدم للمخاطر العملياتية؛

### 1.2. تحديد إدارة مخاطر السوق:

إن طبيعة النظام المصرفي الجزائري تجعله بمنى عن مخاطر السوق والتي تتمثل في مخاطر سعر الفائدة والصرف ومخاطر تذبذب الأسعار بالرغم من أنّ هذه الأخيرة تشكل بعض التأثيرات على المصارف العمومية من خلال تذبذب أسعار هيدرو-كاربير الذي ينتقل من خلال مخاطر الائتمان وهذا في ظل غياب الأسواق المالية، بالرغم من التعديلات التي طرأت على أساليب إدارة المخاطر مؤخرا والتي أدخلت مخطر السوق ضمن تركيبة المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي في الجزائر.

(1) - لعراف فائزة، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع اشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، العدد 07، الصادر في 2012.

(2) - المادة 59، النظام رقم، 08-11، يتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.1.2. مخاطر سعر الصرف:

واصل بنك الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إتباع السياسة النشطة - التعويم الموجه- بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار الصرف، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي الخارجي جنباً إلى الاعتبارات الجبائية التي يظهر ضعفها<sup>(\*)</sup>، وإن كان بنك الجزائر مستمر في هذه السياسة فمن الضروري أيضاً زيادة تدعيم معدل الصرف عن طريق تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج هيدرو-كاريبر وكذا تدعيم القدرة التنافسية الخارجية<sup>(1)</sup>. وفي هذا الخصوص كان من جملة ما تمخض عن الإصلاح المصرفي سنة 1990، إنشاء صندوق تثبيت الصرف، يهدف وضمن جميع الوسائل الضرورية من العملات الأجنبية والدينار التي يستعملها بنك الجزائر لتثبيت قيمة الدينار والتخفيف من أثر تموجات الصرف على الاقتصاد الوطني<sup>(2)</sup>. وأن التعامل مشروط بالتداول في سوق الصرف الذي يخضع لإدارة ورقابة بنك الجزائر، يحوي على كل المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. وفي حين ذكرنا أن سعر العملة يحدد إدارياً فهو يخضع بكل الأحوال إلى نسبة التداول داخل هذا السوق<sup>(3)</sup>، لذلك فإن التنظيم الاحترازي المعمول به يتضمن رصد حركة الصرف لدى المصارف بشكل دوري (يومي) وتشمل عملية إدارة هذا المخاطر من خلال<sup>(4)</sup>:

- قياس تعرضها لمخاطر الصرف حسب العملات الصعبة بما في ذلك حساب نتائجها؛
- تقدير مخاطر الدفع للطرف المقابل والدفع على عمليات الصرف أو على الأدوات المالية؛
- تقييم خطر سعر كل أداة مالية يحوزها المصرف؛

### 2.1.2. مخاطر سعر الفائدة:

بالنسبة لمعدلات الفائدة فبنك الجزائر يعطي اهتماماً متزايداً ويبرز من بين قنوات الانتقال الهامة للسياسة النقدية في الجزائر إلى جانب (سعر الأصول، سعر الصرف، تمويل المصارف، التوقعات، إلخ). إلا أنه لم يتم تضمين آلية صريحة لإدارة مخاطر الفائدة في المصارف نظراً للاعتبارات سالفة الذكر، ويبقى بنك الجزائر يضبط معدلات الفائدة سواء تلك ما بين المصارف (إعادة الخصم) أو التي تجري في السوق النقدي في إطار ما يسمى "الفوائد المغلقة"، فقط في إطار توجهات السياسة النقدية دون سواها وهي إحدى التحفظات التي ندرجها في هذا الإطار.

(\*) - معدل تحصيل الضريبة حالياً لا يزيد عن 13% ويبلغ حجم الضريبة غير المحصلة 20 مليار دينار ما يمثل 117% من الجباية هيدرو-كاريبر المتوقعة. لمزيد من التفصيل ارجع إلى: مصيطفى بشير، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، الطبعة الأولى، دار جسر للنشر والتوزيع، المحمدية- الجزائر، 2017، ص 68.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(2) - النظام رقم، 90-06، المؤرخ في 30 ديسمبر 1990، يتضمن إنشاء صندوق تثبيت الصرف.

(3) - المادة 08، النظام رقم، 95-08، المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، يتضمن إنشاء صندوق تثبيت يتعلق بسوق الصرف.

(4) - المادة 53، النظام رقم، 11-08، يتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 3. متطلبات وأدوات رصد مخاطر السيولة في المصارف:

في هذا الصدد عمد بنك الجزائر وموازاةً لتلك التوصيات بضرورة وضع جهاز لإدارة المخاطر السيولة وتحليلها وقياسها وقد أشار في تعريف لها بأنها مخاطر عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظراً لحالة السوق وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة<sup>(1)</sup>. فخلال مرحلة الأزمة المالية كانت العديد من المصارف تتمتع بمستوى عال من الملاءة المالية "كفاية رأس المال" إلا أنها وقعت في فخ السيولة وواجهت صعوبات لأنها لم تقم بإدارة السيولة بشكل حذر ومن هنا تبين أهمية توفر جهاز لإدارة السيولة في أداء الأسواق المالية والنظام المصرفي على حد سواء، وعليه فإن الجهاز الذي أمر بنك الجزائر باعتماده كأداة لإدارة مخاطر السيولة ورصدها ينبغي أساساً على ركائز أهمها:

- ضرورة توافر مستوى من السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات بواسطة الأصول السائلة عالية الجودة؛
- تأمين تنويع كاف لمصادر التمويل حسب المبالغ وأجال الاستحقاق لتلك الديون؛
- على المصارف والمؤسسات المالية أن تختبر دورياً إمكانية الاقتراض المتاحة لهم لدى الأطراف المقابلة، إن كان ذلك في ظروف عادية أو في حالة أزمة؛

#### 1.3. نسبة السيولة القصيرة الأجل "LCR":

إنّ التقيّد بمستوى السيولة القصيرة الأجل تهدف إلى تشجيع مرونة المصارف في مواجهة الصعوبات المحتملة من السيولة في فترة شهر واحد (30 يوماً)، وقد حدّد معامل السيولة المطبق في الجزائر وعلى المدى القصير وفقاً للمعاملات التالية:

$$\text{معامل السيولة (01)} = \frac{\text{مجموع الأصول السائلة المتاحة}}{\text{التزامات التمويل}} \leq 100\% \dots\dots\dots (19)$$

$$\text{معامل السيولة (02)} = \frac{\text{مجموع الأصول السائلة المتاحة}}{\text{الخصوم قصيرة الأجل}} \leq 100\% \dots\dots\dots (20)$$

تسمى هذه النسبة "المعامل الأدنى للسيولة"، كمحاكاة لتعليمات لجنة بال الاستشارية الخاصة بإدارة السيولة في المدى القصير، ولكن ما تشير إليه أن مستوى السيولة في المصارف الجزائرية عالٍ جداً قد يسبب أثراً عكسياً كما يوضحه الشكل رقم (54)، بالإضافة إلى ذلك يستند نظام إدارة السيولة على إجراء اختبار الإجهاد المالي لمعرفة مدى حساسية المصرف لتلك الأزمة وتسمح سيناريوهات التوتّر هذه باتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. بالرغم من توافق هذه الأداة مع ما سنّته لجنة بال الاستشارية إلا أنها تبقى هناك بعض الاختلافات التي نرى أنها من الأهمية بمكان حتى تتوافق مع التوصيات العظمى للجنة بال الاستشارية، وفي هذا الخصوص يمكن طرحها في النقاط التالية:

(1) - بنك الجزائر، النظام رقم 11-04، المؤرخ في 24 ماي 2011، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، جريدة رسمية رقم 54، الصادرة في 02 أكتوبر 2011.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- تم تعريف خطر السيولة إلا أنه لم تدرج المكونات الأساسية لها واكتفت بضرورة أن تكون ذات جودة عالية؛
- تختلف نسب السيولة مع ما تعتمد عليه لجنة بال الاستشارية وما معتمد في النظام الاحترازي الجزائري؛
- فرقت لجنة بال الاستشارية بين مستويات السيولة فهي تخص السيولة من المستوى الجيد ودعتها بالأصول السائلة عالية الجودة إلا أننا نرى غياب لتلك التفاصيل في النظام الاحترازي الجزائري؛
- من ناحية أخرى تعد خطط الطوارئ أحد دعائم إدارة مخاطر السيولة التي أقرتها لجنة بال الاستشارية، ويتوفر في النظام الاحترازي الجديد نظاماً لتمويلات الطوارئ بحيث تضع المصارف والمؤسسات المالية مخططات استعجالية رسمية تمكنها من التحضير ومواجهة حالات أزمة، بحيث توضح هذه المخططات الاستراتيجيات الواجب إتباعها والإجراءات التي تسمح بتسيير السيولة وفق السيناريوهات المختلفة التي تم إعدادها<sup>(1)</sup>.

### 2.3. نسبة السيولة الهيكلية على المدى الطويل "NSFR":

في هذا الصدد لم يحدد بنك الجزائر نسباً تقضي برصد مستويات السيولة على المدى الطويل، عدا تلك القصير الأجل ولكن في مدد دورية وبالتالي سوف تشكل تنسيقاً يضمن مراقبة مستو السيولة على المدى الطويل وهذه إحدى أوجه الاختلاف عن ما تضمنته المبادئ التوجيهية للجنة بال الاستشارية.

تعد الإدارة السليمة للسيولة في المصارف من إحدى السياسات الأساسية في المصرف بمعية إدارة الودائع وإدارة رأس المال، فهي تشكل رفقة ذلكم الاثنين الثلوث الأساسي في المصرف، وغير بعيد...، ما أفضت إليه الأزمة المالية 2007-2008 كان منشأ السيولة وضعف التسيير لمخاطرها، فقد أخفقت المصارف والمؤسسات المالية جنباً إلى تهاون السلطات الإشرافية في تحليل موقف ومستويات السيولة في النظام المالي مما عجل في تدهور الأوضاع المالية على الصعيد المحلي والعالمي على حد سواء. وقد بينا أننا مستوى السيولة المفرطة في الجهاز المصرفي الجزائري وما قد ينجر عليه من أزمات في حال نشوب أي توتر داخل الجهاز المصرفي خاصة المصارف العمومية والتي تحوز على حصة الأسد في هذا النظام، تماماً كما أفضت نتائج اختبار الإجهاد المالي لصندوق النقد الدولي في 2013، حين حذر من مستويات السيولة العالية في الجهاز المصرفي كما سيتقدم معنا لاحقاً، فمخاطر السيولة في العادة تصنف إلى ثلاثة أنواع (مخاطر السيولة التمويلية، مخاطر السيولة في السوق النقدي، مخاطر سيولة السحوبات). بحيث أن الأولى تنشأ نتيجة عدم قدرة المصرف على مقابلة السحوبات ما قد يؤدي مباشرة إلى خطر "الذعر المصرفي"، ومنه إلى إفلاس المصرف وفي أسوأ الظروف وبتتابع حجارة الدومينو قد

(1) - بنك الجزائر، المادة 24، النظام رقم 11-04، نفس المرجع السابق.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

يعصف بالنظام المصرفي كاملاً تماماً كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية 1933. بينما يمثل المخاطر الثاني في عجز المصرف عن الحصول على سيولة بتكلفة أقل وهي إحدى المبادئ التي تؤكد عليها لجنة بال الاستشارية، كون الحصول على سيولة بتكاليف أعلى من شأنه أن يؤثر على الربحية والتكاليف ثم رأس المال المصرفي بعد ذلك، لذا يراعى البحث عن المصادر التمويلية والبدائل التمويلية كأحد أهم ركائز إدارة مخاطر السيولة التي تقترحها لجنة بال الاستشارية، وهنا يظهر مشكلة تنوع الأسواق بين المالي والتقدي منها، ففي حين هناك سوق نقدي فقط وهو ضيق في الجزائر (سوق ما بين المصارف) وغياب أسواق مالية محلية وقيود تفرض على اللجوء إلى الأسواق الأخرى فإن هذا من شأنه أن يقوّض من مبادئ إدارة السيولة لدى المصارف بحسب ما نرى.

وفي هذا الصدد يلحظ أن إصلاح سوق بين المصارف أمر ضروري لتوسيع هامش المناورة للمصارف خصوصاً بعدما تبين حساسية النظام المصرفي للسيولة خلال اختبارات الإجهاد، وأن هذا الإصلاح المنوط بالجهات الإشرافية سوف يكون نواةً لتحفيز التداول في السوق المالي الجزائري ونواة لجعله أكثر ديناميكية مستقبلاً على الأقل في خصوص توفير السيولة المؤقتة. إن وضع نظام لإدارة السيولة هو في الحقيقة غير كاف، لما لا !! خصوصاً وأن الأزمة المالية 2007-2008 كانت قد نشأت من هذا الجانب وأوقعت بأكثر المصارف والمؤسسات المالية صلابة وأكثرها ملاءةً من ناحية رأس المال، هذا ما يقود بنا إلى تسليط الضوء نحو الإطار الذي يتم فيه تبادل السيولة وفقاً لشروط موضوعة تخضع لرقابة وإشراف عالٍ مبنية على مؤشرات رصد لمستوى السيولة، وتعتمد على توليفة واسعة من بدائل التمويل التي توفر الأمان كعقود وخيرات ومشتقات مالية... الخ.

### 3.3. اختبار إجهاد السيولة:

تعدّ اختبارات التوتر "الإجهاد المالي" أداةً من أدوات إدارة مخاطر السيولة، وإحدى دعائم توصيات لجنة بال الاستشارية في الطبعة الثالثة، وكما تقدم معنا خلال الفصول السابقة يمكن أن تجرى اختبارات الإجهاد المالي للسيولة أو الملاءة سواء باعتماد نهج جزئي "Top-down" أو منهج كلي "Botton-up" (\*). وتتعد الاختبارات من قبل المصارف والمؤسسات المالية على أساس افتراضات أو السيناريوهات التي وضعها بنك الجزائر أو سلطات إشرافية أخرى كحال الجزائر حين قامت به بعثة البنك وصندوق النقد الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" سنة 2013، وأفضت إلى جملة من النتائج نستعرضها في النقاط التالية:

(\*) - لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

-Bâle Committee on Banking Supervision, **Liquidity stress testing: a survey of theory, empirics and current industry and supervisory practices**, Working Paper N° 24, October 2013.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- تم إجراء اختبار التحمل لتقييم قدرة المصارف الجزائرية على مواجهة السحوبات اليومية بمعامل سحب قدره 05% وكذا 10% يوميا وطوال فترة خمسة (05) أيام وتبين أن معظم المصارف تمتلك مخازن سيولة كافية لتحمل صدمات السيولة الكبيرة (سيناريو السلبي للسيولة في الجزائر)؛
- إن درجة السيولة العالية في النظام المصرفي الجزائري التي تعدت مستوى 108% (مجموع الموجودات السائلة) سنة 2012، وأظهرت أن المصارف قد تواجه على المدى الطويل فقط مشكل السيولة، فيما عدا ذلك هذا المخزون يوفّر لها هامش مناورة كبير في حالة السحب المفاجئ للودائع؛ وما نشير إليه أن نظام إدارة السيولة الذي سنستعرضه لاحقاً يعتمد على اختبارات الإجهاد الكلية "Top-down" أي منهج من الأعلى إلى أسفل.

### الشكل رقم(39): أدوات رصد مخاطر السيولة في الجزائر



### 4.3. أدوات رصد مخاطر السيولة وفق النظام الاحترازي الجديد:

قام بنك الجزائر على غرار لجنة Bâle الاستشارية بوضع مجموعة من الأدوات بالتوازي مع استخدام مؤشر السيولة من أجل توفير المعلومات الهامة التي تساعد جهاز إدارة المخاطر على تقييم خطر السيولة في المصارف، وقد تحتاج سلطة المراقبة إلى استكمال هذا الجهاز من الأدوات والمؤشرات الإضافية حتى تتمكن من

تحديد عناصر خطر السيولة، وتشمل أهم مؤشرات قياس السيولة في ضرورة أن تمتلك المصارف والمؤسسات المالية مخزون من الأصول ذات نوعية جيدة خالية من كل التزام وقابلة للتعبئة في أي وقت، وأن تنوع بصفة مناسبة هيكلها للتمويل والوصول لمصادر التمويل المختلفة وبأقل تكلفة، مع تحديد تدابير احتياطية للتعبئة السريعة لمصادر التمويل التكميلية.

يشدد النظام الاحترازي المعمول به لإدارة مخاطر السيولة على الإفصاح كل ثلاثي عن المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي وكذا معامل السيولة المسمى "معامل المراقبة" لفترة ثلاثة أشهر الموالية، بالإضافة إلى إعداد جدول يسمى "جدول توقعات الخزينة" يسمح لها أن تضمن متابعة أسبوعية لوضعية سيولتها بما فيها العمليات الجديدة ويعد هذا الجدول بناء على توقعاتها للتدفقات الخزينة لأسبوع واحد وذلك بناء على التدفقات الناتجة عن العمليات التالية<sup>(1)</sup>:

(1) - بنك الجزائر، المادة 09، النظام رقم 11-04، نفس المرجع السابق.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- كل عملية مع بنك الجزائر وكذا تعاملات القروض والاقتراض ما بين المصارف؛
- عمليات شراء السندات الممثلة لديون وبيعها وأخذها ووضعها تحت نظام الأمانة؛
- المسحوبات والإيداعات وكذا القروض واقتراض الزبائن وكذا الالتزامات الممنوحة والمقبوضة؛
- كل عنصر آخر خاصة الأعباء يؤثر بصفة ملموسة على وضعية سيولتها؛

وفي هذا الصدد تحدد مستوى الخطر الذي يمكن المؤسسة قبوله والسياسة العامة لتسيير السيولة والإجراءات لإدارة خطر السيولة وحدوده وأدوات تحديده وقياسه وتسييره بواسطة مؤشرات وحدود كافية، التدفقات الواردة والصادرة الناتجة عن كافة عناصر الأصول والخصوم خارج الميزانية، وأن تلتزم المصارف والمؤسسات المالية مؤشر تسمح لها بتعريف وقياس الأصول ذات نوعية جيدة خالية من كل التزام والمتوفرة في أي وقت خاصة حالة الأزمة. كما تأخذ بعين الاعتبار قابليتها لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر والمؤسسة القانونية التي تتواجد عندها الأصول والقدرة في تحويلها بسرعة إلى سيولة كما تقوم بتقدير المخاطر المحتملة لتكثّل الأصول السائلة، بالإضافة إلى ضرورة تقييم قدرتها على جمع الأموال لدى كل واحد من مصادرها التمويلية سواء كان ذلك في الوضعية العادية أو في حالة أزمة، ولهذا الغرض بالاختيار الدوري وبصفة مباشرة أو من طرف مؤسسات إعادة تمويلها:

- الإمكانية الاقتراض، المؤكدة وغير المؤكدة والممثلة لدى مقابلاتها؛
- آلياتها لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر؛

ويشكل إطار عمل لإصلاحات بال III عنصراً أساسياً في استجابة لجنة بال الاستشارية للأزمة المالية العالمية، وهو يتناول عدداً من أوجه القصور في الإطار التنظيمي الثاني المعروف باسمه "إصلاحات بال II" قبل الأزمة ويوفر أساساً لنظام مصرفي مرّن يساعد على تجنب تراكم أوجه الضعف في النظام المصرفي، وسيسمح هذا الإطار للنظام المصرفي بدعم الاقتصاد الحقيقي من خلال الدورة الاقتصادية، وقد ركزت الاتفاقية الثالثة على تعزيز العناصر التالية:

- التركيز على جودة رأس المال وزيادة مستوى متطلبات رأس المال لضمان أن المصارف قادرة على الصمود بما فيه الكفاية لتحمل الخسائر في أوقات التوتر؛
- إضافة عناصر السلامة الاحترازية الكلية للإطار المعمول به من خلال تركيبة رأس المال التي تسمح باستدعاء الاحتياطات في أوقات التوتر واحتساب مخاطر التقلبات الدورية للدورة الاقتصادية ومخصصات التعرضات الكبيرة ووضع حاجز رأسمالي لمعالجة العوامل الخارجية التي أنشأتها المصارف ذات الأهمية النظامية؛
- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات نسبة الرافعة المالية للحد من النفوذ الزائد في النظام المصرفي واستكمال متطلبات رأس المال المرجحة بالمخاطر؛

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- إضافة عناصر السلامة الاحترازية الكلية للإطار المعمول به من خلال تركيبة رأس المالي التي تسمح باستدعاء الاحتياطات في أوقات التوتر واحتساب مخاطر التقلبات الدورية للدورة الاقتصادية ومخصصات التعرضات الكبيرة ووضع حاجز رأسمالي لمعالجة العوامل الخارجية التي أنشأتها المصارف ذات الأهمية النظامية؛

- إضافة عناصر السلامة الاحترازية الكلية للإطار المعمول به من خلال تركيبة رأس المالي التي تسمح باستدعاء الاحتياطات في أوقات التوتر واحتساب مخاطر التقلبات الدورية للدورة الاقتصادية ومخصصات التعرضات الكبيرة ووضع حاجز رأسمالي لمعالجة العوامل الخارجية التي أنشأتها المصارف ذات الأهمية النظامية؛

يتوفر في النظام الاحترازي الجزائري الجديد نظاما لتمويلات الطوارئ بحيث تضع المصارف والمؤسسات المالية مخططات استعجالية رسمية تمكنها من التحضير ومواجهة حالات أزمة، بحيث توضح هذه المخططات الاستراتيجيات الواجب إتباعها والإجراءات التي تسمح بتسيير السيولة وفق السيناريوهات المختلفة التي تم إعدادها وبالتالي فهي تتضمن الحلول البديلة الواجب وضعها للحصول على السيولة والموارد التي يمكن أن تكون مصدراً إضافياً للتمويل قصير الأجل بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية وكل من يسري عليه أحكام هذا النظام بأن يحوز على أصول المقبولة وغير المدرجة بعد كضمان لدى بنك الجزائر وأصول أخرى ممكن تقديمها كضمان لدى الأطراف المقابلة الأخرى، بالإضافة إلى أصول قابلة للتنازل عنها وكذا اتفاقيات التمويل المستلمة. وبالرغم من توافق هذه الأداة مع ما سنته لجنة بال الاستشارية إلا أنها تبقى هناك بعض الاختلافات التي نرى أنها من الأهمية بمكان حتى تتوافق مع التوصيات العظمى للجنة بال الاستشارية، فنلاحظ إدراج تعريف خطر السيولة إلا أنه لم تدرج المكونات الأساسية لها واكتفت بضرورة أن تكون ذات جودة عالية وكفى، كما تختلف معامل نسبة السيولة بين ما تعتمده لجنة بال الاستشارية وما هو معتمد في النظام الاحترازي الجزائري. ومع ذلك يعرف النظام المصرفي في الجزائر فائض سيولة منذ مطلع الألفية الجديدة كما يوضحه الشكل رقم (53 & 54)، وهذا ما سيؤكداه الفصل الرابع من هذه الدراسة.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المطلب الثاني: تطوير نظام التنقيط المصرفي الجديد "SNB"

لما كان بنك الجزائر يبدي اهتماماً بتحسين إطار الرقابة والإشراف من أجل المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي تم ابتكار أساليب جديدة لاستشراف حدود المخاطر وإدارتها. يبحث هذا العنصر في أحد تلك الأدوات الحديثة يدعى نظام التقييم والتنقيط المصرفي "SNB"<sup>(\*)</sup>، يستند على الرقابة القائمة على المخاطر ويحاكي نظام الإشراف المصرفي الأمريكي "CAMELS"، وقد جرى العمل عليه منذ سنة 2013، هذا النظام يدخل ضمن تدابير الرقابة بعين المكان "Le contrôle sur place" إحدى أهم أدوات الإشراف في الجزائر بالموازاة مع الرقابة على أساس المستندات "Le contrôle sur pièces".

#### 1. نظام التنقيط المصرفي الجزائري "SNB":

بادر بنك الجزائر إلى تعزيز الإطار المعمول به في مجال الرقابة والإشراف المصرفي في ظرف يتميز بتدعيم معايير الرقابة الاحترازية على الصعيد العالمي الموصى به من طرف لجنة "Bâle" الاستشارية، يندرج ضمن الهدف الأول المتمثل في إدارة المخاطر وتحقيق الصلابة المصرفية، وفي هذا الصدد يعدّ نظام التنقيط المصرفي المطور "SNB" أحد أهم الآليات الحديثة لإدارة مخاطر النظام المصرفي الجزائري حيثُ يسمح بقياس الصلابة المالية وتبيان مواطن الضعف فيها من أجل إجراء التدابير الملائمة.

#### 1.1 تعريف نظام الإشراف والتنقيط المصرفي الجزائري:

يسمحُ النظام الجديد للتنقيط المصرفي بتقييم حساسية المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر لأيّ تغيراتٍ في عوامل الخطر المترتبة عن نشاطها المصرفي (احتمال تعثر المصرف، أسعار الفائدة، السحوبات المفرطة للودائع، ...)، وهذا مع اعتبار أن يحدث كل عامل على حدا أو حتى يمكن أن تتزامن عدّة عوامل، هذا وقد تم إعداد هذا النظام بمعونة كل من خبراء البنك الدولي ومندوبي الخزنة العمومية الأمريكية فهذا النظام يحاكي تماما نظام الإشراف المصرفي الأمريكي "CAMELS"، وقد جرى العمل عليه منذ 2013 وقد تمّ تجريبه على عينة من المصارف العاملة في الجزائر إحداها هو المصرف العمومي القرض الشعبي الجزائري يرمز له اختصاراً "Cpa" ومصرف خاص فرنسي من المصارف الوافدة على النظام المصرفي الجزائري هو "Société-Générale"<sup>(1)</sup>، يعتمد هذا النظام في تحليله على إسقاط مالي من نظام المعلومات المصرفي مع سيناريوهات صدمات تعدّ وفقاً لمقومات النظام المالي الجزائري تكون هذه السيناريوهات معقولةً وممكنة الحدوث أي أنها ليست بعشوائيةً.

(\*) - System Notation Bancaire.

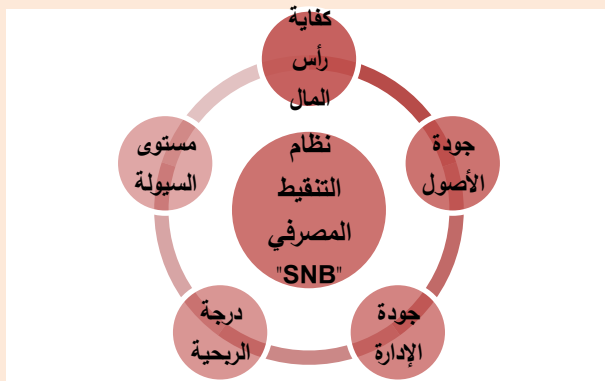
(1) - banque d'Algérie · Evolution Economique Et Monetaire En Algérie, Rapport 2015, P90.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 2.1. مكونات نظام الإشراف والتنقيط المصرفي "SNB":

يعد نظام التنقيط المصرفي الجديد طريقة إشراف جديدة مركزة على تحليل ورصد مؤشرات الإنذار المبكر. يقوم هذا النظام على تقييم مؤشرات الأداء والملاءة، ويفضل مقارنته التنبؤية بالمخاطر يسمح برد فعلٍ مستهدفٍ وسريع بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة الصعوبات<sup>(1)</sup>، إضافةً إلى تخفيض معتبر لتكلفة الإشراف وكذا التقييم الأحسن لخطر كل مؤسسة مالية على حدا والاستعمال العقلاني لآليات وموارد الإشراف المصرفي، والأهم من هذا هو استهداف المؤسسات المالية التي تعاني من صعوبات ومشاكل مالية، من أجل ذلك سنحاول أن نبرز من خلالها آلية العمل بهذا النظام الجديد "SNB". سنحاول أن نبين آليته على عينة من المصارف العاملة في الجزائر، ولا يعني بأي حال من الأحوال أننا بصدد إجراء نوع من المقارنة إلا في حدود ما يقضيه التحليل الجزئي، وعليه تصف تجربة التحليل هذه آلية إدارة المخاطر في عينة المصارف المختارة. عينة الدراسة المعتمدة تتمثل في بنك الجزائر الخارجي يرمز له اختصاراً بـ "Bea" وهو مصرف عمومي إلى جانب مصرف أجنبي خاص "Fransa/El Djazaïr"، وهو مصرف وافد من النظام المصرفي الفرنسي يرمز له اختصاراً بـ "SPA"، والاختيار للعينة كان عشوائياً محضاً، وعليه سنحاول المزامنة بين طرح مقومات النظام وتبيان آلية التحليل، وفيما يلي تحليلاً للمؤشرات المعتمدة في نموذج التقييم المصرفي الجزائري الجديد<sup>(\*)</sup>:

#### الشكل رقم (40): مكونات نظام التنقيط المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على ما سبق.

#### 1.2.1. ملاءة رأس المال:

تتمثل نسبة الملاءة التي تعتمد عليها لجنة بال الاستشارية أهم تلك النسب المعتمدة تتمثل أساساً في مستوى تغطية رأس المال القاعدي "FPB" إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى تغطية رأس المال الأساسي "FPN" إلى إجمالي الأصول وكذا نسب تقسيم المخاطر يجب أن تكون على الأقل 25%، بينما الالتزامات

خارج الميزانية ينبغي أن تتجاوز 15% وأن تكون على الأقل بنفس هذه النسبة مقارنةً بمستوى الأموال الخاصة الأساسية "FPN".

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص 139.

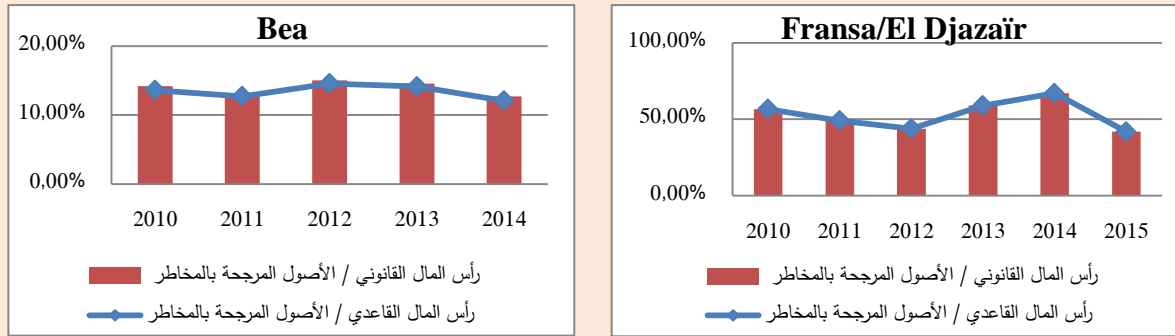
(\*) - لمزيد من التفاصيل يمكن الاستعانة بـ :

- Chapitre II : adéquation des fonds propres, **Système de notation bancaire Partie III**: Guide général de contrôle sur place ; Version: v.0. avril 2011.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

الشكل رقم (41): ملاءة رأس المال في مصرف "Fransa/El Djazaïr & Bea"



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Les Rapport Du Banque (Bea & Fransa/El Djazaïr) 2010 -2015.

وكما ذكرنا آنفاً تعدّ مستويات رأس المال في النظام المصرفي الجزائري عاليةً جداً إذا ما قورنت بما تقره المعايير الدولية للسلامة المصرفية (لجنة بال الاستشارية على وجه الخصوص تفرض 10.5 %)، فنلاحظ أنّ بنك الجزائر الخارجي فيه نسبة تغطية الأموال الخاصة القاعدية من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر خلال الفترة 2010-2015 ما مجمله 13% وهي نسبة جيدة جداً، في حين تمثل الأموال القانونية ما مجمله 14% وهي بنفس النسق تقريباً كون أنّ الفارق يتمثل في مخصصات مؤونة المخاطر وكذا فوارق التقييم وإعادة التقييم وهذا حسب التنظيم الاحترازي المعمول به في الجزائر، ويرجح أن يبقى استقرار نسبي في مستويات الملاءة الإجمالي نظراً أن هذا المصرف وعلى خلاف المصارف الجزائرية يعد رائداً في مجال فقد أوردت مجلة إتحاد المصارف العربية في 2015 ضمن لائحة أكبر 100 مصرف عربي احتلت المرتبة 29 ممثلة بهذا المصرف. وحسب ما أورده فترة التحليل 2010-2015 والتي يمكن تقسيمها إلى فترتين الأولى ذات مستويات عالية من الملاءة وقدرة على استقطاب الودائع، وفترة ثانية نُصبت فيها هذه الأخيرة بفعل تراجع أصول هيدرو-كاربير كونها تمثل الجانب الأكبر من الودائع الجارية لدى المصارف العمومية. لذا فمصرف "Bea" سليم نسبياً من جانب تغطية المخاطر وبما أنه مصرف عمومي يستدعي مراعاة جانب الأصول الحساسة لأسعار هيدرو-كاربير (كونها تدرج ضمن مخطر السوق)، ولهذا فهو في نظرنا يتوافق مع التتقيط درجة "01" حسب تصنيف "SNB" (\*).

بالنسبة للمصرف الفرنسي "Fransa/El Djazaïr" تعدّ مستويات الملاءة لرأس المال القاعدي لديه مرتفعة جداً فاقت نسبة 30%، وهذا فوق الحدود القانونية والتي قد تعطل الأرصدة التي من المفروض أن توجه للاستثمار، لأنها تعتبر تكاليف زائدة تحمل على أرباح المؤسسة وبالتالي سترفع من حجم التكاليف مقارنة بالعائد مما يستوجب مخصصات أخرى وبالتالي الأثر المباشر على الأمان المصرفي. ومن هذا

(\*) - يتوافر جدول التتقيط لكل عنصر من عناصر هذا النظام في الملحق رقم (04).



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

المنطلق نشير إلى أن حجم المخصصات الخسائر الكبير لا يعني أن المصرف في منى عن الخطر كما أسلفنا لأنه قد يتحول من هدف للأمان إلى مطلب للربحية أو السيولة، لهذا فهو في نظرنا يتوافق مع التتقيط درجة "03" حسب تصنيف "SNB".

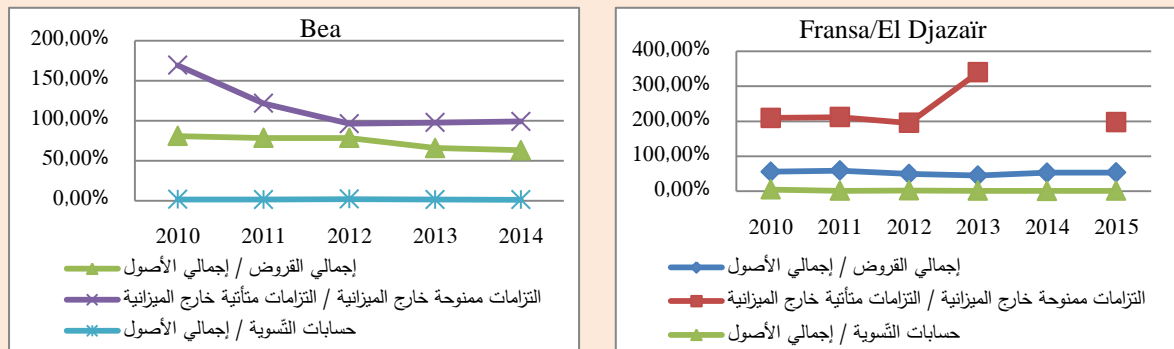
### 2.2.1. جودة الأصول (Asset quality):

هذه الفئة تهتم وتستهدف تحليل ومراقبة جودة القروض المصرفية بمختلف تصنيفاتها وكذا مستوى تعرّض محافظ الأصول لخطر التركيز المصرفي، وفي هذا الصدد يعتمد نموذج "SNB" على توليفة واسعة من المؤشرات وهي على التّوالي<sup>(1)</sup>:

- إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول المصرفية؛
- إجمالي القروض إلى إجمالي الالتزامات إلى مخصصات العامة؛
- إجمالي القروض إلى إجمالي الحقوق
- إجمالي مخصصات التّسوية إلى إجمالي المصرفية؛
- إجمالي الأصول في المصرف؛
- الالتزامات خارج الميزانية إلى الحقوق خ. الميزانية؛
- إجمالي الأصول الأخرى إلى أصول
- إجمالي الحقوق إلى الالتزامات وديون العملاء؛
- إجمالي المصارف والمؤسسات المالية وبعدّ تنويع وتوزيع

تعدّ جودة الأصول أمراً ضرورياً لضمان سلامة المصارف والمؤسسات المالية وبعدّ تنويع وتوزيع الأصول وتغطيتها أهم سمات رصد هذا المؤشر وكما يتضح أعلاه فقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لرصد هذا المؤشر ويتضح ذلك من خلال التوليفة الواسعة من النسب المعدة لرصد أداء محفظة الأصول في المصرف، فحجم القروض المبالغ فيه يعتبر بوابة دون شك إلى عدم السداد ومخاطر السيولة بطبيعة الحال كونهما متلازمان.

الشكل رقم (42): جودة محفظة الأصول في مصرف "Bea & Fransa/El Djazair"



المصدر: إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

(1) - نقلا عن:

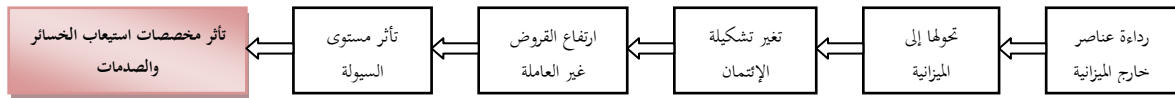
- Banque d'Algérie, École Supérieure de Banque, **Évaluation de l'adéquation des fonds propres d'une banque selon le système de notation bancaire algérien SNB**, 2014.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

بالنسبة لمصرف "Bea" بلغ إجمالي القروض مستوى 72% من حجم أصوله وهي نسبة عالية نوعاً ما وبالنظر لكونه مصرف عمومي فإنّ جلّ موارده ذات حساسية لقطاع هيدرو-كاريبر، وبالرغم من أن المؤشر لا يصنّف ضمن المستويات غير آمنة كون النظام المصرفي الجزائري بسيط في هيكله وغير مركّب، إلاّ أنه وبداعي الاحتراز ينبغي أن تكون في مستوى يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة والتي تتسم بالتذبذب.

ولأن باقي نشاطاته الاستثمارية من خدمات واستشارات مالية وتجارة خارجية تمثل الجزء الباقي الضئيل أي أنّ مجمل تشكيلة الأصول هي في الأساس قروض بمختلف تصنيفاتها. أمّا بالنسبة لتركيبية عناصر خارج الميزانية فقد سجّلت سنة 2010-2011 مستوى غير مقبول حيث تجاوزت الالتزامات الممنوحة 69% مقابل التعهدات المتأتية وهذا من شأنه أن يوسع الفارق في توازن عناصر خارج الميزانية، إلاّ أن المصرف استطاع أن يضبطها خلال بقية فترة الدراسة...، فيما عدا ذلك مستوى حسابات التسوية لا يتجاوز 02% من إجمالي الأصول الخطرة نظراً لمحدودية تأثير المصرف بمخاطر السوق. لهذا فهو في نظرنا يتوافق مع التقيط درجة "02" حسب تصنيف "SNB".

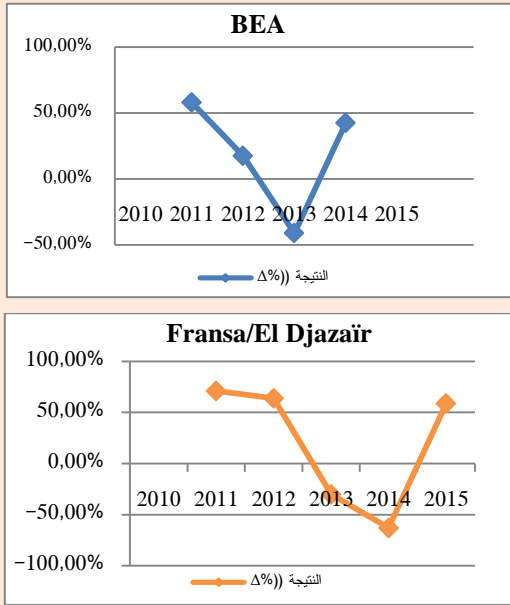
وعلى غرار هذا المصرف كان مصرف "Fransa/El Djazaïr" ذو مستوى ملائم نسبياً في حجم القروض 55-60% ويعد هذا خلافاً في إدارة عناصر الأصول والخصوم لأن ذلك من شأنه من التأثير على الربحية والأمان مقابل السيولة المفرطة كون عناصر الخصوم بنفس النسق مع محفظة الاستثمار ونرى بأن عناصر خارج الميزانية تمثل الممنوحات أعلى إلى (03-05) أضعاف من تلك المتأتية وهذا من شأنه أن يعرّض المصرف إلى مشاكل في حال تحولت تلك الالتزامات إلى الميزانية، ونعود بالأذهان هنا إلى سيناريوهات الأزمة المالية في 2007-2008 حين تحولت عناصر خارج الميزانية للمصارف الأمريكية إلى الميزانية العمومية للمصرف وما أنجر عنه من خسائر عرفت بالنظام المالي الأمريكي والعالمي على حدّ سواء، وتنتقل آثار خارج الميزانية إلى رأس المال ومخصصات الخسائر والصدمات وفقاً للمسار الموضّح أدناه.



ومن هذا المنطلق تبرز أهمية جودة الأصول في سلامة المصارف وتصف بكونها أساس الاستقرار المصرفي، وعليه فهما في نظرنا يتوافق مع التقيط درجة "03" حسب تصنيف "SNB".

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

الشكل رقم (43): جودة الإدارة والتشغيل في مصرف "Bea & Fransa/El Djazaïr"



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Rapport Banque (Bea/Fransa-El Djazaïr) 2010-2015.

### 3.2.1. جودة الإدارة (Management soundnes):

تستخدم لتحليل دور الإدارة في ضمان صحة استقرار المصارف من خلال مجموعة متنوعة من البيانات، وبعد تقرير خبراء الحسابات (المراجع الداخلي والمراجع الخارجي) أهم البيانات التي يتم الاستناد إليها. بالإضافة إلى تحليل هامش العمل المصرفي ونسبة الدخل السنوي المحقق مقارنة بتطور هذا الأخير في حدود 15%<sup>(\*)</sup>. في الواقع يعدّ رصد جودة الإدارة من الصعوبة بمكان خاصة في الظروف التي تتسم بعدم الاستقرار والتوزيع غير العادل للمنافسة، لذا يعد نمو الناتج المصرفي ( $\Delta$  الناتج المصرفي الصافي) مؤشراً مقبولاً لرصد فعالية المصرف والمؤسسات المالية في إدارة عناصر وأهدافها المتمثلة في الربحية، السيولة والأمان.

ومن هذا المنطلق سنوازي بين تحليل أداء المؤشرين السابقين (الملاءة & جودة الأصول) تزامنا مع سلوك هذا المتغير حتى يتم رصد ملائمة الإدارة في المؤسسة المصرفية والمالية.

إن مستوى الناتج المصرفي لدى "Bea" يتأرجح بين الجيد والسيئ ولعل الفترة التي تمّ دراستها تمتاز كذلك بنوع من التذبذب والتباين بين حالة من النمو وفترة من الهبوط الاقتصادي أثراً بالغاً على سلوك المصرف العمومي، وهو يعكس عدم قدرة المصرف في المحافظة على النتائج المحققة إلا أنه وبالتوازي مع سلوك المؤشرين السابقين رأس المال وتوزيع محفظة الأصول ومع حساسيته لتغيرات خارجية فإن الأداء بصفة عامة مستقر، وعليه فهو يتوافق في ما نرى مع التقييم درجة "02" حسب تصنيف "SNB". وخلافاً لذلك مصرف "Fransa/El Djazaïr" يحافظ على مستوى مستقر نسبياً من الأداء بالرغم من التدهور الملموس في سنة 2013 & سنة 2014، نظراً لتراجع أداء المصرف المصحوب بحالة من التباطؤ الاقتصادي في البلاد خلال تلك الفترة وعلى مجمل المصارف الخاصة تقريبا، وعليه نرى بأنه يتوافق مع التقييم درجة "02" حسب تصنيف "SNB".

(\*) - د.م، المدرسة العليا للبنوك، نظام التقييم المصرفي الجزائري، المدرسة العليا للبنوك - الجزائر العاصمة، 04 جويلية 2017 (مقابلة شخصية).

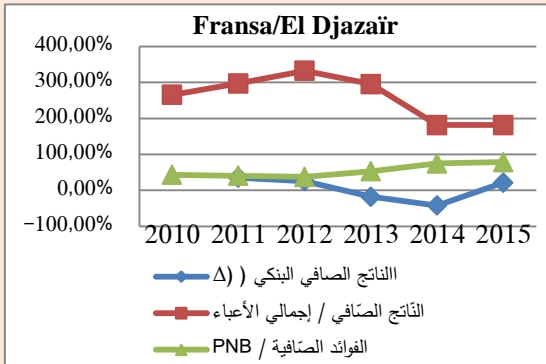
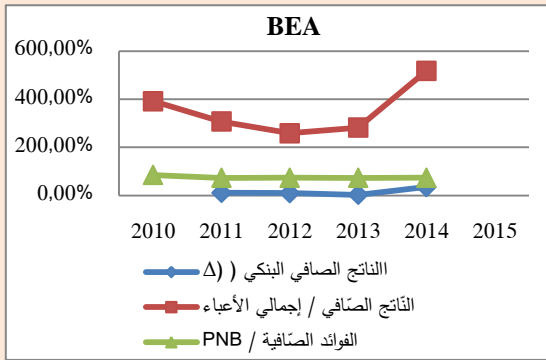
## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 4.2.1. تحليل عناصر الربحية (Earnings and profitability):

تشير إلى القدرة على استيعاب الخسائر دون الاعتماد على رأس المال، في مقابل النمو السريع في الأرباح، ويعتمد نموذج التقييم الجزائري على عدة نسب لتحليل هذا المؤشر وهي على التوالي:

- الناتج المصرفي الصافي & صافي ناتج الاستغلال؛
- الناتج المصرفي إلى إجمالي الأعباء المصرفية؛
- هامش الفائدة إلى الناتج الوطني الإجمالي؛
- العائد المحقق من القروض المصرفية الممنوحة؛
- تكلفة الودائع من الجمهور (الفوائد الممنوحة)؛

الشكل رقم (44): جودة الربحية في مصرف "Bea & Fransa/El Djazaïr"



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Rapport Banque (Bea) 2010-2015.
- Rapport Bnq (Fransa-El Djazaïr) 2010-2015.

يعدّ النظام المصرفي الجزائري ذو ربحية عالية نوعاً ما نظراً لكونه نظام تقليدي بسيط وغير معقد، يقتصر على تعبئة الودائع ومنح الائتمان، مع بعض الخدمات الحديثة البسيطة. فمستوى صافي النشاط المصرفي والذي يعبر عن مدى فعالية العمل المصرفي كما يتضح من خلال عينة الدراسة "Bea" بين 20-30% ونشير إلى أنّ المصارف العمومية تحتكر القطاع العمومي وتزاحم المصارف الخاصة في القطاع الخاص، ويتضح أنّ الناتج المصرفي يمثل 03 أضعاف الأعباء المصرفية العامة خلال متوسط فترة الدراسة عدا تلك الفترة 2014-2015 التي امتازت بحالة من التباطؤ الشديد الناجم عن متغيرات خارج النظام المصرفي. وبالنسبة للمصرف الفرنسي فهو يمثل ما مقداره 60% خلال متوسط السنوات وهذا نظراً لكونه مصرفاً خاصاً وصغيراً، وعليه نحن نرى بأنهما يتوافقان مع التقييم درجة "02" حسب تصنيف "SNB".

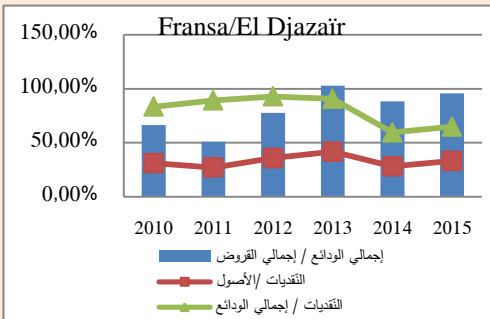
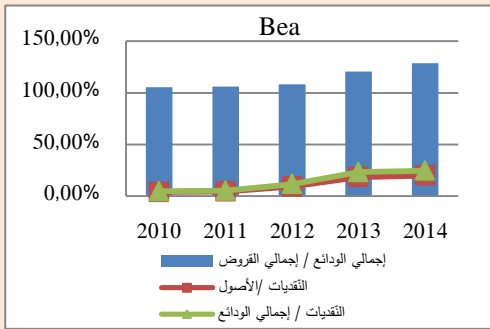
## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 5.2.1. تحليل مستوى السيولة (Liquidity):

بالنسبة لتدابير السيولة تشير إلى قدرة النظام المصرفي على تحمل صدمات التدفقات النقدية، وتعدّ مؤشراً لسلامة الأصول السائلة المتاحة، كما يمكن تضمين تدابير السيولة في السوق لمراقبة السيولة لأهم الأوراق المالية التي تحتفظ بها المصارف ويعتمد نظام "SNB" على النسب التالية:

- نسبة رصد السيولة للثلاثي الثاني وللثلاثي الثالث ؛
- قدرة التمويل (الودائع) إلى إجمالي القروض الممنوحة؛
- الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الالتزامات؛

الشكل رقم (45): جودة السيولة في مصرف "Bea & Fransa/El Djazaïr"



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Les Rapport Du Banque (Bea & Fransa/El Djazaïr) 2010 -2015.

يبرز تحليل السيولة مدى تأثير المصارف بمشكلتين، الأولى السيولة المفرطة (خطر تجميد) وما لها من أثرٍ على تنامي حجم التكاليف وتراجع الأرباح، بينما يمثل المخاطر الثاني في شح السيولة وندرتها (عسر مالي) وما يشكله من تأثيرات خاصة على سمعة المصرف (ذعر المصرفيين)، لهذا توجّب عناية خاصة بمؤشر السيولة في المصارف، هذا وقد طرحت لجنة بال الاستشارية مبادئ أساسية خاصة لإدارة السيولة(\*) في المصارف.

فمستوى السيولة لدى بنك الجزائر الخارجي وعلى خلاف باقي المصارف العمومية يشير إلى وضعٍ ضعيف نسبياً فإجمالي التقديتات إلى الودائع لم تزد في أحسن أحوالها خلال الفترة 20%، خصوصا وأن درجة سيولة الأصول كانت بنفس النسبة، ولكن عندما نحلل تطور الودائع والقروض نجدها متناسبة ومتوازنة إلى حدّ ما وهذا من شأنه أن يجنب المصرف مشكلة تلبية السيولة في الأمد

القصير والمتوسط ولهذا نرى أنه يتوافق مع التتقيط درجة "01" حسب تصنيف "SNB". أما بالنسبة للمصرف الثاني فأشارت نسبة الودائع إلى القروض 70-100% أي بتوزيع مقبول نوعا ما ونرى أنه لا يشكّل خطراً على المدى القصير نظراً لأن السيولة تمثل 30% من الأصول و70% من إجمالي الودائع، ولهذا فهو يتوافق مع درجة "02" حسب تصنيف "SNB".

(\*)- Pour plus de details:

- Comité de Bâle, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, Sep 2008.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 6.2.1. تحليل الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity to market risk):

إنّ نظام التّقيط الجزائري لا يعتمد تحليل حساسية السّوق ضمن العناصر الأساسية له<sup>(1)</sup>، إلّا أنّه تتوافر بعض النّسب لرصد تلك المخاطر والتي تتمثل في وضعية الصرف ووضعية "FPN"، بالإضافة إلى صافي الالتزامات الخارجية إلى "FPN"، ونشير كذلك إلى أنّ الصرف يجب أن تغطى 10% بالنسبة لمحفظه عملة واحدة و30% بالنسبة لمحفظه تحوي توليفة من العملات.

إنّ طبيعة النّظام المصرفي الجزائري تجعله بمنى عن مخاطر السّوق بالرّغم من أنّ هذه الأخيرة تشكّل بعض التأثيرات على المصارف العمومية من خلال تذبذب أسعار هيدرو-كربيد الذي ينتقل من خلال مخاطر الائتمان، أمّا فيما يخصّ مخاطر الفائدة ذات النّظام الثابت وأسعار صرف بنظام مدار لا تشكّل أيّة مشكلة بالنسبة للمصارف الجزائرية وهذا في ظل غياب السوق المالية، ولهذا وكما ذكرنا لا يعتمد نظام التّقيط المصرفي مخاطر السّوق لهذا السّبب بالذّات بالرّغم من التّعديلات التي طرأت على أساليب التّرجيح مؤخرًا والتي أدخلت مخطر السّوق.

### 3.1. آليات التحليل بنظام الإشراف والتّقيط المصرفي "SNB":

بغرض تعزيز آليات الرّقابة والإشراف المصرفي تم انتهاج المنهجية الجديدة التي تستند على الرّقابة القائمة على المخاطر التي تم انتهاجها بدءاً من سنة 2013، وفي هذا الصّدّد كان لزاماً على المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية التكيّف مع هذا الإطار الجديد، لذا كانت محاولة بنك الجزائر بمعية خبراء المصرف الدولي ومندوبي الخزانة العمومية الأمريكية تطوير هذا النّظام الذي يرمي إلى اختبار قدرة تحمل المصارف الجزائرية. وفي هذا الصّدّد يستند النظام "SNB" في تحليله على مخرجات نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد المسمى "SYNOBA"، وكذا تحليل نتائج نموذج تحليل المخاطر "Fiche d'Analyse Risque- FAR" ليترجمها فيما بعد إلى مؤشّرات. وعلى غرار نظام التّقييم الأمريكي تتراوح بين (الدرجة وخمس درجات) حيث تصنف المؤشّرات ذات الجودة العالية في درجة الأولى بينما أسوأ أداء تصنف في سلم من درجة الخامسة. ونشير إلى أنّ هذا النّظام يدخل ضمن تدابير الرّقابة بعين المكان "Le contrôle sur place" إحدى أهمّ أدوات الإشراف في الجزائر بالموازاة مع الرّقابة على أساس المستندات "Le contrôle sur pièces" حيث تتضمن هذه الأخيرة الرّقابة الاحترازية الجزئية والرّقابة الاحترازية الكلية، الرّقابة على المستندات تمثل المرحلة الأولى للعمل بهذا النّظام وتشمل ثلاثة مراحل:

- حالة البيانات الواردة - مدخلات النّظام "les états d'entrée"؛
- نظام معالجة البيانات "le système de traitement des Downnées" ؛
- نموذج تحليل المخاطر "Fiche d'Analyse Risque- FAR"؛

(1) د.م، نظام التّقيط المصرفي الجزائري، (مقابلة شخصية)، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

حيث تمثل أساس الذي يعتمد عليه نظام الرقابة والتتقيط "SNB" في تحليله للصلاية المالية وهو ينطلق من الحالة الأولى تحليل المحاسبة الاحترازية "Reportions prudentiels"، حيث تقوم بتحليل الوضعية المالية على أساس فصلي أو ثلاثين ويتم تحليل بيانات جدول حسابات النتائج لتبيان أثر دورة الاستغلال بالإضافة إلى تحليل مؤشرات الملاءة والسيولة ومتابعة التقارير الرقابة الداخلية والخارجية التي يعدها محافظو الحسابات. وأخيرا تعد متابعة الوضعية التقديية ووضعية الصّرف أمراً مهماً باعتبار أنها تشمل نطاق السوق المالي، وما نشير إليه أن هذا النظام لم يهمل خطر غسيل الأموال الذي تعتبر المصارف القناة الأولى لاحتوائه.

### 1.3.1. نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA":

يندرج نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA" في إطار إعداد نظام "SNB" الذي شرع فيه سنة 2013 من خلال إنشاء لجنة مكلفة بتسيير وتتبع المشروع. ويكمن الهدف من هذا المشروع في إعلامية مجمل التقارير المحاسبية والاحترازية التي تسلمها المصارف والمؤسسات المالية بواسطة تحميل مغناطيسي، وجعل رقابتها آلية للتأكد من تناسق المعطيات بين مختلف التقارير والسّماح باستخراج البيانات حسب الاحتياج<sup>(1)</sup>. تمثل التقرير "RPE"<sup>(\*)</sup> أهم المعطيات التي يزود بها هذا النظام حيث تطرح تحليلاً وافٍ حول وضعية تطورات مؤشرات المالية للمصارف، إضافة إلى "RQN"<sup>(\*\*)</sup> والتي تقدّم تحليلاً كميًا وصفيًا لوضعية المؤشرات الجزئية للمصارف على مستوى الوحدة.

إنّ نظام تكنولوجيا المعلومات "SYNOBA" يقوم بمعالجة البيانات المالية وحسابها وتحليلها ومن ثم يقوم بتصنيفها، ويعدّ التقرير "RPE" أهم المعطيات التي يزود بها هذا النظام حيث تطرح تحليلاً حول وضعية تطورات الرقابة ومؤشرات المالية للمصارف معتمداً على تطور تلك المؤشرات سنوياً أو حتى فصلياً، إضافة إلى "RQN"، وقد بدأ تعميم العمل بهذا النظام منذ سنة 2013 وتمت أشغال تكييفه مع النظام الاحترازي الجديد الموافق لمتطلبات لجنة "Bâle" خلال 2015.

### 2.3.1. تحليل نموذج المخاطر المصرفية "FAR":

بعد تحليل وتصنيف البيانات المالية التي يجريها نظام البيانات "SYNOBA" في المرحلة الثانية، يتم إعداد نموذج تحليل المخاطر "FAR" لكل مصرف على حدا وعلى أساس فصلي أو سنوي حسبما تشير إليه سلطات الإشراف وحسبما تقتضيه وضع الرقابة، ويمكن تصنيفها في نظام التتقيط من أجل إعطاء النتيجة النهائية للتتقيط.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 133.

(\*) - Rapport Périodique Exploitation.

(\*\*) - Rapport Quantitatif Normalisé.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 4.1. آليات التنقيط بنظام الإشراف والتنقيط المصرفي "SNB":

على خلاف نموذج التقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS" تمر عملية التنقيط بمستويين، الأول على أساس الرقابة على أساس المستندات أي مخرجات نظام "SYNOBA"، والثانية على أساس مؤشرات النهائية لتحليل المخاطر "FAR"، ويبين الجدول أدناه تصنيف عناصر نظام "SNB". ومن خلال عينة الدراسة المعتمدة تبين أن مصرف Bea متوسط التصنيف كان سليم نسبياً ويظهر بعض القصور في عناصر السلامة وقد رُتّب في الخانة 02 بتصنيف مرضي لذا على المصرف رقابة ومتابعة تامة والاهتمام بعناصر (A,E) من أجل تحسين وضعيته فهو يعرف قصوراً في هذه العناصر، أما بالنسبة للمصرف الفرنسي فلم يكن حظّه أوفر من سابقه بتصنيف أحسن فقد احتلّ نفس التصنيف لكن

الجدول رقم (29): التنقيط حسب نظام "SNB" الجزائري			
الإجراء المعمول به	سلم التنقيط	المدى	صفة التخصيص
لا يتخذ أي إجراء	01	1.4 - 01	قوي
يتطلب معالجة السلبات	02	2.4 - 1.6	مرضي
رقابة ومتابعة لصيقة	03	3.4 - 2.6	معقول
خطة إصلاح ومتابعة ميدانية	04	4.4 - 3.6	هامشي - خطير
رقابة دائمة - إشراف	05	6.5 - 04	غير مرضي

توجب عليه تعزيز أصوله لآته يعاني من قصور في عنصري (C,A) وبه نلاحظ أن التحليل أوضح أن مشكلة تركيز الأصول هي مشكلة نظام مصرفي وليس عينة الدراسة فقط (عدم التنوع).

المصدر: إعداد الباحث نقلاً عن:

- Banque d'Algérie, École Supérieure de Banque, Évaluation de l'adéquation des fonds propres d'une banque selon le système de notation bancaire algérien SNB, 2014, Op-Cit, P —.

### 5.1. تقييم وتنقيط المصارف بنظام "SNB":

إنّ نظام التنقيط المصرفي "SNB" يعتمد توليفة واسعة من المؤشرات المساعدة من أجل ضمان الإنذار المبكر على غرار بعض نظم التنقيط المعروفة، إلا أنه عملياً لم تجري المصارف الجزائرية إلا اختباراً واحداً منذ بداية اعتماده مصرف "القرض الشعبي الجزائري" ومصرف "سوسيتي جينرال"، ويلحظ أن هذا النظام قد أشار وبوضوح إلى مواضع القصور في العينة المختارة ما ينم على صلاحية هذا النظام في تحليل الصلابة المالية والأداء على اعتباره أحد أهم أدوات إدارة المخاطر التي تعززت بها توليفة إدارة المخاطر المتوفرة لدى بنك الجزائر.



## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### المطلب الثالث: النظام المالي الجزائري وبرامج الإجهاد المالي

عمل بنك الجزائر على الاستفادة من اختبارات الإجهاد المالي سنة 2013 ويدخل هذا ضمن الاتفاقية التي يجريها مع صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى برنامج تقييم القطاع المالي "PESF"، من أجل ضمان الفاعلية والمرونة في النظام المصرفي والعمل على تعزيز قدراته على المقاومة في مواجهة سيناريوهات مثل هكذا الأزمات.

#### 1. التقيد ببرامج الإجهاد المالي في النظام المالي الجزائري:

في الجزائر أجريت سلسلة من اختبارات الضغط لتقييم حساسية النظام المصرفي وهذا بالقيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروض المصارف والمؤسسات المالية في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة، وقد استخدمت اختبارات الحساسية لدراسة نقاط الضعف، بدلالة اختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي. واشتملت العملية على تحليل "Top-Down" من 20 مصرفا واختبار "Bottom-up" التي تناولت ستة مصارف العمومية، السيناريوهات أعدت على افتراض وجود أزمة هيدرو-كاربير عالمية، وهو النباطو لفترة طويلة من الاقتصاد واستخدام أحدث التوقعات المتاحة للتوقعات الاقتصادية العالمية لـ FMI<sup>(1)</sup>. واقتصر التحليل بسبب عدم وجود البيانات التاريخية والجزئية الكافية وغياب المعلومات الكافية عن تاريخ ودرجة استحقاق مجمل الأصول في النظام المصرفي، بالإضافة إلى التحفظ وعدم التنسيق الجيد فيما يخص درجة القروض المتعثرة تضارب في المعلومات حولها، هذه الأخيرة التي لا تعالج ولا توثق بالأوجه الصحيحة في النظام المصرفي الجزائري نهيك عن التحفظ اتجاهها حتى مع سلطات النقد الدولي. هذا سبب نوعا من المحدودية في تحديد العلاقة بين سيناريو الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية التي تكتنف النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، بالإضافة إلى القروض المتعثرة ومؤشرات السلامة المالية عنها.

#### 2. فرضيات وسيناريوهات الإجهاد المالي المعتمدة:

أثناء إعداد سيناريوهات الإجهاد المالي يجب أن تكون موافقة لمقومات النظام المالي، وطبيعة الاقتصاد إضافة إلى عامل مهم وهو أن تمتاز بإمكانية الحدوث، بمعنى أن لا تكون صعبة الحدوث أو غير منطقية كحال أن يقوم الجمهور بسحب كل الودائع من النظام المصرفي فهذه فرضية غير مقبولة في التحليل.

(1)- Fonds monétaire international, **Evaluation DE LA Stabilité DU Système Financier**, Rapport du FMI N°-14/161, Juin 2014 , p19.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### 1.2. فرضيات سيناريوهات الإجهاد المالي الكلي "Top-Down":

يعتمد اختبار الإجهاد المالي في الجزائر على فرضيات تسمح باستباق أو قياس الخطر النظامي ومباشرة عمل مقارنة لقياسه والذي يأخذ في الحسبان احتمال عدم كفاية أصول المصارف وكذلك الخطر المتأتي من الربط البيني للمصارف في السوق النقدية آخذاً بعين الاعتبار المميزات الخاصة للنظام المصرفي الجزائري، وتستند اختبارات الإجهاد التي أعدها صندوق النقد الدولي على سيناريوهات مفادها:

- سيناريوهات سلامة النظام المالي والنظم الاحترازية المطبقة سليمة ومضمونة الفعالية؛
- سيناريوهات نقص في رأس المال المصارف ولجوؤها إلى التمويل بغرض الرفع من مستوى كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بال الثانية؛
- سيناريوهات ارتفاع مخاطر الائتمان وحجم القروض غير العاملة في الجهاز المصرفي بواقع 10%، وأن المجالات التي يتركز فيها الائتمان هي ( قطاع التجارة، قطاع الصناعة، قطاع البناء)؛
- سيناريو انخفاض الدينار مقابل سلة العملات بنسبة 10% تزامناً مع ارتفاع أسعار الفائدة بـ 200%؛
- سيناريوهات تشمل أزمة انخفاض أسعار هيدرو-كربيد إلى سعر 25 دولاراً للبرميل الواحد، مع تراجع وتدهور قروض هيدرو-كربيد بما فيها الغاز بواقع 10%؛
- سيناريوهات تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية بـ 10% وارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 200%؛

إن هذه سيناريوهات معدة وفق مصفوفة معقدة جداً نظراً لتداخل المتغيرات الكلية فيما بينها، ونشير إلى أن السيناريو (قبل الأخير) والتي تفترض تدهور أسعار البرميل من النفط قد تحققت بالفعل في أواخر سنة 2014، وقد تضرر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير وليس النظام المالي فحسب. لذلك فإن الغرض من اختبارات الأوضاع الضاغطة ليس التجربة والاحتمال فقط وإنما الاستعداد لمثل ذلك الظرف في حالة تحققه، أو ما يمكن الاختصار له بالعبارة "ماذا لو"، وهل استطاعت الجهات الوصية أن تتلافى تلك الصدمة وإلى أي مدى؟؟؟. هذا السؤال سيحاول الإجابة عليه الفصل الرابع من هذه الدراسة.

### 2.2. فرضيات سيناريوهات الإجهاد الجزئي "Bottom-up":

سبق وأن أشرنا إلى سيناريوهات الضغط التي من المفروض أن تجربها المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، لذلك تمت أعمال لتقييم الاحتمالات الهامشية لعدم تسديد القروض بمحاكاة سيناريوهات تدهور بعض أنواع المحفظات مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر النظامي باعتباره خطر الخسارة للمودعين لذلك تجرى وبشكل دوري سيناريوهات حتى تتأكد من أن تعرضها للمخاطر يتلاءم مع تقبلها للخطر الذي حدّته، تستند هذه الاختبارات على السيناريوهات التالية<sup>(1)</sup>:

(1) - المادة 21، نظام 11-03، مرجع سبق ذكره.

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- أزمة تؤدي إلى تدهور مبالغت لشروط تمويلها؛
- أزمة سيولة مصرفية؛
- أزمة ملاءة مالية؛
- مزيج ما بين الاثنين؛

### 3.2. نتائج اختبارات الإجهاد المالي المستخلصة:

بعد أن تم إجراء اختبارات الضّغط أشار إلى وجود درجة من التّركيز المصرفي الكبير في القروض، وأنّ هذه الأخيرة من شأنها أن تتسبب مستقبلاً في حالة من عدم الاستقرار المالي والمصرفي وأن المصارف العمومية هي الأكثر عرضة للخطر، وفيما يلي سنحاول سرد نتائج السيناريوهات:

- في السيناريو مخاطر الائتمان الذي يقضي بارتفاع بنسبة 10% في مستوى القروض غير العاملة - على أساس زيادة قدرها فإن نسبة رأس المال من ثلاثة مصارف عمومية قيد الاختبار والتي تمثل 27% من إجمالي النّظام المصرفي تبين تراجع مستوى كفاية رأس المال إلى ما دون 08%، لكن وباعتبارها ملكاً للدولة تبقى إمكانية تحسينها قائمة من خلال إعادة رسملتها؛
- درجة تعرض عالية للمصارف العمومية إزاء تركيز التّعامل مع القطاعات الاقتصادية الكبرى (الصناعة، التجارة، البناء) مما يزيد من احتمالية تعرضها للصّدمات؛
- يمثل أكبر المقترضين من القطاع العمومي 38% من إجمالي القروض، وتبين أنّه من الممكن جدا للسيناريو المعد لهم أن يكونوا سببا في عسر مالي لجميع المصارف العمومية وتبين أن مخاطر تركيز مرتفعة حواليتهم؛
- فيما يخص السيولة فقد تم إجراء اختبار الإجهاد لتقييم قدرة المصارف على مواجهة السّحوبات اليومية بمعامل 05% وكذا 10% يوميا طوال فترة خمسة (05) أيام وتبين أنّ معظم المصارف تمتلك سيولة كافية لتحمل الصدمات الكبيرة وأنّ الصّدمات في أسعار الفائدة والصّرف محدودة؛
- إن درجة السيولة العالية في النّظام المصرفي الجزائري التي تعدت مستوى 108% (مجموع الأصول السائلة) سنة 2012، وأظهرت أن المصارف قد تواجه على المدى الطويل فقط مشكل السيولة، فيما عدا ذلك هذا المخزون يوفر لها هامش مناورة كبير في حالة السّحب المفاجئ للودائع؛
- أكدت اختبارات الإجهاد المالي أن المصارف غير معرضة لخطر انخفاض أسعار الفائدة في سيناريو مخاطر أسعار الفائدة، وأنها ليست حساسة للحركة الصعودية موازية في أسعار الفائدة حتى في ظل السيناريو (السليبي) 400%. من جهة أخرى كذلك تبقى الصدمات الناتجة عن الصرف ليس لها تأثير كبير لأن قطاع الصادرات خارج هيدرو-كربير لا يزال متخلفا وغير نشيط، وأخيرا....، تعد المصارف الخاصة هي الأكثر مرونة لتأثيرها المتعدد على القطاعات؛

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

### خلاصة الفصل:

في خضم هذا كله، يعد استشراف المخاطر وإدارتها لإرساء الاستقرار المالي هدفاً مهيماً مطلوباً وعلى نحوٍ متزايدٍ في سياق السياسات المصرفية، ويتضح ذلك من مختلف التوصيات التي تعدها المؤسسات الدولية التي تعنى بالاستقرار المالي وسلامة النظم المصرفية، تتقدمهم لجنة بال الاستشارية في طبعتها الثالثة تحت مظلة مصرف التسويات الدولي، وبرامج البنك وصندوق النقد الدوليين الرامية لتحقيق الاستقرار المالي التي تستند على نظم الإنذار والتنبؤ بالمخاطر المالية. وفي هذا الصدد الجزائر كالعديد من الدول في العالم على و لرفع وتعزيز شروط ممارسة النشاط المصرفي استوحت من هذه المعايير نظام للرقابة والإشراف على المصارف مجموعة من قواعد للحذر تحاكي النظم الرائدة عالمياً في مجال السلامة المصرفية كجزءٍ من المضي قدماً نحو الإشراف على أساس المخاطر استناداً للتطبيق العملي للأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، ونظم السلامة المصرفية التي جاءت بها التعليمات 01-14، تهدف إلى مواجهة المخاطر المصرفية والعمل على سلامة واستقرار النظام المصرفي لجعله مطابقاً للمعايير والمبادئ العالمية والتي ستسهم في تعزيز الاستقرار المصرفي وتحسين الدقة التنبؤية للمخاطر.

وعليه ومن خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على إشكالية الفصل بالقول أنه رغبة من بنك الجزائر بمواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة تعد التعليمات المنبثقة عن قانون النقد والقرض 10-90 الذي وضع الأساس الأول للنظام الاحترازي في الجزائر ، والنظام المعدل والمتم له 04-10، الذي وضع اللبنة الأساسية الآليات الحديثة المبنية على التنبؤ بالمخاطر بدءاً بمتطلبات لجنة "Bâle III"، وكذا الالتزام بمبادئ النظم المبنية على قياس المخاطرة والتنبؤ بها التي يجريها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل أساساً في اختبارات الإجهاد المالي أو الأوضاع الضاغطة "Test Stress" وكذا نظام الإشراف والتفتيش المصرفي المطور والذي يدعى بـ "SNB" أهم أدوات إدارة المخاطر المصرفية الجديدة، المعدة لإرساء الصلابة والاستقرار المالي في المصارف. وحتى نقول بأن هذا الفصل قد أجاب عن إشكاليته المطروحة فقد قدم لنا بعض النتائج العملية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- نسبة كفاية الملاءة المالية الجزائرية والتي تبلغ 9.5% كحد أدنى عالية، وهي نفسها التي حددتها اتفاقية بال الثالثة، وقد أدرجت الجزائر بنود مقررات لجنة بال الأخيرة حول نسبة الملاءة لكي تصل إلى النسبة الدولية 10.5% خلال السنوات المقبلة؛

- الجزائر تحاول بصدق تبني بعض المعايير الدولية والوصول إلى منظومة مصرفية تلتزم بمقررات لجنة بال الاستشارية من خلال جملة من التشريعات، فالنظام 08-11 و 01-14 يعطيان صورة واضحة على ذلك، إلا أن التشريع فقط غير كاف ما لم يتوج بتطبيق عملي؛

## الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري

- أدخلت مقاييس حديثة على نشاط الإشراف المصرفي في إطار ما يعرف بنظام التقييم المصرفي المطور "SNB"، يغطي هذا المقياس القواعد الاحترازية الحديثة في إدارة المخاطر المالية يتسم بقدرته التحليلية والتنبؤية للأزمات كنظام أمان وحماية، وهو بمثابة جهاز للإنذار المبكر "EWS" يدعم آليات تسيير المخاطر وجهاز فعال لانضباط السوق وإرساء الاستقرار المصرفي؛

- مقررات لجنة بال الاستشارية التي وردت في طبعاتها الثلاث تبين أن المصارف الجزائرية تعتمد "Bâle I" حرفياً مع بعض بنود المقررات الأخيرة الموسومة "Bâle III" من خلال معيار السيولة والتقييد ببرامج الضغط والإجهاد المالي؛

- يعتبر الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والذي عدل وتمم بالأمر 10-04 اطاراً توجيهي مهم يعكس المكانة التي ينبغي أن تستند إليها القواعد العامة والشروط النقدية والمصرفية المطبقة على العمليات المصرفية في الجزائر مستقبلاً، وحيث أنه يعتبر القانون الأساسي للإصلاحات المصرفية والنقدية فقد عدل القانون 90-10، هذا الأخير الذي أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون البنوك والقرض 86-12 وكذا القانون التوجيهي للمؤسسات 88-06، هذه القوانين التي تمخضت عنها جملة من النظم التي استمدت من النظم والمعايير الدولية الرائدة ستسمح بأن يكون للنظام المصرفي الجزائري سمعة جيدة بين النظم القابلة للمقارنة مستقبلاً؛

إن هذه الأدوات تدخل في صميم إرساء الاستقرار المالي والمصرفي في الجزائر والتي تستند إلى المعايير والتوصيات الدولية ونقصد في هذا الخصوص برنامج تقييم القطاع المالي. وبالرغم من أنها ليست بالتطبيق الحرفي وليست بالمستوى العال إلى أنها تحاول أن تسير النظم الدولية الرائدة، وما نشير إليه هو أن النظام المصرفي الجزائري هو نظام بسيط غير مركب وغير معقد، لذا لا نلاحظ المشاكل التي تواجه النظم المصرفية على الأقل القابلة للمقارنة مع نظامنا المصرفي، ما يؤكد عدم تأثره مطلقاً بالأزمة المالية الأخيرة 2007-2008، هذا ما يؤدي بنا إلى طرح تساؤل مهم حول وضعية النظام المالي ومحددات الاستقرار فيه عن طريق طرح السؤال التالي: "ما مدى فعالية النظم الحديثة للإدارة المخاطر في تحديد الصلابة/الهشاشة المالية وإرساء الاستقرار المالي في الجزائر؟؟".

الفصل الموالي سيحاول الإجابة عن هذا التساؤل خصوصاً بعد أن أدرجت مؤخراً مخاطر السوق، بعد أن تبين أن النظام المصرفي مؤخراً تواجهه حالة من عدم الاستقرار النسبي نظراً لتدهور بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد، مستنديين في ذلك على سلوك مؤشرات الصلابة المالية وكذا نتائج اختبارات الإجهاد التي أدرجناها آنفا والتي تتمثل في درجة التركيز والسيولة العالية.

# الفصل الرابع

إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق

الصّلاية المالية

&

متطلبات الاستقرار المالي في

الجزائر

## تمهيد الفصل:

تستند معايير الإشراف ونظم إدارة المخاطر المطبقة في الجزائر وتحاكي نظم إدارة المخاطر والإشراف المصرفي على ذات القواعد التي تنصح بها المؤسسات الرائدة عالمياً في مجال السلامة على رأسها لجنة بال الاستشارية "Bâle" كجزء من الإشراف على أساس المخاطر وعملاً بأحكام الأمر رقم 04-10 المتعلق بالنقد والقرض، ونظم السلامة المصرفية التي جاءت بها التعلّمة رقم 01-14، لتحقيق السلامة واستقرار النظام المالي. وفي هذا الصدد تم تقييم النظام المالي في الجزائر سنة 2003 بشكلٍ مشترك من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار "PESF" على غرار الدول الأعضاء الأخرى بالصندوق ثم تمّ تقييمه مجدداً نهاية سنة 2012 والهدف هو تعزيز مراقبة النظام المالي للجزائر، ويهدف البرنامج إلى مساعدة السلطات الوطنية على تحديد مواطن القوة والنقاط المحتملة لنظمها المالية التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب اقتصادية كلية يمكن أن تؤخر تطوير النظم المالية وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي. في السياق ذاته تم تطبيق اختبارات الإجهاد المالي "Test Stress" على المستوى الكلي لتقييم حساسية النظام المصرفي وهذا بالقيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة محفظة قروض المصارف والمؤسسات المالية في حالة تقلب الأوضاع أو تدهور نوعية الأطراف المقابلة، وفي إطار تحديد أوجه الاستقرار المالي والمصرفي الجزائري كخطوة لتطوير نظام للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية "EWS" كنظام احترازي يساهم في إدارة الأزمات والمخاطر وتحليل مؤشرات الصلابة المالية، يستند هذا الإطار للايفاء بالإجابة على اشكاليته العامة على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي لنماذج تحليل البيانات المقطعية الديناميكية "Panel modèles dynamiques".

يأتي هذا الفصل ليحلل ويمحص مدى فعالية الإسهامات الدولية التي تعنى بالسلامة وإدارة المخاطر والتي تمت الإشارة إليها خلال الفصول السابقة في تحديد وإرساء الاستقرار المالي في الجزائر بالتركيز على النظام المصرفي في ظل غياب السوق المالي، وهو من هذا المنطلق سيحاول الإجابة على التساؤل التالي "ما مدى فعالية النظم الحديثة للإدارة المخاطر في تحديد الصلابة/الهشاشة المالية وإرساء الاستقرار المالي في الجزائر؟"، بحيث سينتظر لأساليب تعدد من منظور تلك الهيئات الرائدة في مجال إدارة المخاطر، وذلك بالنظر إلى:

- مدى فعالية توصيات لجنة "Bâle III" في تحقيق الصلابة المالية في الجزائر؛
- مدى فعالية برنامج "PESF" في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر؛
- مدى فعالية برامج الإجهاد المالي "Tests Stress" في تحقيق الصلابة المالية في الجزائر؛
- محدّدات الاستقرار المالي & متطلبات إرساء نظام الإنذار المبكر بالأزمات في المصارف الجزائرية؛

## المبحث الأول : مدى فعالية توصيات لجنة بال الاستشارية في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية

يستند هذا المبحث ويتناول مدى فعالية أدوات إدارة المخاطر المنتهجة في تحقيق صلابة الجهاز المصرفي الجزائري وهذا من خلال تحليل إطار قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر، ومن خلال ما ورد في المبحث السابق سنحاول الإجابة على سؤال يدور رحاه حول " مدى فعالية مقررات لجنة بال الاستشارية كأسلوب من أساليب إدارة المخاطر الحديثة في إرساء الصلابة المالية للنظام المصرفي الجزائري"، ويشار إلى أن مصطلح (مقررات/ توصيات) لجنة بال هو سيان في هذه الدراسة.

**المطلب الأول : فعالية نظام الملاءة المصرفية في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية**  
يبحث هذا المطلب في قضايا الاستقرار في النظام المالي والمصرفي على وجه التحديد من خلال نظام الاحترازي المحدد وفق مقررات لجنة بال الثالثة "Bâle III" ومدى تطابقه مع تلك المعايير.

### 1. تقديم عام لمجتمع وعينة الدراسة – المؤشرات المعتمدة (المتغيرات):

يصف هذا العنصر مجتمع وعينة الدراسة المعتمدة من خلال إدراج الأهمية النسبية لتلك العينة في المجتمع الكلي وكذا في الاقتصاد الجزائري على وجه عام، وقد تحرينا أن تشمل العينة مجمل النظام المصرفي من أجل إعطاء صورة وافية للنتائج التي نرجو أن نوقف في التوصل إليها من خلال معالجة هذه العينة وفق المنهجية المعتمدة.

لذلك. سنحاول رصد مؤشرات الصلابة المالية في النظام المصرفي الجزائري وهذا من خلال تحليل أثرها خلال المرحلة 2000-2015، وهي مرحلة تتسم بالتفاوت من حيث السياسات المصرفية المعتمدة وكذا التفاوت في مستوى الأداء سواء على صعيد الاقتصاد المصرفي أو الاقتصاد الكلي...، بحيث أنه تعدّ المرحلة 2000-2009 ذات نشاطٍ متنامي مع استقرار نسبي في مجمل مؤشرات الأداء المصرفي والاقتصاد الكلي عموماً بحيث أنها تزامنت مع تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسن الوضعية الخارجية للجزائر، كما أنها لم تتأثر مطلقاً بالصدمة الخارجية القوية التي أثرت على النظام المالي العالمي خلال الفترة 2007-2008 لذا فهي تعدّ مرحلة استئنافٍ للنشاط المصرفي خصوصاً بعد أزمة المصرفين وتعديل القانون الأساسي للمصارف سنة 2003 كما أشرنا خلال الفصل السابق، تليها فترة نمو سريع وباطراد في مجمل المؤشرات الجزئية والكلية للنظام المالي خلال فترة 2010-2013 وهي مرحلة استقرار نسبي للنظام المصرفي نظراً لحالة الزواج الكبير في الاقتصاد الذي سمح بتحسين الأداء في النظام المصرفي وفي خضم التعديل الثاني للقانون الأساسي للمصارف. وأخيراً الفترة 2014-2015 والتي اتّسمت بتدهور في بعض المؤشرات الجزئية نظراً لحالة التباطؤ الكبير التي تكتنف النشاط الاقتصادي في الجزائر.



### 1.1. مجتمع الدراسة:

سبق وأعطينا لمحةً عن مجتمع الدراسة (النظام المصرفي الجزائري) خلال الفصل السابق حيث سيتم التركيز عليه نظراً لأنه يمثل مجمل النظام المالي في ظل غياب السوق المالي، ويشكل حالياً من 29 مصرفاً ومؤسسة مالية تتوزع بين القطاع الخاص والعام، ومن زاوية تصنيف العمليات المصرفية تقوم المصارف حسب تعريف قانون النقد والقرض بجمع الموارد من الجمهور وتوزيع القروض وإتاحة وسائل الدفع للعملاء وضمان تسييرها، كما تقوم بمختلف العمليات المصرفية المتاحة الأخرى، وتهيمن المصارف العمومية في الجزائر على النظام المصرفي بينما المصارف الخاصة ذات محدودية في تغطية السوق المصرفية.

### 2.1. عينة الدراسة:

يعتبر النظام المصرفي الجزائري المحور الأساسي للنظام المالي بحجم أصول مالية تجاوزت 92% من مجمل الأصول في النظام المالي، ويتكون مجتمع دراستنا من عينة من تلك المصارف العاملة في

#### جدول رقم (30): المصارف المعتمدة في الدراسة

بنك الجزائر الخارجي	-	السوق وهذا خلال الفترة 2000-2015.
البنك الوطني الجزائري	-	ولصعوبة ولاستحالة دراسة النظام المصرفي
القرض الشعبي الجزائري	-	كاملاً تم اختيار عينة من (13) مؤسسة
بنك البركة الجزائري	-	مصرفية من إجمالي 20 مصرفاً حتى آخر
سوسيتي جينيرال/ الجزائر	-	سنة للدراسة 2015، وهي في مجملها تشكل
المؤسسة العربية المصرفية/ الجزائر	-	75-80% من إجمالي النظام المصرفي،
البنك العربي/ الجزائر (فرع بنك)	-	وهي مدرجة في الجدول المقابل وهي متنوعة
بي. ن. بي باريباس/ الجزائر	-	من حيث طبيعة النشاط بين المصارف
ترست بنك/ الجزائر	-	الخاصة والمصارف العمومية. ويلاحظ أن
بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر	-	السوق المصرفية في الجزائر لا تحوي على
بنك الخليج/ الجزائر	-	مصارف مختلطة (عمومية/ خاصة). وكذلك
فرنسا بنك/ الجزائر	-	تم مراعاة جانب الإفصاح المالي من قبل
مصرف السلام/ الجزائر	-	المصارف حيث قوبلت الدراسة بصعوبات

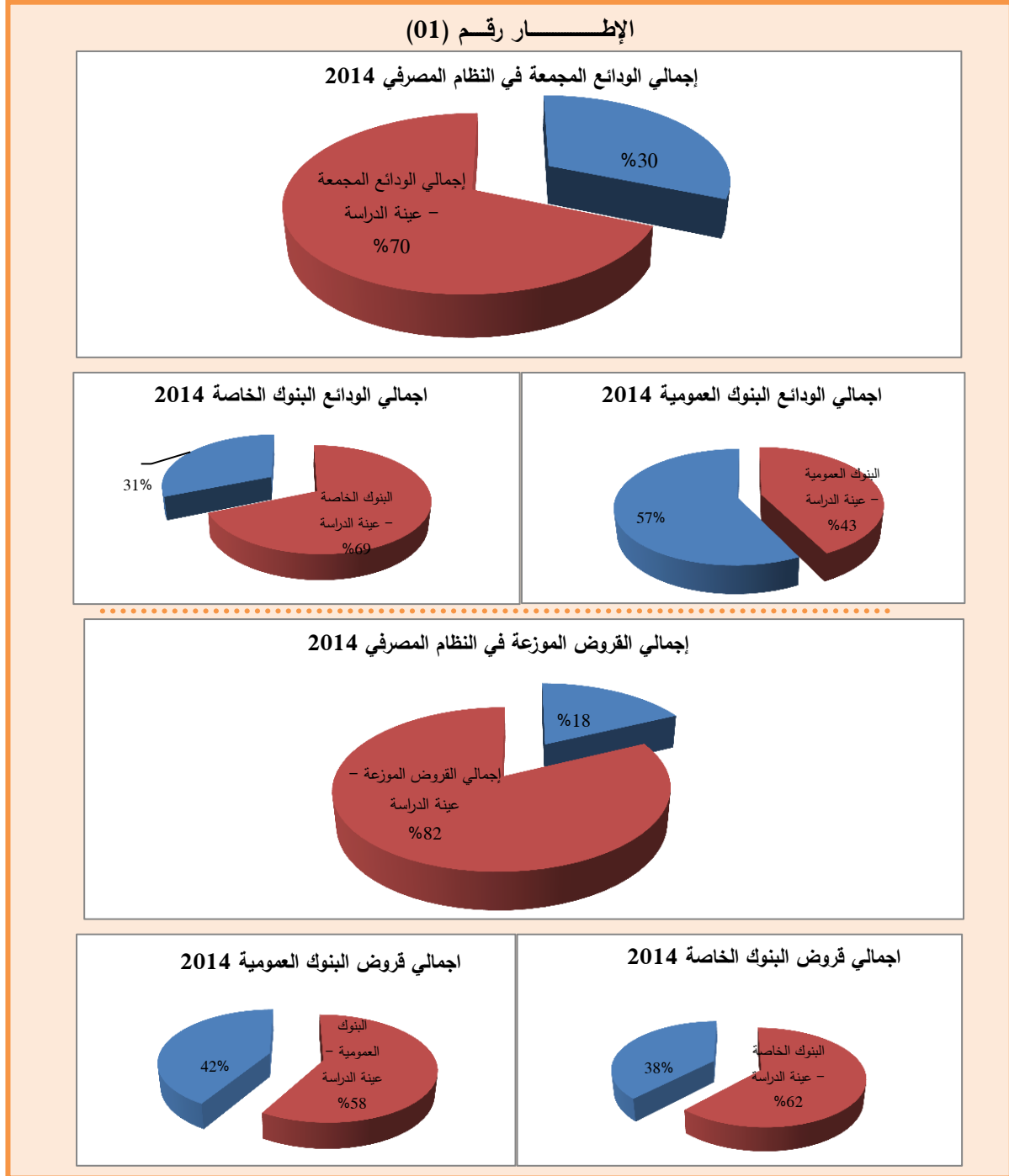
في توفير البيانات الجزئية لمجمل النظام المصرفي نظراً للتحفظ الكبير من المصارف خاصة المصارف العمومية وهذا بحجة السرية المهنية، ويشار إلى أن صندوق النقد الدولي نفسه واجه ذات المشكل خلال برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" الإطار الذي سنستعرضه لاحقاً.

فيما عدا ذلك تبقى مشكلة توافر بعض البيانات خلال فترات سابقة خاصة المصارف الخاصة التي بدأت مزاوله نشاطها مؤخراً أحد الملاحظات التي نرى أنه من الضروري الإشارة إليها. وعليه وبما أنّ عينة الدراسة المعتمدة والتي تمثل في مجملها 75-80% من إجمالي النظام المصرفي فهي كافية من وجهة الدراسات الاقتصادية التي تقضي بضرورة رصد شامل لمجتمع الدراسة كشرط لتعميم النتائج من أجل ذلك فإن مصطلح النظام المالي أو المصرفي هو أمر سيان في هذا التحليل.

## 2. المتغيرات المعتمدة في الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في بداية المبحث وفق الترتيبات المنهجية والاقتصادية الملائمة حاولنا تحري جمع وإدراج المؤشرات المناسبة من مصادرها المباشرة كتقارير البنك المركزي المتمثلة في عناصر التوجهات الاقتصادية وتقارير الاستقرار المالي بالإضافة إلى النشرات الفصلية التي تطرح مؤشرات عميقة للصحة المالية والنقدية بالجزائر على غرار نشرات صندوق النقد الدولي للاستقرار المالي العالمي ومؤشرات الصلابة المالية، واعتمدنا كذلك معايير لجنة بال الدولية فيما يخص الملاءة والصلابة المالية، والمؤشرات مصنفة في الجدول رقم (31) أدناه:

الشكل رقم (46): أصول المصارف محل الدراسة من مجمل النظام المصرفي 2000-2015

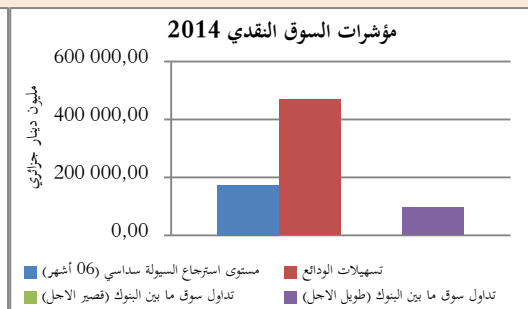
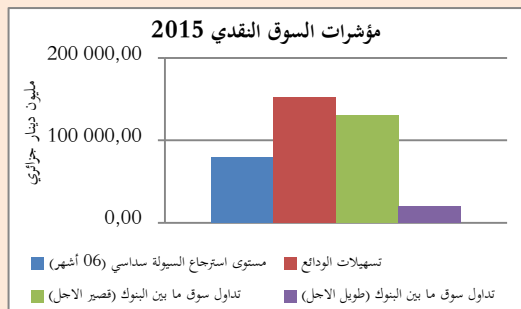
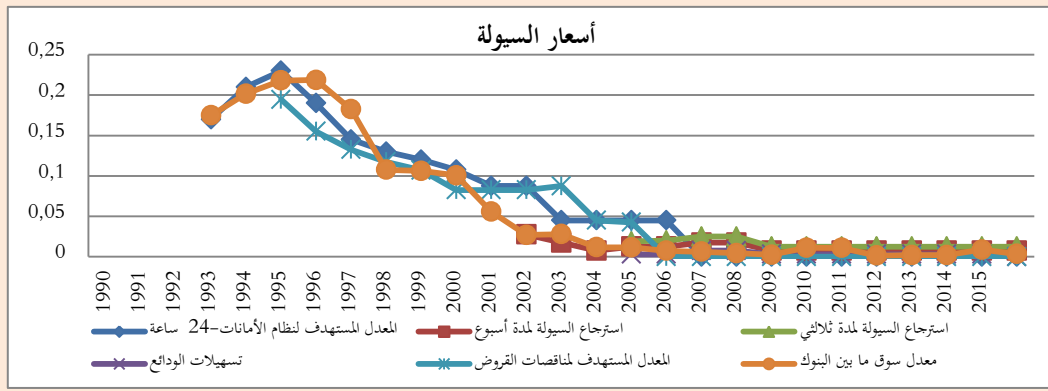
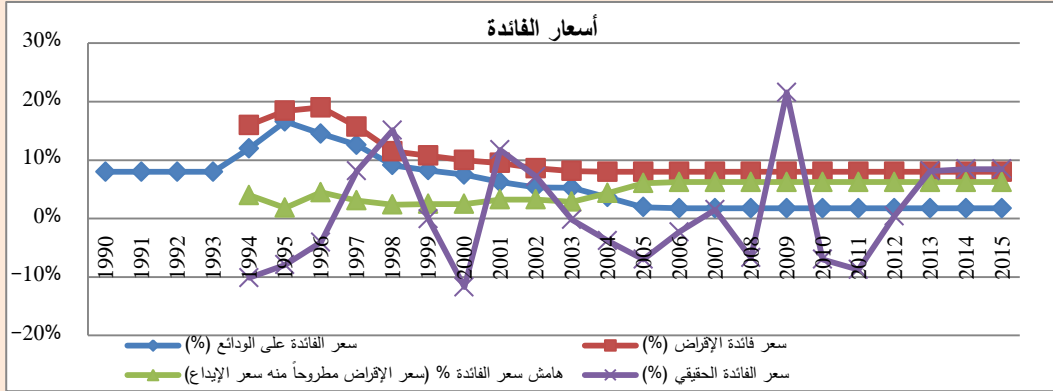


المصدر: إعداد الباحث بناءً على:

- Banque D'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 2000 - 2017.
- **Rapport Les Banque Commerciale Algérie**, 2004-2015.
- Bnq D'algérie, **Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien**.
- Banque Algérie, **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2004-2015.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Raprt N°14/161.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

الشكل رقم (47): أصول السوق النقدي الجزائري

الإطار رقم (02)



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque D'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 2000 - 2017.
- **Rapport Les Banque Commerciale Algérie**, 2004-2015.
- Bnq D'algerie, **Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien**.
- Banque Algérie, **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2004-2015.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Raprt N°14/161.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

جدول رقم (31): المؤشرات المعتمدة في الدراسة (المتغيرات)

المتغيرات المعتمدة في الدراسة		
1. النقود بمفهومها الواسع "M02" ÷ الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي	مؤشر هيكل النظام المالي
2. الائتمان الموجه للقطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي		
3. نسبة الودائع المصرفية ÷ الناتج المحلي الإجمالي		
4. الائتمان المصرفي ÷ الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات عمق النظام المالي	
5. الادخار المصرفي ÷ الناتج المحلي الإجمالي... (بالتوازي مع مستوى الادخار العالمي)		
6. إجمالي حجم القروض ÷ إجمالي حجم الودائع		
7. إجمالي عدد المصارف والمؤسسات المالية	مؤشرات المنافسة والتركيز	
8. الديون الأجنبية ÷ نسبة الدخل الوطني	المديونية الخارجية (نسبة قدرة تحمل)	Macro prudentielle
9. نسبة خدمة الديون ÷ الدخل الوطني		
10. المديونية الخارجية ÷ إجمالي الصادرات		
11. المديونية الخارجية ÷ الإيرادات المحلية		
12. نسبة الناتج الداخلي الخام الحقيقي ..... (بالتوازي مع مؤشر النمو العالمي)	نسب الناتج الوطني	
13. معدل التضخم ..... (بالتوازي مع مستوى التضخم العالمي)	التضخم	
14. معدل البطالة	البطالة	
15. إجمالي الدين العمومي	الدين العام	
16. سعر برميل النفط في أسواق الطاقة العالمية	أسعار الهيدرو-كاربير	
17. إجمالي إيرادات هيدرو-كاربير		
18. أسعار الفائدة الحقيقية	مؤشرات السوق النقدية	
19. أسعار الفائدة على السيولة		
20. أسعار الصرف		
21. المدخرات الإجمالية ÷ حجم التمويل الكلي للاقتصاد	هيكل السوق وطاقته الاستيعاب	مؤشرات الصلابة المالية الأساسية
22. نسبة رأس المال الأساسي ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر	مؤشرات كفاية رأس المال	
23. نسبة كفاية رأس المال المقترح من لجنة بال الاستشارية		
24. إجمالي حجم القروض ÷ إجمالي الأصول	مؤشرات جودة الأصول	
25. مخصصات الخسائر ÷ إجمالي حجم القروض		
26. حسابات الطوارئ وخارج الميزانية ÷ إجمالي الأصول		
27. (Δ) مستوى الدخل المصرفي	مؤشرات الإدارة والتشغيل	
28. إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي النفقات		
29. نسبة الأصول السائلة ÷ مجموع الأصول	مؤشرات السيولة	
30. نسبة الأصول السائلة ÷ الخصوم قصيرة الأجل		
31. العائد على الأموال الخاصة ROE	مؤشرات الإيرادات والربحية	
32. العائد على الأصول ROA		
33. أموال خاصة قاعدية ÷ إجمالي أصول الميزانية & خارج الميزانية (الرفع المالي)	مؤشرات الصلابة المالية المحبذة	

المصدر: إعداد الباحث بناءً على:

- IBRD- WB- IMF, **Financial Sector Assessment**, 2005, Op-Cit, p18.
- FMI, **Indicateurs d'solidité financière-Guide d'Établissement**, 2006, Op-Cit, P92.
- Bnq D'algérie, **Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien**, Op-Cit, P 37.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Raprt N°14/161, Op-Cit, P17.
- Qatar Central Bank, **Financial Stability Review**, 2014, Op-Cit, P70.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام، مارس 2014، ص 30.

- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الدين العام للحكومة المركزية، رام الله- فلسطين، 2012، ص 18.

### 3. دور كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر والصدمات:

في نوفمبر 2010 نشر مجلس الاستقرار المالي "CSF"<sup>(1)</sup> وبالتشاور مع لجنة بال للرقابة المصرفية معياراً دولياً بشأن القدرة على استيعاب الخسائر وإعادة رسملة المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية "EBIs"<sup>(\*)</sup> وشملت مجموعة من المبادئ التي تحدد الحد الأدنى من المتطلبات من حيث سعة الخسارة الكلية "TLAC" من أجل الحد من خطر العدوى. وقد وضّحنا سابقاً كيفية اختيارنا لمفهوم ضيق للاستقرار المالي في المصارف والنظام المصرفي الجزائري<sup>(\*)</sup>، لتبيان أثر نظام إدارة المخاطر في الجزائر والذي يستند أساساً على رصد مؤشر الملاءة، لذلك تم رصد سلوك المؤشرات ضمن خارطة المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي كما يتّضح من الشكل رقم (48) أدناه .

إنّ الإصلاحات الأساسية التي أجريت على النظام المصرفي في الجزائر كان مبنياً على مجريات وتداعيات التراجع النسبي في مؤشرات الاقتصاد الكلي جنباً إلى تداعيات الأزمة المالية التي اجتاحت النظم المالية في العالم، وتمخّض هذا الإصلاح عن تعديل في قانون المصارف الأساسي "قانون النقد والقرض" ساري المفعول منذ 2003 وهذا من خلال الإصلاحات التي جاء بها الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض والذي انبثقت عنه عدّة أطر لإدارة المخاطر. ونشير إلى أنّ حالة التباطؤ الكبير الذي مسّ الاقتصاد الجزائري والذي أثر بشكل عميق على سيرورة الاقتصاد المصرفي جعل سلطات الإشراف تحاول أن تتكيف مع الظروف الحالية، لذلك يلوح في الأفق قرار إعادة صياغة قانون النقد والقرض وفقاً لظروف أكثر حدّة، والشكل أدناه وهي خارطة المخاطر التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي وديد هيآت الإشراف المالي تعطي صورة عن أهمّ المخاطر التي تكتنف النظام المالي والمصرفي في الجزائر، وهي مدرجة ضمن أهم النسب التي تترجم الأداء المالي نذكرها كالتالي:

- نسبة الملاءة المطبقة وفق النظام الاحترازي المعمول به؛
- نسبة السيولة على المدى القصير وفق النظام الاحترازي المعمول به؛
- نسبة ربحية الأصول وفق النظام الاحترازي المعمول به؛
- رصد مخطر العملياتي مقاسا بنمو حجم الإيرادات إلى حجم الأعباء وكذا نمو الدخل المصرفي؛
- نسبة تركيز الأصول النظام المصرفي وفق النظام الاحترازي المعمول به؛

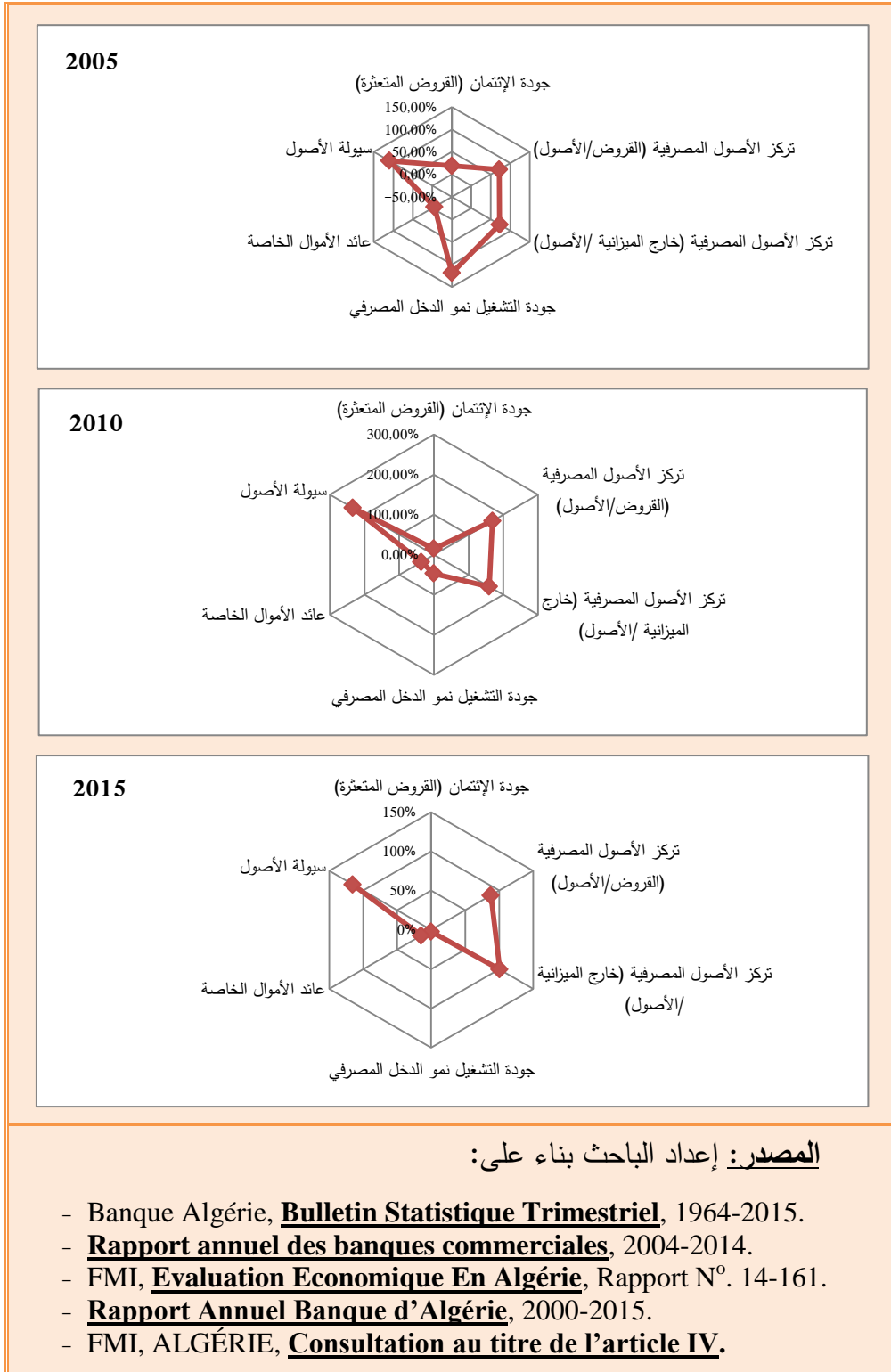
وهذا بالإضافة إلى رصد درجة التغير في مستوى ودائع النظام المصرفي من أجل تبيان أثر المتغيرات الاقتصادية الخارجية (صدمة أسعار الطاقة) كون أنّ التحليل المعتمد أثبت أثر قطاع الطاقة على مستوى أداء النظام المصرفي خاصة المصارف العمومية.

(1)- Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle, **Traitement des participations détenues en instruments de TLAC**, Octobre 2016, p02.

(\*)- banques d'importancesystémique mondiale.

(\*)- التعريف المقدم سابقاً ينطبق فقط وحصراً على النظام المصرفي والمالي الجزائري.

الشكل رقم(48): خارطة المخاطر التي تكتنف النظام المالي في الجزائر



إنّ النّظام المصرفي الجزائري يتمتع بمستوياتٍ عاليةٍ من الرّسطة والملاءة المالية (كفاية رأس المال)، ويعدّ ذو مستويات عالية إذا ما قورن بما تقضي به لجنة بال الاستشارية التي تفرض مستوى

10.5% حالياً<sup>(1)</sup>. ونشير إلى أن المعيار هو مؤشر "COOKE" كون النظام المصرفي الجزائري غير حساس إلى مخاطر السوق ولا يتضمن تعريفاً لمخاطر التشغيل حتى وقت قريب !!!، لذلك لتزال البنوك غير معتمدة على مؤشر "Mc Downaugh"، هذا ويتعين على المصارف خاصة تلك التي تعد ذات أهمية نظامية أن تغطي الشريحة الأولى ما يربو عن 09.5% من إجمالي أصولها المرجحة هذا الإجراء من شأنه تخفيض مخاطر العدوى الكبير داخل النظام المصرفي، هذا الأخير الذي يعاني من درجة تركّز كبير في عنصرين أساسيين تماماً كما حدّته خارطة المخاطر وهما:

- السيولة العالية جداً في الجهاز المصرفي؛
- تركّز القروض من مجمل محفظة الأصول المصرفية؛

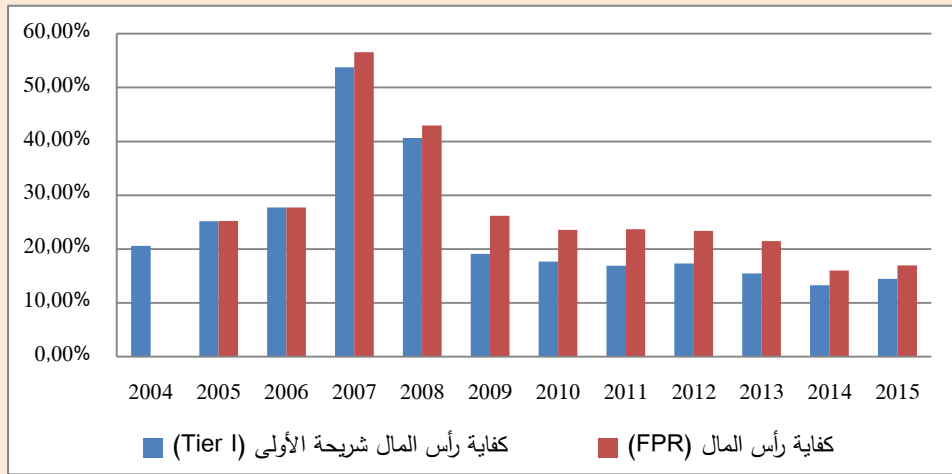
أما بالنسبة للمخطر الثالث وهو التشغيل- العمليات- المشار إليه بالنسبة (الإيرادات/الأعباء) وكذا مؤشر نسبة نمو الدّخل المصرفي، فهو ناجم فقط عن درجة التوسّع الكبير الذي يسود النشاط المصرفي (مرحلة نمو) لذلك لا نرى بأنها تشكّل خطراً هيكلياً كحال المؤشرين السابقين، وهذا لا يعني بأي حال إهمال أثر مخاطر التشغيل على الجهاز المصرفي الجزائري بقدر ما نودّ أن نبيّن أنّ المخاطر الأساسية تتمثل في السيولة والتركّز المصرفي (عدم تنوع الأصول). إنّ عدم التقيّد بمستويات مقبولة من الملاءة كما أسلفنا من شأنه تخفيض قدرة استيعاب الخسائر مما قد يستوجب إعادة الرسملة للمصارف، وهذا الأمر يحد من قدرة المصارف خاصة المصارف الخاصة التي تتسم بضيق حيز منافستها ومقدرتها على رفع رأس مالها فيلحظ خروج عدّة مصارف سنة 2009 بعدما عجزت عن رفع رأس مالها استجابةً للتعليمات 04-08 المشار إليها سابقاً. كما أنّ إدارة المخاطر المستند إلى رأس المال له أثر مباشر على الاستقرار المصرفي، بحيث يعد رأس المال بمختلف مستوياته صمام الأمان وخط الدفاع الأول لمواجهة الصّدّات، فرصد مستوى الملاءة لدى المصارف هو متغير أساسي أثناء مزاولة نشاطها وتحقيق أهدافها التي تترجم في الثلاثية (الربحية، السيولة، الأمان)، فمستوى الملاءة تحدد مستوى مقبول من الأمان لدى المصارف هذا من شأنه أن يعطي ثقة للمصرف ولعملائه مما ينعكس في ربحية المصرف وتحسن أدائه.

فمن خلال تحليل مستوى الملاءة للنظام المصرفي الجزائري 2005-2015 في الشكل أدناه يمكن ملاحظة ثلاثة مراحل متميزة من مستويات الملاءة بالتوازي مع درجة تغير مستوى المخاطر المقاسة بالمؤشرات السابقة كما هو موضح في الشكل رقم (49 & 50) وبالتوازي أيضاً مع رصد حجم الودائع المحوزة في النظام المصرفي فإنه يمكن تمييز ثلاثة مراحل، الأولى منها مرحلة تتسم بمستويات عالية من الملاءة تنمو باضطراد، ثم تلتها مرحلة التذبذب في كلا المؤشرين ثم مرحلة أخيرة تميّزت بمستويات متدنية من الملاءة وتذبذب في استقرار الودائع المصرفية وذلك على النحو التالي:

(1) - Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle, **Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Op.Cit, P01.



الشكل رقم (49): مؤشرات الملاءة في النظام المصرفي الجزائري



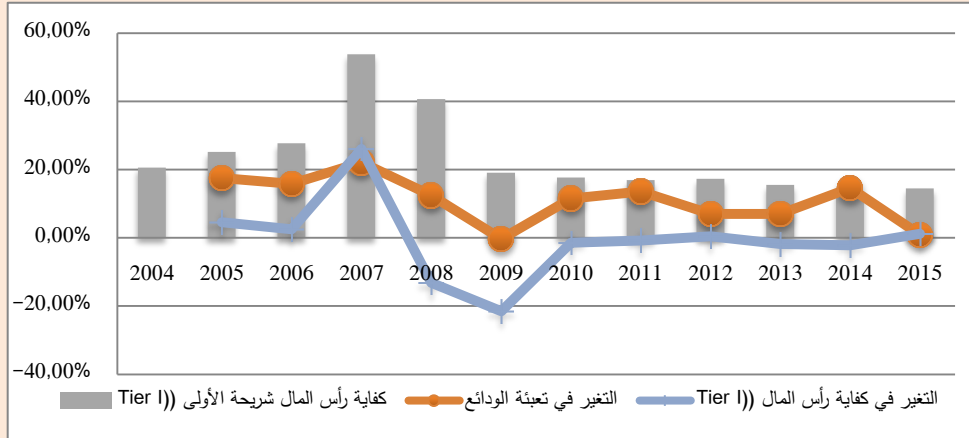
المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, Échantillon d'étude, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

السنوات 2005-2008: هذه الفترة اتسمت برواج كبير في الاقتصاد الجزائري نظراً لما تخلّله من حالة وفرة في مجمل النظام المالي فقد تم تعبئة ما يزيد عن 2960 مليار دينار في شكل ودائع وتوزيع 1780 مليار دينار<sup>(1)</sup>، كذلك مستوى الملاءة يغطّي التذبذب الحاصل في مستوى الودائع حيث سجّلت المصارف العمومية مستوى ملاءة 20-26% وتقابله تراجعاً في حجم الودائع بواقع 17.48% في سنة 2005 ثم تحسنت ظرفياً خلال السنة الموالية. كما يتضح من الشكل رقم (50) أدناه أنّ منحنى الملاءة فوق مستوى التغير في الودائع وقد اتسمت نسبة الملاءة بشكلٍ متنامي باضطرادٍ ليلبغ سنة 2007 أعلى مدى له بواقع 53%، في حين كان مؤشر استقرار الودائع (درجة التغير في الودائع) يشهد تذبذباً إلا أنّه ليزال بمستوياتٍ عاليةٍ تجاوزت 15%. أمّا في خصوص السيولة فيلحظ أنها تجاوزت أربعة (04) أضعاف الحدود الدنيا حيث بلغت 490% في حين أنّ مخاطر التشغيل المشار إليها بالإيرادات من إجمالي الأعباء فكانت بمستوياتٍ عاليةٍ هي الأخرى حيث سجّلت 132% سنة 2005 أي أنّ الإيرادات تنمو برتم لا يزيد عن ثلث ( $\frac{01}{03}$ ) نموّ الأعباء مما يدلّ على أنّ النظام المصرفي لا يزال في حالة نموّ ولم تبلغ مستويات الأرباح أقصى مدى لها بعد، أو أنّ الإدارة لم تستطع ضبط نموّ الأعباء وهو ما يزيد من حدة مخاطر التشغيل (مخاطر العمليات).

(1) - بنك الجزائر، تقرير السنوي 2007، ص 96-98.

الشكل رقم (50): مدى تغطية ملاءة رأس المال التغير في الودائع للنظام المصرفي الجزائري

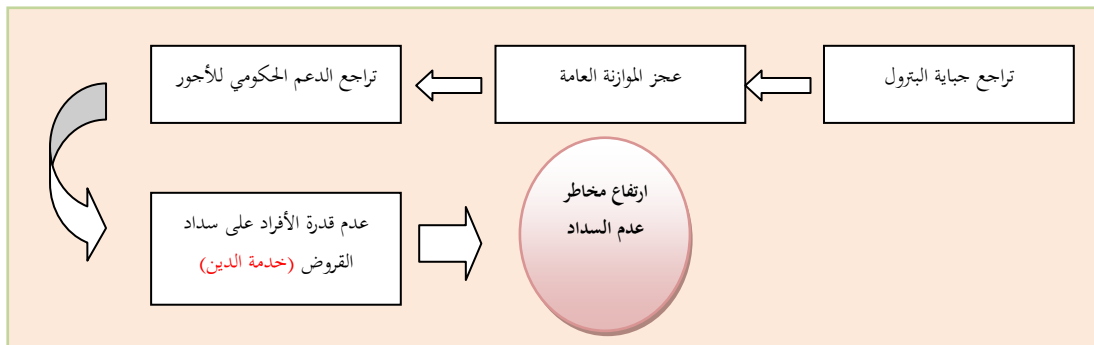


المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°.14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

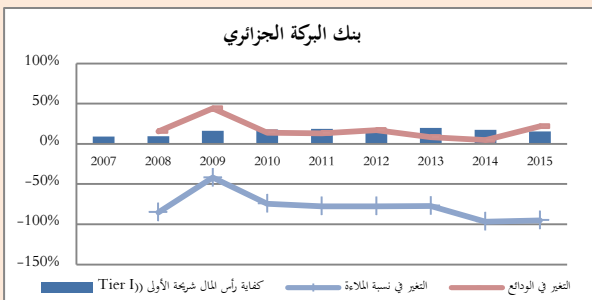
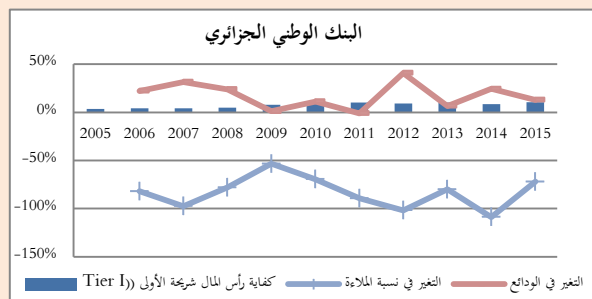
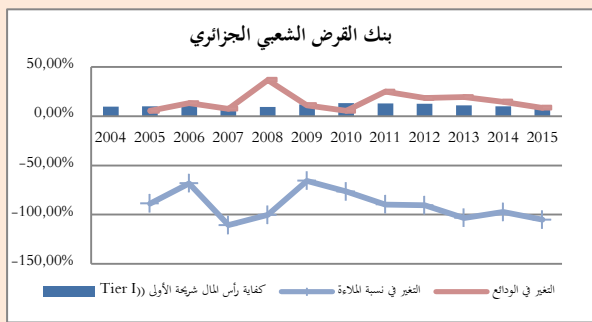
بالفعل...، وصل مؤشر العائد على الأموال الخاصة أقصى مدى له سنة 2011 حيث بلغ 15% وهو مستوى عالي جدا بمعنى آخر أن المؤشر السابق قطعاً لا يعكس مخاطر العمليات وإنما يعطي صورة عن درجة نمو الأعباء إلى الإيرادات. ويذكر أن هذه الفترة اتسمت بصدور عدّة تعليماتٍ تقضي بتحسين شروط الأمان المصرفي عملاً بما يقضيه قانون النّقد والقرض 03-11، بعد أزمة المصرفين وفي ظلّ تحسن مستويات المالية العامة، بالإضافة إلى استئناف النشاط الاقتصادي برتم جيد نتيجة التّغيرات الجيو-سياسية التي تحيط بالجزائر أهمّها تحسن أسعار هيدرو-كاربير وكذا تخلص الجزائر من جزءٍ معتبرٍ من الديون الخارجية.

إنّ تحليل منحنى استقرار الودائع المصرفية كان بغرض تبيان أثر جباية هيدرو-كاربير الذي يُظهر أنّ له أثراً كبيراً على النشاط المصرفي من خلال نشاط تعبئة الودائع (خاصة الودائع الحكومية) وبدورها تنتقل الأثر على مؤشرات الاستقرار المالي من خلال قناة الائتمان كما يحدده المسار أدناه.



ينبغي أن تكون مستويات الملاءة المشكّلة لدى المصارف قادرةً على تغطية التراجع في نظام الودائع كونها تؤثر بشكل كبير على مؤشرات الاستقرار المالي خاصةً المصارف العمومية، كما يشهد على ذلك الأداء المسجّل خلال 2009 التي تعود لذات السبب (تراجع مستوى الودائع المصرفية)، حيث انتقل من الأداء الجيد خلال 2005-2008 إلى التدهور سنة 2009 والتي اصطلاحنا على تسميتها "بنقطة الانعطاف" التي نقلت ذلك الأداء إلى مستوى مستقر نسبياً خلال 2010-2013 ودون المستوى الجيد المشهود خلال الفترة السابقة، ليعود ويتباطأ النشاط إلى مرحلة تنذر بالأزمة خلال الفترة 2014-2015، وكما يتّضح أنّ نسب الملاءة تغطّي جيّداً الودائع منذ مرحلة الأوج 2005-2013 فمرحلة التدهور 2014-2015، فمستوى الملاءة كان فوق التذبذب الحاصل في الودائع بالرغم من أنّ تطور الملاءة تراجع نظراً لسلوك المنحنى الآخر، إلا أنه يبقى دوماً فوق المعايير التي تتصح بها لجنة بال الاستشارية.

**الشكل رقم (51): تغطية الملاءة للتغير في الودائع عينة المصارف المختارة**



**المصدر:** إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

على الصعيد الجزئي كما يتّضح من الشكل المقابل وفي نفس الفترة 2005-2008 مصرف القرض الشعبي الجزائري بلغ مستوى ملاءة 10% مع نمو في الودائع بواقع 05% في حين أنّ غريمه البنك الوطني الجزائري سجل نسبة ملاءة 03.5% نظراً لحجم الأضرار الكبير الذي مسه من جراء التراجع الكبير في الاقتصاد 1998-1999 وكذا أزمة المصرفين 2002-2003 ونشير إلى أنّه قد حقق خسائر كبيرة في النتيجة خلال هذه السنة بواقع (295- مليون دينار) رغم هذا حافظ على استقرار نسبي في حجم الودائع لديه 22% درجة نموه ما يضفي طبيعة المصارف العمومية وكذا حجم الاحتياطات لديه والتي تمثل ثلث ( $\frac{01}{03}$ ) حجم رأس المال لوحدها. وما يمكن استنتاجه من الشكل السابق أنّ الهامش بين تغطية الملاءة لمستوى الحاصل في الودائع كان متناسبا إلى حدّ ما، فكّما ارتفعت مستوى تعبئة الودائع وافقه ارتفاع في نسب الملاءة نتاجاً لمتغيرات التي تشكلت نسب الملاءة وهي حجم الأرباح المتأتية من الوساطة المالية.

وكما أشرنا خلال الفصل السابق فإن استقرار الودائع متغير مهم جداً في إرساء الاستقرار المصرفي خاصة لدى المصارف العمومية ذات الأهمية النسبية في الاقتصاد الجزائري ما تطلب إنشاء صندوق ضمان الودائع "S.G.D.B" الذي يهدف إلى الحفاظ على استقرار الودائع<sup>(1)</sup>، لذلك يمكن أن نقول بأن هذه الفترة تميّزت بنسب تغطية مقبولة جداً لمستوى التذبذب في ودائع النظام المصرفي الجزائري، وسمحت له بأن يكون له هامش مناورة ضدّ التذبذب الذي طرأ خلال 2009.

سنة 2009: على غرار تحليل المؤشرات الكلية شهدت هذه الفترة تراجعاً في الأداء وذلك بالتأثر الحاصل في تعبئة الودائع وجودة القروض هذا الأخير الذي تأثر بشكل مباشر بالتغيرات الدائرة الحقيقية، فنلاحظ أنّ مستوى الملاءة تراجع نسبياً مع تراجع حجم الودائع، ففي حين سجلت الودائع سنة 2009 أدنى مستوياته (0.29%-) سجلت نسب الملاءة تراجعاً وإن كان ليزال ضمن الحدود المتعارف عليها إلا أنّه يعطي صورة عن درجة تراجع مستوى الأمان ومخصصات استيعاب الخسائر لدى الجهاز المصرفي أمّا في خصوص السيولة فيلاحظ أنّها تراجعت نسبياً حيث سجلت 80% سيولة الأصول جنباً إلى السيولة على المدى بمعنى أنّها لا تزال عالية جداً حتى في خضم التراجع النسبي الذي اتسمت به سنة 2009 وعمليات الإصلاح التي مست الجهاز المصرفي مطلع 2010. أمّا فيما يخص مخاطر العمليات المشار إليها بالإيرادات من إجمالي الأعباء فكانت هي الأخرى بمستويات عالية حيث سجلت 153% سنة 2010 تحسنت بشكل جيد مقارنة بالسنوات التي سبقتها حين بلغت 335% سنة 2008.

السنوات 2010-2015: تعدّ هذه المرحلة مرحلة تقييم فعلي لمدى قدرة الاقتصاد المصرفي الجزائري على مواجهة آثار الأزمة العالمية 2008-2009، وكذا أزمة الديون السيادية الأوروبية 2011-2012 بالإضافة إلى الصدمة الخارجية لأسعار الطاقة 2014-2015، خصوصاً بعد جملة الإصلاحات في النظام المصرفي وتحسين نوعية وأدوات إدارة المخاطر المطبقة في الجهاز المصرفي الجزائري. وكما يلحظ أنّ مستوى الملاءة بقي مستقرًا خلال هذه الفترة بالرغم من التذبذب الكبير الحاصل في نظام تعبئة الودائع وأن سلوك الملاءة الذي تأثر بشكل مباشر خلال الفترة 2005-2015 كان نتاجاً لاحتدام النشاط المصرفي خلال فترة معينة وتراجعها خلال أخرى. فالفترة التي سبقت سنوات الإصلاح (2010) كان سلوك تعبئة الودائع مغطى بشكل كامل بنسب ملاءة جدّ كافية في مجمل النظام المصرفي بالرغم من أنّ سلوك هذا الأخير كان متناقص (سلبي) وأنّ جزءاً كبيراً منه راجع لحالة الوفرة الذي ساد النشاط الاقتصادي بمستوياته الحقيقي والتفدي، في حين أنّ السنوات التي تلت سنوات الإصلاح كانت تتسم بنفس سلوك المؤشرين عدا أنّ نسب الملاءة كانت برتم أقلّ من ذلك المسجل طوال الفترة 2000-2008، وأنّ سلوك نشاط تعبئة الودائع ظلّ متذبذباً وإن كان في نطاق أقلّ من ذلك المسجل خلال الفترة التي سبقت.

<sup>(1)</sup>-Bnque d'Algérie, Evolution Économique Et Monétaire En Algérie, CHAPITRE V, 2003, Op-Cit.

في سياقٍ آخر، وبالرغم من أنّ مؤشر الملاءة المعتمد للجنة بال الاستشارية هو المؤشر التقليدي "كوك" وهذا نظراً لسمات النشاط الاقتصادي في الجزائر والذي يتسم بنوع من السطحية واللا تعقيد، الأمر الذي جعل من مخاطر الائتمان هي الوحيدة التي تكتنف النشاط المصرفي في ظلّ محدودية مخاطر التشغيل ونظراً لعدم تعقيد نظام الوساطة المالية وغياب تام للمخاطر السوقية لغياب السوق المالي. وكثما قد أشرنا أنّ ذلكما المخطرین (التشغيل، السوق) قد أُدرجا مؤخرًا فقط ضمن المخاطر الأساسية في النظام المصرفي. ما نستقيه من التحليل السابق أنّ نظام الملاءة المطبق في الجزائر، تأثيره معتبر على بعض المخاطر الهيكلية ونسبي على بعضها الآخر بالذات السيولة ومخاطر التشغيل كما نرى، في حين أنه ناجع وفعال في تغطية مخاطر الائتمان، وأنّ المصارف العاملة في الجزائر لتزال تقليدية في رصد مؤشرات السلامة لديها وعليه يمكن إدراج أهم المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي من خلال خارطة المخاطر والتي أوضحت أنّ أهم تلك المخاطر هي:

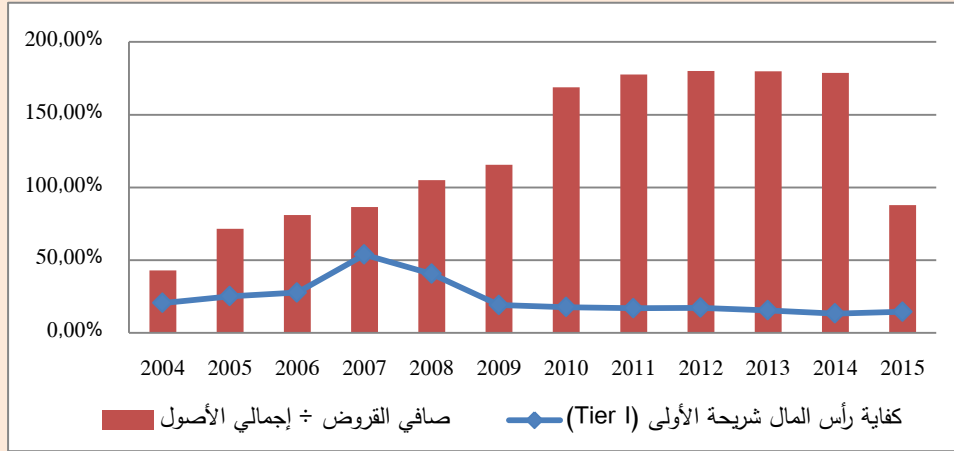
- مخاطر السيولة الكبيرة؛

- مخاطر التركيز المصرفي؛

#### 4. ملاءة رأس المال ومعضلة تركّز الأصول المصرفية:

في إطار ضمان السلامة المالية للنظام المصرفي والمالي ينبغي الحفاظ على درجة من التنوع في الأصول المالية والاستثمار المصرفي، هذا الأخير الذي يعاني من الافتقار إليه في المصارف الجزائرية بما فيها تلك المصارف الأجنبية الوافدة، وينبغي توافر درجة من الأمان لتغطية تلك الثغرة وإن كانت في الوقت الحالي أصبحت أمراً هيكلياً نظراً لدرجة التركيز الكبير في الأصول الذي يتسم به النظام المصرفي إذ تعدّ محفظة القروض الجزء الأكبر في الأصول المصرفية تجاوزت تلك الحدود المتعارف عليها في مختلف قواعد الصلابة المالية، وتعد جودة الأصول معياراً هاماً لقياس درجة التنوع في الاقتصاد المصرفي من خلال دراسة سلوك القروض فمن ناحية القروض غير العاملة (القروض المتعثرة) فإنّ النظام المصرفي يعاني من جانب معتبر من تلك القروض إذا ما قورنت بالمعايير المسموح بها في النظرية الاقتصادية والمالية والتي تقدّر بـ 06% من إجمالي حجم القروض، ونظراً لعدم توافر حجم القروض المتعثرة أو توافرها لسنواتٍ وغيابها لسنواتٍ أخرى بحيث لا تسمح لنا بتحليلها وفق المنهجية العلمية الصحيحة، نحن نركّز هنا على مؤشر التركيز في محفظة الأصول لتبيان مدى تركّزها من جهة ومن جهة أخرى مقارنتها بمعايير السلامة المعتمدة في النظام المصرفي الجزائري لمعرفة ما إذا كانت تلك النظم فعّالة في تغطية حالة التركيز هذه.

الشكل رقم (52): نسبة تركّز القروض المصرفية في النظام المصرفي الجزائري



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N° 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

سنة 2005-2009: بلغت نسبة التركز في الأصول المصرفية مستويات مقبولة نوعاً ما، نظراً لكون الاقتصاد الجزائري الكلي استأنف النشاط في تلك الفترة. حيث بلغت نسبة تركّز صافي القروض 40% من إجمالي أصول النظام المصرفي في حين أنّ المصارف الخاصة كانت في المصارف الخاصة 55% وشهد تنامي كبير في حجم القروض إلى إجمالي الأصول وباضطرادٍ وإن كان هذا أمراً طبيعياً نظراً للبحبوحة التي سادت النظام المالي.

2010-2013: بلغت نسبة التركز في الأصول المصرفية مستويات عالية جداً حيث تعكس إلى حدّ كبير نمو محفظة الائتمان على حساب الاستثمارات الأخرى خاصة وأن حجم القروض غير العاملة في ذات الفترة وصل حدود الـ 40% من حجم القروض في النظام المصرفي، ساهمت المصارف العمومية في جانبٍ معتبرٍ منها وكذا المصارف الخاصة التي توسّعت بواقع أربعة أضعافٍ لما كانت عليه خلال الفترة التي سبقت.

2014-2015: يتّضح جلياً تراجع مستوى تركّز القروض خاصة من قبل المصارف الخاصة والأمر هنا يرجع أساساً إلى حالة التباطؤ الشديد الذي ساد الاقتصاد الجزائري خلال هاتين الفترتين، فتحليل مؤشرات حجم القروض المصرفية بـ 70% من إجمالي الأصول. وبالرغم من كونها عالية جداً إلا أنّها تحسنت نوعياً إذا ما قورنت بالمستويات المسجّلة خلال فترة 2008-2013 خاصة لدى المصارف العمومية ذات

الأهمية النظامية في الاقتصاد الجزائري. وعلى المستوى الجزئي تراجع حجم التركز المصرفي لدى مصرف "Cpa" من 70% سنة 2013 إلى حدود 50-60% خلال السنة 2014-2015 على التوالي نظراً لما فرضته الظروف الاقتصادية غير المواتية شأنه شأن باقي المصارف خاصة العمومية كحال مصرف "BEA" الذي تراجع مؤشرات أدائه. من ناحية أخرى كان رجوع مستويات التركز لدى المصارف الخاصة واضحاً فبعد مستوى 60% بالنسبة للقروض من إجمالي أصول المصرف المسجل لدى مصرف "Baraka" خلال 2000-2010 تراجع إلى حدود 40% سنة 2015 وبنفس النسق كان سلوك المؤشر لدى باقي المصارف الخاصة الأخرى وبالأخص المصارف الفرنسية الثلاثة.

إنّ تحليل واقع مؤشرات جودة الأصول بالتوازي مع مؤشرات الملاءة السابق يبرز عياناً مدى التركز الكبير للصناعة المصرفية في محفظة القروض هذه الأخيرة التي تعدّ أهم المخاطر التي تكتنف المصارف الجزائرية، وأنّ مستويات الملاءة التي تتسم بأنها عالية جداً إذا ما قورنت بالمعايير الدولية إلاّ أنه من الضروري إعادة النظر في مدى إلزام تلك المصارف بضرورة التنويع في الأصول، والأمر يعود بنا إلى أزمة الزهن العقاري 2007-2008 حين عصفت بأقوى النظم المالية ذات التنويع وذات الملاءة العالية. القصد هنا أنّه لا يكفي معامل ملاءة عالٍ لتلافي الأزمات المصرفية في ظلّ تنامي حجم المخاطر برتم يوازي درجة الأمان التي يمتاز بها النظام المصرفي. إذن !!، من هذا المنطلق يتّضح تماماً فشل وسادة الأمان (كفاية رأس المال) في تغطية درجة التركيز الكبير في أصول المصرف في حال ما إذا تحولت تلك الأصول إلى أصول غير مسترجعة أو في حالة وما إذا شابتها شائبة. وعليه من خلال ما تقدم يمكن الخروج بجملة من النتائج التي نرى بأنها ضرورية لإعادة النظر فيها إذا ما أردنا أن نجعل أدوات إدارة المخاطر المنتهجة فعالة وفقاً للمعايير الدولية الموصى بها:

- لتزال هيآت الإشراف المصرفي تعتمد على معيار الملاءة التقليدي للجنة بال الاستشارية في ظلّ غياب المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق؛
- نسب الملاءة العالية في النظام المصرفي الجزائري تسمح بأن يكون هامش الأمان عالي ضدّ المخاطر الائتمانية في المصارف الجزائرية، وفي ظلّ غياب سوق مالي يُحتمل أن تنتشر من خلاله المخاطر السوقية وفي ظلّ الوساطة التقليدية التي تنتهجها تلك المصارف ما يقلل من مخاطر التشغيل (المخطر العملياتي)؛
- رصد مستوى الملاءة بالتوازي مع التّغير في الودائع المصرفية أحد أهم مؤشرات الاستقرار المصرفي في الجزائر يعدّ نمطياً بحيث يضمن تغطية ذلك التذبذب حتّى في أوقات الأزمات؛
- رصد مؤشر النمو والتّغير في حجم الودائع المصرفية أظهر أنّه نتاجاً لمتغيرات خارجية وليست نظراً لطبيعة العمل المصرفي أو سياسة الودائع، لدى نحن نرى بأنّ خير وسيلة لرصد هذا المتغير هي عن طريق اختبارات الإجهاد المالي لضمان الرّصد الجيّد ومستويات الثّقة المقبولة لذلك؛



- أظهر التحليل أنّ درجة التركيز في محفظة الأصول المصرفية عالية جداً تعدّ ضعفي نسب الملاءة بالرغم من أنّ المخاطر الوحيد الذي تكتنف النشاط المصرفي في الجزائر -حتى وقت قريب- هي مخاطر الائتمان، لذلك فإن مستوى الملاءة العالي المشار إليه قد لا يكفي في حال تقادم الأوضاع وتحوّل تلك الأصول إلى أصول غير مسترجعة في حالة التوتّر؛
- إنّ مفهوم إدارة المخاطر ينطلق من التنبؤ المبكر بالأزمات وكيفية علاج تلك الأزمات حال وقعت، وما يلحظ في النظام المصرفي غياب تامّ للآليات العلاجية أو التصحيحية في حال حدوث أزمات، نعني بذلك أزمة المصرفين 2003 والتي تم تغطيتها بنظام ضمان الودائع الذي ليزال غير فعال ونسبي في معالجة تلك المخاطر؛
- النظام المصرفي الجزائري كما سيتبين لنا خلال المباحث القادمة يعدّ حساساً بدرجة الأولى إلى متغيرات خارجية، لا يمكن حتى لسلطات الإشراف المصرفي إدارتها أو ضبط توجهاتها لذلك فإن الحكم على سوء التقدير خلال الفترة الأخيرة من التحليل 2014-2015 يعدّ نسبياً تماماً كما أشرنا إلّا أنّ الأداء الجيد خلال الفترة 2002-2008 لم يكن بحسن تدبير تلك المصارف وإنما باجتماع عوامل أخرى عديدة؛

رغم ذلك، النظام المصرفي الجزائري ليزال يفتقر إلى الكثير حتى يتبنّى مبادئ الحوكمة التي تتادي به كبرى الهيئات الدولية في مجال السلامة المالية على غرار لجنة بال الاستشارية وصندوق النقد الدولي، وبالرغم من نجاح السياسة الاحترازية المطبّقة في المصارف الجزائرية -إلى حدّ ما- في الحيلولة دون تقادم الأزمات إلّا أنّها تعدّ معتبرة وناجعة نسبياً في الحفاظ على رأس مال تلك المصارف وتغطية حجم معتبر من أموال الغير.

لذلك ومن أجل إعداد نظام مصرفي مستقل تماماً عن التبعية للمتغيرات الخارجية سألنا الدّكر نحن نرى بأن يعاد النّظر في تركيبة الأصول التي تحوزها المصارف، سواء على المستوى الجزئي للمصارف وهذا من خلال نشر ثقافة إدارة المخاطر والاستثمار بالتنوع، أو من خلال المستوى الكلي على أساس الإشراف المصرفي بالزام تلك المصارف بدرجة معينة من التركيز في الأصول (محفظة القروض). كما يمكن كذلك ويتعاون السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية، النقدية، الجبائية...) أن تشجّع الاستثمار خارج مجالات القروض حتى تضمن تنوعاً حتمياً للمصارف ونعني بذلك تنوع المشاريع الاقتصادية خاصة في الصناعة الصغيرة والمصغرة، كما لا ننسى أن إجبار والزام المصارف بالتقيد بتصنيف الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني من شأنه أن يضع تلك المصارف تحت طائلة "الصّبو نحو الأحسن" كونها ستكون منكشفة على الجمهور العريض الذي ليزال يؤمن بفكرة المصارف العمومية صمّام أمان بالرغم من كونها ذات مخاطر عالية ولكنها كامنة !!!.

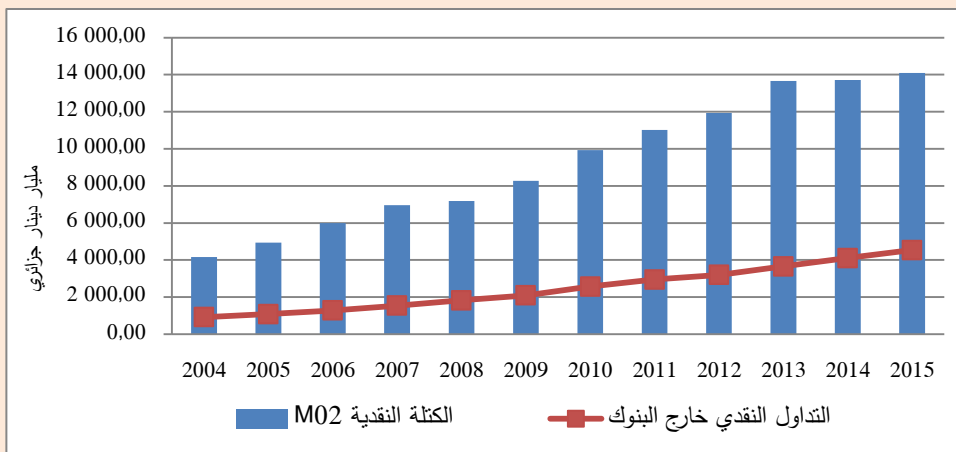


**المطلب الثاني :** فعالية رصد مؤشرات السيولة في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية تحترم جميع المصارف نسبة الملاءة بشكل أعلى من الحد الأدنى في المعايير الدولية، وأظهرت خارطة المخاطر خلال المطلب السابق أنّ النظام المصرفي يتميز بسيولة عالية خاصة المصارف العمومية ومن المؤكد أنّ هذه السيولة تميل إلى التراجع بشكل طفيف خلال الفترة الأخيرة تماماً كما حدث سنة 2009 نظراً لتراجع إيرادات الهيدروكربونات، حيث يتضح تماماً مدى حساسية النظام المصرفي والمالي للجزائري لذلك المتغير والذي أدرج ضمنياً ضمن نسبة (التغير في حجم الودائع)، لذلك فإنّ هذا التحليل يبحث في مدى تأثير الاستقرار المصرفي بدرجة السيولة في الاقتصاد.

### 1. تحليل درجة السيولة النظامية في الاقتصاد الجزائري:

إنّ تحليل السيولة يكشف عن مستويات عالية جداً وأنّ هذا الخطر كامن في النظام المصرفي الجزائري وأصبح جزءاً لا يتجزأ منه بل وأصبح خطراً هيكلياً خاصة خلال الفترة التي تعرف رواج في الاقتصاد كما تبين الفترة 2002-2013، والمشكلة أنّ تلك السيولة العالية من الصعوبة إدارتها وفق المبادئ التقليدية المتوفرة لإدارة المخاطر ما لم تعزز بأساليب أكثر نجاعة نظراً لكونها تتأثر بمتغيرات خارجية.

الشكل رقم (53): المجمع النقدي - السيولة بمعنى الواسع



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N° 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

نتج عن السياسة الاقتصادية الحكيمة المنتهجة منذ سنة 2000 جملة من النتائج الايجابية والتي سمحت بالاقتصاد الجزائري أن يستأنف نشاطه مجدداً بعد حالة شبه التوقف خلال العشرية الأخيرة من

القرن الماضي، وفي ظل النمو السريع للسيولة بادرت سلطات الإشراف بجملة من التدابير قصد التكفل بمهام امتصاص السيولة الزائدة عن طريق مختلف أدوات السياسة النقدية الكمية المتاحة. من جهتها يبرز تحليل المجمعات النقدية "M<sub>02</sub>" وكذا مستوى النقود خارج النظام المصرفي أنّ جزء كبيراً من تلك الكتلة كما يتضح من خلال الشكل هي أموال تدور في داخل الجهاز المصرفي بمعنى أنّ للسياسة النقدية القدرة التامة في ضبط سلوك السيولة في الاقتصاد بالتوازي مع هيآت الإشراف.

السنوات 2004-2006: تمثل المجمع "M<sub>02</sub>" ما يفوق 4000 مليار دينار يمثل 78% منها نقود داخل الجهاز المصرفي إلا أنّ جزء معتبر منه لم تستطع السياسة النقدية ضبطه نظراً لعدة اعتبارات يعد سوء التنسيق بين مختلف السياسات أهم بند فيها. وقد نمت المجمعات النقدية بشكل كبير سنة 2005 لتبلغ 4933 مليار دينار وبنفس النسق كان توزيع السيولة حيث شملت 78% منها محوز داخل الجهاز المصرفي في حين 22% هو أموال خارج النظام المصرفي وليزال هذا المستوى عالي جداً. أما خلال السنوات 2007-2010 فقد شكّلت السيولة داخل الجهاز المصرفي 75% من مجمل المجمع "M<sub>02</sub>" ويلحظ هنا تراجع في تلك الأموال داخل الجهاز المصرفي (تسرّب) بالرغم من هذا فإن نمو السيولة في هذه السنة كان بواقع 24.17% وهي نقطة الذروة في خلال سنوات الدراسة<sup>(1)</sup>. وفي السنوات 2011-2015 بلغت السيولة 1200 مليار دينار 70% منها فقط داخل الجهاز المصرفي ما يزيد من صعوبة ونجاعة السياسة النقدية التي تعدّ امتصاص السيولة الزائدة أهم هدف لها منذ 2007، وبالرغم من ذلك فإنه خلال الفترة الأخيرة تراجعت نسبياً تلك المستويات من السيولة خلال 2014-2015 نظراً للتراجع الكبير في احتياطي الصّرف الذي اهتلك جزء معتبر منه خلال فترة التباطؤ الاقتصادي هذه وليزال ذلك قائماً...، من جهتها وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها قطاع هيدرو-كاريبر في توفير مقابلات السيولة فإنّ تطوّر المجمع النقدي "M<sub>02</sub>" مرتبط أساساً بنمو قطاع هيدرو-كاريبر وبسلوكه.

إنّ دور السياسة النقدية في ضبط السوق النقدية الذي يرتكز على قاعدة توقعات السيولة من طرف بنك الجزائر، يجب أن يتزامن بتسجيل تقدم من طرف المصارف فيما يخص تسيير خطر السيولة علماً أنّ استمرار ظرف فائض السيولة يتعارض مع حدة أزمة السيولة التي كانت تمثل مظهر من مظاهر الأزمة المالية العالمية 2007-2008. ومن هذا المنطلق يستوجب طرح مسألة تسيير السيولة ضمن أولويات سلطات الإشراف المصرفي لدعم توجهات السياسة النقدية في مجال إدارة السيولة المفرطة في الاقتصاد كما أسلفنا سابقاً، لذلك يستحسن أن يتضمن ضمن أدوات إدارة السيولة المدرجة ضمن التنظيم 11-04 الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة ضرورة التزام المصارف بالتقيد بمبادئ إدارة السيولة الفعالة للجنة بال الاستشارية.

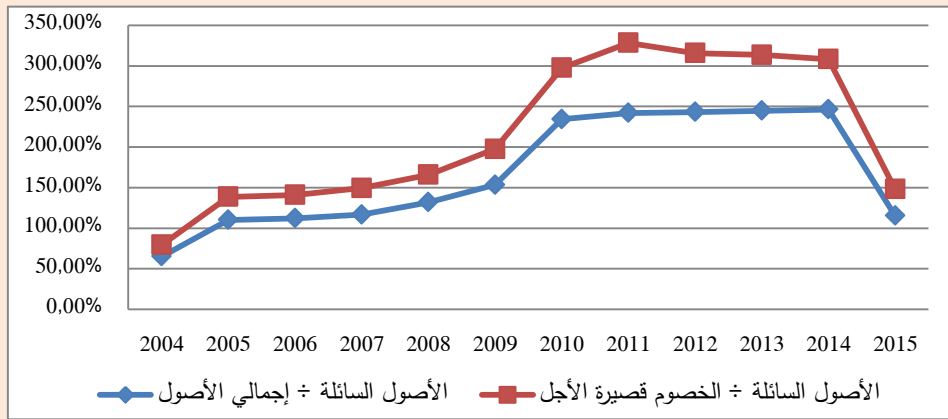
(1)- Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2008, Op-Cit, p 186.

أدت حالة من التباطؤ الشديد في الاقتصاد خلال الفترة 2014-2015 بالتأثر وبشكلٍ قوي على مجمل النظام المالي وسمحت بتراجع نسبي في السيولة، حيث لم تعد الخزينة العمومية دائماً اتجاه النظام المصرفي<sup>(1)</sup> ولم يصبح المجمع "M02" المصدر الأساسي للتوسع النقدي حيث تراجع 04% تقريباً. إن تحليل السيولة يوضح مدى تفاقم هذا المخطر في النظام المصرفي ويبرز جلياً مدى ضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير تحد من تلك المخاطر بالرغم من أن حالة الاقتصاد في الوضع الحالي لا توحى بأزمة قد تنتج من الإفراط في السيولة - لكن ممكن العكس-، وهذا في ظرف يتميز بالتباطؤ الاقتصادي الشديد بيد أنه وتحسباً للرؤى التي تفرضها السياسة النقدية والمالية خلال سنة 2018 فيما يبدو!!، يستوجب مراعاة ضبط السيولة بما يتماشى مع حجم الأصول المصرفية وقد لا يتم هذا إلا من خلال التنسيق بين سلطات الإشراف المصرفي وكذا سلطات السياسة النقدية (مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية).

## 2. أثر السيولة على مؤشرات الاستقرار المصرفي:

واجهت العديد من المصارف خلال مرحلة الأزمة المالية 2008-2009، صعوبات مالية عصفت بها وبنظم مالية بأكملها حتى تلك التي تتمتع بمستوى كافٍ من الكفاية، وهذا نظراً لأنها لعدة أسباب تبين أن سوء إدارة السيولة بحذر كان العنوان العريض فيها، وبه قد ظهرت أهمية السيولة في أداء الأسواق المالية وتبين أن جفاف السيولة يمكن أن تكون حالة دائمة، هذا ما أضطر المصارف المركزية إلى التدخل في سير الأسواق النقدية، وأحياناً دعم بعض القطاعات.

الشكل رقم (54): مؤشرات السيولة المصرفية في الجزائر



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

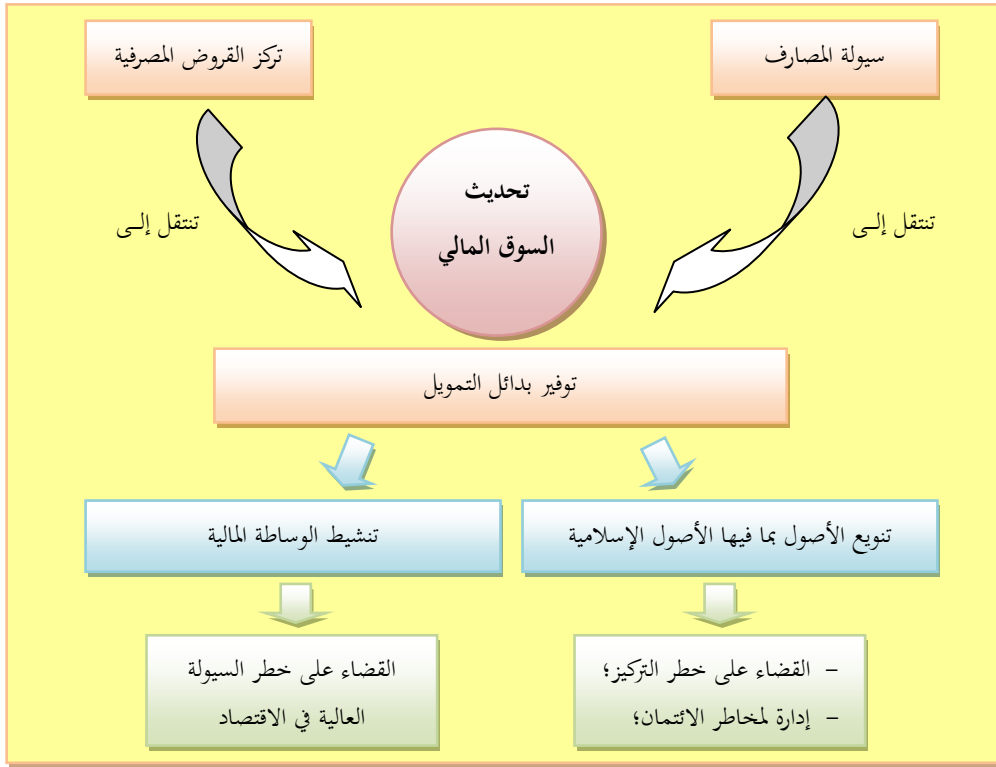
(1)- Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2008, Op-Cit, p 188.

من جهةٍ أخرى تعدُّ الصُّعوبات المالية التي تواجه المصارف ناجمةً أساساً عن القصور في تطبيق المبادئ الأساسية المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، ومن أجل مواجهة هذه الحالة أصدرت لجنة "Bâle" مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة" هذه القواعد تهدفُ إلى تعزيز المرونة في السيولة، وقد أوردنا خلال الدراسة درجة السيولة العالية التي يتسم بها النشاط المصرفي في الجزائر. فرصد مؤشرات السيولة يكون ضماناً للمصارف أن يكون لديها ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة من أجل التغلب على أزمة السيولة، وقد وُضعت في هذا الصدد نسبة مراقبة السيولة أحدهما تُوازي بين الأصول والخصوم أي رصد السيولة على المدى المتوسط، والثانية تضبط سيولة الأصول بمعنى رصد السيولة على المدى القصير. لذلك وفي هذا الصدد سنحاول تبيان أثر إدارة السيولة على مؤشرات استقرار الودائع المصرفية بالتوازي مع درجة التركز في أصول المصارف. فلا تزال السيولة العامة للمصارف المقاسة بالمؤشرين الذي أوصى بهما صندوق النقد الدولي والمعتمدان في هذه الدراسة عالية جداً خاصة في المصارف العمومية، ولعل تحليل هذا المنحنى يعدُّ الخطوة الأولى لإعادة النظر في مجريات السياسات المعمول بها، فمستويات السيولة العالية التي فشلت السياسة النقدية في ضبطها - بتحفظ - إضافةً إلى مستوى التركز الكبير في أصول المصارف يقود بنا إلى ضرورة إعادة هيكلة جذرية في قانون تسيير الحذر المطبق بما يتماشى مع الخطر الهيكلي "السيولة العالية ودرجة التركيز الكبير".

ونحن نرى بأن السيولة يمكن ضبطها من خلال التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية...) من خلال توجيه قناة الإقراض إلى مجالات أكثر ديناميكية على المدى المتوسط من خلال تشجيع قناة الاستثمار التي تستقطب السيولة على المدى القصير لتحويلها في شكل أصول على المدى المتوسط، بمعنى آخر نقل دورة السيولة من المستوى النقدي القصير في السوق النقدية (سوق ما بين المصارف) إلى المدى المتوسط وهذا قد لا يتأتى إلا من خلال تحويل تلك السيولة إلى أوراق مالية في صيغة سندات وهنا يطرح خيار السوق المالي كمنفذ، لذلك لا ينحصر على تداول السندات فقط كما هو معمول به حالياً (سوق سندات) الذي يبدو أنه لم يعطي الحلول التي كان مرجواً منه كبديل للتداول، تماماً كما يحدده الشكل رقم (55).

ومن جهةٍ أخرى حشد السيولة داخل سوق غير السوق المصرفي من شأنه أن يحد من درجة التركز المصرفي إضافةً إلى تحويلها إلى بدائل عن السيولة العالية، وهنا يطرح مرة أخرى بإنشاء سوق مالي نشط وديناميكي. وما ننوّه إليه أنّ غياب سوق مالي حقيقي جنباً للجزائر مخاطر العدوى التي عصفت بنظمٍ ماليةٍ بأكملها إبان أزمة الزهن العقاري 2007-2008، إذن النظام المالي الجزائري مدين للتخلف القائم فيه.

الشكل رقم (55): دور تنشيط السوق المالي في امتصاص السيولة وإضفاء التنوع في الأصول المالية



**المصدر:** إعداد الباحث، بالاعتماد على ما سبق.

ومن هذا المنطلق يبدو أن تنشيط السوق المالي ضرورة وحتمية لإدارة المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي ونرى بأنه ما من حرج لو تمّ الإبقاء على هذه السوق - حكراً وحسراً - داخل الاقتصاد الجزائري (غير منكشفٍ على العالم الخارجي) على الأقل خلال المدى المتوسط والقصير ريثما يتم النهوض بالنظام المالي، بمعنى آخر إبقاء السوق المالي غير متفتح على العالم الخارجي ريثما يتم الوصول إلى الأهداف المسطرة والتي ندرجها في عنصرين اثنين:

- التخلص من السيولة الهيكلية؛
- التخلص من درجة التركز في الأصول المصرفية؛

وأخيراً، وليس آخراً من خلال تحليل أدوات إدارة المخاطر المعتمدة تبين نجاعة بعضها وعدم جدوى بعضها الآخر، فمستوى الملاءة الذي يغطي مجمل المخاطر المصرفية إضافةً إلى السيولة العالية جنب الاقتصاد حالة التراجع الذي خيم سنة 2009 وليزال يبقي الاقتصاد المصرفي ديناميكياً بعد الصدمة القوية لأسعار الطاقة 2014-2015، وتبين نسبياً عجز سياسة الإشراف في إدارة مخطر السيولة العالي والتركز في القروض شأنها شأن السياسة التقديرية غير ناجعة نسبياً لذات الهدف، لذلك فإننا نطرح تحديث السوق المالي كخيار لإدارة الخطر الهيكلي على المستوى القصير والمتوسط في ظلّ المخاطر التي تكتنف الوساطة المالية في الجزائر بالتزامن مع حالة التباطؤ الكبير الذي يجري في الاقتصاد الجزائري. وعليه

ومن خلال جملة الخيارات المطروحة والتي سترد حتماً ضمن السياسات الاقتصادية مستقبلاً والتي ستقتضي بسخّ سيولة أكثر في الاقتصاد وبتطبيق مبدأ الإدارة الاحترازية نرى بضرورة أن يكون التمويل منحصراً في السوق المالي وليس ضمن "سوق السندات" أو داخل النظام المصرفي وذلك تلافياً لـ :

- رفع مستوى التضخم؛
- رفع مستوى السيولة إلى حدود لا يمكن إدارتها أو التنبؤ بالمخاطر التي تتجرّ عنها مستقبلاً؛
- تحاشي السياسة النقدية والتي تعدّ أساساً غير فعالة نسبياً حتى في الظروف الحالية نهيك عن الأوضاع المالية مستقبلاً؛

إن خيار تحديث سوق مالي حقيقي إضافة إلى تبني مبادئ لجنة بال الاستشارية لإدارة السيولة هي الخيار الأمثل لضبط المخاطر الهيكلية في نظرنا، حتّى أنّ خيار استحداث أصول مالية إسلامية والتي كانت خياراً خلال الأزمة المالية 2007-2008 نرى بأنها تمثل جزءاً من حل وليست حلاً كلّها في خيار النظام المصرفي الجزائري نظراً لعدة اعتبارات كون البنى الهيكلية وعمق النظام المالي وسطحية الوساطة المالية، هاجساً أمام نجاعة تلك الأدوات.

### 3. فعالية الأساليب الاحترازية المطبقة على مؤشرات الاستقرار المختارة:

أكدت لجنة Bâle الاستشارية على ضرورة التعاون الفعال بين المشرفين من السلطات النقدية والمصارف والمؤسسات المالية الرئيسية وعلى التقيد بأهمية تقييم مدى كفاية نظام إدارة مخاطر السيولة خاصةً في أوقات التوتّر<sup>(1)</sup>، خصوصاً وأن هذا الخطر أصبح هيكلياً ضمن النظام المصرفي الجزائري حتى أنه تكيف معه طوال 15 سنة المنصرمة ما يهدد زوال مصارف بأكملها في حال رد الفعل المعاكس من الطرف المقابل للسيولة (سحب السيولة المفرط) أو في حال زعر مصرفي تماماً كما حدث في أزمة المصرفين سنة 2003، لذلك نشير إلى مدى أهمية مخاطر السيولة ضمن نشاط الوساطة المالية في الاقتصاد المصرفي الجزائري، بل وأبعد من ذلك نرى بأنها مسألة وقت قبل أن يتم سلوك عكسي بسحب تلك الودائع ما قد يسبب تراجع كبير في أداء النظام المصرفي خاصةً وأن الظروف الاقتصادية الحالية توحى بنوع من التغير في إدارة النقد في الجزائر.

وعليه من خلال كل ما سبق يمكن إدراج أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

- نسب الملاءة العالية في النظام المصرفي الجزائري تسمح بأن يكون هامش الأمان عالي ضدّ المخاطر الائتمانية في المصارف الجزائرية، وفي ظلّ غياب سوق مالي يحتمل أن تنتشر من خلاله المخاطر السوقية وفي ظلّ الوساطة التقليدية التي تنتهجها تلك المصارف ما يقلّل من مخاطر التشغيل (المخطر العملياتي)؛

(1)- BRI, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, Septembre 2008, Op-Cit, P02.

- نظام الملاءة المطبق في الجهاز المصرفي الجزائري والذي يدخل ضمن آليات إدارة المخاطر ببعديها التقليدي والحديث تأثيره نسبي على بعض المخاطر الهيكلية وهي بالذات السيولة والتركز المصرفي؛
- أهم المخاطر التي تكتنف المصارف من خلال خارطة المخاطر هي مخاطر السيولة الكبيرة & مخاطر التركيز المصرفي؛
- رصد مؤشر النمو والتغير في حجم الودائع المصرفية أظهر أنّ هذا نتاجاً لمتغيرات خارجية وليست نظراً لطبيعة العمل المصرفي أو سياسة الودائع؛
- أظهر التحليل أنّ درجة التركيز في محفظة الأصول المصرفية عالية جداً وتعد المخطر الوحيد الذي تكتنف النشاط المصرفي في الجزائر حتى وقت قريب هي مخاطر الائتمان، لذلك فإن مستوى الملاءة العالي قد لا يكفي في حال تفاقم الأوضاع وتحويل تلك الأصول إلى أصول غير مسترجعة في حالة التباطؤ الاقتصادي الحالي؛
- يلحظ في النظام المصرفي غياب تام للآليات العلاجية أو التصحيحية في حال حدوث أزمات نعني بذلك أزمة المصرفين 2003 والتي تمّ تغطيتها بنظام ضمان الودائع الذي ليزال غير فعال ونسبي في معالجة تلك المخاطر؛
- النظام المصرفي الجزائري يعدّ حساساً بدرجة أولى إلى متغيرات خارجية؛

وعليه، وبالتطلع إلى المستقبل يستوجب ضمن الآليات الاحترازية المطبقة أدوات إدارة السيولة وفقاً للمبادئ حسن إدارة السيولة الفعالة للجنة بال الاستشارية، بالموازاة مع ضرورة إعادة هيكلة جذرية في قانون تسيير الحذر المطبق في المصارف بما يتماشى مع الخطر الهيكلي وهو السيولة العالية ودرجة التركيز الكبير في أصول المصارف. وأن يعاد النظر في تركيبة الأصول التي تحوزها المصارف من خلال نشر ثقافة إدارة المخاطر والتنوع بتشجيع الاستثمار خارج مجالات القروض حتى تضمن تنوعاً حتمياً للمصارف في الصناعة الصغيرة والمصغرة، وفي سبيل ذلك أيضاً يدرج خيار التقييد بتصنيف الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني لإرساء الشفافية والإفصاح المالي، وقد تمّ طرح حتمية تنشيط السوق المالي لدعم التوجهات الكلية للاقتصاد بمستوييه.

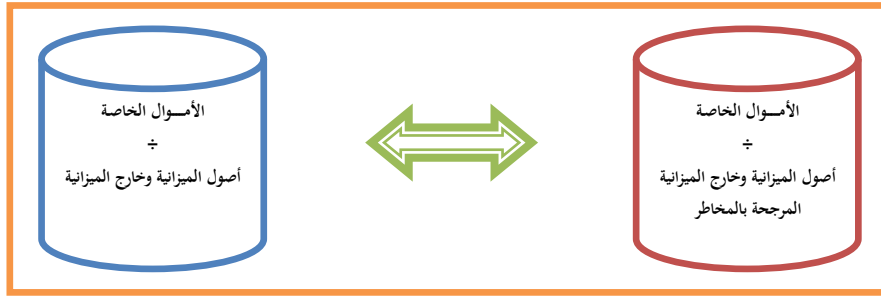
### المطلب الثالث : مؤشر الرافعة المالية في المصارف الجزائرية

ضمن الإجابات التي أوردتها لجنة "Bâle" للرقابة المصرفية لأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية هو تراكم الديون في النظام المصرفي والاستدانة والتقييم المفرط لعناصر خارج الميزانية (الرفع المالي) في المصارف التي تراكمت ديونها حتى اضطرت إلى اللجوء إلى السوق والحد من تأثير الاستدانة بطريقة زادت من حدة الضغوط على أسعار الأصول المالية، مما أدى إلى ارتفاع الخسائر.

#### 1. رصد وتحليل مؤشر الرافعة المالية:

تُظهر الرافعة المالية مدى الاعتماد على الاقتراض للتمويل بدلاً من استخدام رأس المال لأنها تعدّ مبدأ للاستفادة من القياس غير المرجح بالمخاطر، بمعنى أنه يسمح للمصارف بتحمل انكشافات أكبر من تلك التي يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار المباشر فقط لأموالها الخاصة وبالتالي زيادة أرباحها (أو خسائرها) المحتملة هي على الاستدانة العالية؟؟<sup>(1)</sup>، ولكن معيار الرافعة له حدوده الخاصة إذا تم تطبيقه بشكل منفصل. ويعتبر معيار الرفع المالي أداة ملائمة لمواجهة مخاطر النماذج "Modale Risque"، وتتجلى أهميّة ذلك في أوقات الأزمات عندما تكون المصارف - والاقتصاد الكلي بصفة عامة - أقل حاجة لتخفيض الرفع المالي وقد شهدت الدول التي لا تقوم بتطبيق ضوابط للرفع المالي تراكماً سريعاً للرفع المالي قبل الأزمة.

#### الشكل رقم (56): التكامل بين ملاءة رأس المال والرافعة المالية لضبط الاستقرار المصرفي



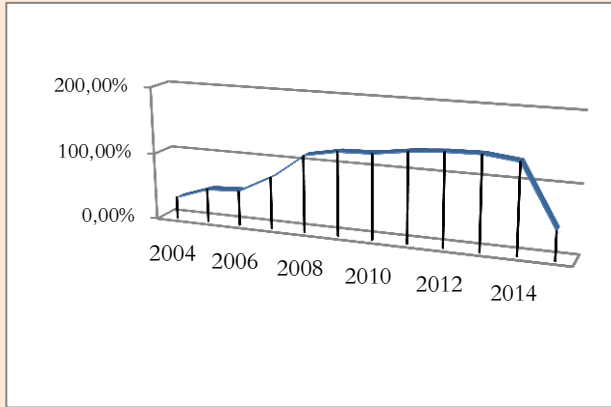
**المصدر:** إعداد الباحث بناء على ما سبق.

يمكن أن يؤدي معيار الرفع المالي إلى تخفيض معدلات الاستدانة بنسبة أكبر من المطلوب بموجب تعليمات كفاية رأس المال، حيث يتعين على المصارف خاصة تلك ذات الأصول أقل خطورة، خفض معدلات الاستدانة (الرفع المالي) بهدف الالتزام بمتطلبات معيار الرفع المالي.

(1) - بنك الكويت المركزي، معيار الرفع المالي: الاستفادة من القياس غير مرجح بالمخاطر، تقرير الاستقرار المالي 2014، ص 28.



الشكل رقم (57): الرافعة المالية لعينة الدراسة 2000-2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Rapport Annuel Banque d'Algérie, 2000-2015.

السنوات 2000-2004: حافظ النظام المصرفي على رافعة مالية عند مستوى 35% وهو مستوى مقبول جدًا كونه ينم على مستوى الديون في المصارف خاصة العمومية التي لتزال تعاني من هذه المشكلة حيث سجل رفع مالي بواقع 07% فقط خلال هذه الفترة وهو مؤشر مخيف بالفعل كان من الممكن أن يؤثر على المؤشرات الاستقرار لديها. فيما عدا ذلك تحوز المصارف الخاصة على رافعة تجاوزت 40% وهذا عامل إضافي ومكمل لمتطلبات رأس المال .

2005-2013: لتزال نسبة الرافعة معتبرة حيث تجاوزت نسبة 03% وهي النسبة التي حددتها لجنة بال الاستشارية في طبعتها الأخيرة. حيث سجلت المصارف العمومية مستوى تجاوز 45-80% من أثر الأموال الخاصة القاعدية على أصول الميزانية وسجلت المصارف الخاصة مستوى مماثل لذلك.

2014-2015: تراجعت نسب الرفع المالي في النظام المصرفي الجزائري إلى حدود 40% حيث سجلت المصارف العمومية درجة 05% وهو ينذر بحالة من التوتّر ضمن مؤشرات رأس المال كما تبين من خلال تحليل مؤشرات ملاءة رأس المال مما قد يترتب عليه إجراءات إعادة رسملة المصارف للحدّ من تراكم الدين في المصارف العمومية على وجه الخصوص لتمكين سلطات الإشراف من تفادي عمليات تخفيض نسبة الديون المخلة بمستويات الاستقرار المصرفي والتي من المرجح أن تلحق ضررا أوسع في النظام المصرفي والمالي والاقتصادي بصفة أوسع. ويذكر بأنّ معامل الرفع المالي الذي تعتمده لجنة بال الاستشارية هو احتساب تغطية الشريحة الأولى لرأس المال بعد استبعاد الاقتطاعات إلى إجمالي الأصول الميزانية وخارج الميزانية غير المرجحة بأوزان المخاطر.

## 2. مفهوم الاستقرار المصرفي من منظور الاقتصاد الجزائري:

إنّ تحليل الاقتصادي المصرفي بمعناه الضيق أو النظام المالي بمعناه الواسع، لم يتوصل إلى تعريف أو إعطاء مفهوم دقيق للاستقرار المالي أو المصرفي أو حتى قياسه، كون أنّ الاستقرار المالي يحتاج إلى تحليل توليفة واسعة من المؤشرات "Macro/Micro- prudentielle"، ولا شك أنّ أي تعريف للاستقرار المالي أو المصرفي لا يعدو أن يكون إلاً تعريفاً ضمناً أو تقريبياً فقط كالتعريف الذي طرحناه في الفصل الأول، حيث أنّه يشمل الاستقرار المالي بمنطق نظري ليس إلّا.

ما ننوه إليه أنه لا يمكن بأي شكلٍ من الأشكال ترجمة الاستقرار المالي في متغيرٍ أو متغيرين ف صندوق النقد الدولي الذي تستند هذه الدراسة بشكلٍ كبيرٍ على مبادئه يتوافر لديه مجموعة كاملة من مؤشرات تحليل الصلابة والاستقرار المالي (24 مؤشراً)، وفي هذا الصدد ومن أجل تبيان أثر ومساهمة أطر إدارة المخاطر في درجة الاستقرار المالي، يستوجب علينا طرح مؤشراً عاماً للاستقرار المالي، من أجل ذلك وبعد أن كشف تحليل المؤشرات "Macro/Micro- prudentielle" أثر تغير الودائع على سلوك مؤشرات الاستقرار وكذا تضمن الأصول المصرفية حالةً من التركز في محفظة الائتمان في ظل السيولة الهيكلية العالية. وبحسب مقومات الاقتصاد الجزائري بشقيه الحقيقي والنقدي، الأول ذو الحساسية الكبيرة لتغيرات أسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية والثاني ذو الانحياز الكبير للقطاع العمومي المتسم بتركيزٍ عالي في السيولة وبدرجة هشاشةٍ كبيرة في الأصول. لذلك فإن أهم المؤشرات التي تترجم الاستقرار المالي والمصرفي في الجزائر تبرز في كلٍ من:

- الاستقلالية المالية (أثار أسعار هيدرو-كاربير)؛
- جودة الأصول (تركز محفظة القروض بالنسبة لمجمل الأصول المصرفية)؛
- مستوى كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)؛
- جودة السيولة المصرفية والسيولة العامة للاقتصاد؛

بمعنى آخر أنّ الاستقرار النظام المالي في الجزائر رهينة باستقرار تلك المؤشرات تماماً كما سيكشف تحليل "Macro/Micro- prudentielle" لاحقاً أي أنّ الاستقرار المالي من الناحية العملية هو الحالة التي يتسم فيها النظام المصرفي بالقدرة على مواجهة الصدمات والقيام بدور الوساطة المالية حتى في فترات الأزمات بمستوياته الدائرية النقدية والدائرية الحقيقية - هذا التعريف حكراً على النظام المصرفي الجزائري فقط - أمّا عن كيفية اختيار المؤشرات فإننا اعتمدنا على تحليل صندوق النقد الدولي "PESF" المجري سنة 2012 بالإضافة إلى تحليل "Macro/Micro- prudentielle" المجري في (المبحث الموالي).

وعليه من خلال كل ما سبق يمكن الإجابة على سؤال المبحث بالقول إنّه فضلاً إلى مستويات الملاءة العالية في الجهاز المصرفي الجزائري الذي يحاكي نظام الملاءة المتعارف عليه دولياً والذي يعتبر أول نظام لإدارة المخاطر يعتبر فعّالاً نسبياً في تغطية المخاطر الهيكلية التي تكتنف النشاط المصرفي وهي بالذات السيولة والتركز المصرفي. كما أن مستوى الملاءة ليزال تقليدياً وفق المقررات الأولى للجنة بال الاستشارية، إلا أنه سمح بأن يكون هامش الأمان عالي ضد المخاطر الائتمانية في ظل غياب سوق مالي يحتمل أن تنتشر من خلاله المخاطر السوقية وفي ظل الوساطة التقليدية التي تنتهجها تلك المصارف ما يقلل من مخاطر التشغيل (المخطر العملياتي). وفي ذات السياق حافظ النظام المصرفي الجزائري على نسبة الزاخرة المالية عند مستوى أعلى بكثيرٍ من تلك التي تنصّ عليه ذات الهيئة.

### المبحث الثاني: مدى فعالية برنامج "PESF" في قياس الاستقرار المالي في الجزائر

تم تقييم القطاع المالي في الجزائر سنة 2003 بشكل مشترك من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، والمعروف باسم "PESF" على غرار الدول الأعضاء الأخرى بالصندوق ثم تم تقييمه مجدداً نهاية سنة 2012، والهدف من برنامج تقييم القطاع المالي الذي تضطلع به البعثات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو تعزيز مراقبة النظم المالية للبلدان الأعضاء. كما يهدف البرنامج إلى مساعدة السلطات الوطنية على تحديد مواطن القوة والنقاط المحتملة لنظمها المالية التي يمكن أن تؤدي إلى عواقب اقتصادية كئيبة يمكن أن تؤثر تطوير النظم المالية وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي. يتناول هذا المبحث إشكالية حول " مدى استقرار النظام المصرفي الجزائري نحو الصدمات" جنبا إلى إجراءات وحيثيات اعتماد الجزائر لبرنامج تقييم القطاع المالي "PESF" أحد أهم أدوات صندوق النقد الدولي في الرقابة الاحترازية على النظم المالية والمستجدات المالية والعولمة، وكما ذكرنا يعد هذا البرنامج في نظرنا متكاملًا من حيث التنسيق والتحليل حيث يبدأ بقياس الصلابة المالية وانتهاءً باختبارات الإجهاد المالي ومدى حوكمة النظام المصرفي عن طريق معايير السلامة والحوكمة التي تعتمدها لجنة بال الاستشارية.

### المطلب الأول : تحليل مؤشرات الاستقرار المالي

يتناول هذا المطلب إجراءات قياس الاستقرار المالي في الجزائري وهذا عن طريق اعتماد مؤشرات الصلابة المالية "ISF" التي يعتمدها صندوق النقد الدولي لمعرفة مدى نجاعتها في تحديد أوجه القصور في النظام المالي والمصرفي وهذا بالتوازي مع تحليل المؤشرات الكئيبة لمعرفة مدى صلابة النظام المالي الكلي ومدى نجاعة تلك الأدوات الحديثة في الغرض الذي أعدت من أجله.

#### 1. التطور الاقتصادي الكئي في الجزائر:

يصف هذا العنصر الإطار العام للمؤشرات الكئيبة في الاقتصاد الجزائري، الخطوة الأولى لقياس واختبار استقرار النظام المالي جزاء التطورات الكئيبة في القطاع الحقيقي.

#### 1.1. تبني برنامج "PESF" في النظام المصرفي الجزائري:

في سنة 2003 ولأول مرة كان النظام المالي في الجزائر موضوع تقييم مشترك من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين بعنوان "برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" في إطار ما يسمى مشاورات المادة الرابعة<sup>(1)</sup>، هذا البرنامج يخضع له وبصفة دورية جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي كما سبق وأشرنا إلى ذلك في الفصول السابقة حيث يهدف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من برنامج تقييم القطاع المالي لتعزيز الرقابة على الأنظمة المالية في البلدان الأعضاء. ثم تم تقييمه مجدداً نهاية

(1)- Bnq D'Algérie, Rapport 2003, Op-CIT, P 21.

تشكيلة برنامج "PESF" في الجزائر

- خبراء صندوق النقد الدولي
- خبراء البنك الدولي
- خبراء من بنك فرنسا المركزي
- خبراء من بنك بلجيكا المركزي
- خبراء ماليين ونقديون مستقلين
- خبراء بنك الجزائر
- كبار مسؤولي وزارة المالية الجزائرية
- لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)
- ممثلين عن المصارف والمؤسسات المالية والقطاع الخاص

سنة 2012 وقد تمثلت فريق البعثة من التشكيلة المشار إليها مقابلاً، ومن هذا المنطلق فإننا بصدد تحليل مؤشرات الصلابة المالية ومؤشرات الاستقرار المالي وفق الخطوات ذاتها التي اعتمدها ذات الجهات ولكن في إطار زمني أطول نسبياً وبمؤشرات تحليل مدعمة من جهات إشراف أخرى ولعينة أوسع نسبياً كون أن برنامج التقييم قد مسّ مجمل النظام المصرفي بالتركيز على المصارف العمومية، إلا أنّ سيناريوهات الضغوط التي سيتم التطرق إليها كانت قد اعتمدت على عينة مختارة فقط وقد شملت كلاً من مصرفين هما القرض الشعبي الجزائري ويرمز له

**Source:** Rapport FMI N°.14-161, Op-Cit, P 02.

اختصاراً بـ "Cpa" وهو مصرف عمومي من المصارف المهيمنة وذات الأهمية النظامية في الجزائر بالإضافة إلى أحد المصارف الخاصة الأجنبية، الوافدة من النظام المصرفي الفرنسي وهو مصرف "Société Générale- Algérie"، لذلك نحن بصدد توسيع مجال التقييم لعدة مصارف. من ناحية أخرى ونظراً إلى أنّ إشكالية الدراسة تتركز في التحليل الكلي للنظام المالي الجزائري بالتوسع إلى السوق المالي غير النشط والذي لا يمثل في الأساس إلا 08% من مجمل النظام المالي كما أن جانبه الأوسع هو سوق نقدي وبمعناه الضيق !! (سوق ما بين البنوك)<sup>(1)</sup>، بينما يمثل النظام المصرفي الأغلبية الساحقة لتمويل الاقتصاد من أجل ذلك فإن هذا التحليل سيركز على أداء النظام المصرفي جنباً إلى مؤشرات مختارة من السوق النقدية، وعليه وبما أنّ عينة الدراسة المعتمدة تمثل في مجملها 75-80% من إجمالي النظام المصرفي فهي كافية من وجهة الدراسات الاقتصادية التي تقضي بضرورة رصد شامل لمجتمع الدراسة كشرط لتعميم النتائج.

في سياق آخر ومن منطلق أنّ تحليل الاستقرار المالي في العادة هو تحليل معقد ومتداخل بين المؤشرات الكلية والجزئية للاقتصاد والذي تتخلله مؤشرات غير اقتصادية في العادة كمؤشرات الاستقرار الاجتماعي والسياسي والعلاقات الخارجية...، فإن هذا التحليل يستهدف الاستقرار المالي وحده دون سواه أي التحليل المالي البنوي بالتوازي مع التحليل الكلي، لذلك فإنّه يتم استبعاد الأحداث السوسيوولوجية والأبعاد الجيو-سياسية المحيطة من أثر التحليل إلا في حدود ما يقضي التحليل الاقتصادي بذلك.

(1)- Fonds monétaire international, **ALGÉRIE- ÉVALUATION DE LA STABILITÉ DU SYSTÈME FINANCIER**, Rapport N°. 14-161, 2014, Op-Cit, P40.

## 2.1. مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي:

في ظرف يتميز بحالة من عدم اليقين الشديد حول تحسن الأوضاع المالية في الجزائر نظراً لنضوب أهم الموارد المالية (إيرادات هيدرو-كاربير) وبعد فترة طويلة من الهبوط الاقتصادي الذي شهدته الفترة 1990-2000، استأنف النشاط الاقتصادي في الجزائر النمو في غضون 14 سنة الأخيرة بفضل برامج الإنعاش والدعم وفي ظرف يتميز بتخفيف معتبر لحدّة أزمة الدين السيادي جنباً إلى تحسن وضعيّة أهم الموارد التي تتمثل في الهيدروكاربير - على الأقل حتى سنة 2013- وبالرغم من أنّ هذا التحسن الاقتصادي كان متذبذباً إلاّ أنّه على وتيرة سمحت للجزائر بمواجهة أثر الصدمة الخارجية القويّة 2008-2009. التّحليل أدناه يعطي صورةً موجزةً عن الاقتصاد الجزائري منذ عزّ الأزمة 1998-1999 فمرحلة التّعافي والاستئناف سنة 2001-2002 لتبلغ ذروة الانتعاش 2008-2013، ثم مرحلة التّفهقر والهبوط الكبير الذي شهدته الجزائر خلال 2014-2015.

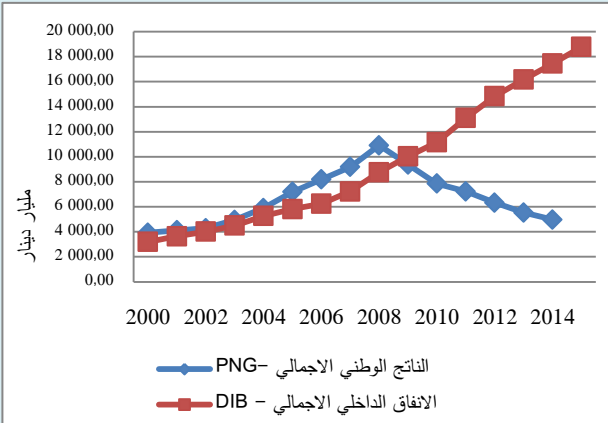
### 1.2.1. الناتج والاستهلاك الوطني:

إنّ الانطلاقة القويّة للاقتصاد الجزائري مطلع الألفية الجديدة سمحت للجزائر بأن تضع نفسها ضمن قليل الدول النامية التي استطاعت التّحكم وتحسين مجمل عناصر التّوجهات الاقتصادية، فبالنسبة لمؤشّر الناتج الإجمالي فقد شهد تذبذباً نتيجةً لعدة عوامل بالإضافة لمستوى الاستهلاك الكلي في البلاد. فالانطلاقة القويّة للاقتصاد الجزائري 2001-2002 سمح للجزائر بأن تحوز على هامشٍ مهمٍ من الأصول الذي ساعدها بأن تخفّض من مديونيتها الخارجية والداخلية والأهم من هذا سمح بأن يكون لها هامشٍ مناورةٍ ضدّ الصدمة الخارجية 2008-2009، المؤشّرات الاقتصادية التي سنستعرضها تعطي صورةً عن الاقتصاد الجزائري طوال الفترة 2000-2015.

سجل الناتج الوطني الإجمالي مطلع الألفية الثانية بوتيرة متزايدة والتي تجلّت في 2002، فبعدما كانت مستوياتهما تقدر بـ 2500-2800 مليار دينار ارتفع إلى 4 000 مليار دينار بواقع 42% هذا بالنسبة للناتج الوطني، أما الإنفاق الوطني فقد ظلّ متتامياً أيضاً بنفس الرّتم، وفي 2004 وبفضل التّسارع القويّ والأداء الجيد لصادرات الهيدرو-كاربير للسنة الثالثة على التوالي بنمو 25% عن سنة 2003، ونمو مستويات الإنتاج الزراعي والفلاحي ساهم في 08.2% في PIB منذ 2001<sup>(1)</sup>. بالإضافة إلى التّوسع الكبير في الطلب الكلي المدفوع بالتّوسع في الاستثمار العام، أدى إلى ارتفاع معدّلات الناتج الإجمالي.

(1)- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2011, Op-CIT, P 21.

الشكل رقم (58): الناتج & الإنفاق الإجمالي في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.

سنة 2008-2009 تشير إجمالي مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر إلى أن النمو الاقتصادي كان بوتيرة متواضعة جداً بغض النظر عن الركود في العالم نتيجة للأزمة المالية حيث تدهور مستوى الناتج الوطني بدءاً من 2009، هذه السنة التي تمثل نقطة الانعطاف بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دون أي استثناء، فقد سجلت تدهوراً بواقع (-15%) عن سنة 2008، ونسبة 17% عن سنة 2010، في حين يستمر الناتج الوطني في التدهور نتيجة تدهور إيرادات هيدرو-كاربير

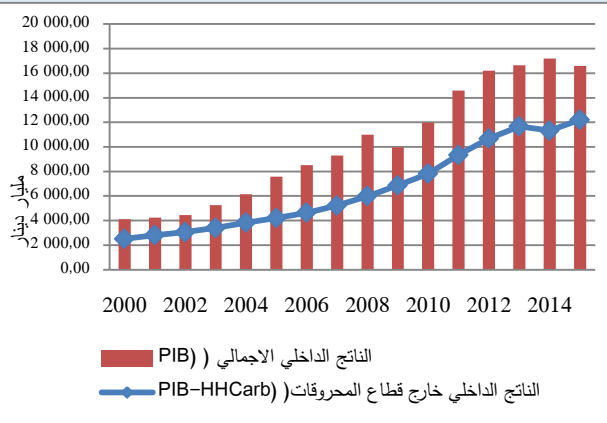
التي سجلت (62-80\$) للبرميل لسنتي 2009-2010 على التوالي إلا أن الإنفاق الوطني الإجمالي كان بوتيرة متنامية حيث سجل نسبة 27% خلال نفس الفترة.

في 2012-2013 بالرغم من أن الاقتصاد العالمي واصل تعافيه من الصدمة الأخيرة وإن كان بوتيرة أبطئ مقارنة بالسنتين 2010-2011، إلا أن النشاط الاقتصادي الوطني عرف انتعاشاً في بعض مؤشرات الكلية وتدهوراً في بعضها الآخر، ففي هذه السنة سجلت زيادة في الطلب الكلي ونمو في القطاعات خارج الهيدرو-كاربير. كما سجل تدهوراً في الناتج الوطني (-14%) مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الديموغرافي المقدر بـ 2.16% في نفس السنة على الرغم من تراجع وتيرة النمو في الاستهلاك النهائي. أما في سنة 2014-2015 تميزت بمواصلة تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي وإن كان بوتيرة معتدلة في البلدان المتقدمة بينما في الجزائر توالى التناسب بين المؤشرات الكلية، وتعود نسبة تدهور الناتج الوطني خلال الفترة 2009-2015 أساساً إلى تدهور صافي دخل العوائد الوطنية الصافية وإلى تدهور أصول هيدرو-كاربير وقد واصل هذا التدهور حتى سنة 2015.

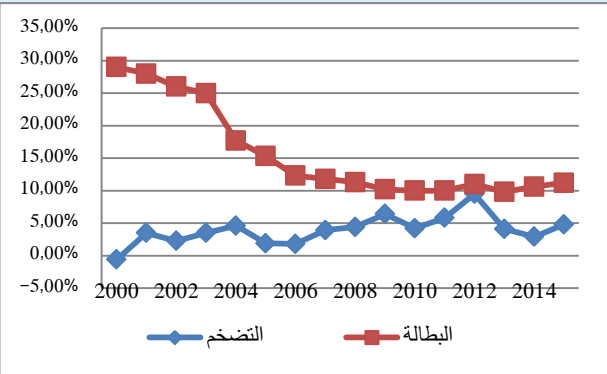
إن الأداء الاقتصادي القوي المسجل خلال الفترة 2001-2008 سمح للاقتصاد الوطني الجزائري أن يبقى ديناميكياً حتى في أوج الصدمة الخارجية القوية (أزمة الرهن العقاري) سنة 2007-2008 شاهداً على ذلك مؤشر الناتج الوطني PIB خارج قطاع هيدرو-كاربير، حيث ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في تحسين وإنعاش الإنتاج والنشاط الاقتصادي خارج قطاع هيدرو-كاربير وجعله أكثر ديناميكياً<sup>(1)</sup>.

(1)- Banque D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, 2004, Op-Cit, P 06.

الشكل رقم (69): مستوى الدخل الوطني الإجمالي



الشكل رقم (60): مستوى البطالة والتضخم في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque D'Algérie, Op-Cit, Rapport 1990-2015.
- Banque Da Algérie, Op-Cite.
- [Office National des Statistiques -ONS](http://www.ons.dz/)
- <http://www.ons.dz/>

سنة 2014-2015، من جديد !!!، لعنة الموارد تُلقَى بضلالها على مجمل الاقتصاد نتيجة لترجع أسعار الطاقة في العالم فقد سجل PIB 12547.30 مليار دينار بفضل التوسع في الطلب الكلي بالإضافة إلى الأداء الجيد لقطاع البناء والخدمات وهذا يؤكد التبعية الكبيرة للموارد (العلّة الهولندية) فقد سجل تراجعاً في الدخل الوطني بواقع (-35%)، عن سنة 2014 أما الدخل الحقيقي فقد تراجع بنسبة (-75%).

### 2.2.1. البطالة والتضخم:

تناغماً مع التدابير التشريعية المتعلقة بالنقد والقرض الصادرة في الألفية 04-10 عزز بنك الجزائر العمل على التنبؤ في المدى القصير، بتطوير نموذج لتحديد معدل التضخم، وبعد النموذج المسند على نظرية الطرق الكمية المطبقة على السلاسل الزمنية، من أنواع "نموذج متجه تصحيح الخطأ" VECM<sup>(1)</sup>. التحليل يحاول إعطاء صورة عن مستويات التضخم والبطالة خلال الفترة 2000-2015 وهذا التحليل يكشف عن وجود ثلاثة فترات متميزة من حيث الأداء وفق المراحل التالية:

أ. الفترة الأولى -التعافي 2000-2008: في الواقع إن الفترة التي سبقت هذه المرحلة هي مرحلة التدهور والهبوط الاقتصادي الشديد تميزت بأعلى معدلات في التضخم والبطالة في الجزائر المستقلة فقد سجلت مستويات البطالة أقصى مداها 30% سنة 1995 والتضخم بلغ ذروته حين سجل نسبة 28%...، وبالنسبة للسنوات 2000-2002 تميزت بمستويات مقبولة للتضخم حيث بلغ (-01%)، وهي حالة الانكماش المسجلة سنة 2000 نتيجة الاستقرار النسبي لأسعار، بالرغم من أن سنة 2001 سجلت تضخم كبير 3.50% ولعل التوسع الكبير في القاعدة النقدية "M02" بنمو 22% كان سببا في ذلك.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 178.



وفي هذه الفترة يلاحظ أن التضخم مقبول عموماً عند هامش (3-4%)، بينما البطالة وبالرغم من نسقتها المتناقص الذي يوحى بالتحكم النسبي في سلوكها كان متحكماً فيها إلى حد ما حيث نلاحظ تحسناً بواقع 03% سنوياً وتدني مستوياتها المسجلة سنة 2002 بنسبة 26% إلى مستوى 11% سنة 2008، ولكن رغم هذا تبقى مستوياتها عالية مقارنة بحجم الإمكانيات المالية الهائلة التي تم رصدها نظراً لتحسن الأوضاع المالية العامة والدولية .

ب. **الفترة الثانية- الاستقرار النسبي 2009-2013**: في سنة 2009 كما أشرنا سابقاً بأنها سنة استثنائية استقر مؤشر البطالة عند 10% بينما ارتفع التضخم إلى 06% أي بارتفاع بواقع 02% عن السنوات السابقة، إلا أنه عموماً تميزت هذه المرحلة بالاستقرار الملحوظ في كلا المؤشرين بالرغم من أن التضخم بدأ أنه تحسن نوعاً ما في 2013-2014 .

ج. **الفترة الثالثة- التدهور 2014-2015**: خلال هذه الفترة يلاحظ أنه قد عاد سلوك المؤشرين البطالة والتضخم إلى التدهور من جديد حيث نما معدل التضخم في 2015 من جديد بواقع 100% عن السنة التي سبقته تقابله حالة ارتفاع نسبي كذلك في مستويات البطالة.

### 3.2.1. المالية العامة والدين العام:

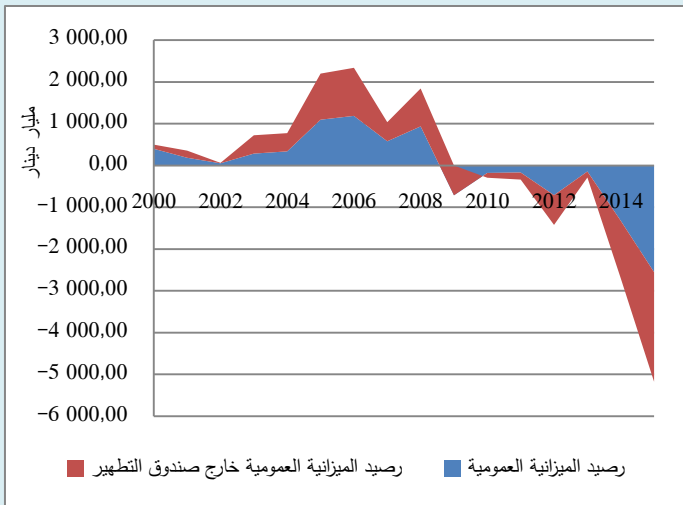
أ. **وضعية المالية العامة في الجزائر**: تشكل كل من التطورات الجبائية البترولية المرتبطة بتطورات أسعار هيدرو-كربيد في أسواق الطاقة العالمية على المدى المتوسط، وكذا هيكل الإيرادات الضريبية خارج قطاع الهيدرو-كربيد وطابع ووزن النفقات العمومية عناصر محددة للهشاشة المالية العامة في الجزائر<sup>(1)</sup>.

سنة 2000 تم إنشاء صندوق استقرار إيرادات كجزء من قانون الموازنة التكميلية للتخفيف من تأثير المتغيرات الخارجية "صدمة أسعار هيدرو-كربيد" على السياسة المالية ويتم تغذية هذا الصندوق من قبل دمج الجبائية البترولية الإضافية الناتجة عن الفرق بين السعر المرجعي للنفط ومتوسط عدد السنوات الأخرى. وكان السعر المرجعي لميزانية 19\$ للبرميل في سنة 2000 بينما كان سنة 2001 السعر المرجعي هو 22\$ للبرميل، فقد سجل في سنة 2000 فائضاً في الميزانية يزيد عن 398 مليار دينار مثلت مساهمة الهيدرو-كربيد فيه أكثر من 76% (سعر البرميل من النفط 28\$). وقد كانت تقابله نفقات بقيمة 1178.1 مليار دينار الجزء الأكبر فيها كان عبارة عن نفقات جارية تخص المستخدمين والتحويلات الجارية. لم يستمر الوضع طويلاً (الفائض) !!، حتى تفهقر سنة 2001-2002 حيث سجل فائضاً، إلا أن مستوى تدهوره يوحى بحجم التباين في مستويي الميزانية فقد تميزت سنة 2001 بنمو ملحوظ في النفقات بواقع 12% بينما الإيرادات بواقع 9.85% فقط.

(1)- Banque D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, 2015, Op-Cit, P 86.



الشكل رقم (61): رصيد الميزانية العمومية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- Banque Da Algérie, Rapport Du Banque Da Algérie 2002-2015, Op-Cite.

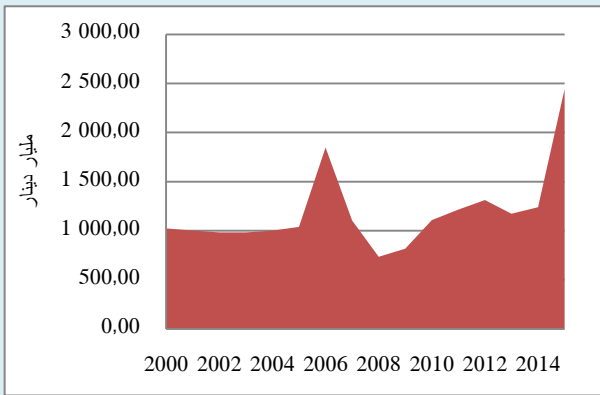
وفي الفترة 2003-2004، شهدت تطور ملحوظ في فائض الميزانية حيث أدى نمو إيرادات هيدرو-كاربير والذي يعود أساساً في ارتفاع سعر برمبل النفط (29-38\$) على التوالي، هذا كان له أثر كبير على رصيد الميزانية مسجلاً فائضاً بقيمة 436 مليار دينار سنة 2004 وساهمت فيه إيرادات هيدرو-كاربير 70% منه و28% منها لصندوق ضبط الإيرادات، في حين النفقات العامة مثلت 66% منها نفقات جارية للمستخدمين و33% نفقات رأس مالية.

سنة 2007-2008 سجلت الميزانية فائضاً بقيمة 579-935 مليار دينار على التوالي ونلاحظ أنه قد تدهور بواقع 78% عن سنة 2006 والذي يعود في الأساس إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بالرغم من ارتفاع إيرادات الهيدرو-كاربير سنة 2008 حيث سجل سعر البرميل الواحد (9.99\$)، أما في سنة 2008 ارتفعت النفقات بواقع 13% وتواصلت سلسلة تدهور الميزانية لتبلغ ذروتها سنة 2009، هذه السنة التي كما سبق الإشارة لذلك تعتبر نقطة انعطاف في مسيرة الاقتصاد الجزائري الذي شهد انطلاقة قوية في 2002، فقد سجلت عجزاً بقيمة (713- مليار دينار) أول عجز منذ 1997، وقد يعود للطلب الكلي العالمي بالإضافة إلى تدهور إيرادات هيدرو-كاربير الذي تأثر بشكل مباشر بالصدمة الخارجية القوية 2007-2008، فقد تراجع إيرادات هيدرو-كاربير في الجزائر بواقع (57%-) استمر هذا العجز وإن كان باتجاه متناقص ليبلغ ما قيمته (143- مليار دينار) في 2013، وبالرغم من أن أسعار الهيدرو-كاربير كانت أعلى بكثير من ما كانت عليه سنة 2008 إلا أن نمو النفقات كان له الأثر الأكبر على رصيد الميزانية.

سنة 2014-2015، سجلت المالية العامة عجزاً بقيمة (1323.6- مليار دينار)، ويعود ذلك أساساً إلى تدهور عائد قطاع الهيدرو-كاربير الذي يمثل ما يزيد عن 75% من إيرادات الدولة، التدهور مثل ما نسبته 82% عن سنة 2009. وقد سبق الإشارة إلى أن سنة 2009 تمثل نقطة انعطاف بالنسبة للاقتصاد الجزائري والعالمي على حد سواء بالرغم من أن الجزائر لم تتأثر مباشرة بالصدمة الخارجية إلا أن ذلك كان له الأثر على القطاع الخارجي والذي يظهر أساساً في رصيد ميزان المدفوعات والميزان التجاري. أما في سنة 2015 كان السعر المرجعي لبرميل البترول 37\$ وكان قد انخفضت إيرادات الهيدرو-كاربير 30%

حيث سجلت ميزانية العمومية عجزاً وللسنة الثامنة على التوالي (-20.2553) مليار دج سنة 2015 بينما سجلت السنة الأخيرة (-2440) مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 07.30% & 05.66% من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي، وفي حين أن العجز المالي المسجل في السنوات 2009-2012 تم تمويلها دونما اللجوء إلى الاحتياطات لدى بنك الجزائر إلى أن في هذه السنوات تم ذلك بالفعل وبمبالغ جد معتبرة حتى كادت تمس الدين العمومي، وهذا التحليل يعود بنا إلى سيناريوهات الفترة 1990-2000 والتي أثرت بشكل قوي على مجمل المؤشرات المالية العامة. فيما عدا ذلك تبقى أموال المخصصة للتطهير بنفس النسق حيث لم تتجاوز فرق 100 مليار دينار تقريباً من إجمالي حجم رصيد المالية العامة.

الشكل رقم (62): تطور الدين الداخلي في الجزائري



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque Da Algérie, Bulletin Statistique De La Banque Aléria 1990-2015.

ب. الدين العمومي الداخلي: إن اللجوء إلى الدين العام لا يشكل معضلة للاقتصاد الوطني في حد ذاتها إلا أنه يوحى بمدى تدهور إيرادات الأساسية لأي اقتصاد نهيك عن اقتصاديات الربح كحال الاقتصاد الجزائري. وتشير البيانات إلى أن مستوى الدين الداخلي في الجزائر هو في اطراد خلال فترات معينة وفي وضع عكسي خلا فترات أخرى لذلك فالسؤال المطروح هو "ما الذي يميز الدين العام عن باقي سلوك متغيرات المالية العامة؟".

السنوات 2001-2000 بلغت مستويات الدين العام الداخلي سقفاً عالياً في حدود 1000 مليار دينار وفي سنة 2000 سجلت 1022.90 مليار، وشكلت جزءاً معتبراً منها ديوناً جارية 226 مليار دينار بينما مثلت ديون التطهير المالي ما يفوق 346.2 مليار ما يشكل عبء إضافياً على مستوى التوازن الداخلي. أما السنوات 2003-2002 فقد تراجعت نسبياً بواقع 10% تقريباً بفعل تنامي الدين الجاري 345.40 مليار دينار لكن سرعان ما تطورت خلال السنتين المواليين بواقع 1000 مليار دينار. وخلال السنوات 2006-2007 بلغت مستويات الدين 1847.30 مليار دينار تقابلها 403 مليار مثلت ديوناً جارية، أما ديون التطهير فقد بلغت 1444 ملياراً. وقد واصلت مستويات الدين العام هذا المستوى بالرغم من أن الأوضاع المالية فيما بعد قد آلت إلى التدهور أكثر. أما خلال السنوات 2014-2015 بلغ الدين أعلى مستوياته نتيجة تفاقم مشكل المالية العامة خاصة حجم الإيرادات المتهاوي جنباً إلى حجم النفقات المتنامي.

#### 4.2.1. تطور سعر الصرف:

في إطار تحرير نظام الصرف سمحت الآلية التي حددها النظام رقم 04-95 المتعلق بالرقابة على الصرف بتحقيق تقدم حاسم في مجال قابلية التحويل الجاري للدينار، هذا الأخير الذي دُعِمَ بالنظام 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج ليؤكد قابلية التحويل. وفي هذا الإطار تزامناً مع تحرير نظام الصرف وتحسن ميزان المدفوعات، أقام بنك الجزائر سوق الصرف ما بين المصارف في 1996، لذا تُحدّد أسعار صرف الدينار بالنسبة للعملة الصعبة الرئيسية بطريقة مرنة تبعاً لشروط العرض والطلب.

#### 2. تحليل الاستقرار المالي بمعناه الواسع:

يتناول هذا العنصر تحليلاً للاستقرار المالي بالمعنى الواسع، حيث يتناول السوق النقدي بالتوازي مع تحليل الدين العام والمديونية الخارجية، وكذا الوساطة المالية النظام المصرفي على حدّ سواء.

#### 1.2. تحليل مؤشرات الصلابة المالية الكلية:

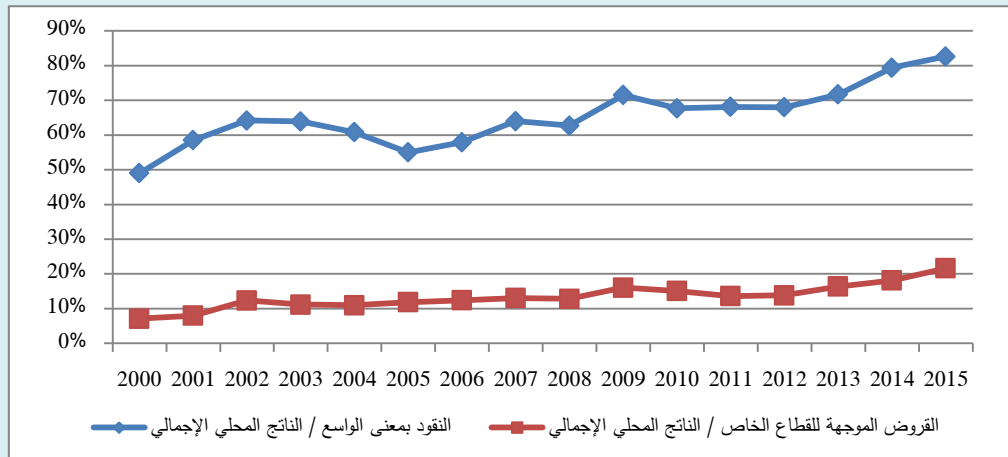
فيما يلي مؤشرات الصلابة المالية لعينة الدراسة، من خلال تحليلها سنحاول الإلمام بوضعية النظام المالي الجزائري على مدى فترة الدراسة القياسية والتي تمتد من 2000-2015، وعليه فإن التحليل سيتضمن تصنيفات متعدّدة، ما بين تصنيف المصارف الخاصة والعامة وكذا بين فترة الزواج الاقتصادي وفترة الهبوط الاقتصادي إبان التغيرات في أسعار الطاقة العالمية وما غير ذلك من التصنيفات في حدود ما يقضي به التحليل الاقتصادي، وما نذكر به أنّ إدراج التصنيفين مصرف خاص ومصرف عمومي لا يعني بأيّ حالٍ من الأحوال أننا بصدد المقارنة بين آداء نوعي المصرفين.

#### 2.1.2. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي:

إن تحليل منحني الأصول المصرفية من جهة الناتج الوطني الحقيقي "Pib" يكشف أنّه ومنذ مرحلة الاستئناف الاقتصادي 2001-2002 قد تحسّنت بشكلٍ معتبرٍ، حيث شهدت نسبة القروض إلى الناتج الوطني الحقيقي "Pib" نمواً معتبراً وإن كان بشكلٍ ثابتٍ في بعض السنوات عدا تلك المرحلة التي شهدت تراجع في الناتج الوطني الإجمالي التي سمحت بنمو القطاع النقدي عن الحقيقي. فالقروض الموجهة للقطاع الخاص يجب أن لا تتسم بتلك المستويات المعتبرة والتي تعدّ مستقرةً نسبياً خلال طوال فترة المسح 2000-2015 حتّى خلال تلك المرحلة التي اتّسم بالارتفاع فهو بمعدّل ثابت/متناقص حسب ما يتّضح من وهذا ما يعكس أن الاستثمار الخاص لا يزال يتذلل أولويات السياسات الاقتصادية في البلاد على عكس الرّخم الذي يدور حول أهميّة دعم القطاع الخاص والمنافسة في الاقتصاد الجزائري سواءً من حيث الاستثمار أو حتى في الدائرة المصرفية.

الفترة 2005-2000: يشهد منحى مساهمة النقود في الناتج الوطني الحقيقي نمواً بشكلٍ متسارعٍ خلال هذه الفترة ما يدل على الإسهام الواسع للمجمعات النقدية في النمو بما يزيد عن 50% سنة 2000 لتبلغ أقصى مداها سنة 2002 بواقع يزيد عن 64%. وتلك المستويات كانت إيجابية ولم يكن لها أثر عكسي على مؤشرات الاستقرار خصوصاً الاستقرار النقدي. ما يؤكد ذلك مستويات التضخم المقبول إلى حد ما خلال تلك الفترة حيث بلغت 2.25% سنة 2002، وهذا دليل كذلك على أنه ليزال للتوسع النقدي الحقيقي أثراً موجباً في الاقتصاد المصرفي والحقيقي عند تلك المستويات التي بلغها خلال تلك الفترة.

الشكل رقم (63): مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي في الجزائر 2015-2000



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

سنة 2003 أشار مؤشر النقود بمعناها الواسع إلى "Pib" في حدود 63% أي أنه قد سجّل تراجع نسبي وهذا نتيجة النمو الكبير في "Pib"، إلا أنّ مستويات التضخم ارتفع نسبياً إلى حدود 3.50% وهي لتزال مقبولة حسب النظرية الاقتصادية. وكان لزيادة الطلب الكلي الذي ارتفع نسبياً وهذا نظراً لتحسن مستويات الدخل الوطني والدخل الفردي بطبيعة الحال انعكاساً في أسعار الاستهلاك ذات الأثر المباشر على ارتفاع نسبة التضخم كما أشار ذلك تحليل مستوى التضخم في الشكل رقم (60) وخلال السنوات 2004-2005 تراجع المؤشر النقدي نسبياً نظراً لارتفاع الذي شهده مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي وبالرغم من أنّ مستويات القاعدة النقدية تنمو لكن يبدو أن معدلات النمو كانت برتم أكبر خاصة تلك ذات الصلة بالنمو الإجمالي (بما فيها قطاع هيدرو-كاربير).

الفترة 2006-2009: شهد المؤشر التقدي خلال هذه الفترة نمواً مطرداً نظراً لارتفاع مستويات السيولة بشكلٍ معتبر في حدود 20%. وتواصل النمو حتى بلغ ذروته سنة 2009 بواقع 70% ثم انعطف ليتراجع نسبياً خلال السنة الموالية. ما نشير إليه أنّ سنة 2009 شهد مؤشر التقدي انعطافاً بشكلٍ ملفت ما يفسر أن مجريات هذه السنة من الممكن جداً اعتبارها محورا للتحليل البيانات التمييزية...، فتراجع الطلب العالمي على الهيدرو-كاربير خلال فترة التعافي من الأزمة المالية 2008-2009 يؤكد تماماً حساسية الاقتصاد الجزائري بما فيه الاقتصاد المصرفي كما سيتقدم معنا لاحقاً بالتغير في الطلب على الهيدرو-كاربير.

الفترة 2010-2013: شهد المؤشر حالة من الاستقرار النسبي في حدود 68% نظراً للتناسب الكبير بين النمو الحقيقي الذي يعكس نتيجة لزيادة الطلب الكلي بالموازاة مع ارتفاع حجم السيولة في النظام المصرفي. ولكن السؤال المطروح يدور حول استقرار المؤشر بالرغم من حالة السيولة العالية نسبياً في المصارف؟؟ كما يوضحه الشكل رقم (54)، إن الوضع يعود من وجهة نظرنا إلى أنّ طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر نقدياً في مجمله من شأنها أن تؤثر سلباً على مؤشرات الاستقرار في ظلّ محدودية القطاع الحقيقي العاجز عن رفع مستوى الناتج الحقيقي، إلا أنّ ارتفاع الإيرادات المحلية نتيجة لتحسن الأوضاع المالية والأوضاع الجيو-سياسة خاصة المديونية الخارجية وكذا تحسن أسعار الطاقة في أسواق الطاقة العالمية كل هذا ساهم في الحفاظ على درجة من الاستقرار النسبي بالرغم من أنّ مؤشرات التضخم كانت في حدود غير مواتية.

إنّ تحليل متغيرات المؤشر يدلّ على وجود نمو بشكلٍ مطردٍ في مستويات السيولة بالتوازي مع نمو الناتج الوطني الحقيقي وبالرغم من أنّ المعامل كان عالٍ جداً إلا أنّ تحليل أثر التضخم يوضح أنه ليزال في حدود مقبولةٍ إذا ما قورنت بنمو ذلكما المؤشرين، بمعنى أنّ نمو المؤشر وإسهامات النقود بمعناها الواسع كان نتيجةً في حد ذاتها ولم تكن سبباً...!!، إنّ طبيعة النظام المالي الذي يعدّ جزءاً كبيراً منه قطاعاً مصرفياً عمومياً كان السبب المباشر في ذلك فتلك المصارف لتزال تقليدية جداً في عملها فهي - وبتحفظ- تعمل كصندوقٍ أو خزانةٍ عمومية لا وفق مبدأ الرّشادة والوساطة المالية بعيدة عن الاحترافية المصرفية، فحجم كبير من الودائع المحوزة لديها كما كشف تحليل نشاط تعبئة الودائع خلال الفصل السابق هي ودايع متأتية من قطاع هيدرو-كاربير، بمعنى آخر إنّ نمو مؤشر السيولة هو ناتج للقطاع الحقيقي في حد ذاته نظراً لارتفاع الإيرادات هيدرو-كاربير المودعة في النظام المصرفي في شكلٍ ودايعٍ جارية، لذلك ليس من الغريب أن نجد إسهامات النظام المصرفي في الناتج الوطني الحقيقي كان جدّ عالي بالرغم من محدودية التضخم.

الفترة 2014-2015: يتّضح جلياً أنّ مساهمة النّظام المصرفي في النّاتج الوطني الحقيقي قد تحسّنت ونمت باضطراد تماماً كما حدث خلال الفترة 2005-2007 إلا أنّ الواقع هو تراجع في مستويات النّاتج الوطني ومؤشّرات الدّخل الأخرى وبشكلٍ مضطربٍ كذلك نظراً لحالة التّباطؤ الكبير الذي شهده الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة، وما يؤكّد ذلك مستويات السيولة التي كان لها أثر وسطي فقط على الناتج الحقيقي الإجمالي كما يتّضح من رصد مؤشّر التّضخم الذي يظهر فيه نوع من الاستقرار النسبي ولعلّ حجم الطّلب الكليّ الذي تراجع (وبالتّالي تراجع الاستهلاك الكليّ) ساهم بشكلٍ في ذلك بالرّغم من أنّ مستويات السيولة بقت في مستويات عاليةٍ نسبياً.

يكشف منحني القروض الموجّهة للقطاع الخاص مدى مساهمتها في النّاتج الحقيقي فقد شهد مستوى من الاستقرار النسبي خلال فترة 2000-2015 كمقياس دالٍ على الأهمية الهامشية للقطاع الخاص (بمعنى أعمق وأدق تهميش القطاع الخاص) في الاقتصاد الجزائري على عكس الرّخم الذي دار حول دعم وتوجه السياسات الاقتصادية مستقبلاً نحو القطاع الخاص أحد محركات النّشاط الاقتصادي سواء الاقتصاد الحقيقي والاستثمار أو الاقتصاد المصرفي والوساطة المصرفية للمصارف الخاصة. فخلال الفترة 2000-2008 كان المؤشّر في حدود 10% تزيد أو تنقص بقليل خصوصاً وأنّ هذه الفترة تعدّ فترة ذات أهميّة نسبية كبيرة في الاقتصاد الوطني على الصّعيدين الكليّ والمصرفي المالي وذلك لأسبابٍ عديدةٍ أهمها:

- تعد الفترة 2001-2002 مرحلة الاستئناف الاقتصادي في الجزائر بعد مرحلة التّباطؤ الكبير نهاية القرن الماضي.
- تعد الفترة 2002-2004 مرحلة اتسمت بإصلاحات هيكلية في النّظام المصرفي تمخضت عنها تعديلات في القانون الأساسي المنظم للعمل المصرفي 03-11 الذي يعنى بالنّقد والقرض وكذا التنظيم 02-04 الذي تناول تحسين الرسملة في النظام المصرفي، إلى جانب التنظيم 02-03 الذي يعنى بمجال الإشراف المصرفي (الرقابة الداخليّة في المصارف).
- تعد الفترة 2004-2008 مرحلة اتسمت بحالة من الرواج الاقتصادي والوفر المالي الكبير (البحبوحة المالية) وهذا نظراً لتحسن الظروف الخارجية بما فيها الظروف الجيو-سياسية.

الفترة 2009-2015: يكشف تحليل أهمية القطاع الخاص إلى درجةٍ من الاستقرار لكن بمستويات أعلى نسبياً من الفترة التي سبقتها، فيلحظ أنّ المؤشّر كان مستقر في حدود 16%. أمّا الأمر الأكثر أهمية أنّه وبالرّغم من حالة عدم حظيان هذا القطاع بالأهمية في السياسات الاقتصادية المختلفة إلا أنه يتسم بدرجةٍ من الاستقرار النسبي خلال فترة المسح بالرّغم من كونها شهدت حدثين هامين 2008-2009 أثر الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثراً غير مباشرٍ على الاقتصاد الجزائري، وسنة 2014-2015 أثر

صدمة أسعار هيدرو-كاريبر التي أدت لتآكل مجمل الأصول في الجزائر إلا أنّ القطاع الخاص المبني أساساً على الاستثمارات التجارية ونشاطات الفلاحة والبناء حافظت على استقرارها ولم تتأثر مطلقاً بالأزمة الكبيرة للأسعار هيدرو-كاريبر وأنّ التراجع النسبي فيها كان نتاجاً للتباطؤ الشديد الذي شهده الاقتصاد الجزائري.

وعليه من خلال ما سبق يتضح لنا جلياً بناءً على تحليل مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي أنه يكشف عن نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في وسطية النظام المصرفي في خلق الناتج الوطني والتي تعد محدودة ولتزال دون الفعالية الكلية بالإضافة إلى الأهمية النسبية للمصارف العمومية في الاقتصاد المصرفي والاقتصاد الكلي بصف عامة، هذا ويمكن إدراج أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- تعدّ مساهمة النظام المصرفي في الجزائر معتبرة في تكوين الناتج الحقيقي بالرغم من المستويات العالية للأصول المالية التي يحوزها النظام المصرفي؛
- تعد مساهمة النظام المصرفي العمومي ذو أثر مباشر على الناتج الوطني الحقيقي نظراً لحجم الودائع المعتمدة لديه والتي تعود جزء معتبر منها إلى قطاع الهيدرو-كاريبر في شكل ودائع جارية؛
- من المرجح أن يكون لانتشار المصارف العمومية أثراً على الناتج الوطني الحقيقي إذا ما كانت سياسة الودائع والسياسة الائتمانية موضوعاً لذلك، كون الأولى تعتمد على الودائع (ذات الأثر المباشر بالتناسب مع أسعار هيدرو-كاريبر) والسياسة الثانية التي تمس الاستثمار الوطني وما لها من أثر على سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية (الطلب والعرض الكليين)؛
- لتزال المصارف العمومية الجزائرية لوحدها تشكل همزة وصل بين اقتصاد نقدي معتبر يسهم في حدود 40-45% من الناتج الحقيقي الوطني، وقطاع حقيقي يسهم فيه قطاع الريع المتمثل في الهيدرو كاريونات في 55-60% من الناتج الحقيقي الوطني؛
- يسهم القطاع الخاص في نمو الناتج الحقيقي بشكل محتشم للغاية بالرغم من كون إسهاماته مستقرة يمكن أن يتحسن نوعياً إذا ما تمت إعطائه أهمية نسبية سواء في مجال الاقتصاد المصرفي أو الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي؛
- القطاع الخاص يعاني من التهميش يجعله خارج الأهمية النسبية في الاقتصاد المصرفي والحقيقي على حدّ سواء؛
- مستوى استقرار القطاع الخاص في الأهمية اتجاه الناتج الوطني الحقيقي يوضح أنّه من المنتظر أن يكون ذو أهمية نسبية إذا ما أتاحت له مقومات المنافسة، لأنّ درجة استقراره التي يتسم بها أهم من تلك المتذبذبة لدى القطاع العمومي التي تتسم بالحساسية المفرطة اتجاه تغيرات خارجية؛



- تفيد تقارير الاستقرار التي بدأ بنك الجزائر بطرحها مؤخراً على درجة من الاستقرار، إلا أننا نرى أن أثر الجباية البترولية يضيفي بعض الضبابية والوهم مما يؤدي ببعض المغالطات (زيف النتائج) أثناء تحليل الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- مستوى استقرار القطاع الخاص في الأهمية اتجاه الناتج الوطني الحقيقي يوضح أنه من المنتظر أن يكون ذو أهمية نسبية إذا ما أتحت له مقومات المنافسة، لأنّ درجة استقراره التي يتسم بها أهم من تلك المتذبذبة لدى القطاع العمومي التي تتسم بالحساسية المفرطة اتجاه تغيرات خارجية؛
- من الواضح جداً من النتائج المستوفاة أنّ درجة التركز الكبير في أصول الاقتصاد الوطني تستند أساساً على الدائرة الحقيقية والتي تتمثل في إيرادات هيدرو-كاربير أي أنها منكشفة إلى حدّ كبير على تطور أسواق الطاقة العالمية دون سواها، لذلك من أجل إعطاء أهمية نسبية للقطاع الخاص ورفع مستويات الدخل الوطني الحقيقي نحن نرى ضرورة دعم القطاع الخاص بسماع للمصارف الخاصة من المنافسة وعدم تشديد التضيق عليها، أو في الاستثمار المحلي من خلال دعم الاستثمارات القطاع الخاص والقطاع الأسري لما له من أثر إيجابي على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- تهيمن المصارف العمومية على مجمل الأصول المالية على حساب المصارف الخاصة والسوق المالي غير النشط، وقد تبين أن لتلك أثر كبير على "Pnb" بالرغم من حساسية المصارف العمومية للمتغيرات الخارجية، أما المصارف الخاصة فهو يتسم بدرجة من الاستقرار لذلك يستوجب إعادة النظر في السياسات المصرفية من خلال التراجع عن الدعم الحكومي الكبير الذي تحضى به المصارف العمومية والتضييق الذي يطال المصارف الخاصة؛
- إن تراجع السياسة الحكومية عن دعم المصارف من شأنه أن يدفع بها للعب الوساطة المالية وفق مبدأ الربحية والرّشادة الاقتصادية؛

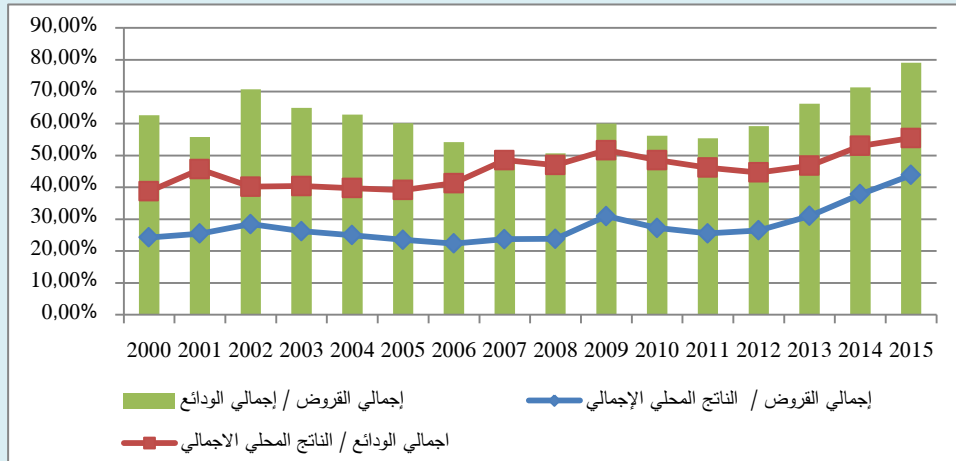
### 3.1.2. مؤشرات عمق النّظام المالي:

كما ذكرنا سابقاً يعد النّظام المصرفي في الجزائر على قدر كبير من الأهمية النسبية خصوصاً وأنّه المصدر الوحيد للنّمويل الاقتصادي الكليّ فهو يسهم فيما يربو عن 92% من أصول النّظام المالي في ظل غياب سوق مالية نشطة في الجزائر. وسوق نقدي ضيق لا يشمل إلا على عمليات المقاصة في إطار السّوق ما بين المصارف (سوق نقدي ضيق)....، لذلك إنه لمن الأهمية بمكان تحليل مؤشرات عمق النّظام المالي لإبراز الدور المباشر والمتنامي النظام المصرفي في الاقتصاد بالرغم من أنّه وعلى الصعيد الاقتصادي الحديث لم تعد النّظم المصرفية بتلك الأهمية التي كانت عليها خلال منتصف القرن الماضي نظراً للنمو وتوسع الأسواق المالية وما توفره من بدائل لتمويل الاستثمار. لكن...!!، لتزال الدّول النّامية والتي توصف في النّظرية الاقتصادية ب (اقتصاديات الاستدانة) تعتمد في تمويل اقتصادها على النّظم



المصرفية بما لا يقل عن 85% كحال دول الخليج العربي ودول LUEMOA أو بواقع 80% كحال دول الكوميسا وكذلك 90% كحال الاقتصاد الجزائري، على خلاف الاقتصاديات الصاعدة والتي تدعى (اقتصاديات أسواق المالية). التحليل أدناه يعطي صورةً عن أهمية النظام المالي في الاقتصاد الجزائري.

شكل رقم (64): مؤشرات عمق النظام المالي في الجزائر 2000-2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

اتسمت الفترة 2008-2000 بسلوك مستقر في مؤشرات العمق المالي وإن كانت متزايدة بشكل ثابت في الغالب، فنسبة القروض إلى الناتج الوطني الإجمالي كان في حدود 25% وهذا يكشف عن مدى مساهمة القروض المصرفية في توليد الناتج الوطني الذي يتأثر بشكل غير مباشر من خلال قناة الاستثمار. أما بالنسبة لمساهمة الودائع والتي يتضح أنها تأخذ خطى متناسبة مع حجم القروض فهي ذات أثر أكبر من حجم القروض حيث بلغت 40%، بمعنى أن الودائع المصرفية ذات أثر أعلى على الناتج الوطني من ذلك الأثر الذي يشكله حجم الإقراض المصرفي وكما أن نمو حجم الودائع كان بأحجام هائلة كما أوضح تحليل حجم الودائع خلال الفصول السابقة، إلا أنه يبدو أن حجم القروض الموزعة في الاقتصاد كان بمستويات كبيرة هي الأخرى، فنسبة القروض إلى الودائع كانت في حدود 50% برغم من طبيعتها المتناقصة نتيجة لتنامي عالي في حجم الودائع.

سنة 2009: أظهرت التحليلات السابقة ظرفاً استثنائياً في سنة 2009 لسلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية. لذلك نرى أنه من الأهمية بما كان تسليط الضوء على سلوك المؤشرات خلال هذه السنة التي تعتبر نقطة انعطاف لمجمل المؤشرات الكلية في الاقتصاد الجزائري. إن تراجع حجم الطلب العالمي على

الهيدرو-كاربير نتيجة الصدمة المالية 2007-2008 أدى ذلك إلى تراجع حجم الجباية البترولية في الجزائر وهذا أثر بشكل قوي على المالية العامة للاقتصاد وما لها من أثر مباشر على مؤشرات الناتج الوطني والدخل وبالتالي تراجع نسبي في أداء الاقتصاد المصرفي نتيجة لذلك الأثر، وإن كان ذلك بشكل ظرفي (على المدى القصير). لذا فإن تراجع مستويات الجباية البترولية من شأنه أن يؤثر بشكل غير مباشر على حجم ودائع النظام المصرفي العمومي بشكل أكثر تحديد وبالتالي أثر كبير على مجمل النظام المصرفي والمالي من قبل. ومن هذا المنطلق يتضح تماماً أن الجهاز المصرفي الجزائري لم يتأثر مطلقاً بالأزمة المالية العالمية 2007-2008 في حين تأثر بتراجع الطلب على الهيدرو-كاربير في سنة 2009 وبصدمة هيدرو-كاربير خلال 1998-1999 وكذا في الفترة الأخيرة 2014-2015 وهذا الأثر يطال المصارف العمومية دون الخاصة منها، إلا أن الأثر على المدى الطويل من شأنه أن يجعل الأثر ينتقل بشكل غير مباشر للمصارف الخاصة.

2010-2015: ساهمت القروض الموزعة في الاقتصاد بشكل معتبر خلال هذه الفترة حيث اتسمت السنوات 2010-2013 بمستوى 25% تقريبا وبنسق متناقص نظراً للنمو الكبير الذي اتسم به النشاط الاقتصادي، وبنفس النسق كان سلوك الودائع إلى إجمالي الناتج الوطني الحقيقي كما يوضحه ذلك الشكل رقم (64) كان بشكل أعلى من نمو الودائع وحجم القروض، يؤكد ذلك سلوك نسبة القروض إلى إجمالي الودائع حيث يتضح النمو الكبير لحجم القروض بالموازاة مع نمو حجم الودائع بشكل أكبر من نمو القروض ما يشكل هامش السيولة العالي في الاقتصاد بالرغم من تراجع مؤشرات الاستقرار ومؤشرات الاقتصاد الكلي بالجملة في الجزائر خلال 2014-2015، إلا أن مؤشرات العمق المالي اتسمت بحالة من الاستقرار النسبي خلال هذه الفترة بالرغم من أن مساهمة الودائع في الناتج الحقيقي تراجعت نسبياً نظراً لتراجع ذلك المتغيرين. كما يتضح أن المؤشر يزداد بشكل متزايد إلا أنه وخلال 2014-2015 أصبح سلوكه في تزايد ولكن بشكل متناقص قد تغيرت نتيجة التباطؤ في المؤشرات الخارجية، من جهة أخرى إن تحليل عمق النظام المالي يعطي صورة واضحة عن مدى الأثر الكبير للاقتصاد المصرفي على الاقتصاد الجزائري الكلي وبصفة أكثر تحديد أثر المصارف العمومية في توجيه عناصر التطور الاقتصادي، ومنه يمكن إضافة بعض النتائج المستوفاة من رصد مؤشرات عمق النظام المالي على النحو التالي:

- اتسمت مرحلة 2000-2015 بمرحلتين متميزتين، الأولى شهدت تحسن في مؤشرات العمق المالي وهي مرحلة استئناف النظام المصرفي بعد حالة من التباطؤ النسبي في الاقتصاد خلال 1999-2000 لتراجع أسعار هيدرو-كاربير وكذا أزمة المصرفيين 2002-2003 في ظروف موازية أخرى اتسمت بحملة الإصلاح المصرفي تعديل القانون الأساسي للمصارف الذي تمخض عنه الأمر 03-11 الذي يعنى بالنقد والقرض وكذا التعلية 04-08 التي قضت بضرورة تحسين الرسملة في

النظام المصرفي، هذا وكان قبيل الإصلاحات قد تناولت قضايا الرقابة الداخلية كأحد أهم مقومات الاستشراف في الجهاز المصرفي؛

إن الظرف الاقتصادي الملائم الذي صاحب قرارات تلك الإصلاحات سمح للاقتصاد المصرفي في الجزائر أن يستأنف نشاطه بعد حالة التوتّر التي سادته خلال الحقبة السابقة (نهاية الألفية السابقة) فحالة التباطؤ الاقتصادي الشّدِيد وصدمة أسعار هيدرو-كاريبر 1998-1999 وكذا أزمة المصرفين 2002-2003 كان لها أثراً بالغاً على مؤشّرات النظام المصرفي إلا أنّ الدّفعة القويّة التي أعطتها تحسن الجباية البترولية سمح بأن يكون النظام المصرفي الجزائري أكثر ديناميكية.

**الشكل رقم (65): أثر صدمة أسعار هيدرو-كاريبر والأزمات المالية على النظام المصرفي**



**المصدر:** إعداد الباحث، بناء على ما سبق.

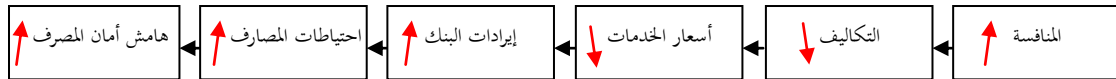
يتضح أن مؤشّرات العمق المالي والتي تتبني أساساً من خلال سلوك الودائع والقروض وكذا نمو الناتج الحقيقي أساس المتغيرات الخارجية. وليست نقدية أو حقيقة منها بالرغم من أن الناتج الوطني الحقيقي يعتبر نتيجة لما سبق؛

لتزال الجزائر تعتمد بشكل واسع على المالية والصيرفة التقليدية بعيدة عن التفكير بإعطاء فرصة للصيرفة الإسلامية بدخول المنافسة للسوق، بالرغم من أنّ الجهاز يحوي بعض المصارف التي تقدّم خدماتٍ مصرفيةٍ إلا أنّها لا تحظى بالقبول العام من جهتي سلطات الإشراف وكذا الجمهور الذي يتّضح أنّه لا يثق إلا في المصارف العمومية الكبيرة؛

بالرغم من الصلابة التي أبدتها المصارف الإسلامية إبان الأزمة المالية العالمية 2007-2008 حين أثبتت جدارتها في مقاومة الصّدّامات عالية الأثر وحساسيتها لأسعار الفائدة بالخصوص وبنود خارج الميزانية، إلا أنّها لتزال تعني من درجة من التهميش وعدم الاعتبار (في الجزائر)؛

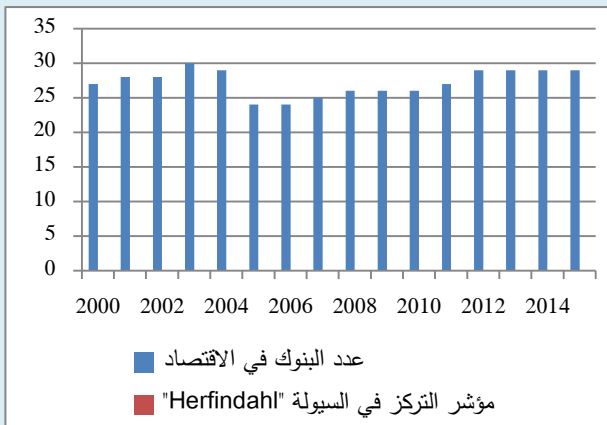
#### 4.1.2. مؤشرات المنافسة والتركيز:

المنافسة لها أثر كبير في تحسين مؤشرات الأداء في أي مجال اقتصادي، نهيك عن النظام المصرفي والوساطة المالية، فهي بشكل مختلفة تؤثر على مستوى الأداء، فمن شأن المنافسة التأثير على تكلفة المنتج المصرفي ما يؤدي إلى زيادة الأرباح وتحسن مستوى الأداء نظراً لنمو الأرباح والاستثمارات المصرفية بعدها تماماً كما يحدده المسار أدناه:



ومن ناحية أخرى للمنافسة أثر كبير في رقي مجال الوساطة المالية بمفهومها الجديد "الشمول المالي" لتخرج بدورها من مجال الوساطة التقليدية إلى الجانب الحديث، إلا أن النظام المصرفي الجزائري كما يحدده الجدول رقم (17 & 18) وكذا الشكل رقم (46) السابق أنّ حجم الأصول بين النظام المصرفي العمومي والخاص وكذا حجم العوائد والأرباح والأهمية النسبية التي أشار إليها تحليل مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي يعطي صورة عن مدى انحياز النظام المصرفي الجزائري إلى الطبيعة العمومية مما يحدث من أثر المنافسة من جانب القطاع الخاص، كما يوضحه الشكل أدناه فإن المصارف العمومية تهيمن على ما يربو عن 85% من مجمل النظام المصرفي وتتنافس 15 مؤسسة مصرفية خاصة بما فيها المؤسسات المالية النشطة في مجال التوريق والاعتماد الإيجاري.

الشكل رقم (66): مؤشرات المنافسة والتركيز في النظام المالي الجزائري



المصدر: إعداد الباحث بناء على نفس المصادر السابقة.

لا ينبغي مطلقاً تطوير وتشديد الرقابة على المصارف الخاصة بدرعية مخافة سيناريو أزمة المصرفين 2002-2003 كما يوضحه منحى السابق فمن إجمالي 30 مؤسسة عاملة في النظام المصرفي نهاية 2003 تراجعت إلى 24 مؤسسة سنة 2005 2006 على التوالي ولم تصل المؤسسات إلى ذلك المستوى من مساهمتها في النشاط المصرفي والاقتصادي الكلي ما يعكس تماماً مدى التهميش وإغفال السياسات الاقتصادية لتلك المصارف.

إن أزمة المصرفين أدت بالسلطات الإشراف المصرفي في الجزائر لتسليط الضوء على أداء المصارف الخاصة بالرغم من أنها ليست بمستوى الأهمية النظامية حتى تؤثر على سلوك مؤشرات الاستقرار المالي الكلي، وهذا ما يطرح تساؤل عن أهمية مواصلة التقييد لتلك المؤسسات خاصة أنها أثبتت جدارتها في الاستقرار النسبي لمؤشرات الأداء لديها كما سيكشف ذلك التحليل "Micro-

"Prudentielle" لاحقاً، لذلك يمكن طرح تساؤل جوهري "ما جدوى مواصلة تقيد المؤسسات المالية والمصارف الخاصة في النشاط المصرفي؟؟". ومن الناحية العملية يستحيل على المصارف الخاصة في ظلّ سياسات المصرفية الحالية التي تبالغ في مجاملة المصارف العمومية وفي ظل مجتمع يعاني من الأمية المصرفية أن ترقى إلى جانب المنافسة في النظام المصرفي، من ناحية أخرى لتزال المصارف الخاصة تكابر من أجل منافسة المصارف العمومية بالرغم من المنافسة غير العادلة، وندرج على التوالي بعض النتائج المهمة من خلال تحليل سلوك المنافسة المصرفية في الجزائر:

- يكشف تحليل الأصول المالية في النظام المصرفي مدى انحياز النظام المصرفي إلى الطبيعة العمومية؛

- لا تسهم المصارف الخاصة إلا في جانب ضئيل من النشاط المصرفي الجزائري لا يربو عن 14% بالرغم من أنه تحسن بشكل معتبر خلال السنوات الأخيرة عن ذلك المستوى المخجل خلال فترات بداية نشاطها 2000-2004؛

وعليه ينبغي إعادة النظر في سياسة النقد والقرض التي تضبط سلوك العمل المصرفي في الجزائر بغية رفع مستويات النشاط المصرفي إلى ذلك المستوى الذي يتحدث عنه جميع المؤسسات والمعايير الدولية للوصول إلى النظام المصرفي متنوع، منافس بعيد عن المنافسة غير العادلة التي تنتشده لجنة بال الاستشارية منذ 1974 والذي تمخضت عنه أول طبعة لتوصياتها سنة 1988.

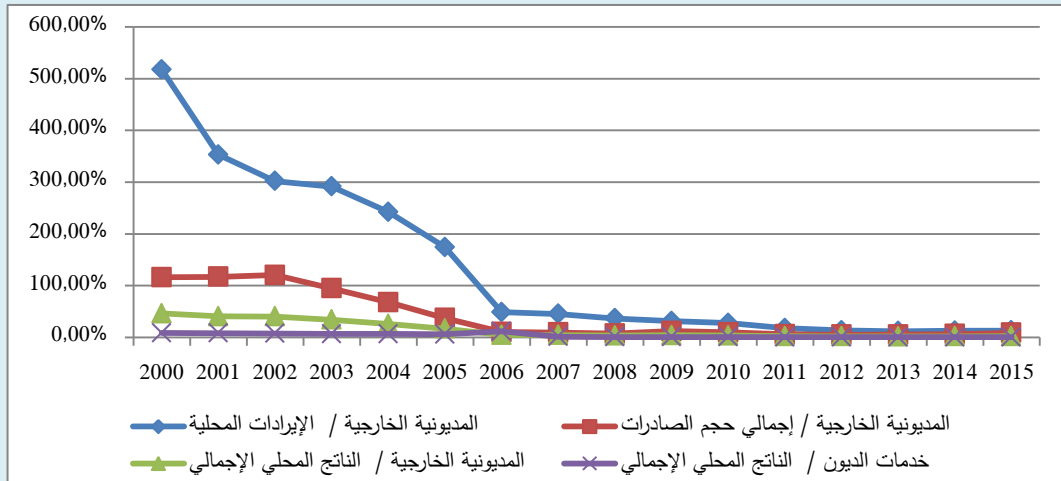
#### 5.1.2. مؤشرات المديونية الخارجية وقدرة التحمل:

تعد الجزائر ضمن قليل الدول في العالم التي استطاعت التخلص من مديونيتها الخارجية مطلع الألفية الجديدة كخطوة إيجابية تحسب على الأداء السلس للاقتصاد الكلي الجزائري، والتحليل أدناه يعطي صورة مختصرة للوضع الخارجية للجزائر خلال مرحلة 2000-2015، بالرغم من أن هذه الأخيرة لا تعد الأسوأ في سيرورة الاقتصاد الجزائري.

الفترة 2000-2005: يتضح من خلال المنحنيات المرفقة أدناه مدى تراجع مؤشرات المديونية إلى مستويات مثلى ولعل تطور مستوى المديونية يعد الخطوة الأكثر إيجابية في الاقتصاد الجزائري الحديث، فنسبة المديونية إلى إجمالي الإيرادات المحلية كانت بمستويات عالية جدا تجاوزت 100% فسنة 2000 كما يتضح تجاوزت 500% بدأت في التحسن جزئيا حتى بلغت حدود 150% سنة 2005 وإن كانت لتزال تؤثر على طاقة الاستيعاب الوطني ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فجانبا مهم من تلك المديونية الخارجية يعد ديون إعادة الجدولة (نادي باريس & لندن). وقد اتسمت هذه الفترة بالمستويات العالية من المديونية بالرغم من سلوكها المتناقص نظراً للسياسة الرشيدة المتبعة للتخلص من التبعية (المديونية) كهدف صريح للسياسات الاقتصادية كما يؤكد ذلك منحني المديونية إلى حجم الصادرات الذي بدا

بمستويات عالية خلال الفترة التي سبقت فترة التحليل هذه، حيث شهدت السنوات 2000-2003 مستويات تجاوزت 100% تراجع نسبيا ليصل إلى 40% في حدود سنة 2005، وكما توضحه النظرية الاقتصادية فإن للمديونية أثر كبير على الاستقرار والتوازن الاقتصادي، فحجم الدين الكبير من شأنه أن يحد من قدرة الاقتصاد والطاقة الاستيعابية له نهيك عن الأثر المباشر على النظام المصرفي حيث يؤدي إلى تعجيز النظام المصرفي، هذا الأخير الذي أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري عقد ويزيد من الزمن ما أدى إلى تآكل الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وأدى بالجهاز المصرفي إلى حالة من السطحية والهشاشة المالية مما أثر على مجمل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي...، في سياق آخر يؤكد منحى المديونية الخارجية وخدمة الدين تحسن كبير حيث كانت الأولى في حدود 10% تقريبا تراجعت في 2005 لتبلغ 05%، في حين أن نسبة المديونية إلى إجمالي الناتج الحقيقي كانت بواقع 50% تراجعت نسبيا إلى 25% كما في سنة 2005.

الشكل رقم (67): مؤشرات المديونية وقدرة التحمل في النظام المالي الجزائري 2000-2015



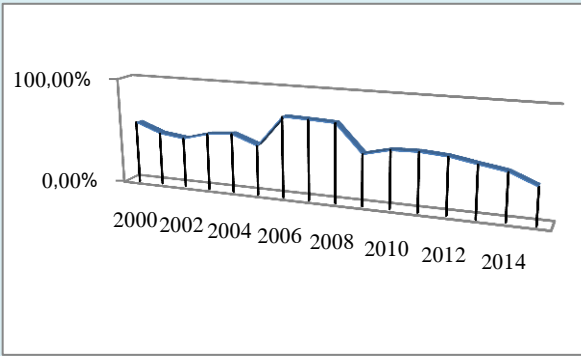
المصدر: إعداد الباحث بناء على نفس المصادر السابقة.

الفترة 2006-2015: أثبتت مؤشرات المديونية الخارجية وقدرة التحمل على قدرة الجزائر في التخلص من المديونية بشكل كلي تقريبا، فبدءا من سنة 2006 لم يعد هناك أي أثر سلبي على سلوك تلك المؤشرات تقريبا فقد بلغت نسبة المديونية من إجمالي الإيرادات 50% ثم بدأت في التحسن تدريجيا لتبلغ أدنى مداها سنة 2013 بواقع 11% ولعل تحسن الكبير في أوضاع الاقتصاد كان له الأثر الكبير على ذلك. أما بالنسبة لمديونية مقارنة بحجم الصادرات فقد تحسن بشكل أسرع من سابقه نتيجة لتحسن كذلك في ميزان المدفوعات الذي كان في السابق يعاني من حالات عجز متتالية، فبلغت المديونية إلى إجمالي الصادرات سنة 2006 نسبة 10% وأخذت بالتحسن تدريجيا لتبلغ أدنى مداها سنة 2013 حين سجلت أحسن مستوى بواقع 5.25% ثم تعهقت لتبدأ في الارتفاع نسبيا إلى 9% سنة 2015 إلا أنها لا تشكل مشكلاً. فيما عد ذلك أظهرت نسبة المديونية الخارجية إلى "Pnb" تحسنا حيث بلغت سنة 2013 أحسن

مستوياته بواقع 1.60% ارتفعت نسبيا نهاية 2014-2015 نظراً للتباطؤ الذي شهده الاقتصاد- وليزال... -  
 أما خدمات الدين التي فاقت حجم الدين نفسه خلال مرحلة من مراحل فلم تبلغ في أقصى حالاتها 03%  
 ما يدل على السياسة الاقتصادية الرشيدة التي تقضي بالتخلص من المديونية الخارجية والتي نرى أنها -  
 بحق- قد حققت الأهداف المسطرة آنذاك.

- أشار تحليل قدرة التّحمل ومستوى المديونية إلى أن الاقتصاد الجزائري تجاوز التبعية الخارجية في حدود سنة 2006 هذه المديونية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري منذ عقود من الزمن؛
  - تدهور سعر الدولار سنة 2008 شكل تطورا ايجابيا للصرف بالنسبة للجزائر حيث تسبب في انخفاض قائمة الدين بواقع 66 مليون دولار<sup>(1)</sup>؛
  - التخلص من المديونية الخارجية بدوره سمح للاقتصاد الجزائري بدوره أن يكون ذو سعة أوسع في زخم النشاط الاقتصادي خاصة بعد الاستئناف القوي الذي شهده بداية الألفية الجديدة؛
  - التخلص من المديونية الخارجية سمح بالعودة إلى مرحلة من الاستقرار الخارجي وأعاد التوازن الموجب لميزان المدفوعات الجزائري كما كان لها أثر ايجابي غير مباشر على التوازن الداخلي؛
- وعليه استثناء مما سبق، نحن نرى بأن تتجنب السياسات الاقتصادية أي اعتباراتٍ قد تؤول بها إلى الاعتماد على المديونية بالشكل الذي قد يؤثر على توازن الخارجي مجددا، ولو في ظرف يتسم بحالة من التباطؤ الشديد لما لها من أثر كبير على الاستقرار الاقتصادي.

الشكل رقم (68): مؤشرات هيكل السوق وطاقّة الاستيعاب في الجزائر



المصدر: إعداد الباحث بناء على نفس المصادر السابقة.

#### 6.1.2. مؤشّر هيكل السوق وطاقّة الاستيعاب:

إنّ تحليل منحني السوق وطاقّة الاستيعاب يوضّح أنّ الاقتصاد الجزائري وطوال فترة المسح 2000-2015 ليزال قادراً على الإنتاج في خضم التوتّرات التي ميزته كالصدمة الخارجية القويّة (2007-2008) وكذا الصدمة الأخيرة (2014-2015)، فبالرغم من مستويات الادّخار المعبّئة في الجهاز المصرفي خاصة العمومي، فلتزال تلك المستويات لا تشكّل إلاّ

هامش من حجم التّمويل الكليّ الذي يستوعبه الاقتصاد الجزائري بالرغم من أنّها بلغت مستوى 70-75% في سنة 2006-2007، بمعنى أنّ الاقتصاد الجزائري ليزال لم يصل إلى طاقّة الاستيعاب الكلية حتى في أوجّ فترات رواجه 2008-2013 كما كشف التحليل السابق للمؤشّرات الكلية.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 97.



### 3. تحليل الاستقرار المالي بمعناه الضيق:

يستند تحليلنا للنظام المالي هنا من خلال بيانات الجهاز المصرفي المجمع التي يفصح عنها تقرير بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي، وتلك البيانات الجزئية التي يتم تجميعها من عينة الدراسة، وبسبب محدودية البيانات لم يتم تغطية النظام المصرفي كاملاً نظراً لعذر السرية التي تكتنف إفصاحات المصارف في الجزائر ضاربة عرض الحائط ما جاءت به التعلّمة 04-09 التي تضع المصارف العاملة في الجزائر في مظلة النظام المالي المحاسبي الذي يبني أساساً على قاعدة الإفصاح والشفافية. وكما ذكرنا في بداية الفصل تمثل عينة دراستنا ما مجمله 75-80% من النظام المصرفي ومع ذلك تبقى كافية لتعميم النتائج المستوفاة كما تقضي به منهجية البحث العلمي بالرغم من أننا حرصنا على أن تغطي بياناتنا مجمل النظام المصرفي إلا أننا لم نوفق في ذلك نتيجة للأسباب التي سبقنا.

#### 1.3. مؤشرات الملاءة المالية:

يتمتع النظام المصرفي الجزائري بمستويات عالية من رأس المال وكفاية رأس المال (الملاءة)، وبالنظر إلى متوسط النسبة المسجلة خلال الفترة 2000-2004 نلاحظ بأنها تجاوزت 20% كمتوسط تسهم المصارف الخاصة في جزء كبير منه نظراً لأن هذه الفترة شهدت دخول السوق المصرفي الجزائري عدد معتبر من المصارف الخاصة الوافدة من نظم مصرفية أجنبية (\*) بحيث تحوز هذه المصارف على نسبة ملاءة في حدود 22% للشريحة الأولى من رأس المال في حين سجلت المصارف العمومية نسب في حدود 10% للشريحة الأولى.

في ذات السياق نشير إلى أن المصارف العمومية الثلاث (03) قيد الدراسة مستوى الملاءة لديها وعلى غرار المصارف بصفة إجمالية كانت النسبة معتبرة بالرغم من أن بنك الوطني الجزائري الذي يرمز له اختصاراً بـ "BNA" سجل أداء باهت خلال هذه الفترة نظراً للضرر الكبير الذي لحق به جراء تراجع أداء النظام المصرفي متأثراً بأزمة الهيدرو-كاربير 1998-1999 تلك الحقبة نهيك عن آثار إفلاس مصرف الخليفة عليه 2002-2003 رفقة غريمه بنك الجزائر الخارجي الذي يرمز له اختصاراً بـ "BEA" فقد سجل مصرف "BNA" نسبة ملاءة في حدود 05% خلال الفترة 2000-2004 وهي أقل من المعامل الذي تنص عليه لجنة بال الاستشارية أو جهات الإشراف الجزائرية، إلا أنّ طابعه العمومي وكذا حجم الاحتياطات لديه تشكل له هامش أمان ضدّ الصدمات المصرفية. أمّا بالنسبة لمصرف القرض الشعبي الجزائري الذي يرمز له اختصاراً بـ "Cpa" بلغت مستويات الملاءة لديه مستوى 09-10%. وعلى صعيد موازي سجل أداء مصرف البركة بالنسبة لملاءة الشريحة الأولى 09%، في حين سجل مصرف

(\*) - تعد كل المصارف الخاصة مصارفاً وافدة من نظم مصرفية أجنبية بما فيها بنك البركة، حيث يسهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) في حصة 46% فقط من رأس مال بنك البركة البحريني.



"SOCIÉTÉ GÉNÉRALE" متوسط 07% خلال تلك الفترة. إنَّ المستويات العالية المسجَّلة لدى مصرف خليج الجزائر الذي يرمز له اختصاراً بـ "AGB" خلال سنة 2004 ترجع لكون محفظة أصوله كانت متركزة في بعض القروض الروتينية فقط لأنه زاول نشاطه بدءاً من هذه السنة فقط لذلك فإنَّ أي تحليل سنة 2004 ولأي مؤشر له سيكون استثنائياً كما سيتقدم معنا لاحقاً.

وبالرجوع إلى الشَّكل رقم (49) السابق الذي يوضِّح مستويات الملاءة المالية في الجزائر، فإنَّه يلاحظ أنَّ السَّنَّوات 2005-2007 كانت سنوات رواجٍ كبيرٍ في النِّظام المصرفي نظراً لما تخلل من حالة وفر مالي في مجمل النِّظام المالي لأسباب متعددة، فقد سجلت المصارف العمومية مستوى 12-16% خلال هذه الفترة فمصرف القرض الشعبي الجزائري على سبيل المثال بلغ مستوى ملاءة 13% سنة 2006 مع غريمه بنك الجزائر الخارجي، في حين أن البنك الوطني الجزائري ليزال ضمن المستوى القانوني المعتمد وبالأخص معاملات الملاءة 08%. وفي ذات السِّياق لم تنزل المصارف الخاصة تسجِّل مستوياتٍ عالية في الملاءة تجاوزت 25-30%، ويراعى أيضاً إصرار هذه المصارف على تلك المستويات قد يكون من قبيل المنافسة العالية التي تفرضها عليها المصارف العمومية من جهة ومن جهةٍ أخرى تشدد السُّلطات الإشراف الجزائرية مع هذه المصارف بعد التَّجربة التي خاضتها مع أزمة المصرفين (BICIA, KHALIFA) بداية الألفية الجديدة نهيك عن جمهور مصرفي فقد تماماً ثقته في المصارف الخاصة.

السَّنَّوات 2010-2013 شهدت نشاطاً معتبراً نظراً للظروف الاقتصادية المواتية وتحسن مستوى الأداء الكلي للاقتصاد فقد شهد مؤشر أداء المصارف بمجمله حالة من الاستقرار النسبي والتحسين، فنلاحظ أنَّ مستوى الملاءة بقي مستقراً تقريباً خلال الفترة في حدود 20% تقريباً وبالنسبة للمصارف العمومية فإنَّ نشاطها تعافى ضمناً من التراجع المسجَّل في 2009. وعلى سبيل المثال فمصرف القرض الشعبي الجزائري سجَّل مستوى ملاءة 13% خلال متوسط الفترة رفقة بنك الجزائر الخارجي، أمَّا مصرف BNA كان متوسط الملاءة المحققة لديه 10% إلاَّ أنَّها تبقى أعلى مما تقره سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر. من جهةٍ أخرى سجل مصرف BARAKA الجزائري وهو مصرف خاص رأس ماله مختلط (الجزائر - البحرين) حيث يسهم مصرف BADR في 46% ومجموعة البركة المصرفية البحرينية بواقع 54%، فقد سجَّل 17% في سنة 2010، ارتفع نسبياً خلال 2011-2012 إلى عتبة 18% وفي ذات السِّياق سجَّل مستوى ملاءة لدى المصرف الفرنسي "Société Générale" وبنك "BNB-Paribas". أما المصارف الفرنسي الثالث Fransa El Djazair ويرمز له اختصاراً بـ "SPA" فمستويات الملاءة تجاوزت 30% نظراً لبداية نشاطه مؤخراً في السُّوق المصرفي الجزائري والتي اقترنت بتحسين أداء المصارف الفرنسية التي تعافت تماماً من جراء الصدمة العالمية القوية 2007-2008، هذا وتبقى مصارف المشرق العربي (السلام، عرب بنك، المؤسسة العربية المصرفية) ذات مستويات عالية من الملاءة بمتوسط 27-32% خلال هذه الفترة.

السنوات 2014-2015: مر النظام المصرفي الجزائري بكبوة خلال هذه الفترة نظراً لحالة الجفاء التي خيمت على مجمل المؤشرات الاقتصادية الحقيقي منه والنقدي، لأسباب عديدة أهمها تراجع حجم الاستثمارات وكانت المصارف الخاصة التي سجلت أكثر تراجع في الأداء نظراً لصغر حجم ونطاق منافستها فقد سجل مؤشر الملاءة تراجع إلى مستوى 18-20% بالرغم من أنه يبقى أعلى بكثير من المستويات التي تُقرها المعايير المحلية والدولية إلا أنه مقياس عن تراجع في نسبة الملاءة لدى تلك المصارف. فمصرف خليج الجزائر AGB سجل أدنى مستوى له منذ بداية نشاطه 14%، وبنفس النسب كانت المصارف الفرنسية الثلاثة. أما بالنسبة للمصارف العمومية فقد تأكلت مستويات الأمان والملاءة للأموال الخاصة القاعدية حيث سجلت المصارف الثلاثة معامل 10% أي تراجعت بشكل كبير إذا ما قورن بالمستوى المسجل خلال الفترة 2000-2004. إلا أنه وبرغم من هذا تبقى مستويات الملاءة أعلى بكثير من تلك المنصوص عليها في المعايير المحلية والدولية نتيجة لعدة أسباب نجليها في النقاط التالية:

- تساهم مستوى رسملة المصارف في الجانب الكبير من ملاءة المصارف الجزائرية؛
- تساهم مستويات المخاطر في النظام المصرفي في الجزائر في جانب كبير في الملاءة بالرغم ما تكتفه من مخاطر خارجية؛

ما نشير إليه أنّ المستويات المعتبرة من الملاءة تعد صمام أمان للمصارف في حدود وإطار مقبول طبعاً لأنها إذا تجاوزت مستوى ما قد يكون هناك أثر سلبي على المصرف فيشير المؤشر لناقوس الخطر بدلاً عن صمام أمان... !!!"، وفلسفة ذلك أنّ مستوى الملاءة العالي جدا يتطلب رصد مستويات عالية من الاحتياطات والرسملة مما يزيد من تكاليف هذا الأخير الذي يتحملها المصرف، إضافة إلى أن مستوى كفاية رأس المال العالي يجعل الخصوم ينمو بوتيرة أكبر من جانب الأصول.

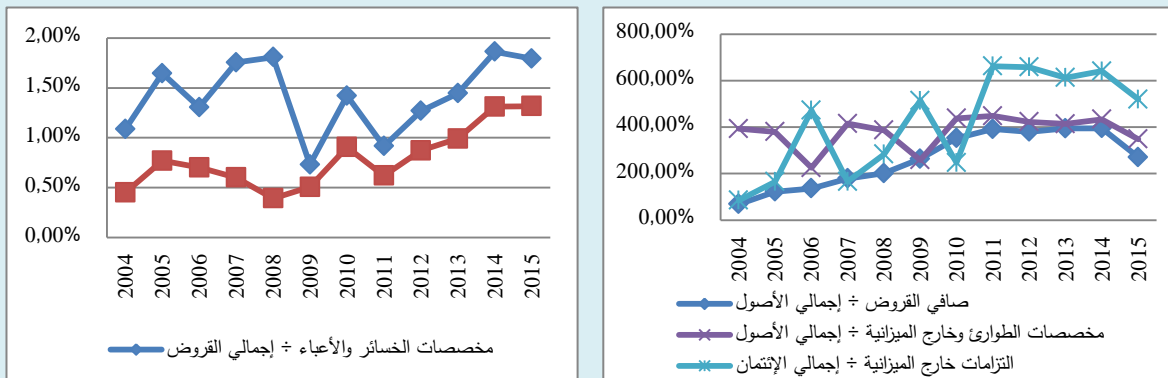
لذلك تعتبر ملاءة رأس المال أحد مؤشرات السلامة ضمن توليفة واسعة من المؤشرات يمكن إدراجها ضمنياً في قواعد السلامة والأمان المصرفي ما يصطلح عليه في العرف الاقتصادي الحوكمة المصرفية "Gouvernance Bancaire".

وعليه من خلال ما سبق اتضح أنّ مؤشرات الملاءة في النظام المصرفي الجزائري مر بمرحلتين أساسيتين، وفق التحليل المجري 2000-2013 اتسمت فيها بمستويات عالية جدا من الملاءة تتخللها كبوة خلال 2008-2009 نظراً لمتغيرات خارجية. وفترة ثانياً 2014-2015 هي مرحلة اتسمت فيها مؤشرات الملاءة بحالة من التراجع النسبي بالرغم من أنها لتزال فوق المعايير الدولية للسلامة المصرفية التي تقرها لجنة بال الاستشارية.

### 2.3. مؤشرات جودة الأصول:

تعد جودة الأصول معياراً هاماً لقياس درجة التنوع في الاقتصاد المصرفي من خلال دراسة سلوك القروض فمن ناحية القروض غير العاملة (القروض المتعثرة) فإن النظام المصرفي يعاني من جانب معتبر من تلك القروض إذا ما قورنت بالمعايير المسموح بها في النظرية الاقتصادية والمالية والتي تقدر بـ 03% من إجمالي حجم القروض.

الشكل رقم (69): مؤشرات جودة الأصول لعينة الدراسة 2000-2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

سنة 2004-2000: بلغت مستويات القروض غير العاملة 19.20% من إجمالي القروض، جزء كبير منها يرجع إلى سوء تسيير في المصارف وكذا تراكم الديون قبل الإصلاح المصرفي 03-11 في حين بلغت نسبة التركز المصرفي مستويات مقبولة نوعاً ما نظراً لكون الاقتصاد استأنف النشاط في تلك الفترة حيث بلغت نسبة تركيز صافي القروض 40% من إجمالي أصول النظام المصرفي في المصارف العمومية وهي درجة تركيز مقبولة إلى حد ما في حين أنّ المصارف الخاصة 55% بالرغم من أن مخصصات الخسائر لم تبلغ إلا 02% من إجمالي القروض، خاصة وأنّ مستوى الأصول خارج الميزانية بلغ 300% من إجمالي الأصول.

السنوات 2009-2005: شهد مستوى جودة الأصول نوعاً من التذبذب نظراً إلى الديناميكية التي نتجت عن حالة الوفرة المالي في الاقتصاد، فحجم القروض إلى إجمالي الأصول شهد تنامي كبير وبإطراد وإن كانت هذا أمر طبيعي نظراً للبحبوحة التي سادت النظام المصرفي تزامناً مع نمو حجم الأصول في المصرف (الميزانية وخارج الميزانية) في حين المصارف العمومية كانت في حدود 40-50%

هذا في ظل محدودية مخصصات الطوارئ التي لم تروى عن 02% من إجمالي الأصول وإجمالي حجم القروض. من ناحية أخرى تواصل نمو حجم القروض غير العاملة من إجمالي القروض حيث بلغ أقصى مداها سنة 2007 بواقع 22% مما جعل الحكومة تشدد من إجراءات الدعم خاصة الموجهة للشباب مثل مشاريع "CNAC" وكذا مشاريع "ANSEJ" ولعل مخططات الدعم ذات تستدعي التمويل من النظام المصرفي بشكل مباشر في ارتفاع حجم القروض غير العاملة وبمعنى آخر هناك اختلاف رؤى بين السياستين النقدية التي تضبط توسع الائتمان والسياسة المالية الداعمة مما أثر على تلك المستويات، وقد انعكس ذلك في التحسن الطفيف الملموس سنة 2008-2009 حيث تحسنت ضمناً لتبلغ 15% بالرغم من أنها تبقى عالية بكثير مقارنة بالحدود الدنيا في العرف المصرفي عند 03% كما سبق وأشرنا. وخلال الفترة 2010-2013 بلغت نسبة التركز المصرفي مستويات عالية جدا لتبلغ أقصى مدى لها 160% حيث تعكس إلى حد كبير نمو محفظة الائتمان على حساب الاستثمارات الأخرى خاصة وأن حجم القروض غير العاملة في ذات الفترة وصل حدود الـ 40% من حجم القروض في النظام المصرفي، ساهمت المصارف العمومية في جانب معتبر منها وكذا المصارف الخاصة التي توسعت بواقع أربعة أضعاف لما كانت عليه خلال الفترة السابقة نظراً لحالة الوفرة المالي الكبير الذي امتاز به النشاط الاقتصادي آنذاك بالإضافة إلى جملة من الاعتبارات أهمها:

- انتعاش الاقتصاد الجزائري الذي ساد خلال الفترة 2008-2013 الناتج عن تحسن أسعار وإيرادات هيدرو-كاربير خصوصاً وأن جزء كبير من الإيرادات محوزة كودائع لدى المصارف العمومية؛
- توسع أصول خارج الميزانية من شأنه أن يؤثر على مؤشرات الملاءة في النظام المصرفي على المدى المتوسط والطويل، وتحليل هذه الفترة كما تقدم يوضح بأن الصدمة الخارجية 2007-2008 لم يكن لها أي أثر على مؤشرات استقرار جودة الأصول والتي تعد رديئة من أساسها فهي لم تتأثر، على خلاف المصارف في النظم المصرفية القابلة للمقارنة؛
- إن درجة انكشاف النظام المصرفي الجزائري على الخارج ضعيفة جدا تقتصر في حدود التحويلات البسيطة للأموال والأرباح، لذا ليس من الغريب أنه لا يتأثر مطلقاً بالآزمات المالية الخارجية على عكس الداخلية منها كما حدث في أزمة المصرفين؛

2014-2015: يتضح جلياً تراجع مستوى تركيز القروض خاصة من قبل المصارف الخاصة والأمر هنا يرجع أساساً إلى حالة الجفاء والتباطؤ الشديد الذي ساد الاقتصاد الجزائري خلال هاته الفترة، فتحليل مؤشرات حجم القروض المصرفية بـ 70% من إجمالي الأصول وبالرغم من كونها عالية جدا إلا أنها تحسنت نوعياً إذا ما قورنت بالمستويات المسجلة خلال فترة 2008-2013 خاصة لدى المصارف العمومية ذات الأهمية النظامية في الاقتصاد الجزائري.

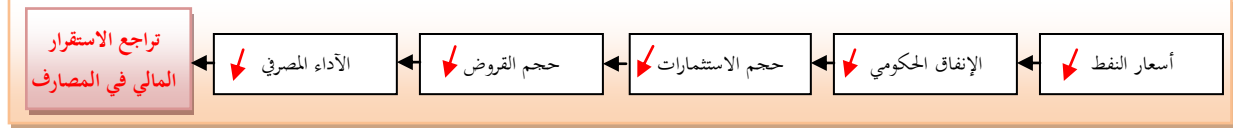
إنّ حجم مخصصات الخسائر والطوارئ في المصارف تعدّ غير كافية تماماً إذا ما قورنت بمستوى القروض الرديئة وغير العاملة، الذي تجاوز 30%<sup>(1)</sup> وعلى المستوى الجزئي تراجع حجم التّركز المصرفي لدى مصرف "Cpa" من 70% سنة 2013 إلى 50-60% خلال السنة 2014-2015 على التّوالي نظراً لما فرضته الظروف الاقتصادية غير المواتية شأنه شأن باقي المصارف خاصة العمومية كحال مصرف "BEA" الذي تراجعت مؤشّرات الأداء لديه بالرغم من أنه رشح ضمن أحسن 100 مصرف عربي سنة 2015 من قبل اتحاد المصارف العربية. من ناحية أخرى كان رجوع مستويات التّركز لدى المصارف الخاصة واضحاً فبعد مستوى 60% بالنسبة للقروض من إجمالي أصول المصرف المسجّل لدى مصرف "Baraka" خلال 2000-2010 تراجع إلى حدود 40% سنة 2015 وبنفس النّسق كانت سلوك النّسبة لدى باقي المصارف الخاصة الأخرى وبالأخصّ المصارف الفرنسية الثلاثة. وعليه من خلال تحليل واقع مؤشّرات جودة الأصول خلال الفترة 2009-2015 يفود بنا إلى الخروج بنتائج أهمها:

- النظام المصرفي الجزائري يعاني من درجة تركيز كبيرة في القروض وما يعمّق ذلك حجم القروض غير العاملة منها؛
- النظام المصرفي الجزائري غير منكشف تماماً على النظم المالية الخارجية ما أثبتته عدم التأثير بالأزمة المالية 2007-2008؛
- النظام المصرفي الجزائري وهذا الأهم يتأثر بالقطاع الحقيقي أكثر من الصّدّات الخارجية، وهذا ما اتضح من خلال تراجع مؤشّرات الاقتصاد الكليّ الناتج عن صدمة أسعار هيدرو-كاربير خلال الفترة 1998-1999 وكذا الفترة الأخيرة 2014-2015؛

وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر بأن النظام المصرفي الجزائري يتأثر بصدمة أسعار هيدرو-كاربير من خلال قناة الائتمان كما يوضحه المسار أدناه، فأثر صدمة أسعار هيدرو-كاربير كبيرة على الاستقرار الكليّ وكنتيجة لذلك تنتقل من القطاع الحقيقي إلى النظام المصرفي. ومن ناحية أخرى من شأن صدمة الهيدرو-كاربير بأن تؤدّي إلى تراجع السياسات الدّاعمة التي تقوم بها الحكومة وخاصة دعم الأجور مما يؤثر بشكلٍ مباشرٍ على استقرار الرواتب والدّخل المتاح الذي سينعكس دون شك على درجة خدمة الدّين في حال كان الأفراد يحوزون على قروض مصرفية، وهذا الأخير سوف يتسبب في ارتفاع حجم القروض الرديئة والمشكوك فيها نظراً لتحول ظروف العملاء وبالتالي التأثير المباشر على درجة وجودة محفظة القروض والأصول المصرفية، لذلك ليس من الغريب أن نلاحظ درجة تأثير النظام المصرفي بأسعار الهيدرو-كاربير أكثر من تأثيره بالأزمات المالية. حيث كانت الجزائر تعمل على استئناف اقتصادي من شأنه إعطاء دفعة اقتصادية مهمة تعمل على نقل مؤشّرات الأداء من وضع الذي سادها خلال فترة

(1)- Bnque d'Algérie, Rapport sur la stabilité du système bancaire algérien 2009 – 2011, Op-Cit, P37.

تسعينات القرض الماضي إلى وضع رفاهية يحسن من معدلات الرفاهية في البلاد، لذلك... وفي هذا السياق نحن نرى بأنه على المصارف الجزائرية محاولة التنوع في مكونات أصولها خارج محفظة القروض خاصة المصارف العمومية وعلى هذه الأخيرة العمل وفق مبدأ الرّشادة الاقتصادية والرّيحية تماماً كما نص قانون استقلالية المصارف 88-06.



- لتزال المصارف العمومية تعمل وفق نشاط التّوطين المصرفي وتفنّد الاحترافية في العمل فهي في كثير من الأحيان تنسى أو تتناسى كونها مصارف تجارية وليست صناديق أو مصارف استثمار وتوجه جل نشاطها للقطاعات العمومية الكبيرة، وإن كان هذا هو مشكل سياسة اقتصادية برمتها، لذا نحن نرى بأن يتم إعادة تقسيم ادوار المصارف في الاقتصاد الجزائري؛
- على هيآت الإشراف ضمان المصارف العمومية من حيث نشاط حشد واستقطاب الودائع (سياسة الودائع) لأنها تعتمد بشكل كبير على مدخرات الحكومة وعلى سياسة التّطهير المالي؛
- إن رفع اليد عن عمليات شراء الديون (التطهير المالي) التي تقوم بها الخزينة العمومية من شأنها أن تضع المصارف العمومية في موقف حتمية التقيد وانتهاج سياسات مصرفية سليمة وفق العرف والتقنيات المصرفية المعمول بها كمدخل لتبني مبدأ الحوكمة المصرفية بالرّغم من أن هذه العملية قد تؤدي إلى درجة من عدم الاستقرار المالي على المدى القصير والمتوسط؛

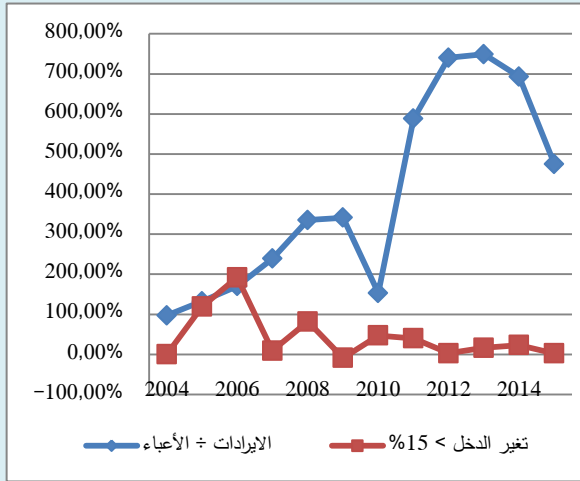
على الحكومة (السياسة المالية) أن لا تتدخل بأسلوب من شأنه أن يحد الأهداف المسطرة من السياسة التّقدية التي من شأنها أن تعيق عمليات الوساطة ومؤشرات الاستقرار المصرفي بطرق غير مباشرة تماماً كما يتضح من حجم القروض الرديئة وغير المسترجعة والتي نعتقد ونجزم بأن هامش كبير منها يعود إلى سياسة منح الائتمان غير الرّشيدة، وكذا مشاريع الدّعم الحكومي الجزائري كما نرى (ANSEJ- CNAC) غير المجدية مالياً ولا اقتصادياً. وهذا يتضح نظراً للتضارب بين السياستين المالية والتّقدية التي تكملان نشاط الإشراف المصرفي. فقط من حيث الإجراءات وليس المقصود هنا الأهداف المحددة والتي ترمي - دون شك- إلى الوصول إلى درجات الرّفاهية في المجتمع الجزائري (التّمنية الاقتصادية).

### 3.3. مؤشرات جودة الإدارة:

إنه لمن الصعوبة بمكان تحليل السلوك النوعي في المؤسسات الاقتصادية وسلوك أداء مؤشّراتها غير الكميّة كحال مؤشّرات السّعة والتّشغيل وغير ذلك...، لذلك في تحليل مثل هكذا مؤشّرات تعمد سلطات الإشراف على جولات التّفتيش الميدانية التي تتضمن تحليل بواسطة الاستبيانات أو الاستقصاء المباشر مع إطارات المصرف بالرّغم من أنّ هذا التّحليل صعب نوعاً ما، من أجل ذلك تتوافر لدى هيآت

الإشراف بعض المؤشرات الكمية لرصد سلوك جودة الإدارة والتشغيل انطلاقاً من رصد تغيرات استقرار مستوى الإيرادات والأعباء لدى المؤسسة، فنمو حجم الإيرادات بالتوازي مع نمو الأعباء يعدّ مؤشراً على مدى تحكم الإدارة في حجم التكاليف والإيرادات، فنمو مستوى الإيرادات لوحده غير كافية لضمان سلامة الإدارة والتشغيل ما لم يرافقه استقرار نسبي أو تراجع في مستوى التكاليف المصاحبة.

الشكل رقم (70): مؤشرات جودة الإدارة 2000-2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

وكما يلحظ فإن درجة نمو الإيرادات تتجاوز الواحد صحيح خلال فترة 2000-2015 وإن كان بشكل متذبذب في بعض الأحيان فخلال السنوات 2000-2008 شهد منحى الإيرادات إلى الأعباء نمواً مضطرباً نظراً لحالة الوفرة التي سمحت بأن يكون النظام المصرفي ديناميكياً ذو ربحية عالية وفي ظل بساطة وتقليدية منتجاته التي تقتصر على القروض وبعض خدمات التجارة الخارجية (اعتمادات مستندية) حيث ساهمت في تنامي حجم الإيرادات وارتفاع الأرباح.

السنوات 2008-2010: يلاحظ أنّ حجم الإيرادات مقابل الأعباء شهد تذبذباً ناتج عن تراجع في مستوى النشاط الداخلي للمصارف (دورات الاستغلال) حيث تراجع بشكل ملحوظ خصوصاً المصارف القطاع الخاص. وقد تحسّن المؤشر نوعياً خلال الفترة 2011-2013 نظراً لارتفاع عمليات الإقراض حيث تجاوزت القروض الموزعة في الاقتصاد 5100 مليار دينار سنة 2013<sup>(1)</sup>، وما نشير إليه أنّ التذبذب الحاصل خلال الفترة السابقة يرجع أساساً إلى تراجع حجم الإيرادات الذي أثر بشكل مباشر على حجم الودائع المحوزة لدى المصارف العمومية وبالتالي الأثر المباشر على الوساطة المالية من قبل المصارف العمومية الذي تعدّ ودائعه من جباية هيدرو-كاربير، هذه الأخيرة التي تأثرت بشكل معتبر في 2009 نتيجة تراجع الطلب العالمي على الهيدرو-كاربير.

2014-2015: تراجع مؤشر الإيرادات إلى الأعباء بشكل كبير نظراً لتراجع حجم الإيرادات في المصارف في ظل استقرار حجم الأعباء وهذا يرجع بشكل أساسي لتراجع مستوى القروض الممنوحة خاصة وأنها تمثل النشاط الأساسي للمصارف العاملة في الجزائر خاصة العمومية منها وما لها من حساسية اتجاه تذبذب الودائع الحكومية. إن تراجع حجم الودائع ناتج عن تأثرها بصدمة هيدرو-كاربير 2014-2015 انعكست على التوسع في منح الائتمان.

(1)- La Banque D'Algérie, Rapport Annuelle 2013, p...



يتوفر كذلك مؤشّر مهم لرصد أداء التشغيل والإدارة في المصارف وهو مؤشّر مكمل للسابق ألا وهو درجة التّغير في حجم الدّخل الصافي لمتوسط 03 سنوات، حيث يكون المستوى مقبول عندما تتجاوز نسبة التّغير ( $\Delta > 15\%$ )، كما يلحظ من عينة الدّراسة وجود عدة فترات متميزة، فخلال السّنوات 2000-2004 تجاوز المؤشّر مستوى نسبي ليبلغ 200% نظراً لحالة النشاط الكبير في مجال منح الائتمان، تراجعت النسبة خلال السّنوات 2007-2009 نظراً لتراجع النشاط مجملاً. فيما عدا ذلك سجل المؤشّر مستويات دون المعيار النسبي بمعنى أن ( $\Delta < 15\%$ )، خلال الفترة 2011-2015 نظراً لتراجع الأداء النسبي خاصة المصارف الخاصة...، وعليه مما تقدم يمكن سرد بعض النتائج المستوفاة من تحليل جودة الإدارة أعلاه، وإن كان التّحليل هو استكشافي فقط نظراً للأسباب التي تحد من إيفاء ورصد سلوكيات جودة الإدارة التي ذكرناها سابقاً:

- جودة الإدارة لدى المصارف في السوق المصرفي الجزائري تعتبر نسبية كون جانب كبير من النّظام المصرفي ذو طابع عمومي يفتقد إلى الاحترافية في التسيير والعمل وفق مبدأ الرشادة والربحية نظراً لطابعها العمومي المغطى بحجم الاحتياطات الكبير وكذا سياسة التّطهير التي تغطّي الخزينة العمومية دورياً؛
- مؤشّر نمو الإيرادات هو مقياس نسبي قد يتداخل مع مؤشّرات الرّبحية لذلك فإن تحليله ما لم يقترن بالجولات الميدانية؛
- لم تتضمن إجراءات ونظم إدارة المخاطر في النّظام المصرفي الجزائري مفهوماً لمخاطر التّشغيل إلا حديثاً كما أشرنا خلال الفصل السّابق، بالرّغم من أنها تحتل حيزاً معتبراً في سلوك النّظام المصرفي لذلك يكون رصد سلوك هذا المؤشّر برصد مستوى الإيرادات بالتوازي مع سلوك الأعباء؛
- لم تتضمن إجراءات ونظم إدارة المخاطر في النّظام المصرفي الجزائري مفهوماً لمخاطر التّشغيل إلا حديثاً كما سبقت الإشارة إلى ذلك خلال الفصل السّابق، بالرّغم من أنها تحتل حيزاً معتبراً في سلوك النّظام المصرفي لذلك يكون رصد هذا المؤشّر برصد تطور الإيرادات بالتوازي مع سلوك الأعباء؛

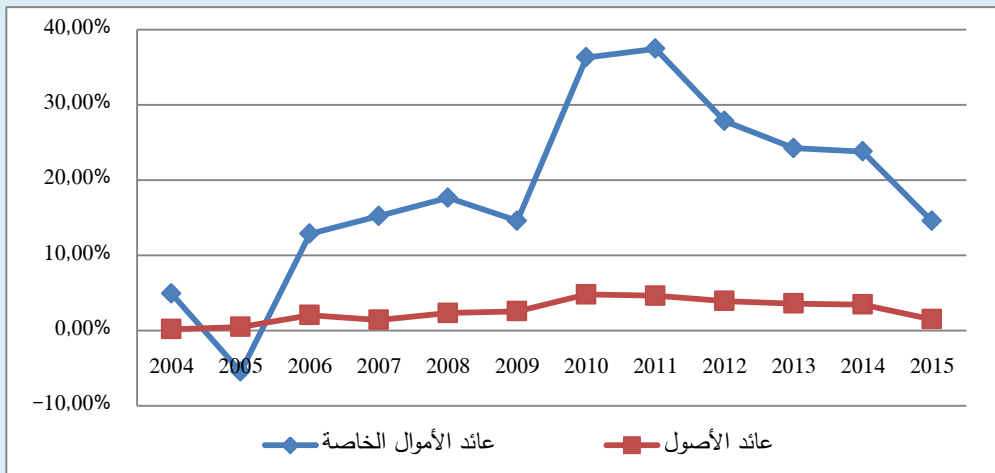
#### 4.3. مؤشّرات جودة الربحية:

إذا كانت مردودية المصارف الجزائرية عالية نتيجة إلى المناخ الملائم الذي ساد طوال الفترة التّحليل فإن ما يلحظ منه أن المصارف الخاصة تعد أعلى بكثير من تلك المسجّلة لدى المصارف العمومية، فمؤشّر مردودية الأصول "ROA" خلال الفترة 2000-2006 استقر عند 01% وهو مستوى معتبر نسبياً نظراً لحالة النّمو الكبير في أصول المصارف وحجم الأرباح الذي لا يضاهي نمو الأصول المصرفية. فعلى المستوى الجزئي سجل مصرف "Cpa" نسبة 0.35% خلال الفترة 2000-2004، ومعامل 0.6-01% خلال السّنوات 2005-2006. وبنفس النّسق كان سلوك المؤشّر لدى بنك الجزائر الخارجي "BEA" وكذا مصرف "BNA" بالرّغم من أن هذا الأخير سجّل خسائر معتبرة سنة 2005 نظراً



لتراجع الأداء المقترن بآثار أزمة المصرفين وتراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي قبيل هذه الفترة، وكذا نمو القروض غير المسترجعة من قبل بعض المؤسسات المالية حيث سجلت الديون اتجاه المؤسسات لدى هذا المصرف 21.787 ألف دينار جزائري في حين تم تحميل تلك الخسائر في نهاية سنة 2008. من جهة أخرى سجل عائد الأصول مستويات أحسن نوعاً ما لدى المصارف الخاصة فعند مصرف "AGB" بلغ 1.50% ثم نسبة 3.50% سنة 2005-2006 على التوالي بالرغم من أن البنك سجل خسائر سنة 2004 نظراً لأنها سنة بداية النشاط...، لم يكن سلوك البنك الفرنسي "Société Générale" أحسن حيث سجل مستوى عائد بين 01-1.50% أثناء نفس الفترة والذي بدأ نشاطه كذلك رفقة بنك الخليج.

الشكل رقم (72): مؤشرات جودة الربحية لعينة الدراسة 2000-2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, 2004-2014.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- **Rapport Annuel Banque d'Algérie**, 2000-2015.
- FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.

إن سلوك عائد الأموال الخاصة "ROE" كان بشكلٍ متنامي وبمستوى معتبر خلال الفترة 2000-2004 حيث سجل خلالها مستوى 04%، أما خلال الفترة 2007-2011 فقد شهد نمواً بهامش 02% وهو يؤكد نمو حجم الأصول المالية المربحة لدى المصارف خلال هاته الفترة. وكان لمواصلة عمليات التطهير وإعادة الهيكلة المصارف العمومية سنة 2010 أثراً مواتياً لمردوديتها حيث تمثل هذه المصارف بما فيها صندوق التوفير والاحتياط "CNEP" المستبعد من الدراسة 89% من إجمالي أصول النظام المصرفي و83% من الشبكة المصرفية الوطنية<sup>(1)</sup>. فقد شهد مصرف القرض الشعبي الجزائري "Cpa" على سبيل المثال 1.50% خلال ذات الفترة ومصرف "Bna" سجل أعلى أداء 2.30% سنة 2010. أما

(1) - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، ص 108.

بالنسبة للمصارف الخاصة فقد سجّل مصرف "Baraka" أعلى مستوى "ROA" في حدود 03% سنة 2010-2011 في حين بلغ "ROE" 04-05% لدى كل من "TRUST" سنة 2008 ونسبة 6.58% سنة 2010 في حين لم تتجاوز المصارف الفرنسية الثلاثة 03% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى سجل عائد الأموال الخاصة أعلى مستوياته خلال 2008-2013 حيث تجاوز 30% لدى المصارف العمومية ومستوى مماثل لدى المصارف الخاصة نظراً للوضع الاقتصادي المواتي ونمو الأرباح في النظام المصرفي.

السنوات 2014-2015: شهدت مؤشراً الربحية نوعاً من التراجع في "ROA" نظراً لتراجع في الأداء الذي صاحب حالة الهبوط الاقتصادي بالبلاد ولما له من أثر على النظام المصرفي، وما يلاحظ من سلوك المؤشر كسابقه أن تأثره بصدمة هيدرو-كاربير بشكل مباشر على خلاف الأزمة المالية العالمية 2007-2008 التي لم يكن لها أي أثر على الاستقرار المالي.

بمعنى آخر يتضح جلياً أنّ النظام المصرفي الجزائري غير منكشف على النظام المالي العالمي، فمستوى الأموال الخاصة تراجع بشكل ملحوظ لدى المصارف الخاصة على وجه التحديد اعتباراً لحالة التشديد من قبل السلطات الإشراف وحالة النقش - ترشيد النفقات - كمصطلح تلطيف - خلال تلك الفترة. فمصرف "BNA" على سبيل المثال تراجع مستوى "ROE" لديه من 20% المسجلة خلال سنة 2009-2011 إلى نسبة 12% سجلت سنة 2015، تماماً كما حصل لمصرف "BEA" بعد أن كان في مستوى 18% سنة 2012 تراجع إلى 14% في نهاية سنة التحليل، في حين المصارف الخاصة التي سجلت مستويات تجاوزت 30% من "ROE" بلغ مستواها 15% لدى مصرف خليج-الجزائر أي تأكل نصف أدائها خلال الفترة 2014-2015 لوحده ومصرف السلام من 10% سجلته سنة 2013 إلى نسبة 2.10% في نهاية سنة التحليل 2015 وهذا نظراً لنمو حجم الأموال الخاصة بواقع أكبر من نمو حجم الأرباح المحقق لدى تلك المصارف. وعليه من خلال ما سبق وبالرغم من تراجع المؤشر خلال 2014-2015 إلا أنّه كان بمستوياتٍ معتبرةٍ جداً، ومن الواضح أنّ النظام المصرفي نظام مريح للغاية تماماً ما أكده سابقاً تحليل مؤشرات التنافسية بالرغم من كونه نظام تقليدي في الخدمات التي يؤديها.

- يرتبط سلوك الربحية بارتفاع الأرباح المتزايد خلال الفترة 2000-2013 ونمو الأموال الخاصة عن نمو الأرباح بالنسبة للمصارف الخاصة أدى "ROE & ROA" إلى التراجع نسبياً خلال الفترة 2014-2015، على عكس المصارف العمومية التي ضلت أصولها مستقرة نسبياً خلال فترة التباطؤ 2014-2015 مما سمح لـ "ROA" بالاستقرار النسبي؛

- لا يبدو أن للتطورات المالية أثر على النظام المصرفي على خلاف صدمة الهيدرو-كاربير؛
- يتضح أن أثر الصدمات الهيدرو-كاربير الأثر المباشر على ربحية النظام المصرفي الجزائري؛

### 5.3. مؤشرات جودة السيولة:

تعكس مؤشرات السيولة مدى قدرة المصارف على مواجهة الطلبات على التزاماتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة بشكل عام أي توافر التقديرات الكافية لمقابلة سحبيات المودعين وطلبات الائتمان دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أي أصل من أصولها، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الأصول فتوفر السيولة لدى هذه المصارف من شأنه أن يعطي ثقة أكبر للجمهور والمودعين في المصرف، بالرغم من أن مستوياتها العالية يمكن أن تعطي نوعاً من عدم الاستقرار ويشكل مستويات من المخاطر (مخاطر التجميد) وارتفاع التكاليف<sup>(1)</sup>. وفي إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر حددت المهام الرئيسية لبنك الجزائر في المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالتقيد والقرض التي تقضي بمراقبة السيولة في إطار مهام السياسة النقدية<sup>(2)</sup> لذا سنحاول أن نكشف عن مستويات السيولة بالرجوع إلى الشكل رقم (54)، فيلاحظ أن سنة 2000-2004 واستناداً للأداء الكبير في تجدد الاحتياطات الأجنبية انعكس بشكل مباشر على حجم ومستويات الأصول الأجنبية لدى الخزينة العمومية والمصارف العمومية. فمستوى الأصول السائلة في الجهاز المصرفي لفترة أقل من ثلاثي (03 أشهر) تشهد اتجاهات تصاعدياً منذ تحسن الأوضاع المصرفية بعد صدمة أسعار الهيدرو-كاربير 1998-1999 والديناميكية في النظام المصرفي، فقد بلغت مستوى 120% .

2005-2007: رغم اتساع السياسة النقدية المنتهجة لامتناس السيولة إلا أن مستواها ظلّ متنامي بشكل كبير خلال هذه الفترة، فقد بلغت مستويات السيولة 2005-2006 حدود 120% من إجمالي الأصول في النظام المصرفي وقد سجلت المصارف الخاصة أعلى درجة من التركيز تجاوزت 130% في حين المصارف العمومية بمتوسط 120%. من ناحية أخرى يتميز منحى سيولة الأصول مقارنةً بسيولة الخصوم بمستويات معقولة نسبياً في الفترة 2000-2007 فهي لم تتجاوز الواحد صحيح. من جهتها سيولة الأصول مقارنة بالخصوم لدى المصارف الخاصة كانت فوق الواحد، أما على المستوى الجزئي فمصرف الـ "Baraka" بلغت سنة 2006 السيولة 105%، أما مصرف "AGB" وصلت 150% في حين المصارف الفرنسية كانت بين تلك المستويين حيث سجلت 115% وهي مستويات عالية جعلت النظام المصرفي يتسم هيكلية بتلك الظاهرة.

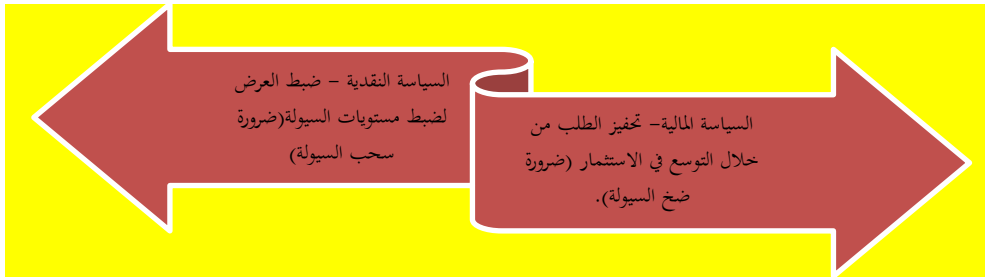
2008-2011: بلغت سيولة الأصول خلال هذه الفترة أقصى مداها نتيجة الزخم الاقتصادي الكبير بمستوييه فقد سجلت سنة 2008 سيولة بلغت 120% لدى المصارف العمومية ونسبة 300% لدى المصارف الخاصة وكانت سيولة الأصول مقارنة بالخصوم بنفس النسق، مما يترجم إلى حد بعيد درجة الوفرة المالي الذي ساد الاقتصاد عموماً إبان تلك الفترة بالرغم من حالة التباطؤ الشديد الذي يسود

(1) - سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الاستقرار المالي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 178.

الاقتصاد العالمي آنذاك. وعلى المستوى الجزئي سجل مصرف "Cpa" سيولة بواقع 95% سنة 2009 ودرجة سيولة مقابل الخصوم بواقع 110% وكانت المؤشرات بنفس النسق لدى مصرف "BNA" حين سجل 90% سيولة الأصول ودرجة سيولة الأصول إلى الخصوم بلغت 115%، من جهتها المصارف الخاصة كانت برتم أعلى نسبيا خاصة درجة السيولة للأصول إلى الخصوم حيث بلغت مستوى 120%. أما الفترة 2012-2013 فقد اتسمت بحالة من الاستقرار النسبي في مستويات السيولة عند أعلى مستوياتها وإن كانت برتم متناقص.

### شكل رقم (72): تضارب الرؤى بين السياستين النقدية والمالية خلال المرحلة 2008-2013



**المصدر:** إعداد الباحث بناء على ما سبق.

2014-2015: لتزال هذه الفترة تلقي بظلمها على مؤشرات الاستقرار المالي وهي توحى بشكل كبير مدى تأثيره وحساسيته لدرجة انحراف وتباطؤ النشاط الاقتصادي، هذا الأخير الذي تأثر بشكل مباشر بصدمة أسعار هيدرو-كربيد في أسواق الطاقة العالمية، بمعنى آخر وفي نظرنا إن السياسة النقدية التي تستهدف حجم السيولة الزائد في الاقتصاد أثرها غير فعال نسبياً خصوصاً وأن الحكومة في هذه الفترة طرحت مشاريع من شأنها أن تدعم النشاط الاقتصادي، وإن كان في كثير من الحالات تحاول دعم الاستثمار في سبيل تحفيز الطلب الكلي وسياسة نقدية تستهدف العرض الكلي.

لذا وحسب ما يتضح لنا أن هناك بعض التضارب في مجرى الاقتصاد خلال الفترة الأخيرة، ونرى بأن السياسة المالية هي التي تحدد نسفا غير مبرر وذلك لأنها تتناقض والظروف الاقتصادية، فمن غير الرشادة أن تتسم الفترة 2012-2013 بالدعم الحكومي الكبير ثم تتحول إلى حالة من الترشيد خلال 2015-2016 ما يبني عندنا فكرة أن لا وجود لرؤى واستراتيجيات على المدى المتوسط -وتحفظ-، في كنف هذا كله يمكن سرد أهم النقاط التي خلص لها تحليل السيولة في النظام المصرفي:

- لتزال المصارف العمومية تخضع في نشاطها إلى المركزية مما يلغي مبدأ الاقتصاد ذو مستويين؛
- يظهر التحليل العام للسيولة بعض الهفوات المسجلة على مستوى سلطات الإشراف وسلطات النقد حيث أظهر مستوى باهت من الأداء لم تضبط السيولة في المستوى الملائم وهذا قد يكون أمر من اثنين إما أن السياسة النقدية غير فعالة وهذا وجهة نظرنا أو أن نمو الاقتصادي كان أكبر من قدرة

التحكم فيه خلال مرحلة ما من الدراسة خاصة الفترة 2008-2013، وبالتالي غياب الرّشادة الاقتصادية والعقلانية؛

- تحليل السيولة يقود بنا إلى طرح سؤال حول "مدى نجاعة سياسة استهداف السيولة في تحقيق الاستقرار المالي"؛

- تحليل السيولة المصاحب لتحليل مؤشرات "Macro-Prudential" يُظهر نوعاً من عدم التناسق بين السياستين النقدية والمالية، الأولى تحاول كبح السيولة عند مستويات معينة والأخيرة تحاول تحفيز الطلب من خلال قناة الاستثمار الذي يتطلب سيولة أكثر؛

- توسع السيولة لدى النظام المصرفي بتلك المستويات خلال فترة عقد كامل من الزمن وما يزيد بقليل. حدث هذا دون أي تأثير على درجة استقرار مؤشرات المالية في المصارف يقود بنا إلى طرح تساؤل آخر مفاده "فيما تتمثل محددات الاستقرار المصرفي في الجزائر"، وإن كان الفصل السابق قد أجاب على أهم المخاطر التي تكتنف النشاط المصرفي الجزائري وأوضح عياناً أنها تقتصر على مخاطر الائتمان دون سواها؛

- القطاع الاقتصادي الحقيقي له تأثير نسبي على درجة السيولة على خلاف المؤشرات السابقة التي اتضح أنها تتأثر بشكل مباشر به، وأن صدمات الهيدرو-كاربير أثرت بشكل مباشر على درجة السيولة على خلاف الأزمات المالية الخارجية؛

- إن تحليل منحنيات التضخم يكشف أنه ناتج في الأساس من التغالي في الأجور، لذلك فإن رصد مؤشر السيولة لا يكفي في نظرنا طالما لم يتم رصد مؤشرات الاقتصاد الكلي لمعرفة أساس الخلل؛

- إن درجة السيولة في الاقتصاد تم بثلاثة مراحل أساسية (تدفقات التّقد الأجنبي، صافي الإنفاق الحكومي، تطور مستوى الودائع والائتمان) والاقتصاد الجزائري خلال فترة المسح أظهر أنه يتأثر بالثلاثة معاً خصوصاً في ظل التخلص من جانب كبير من المديونية الخارجية، إلا أن المعامل الأخير، (الودائع/الائتمان) كان له الأثر البالغ وهذا ما كشفنا عنه خلال تحليل مؤشرات الرّفح المالي جنباً إلى تحليل مستوى الودائع والقروض في الاقتصاد الجزائري؛

وعليه من خلال ما سبق نحن نرى بأنه يتوجب عمل إستراتيجية بناءة لإدارة السيولة في النظام المصرفي كما سبق وأشرنا خلال التحليل في المبحث السابق وذلك من خلال :

- ضرورة تبني القواعد الأساسية لإدارة السيولة المعدة من قبل لجنة بال الاستشارية؛
- ضرورة إصلاح سياسات منح الائتمان في المصارف الجزائرية وفق الرّشادة ومبدأ الربحية؛
- ضرورة التقيد بمبادئ الحوكمة السليمة للجنة بال الاستشارية في إطار التسيير المصرفي؛
- على سلطات الإشراف اعتماد آليات الكيفية للسياسة النقدية في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة (الإفناع الأدبي)؛

## المطلب الثاني : سيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي الكلي "Top-Dwon"

كشف تحليل مؤشرات "Macro-Prudentielle" السابق على بعض النقاط المهمة والتي قمنا ببناء متغيرات الإجهاد المالي وفقاً لذلك، بعد أن تطابقت بشكل كبير مع النتائج المستوفاة من بعثة تقييم النظام المالي للجزائر سنة 2012. لذلك تطبق اختبارات التحمل وفق سيناريوهات والصدمات المذكورة أدناه على مستوى المالية العامة ممثلة برصيد الميزانية العامة خارج التطهير بالتوازي مع مستوى العلاقات الخارجية ممثلة برصيد ميزان المدفوعات. ونحن في هذا المطلب ندرج أهم النتائج فقط على أن نطرح تحليل الصدمات خلال المبحث الموالي والذي يعنى في الأساس ببرامج الإجهاد المالي وهذا من أجل الحفاظ على منهجية واضحة في التحليل المعتمد.

### 1. تصميم سيناريوهات الإجهاد الكلي "Top-Dwon":

من أجل الإحاطة بمجمل الأوضاع والمخاطر التي من الممكن أن تكتنف النشاط الاقتصادي في الجزائر سنحاول التوسع في اختبار الإجهاد وذلك من خلال إجراء سيناريوهات خارجية "جيو-سياسية" أي تحدد خارج النموذج، حيث من المحتمل أن تكون التوترات مستوردة خارج النموذج الاقتصادي (أثر العدوى) تماماً كما حدث في الأزمة المالية 2007-2008.

#### 1.1. فرضيات سيناريوهات الإجهاد الكلي:

تستند اختبارات الإجهاد المعتمدة على المستوى الكلي لاختبارات الخارجية "جيو-سياسية" تنطوي على جملة من السيناريوهات كما تنطوي على صدمات اقتصادية وهي على النحو التالي:

##### 1.1.1. صدمات جيو-سياسية:

تستند اختبارات الإجهاد المالي للمتغيرات الخارجية "جيو-سياسية" على جملة من السيناريوهات سوف لن نتعمق في تبيان الأثر الذي تسببه نظراً لأننا قد وضحنا ذلك خلال الفصول النظرية السابقة، بينما نعتمد إلى تحليل السيناريو على شكل واسع وهذه السيناريوهات كالتالي:

أ. سيناريوهات الاستدانة الخارجية: وفقاً لهذا السيناريو يتم اعتماد ثلاثة متغيرات تترجم صدمة الاستدانة الخارجية وهي تماماً التي استخدمتها الجزائر سابقاً، (القروض الثنائية، القروض المتعددة الأطراف، قروض مالية) بالإضافة إلى أثر الدين الخارجي مجملاً.

ب. سيناريوهات تشمل أزمة انخفاض أسعار الهيدرو-كاربير: في هذا السيناريو سوف نعتمد متغيرين أساسيين، الأول تراجع سعر برميل النفط في أسواق الطاقة العالمية، والمتغير الثاني هو تراجع جباية هيدرو-كاربير في حد ذاتها، حتى نستبين الأثر الفعال لقطاع الطاقة على مختلف مؤشرات الاستقرار المالي ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

ج. سيناريوهات تخفيض الأجر للإدارة العامة: نظراً للظروف الحالية والتي تدور حول إمكانية اعتماد المالية العامة في الجزائر على الدين العمومي من خلال اقتطاعات الأجر ارتأينا إلى أن تتضمن السيناريوهات المعدة هذه الصدمة وقد تم تقسيمه إلى متغيرين الأول يحدث من خلال الاقتطاع من أعباء الإدارة المركزية، والمتغير الثاني يشمل كل الإدارة العامة بما فيها أجر ورواتب الأسر.

### 2.1.1. الصدمات الاقتصادية:

يعتمد اختبار الإجهاد المالي في الجزائر على فرضيات تسمح باستباق أو قياس الخطر النظامي الذي يأخذ في الحسبان احتمال عدم كفاية أصول المصارف وكذلك الخطر المتأتي من الربط البيني للمصارف في السوق النقدية وتستند اختبارات الإجهاد التي نعتمدها على سيناريوهات مفادها:

أ. سيناريوهات تشمل تراجع الصرف بين الدينار والعملة الرئيسية: يتضمن تحليل سيناريو أزمة الصرف التي من شأنها التأثير على استقرار العملة وبالتالي مجمل الأصول والثروة في البلاد، وبالرغم من كون نظام إدارة الصرف في الجزائر لا يخضع لآلية السوق وإنما هو (نظام مدار)، إلا أننا سنعطي فكرة عن مدى تأثير صدمة الصرف على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي وكذا مؤشرات الاقتصاد الكلي خاصة.

ب. سيناريوهات اللجوء إلى الدين العام: يتضمن السيناريو في هذا الخصوص التحليل المعمق لصدمة المديونية الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أجر الإدارة العامة، وهنا نتحدث عن صدمة الدين العمومي بشكلٍ أوسع.

ج. سيناريوهات تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي: هذا السيناريو يتضمن عدة متغيرات كلية على الاستقرار المالي أهمها التضخم والبطالة، وكذا المجمعات النقدية كذلك سنحاول تبيان أثر المؤشرات الكلية على مؤشرات الجزئية من أجل محاولة الربط بين الدائرة النقدية والحقيقية.

### 2.1. سيناريوهات الإجهاد الكلي "Top-Dwon":

تتضمن سيناريوهات الإجهاد الكلي كما ذكرنا آنفاً على ثلاثة مستويات وسيناريوهات وفقاً لدرجة التأثير وبالرغم من أنها سيناريوهات مقترحة ومفتعلة إلا أنها تخضع لمقاربتين أساسيتين، الأولى أنها في الأساس تخضع لمبدأ "ماذا لو؟؟"، والأمر الثاني أنها سيناريوهات بناءً معقولة ومحتملة الحدوث وليست اعتباطية بعيدة عن الحدوث. وفي هذا الصدد فإن سيناريو المتشائم (الضار للغاية) هو في الحقيقة غير معتمد في الاقتصاد الجزائري وهو مدرج ضمن الاقتصاد الأمريكي في منهج "Dodd-Frank" وإنما أعتمد من قبيل العمل وفق المبدأ السابغ لاختبارات الإجهاد المالي لصندوق النقد الدولي. وعليه نحن ندرج أدناه نتائج اختبارات الإجهاد المعد ومن ثم سنقوم بتحليل الصدمات خلال المبحث الموالي من أجل الحفاظ على المنهجية المعتمدة وفق الأساس الذي طرحناه في بداية الفصل.



الفصل الرابع: إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية & متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر

جدول رقم (32): نتائج سيناريوهات الإجهاد المالي - صدمة "Top-down"

الاستقرار الاقتصادي العام												بعد الصدمة		قبل الصدمة	إختبار الحساسية
الاستقرار المصرفي				التوازن الاقتصادي الخارجي				التوازن الاقتصادي الداخلي				السيناريو السلبي (50%)	السيناريو المتشائم - الضار للغاية (75%)	سيناريو خط الأساس	
التركيز في الأصول المصرفية		الملاءة المصرفية		وضعية ميزان التجاري		وضعية ميزان المدفوعات		المالية العامة - بما فيها عمليات التطهير		المالية العامة - خارج ميزانية التطهير					
المتشائم	السيناريو السلبي	المتشائم	السيناريو السلبي	المتشائم	السيناريو السلبي	المتشائم	السيناريو السلبي	المتشائم	السيناريو السلبي	المتشائم	السيناريو السلبي				
39,71%	55,73%	13,43%	17,20%	//	//	-12,23	-17,33	-1200,63	-800,428	-1301,64	-867,78	\$5,25	\$4,50	\$3,02	صدمة اللجوء للاستنادة الخارجية (مليار دولار)
35,76%	53,09%	13,14%	17,00%	//	//	Pas affecté		Pas affecté		-3677,59	-3325,6	\$13,25	\$26,50	\$53,10	صدمة أسعار هيدرو-كربون في سوق الطاقة العالمية (الدولار)
33,39%	51,52%	10,58%	15,30%	//	//	Pas affecté		Pas affecté		-3589,5	-3238,7	1275	2550	5 103,10	صدمة تراجع إيرادات الإجمالية للهيدرو-كربون (مليار دينار)
23,72%	45,06%	8,20%	13,71%	//	//	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		954,45	1908,9	3 817,80	صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة
31,29%	50,11%	7,90%	10,10%	//	//	Pas affecté		-1097,87	-1582,98	-1127,33	-1625,4	450,9	901,8	1 803,60	** الرواتب والأجور
Pas affecté		Pas affecté		//	//	-11,24	-16,67	-925,53	-1468,09	-950,36	-1507,4	204,855	175,59	117,06	** الدينار مقابل الدولار الأمريكي
39,05%	55,29%	7,04%	9,53%	//	//	Pas affecté		-3684,9	-3307,67	Pas affecté		193,28645	165,6741	110,45	** الدينار مقابل العملة الأوروبية
Pas affecté		Pas affecté		//	//	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		1,953	1,674	1,12	** الدولار مقابل العملة الأوروبية
Pas affecté		Pas affecté		//	//	-38,56	-34,88	-3575,75	-3234,9	-3671,69	-3321,6	14,79%	12,68%	8,45%	** سعر الفائدة الحقيقي
Pas affecté		21,00%	24,00%	//	//	-14,48	-18,83	Pas affecté		Pas affecté		0,53%	0,45%	0,30%	** تسهيلات الودائع
Pas affecté		Pas affecté		//	//	-39,32	-35,39	-1528,2	-1870,1	-1379,01	-1793,4	74,55	63,9	42,60	صدمة اللجوء إلى الدين العمومي
Pas affecté		Pas affecté		//	//	Pas affecté		-3466,6	-3162,13	Pas affecté		8,40%	7,20%	4,80%	** التضخم
33,79%	51,78%	12,04%	16,27%	//	//	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		19,60%	16,80%	11,20%	** البطالة
29,05%	48,62%	11,75%	16,07%	//	//	Pas affecté		Pas affecté		-3836,85	-3431,8	4147,98	8295,95	16 591,90	** الناتج الداخلي الإجمالي (Pib)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport annuel des banques commerciales, Échantillon d'étude, 2004-2014.

### 3.1. نتائج سيناريوهات الإجهاد الكلي "Top-Dwon":

من خلال اختبار الإجهاد المعد يمكن إدراج أهم النتائج المستوفاة في النقاط أدناه، وما نذكر به أن هذه الاختبارات أجريت في ظلّ ظروف استثنائية تسود الاقتصاد الجزائري حيث يخيم عليه حالة من التباطؤ الشديد الذي انعكس في عجز المالية العامة وميزان المدفوعات، هذا العجز المتراكم منذ سنوات عدّة وبالموازاة مع صدمة هيدرو-كاربير القوية، أثّر بشكل كبير على التوازن والاستقرار الاقتصادي بمجمله وليس الاستقرار المالي وحسب وفيما يلي أهم النتائج المستوفاة من الاختبارات:

- صدمة الاستدانة الخارجية لها أثر قوي على مؤشرات الاستقرار المالي خاصة المصارف العمومية التي أظهرت هشاشة كبيرة اتجاه هذه الصدمة؛
- صدمة الاستدانة الخارجية أثرها قوي على جودة الأصول المصرفية في حين محدودة على الملاءة؛
- صدمة الاستدانة الخارجية وفق السيناريوهات المعدة تتطلب إعادة رسملة فورية للنظام المصرفي نظراً للهشاشة المالية التي ترافق طابع خدمة الدين، وبالرغم من أنّ هذا الإجراء صعب جداً خاصة في المصارف الخاصة إلا أنّه الإجراء الأول الذي نراه في ظل تلك السيناريوهات؛
- صدمة الاستدانة من شأنها أن تؤثر على العملة (الدينار) مما قد ينجر عنه بعض المخاطر، كما أنّ تراجع الدينار اتجاه العملة الأوروبية الموحدة أكثر تأثراً من الدولار الأمريكي؛
- صدمة الاستدانة من شأنها أن تحدّ من درجة التوسع الكبير في السيولة والمصارف الخاصة هي الأكثر توتراً بذلك؛
- صدمة هيدرو-كاربير يعد أثرها كبيراً على الاقتصاد الجزائري ويتعدى الأثر إلى النظام المالي من خلال قناة الودائع وكذا قناة الاقتراض؛
- صدمة هيدرو-كاربير تؤثر بشكل كبير على كل مؤشرات الاستقرار المصرفي المعتمدة وكان أثرها على المصارف العمومية هذا الأكثر عمقا وأن مؤشري الملاءة وجودة الأصول ذو تأثير عميق نسبياً؛
- صدمة هيدرو-كاربير تستوجب من النظام المصرفي إعادة رسملة من أجل تلافي الهشاشة المالية؛
- صدمة الهيدرو-كاربير كسيناريو الاستدانة الخارجية تؤثر بشكل كبير على استقرار سعر صرف الدينار خاصة اتجاه العملة الأوروبية الموحدة؛
- المصارف الخاصة أثبتت جدارتها في مقاومة الصدمتين العنيفتين التي أجريت ( الاستدانة والهيدرو-كاربير) على خلاف المصارف العمومية التي أظهرت أنها تتأثر بشكل عميق نسبياً؛
- تعد صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة نسبة فقط على التوازن الاقتصادي حيث تبين أن لا أثر على التوازن الخارجي في حين هناك أثر نسبي فقط على درجة الاستقرار؛
- صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة لها أثر نسبي على الاستقرار المالي وأشار إلى أنّ المصارف الخاصة تعد الأكثر توتراً بهذا السيناريو؛

- صدمة أسعار الصرف لها أثر معتبر على تقلب صرف الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة وهو أعلى بكثير من ذلك الأثر اتجاه صرف الدولار الأمريكي. وأشار ضمناً إلى أن صرف الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية الموحدة لا يشكل صدمةً بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا خلاف ما توصل إليه النموذج الاختبار الذي أجراه FMI سنة 2012 حين كشف على أثر إيجابي من خلال الوفرة الذي يحققه اتجاه صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي؛
- صدمة الدين العام ذات أثر محدود على الاقتصاد، وأثبتت عدم تأثير النظام المالي بذلك؛
- لما تزال بعد ضمن السيناريوهات المشتركة بين الاستدانة الداخلية والخارجية الأوضاع المالية متردية وخارج مستوى التوازن الكلي؛
- أشار تحليل صدمة تراجع المؤشرات الكلية إلى جملة من الملاحظات نذكرها في النقاط التالية:
  - ✓ مستويات التضخم تؤثر نسبياً على التوازن الاقتصادي الداخلي فقط في حين لا أثر على التوازن الخارجي ومؤشرات الاستقرار المالي.
  - ✓ صدمة البطالة أثرها قوي وواسع على مجمل المؤشرات الكلية للاقتصاد والتي توازي أثر صدمة هيدرو-كاربير.
  - ✓ مؤشرات النمو والدخل يعدّ أثرها نسبياً على مجمل المؤشرات الكلية حيث تؤثر على التوازن الداخلي وكذا مؤشرات الاستقرار المالي بشكلٍ نسبي فقط، في حين أنّ درجة التوازن الخارجي بمنى عن تلك التغيرات.
- أثبتت المصارف الخاصة صلابة معتبرة اتجاه التغيرات والصدمات التي تكتنف النظام المالي في الجزائر في حين أن المصارف العمومية يبدو أنها الأكثر عرضة لتلك التغيرات، وفي هذا الصدد وبما أن المصارف العمومية تعد ذات أهمية نسبية نحن نرى بضرورة دعم آليات ونظم إدارة وجهاز انضباط سوق فعال لحمايتها، خصوصاً وأن متغيرات الجيو-سياسية تعد حادة على مجمل أداء تلك المصارف. من جهة أخرى يمكن طرح آلية إعادة الهيكلة التدريجية للمصارف العمومية خلال الزمن المتوسط من أجل تلافي الأثر القوي الذي يمكن أن يحدث اتجاه انتقال الأزمات المصرفية إلى القطاع الحقيقي؛
- إن أداء المصارف الخاصة أعلى منه المسجل لدى المصارف العمومية رغم مساهمتها في الاقتصاد الجزائري والنظام المالي وهي تمتاز بدرجة صلابة معتبرة، على عكس المصارف العمومية حيث أنها من المرجح أن تتحول صلابتها إلى هشاشة إثر بعض الصدمات المالية خاصة تراجع أسعار الهيدرو-كاربير وتراجع مؤشرات الاستقرار المالي.
- من المرجح حسب تحليل السيناريو "Top Down" أن الأزمات المالية يكون منشأها المصارف العمومية هذه المرة نظراً لوضع الهشاشة الذي يهددها خاصة في ظل السيناريوهات المشابهة؛

## المطلب الثالث : تحليل الامتثال بالمعايير ومبادئ أفضل الممارسات أدوات النّظام المالي والمصرفي الفعال

تمثل المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الحدود الدنيا الفعلية لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية، والرقابة عليها بشكلٍ احترازي وسليم تستخدم كمؤشر لتقييم جودة أنظمة الرقابة السليمة، كما يستخدم صندوق النقد والبنك الدوليين هذه المبادئ الأساسية في سياق برنامج تقييم القطاع المالي "PESF"، التحليل المجري أدناه المدعم بالتحليل الذي أجراه صندوق النقد الدولي يعطي صورة عن مدى جودة نظم الرقابة والإشراف المصرفي في الجزائر. وما نشير إليه أنّ صندوق النقد الدولي أجرى هذا التحليل على المصارف العمومية دون سواها حين كانت تشكل 81% من إجمالي النظام المصرفي، ما يعزز من اتجاه دراستنا التي تمثل نفس النسبة مع التنوع في خصائص المصارف المستهدفة.

### 1. المبادئ الـ 29 للرقابة المصرفية الفعالة:

أجريت ضمن برنامج تقييم الاستقرار المالي "PESF" في 2012 تقييماً لمدى التزام النظام المصرفي الجزائري بالمبادئ الـ 29 للرقابة المصرفية الفعالة التي تعتمدها لجنة بال الاستشارية، وقد ثبت أن النظام المصرفي الجزائري الذي تهيمن عليه المصارف العمومية الستة (06)<sup>(\*)</sup> وفي ظل عدم وجود سوق مالي يؤدي دوراً هامشي في تمويل الاقتصاد<sup>(1)</sup>. وقد أجريت تلك التقييمات في شكل استقصاء للتقييم الذاتي للردود من قبل تلك المصارف على الاستبيان، بالاستناد إلى القوانين والتنظيمات التي تضبط النشاط المصرفي في الجزائر وكذا تقارير محافظي الحسابات الخارجيين، وهذا ما جعل هذه الدراسة تعتمد على تلك النتائج التي خلص لها صندوق النقد الدولي بدلاً من إعادة إعداد استقصاء لتلك المصارف.

#### 1.1. المبدأ الأول - المسؤوليات والأهداف والصلاحيات (من المبدأ 01 إلى المبدأ 07):

حسب المبدأ الأول لمبادئ الرقابة الفعالية للجنة بال الاستشارية فإنه يتطلب توافر نظام للرقابة الفعالة بمسؤوليات وأهداف واضحة للهيئة المكلفة بالإشراف، وهنا تقع مسؤولية الإشراف على النظام المالي في الجزائر على عاتق بنك الجزائر الذي وزع تلك المسؤوليات على هيئاته الخاصة وهي مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية هذه الأخيرة التي تدعمها هيئات خاصة وهي المديرية العامة للمفتشية العامة والتي سبق وتطرقنا لمهامها الرقابية بعين المكان خلال الفصل السابق.

(\*) - المصارف العمومية هي: البنك الوطني الجزائري (Bna) - القرض الشعبي الجزائري (Cpa)، بنك الجزائر الخارجي (Bea)، بنك التنمية المحلية (Bdl)، بنك التنمية الريفية (BADR)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

(1) - FMI, ALGÉRIE- ÉVALUATION DE LA STABILITÉ, Rapport N°. 14-161, 2014, Op-Cit, P ..

أما فيما يخص جودة الإشراف فإن عملية الرصد لا تتوقف فقط على سلطات الإشراف وإنما أيضا على بعض السياسات الاقتصادية وكذا نوعية البنى التحتية التي من شأنها دعم انضباطية السوق وتؤثر بشكل كبير على قدرتها على ممارسة الرقابة الفعّالة، فعلى سبيل المثال حجم التركز الكبير والحساسية لقطاع الهيدرو-كاربير من شأنه أن يؤثر على جودة الائتمان، وهذه العوامل في الحقيقة هي خارج قدرة سلطات الإشراف المصرفي في ضبطها. فقطاع هيدرو-كاربير يسهم في 34% من حجم الإيرادات الكلية للاقتصاد وما يربو عن 65% من إجمالي الإيرادات العامة والأكثر من ذلك والذي يجعل وضع التوازن الخارجي حساساً أكثر هو أنه يسهم في 98% من حجم الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري وهذا ما من شأنه أن يؤثر على سياسات منح الائتمان مما قد يؤثر في المستقبل لمخاطر ائتمان لا حدود لها قد تعصف بالاستقرار المصرفي الجزائري وبالتالي النظام المالي ككل.

ويشار إلى أن مستوى النشاط وحالة الرواج الكبير الذي اتسم به النشاط الاقتصادي الجزائري طوال الفترة 2002-2008، سمح بتجاوز حالة الهبوط التي خيمت على الاقتصاد العالمي خلال سنة 2009 حين شهدت تراجعا في الطلب العالمي من الهيدرو-كاربير، وقد تدعمت المالية العامة في الجزائر كذاك بعد الانتعاش في تلك الأسعار خلال السنوات 2010-2013، ويذكر أن النظام المصرفي الجزائري لم يتأثر مطلقا بالأزمة المالية 2007-2008 (أزمة الرهن العقاري).

## 2.1. مبدأ تحليل الشروط المطبقة على العمليات المالية والمصرفية (من المبدأ 08 إلى المبدأ 25):

من خلال رصد الأدوات والشروط المطبقة على العمليات المصرفية منذ صدور الأمر 03-11 الذي يعنى بالنقد والقرض فإنه يلاحظ تحسن نسبي في تلك الأدوات بغض النظر عن فعالية بعضها، إضافة إلى إعادة النظر في استقلالية هيآت الإشراف المصرفي عن باقي السياسات الاقتصادية والتي من الممكن أن تسبب بعض التداخل والتضارب في الأهداف السياسة الاقتصادية العامة. وقد ورد ضمن الاستنتاجات التي توصل إليها أيضا ضمن تحليل المبادئ الـ 29 أنّ المخاطر المصرفية تبقى محدودة نظراً لدرجة عدم التعقيد في النظام المصرفي الجزائري - نقصد هنا أن النظام المصرفي الجزائري نظام بسيط غير معقد غير مركب- كما سبق وأشار تحليل مؤشرات الصلابة المالية بذلك.

في ذات السياق تم تكييف الإطار الاحترازي لإدارة المخاطر بعد الإصلاحات التي أجريت على النظام المصرفي بعد صدور الأمر 10-04 الذي يعنى بالنقد والقرض وتماشيا مع الإصلاحات التي أتت بها مختلف المعايير الدولية للإصلاحات المالية وعلى رأسها لجنة بال للإشراف المصرفي حين أدخلت تعديلات على مؤشرات الاستقرار المصرفي إضافة إلى جملة الإصلاحات التي أعدها صندوق النقد الدولي في ذات السياق، وتعد رسملة النظام المصرفي الجزائري وإدخال التعديلات في مجال الرقابة الداخلية أهم تلك النظم الاحترازية المنتهجة، إضافة إلى إعادة تقييم للنظام المصرفي لكشف مواطن

الضعف درجة الحساسية التي تكتنف نشاط الوساطة المالية في النظام المالي فضلاً عن إطار محكم لرصد مخاطر السيولة ووضع نهج موحد لذلك. بالرغم من أن صندوق النقد الدولي ذكر بأن تنفيذه بطيء في تحقيقه، وهو ما يظل عقبة أمام إرساء النظام الفعال لإدارة المخاطر الحساسة خاصة في ظل عدم وجود تنسيق للمهام المنوطة بهيئات الإشراف خلاف لما يتضمنه القانون الأساسي للمصارف (قانون النقد والقرض) أي أن تلك الإجراءات تفتقر إلى الاتساق. كما أشار "FMI" كذلك أنه لا يزال يتعين نشر نظام لإدارة الأزمات وتحليل اختبار المقاومة. في حين ذكر صندوق النقد الدولي أنه لا يزال التعاون مع هيئات الإشراف الخارجي متحفظاً من قبل السلطات الجزائرية<sup>(1)</sup>.

### 3.1. المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي:

رغم الإصلاحات في الممارسات المحاسبية تم سنة 2010 لجعلها أقرب إلى المعايير الدولية إلا أنه لتزال المعلومات المالية عن المصارف والمؤسسات المالية غير كافية-كما واجهت هذه الدراسة مشاكل عويصة في جمع المؤشرات المالية المصرفية- بالرغم من أن الممارسة المحاسبية في النظام المصرفي الجزائري تقليدية نوعاً ما رغم الامتثال للإفصاح بقوائم المالية وفق المعايير الدولية وهكذا يظل إعداد الحسابات الموحدة ولاسيما المصارف العمومية غير كاف هذا ما يضعف من درجة توافر معلومات مالية عن المخاطر وتنظيم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، إضافة إلى أنّ عدم لجوء النظام المصرفي إلى الأسواق المالية وحقيقة عدم التزام المصارف العمومية بمبدأ الإفصاح المالي الذي يعد أهم بند ضمن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي يحول دون إرساء انضباط السوق خاصة المصارف العمومية، ويشمل هذه الافتقار إلى نشر البيانات المالية الموحدة والمرحلية والمستوى المنخفض جداً لمتطلبات الكشف عن المخاطر النوعية، بالإضافة إلى ذلك لا تتوفر التقارير السنوية للمصارف على موقعها على الإنترنت مما يجبر الجمهور (على غرار الباحثين والاقتصاديين). ولا يملك صندوق ضمان الودائع السلطة الكاملة للقرار (الاستقلالية) مما يستوجب إعادة النظر في القانون الأساسي الذي يضبط آلية تسيير نظام ضمان الودائع المصرفية. ومما يشير أيضاً جدوى فعاليته نظراً للتأخيرات المفروطة في السداد بعد حالات فشل المصارف التي حدثت بين عامي 2003 و2005. ولا يوجد لدى النظام المالي الجزائري بعد إطار ملائم لإدارة الأزمات "un cadre de gestion de crise" فالنظام السابق لا يعدو أن يكون علاجاً نهائياً يؤثر على درجة استقرار المالية العامة من جهة ومن درجة استقرار النظام المصرفي من جهة أخرى.

(1) - Fonds monétaire international, Rapport N° 14-161, 2014, Op-Cit, P43 .

## 2. خطة العمل الموصى بها لتحسين الامتثال لمبادئ بال الأساسية:

من أجل إرساء المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة يستوجب أن يكون النظام المصرفي فعالا وديناميكيا جنبا إلى توافر بعض الشروط المهمة في سبيل تحقيق وإرساء المبادئ الفعالة للرقابة المصرفية حتى تكون سلطات الإشراف قادرة على إعداد جهاز رقابة وتطبيقه ومراقبته حتى في ظل الأوضاع المالية المتوترة، مع شريطة أن تكون سلطات الإشراف قادرة على الاستجابة للظروف الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلبا على النظام المصرفي هذه الشروط هي<sup>(1)</sup>:

- سياسات اقتصادية كلية سليمة ومستدامة؛
- إطار عمل مؤسس على نحو جيد لصياغة سياسة الاستقرار المالي؛
- إطار عمل واضح لإدارة الأزمات والتصحيح وتصفية المؤسسات المتعثرة؛
- مستوى ملائم من الحماية للنظام المالي (شبكة الحماية العامة)؛
- انضباط فعال للسوق؛

ويشار إلى أن هناك عدة عوامل من شأنها أن تحد من درجة أداء سلطات الإشراف المصرفي على مستوى العالمي وليس في الجزائر فقط وتعد المتغيرات الخارجية التي هي خارج اختصاص سلطات الإشراف المصرفي أهم وأكثر تلك المتغيرات تأثيرا على سلامة الجهاز المصرفي والنظام المالي ككل، لذلك ينبغي أن تضطلع سلطات الإشراف الحكومة بتلك المتغيرات والتنسيق فيما بينها من أجل ضمان تحقيق الأهداف المسطرة بينها (الاستقرار والتنمية الاقتصادية). وقد أوجزت تحليلات بعثة تقييم الاستقرار المالي للجزائر سنة 2012 جملة من المتطلبات لتحسين أساليب الرقابة الفعالة نذكر أهمها<sup>(2)</sup>:

- في خصوص المسؤوليات، الصلاحيات والأهداف يستوجب تعزيز التنسيق والتواصل بين مختلف هيئات الرقابة للنظام المصرفي (بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية)، مع ضمان استقلالية تلك الهيئات وكذا إجراء مشاورات أكثر انتظاما لضمان التنسيق بينها خاصة عند وضع اللوائح والتعليمات الجديدة؛
- في خصوص الاستقلالية والمسؤولية والحماية القانونية للسلطات الإشرافية ينبغي ضمان أن مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية تعمل وفقا للمبادئ المخول لها في قانون النقد والقرض ووضع إطار تشريعي يحدد معايير وإجراءات تعيين وتنحية أعضاء ومسئولي تلك اللجان؛
- في سياق التعاون والتنسيق يجب وضع إطار للتعاون بين السلطات الرقابية على المستوى الجزئي للمصارف والمؤسسات المالية (الرقابة الحصيفة، ومراقبة التأمين، ومراقبة السوق، ووزارة المالية)، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات على أساس ثنائي مع السلطات الرقابية بما فيها صندوق النقد

(1)- Comité de Bâle, **Principes Fondamentaux Pour Un Contrôle Bancaire efficace**, Op-Cit, P15.

(2)- Fonds monétaire international, Rapport N°. 14-161, 2014, Op-Cit, P50 .



- الدولي، مع وجود إطار ممكن لكيفية الكشف عن المعلومات السرية وتحديد شروط استخدامها وتداولها في إطار العمل المصرفي والرقابة الحصيفة؛
- في إطار المبدأ الخامس وهو معايير الترخيص يتطلب التنسيق بين الجهاز الإشرافي ولجان الرقابة الداخلية في المصارف والأهم من ذلك أورد في تقرير الاستقرار أن شروط ترخيص الاعتماد التي يتضمنها قانون النقد والقرض غير كافية ويلزم دعمها ببند أوسع نطاقاً تشمل مستويات السيولة الدنيا ونظم الرقابة الداخلية؛
  - في خصوص المبدأ السابع الذي يعالج الاستحواذات الكبيرة فقد أوصى بيان البعثة بتحديد أكثر لصياغة المادة (74)<sup>(\*)</sup> من قانون النقد والقرض 03-11 المعدل بالأمر 04-10، نظراً للضبابية التي تكتنف هذه المادة في خصوص المساهمات بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية؛
  - في مجال تطبيق الحوكمة المصرفية داخل الجهاز المصرفي كما تنص على ذلك المبدأ السابع فإنه وفي هذا الخصوص نحن نرى بأن يراعى استكمال تحديث وتسيير نظام الرقابة الداخلية تماماً وفق ما أتى في المواثيق المنظمة له نعني بذلك التعليمات 08-11 التي تعنى بالرقابة الداخلية في المصارف جنباً إلى التنسيق مع المراجعة الخارجية، وقد أفضى تقرير البعثة في هذا المجال إلى تعزيز الرقابة على أساس المستندات بدلاً من تلك التعليمات التي تحدد أساليب إدارة المصارف سيما تلك التي تحدد المكافآت وتعزيز دور الأعضاء المستقلين في المجالس واللجان. وفي ذات السياق دعا تقرير البعثة إلى ضرورة فرض عن طريق التنظيم إنشاء لجان مراجعة الحسابات مختصة في مجال العمل المصرفي، جنباً إلى لجنة لإدارة المخاطر في المصارف الكبيرة وكذا برنامج وخطة عمل لإدارة المخاطر التشغيلية خاصة في المصارف العمومية؛
  - تطبيقاً للمبدأ الخامس عشر يستوجب من المصارف التقيد الصّارم بنظام الرقابة الداخلي، وضرورة إعداد خرائط المخاطر التي تكتنفها، بالإضافة إلى إدارة حصيفة لمخاطر السيولة خاصة اختبار الإجهاد المالي؛
  - إعادة النظر في المبدأ السادس عشر الذي يقضي بكفاية رأس المال من خلال تنفيذ القاعدة المشار إليها في المادة (89)<sup>(\*)</sup> من الأمر 03-11 الذي يعنى بقانون النقد والقرض؛
  - في إطار المبدأ 28 الإفصاح والشفافية، ينبغي نشر المعلومات والبيانات المالية لكي تكون متاحة للأصحاب الصّلة وكذا للجمهور العريض على حدٍ سواء<sup>(1)</sup>؛

(\*)- تنص المادة 47 من الأمر 03-11، الذي يعنى بقانون النقد والقرض : يمكن المصارف والمؤسسات المالية أن تأخذ مساهمات وتحوزها ولا يجوز أن تتعدى هذه المساهمات بالنسبة للمصارف الحدود التي رسمها مجلس النقد والقرض.

(\*)- تنص المادة 89 من الأمر 03-11، الذي يعنى بقانون النقد والقرض : يجب على كل بنك وكل مؤسسة مالية أن يثبت كل حين، أن أصوله تفوق فعلاً خصومه التي هو ملزم بها تجاه الغير بمبلغ يعادل على الأقل الرأسمال الأدنى المذكور في المادة 88 من هذا الأمر.

### 3. معايير المحاسبة الدولية:

المصارف والمؤسسات المالية حالياً تتقيد بمسك المخطط الحسابات المصرفية التي تلحق بالنظام 04-09 الذي يتضمن مخطط الحسابات والقواعد المحاسبية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية، وتختص المطابقة الترميز وتسمية ومحتويات حسابات العمليات عدا بعض الحسابات المتعلقة بالعملاء الصعبة والسندات التي تخضع إلى قواعد خاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي<sup>(2)</sup>. ويهدف النظام 04-09 إلى تحديد مخطط الحسابات التي تدعى في صلب النص " المؤسسات الخاضعة "، ويقصد بالقواعد المحاسبية حسب هذا التنظيم الجزائري مبادئ المحاسبة وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، ووفقاً لهذا فإن المصارف ملزمة بالتسجيل المحاسبي وفقاً لهذا المخطط وحيث أنه ألغى كل الأحكام المخالفة له ويقصد بهذا النظام 08-92 وقد شرع العمل بهذا النظام في الأول من جانفي 2010.

في خضم هذا كله يتضح أن أهم محددات الاستقرار المالي بمعناه الضيق والجزئي (الاستقرار المالي في المصارف) يتحدد أساساً من متغيرات خارجية وأخرى داخلية، هذا الأخير يتمثل أساساً في درجة التنوع ومستوى جودة الأصول في حين يتمثل الأول في حساسية النظام المصرفي العمومي خاصة للتذبذب الحاصل في أسعار هيدرو-كاربير في سوق الطاقة العالمية. وقد تبين جزئياً أن النظام المالي الجزائري غير منكشف تماماً على العالم الخارجي ما يفسر أنه غير حساس مطلقاً للآزمات المالية الخارجية المتأتية من تلك النظم المالية العالمية، وعليه من خلال ما سبق نحن نرى بأنه يتوجب على سلطات الإشراف المالي والمصرفي وكذا صانعي القرارات لاقتصادية العمل على:

- تنويع الاقتصاد الوطني بما يتماشى والمقومات الاقتصادية التي توفر لهم بدائل عن الاستثمار في قطاع الربيع والهيدرو-كاربير؛
- تلافي الاستدانة الخارجية بما يتوافر من بدائل بما فيها خيارات التمويل الكمي التضخمي؛
- ضرورة تفعيل بورصة القيم المنقولة لإتاحة أشكال وبدائل تمويل جديدة مع إشراك القطاع الخاص؛
- ضرورة التقيد بمبادئ الحوكمة المصرفية للجنة بال الاستشارية لتلافي الصدمات الخارجية؛
- إعادة هيكلة المصارف العمومية وإعادة النظر في مدى انضباطها اتجاه تعليمات بنك الجزائر؛
- الاعتماد على الإستراتيجية الاقتصادية بدلاً من الخطط التي اتضح محدوديتها في إعطاء تطلعات مستقبلية زائفة خاصة في حجم الإيرادات وتطورات العناصر الاقتصادية؛

(1)- Fonds monétaire international, **ALGÉRIE- ÉVALUATION DE LA STABILITÉ DU SYSTÈME FINANCIER**, Rapport N°. 14-161, 2014, Op-Cit, P52 .

(2)- article 03, Règlement n 09-04, du 29 décembre 2009, **portant plan de comptes bancaire et règles comptables applicables aux banques et aux établissements financiers**, , journal officielle n° 76, Correspondant au 29 Décembre 2009.

### المبحث الثالث: فعالية تحليل اختبار الإجهاد المالي للنظام المالي الجزائري

دأبت سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر على تطبيق اختبارات الإجهاد المالي على المستوى الكلي والجزئي سنة 2013 أثناء إجراء "PESF" لتقييم حساسية النظام المصرفي وهذا بالقيام بمحاكاة أزمة لتقييم هشاشة المصارف والمؤسسات المالية، وقد استخدمت اختبارات الحساسية لدراسة نقاط الضعف، بدلالة اختبارات الملاءة في سيناريو الاقتصاد الكلي، واشتملت العملية تحليل "Top-Down" من 20 مصرفاً واختبار "Bottom-up" التي تناولت ستة مصارف عمومية. يأتي هذا المبحث لدراسة إشكالية "مدى حساسية النظام المالي في الجزائر للصدمات" من خلال إجراء سلسلة من سيناريوهات حتى نستخلص نقاط الضعف والحساسية في الجهاز المصرفي على وجه التحديد.

#### المطلب الأول: تحليل سيناريوهات الإجهاد المالي المعدة وفق "Top-Down"

سنحاول إجراء اختبار الإجهاد المالي من خلال استهداف كل المصارف المتوفرة والتي تمثل 75-80% من النظام المصرفي إجمالاً، وهذا بهدف استكمال التحليل المعد سابقاً في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة في بداية الفصل وهذا من خلال تحليل السيناريو بمحاكاته لسيناريوهات ذات ثلاثة مستويات. الأول يتمثل في سيناريو الأساس أي المرجعية قبل الصدمة ويشمل السيناريو الثاني تراجع المؤشرات المعتمدة في السيناريو بعدة مستويات وهو السيناريو السلبي وهذا يمثل الاختبار الأخير الذي يعتمد الاقتصاد الجزائري وضمن برامج صندوق النقد الدولي أو حتى من قبل سلطات الإشراف لا يعتمد السيناريو المتشائم (السيناريو الضار للغاية)، وإنما اعتمده من قبل العمل بالمبدأ السابع لاختبارات الإجهاد التي يعتمدها صندوق النقد الدولي "الحذر من سيناريو البجعة السوداء".

#### 1. استخدام اختبار الإجهاد للتكامل في إدارة المخاطر:

إنّ اختبارات الإجهاد المالي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من ثقافة إدارة المخاطر وأن تكون قابلة للتطبيق وأن يكون صناع السياسة والقرار يتحملوا المسؤولية النهائية عن اختبار الجهد الشامل للبرنامج<sup>(1)</sup> وستساعد هذه الاختبارات في زيادة فعالية استخدام أدوات إدارة المخاطر وخاصةً فيما يتعلق بالمصارف ذات الأهمية النظامية، كما يجب أن يعمل المصرف على اختبار وتعزيز وتحديد المخاطر وأدوات إدارة المخاطر لضمان تحسين رأس المال وإدارة السيولة ويعزز الاتصالات الداخلية والخارجية للمصرف. برنامج اختبارات الإجهاد إستراتيجية متكاملة لتعزيز وتحديد المخاطر والمراقبة وإدارة المخاطر يتضمن ذلك استخدام اختبار الضغط على إدارة المخاطر المحافظ المالية، ويجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من

(1)- Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for sound stress testing practices and supervision**, May 2009, Op-Cit , P08.

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال أو التغيرات في الظروف التي يمكن أن تؤثر سلباً على المصرف، وينبغي أيضاً اختبار أداة أساسية في تحديد قياس ومراقبة التمويل ومخاطر السيولة.

## 2. تضمين مبادئ الإجهاد المالي الدراسة قيد الإجراء:

اختبارات الإجهاد المالي عادةً تتم لتقييم أداء المؤسسات المالية من جانبين مهمين (الملاءة والسيولة) وبما أن معظم هذه الاختبارات تركز حتى الآن على النظام المصرفي، فإننا نجد أنه من الأهمية بمكان أن نجري اختباراً على المستوى الكلي لاسيما الهياكل والبنى الأساسية للاقتصاد الجزائري والتي تشمل التغيرات الجيوسياسية المختلفة خاصة صدمات الهيدرو-كربون، لذلك نستعرض المبادئ الأساسية المعتمدة في تحليل السيناريوهات.

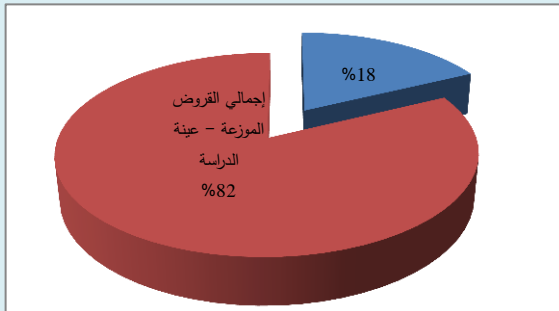
### 1.2. مبادئ الإجهاد المالي:

فيما يلي توصيف لمبادئ الإجهاد المالي للسيناريوهات وفق دليل المبادئ المدرج في الجدول رقم (12).

#### 1.1.2. المبدأ "01" تعريف ملائم للمحيط المؤسسي للاختبارات الإجهاد:

يتناول هذا المبدأ اختيار المؤسسات التي ستدرج في الاختبارات حيث ينبغي أن تكون ذات أهمية نظامية بالنسبة للقطاعين المالي والحقيقي وتطبيق هذا المبدأ يتطلب فهماً دقيقاً للسمات الرئيسية للنظام قبل اختبارات التوتر وقد أجرينا مسبقاً تحليلاً عام للواقع الاقتصادي إضافةً إلى تحليل شامل للمؤشرات "Macro/Micro-Prudentieel"، وحسب ما تقضي به المنهجية المتبعة في تحليل سيناريوهات اختبار الإجهاد ينبغي أن تشمل العينة على الأقل 70% من أصول النظام المصرفي بما في ذلك فروع المصارف الأجنبية العاملة في النظام المصرفي<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (73): عينة الدراسة الممثلة في الاختبار



المصدر: إعداد الباحث، بناء على :

- Bnqe Algérie, **Bulletin Statiste Trimestriel**, 2000 - 2017.
- **Rapport Les Bnqe Commerciale Algérie**, 2004-2015.

في سياقٍ آخر، يعتبر النظام المصرفي الجزائري المحور الأساسي للنظام المالي بحجم أصول تجاوزت 92% من مجمل النظام المالي ويتكون مجتمع دراستنا من عينة من المصارف العاملة في السوق المصرفي الجزائري وهذا خلال فترة 2000-2015، لصعوبة ولاستحالة دراسة القطاع كاملاً تم اختيار عينة من 13 مؤسسة من إجمالي 20 مصرفاً وهي متنوعة من حيث طبيعة النشاط بين الخاص والعام.

(1)- IMF, **Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices**, Op-Cit, August 2012, p 24.

### 2.1.2. المبدأ "02" تحديد القنوات ذات الصلة بانتشار المخاطر:

ينبغي خلال تحليل السيناريوهات أن نربط بين تطور الصدمات وأثرها على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقاً وضّحنا على سبيل المثال أثر صدمة الهيدرو-كاريبر على الاستقرار المالي والتي تعد قناة الائتمان والودائع القناة الأساسية لانتقاله، من جهة أخرى يعد تباطؤ النمو الاقتصادي أو تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات أثر كبير على مؤشرات الاستقرار المالي من خلال تراجع الطلب الكلي وفي ظل تراجع أداء السياسات الاقتصادية الكلية خاصة المالية والتفدية.

### 3.1.2. المبدأ "03" تتضمن كل المخاطر الممكنة التي تكتنف النشاط المالي:

تعد مخاطر الائتمان والسيولة وضعف الملاءة أهم الصدمات التي ينبغي أن تحتويها برامج الإجهاد المالي، استساعة لتجارب الأزمة العالمية 2007-2008، وعلى المستوى الكلي تعدّ المخاطر التي من شأنها أن تمسّ التوازن والاستقرار الاقتصادي أهم تلك المخاطر بما فيها مخاطر النظامية وتتمثل مستويات الاستدانة الخارجية أمراً مهماً في مساق التوازن الاقتصادي تزامناً مع حالة المالية العامة ووضعية موازين المدفوعات، لذلك فإننا بصدد إدراج تلك الظروف خلال سيناريو الإجهاد المالي.

### 4.1.2. المبدأ "04" تصميم اختبارات الإجهاد:

إنّ نشر نتائج اختبارات الإجهاد يمكن أن يساعد على إزالة عدم تناظر المعلومات ونشر الشفافية خلال فترات عدم الاستقرار واستعادة الثقة في السوق حتّى في حالة الإجهاد لأغراض المراقبة خلال فترات الأزمات ومن شأنه كذلك أن يخلق الوعي بالمخاطر وزيادة الشفافية وتعزيز انضباط السوق مما يؤدي إلى تقليل احتمال التقلبات المفاجئة<sup>(1)</sup>، ونحن بصدد إجراء الاختبار ننوه إلى أننا اعتمدنا في بناء السيناريوهات المعتمدة على عنصرين اثنين:

- توقعات ومنهجية صندوق النقد الدولي المعتمدة؛

- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي المعدة آنفاً؛

### 5.1.2. المبدأ "05" التركيز على مخاطر الذيل "Risk the tail":

مخاطر الذيل هو شكل من مخاطر المحفظة الذي يطرح نفسه عند احتمال تحرك الاستثمار أكثر من ثلاثة انحرافات معيارية عن المتوسط وتشير إلى أن التوزيعات ليست طبيعية، وتشمل المخاطر ذيل الأحداث التي تتطوي على احتمال قليلاً ما تحدث، وقد سبق وأشرنا إلى ذلك خلال "الفصل الثاني"<sup>(2)</sup>. يستخدم تحليل السيناريو أيضاً لتسليط الضوء على دور الارتباط وتقلب الافتراضات في سلوك المؤسسات وبناء المحافظ الاستثمارية وتلافي التعرّض لمخاطر السوق.

(1)-IMF, Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices, Op-Cit, August 2012, p 33.

(2)- BIS, Stress Setting By Large Financial Institutions, Op-Cit, P09.

### 6.1.2. المبدأ "06" الإفصاح عن نتائج اختبارات الإجهاد:

أثبتت التجربة التي عاشتها النظم المالية خلال 2007-2008 أنّ الإفصاح عن اختبارات التوتّر يمكن أن يحقق فوائد هامة في استعادة الثقة والسّماح للمستثمرين أن يفرقوا بين المصارف ذات الأداء، ويمكن أيضاً أن يكون لعملية الإفصاح تأثير إيجابي إذا رافقه خطط موثوقة وتدابير لعلاج وإنقاذ للمؤسسات المالية التي تعاني عدم الاستقرار، والجزائر مؤخراً كشفت عن سيناريوهات الإجهاد ضمن تقرير الاستقرار المالي المعد من قبل بنك الجزائر بمعية صندوق النقد الدولي 2012، ويمكن الاعتماد عليها كمرجع لتحليل الاستقرار المالي تماماً كما انتهجته هذه الدراسة. يعدّ كذلك الإفصاح عن اختبارات الإجهاد نطاقاً ضمن إستراتيجية الاتّصال في سبيل إرساء الاستقرار المالي إذا ما تمّ في إطار منتظمة تهدف إلى اطلاع الجمهور على وضعية السّلامة والأداء في الأسواق المالية أو وضعية وسلوك مؤشّرات الاستقرار، والوثائق التي تتضمن سيناريوهات الإجهاد المالي في الجزائر هي:

- Bnq D'algerie, Rapport Sur La Stabilité Du Système Bancaire Algérien, 2009-2011.
- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N° 14/161.
- International Monetary Fund, Article IV Consultation—Presse Release And Staff Report, May 2016, Report No. 16/127.

### 7.1.2. المبدأ "07" الحذر من سيناريو "البجعة السوداء":

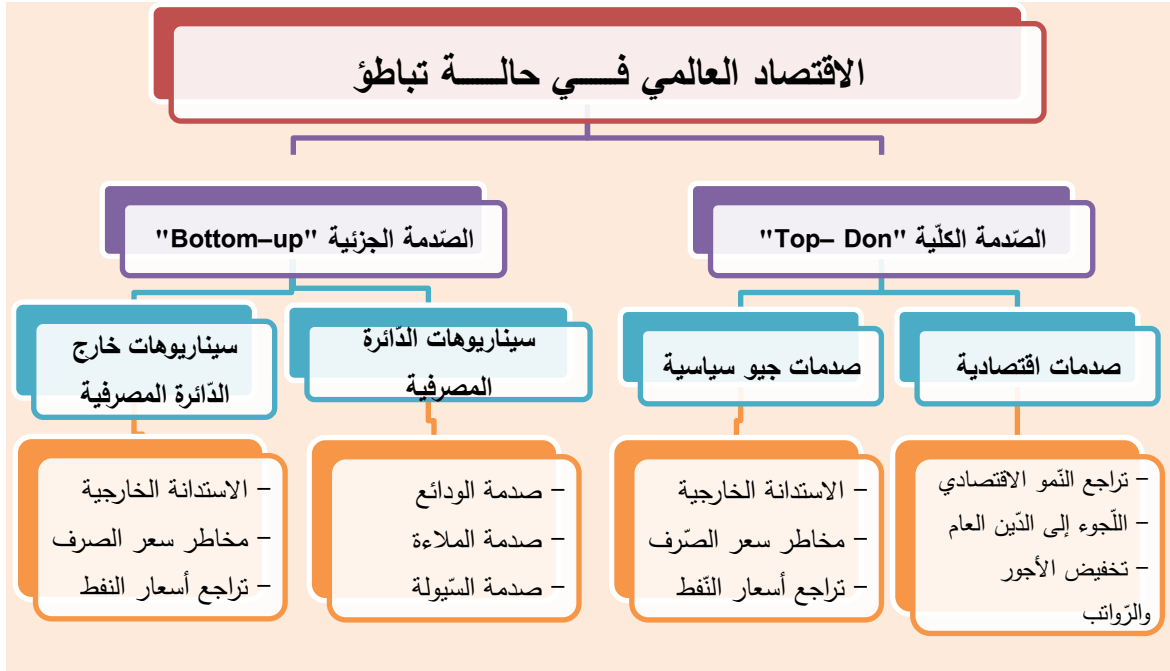
ينبغي أن تتضمن اختبارات الإجهاد المالي سيناريوهات في العادة تكون غير محتملة، والواقع العملي يتطلب ذلك ففي أسوأ سيناريوهات في النظم الاقتصادية لم تجرى صدمات بشدة الأزمة المسجّلة خلال 2007-2008 نظراً لاستبعادهم فكرة أزمة بمستوى أزمة 1929، وعلى سبيل المثال حالياً يتم إجراء صدمات قطاع العقار بنفس مستوى الأزمة الرهن العقاري 2007-2008، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وضمن برنامج "DOD FRNK" تجرى صدمات إجهاد عالية جداً، وقد سبق وأشرنا إلى ذلك... كما يمكن إجراء سيناريوهات بالاعتماد على المحاكاة "Monte-Carlo"<sup>(1)</sup>. لذلك نحن بصدد إجراء صدمات عنيفة كما لم تحدث من قبل في الجزائر عملاً بهذا المبدأ.

### 2.2. مؤشّرات الاستقرار المالي والمنهجية المعتمدة:

في سبيل التّوصل للإشكالية المطروحة اعتمدنا على جملة من المؤشّرات قياس الصّلاية والاستقرار المالي في الجزائر، وهذا عن طريق اعتماد مؤشّرات الصّلاية المالية لصندوق النقد الدولي "ISF".

(1)- IMF, Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices, Op-Cit, August 2012, p 44.

الشكل رقم (74): مخطط سيناريوهات الإجهاد المالي المعتمد في الدراسة



المصدر: إعداد الباحث.

وبالتوازي مع تحليل المؤشرات الكلية سوف نقوم بتحليل صلابة واستقرار النظام المالي. هذا التحليل يستهدف الاستقرار المالي للمصارف أي التحليل الجزئي البنوي بالتوازي مع التحليل الكلي، لذلك فإنه يتم استبعاد الأحداث السوسولوجية والأبعاد الجيو-سياسية المحيطة من أثر التحليل إلا في حدود ما يقضي التحليل الاقتصادي بذلك، والمخطط أعلاه يوضح كيفية إجراء الاختبار.

### 3. اختبار الإجهاد المالي "Top-Down" في الاقتصاد الجزائري:

إن السيناريوهات المعدة في اختبارات الإجهاد المالي كانت وفقاً لسنة الأساس 2015 حيث اتسم النشاط الاقتصادي العالمي بحالة من الضعف وتراجع في نمو اقتصاديات الصناعة والنامية على حد سواء، في ظلّ تخبّط الدول الأخرى خاصة المصدرة للنفط في حالة من التراجع في المؤشرات الكلية. ويمكن القول أن هذه الظروف مواتية للغاية لإعداد السيناريوهات وذلك نظراً لسلوك المؤشرات العالمية الاقتصادية والتي كانت تتسم بـ :

- تعافي الاقتصاديات المتقدمة منذ خمس سنوات خلت من حالة التباطؤ الشديد المصاحب للصدمة القوية والمدعومة بأزمة الديون السيادية الأوروبية؛
- انخفاض أسعار الطاقة العالمية والأثر القوي على الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء؛
- تشديد السياسات النقدية في الو.م. الأمريكية والمصارف المركزية العالمية؛
- تراجع الثقة وتقلّب الأسواق المالية العالمية؛



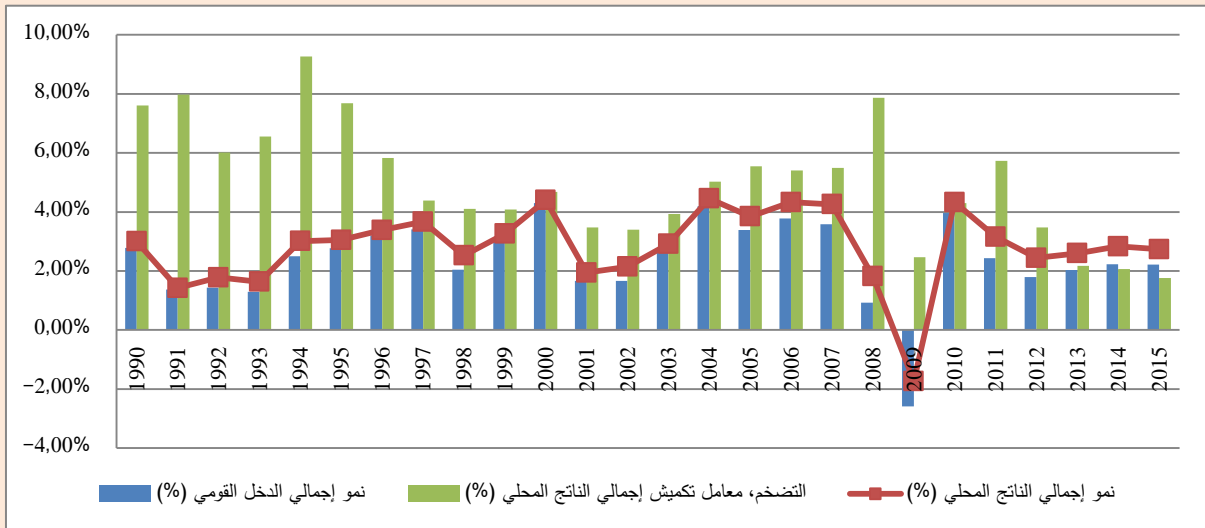
### 1.3. تحليل سيناريوهات الإجهاد الكلي "Top-Down":

كشف تحليل "Macro-Prudentielle" السابق على بعض النقاط والتي قمنا ببناء متغيرات الإجهاد المالي وفقاً لذلك، بعد أن تطابقت بشكل كبير مع النتائج المستوفاة من "PESF" للجزائر سنة 2013. لذلك تطبق اختبارات التحمل وفق السيناريوهات المذكورة أدناه على التوازن الاقتصادي الداخلي ممثلاً برصيد الميزانية خارج التطهير بالتوازي مع التوازن الاقتصادي الخارجي ممثلاً برصيد ميزان المدفوعات.

#### 2.1.3. التباطؤ العالمي والأثر المباشر/غير المباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الجزائري:

إن تراجع الناتج المحلي العالمي له أثر قوي على بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل غير مباشر من خلال معدلات التبادل الدولي، ومن المرجح أن يشكل تهديداً على معدلات البطالة في كل الاقتصاديات بواقع مختلف، والجزائر من المرجح في أثره أن تتفاقم مؤشرات البطالة بما يربو عن (-85%) نظراً لتراجع حجم المبادلات العالمية وبالتالي الأثر غير المباشر على موازين المدفوعات والميزان التجاري خاصة الاقتصاديات قليلة التنوع كالإقتصاد الجزائري. من ناحية أخرى إن معدلات التضخم سوف تتحسن تدريجياً نظراً لتراجع مستوى الطلب العالمي والطلب المحلي وكان الأثر كما أكده التحليل الإحصائي نسبياً بواقع 55%. هذا وإن تراجع "Pib" العالمي يصاحبه دون شك تراجع في "Pib" الجزائري بواقع 60-70% نظراً للتأثر المباشر ولتراجع الطلب العالمي الكلي، أو من طريقة غير مباشرة نظراً لكون أسعار الطاقة ستراجع بحوالي نسبة 75-85%، مما سيؤثر بشكل قوي على مجمل مؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للجزائر كما سيبين ذلك تحليل السيناريوهات لاحقاً.

الشكل رقم (75): مؤشرات نمو الناتج الداخلي العالمي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على، بيانات البنك الدولي، [على الموقع]:

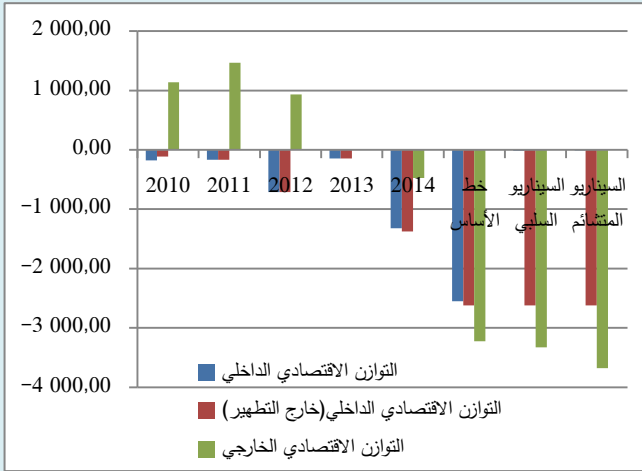
- <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart>.

إن تراجع "Pib" العالمي سوف يؤدي إلى تدهور أسعار الصرف لل عملات الإرتكازية في العالم بواقع 55% بالنسبة للدولار الأمريكي إذا ما تراجع مؤشر النمو بوحدة واحدة فقط، في حين أن العملة الأوروبية الموحدة سوف تتأثر بشكل أعمق نسبياً 90% وهذا سيكون له الأثر البالغ على درجة التبادل الخارجي للجزائر بشكل إيجابي وبشكل سلبي، وسنفضل ذلك ضمن سيناريوهات صدمات الصرف لاحقاً.

### 2.1.3. صدمة الاستدانة الخارجية:

أظهر تحليل السيناريو أن الاستدانة يعد أثرها كبير على درجة التوازن الاقتصادي الخارجي الممثل بتوازن ميزان المدفوعات، خاصة أثر القروض المالية مع المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) حيث أن هذه الأخيرة تؤثر بواقع 74% على درجة التغير في التوازن الخارجي...، إن تدفق القروض الخارجية يسجل بموجب ميزان المدفوعات تدفقاً موجباً لذلك سيحسن من درجة عجزه، إلا أن الأثر الحقيقي يعد سالباً نظراً لما تؤثر المديونية على قدرة الاستيعاب الوطني فقد أظهر تحليل السيناريو أنه في ظل ارتفاع الدين الخارجي بواقع 50% مقارنة بسنة الأساس 2015، فإنه ستنحسن وضعية الميزان إلى (-17.3) مليار دولار ويلاحظ أنه ليزال في حالة عجز نظراً لتراكم العجز منذ 2014، ويكشف السيناريو المتشائم كذلك أنه حتى في ظل الاستدانة الخارجية الكبيرة 75% بالنسبة لسنة 2015 فإن وضع ميزان المدفوعات لن يتحسن لوضع التوازن في حين سيبقى عاجزاً في حدود (-12,23) مليار دولار.

الشكل رقم (76): سيناريوهات صدمة الاستدانة الخارجية على الاستقرار الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

من جهتها إن الاستدانة الخارجية لها أثر قوي على التوازن الاقتصادي الداخلي من خلال القروض الثنائية والقروض المالية بواقع 66% وقد كشف سيناريو السلبي أن إجمالي المالية العامة (خارج التطهير) ستنحسن إلى (-1753) مليار دينار في حين أن السيناريو المتشائم والسيناريو الضار أظهر أنها ستبلغ (-1301) مليار دينار، وبالرغم من أنها لتزال في حالة عجز إلا أنها ستظل أحسن بكثير من المستويات المسجلة خلال سنة الأساس أو 2016-2017.

بالرغم من أن أثر المديونية يعدّ موجباً على رصيد ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية، إلا أن أثره الحقيقي سلبي بدرجة كبيرة خصوصاً إن سادته حالة من التّعثر في السداد، وهنا نستذكر سيناريو الذي خاضته الجزائر خلال برامج الدين مع صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية والدول الأخرى،

حيث نمت معدل خدمة الدين ليبلغ مقدار الدين بل ويزيد، لذلك من الضروري ضبط سيناريوهات الاستدانة الخارجية وفقاً لقدرة الاستيعاب الاقتصادي وكذا درجة التنوع والإنتاج لذلك كان من الضروري أن ندرج سيناريوهات الدين الخارجي ضمن اختبارات الإجهاد المالي بالرغم من أنها غير مدرجة ضمن سيناريوهات التي أجريت على الاقتصاد خلال 2012-2013.

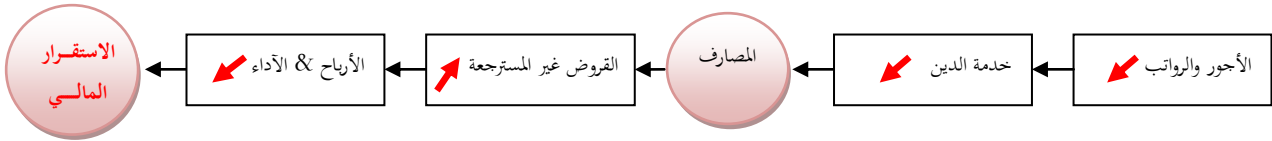
تشير بيانات السيناريو السلبي أن الاستدانة لا تزال تؤثر سلباً على عناصر التوازن الداخلي في حدود السيناريوهات المعمول به أي (50%) عن سيناريو خط الأساس...، كما لتزال بعد الميزانية في حالة عجز حتى في ظل السيناريو المتشائم فحجم العجز المتراكم في الميزانية منذ 2009 فاقم أوضاع المالية، ما كرس ذلك تراجع الموارد الهيدروكربونية منذ 2014. وهذا التراكم من العجز لم تشهد الجزائر إلا خلال الفترة 1992-1995 حين تراجع الاقتصاد إلى مستويات كبيرة.

تضمن السيناريو أهم مؤشرات الاستقرار المالي من خلال تحليل مؤشرات Maro/Micro-Prudentielle، وأظهر أن سيناريوهات صدمة الاستدانة الخارجية أثره قوي على مؤشرات الاستقرار المصرفي فنسب الملاءة اتضح من تحليل السيناريو أن المصارف العمومية هي الأكثر عرضة لتراجع مؤشر السلامة بواقع (-61%) مما يجعل نسب الملاءة في حدود 13% في ظل السيناريو المتشائم، وبالرغم من كونها فوق المعايير المتعارف عليها دولياً إلا أن ذلك يظهر تماماً أثر الصدمة على الاستقرار المصرفي - إننا نستنتج الأثر على السوق المالي الجزائري نظراً لضعف مساهمتها في النظام المالي - وهذا يجعل مستوى الأمان المصرفي يتراجع في حين أن أثر الاستدانة على درجة التركيز المصرفي وجودة الأصول كان أكبر حيث أظهر أثراً بواقع 74% مما يجعل مؤشر التركيز يتراجع ضمن سيناريو السلبي إلى حدود 48% وهي خارج المستويات الموصى بها ضمن النشاط المصرفي الفعال.

أظهر تحليل السيناريوهات أن صدمة الاستدانة الخارجية تجعل مؤشرات الاقتصاد الكلي تتراجع بشكل كبير مما يؤثر على قدرة الاستيعاب الاقتصادي وجعلها تتآكل طوال فترة خدمة الدين، حيث أثبت أن التضخم من شأنه أن يتطور إلى أعلى من النصف بواقع (-55%)، في حين أن الأكثر خطورة هو تنامي مستويات البطالة بما يربو عن 94% تماماً كالسيناريو الذي وقع خلال تسعينات القرن الماضي حيث بلغت مستويات البطالة 1995-2000 أعلى مستوياتها في تاريخ الجزائر المستقلة بواقع 29% خلال فترة التبعية الخارجية لبرامج الدين مع صندوق النقد الدولي وبعض التكتلات الاقتصادية في ظل القروض المتعددة والثنائية وكذا القروض المالية. من جهتها يعدّ صدمة الاستدانة الخارجية قوياً على مؤشرات النمو حيث بين وجود أثر تراجمي لتلك المؤشرات جزاء الاستدانة الخارجية بواقع (-75%) بالنسبة للدخل الوطني الإجمالي و(-63%) بالنسبة للدخل الحقيقي.

إن تحليل سيناريوهات الاستدانة من شأنها أن تحد من مستويات الاستثمار في البلاد بواقع (-83%) بالرغم أن حجم الاستثمارات غالباً تلك التي تمس القواعد والبنى التحتية للاقتصاد، إلا أنها دليل على الأثر القوي على المشاريع التنموية بما فيها التي تمس الطابع الاجتماعي في الجزائر. ففي خضم التباطؤ الاقتصادي 2014-2015 هناك عدة مشاريع تنموية جُمدت نظراً لتوجهات السياسة الاقتصادية التقشفية - ترشيد النفقات كمصطلح تطريف- وقد أظهر تحليل السيناريو الإجهاد أن خدمة الاستدانة الخارجية من شأنها أن تجعل مؤشرات السيولة بأثر عكسي بواقع (-77%)، من ناحية أخرى ينعكس الدين الخارجي على تراجع مؤشرات الصلابة المالية والأمان المصرفي مما يستوجب بناء وتخصيص احتياطي جديد بما فيها متطلبات الرسملة. هذه الأخيرة التي يستوجب أن تكون في حدود 82% نظراً لتأثيرها بالاستدانة وقد سبق أن خضع النظام المصرفي إلى عدة نظم لإعادة الرسملة كان آخرها التنظيم 04-08 حين تم رفع مستويات الرسملة في المصارف والمؤسسات المالية إلى خمسة (05) أضعاف.

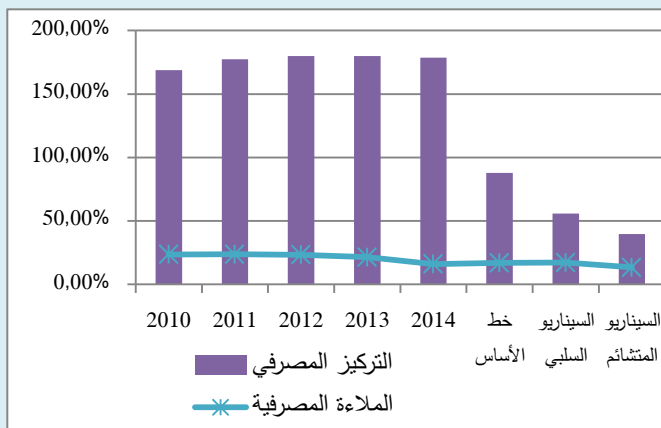
عمدت الجزائر خلال فترة الهبوط الاقتصادي الشديد نهاية القرن الماضي إلى سياسة الاستدانة الخارجية جنباً إلى الدين الداخلي وقد أشار اختبار الإجهاد المعد إلى تأثر أجور الأفراد بصدمة الاستدانة بشكل قوي، فهي ستراجع بنحو (-76%) وهذا ما ينعكس على مؤشرات أخرى كذلك خاصة مؤشرات الاستقرار المصرفي نظراً لأن محدودية الدخل والأجور ستجعل الأفراد والمؤسسات غير قادرة على خدمة الدين والأقساط اتجاه المصارف مما يزيد من حالة عدم السداد والقروض غير مسترجعة لدى المصارف، هذه الأخيرة تنعكس على حجم التكاليف والأرباح وكذا نسبة الملاءة المصرفية وبالتالي نلاحظ أن جل مؤشرات الاستقرار المصرفي من شأنها أن تتأثر بشكل غير مباشر من جراء الاستدانة الخارجية تماماً كما يحدده المسار أدناه، لذلك تعد قناة الائتمان أهم القنوات الناقلة للأزمات الكلية إلى نطاق الأجهزة المصرفية والمالية على غرار أزمات العدوى.



أظهر تحليل صدمة الاستدانة أن ذلك من شأنه أن يحد من قوة العملة الجزائرية اتجاه الصّرف مقابل العملة الأوروبية الموحدة بشكل كبير في حدود (-83%)، في حين أن الدولار يتأثر نسبياً (-55%). كما أشار التحليل إلى أن مجمل مؤشرات الاستقرار المعتمدة من شأنها أن تتدهور فمؤشرات العمق المالي ستراجع بواقع (-75%) مما سينعكس في حالة جفاء وتباطؤ تلازم النشاط المصرفي طوال فترة خدمة الدين تماماً كما حدث خلال فترة التي تلت إعادة جدولة الديون اتجاه المؤسسات المالية الدولية في جوان 1994. ومن جهة أخرى ستراجع مؤشرات هيكل النظام المصرفي الجزائري من خلال قناة الودائع

بواقع (-73%) في حين قناة الائتمان بنحوٍ أقلّ نسبياً، أما بالنسبة لمؤشرات السّوق وطاقّة الاستيعاب لها تأثير قوي من خلال القروض المالية بواقع 70% حسباً أشار إليه السيناريو. وفي السّياق ذاته كنّا قد أشرنا أنّنا إلى أثر الاستدانة الخارجية على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف والتي اختصرناها في كل من الملاءة وكذا درجة جودة الأصول لديها، وفي هذا الصّدّد سنحاول الإشارة بعض المؤشرات الجزئية ومدى تأثيرها بصدمة الاستدانة. إنّ مؤشرات جودة الأصول المصرفية حسّاسة اتجاه هذه الصّدمة كما أشرنا سابقاً وخصوصاً تلك التي تعنى بمستويات الاحتياط ومخصصات استيعاب الخسائر حيث أشار إلى أنّ المصارف العمومية هنا لوحدها تتأثر بذلك دون المصارف الخاصة بواقع (-73.6%)، وبنفس التّسق كان سلوك المخصصات والاحتياطات اتجاه القروض نظراً لكون مخصصات الإقراض تتناسب مع حجم الودائع المصرفية.

الشكل رقم (77): سيناريو صدمة الاستدانة الخارجية على الاستقرار المصرفي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport des banques commerciales, 2004-2014.

كما تبين أنّ صدمة الدين الخارجي لها القدرة على الحدّ من نمو عناصر خارج الميزانية في النظام المصرفي الجزائري، بالرغم من كون هذا المتغير اتّضح أنه عديم الأثر على درجة الاستقرار المصرفي العام وفقاً لما أشارت له خارطة المخاطر وتحليل أنظمة إدارة المخاطر سابقاً، إلا أنّ اختبار الإجهاد بيّن أثر عكسي بواقع (-72%). كما أشارت سيناريوهات الإجهاد إلى أنّ مؤشرات التّشغيل (العمليات) ذات أثر محدود نسبياً اتجاه صدمات الاستدانة، حتّى أنّ نسبة (نمو الإيرادات/ التكاليف) الذي برز لنا نرى بأنّه ناتج عن تراجع

الأداء المصرفي بشكلٍ عام نظراً لمحدودية الأداء بمجمله وليس سوء تسيير على المستوى الجزئي أي نتيجة لتراجع التّوازن الكلي للاقتصاد والنّظام المالي، هذا الأثر العكسي كان بواقع (-63%) لذلك فهو تراجع وأثر غير مباشر لسلوك تلك المؤشرات وهنا نشير كذلك أنّ المصارف العمومية وحدها المتأثرة على خلاف المصارف الخاصة التي اتّضح أنّها بعيدة نسبياً. أما بالنسبة لمؤشرات الربحية فاتّضح أنّ تأثيرها كان بواقع (-80%) بالنسبة لعائد الأصول و(-63%) بالنسبة لعائد حقوق الملكية، ما يعطي صورةً أوضح لتراجع حجم الأرباح والأداء إجمالاً نتيجة صدمة الاستدانة الخارجية لوحدها.

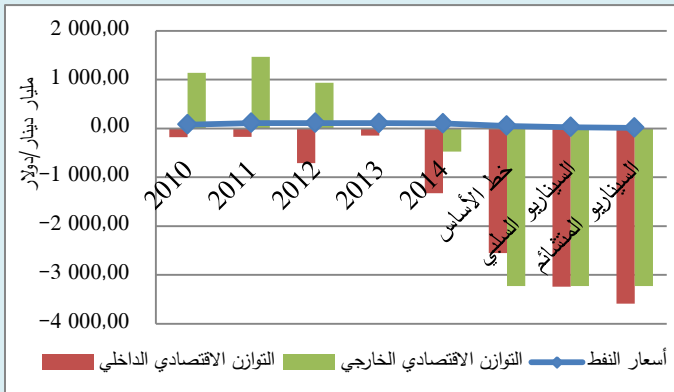
أشرنا في تحليل مؤشرات "Macro/Micro"، وكذا تحليل المؤشرات الكلية سابقاً أن النظام المالي في الجزائر يعاني من مشكلة تركّز كبير في السيولة (سيولة هيكلية)، من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على درجة الاستقرار المالي في الاقتصاديات الأخرى القابلة للمقارنة ولكن...!!، يظهر أنّ النظام المصرفي الجزائري ذو الخصوصية الاستثنائية قد تكيف مع هذه الظاهرة بالرغم من كل محاولات السياسة النقدية في امتصاص تلك السيولة الزائدة منذ سنة 2002. وقد كشفت سيناريوهات الإجهاد أنّ مستويات الاستدانة الخارجية من شأنها أن تحدّ من التوسع الكبير في السيولة داخل الجهاز المصرفي بما يقارب (-60%) لدى المصارف العمومية، في حين أن المصارف الخاصة أتضح أنها الأكثر تضرراً في هذا المؤشر حيث سيتراجع بواقع (-74%) ومن جهة أخرى من شأن ذلك أن يحد من درجة الرفع المالي لدى المصارف، والأسوأ في ظل هذا السيناريو أن مؤشرات الأهمية النسبية للنظام المصرفي سيتراجع إلى النصف مما يضعف دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الجزائري.

وعليه من خلال تحليل سيناريوهات الإجهاد أظهر أنّ صدمة الاستدانة من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على درجة الاستقرار المالي في الجزائر خاصة الأثر على المصارف العمومية، وأن مؤشرات التوازن الاقتصادي التي تعاني من حالة من التدهور والتراجع خلال السنوات السبع (07) الأخيرة جعلتها في أوضاع تنبئ بمشاكل كبيرة مستقبلاً -هي نفسها الأوضاع التي نعيشها حالياً- خصوصاً في ظلّ نزوب الموارد التمويلية لذلك نحن نرى أنّه من الرّشادة والحكمة أن لا تلجئ إلى المديونية الخارجية في ظلّ السيناريوهات الضارة للغاية (المتشائم)، ونحن في هذا الصدد قد أشرنا في الغالب إلى الأثر المباشر دون الخوض في التأثير غير المباشر على بعض المؤشرات الأخرى خاصة مؤشرات النمو نظراً لأن التأثير المباشر كان جلياً على مجمل المؤشرات الكلية، لذلك ليس من الغريب أن نرى أنّ توجهات صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر لا تضعون مطلقاً الاستدانة الخارجية ضمن أولوياتها لتحسين وضعيتها مسار الاقتصاد خلال فترة التباطؤ في الفترة الأخيرة، في حين نرى أنّ التمويل الكمي التّضخمي من شأنه أن يخرج الاقتصاد من الوضع الحرج الحالي...، وبهذا سنحاول الإجابة في نهاية هذا التحليل عن إشكالية ضمنية مفادها " أي تمويل أكثر ضرراً على سلوك المؤشرات الاستقرار المالي الكلي، الاستدانة/ التمويل الكمي التّضخمي؟؟".

### 3.1.3. صدمة تراجع أسعار الهيدرو-كربيد في أسواق الطاقة العالمية:

أظهر تحليل السيناريو أن صدمة أسعار الهيدرو-كربيد لها تأثير عميق على مجمل المؤشرات الكلية والجزئية في الاقتصاد والنظام المالي مما يترجم التبعية الكبيرة لقطاع هيدرو-كربيد، في حين أنّه تبين أن لا أثر لهذه الصدمة على التوازن الاقتصادي الخارجي إلا أنّه من ناحية أخرى من شأن تراجع الهيدرو-كربيد أن يؤثر على الميزان التجاري من خلال قناة الصادرات.

الشكل رقم (78): سيناريو صدمة أسعار الهيدرو-كاربير على التوازن الاقتصادي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.

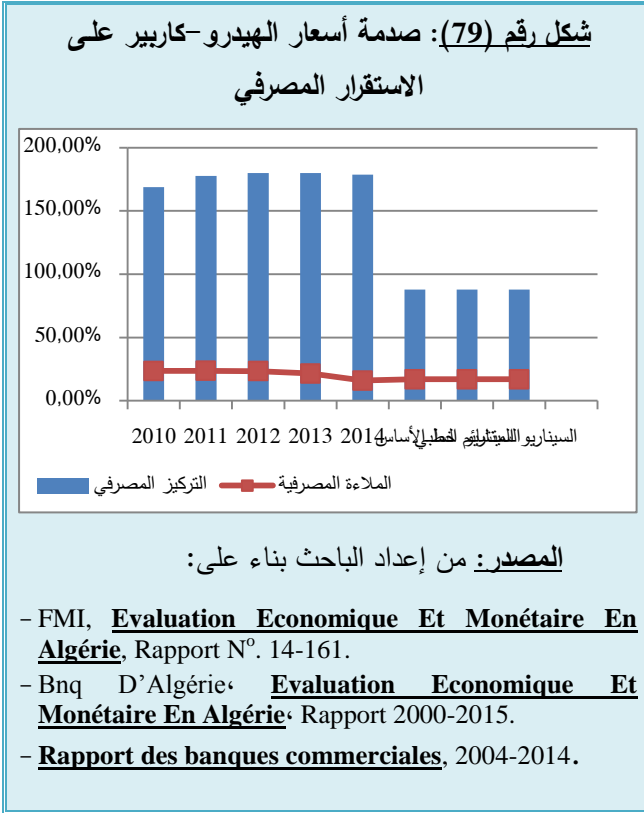
فيما عدا ذلك فإن تراجع أسعار الطاقة العالمية له أثر قوي على التوازن الداخلي بواقع (-54%) بحيث أن تراجع إيرادات الهيدرو-كاربير ضمن السيناريو السلبي من شأنه أن يعمق من العجز الميزاني ليلبلغ (-3325.62) مليار دينار في حين أن السيناريو المتشائم أظهر أنها ستبلغ (-3677.58) مليار، مما يستوجب رصد تغيرات أسعار هيدرو-كاربير لغرض التحوط وكذا محاولة التنوع والإنتاج لضمان إيراداتٍ بديلة.

تشير بيانات الإجهاد المالي في السيناريو السلبي لأسعار الهيدرو-كاربير أنها لاتزال تؤثر سلباً وبواقع قوي على توجهات العناصر التوازن الداخلي في حدود السيناريوهات المعمول به أي (50%) عن سيناريو خط الأساس مما يفاقم من أوضاع المالية العامة بما فيها خارج عمليات التطهير فحجم العجز المتراكم في الميزانية منذ 2009 صعد نوعاً من كل الجهود التي تقضي بتحسين الأوضاع المالية. ومن جهتها أظهر أن سيناريوهات صدمة أسعار الهيدرو-كاربير أثر قوي على جلّ (كلّ) مؤشرات الاستقرار المصرفي فنسب الملاءة اتضح أنّ المصارف العمومية هي الأكثر عرضةً لتراجع مؤشر السلامة، وقد أشار ضمناً أنّ الملاءة تتأثر بواقع (-62%) اتجاه تراجع أسعار البرميل من النفط لتبلغ ضمن السيناريو السلبي حدود 10% في حين أنّ السيناريو المتشائم سيجعلها عند 07% وهي تحت الحدود المتعارف عليها دولياً إضافة إلى أنّها خارج أنظمة إدارة المخاطر المعمول بها والتي تنص على حدود 09.50%، وفي نفس الاتجاه إن تراجع الإيرادات الإجمالية من الهيدرو-كاربير من شأنها أن تؤثر بشكلٍ أعمق في حدود (-76%).

يبدو أنّ صدمة الهيدرو-كاربير ستفاقم من وضع جودة الأصول المصرفية والتي من شأنها التأثير بما يزيد عن (-80%)، حيث أشار التحليل أنّ تراجع سعر البرميل ضمن السيناريو السلبي سيجعل التركز المصرفي في حدود 35% وهو مستوى سلبي للغاية يشير إلى درجة تعطلٍ أو كبحٍ في مجال الوساطة المصرفية، وبالتوازي مع السيناريو الضار للغاية (المتشائم) سيحدّ من قدرة النظام المصرفي اتجاه عمليات الوساطة حيث أشار السيناريو إلى أنّ جودة الأصول ستكون في حدود 28%. أمّا بالنسبة لإجمالي الإيرادات هيدرو-كاربير فقد أشار اختبار الإجهاد إلى أنّ لها أثر أعلى نسبياً على مؤشر جودة



الأصول بواقع 83% مما يؤدي إلى تراجع هذا المؤشر إلى حدود 46% ضمن السيناريو السلبي في حين أن السيناريو المتشائم سيعزز من هذا الوضع الحرج.



أظهر تحليل السيناريوهات أن صدمة هيدرو-كاربير الخارجية من شأنها أن تجعل مؤشرات الاقتصاد الكلي تتراجع بشكل كبير مما يؤثر على قدرة الاستيعاب الاقتصادي وجعلها تتآكل طوال فترة التراجع هذه تماماً كما هو جاري خلال الأوضاع الراهنة، حيث أثبت أن التضخم من شأنه أن يرتفع نسبياً بواقع 49% في ظل تراجع سعر البرميل أو تراجع إجمالي الإيرادات من قطاع الهيدرو-كاربير، ويرجح أن ارتفاع مستوى التضخم بالرغم من تراجع الإيرادات إلى أنه في العادة تلجئ السياسة النقدية إلى تغطية التراجع بالتوسع النقدي من أجل تحفيز الطلب المحلي مما يفسر النمو

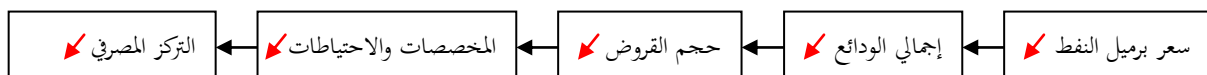
النسبي للتضخم من جهة الكتلة النقدية أو من خلال الارتفاع العام للأسعار.

من جهة أخرى أظهرت الاختبارات أن البطالة كانت الأكثر توتراً بصدمة هيدرو-كاربير بواقع (-) 80%) فضمن سيناريو السلبي سيجعل البطالة في حدود 20% وهي مستويات عالية سجلت مثيلاتها خلال الفترة 1990-1995. وفي ذات السياق تراجع إجمالي الإيرادات سيؤثر بنسبة أقل نسبياً في حدود (-) 72%) ما يظهر أثر الصدمة الكبير على مؤشرات البطالة في الجزائر، حتى أنه في ظل الأوضاع الراهنة لجأت السياسة المالية إلى تجميد قطاع الشغل ظرفياً للتهوض بالأوضاع المالية ما فاقم الأوضاع أكثر. وفي سياق آخر تعدد صدمة أسعار هيدرو-كاربير قوية على مؤشرات النمو حيث ستتراجع بواقع (-) 88%)، أما بالنسبة للدخل الوطني الإجمالي فكان بنفس السلوك ضمن سيناريو أسعار تراجع برميل النفط في حين الأثر سيكون أقوى ضمن الإيرادات الإجمالية مسجلاً بذلك أثراً يفوق 95%، في حين لم يظهر أي تأثير لمؤشر النمو الاقتصادي، كما أن تحليل سيناريوهات صدمة أسعار هيدرو-كاربير من شأنها أن تحد من مستويات الاستثمار في البلاد بواقع (-) 74%) بالنسبة لتراجع سعر البرميل في حين أن الإيرادات الهيدروكاربونية تؤثر بشكل أعمق (-) 90%) ما يؤكد التبعية الكبيرة والانحياز الاستثمار إلى العنصر الهيدروكاربوني، وهذا تزامناً مع تراجع مستويات الادخار في ظل هذا السيناريو الذي أوضح أن مستويات

الادّخار الوطني ستتراجع إلى النّصف ضمن السيناريوهات المماثلة، والأسوأ من ذلك أن السيناريو طرح مسألة الاستدانة كخيارٍ قوي من أجل ضبط الأوضاع المالية، وهذا نظراً للتربط بين صدمة أسعار هيدرو-كاربير وخيار الاستدانة الخارجية في حين التّمويل التّضخمي كما أشرنا سابقاً لم يعدو 48%.

إن السيناريوهات الحقيقية التي تسود النظام المصرفي الجزائري حالياً من تراجع في مؤشرات الأداء يؤكّد تماماً مدى انعكاس صدمة أسعار هيدرو-كاربير على تراجع تلك المؤشرات مما يستوجب بناء وتخصيص احتياطات جديدة بما فيها متطلبات الرسملة، وقد أشار تحليل السيناريو أن هذه الأخيرة التي يستوجب أن تكون في حدود 65-75% جنباً إلى طرح خيار التنويع المصرفي كضرورة وحتمية في ظلّ هذه الظروف. وقد تبين كذلك أنّ صدمة أسعار هيدرو-كاربير من شأنه أن تحدّ من قوّة العملة الجزائرية بشكلٍ كبيرٍ اتّجاه الصّرف مقابل العملة الأوروبية الموحدة بواقع (60%)، في حين أنّ الدّولار اتضح أن أثره نسبي فقط...، فيما يخص مجمل المؤشرات الاستقرار المعتمدة "Macro/Micro" من شأنها أن تصطدم بصدمة هيدرو-كاربير فمؤشرات العمق المالي ستتراجع بواقع (-68%) مما سينعكس كحالة جفاء وتباطؤ تلازم النشاط المصرفي طوال فترة الصّدمة تماماً كما حدث خلال فترة 2009 حين تراجع الطلب العالمي على الهيدرو-كاربير وإن كان بشكلٍ ظرفي (خلال فترة قصيرة نسبياً) إلا أنّ أثر ذلك كان جلياً على الجزائر المنتقل لها من خلال قناة الائتمان. ومن جهةٍ أخرى ستتراجع مؤشرات هيكل النظام المصرفي الجزائري من خلال قناة الودائع الحكومية نظراً لكونها تمثل جزء معتبر من الودائع المصرفية في حين قناة الائتمان بنحوٍ أقلّ نسبياً، أمّا بالنسبة لمؤشرات المديونية والقدرة على التّحمل في النظام المالي فقد أشار تحليل السيناريو إلى وجود أثر قوي جداً (85%) أي كخيار مطروح للجوء إلى الاستدانة في ظلّ مثل هذا السيناريو، أمّا بالنسبة لمؤشرات هيكل السوق وطاقاة الاستيعاب فتبين أن لا أثر يذكر على تلك المؤشرات.

في السياق ذاته أشرنا أنفاً إلى أثر صدمة هيدرو-كاربير على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف والتي اختصرناها في كل من الملاءة وكذا درجة جودة الأصول المالية لديها، وفي هذا الصدد سنحاول الإشارة بعض المؤشرات الجزئية ومدى تأثرها بصدمة أسعار هيدرو-كاربير. فمؤشرات جودة الأصول المصرفية حسّاسة اتجاه صدمة أسعار هيدرو-كاربير وخصوصاً تلك التي تعنى بمستويات الاحتياط ومخصصات استيعاب الخسائر حيث أشار إلى أنّ المصارف العمومية هنا لوحدها تتأثر بذلك دون المصارف الخاصة بواقع 90% من جراء تراجع سعر البرميل الواحد من النّفط وفق المسار أدناه فنحن نعلم سلفاً أنّ ما يربو عن نصف الودائع المصرفية في القطاع العمومي هي ودائع حكومية مصدرها جباية هيدرو-كاربير ، وإنّ كلّ تذبذبٍ فيها من شأنه أن يؤثر على مستوى تلك الودائع.



وبالتالي الأثر المباشر على الأداء الكلي للمصارف العمومية التي تحوز لوحدها وتغطي ما يربو عن 86% من النظام المصرفي<sup>(1)</sup>، وبنفس النسق كان أثر تراجع إجمالي الإيرادات هيدرو-كاريير وإن كان بحدّة أقلّ نسبياً، إلّا أنّه أشار إلى تآثر المصارف العمومية لوحدها دون الخاصة منها بهذه الصدمة. هذا يقود بنا إلى ضرورة إعادة النظر في آلية سياسة الودائع والائتمان المصرفي المطبّقة في الجزائر، ودور المصارف العمومية في تعبئة الودائع ومنح الائتمان كون هذا الأخير متلازم مع الأولى لذلك أي أثر على قناة الودائع من شأنه التأثير على سلوك الاستثمار بمعناه الواسع في الاقتصاد وليس المصرفي فقط والعمومي بشكلٍ حصري، وإننا لنتطلع إلى نظام مصرفي متنوعٍ بحق بين فرص المصارف العمومية والأخرى الخاصة يعتمد مبدأ الحوكمة في الاستثمار ويقدم مبدأ الرشادة والربحية، لضمان إرساء نوع من السّلامة والاستقرار المالي فيها، خصوصاً وأننا لم نعتبر إطلاقاً من سلسلة الصدمات التي هزت النظام المصرفي والمتأتية من جراء نفس المتغير (صدمة أسعار هيدرو-كاريير) ولا نزال !!! ضمن الظرف الحالي نحاول التّكيف مع هذه الصدمة والتي استمرت في الحقيقة لأطول من سابقتها بدأ بأزمة نهاية الثمانينيات 1985-1986، ثم نهاية التسعينيات 1998-1999، ثم الفترة 2008-2009، وما آلت إليه الأوضاع خلال الفترة 2014-2016.

ضمن سيناريوهات الإجهاد ثبت أن الربحية تأثرها يكون قوي خصوصاً العائد على الأصول، ويرجع أنّ تآثر المصارف الخاصة يعود بشكلٍ ما إلى أثر المعاملات بين المصارف وقد خلص تحليل "Macro/Micro-Prudentielle" سابقاً أنّ النظام المالي يعاني من مشكلة هيكلية في السيولة وقد كشفت السيناريوهات أنّ صدمة أسعار هيدرو-كاريير من شأنها أن تحدّ من التّوسع في السيولة وبالذات في المصارف العمومية تكون أقوى منه في غريمتها الخاصة، فالأولى تتأثر في حدود (-85%) بالنسبة لأسعار هيدرو-كاريير و(-73%) اتجاه تراجع الإيرادات الإجمالية من الهيدرو-كاريير كما أن المصارف الخاصة التي أثبتت جدارتها نسبياً فقط (-70%) ويظهر أنّ السوق النقدية (سوق ما بين المصارف) نشط بشكلٍ يجعل السيولة دائماً في مستويات عالية حتى أثناء الصدمات القوية، ومن جهةٍ أخرى من شأن ذلك أن يحدّ من درجة الرّافعة المالية والأسوأ في ظل هذا السيناريو أن مؤشرات الأهمية النسبية للنظام المصرفي ستراجع إلى النّصف مما يضعف دور النظام المصرفي في الاقتصاد الجزائري.

وعليه من خلال تحليل سيناريوهات الإجهاد أظهر أنّ صدمة أسعار هيدرو-كاريير والتي تناولناها من خلال شقين اثنين أولها تراجع أسعار هيدرو-كاريير في أسواق الطاقة العالمية والشق الثاني هو تراجع حجم الإيرادات الهيدروكربونية، أظهر هذا تأثيرها الكبير على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر خاصةً الأثر على المصارف العمومية، وأنّ مؤشرات التوازن الاقتصادي سيزيد عمقها جزاءً

(1)- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°14/161, Op-Cit, P 10.

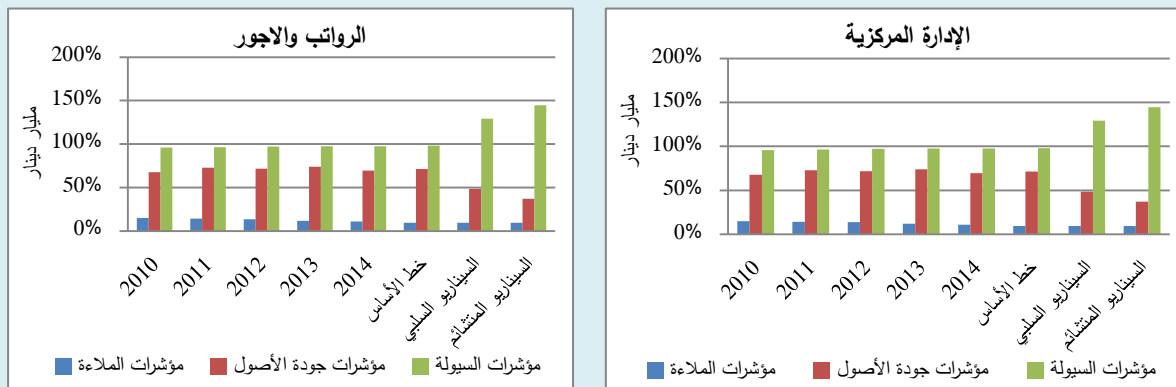
الأزمات المشابهة، بالرغم أن ميزان المدفوعات بدا ظاهرياً غير حساس لذلك، وأن لها أثر قوي بالفعل على مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل مباشر أو غير مباشر كحال النظام المصرفي والذي أتضح أن القناة الناقلة لصدمة هيدرو-كاريبر هي كل من (الائتمان والودائع)، ونحن في هذا الصدد نشير إلى أن المصارف الخاصة أثبتت جدارتها في مقاومة الصدمات التي قمنا بإجرائها، ونذكر كذلك بأن هذه النتيجة مشابهة ومطابقة تماماً لما خلص إليه برنامج تقييم القطاع المالي نهاية 2012.

### 4.1.3. صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة:

وبالرغم من أن صندوق النقد الدولي لا يعتمد هذا ضمن سيناريوهات الإجهاد المالي إلا أننا ارتأينا إدراجه ضمن السيناريوهات لتبيان أثرها على مؤشرات الاستقرار المالي، خصوصا وأنه ضمن الأوضاع التي تعاني منها المالية العمومية في الجزائر خلال المرحلة الحالية 2015-2016 كان طرح تخفيض الأجور الإدارة العامة والمركزية أحد النقاط التي تمت مناقشتها.

أظهر تحليل السيناريو أن تخفيض أجور الإدارة العامة على درجة التوازن الاقتصادي الخارجي غير فعال وأن هذا الأخير لا يتأثر بتراجع مستويات الدخل (صدمة الأجور)، بالرغم من أن هذا من شأنه أن يحد من مستوى الطلب الكلي مما يؤثر على رصيد الطلب الخارجي حسبما تقضي به النظرية الاقتصادية الكلية، وفي نفس السياق كان أثرها على التوازن الداخلي نسبياً إلا في حدود ضيقة من خلال نفقات الإدارة المركزية، حيث أظهر حساسية بواقع (-75%)، أي أن رصيد المالية من شأنه أن يتحسن ضمناً مقارنة بالعجز المسجل سنة 2015 نظراً لانخفاض المصاريف والنفقات العامة.

الشكل رقم (80): سيناريو صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة على الاستقرار الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Rapport des banques commerciales**, 2004-2014.

إن تخفيض الأجرور الإدارية العامة والمركزية لها أثر قوي على الاستقرار المالي حيث أظهر أنّ الصدمة تؤثر بواقع (-61%) مما يجعل نسب الملاءة في حدود 08% في ظلّ السيناريو السلبي من جراء تراجع الأجرور في حين ستبلغ 12% في ظلّ تراجع نفقات الإدارة المركزية، وبالرغم من كونها فوق النّظام الاحترازي المعمول به إلا أنّ ذلك يظهر تماماً أثر الصدمة على مؤشرات الملاءة، خصوصاً وأنّ السيناريو الضّار (المتشائم) أشار إلى مستوى ملاءة دون 06%، ويبدو أنّ المصارف الخاصة هذه المرة هي الأكثر تضرراً بهذا السيناريو، وفي السياق نفسه اتّضح أن مؤشر جودة الأصول يتأثر بشكل كبير وقوي مما يجعل سيناريو السلبي لوحده كفيلاً بتحديد الأداء في سلوك هذا المؤشر إلى ما دون 10% .

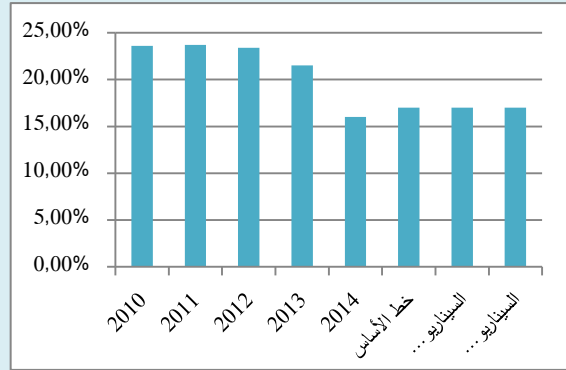
من خلال ما سبق يتّضح أنّ صدمة الأجرور من شأنها أن تضغط على سلوك مؤشرات التوازن الاقتصادي والاستقرار المالي فتراجع مستوى الدّخل من شأنه أن يخفض من الجدارة الائتمانية للأعوان الاقتصاديين بما فيها المؤسسات الاقتصادية هذا سيؤثر ضمناً على قدرة خدمة الدّين ما يؤثر على جودة محفظة القروض خاصة درجة التّركز كما أسلفنا وكذا حجم القروض غير عاملة، أمّا من النّاحية الكليّة فإن تراجع مستويات الأجرور سيحدّ من قدرة الطلب الكلي للاقتصاد نظراً لتراجع الاستهلاك مما يؤدي إلى ظهور فجوات اقتصادية في العادة هي فجوات انكماش في ظلّ ثبات القدرة الاستيعابية للاقتصاد. من ناحية أخرى يمكن لصدمة تراجع مستويات الأجرور أن يؤدي إلى آثار جانبية أعمق على مستوى النظام المالي والمصرفي يمكن أن ندرجها في النقاط التالية:

- تراجع مستويات التّضخم إلى النصف نظراً لتراجع مستوى الاستهلاك الكلي، وهذا بالتزامن مع ارتفاع مستويات البطالة كنتيجة لما سبق وبنفس المستوى تقريباً؛
- تراجع مستويات الدّخل الوطني الإجمالي والحقيقي وكذا الاستثمار المحلي أيضاً والتي أظهرت نتائج الاختبار أنها ذات أثر قوي جدا 98% اتجاه صدمة الأجرور؛
- من المفيد أن تتراجع مؤشرات الدّين الخارجي نظراً لتراجع الطلب الكلي حسبما أشار له سيناريو الإجهاد؛
- تراجع حجم الادّخار الوطني وكذا حجم الودائع المحوزة لدى المصارف بما فيها المصارف الخاصة، هذا ما من شأنه أن يعمق من سلوك وأداء الجهاز المصرفي ويحدّ من قدرته على التّمويل الاستثماري ما يعيق عجلة الاستثمار الوطني الذي دون شك...!!! سيؤثر من جديد على مجمل سلوك المؤشرات الكليّة؛

الشكل رقم (82): سيناريو صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة على التركز في الأصول المصرفية



الشكل رقم (81): سيناريو صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة على الملاءة المصرفية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Rapport des banques commerciales**, 2004-2014.

يُظهر تحليل سيناريوهات الصدمة المتعلقة بالاستدانة الخارجية أن مجمل المؤشرات الاستقرار المعتمدة Macro/Micro-، من شأنها أن تصطدم بأثر صدمة الأجور من خلال قناة الائتمان الودائع & السيولة، وفي هذا الصدد سنحاول الإشارة بعض المؤشرات الجزئية ومدى تأثرها بصدمة الإدارة المركزية:

أ. **مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي:** أشار تحليل السيناريوهات أن صدمة الأجور ونفقات الإدارة المركزية تؤثر بشكل قوي على انتشار وتشكيل النظام المصرفي حيث يشير تخفيض الأجور إلى 65% احتمال تراجع تلك المؤشرات في حين أن تراجع نفقات الإدارة المركزية سيؤدي إلى تراجع المؤشر بواقع أعلى نسبياً في حدود 80%.

ب. **مؤشرات عمق النظام المالي:** أشار تحليل السيناريوهات أن صدمة الأجور ونفقات الإدارة المركزية تؤثر بشكل قوي كذلك على مؤشرات عمق النظام المصرفي حيث يشير إلى تراجع هذا المؤشر بواقع 68%، وأشار إلى أن قناة الودائع هي الأكثر تضرراً من ذلك، بمعنى أنها هي القناة الأكثر ناقلية للأزمة لمؤشرات العمق المالي.

ج. **مؤشرات المديونية الخارجية والقدرة على التحمل:** أشار تحليل السيناريوهات أن صدمة الأجور ونفقات الإدارة المركزية تؤثر بشكل قوي كذلك على مؤشرات المديونية الخارجية والقدرة على التحمل في النظام المالي حيث يشير إلى تراجع هذا المؤشر بواقع 75%، وأشار إلى أن خدمة الدين لها الأثر البالغ في مثل هكذا سيناريوهات نظراً لحالة من عدم اليقين التي سنكتنف السيناريو في ظل تراجع مستوى الأجور التي تنعكس مباشرة في الجدارة الائتمانية للأفراد.

- د. مؤشرات هيكل السوق و طاقة الاستيعاب: أشار تحليل السيناريوهات أنّ صدمة الأجرور و نفقات الإدارة المركزية لا تؤثر مطلقاً على مؤشرات هيكل السوق في النظام المالي الجزائري.
- هـ. مؤشرات جودة الإدارة: أشار السيناريو أنّ صدمة الأجرور و نفقات الإدارة المركزية لا تؤثر مطلقاً على مؤشرات التشغيل و جودة الإدارة في النظام المالي الجزائري.
- و. مؤشرات الربحية: إنّ صدمة الأجرور تؤثر على نحو كبير على المصارف بما فيها المصارف الخاصة ذات الأثر الأعلى نسبياً مقارنة بالمصارف العمومية، فالأولى ذات أثر يفوق 90% خاصة فيما يتعلق بربحية الأصول، و بنفس الاتجاه كان لدى المصارف العمومية، و نلاحظ من خلال هذا أنّ المصارف العمومية أقلّ تأثراً بسيناريوهات صدمات القطاع العام.
- ز. مؤشرات السيولة: كشفت سيناريوهات صدمة الإدارة العامة و الأجرور من شأنها أن تحد من التوسع الكبير في السيولة داخل الجهاز المصرفي، فالمصارف الخاصة تتأثر بواقع (90-95%) جنباً إلى المصارف العمومية، في حين أنّ التفتتات الإدارية المركزية كان أثرها أقلّ نسبياً في حدود (67%). و نشير إلى أن تأثر المصارف التجارية الخاصة هي الأكثر تأثراً من هذه الصدمة اتجاه السيولة.
- و عليه من خلال تحليل سيناريوهات الإجهاد أظهر أنّ صدمة الأجرور و الإدارة المركزية من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي في الجزائر خاصة على المصارف الخاصة، وأنّ مؤشرات التوازن الاقتصادي لا تتأثر نسبياً بالصدمة إلا بتراجع نسبي في ميزانية التطهير، هذه الأخيرة التي من المفروض أن يرفع عليها اليد منذ سنوات خاصة بعد تفاقم أوضاع المالية العامة منذ نهاية سنة 2009.

### 5.1.3. صدمة أسعار الصرف:

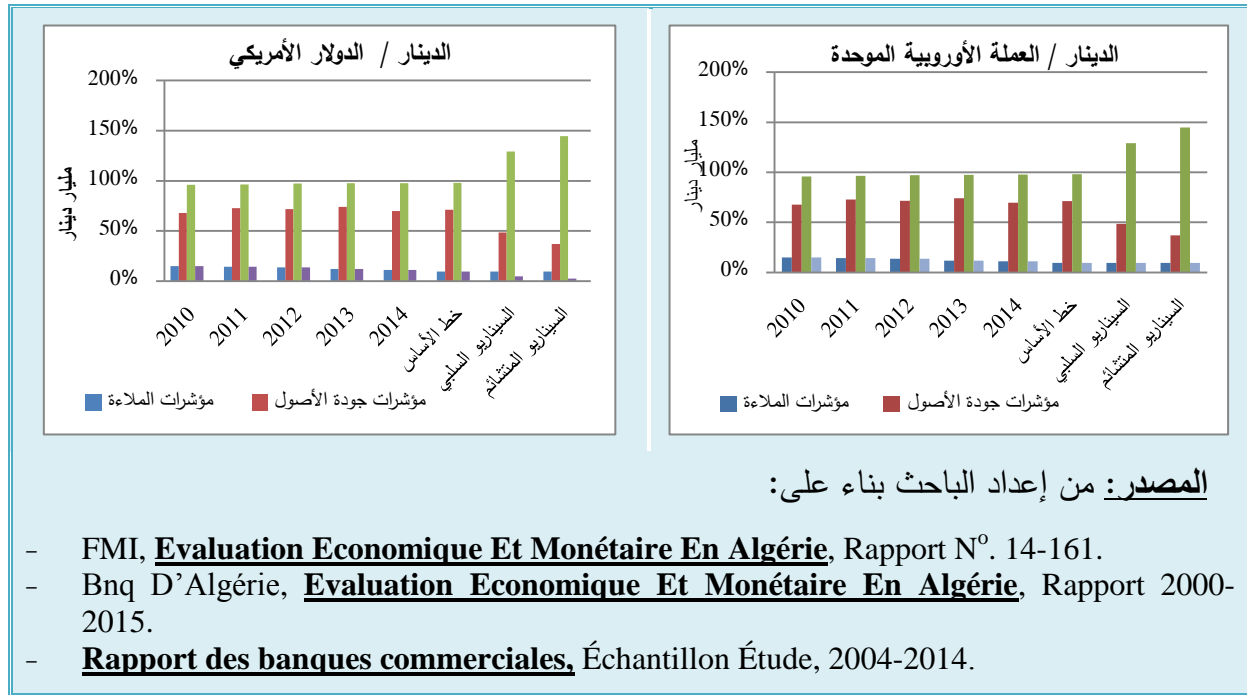
ينص تنظيم الصرف ساري المفعول في الجزائر على أنّ عمليات التجارة الخارجية للأعوان الاقتصاديين، تتم عبر المصارف و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة التي تكلف بتوطين ملفات استيراد السلع و الخدمات، و تخضع هذه المعاملات مع بقية العالم إلى الرقابة على الصرف، في إطار احترام تعهدات الجزائر الدولية في مجال قابلية التحويل الجارية للدينار، حسبما تقضي به المادة 08 من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>. و من المفيد في هذا الإطار تحليل العلاقة السارية بين صرف الدينار الجزائري مقابل العملات العالمية الارتكازية خاصة الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة (الأورو)، لذلك سيكشف التحليل أدناه أثر صدمة أسعار الصرف على الاستقرار الكلي للاقتصاد، بل و أبعد من ذلك...، سنحاول تبيان أثر تقلب العملات سابقة الذكر على مؤشرات الاستقرار و التوازن الاقتصادي في الجزائر.

(1) - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تقرير السنوي 2008، مرجع سبق ذكره، ص 193.



أ. سيناريو تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي: كشف سيناريو أسعار الصرف أنّ تراجع الدينار الجزائري مقابل الدولار يؤثر بشكل نسبي على بعض المتغيرات الكلية، فقد تم رصد أثر سلوك عكسي مع التوازن الخارجي حيث أنّ تراجع الدينار من شأنه أن يوفر أثراً كمياً إيجابياً على رصيد ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية- ظاهرياً فقط- في حين أنّ الأثر الحقيقي من شأنه أن يضاعف من السلوك العكسي للمؤشرات الكلية.

### الشكل رقم (83): سيناريو صدمة أسعار الصرف على الاستقرار الاقتصادي الكلي



من جهتها صدمة الصرف ضمن السيناريو السلبي لصرف الدولار الأمريكي من شأنها أن تحسّن نسبياً العجز الكبير في ميزان المدفوعات إلى حدود (-16.67) مليار دولار وهذا من خلال الأثر الكمي (الوفر الوهمي) الذي يحدث جراء فارق السعر بين الدولار الأمريكي والدينار الجزائري، أمّا في ظل السيناريو المتشائم فإن وضع ميزان المدفوعات سيتحسنّ ضمناً إلى (-11.24) مليار دولار<sup>(\*)</sup>. في حين أنّ التوازن الاقتصادي الداخلي ظهر أنّه محدود بشكل أعلى نسبياً (-86%) فقد كشف أنّ المالية العامة والتي لم تنزل بعد في ظل السيناريو السلبي (-1468.09) مليار دينار أي تشكل عجزاً يعطي صورة واضحة على درجة تأثر المالية العامة بتراجع الصرف ما يؤكد ذلك السيناريو المتشائم (الضار للغاية) والذي سيغطي العجز في المالية العامة إلى حدود (-925.53) مليار دينار. وقد تبين أنّه ما من أثر لتراجع سعر الصرف مقابل الدولار على مؤشرات الاستقرار المالي.

(\*) - للتفصيل أكثر في هذا الأثر، ارجع إلى: بشير مصيطفي، نهاية الزرع - سلسلة صناعة الغذاء، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية - الجزائر، 2015، ص 20.

ب. سيناريو تراجع الدينار الجزائري مقابل العملة الأوروبية الموحدة: يظهر تحليل السيناريو أن أثر صدمة تراجع أسعار صرف الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة لم يكن لها أي أثر على مؤشرات التوازن الاقتصادي، إلا أنه لوحظ تأثير نسبي على رصيد المالية العامة في ذلك الجزء المخصص لعمليات التطهير المالي. من جهة أخرى كشف السيناريو على وجود أثر قوي نسبياً على مؤشرات الاستقرار المالي على عكس السيناريو السابق، فقد أظهر السيناريو السلبي أنه من المرجح أن نسبة الملاءة من شأنها أن تتدهور إلى حدود 9.53% وقد تراجع بشكل كبير جداً بالرغم من كونه ليزال ضمن المعيار المحلي لنسب الملاءة التي حددها النظام 01-14 المتعلق بنسب الملاءة المطبقة في المصارف والمؤسسات المالية، أما بالنسبة للسيناريو المتشائم فقد أتضح جلياً أن نسب الملاءة ستنراجع إلى مستويات متدنية حيث يتوقع أن تصل إلى حدود 7.90% .

بالنسبة لمؤشر جودة الأصول فمن شأنها أن تتراجع إلى حدود 55% ضمن السيناريوهات السلبية و35% ضمن السيناريوهات المتشائمة وهذا ما يفسر الأثر القوي لصدمة الصرف على مؤشرات الاستقرار المالي. وفي السياق ذاته أشار السيناريو إلى أثر مباشر وكبير على مؤشرات الاستقرار المالي وبالذات على مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي بواقع 60%، في حين أنّ مؤشرات العمق كانت ذات أثر أكبر بما يزيد عن 75-80% وأثبتت أن مؤشرات الجزئية غير متأثرة بالصدمة. وما ننوه إليه أن سلوك سعر صرف الدينار الذي يخضع للتعويم المدار وليس لحركة وآلية السوق قد يستدعي ويتطلب اللجوء إلى الدين العام بواقع 80% أو الاستدانة الخارجية بنسبة 50% لتغطية العجز الحاصل في المالية العامة.

ج. سيناريو تراجع الدولار الأمريكي مقابل العملة الأوروبية الموحدة: كشف تحليل السيناريوهات أنه لا وجود لمخاطر الهشاشة المالية على الاقتصاد الجزائري من خلال تذبذب الأسعار الارتكازية في العالم (الدولار الأمريكي/ العملة الأوروبية الموحدة)، وهذا يرجع في الأساس إلى نظام حماية العملة الجزائرية من التقلبات الناتجة في تلك العملات وأسعار الصرف.

### 6.1.3. صدمة أسعار الفائدة:

كشف سيناريو الإجهاد المالي أن صدمة أسعار الفائدة يعد أثرها محدوداً على سلوك مجمل مؤشرات الاقتصاد، فالتوازن الاقتصادي الخارجي يتأثر في حدود (-53%)، بحيث أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة أدى ذلك إلى تفاقم العجز الحاصل في ميزان المدفوعات. وقد أظهر السيناريو السلبي أنّ صدمة أسعار الفائدة من شأنها أن يعزّز درجة العجز إلى حدود (-35) مليار دولار، في حين أنّ السيناريو المتشائم فمن المتوقع أن يجعله في حدود (-38.50) مليار دولار. وفيما يخص الأوضاع المالية فقد أشار تحليل السيناريوهات أنّ التوازن الاقتصادي الداخلي يؤثر بواقع (-50%)، ففي ظلّ السيناريو السلبي من المرجح أنّ الصدمة من شأنها أن ترفع العجز إلى ما يربو عن (-3200) مليار دينار، في حين أنّ

سيناريوهات الضارة فستعمق العجز إلى (-3500) مليار دينار، بمعنى أنه يمكن لصدمة الفائدة أن تحدّد مسار التوازن الاقتصادي على عكس أسعار الصرف التي تحسن العجز المالي. كما كشفت السيناريوهات أن أثر أسعار الفائدة محدود على الاستقرار المالي تماماً كسيناريوهات أسعار الصرف، ولعلّ سياسة التّأطير التي تحدّد أسعار الفائدة تحول دون ذلك الأثر المتوقع، فلتزال أسعار الفائدة موجهة في حدود السياسة الاقتصادية المرسومة، ولا تخضع لآلية السوق بناء لاحتياجات المؤسسات والأعوان الاقتصاديين على غرار أسعار الصرف.

### 7.1.3. صدمة الدين العمومي:

إنّ صدمة الدين العام تعد ذات أثر نسبي فقط على درجة الاستقرار الاقتصادي العام فقد أشار التحليل إلى أنّ التوازن الداخلي محدود نسبياً بواقع (-53%) حيث أظهر السيناريو السلبي إلى أنّ المالية العامة من المرجّح أن تبلغ عجزاً (-1870.1) مليار دينار في حين أنّ السيناريو المتشائم (الضار للغاية) سيجعلها في حدود (-1500) مليار دينار، ويلاحظ أنّه لتزال المالية في حالة عجز رغم حجم الاستدانة الكبير. من جهة أخرى اتّضح أنّ أثر الدين العام لا يدعو على بعض المتغيّرات الكلية فقط، فدرجة الاستقرار الاقتصادي العام بما فيها مؤشّرات الاستقرار المالي اتضح أنها غير متأثرة بالصدمة، وأنّ التوازن الداخلي فقط كما أسلفنا ذو تأثير نسبي. بالرغم من أنه لتزال المالية العامة في حالة عجز!!!، من هذا المنطلق سنبحث في السيناريو الذي من شأنه أن يحسن من وضع التوازن الداخلي وذلك من خلال الدمج بين سيناريو الاستدانة الخارجية المدعّمة بالدين العام من أجل الحد من العجز المتراكم في المالية العامة، "فهل من الممكن أن يسهم السيناريو السلبي لكلا الصدمتين في ذلك؟؟". أثبت تحليل السيناريو أن دمج الصدمتين وفق السيناريو السلبي لا يؤدي إلى تحسن الوضعية المالية إلّا في حدود (-1283.9) مليار دينار، في حين أنّ السيناريو المتشائم سيؤدّي إلى عجز بواقع (-810) مليار دينار، ما يفسر الوضع المالي الهش للحكومة الناتج عن تراكم العجز منذ سنة 2009.

### 8.1.3. صدمة تراجع مؤشّرات الاقتصادية الكلية:

نتناول ضمن هذا العنصر صدمة تراجع بعض المؤشّرات الاقتصادية وأثرها على الاستقرار المالي.

#### 1.8.1.3. صدمة التضخم:

كشف تحليل سيناريو التضخم أنّ أثره يعد نسبياً فقط على مجمل مؤشّرات الاستقرار الاقتصادي، فلم يعد ذلك الأثر على 47% على سلوك التوازن الداخلي، وقد كشف السيناريو السلبي على احتمال تقاوم العجز إلى ما يزيد عن (-3100) مليار دينار في ظلّ السيناريو السلبي في حين أنّ السيناريو الضار للغاية قد أشار إلى عجز في حدود (-3400) مليار دينار. ففي حين أنّ الأوضاع المالية العامة لما تزال بعد في حالة عجز كبير، فقد أشار تحليل السيناريو إلى أنّه لا وجود لأثر على وضع التوازن

الاقتصادي الخارجي وكذا مؤشرات الاستقرار المالي...، سبق وطرحنا ضمن سيناريوهات صدمة الاستدانة الخارجية عن مدى تأثير الاستقرار الاقتصادي العام بكل من الاستدانة والتضخم الناتج عن نمو المجمعات النقدية المترامن مع ارتفاع المستمر للأسعار. لذلك من خلال ذلك التحليل فقد ظهر لنا جلياً أن السيناريو الأخير له أثر نسبي فقط على مجمل المؤشرات الكلية في حين أن سيناريوهات الاستدانة الخارجية لها أثر قوي بالفعل على سلوك تلك المؤشرات. وعليه فإن إعادة الأوضاع المالية -إلى حالة التوازن وفق التمويل الكمي التضخمي يظهر أنه الأنسب من اللجوء إلى الاستدانة كجواب للسؤال المطروح ضمن سيناريو "صدمة الاستدانة الخارجية" السابق (صفحة 307).

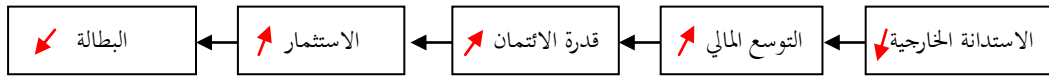
### 2.8.1.3. صدمة البطالة:

إن تحليل صدمة البطالة أشار إلى أثر قوي على مجمل الاقتصاد وتجلي منحنى فيليبس تماماً كما وضحه الشكل رقم (61) حيث أشار إلى الأثر (-60%)، فالسيناريو السلبي من شأنه أن يجعل مؤشرات التضخم في حدود (03.5%)، أما السيناريو الضار (المتشائم) فمن المرجح أن يحد من التضخم في حدود 2.80% وهي مستويات سادت قبيل 2008 وبالضبط بعد الإصلاح المالي سنة 2003.

إن صدمة البطالة ظهرت محدودة نسبياً على التوازن الاقتصادي فالتوازن الخارجي غير حساس للتغيرات الحاصلة في مستويات البطالة بالرغم أن هذه الأخيرة من الممكن أن تحدد التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الأثر غير المباشر على الميزان التجاري. من جهة أخرى اتضح كذلك أن لا أثر لصدمة البطالة على التوازن الداخلي وهو ما يناقض كذلك النظرية الاقتصادية، فمن شأن التراجع في مستوى الطلب الكلي أن يؤثر على الموازنة العامة بشكل كبير مما يجعلها تتحسن ضمناً في حالات العجز كالسيناريو الذي نعيشه منذ سنوات، كما أشار السيناريو إلى أن مؤشرات النمو ذات حساسية قوية اتجاه هذه الصدمة فالدخل الحقيقي من شأنه أن يتراجع بواقع (-73%) إذا ارتفعت البطالة بوحدة واحدة فقط، فقد أشار السيناريو السلبي إلى أنه من المتوقع أن يصل إلى حدود 1985.58 مليار دينار وهو نفس المستوى الذي كان خلال التسعينات من القرن الماضي في حين أن السيناريو المتشائم أشار إلى حدود 1411 مليار دينار.

أشار تحليل السيناريو إلى أن الادخار الوطني أحد أهم المتغيرات وكذا حجم الموجودات والأصول الكلية سيتراجع بواقع (-87%) بالتوازي مع تراجع حجم الاستثمارات بما يزيد عن (-77%) وهذا ما من شأنه أن يحد من الديناميكية في الاقتصاد فحجم المشاريع المجمدة منذ صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وكذا حالة ترشيد النفقات المتبعة بدءاً من سنة 2016 تعطي صورة واضحة عن ذلك، كما أن صدمة البطالة لأثر القوي على درجة الاستدانة الخارجية حيث من شأن تراجع الطلب الكلي أن يطرح خيار الاستدانة الخارجية لدفع الطلب وتغطية العجز الحاصل في النظام المصرفي والمالية ما يقارب

94% ففي حين أن تعزيز الطلب في العادة يكون عن طريق دفع زيادات في حجم الائتمان، إلا أن خيار الاستدانة ورد ضمن الحلول المطروحة رغم أثره القوي على الاقتصاد كما تقدم معنا سابقا.



ونشير إلى أن خيار الاستدانة الخارجية لا يعدّ مطلقاً ضمن أولويات الحكومة الجزائرية معرفةً منها بالأثر العكسي على الاستقرار الاقتصادي -وبالتجربة-. من جهة أخرى وعلى صعيد التداول النقدي والمالي يتّضح أنّ تراجع مستوى البطالة من شأنه أن يؤثر على سلوك المؤشرات المصرفية بما فيها أسعار الفائدة، حيث من المرجح أن يؤدي ذلك بالمصارف إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع بما يزيد عن 97% أي نقطة كاملة عن المستوى السائد لمعدل الفائدة، حيث ستبلغ 2.60% أو 3.50% ضمن السيناريو الضار وهذا بالتوازي مع الأثر الذي يحصل على أسعار الفائدة على الإقراض في حدود 80%. كما أشار إلى وجود أثر قوي على الاستقرار المصرفي فيتضح من المؤشر الأول أنه حساس بواقع (-) 82% وقد أشار السيناريو السلبي إلى احتمال أن يكون في حدود 51% في حين أن السيناريو الضار فمن المرجح في أثره أن يشير إلى حدود 33%. كما اتّضح أنّ مؤشر الملاءة ضمن السيناريو السلبي سيشير إلى 16% ملاءة الشريحة الأولى لدى المصارف العمومية و12% ضمن السيناريو الضار. ونشير إلى أنّ المصارف الخاصة قد أثبتت جدارتها في مقاومة الصدمات الكلية، بالرغم من تأثر بعض المؤشرات الصلابة إلا أنّ أثرها كان نسبياً فقط. كما كشف تحليل سيناريو صدمة البطالة إلى نقاط عديدة من حيث الأثر على مؤشرات الاستقرار المالي الواسع والضيق على حد سواء ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

أ. **مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي:** أشارت صدمة البطالة إلى أنه من المرجح تراجع المؤشرات بواقع 60-75% ويعود في الأساس هذا التراجع إلى الأثر الذي يطرأ على "Pib" بالإضافة إلى حجم وتوزيع الائتمان في الاقتصاد.

ب. **مؤشرات عمق النظام المالي:** من المرجح أن تتراجع مؤشرات العمق المالي نسبياً وذلك عن الأثر المترتب عن التباطؤ عمليات الوساطة، ويتّضح أنّ أثر الصدمة ينتقل من خلال قناة الودائع، نظراً لتأثر هذه الأخيرة بالتباطؤ الذي يصاحب هذا السيناريو. وكما حدث خلال السيناريوهات السابقة فإن هذا المؤشر يعد محدود الأثر على عكس باقي المؤشرات.

ج. **مؤشرات هيكل السوق وطاقّة الاستيعاب:** أشارت صدمة البطالة إلى احتمالية عدم توفّر طاقة الاستيعاب الاقتصادي بمستوى البطالة السائد نظراً لكون محدوديته تتأثر ضمناً بطاقات التمويل وكذا المتغيرات التي تحدد تلك القنوات المالية فقط. بما فيهم حجم الودائع والمدخرات الكلية للوطن، أما فيما يخص الاستقرار المالي بالمعنى الضيق (الاستقرار المصرفي) فبالإضافة إلى ما أوجزنا مسبقاً فقد تم رصد بعض الملاحظات نوجزها في النقاط التالية:

- تأثر جودة الأصول المصرفية خاصة محفظة الأصول خارج الميزانية بواقع (-70%) مما يؤكد تراجع هذه الأخيرة في (جودة/ رداءة) المحفظة الاستثمارية؛
- تأثر ربحية المصارف بشكل قوي حيث أشار أن ROA سيتراجع بواقع (-88%) و ROE ففي حدود (-78%)، وقد أشار التحليل أن المصارف الخاصة الأكثر توتراً بتراجع مستويات الأرباح؛
- من المتوقع أن تتراجع السيولة بواقع (-80%) تقريباً وبالرغم من كون هذا يخدم ضمن السيناريوهات الحقيقية توجهات السياسة النقدية، إلا أن أثره يعد كبيراً في ظل السيناريوهات الملائمة وقد أشار تحليل السيناريوهات أن المصارف الخاصة كذلك هي الأكثر توتراً بجانب تراجع مستوى السيولة؛

### 3.8.1.3. صدمة تراجع مؤشرات النمو الدخل الوطني "Pib":

أشارت السيناريوهات أن تراجع مؤشرات الدخل والنمو له أثر نسبي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العام، فالتوازن الخارجي اتضح أنه بمنى عن تلك التغيرات الطارئة على مؤشرات الدخل والنمو الاقتصادي في حين أن التوازن الداخلي أثره نسبي فقط فيما يخص ميزانية التطهير العام، حيث كشف السيناريو السلبي أنه من المرجح أن تتفاقم عجز الميزانية خارج التطهير إلى ما يزيد عن (-3431) مليار دينار في حين أن السيناريو الضار أشار إلى ما يقارب (-3800) مليار دينار عجز في الميزانية وهي مستويات عالية لم تشهدها المالية العامة من قبل. من جهة أخرى أشار السيناريو إلى أن الاستقرار المالي كذلك يعد تأثره معتبراً خاصة مؤشرات جودة الأصول المصرفية حيث أشار إلى احتمال تراجعها إلى 48% و 28% ضمن السيناريو السلبي والضرار على التوالي، في حين أن مؤشرات الملاءة وبالرغم من توترها كذلك بشكل كبير إلا أنها ستظل عند مستوى 12% ضمن السيناريو الضار وهي نسبة لتزال ضمن المستويات المعمول والمتعارف عليها دولياً. وعليه من خلال التحليل السابق وكذا نتائج المتوصل إليها نحن نطرح بعض المقترحات من أجل دعم الاستقرار المالي وذلك من خلال:

- الحد من الاعتماد على الثروة البترولية وبشكل تدريجي؛
- تعزيز الشروط والعمليات المطبقة على نشاط المصارف خاصة العمومية منها في الوساطة المالية؛
- إعادة هيكلة تدريجية للمصارف العمومية للحد من التركز الكبير الذي يحمل في طياته هشاشة مالية؛
- ضبط مستويات السيولة في الاقتصاد عن طريق إعادة تنشيط السوق المالي وكذا إعطاء استقلالية أكثر للسياسة النقدية؛
- إعطاء أهمية للمصارف الخاصة التي تتعرض إلى حالة تضيق من خلال القواعد العامة للعمل المصرفي بما فيها نظم الرسملة؛
- رفع اليد عن عمليات التطهير التي حققت أضرار واسعة بالمالية العامة؛
- تفعيل قطاع التأمين الغائب تماماً عن دوره الحيوي في مجال إدارة المخاطر وحشد وتعبئة المدخرات؛

## المطلب الثاني : تحليل سيناريوهات الإجهاد المالي المعدة وفق "Bottom-up"

تتمة لما سبق، سنحاول إجراء اختبار الإجهاد المالي بمستواه الجزئي، وذلك من خلال استهداف عينة من المصارف والتي تعد ذات أهمية نظامية في نظر الاقتصاد الجزائري ونحن نشير هنا عن كلاً من (القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي) وهي مصارف عمومية بالإضافة إلى بعض المصارف الخاصة (مصرف البركة الجزائري، مصرف خليج- الجزائر، مصرف سوسيتي جنرال-الجزائر)، لذلك تستند الاختبارات على ذات المنهجية السابقة المعدة في الصدمة الكلية.

### 1. اختبار الإجهاد المالي الجزئي "Bottom-up" في الجزائر:

كشف تحليل "Micro-Prudentielle" السابق على بعض النقاط المهمة والتي استندنا عليها في إجراء اختبارات الإجهاد المالي، بعد أن تطابقت بشكل كبير مع النتائج المستوفاة من بعثة تقييم القطاع المالي للجزائر سنة 2013. لذلك تطبق اختبارات التحمل وفق سيناريوهات والصدمات المذكورة أدناه على نسبة ملاءة الشريحة الأولى بالتوازي مع نسبة تغير الودائع المحوزة لدى المصارف.

#### 1.1. فرضيات سيناريوهات الإجهاد الجزئي "Bottom-up":

في ما يلي نتناول أهم السيناريوهات المعتمدة في تحليل الصلابة لعينة المصارف المختارة، بالاعتماد على اختبار الإجهاد المالي الجزئي "Bottom-up".

##### 1.1.1. سيناريوهات خارج الدائرة المصرفية:

تقضي المعارف النظرية في الاقتصاد المصرفي على أنّ المصارف يتأثر بمتغيرات خارج الدائرة المصرفية تماماً كما أوضح تحليل مؤشرات السلامة المالية السابق حيث أظهر عياناً مدى حساسية النظام المصرفي لمتغيرات خارج الدائرة المصرفية، وعليه يتضمّن تحليل السيناريوهات المعدة أهم المتغيرات التي تؤثر على المصارف والتي كشفها التحليل السابق جنبا إلى أثر المخاطر السوقية التالية:

- مخاطر أزمات الصرف في النظام المالي العالمي؛
- مخاطر أسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية؛

##### 2.1.1. سيناريوهات الدائرة المصرفية:

تشمل اختبار الإجهاد المالي المصرفي على سيناريوهات عدة وقد قمنا باعتماد تلك السيناريوهات التي أجازها صندوق النقد الدولي وتلك المنصوص عليها والمعتمدة عملياً في النظام المصرفي الجزائري، إضافة إلى بعض السيناريوهات التي ارتأينا إلى إدراجها بعد ما تبيّنت أهميتها من خلال التحليل الذي أجريناه سابقاً، وعليه فإن السيناريوهات المعدة ضمن هذا الإطار تتضمن السيناريوهات وبنفس التصنيفات المشار إليها سابقاً أي بدرجات متفاوتة بين السيناريو السلبي والسيناريو المتشائم (الضار للغاية).



أ. سيناريوهات ارتفاع مخاطر الائتمان: يدرج ضمن السيناريوهات ويكون في العادة من خلال تعاضم مستويات القروض غير العاملة (المتعثرة)، وكما أشرنا سابقاً للضرورة سوف نعتمد على مؤشرات جودة الأصول كونها أكثر ترجمة لأداء النشاط المصرفي في الجزائر ونظراً لعدم توافر البيانات السابقة، وتعدّ صدمة الملاءة في الحقيقة متضمنة عملياً لمخاطر الائتمان<sup>(1)</sup>.

ب. سيناريوهات ارتفاع مخاطر السيولة: اختبار تحمل سيولة يبحث ما إذا كان لدى المؤسسات المالية تدفقات نقدية كافية لمواجهة التدفقات المفاجئة، على سبيل المثال سحب كمية من الودائع فجأة أو تمويل الأسواق ومنح الائتمان نقداً.

ج. سيناريوهات الملاءة المالية: أحد الجوانب الرئيسية لاختبار الإجهاد هو تقييم ما إذا كانت الملاءة ضمن المشاكل الرئيسية أي تقييم ما إذا كانت المؤسسات المالية لديها رأس المال الكافي لاستيعاب الخسائر المحتملة. أثناء إجراء اختبارات الإجهاد المالي "Bottom-up" يجب أن يتضمن تحليلاً لمتغيرات كلية أخرى حسب ما تقضي به المنهجية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، وهذا يتطلب اعتماد بعض النماذج القياس الاقتصادي "Économétrie" ومستوى شديد من الإفصاح، الشيء الذي يجعل هذه المنهجية صعبة التطبيق في الدول النامية كونها لا تملك سلسلة زمنية معتبرة من المؤشرات التي تفيد في ذلك التحليل وفي ظلّ التّعذر بالسرية، تماماً كحال دراستنا هذه.

ويتم الاعتماد على نسب الملاءة للجنة بال الاستشارية أثناء إجراء السيناريوهات بما في ذلك سلوك رأس المال. وما ننوه إليه أنّ اختيار نسبة أو معدل العقبة "Taux d'obstacle" مهم جداً وإن كان في أحيانٍ كثيرة يتم بشكل عشوائي أو من خلال مقارنته بأزمات وظروف قاهرة سابقة.

د. سيناريوهات سحب الودائع: يتضمن اختبار الإجهاد المالي سيناريو سحب العملاء للودائع في ظروف استثنائية وهي تعد مشكلة عويصة بالنسبة للمصرف قد تهدد درجة الاستقرار الودائع لديه مما من شأنه أن يؤثر على سيولة المصرف وبالتالي على درجة الملاءة، وهذه الدعائم الثلاثة ستؤدي إلى تراجع مؤشرات الاستقرار لدى البنك، والأهم من ذلك قد يتفاقم ذلك على المستوى الطويل مستقبلاً بحيث أنه قد يتعرض المصرف لمخطر السمعة إذا ما ألتمس الجمهور تردداً لديه في دفع مستحقاته اتجاههم.

يقضي سيناريو سحب الودائع للسيناريو السلبي بسحب 25% من حجم إجمالي الودائع لدى المصرف وضمن السيناريو المتشائم فهو يتضمن سحب 45%، فيما عدا ذلك تعد السيناريوهات الأعلى مستبعدة جداً في ظلّ الظروف الطبيعية أو حتى الاستثنائية إلا في الظروف القاهرة.

<sup>(1)</sup>-International Monetary Fund, Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices, August 2012, p 08.

الفصل الرابع: إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية & متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر

جدول رقم (33): نتائج سيناريوهات الإجهاد المالي - صدمة "Top-down"

الاستقرار المالي						بعد الصدمة		قبل الصدمة	اختبار الحساسية	سيناريوهات خارج المصرف		
مؤشرات "Macro-Prudential"								الصدمة			سيناريو خط الأساس	
مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي		مؤشرات عمق النظام المالي		مؤشرات المديونية والقدرة على التحمل		مؤشرات هيكل السوق وطاقات الاستيعاب		سيناريو خط الأساس				
السيناريو المتشائم	السيناريو السليبي	السيناريو المتشائم	السيناريو السليبي	السيناريو المتشائم	السيناريو السليبي	السيناريو المتشائم	السيناريو السليبي	السيناريو المتشائم - الضار للغاية	السيناريو السليبي			
Pas affecté		Pas affecté		34,85%	30,33%	Pas affecté		\$13,28	\$26,55	\$53,10	صدمة أسعار هيدرو-كربون في سوق الطاقة العالمية (الدولار)	
41,34%	55,09%	Pas affecté		33,98%	29,76%	Pas affecté		1275,775	2551,55	5 103,1	صدمة تراجع إيرادات الإجمالية للهيدرو-كربون (مليار دينار)	
45,30%	57,73%	35,17%	41,91%	Pas affecté	49,69%	44,29%	175,59	117,06	**	تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي	صدمة أسعار الصرف (%)	
33,35%	49,77%	28,60%	37,53%	35,41%	30,70%	Pas affecté	165,6741	110,45	**	تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة		
hors formulaire		Pas affecté		Pas affecté		13,42%	20,11%	3,63%	7,25%	14,50%	** نسبة الملاءة "Tier I"	صدمة الملاءة
hors formulaire		33,62%	29,65%	8,78%	12,95%	Pas affecté		4,25%	8,50%	17,00%	** نسبة الملاءة "FPR"	المالية (%)
48,59%	59,93%	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		6,33%	4,23%	8,45%	** سعر الفائدة الحقيقي	صدمة أسعار الفائدة (%)
Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		16,18%	21,95%	0,53%	0,45%	0,30%	** تسهيلات الودائع	
//	//	20,17%	31,91%	31,25%	27,93%	46,48%	42,15%	2,80%	5,60%	11,20%	** معدل السيولة "M02 / PIB"	صدمة السيولة (%)
46,73%	58,69%	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		4147,98	8295,95	16591,9	** التداول النقدي في الجهاز المصرفي	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Rapport annuel des banques commerciales**, Échantillon d'étude, 2004-2014.

## 2.1. تحليل سيناريوهات الإجهاد الجزئي "Bottom-up":

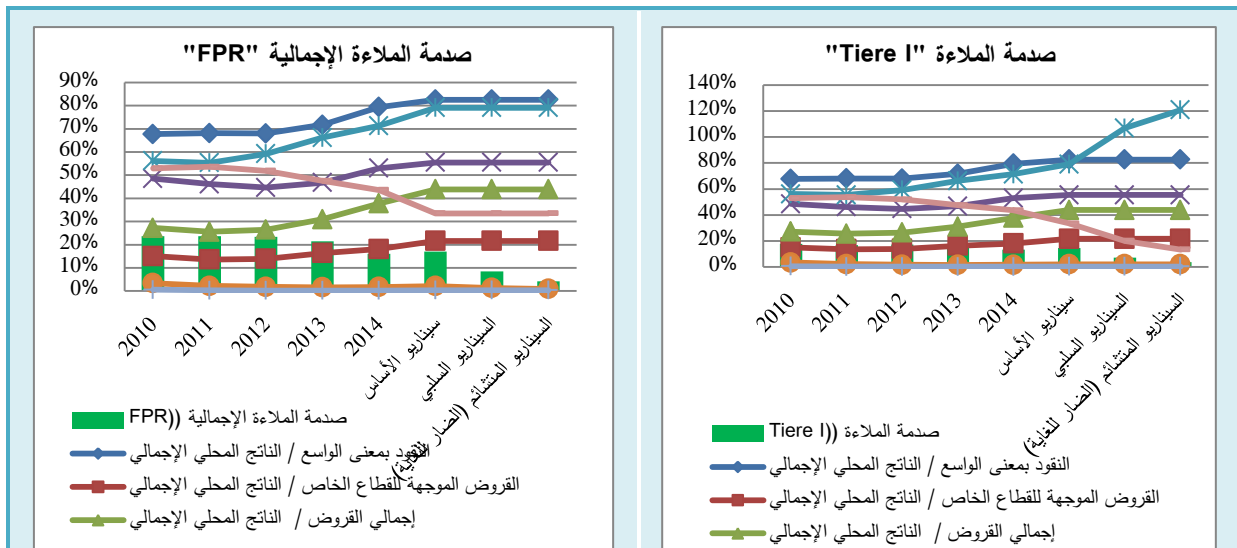
في ما يلي نقدم نتائج اختبارات الإجهاد المالي المجري والمعطى نتائجه أعلاه.

### 1.2.1. صدمة الملاءة المالية على الاستقرار المالي الواسع:

قبل الخوض في تحليل سيناريوهات صدمة الملاءة على سلوك مؤشرات الاستقرار المالي نذكر بنقطتين في غاية من الأهمية:

- تعد مؤشرات الملاءة العالية صمام أمان بالنسبة للمصرف إلا أنّ ذلك ينبغي أن يكون في حدود معقولة لأنه من المحتمل أن يكون لذلك سلوك عكسي كذلك على أداء المؤسسة المالية، من حيث أنّه يسبب تراجع في مخصصات الأصول ومحافظ الاستثمار مما يؤثر على ربحيتها وبالتالي مجمل مؤشرات الأداء.
- تعد مؤشرات الملاءة المنخفضة خطر هشاشة حقيقي ومن شأن أي توتر داخل النظام المالي أن يؤثر ويزعزع هامش الصلابة. كما أنّ تلك المستويات المتدنية من الملاءة تعبر عن مصدر عدم ثقة لدى الأفراد المودعين ومختلف الأعوان الاقتصاديين مما قد ينجر عنه حالة من الذعر المصرفي.

### الشكل رقم (84): سيناريو صدمة الملاءة على الاستقرار المالي الواسع



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport des banques commerciales, Échantillon Étude, 2004-2014.

أ. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي: أشار سيناريو الإجهاد المالي إلى أن صدمة الملاءة تعد نسبية فقط على مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي حيث لم يلمس هناك أي توتر لها اتجاه هذه الصدمة. فبالرغم من أن قناة الائتمان من شأنها أن تكون ناقلة لهذا الأثر إلا أنها كانت نسبية فقط.

ب. **مؤشرات عمق النظام المالي:** مؤشرات عمق النظام المالي تتأثر نسبياً فقط من خلال قناة الائتمان) حيث سترجع نظراً لتعزيز الوضعية المالية (صلابة مالية) مما يتطلب تخصيص موارد احتياطية أعلى وهذا ما من شأنه التأثير على توسع النظام المصرفي من حيث توزيع الائتمان. كما أشار السيناريو السلبي إلى احتمال توسع في مؤشرات العمق المالي إلى ما يفوق الواحد صحيح. ولعل النظام المصرفي الجزائري يتسم بمستويات عالية جداً من الملاءة أعلى بكثير من المعايير المتعارف عليها وقد كانت صمام أمان حقيقي في خضم الصدمات التي اجتاحت النظام المصرفي منذ أسدلت الأزمة الأمريكية (أزمة الرهن العقاري) الستار وما ترتب عليها من تراجع في أسعار الطاقة العالمية سنة 2009، حين أثرت بشكل قوي على سلوك التوازن الاقتصادي الجزائري بما فيها النظام المصرفي رغم أنّ هذه الصدمة كانت ظرفية فقط (عابرة).

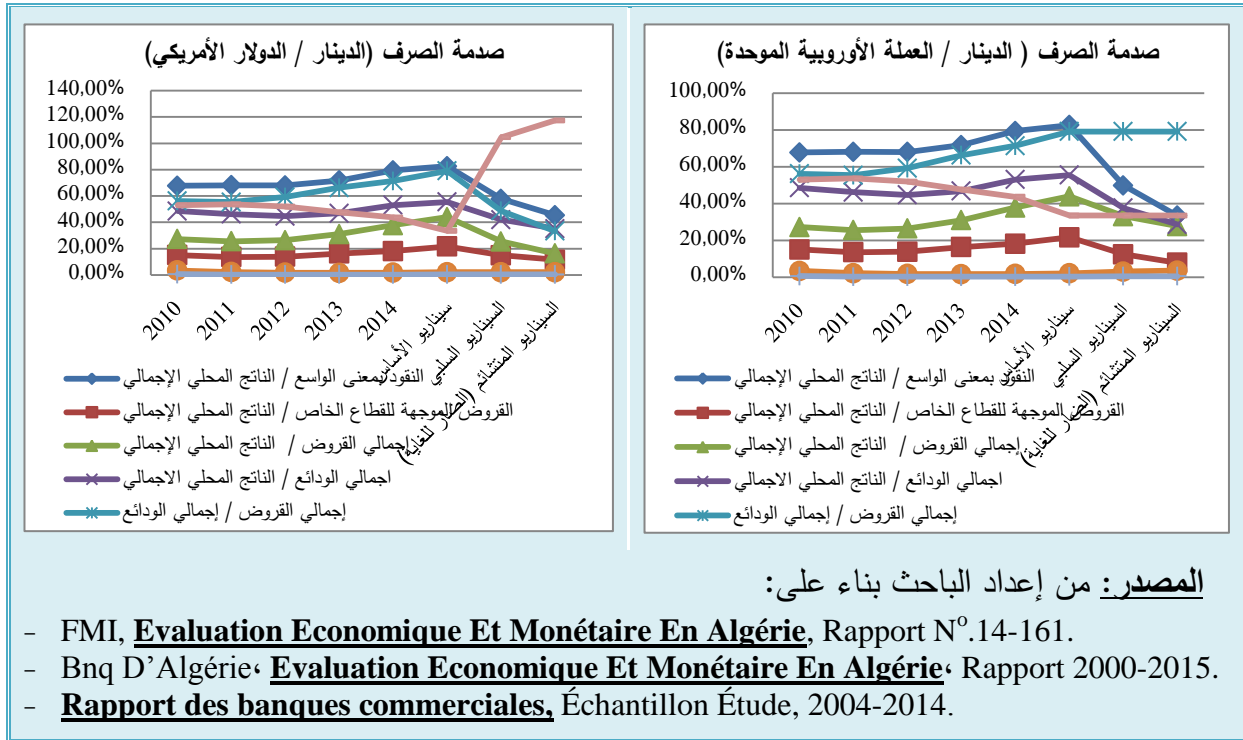
ج. **مؤشرات المديونية الخارجية والقدرة على التحمل:** أشارت السيناريوهات إلى الأثر القوي على مجمل مؤشرات قدرة التحمل حيث أنها من شأنها أن تتراجع ما بين (75-80%) أي أنّه من المرجح أن تسهم في درجة الاستقرار المالي الواسع فمستوى المديونية إلى Pib على سبيل المثال وضمن السيناريو السلبي سوف يتراجع إلى حدود 1.30% وهو مستوى مقبول نظراً للأثر الكبير الذي تحدثه الاستدانة على قدرة الاستيعاب الاقتصادي. لعل تراجع نسب الملاءة سوف يتيح إلى المصارف والمؤسسات المالية الاعتماد على الرفع المالي من أجل التوسع في نشاطها، ورغم أن ذلك من شأنه أن يكرر سيناريو (عناصر خارج الميزانية) التي كانت ضمن مفاتيح الأزمة المالية 2007-2008 إلا أنه يعطي صورة واضحة لتلافي سيناريو الاستدانة مجدداً من أجل تحريك عمليات الوساطة المالية في الاقتصاد. في ذات السياق يؤدي تراجع مؤشرات الملاءة إلى تراجع نسبي لحجم المديونية اتجاه الصادرات بواقع 80% وهو مؤشر مقبول جداً نظراً للأثر القوي للاستدانة. ما نشير إليه هو أنّ الأثر المتوقع لصدمة الملاءة كان بشكلٍ طردي مع مؤشرات الاستدانة لذلك نحن ننبه هنا!!!، إلى الوضع المعاكس وهو نمو مستويات الملاءة الذي من شأنه أن يؤثر سلباً ليس فقط على مؤشرات الاستقرار المصرفي كما أسلفنا في بداية التحليل لكن حتى على مؤشرات الاستقرار المالي الواسع كما تبين لنا.

د. **مؤشرات هيكل السوق و طاقة الاستيعاب:** أشارت اختبارات الضّغط إلى أنّ طاقة الاستيعاب الاقتصادي من شأنها أن تتأثر بشكلٍ كبير اتجاه تراجع مستوى الملاءة المالية، فحجم التمويل الكلي من شأنه أن يؤثر عكسياً على جودة القروض الممنوحة والتي في أسوأ الأحوال جزء معتبر منها لن يتم استرجاعه (قروض رديئة). كما أنّ مستويات الادّخار المعبى جزء معتبر منه سيتم توجيهه في شكل مخصصات الاحتياط بمثل فلسفة الاحتياطي الإلزامي ما يؤثر على محفظة الاستثمار المصرفية. من جهة أخرى من المرجح أنّ حالة الدّعر التي تكتنف الجمهور المصرفي ستؤدي بهم إلى سحب ودائعهم بالجملة ما يؤثر ذلك سلباً على طاقة الاستيعاب الاقتصادي من خلال تراجع حجم التمويل الكلي.

### 2.2.1. صدمة أسعار الصرف على الاستقرار المالي الواسع:

أ. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي: أشار تحليل السيناريو إلى أنّ صدمة أسعار الصرف من شأنها أن تؤثر بشكل معتبر على مؤشرات الانتشار المالي بواقع 60% اتجاه تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي وواقع أعمق نسبياً اتجاه العملة الأوروبية الموحدة. ولعل هذا الأثر القوي وإن كان ظاهره ايجابياً...، فإن أثره الحقيقي في الأساس يرجع إلى تدهور مستويات الناتج الوطني الحقيقي Pnb، ومن هنا يتضح لنا جلياً أن مؤشرات عمق النظام المالي لم تزال بعد تتحدد بمتغيرات غير حقيقية ناتجة في الأساس عن ازدهار ونمو مؤشرات الوساطة المالية، وإنما يعود إلى ذلك التغير غير الحقيقي فقط في مستويات وحجم الوساطة المتأثر بمتغيرات خارجية أخرى في العادة هي ظرفية فقط.

### الشكل رقم (85): سيناريو صدمة الصرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الواسع"



ب. مؤشرات عمق النظام المالي: إن تراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية من شأنه أن يضيف بعض الوفر السعري وهذا ما ينعكس ايجابيا على عمليات التبادل بالدينار وإن كان ذلك يعتبر هامش زائف (وهم) في الحقيقة نظراً لاتساع فجوة التبادل بين تلك الأسعار، وكما أشار تحليل السيناريو يبدو الأثر قويا على مؤشرات عمق النظام المالي ويتضح أن صرف الدينار مقابل الدولار كان ذو أثر أقوى نسبياً نظراً لحجم التّعاملات الكبير بهذه العملة، ثم تليه صرف العملة الأوروبية الموحدة التي كان أثرها في حدود 50-60% على خلاف الأول الذي كان في حدود 75-85%.

ج. مؤشرات المديونية الخارجية والقدرة على التحمل: يعدّ أثر صدمة الصّرف على مؤشرات المديونية قوياً نظراً لاتساع فارق العملات، وهذا الفارق يشبه إلى حد ما ذلك الذي يسببه التّضخم الذي يحد من مستوى الصّرف الحقيقي. إنّ هذا الأثر يعد سلبياً للغاية نظراً لمحدودية التبادل بالعملة المحلية فكما أشارت السيناريوهات إلى (-88%) أي تراجع حجم الدين إلى Pnb من شأنه أن يضاعف من خدمة الديون الأجنبية إلى 77%، وهو سيناريو خطير تم تجربته عملياً خلال برنامج الاستعداد الائتماني الثاني 1994-1999 مع FMI ومؤسسات المالية وخدمات نادي باريس ونادي لندن.

د. مؤشرات هيكل السوق وطاقاة الاستيعاب: أشار تحليل السيناريوهات إلى أثر نسبي لتراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي على مؤشرات القدرة الاستيعابية، حيث من المرجح أن يبلغ ذلك التراجع في القدرة الاستيعابية إلى حدود (-65%). ويعتقد أن أساس التراجع هو مستوى الادّخار الوطني في ظل تنامي القروض الموجهة للاقتصاد. إنّ السيناريو السّلبى المعتمد أشار إلى احتمال تراجع هذا المؤشر إلى حدود 25% مما يترجم حالة من الكبح في الاقتصاد الناشئة عن التراجع الكبير في نظام تعبئة الادخار أو ضعف الادخار بمعنى أدق، من جهتها كشف السيناريو السّلبى إلى مستوى 17% وهو ما ينذر بتراجع إجمالي مؤشرات الاستثمار نظراً لتراجع مستوى طاقة الاستيعاب الاقتصادي.

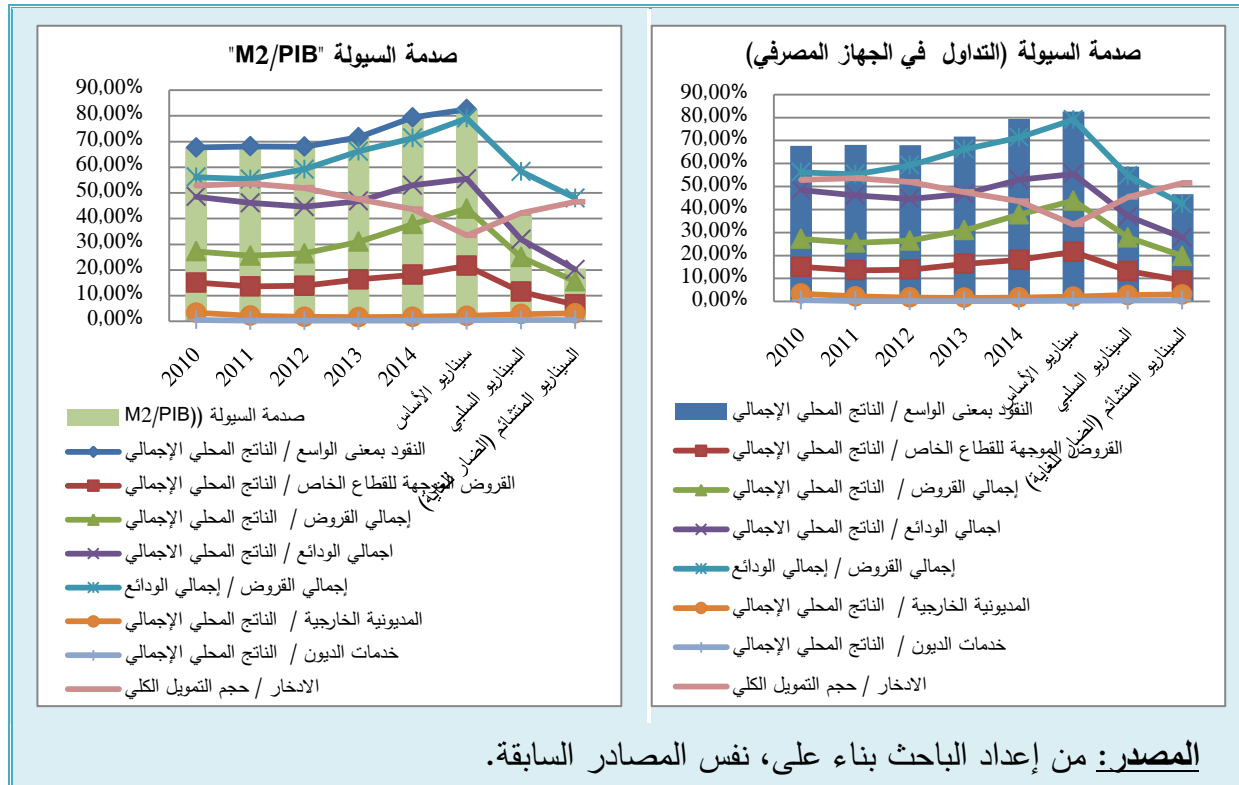
### 3.2.1. صدمة أسعار الفائدة على الاستقرار المالي "بالمعنى الواسع":

على غرار الصدمة الكلية السابقة كشف سيناريو صدمة أسعار الفائدة على مؤشرات الاستقرار المالي الواسع على انه لم يكن لها أي أثر يذكر على تلك المؤشرات، بمعنى أنّ أسعار الفائدة الحقيقية لا تدخل ضمن محدّدات استقرار النّظام المالي لذلك قمنا بإدراج سعر الفائدة لتسهيلات الودائع المحدد في السوق التقدي كمتغير تقريبي ليوضح أثر تلك القناة. هذا المتغير هي أقرب للسيولة منها على اثر تحديد الفائدة، إلا أنه اتضح كذلك أن لا اثر لهذا المتغير على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي الواسع.

### 4.2.1. صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الواسع":

تعد السيولة أحد أهم الركائز الاستقرار المالي في النّظام المالي الجزائري كما تبين من خلال التحليل السابق، وقد أبرز تحليل السيناريوهات ذلك أيضا وبوضوح وفيما يلي نتائج ذلك التحليل:

الشكل رقم (86): سيناريو صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الواسع"



أ. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي: كشف تحليل السيناريوهات إلى أن صدمة السيولة على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي الواسع كان معتبرا، حيث أشار إلى أنه يؤثر على درجة الأهمية النسبية للقطاع الخاص. في حين أن التداول النقدي يحدده بواقع قوي جدا 93%. بمعنى أنه كلما ارتفعت السيولة المصرفية شكّل ذلك دعماً للتوسع مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي، فقد أشار السيناريو السلبي إلى حدود 58% مما يحد من مستويات التمويل والأهمية النسبية للنظام المالي في الاقتصاد في حين أن السيناريو الضار فمن المرجح في خضمه أن تبلغ النسبة 46%.

ب. مؤشرات عمق النظام المالي: من المرجح أن تؤدي صدمة السيولة إلى تراجع العمق المالي إلى 31% ضمن السيناريو السلبي، هذا التراجع سيضعف دون شك الأهمية النسبية للوساطة المالية وهو ما ينعكس عليه نوع من الكبح المالي إذا ما استمر ذلك خلال زمن المتوسط والطويل نهيك عن السيناريو المتشائم الذي أشار إلى تراجع إلى حدود 20%، كما أن تذبذبات السيولة الناتج عن تذبذب أسعار الفائدة تؤثر بشكل قوي على السوق النقدي بواقع 85%. إن السوق النقدي الجزائري نشط بالفعل...، وتعتبر القناة الوحيدة لانتقال السيولة بين المصارف لذلك تعتبر قناة مهمة لرصد مؤشر السيولة ودرجة تأثيره على النظام المصرفي وقد أتضح أنه تؤثر بشكل معتبر على توزيع القروض إلى الودائع بواقع 55% تقريبا.



ج. مؤشرات المديونية والقدرة على التحمل: تعد السيولة محددًا لاحتمال الاستدانة الخارجية خصوصاً السوق النقدي، لذلك فإن توافر المستثمرين والبدائل التمويلية يحدّ من احتمال اللجوء إلى الاستدانة، وقد أشار التحليل إلى أن صدمة السيولة من شأنها أن تتطلب تمويلاً بواقع (62%) ضمن السوق النقدية.

د. مؤشرات هيكل السوق وطاقته الاستيعاب: أشارت السيناريوهات إلى أن صدمة السيولة من شأنها أن تحدّ من طاقة الاستيعاب الكلي للاقتصاد، فمؤشر التوسع النقدي تحدد ذلك بواقع (-72%) في حين أنّ معدلات الفائدة المطبق على الودائع في السوق النقدي يحدّ من طاقة الاستيعاب بواقع (-50%).

### 5.2.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي الواسع:

أ. مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي: كشف سيناريو الإجهاد لصدمة الودائع إلى أنّ أثر هذه الأخيرة يعد قوياً على مؤشرات الانتشار بواقع (-64%) باعتبار أن الودائع تعد قناة أساسية في عمليات الانتشار المالي، كما أشار سيناريو السلبي إلى أنه من المرجح أن تستقر مؤشرات الانتشار في حدود 14% وهي معدلات سادت المرحلة قبل التوسع الكبير في 2008-2012 مما يؤكد التراجع النسبي فيها ضمن السيناريو السلبي لوحده، في حين أن السيناريو الضار من المتوقع أن تبلغ حدود 11%.

ب. مؤشرات عمق النظام المالي: إن تراجع مستوى الودائع في النظام المصرفي من شأنه أن يؤثر سلباً على القروض الموزعة حتى في اقتصاديات أسواق رأس المال، حيث تعتبر الودائع محددًا أساسياً لحجم وخلق الائتمان. وقد كشف السيناريو إلى أن الأثر قوي حيث أنه يفوق (-60%) بالنسبة لقناة الائتمان، وهذا ما ينعكس كذلك على درجة النمو الاقتصادي من خلال انتقال الأثر إلى الاستثمارات في الاقتصاد. ونشير إلى أنه من المحتمل أن تكون تلك التذبذبات ناتجة عن النظام المصرفي العمومي دون المصارف الخاصة أو المؤسسات المالية الأخرى، حيث أشرنا سابقاً أن معظم الودائع المحوزة لدى المصارف العمومية هي ودائع حكومية متأتية من قطاع الربيع غير المستقر في الفترة الأخيرة.

ج. مؤشرات هيكل السوق وطاقته الاستيعاب: أشارت السيناريوهات أن صدمة الودائع تؤثر نسبياً فقط على طاقة الاستيعاب من خلال قناة الودائع. إن نسبة التأثير من المرجح أن تكون في حدود 60% فحجم الادخار يتأثر بتراجع مستويات الودائع وهذا يؤدي إلى تراجع قدرة التمويل للمؤسسات المالية، ما يؤثر سلباً على طاقة التمويل الكلية وقدرة الاقتصاد على التوسع خصوصاً في فترات الانكماش.

### 3.1. تحليل سيناريوهات الإجهاد الجزئي "Bottom-up":

سنقوم بدراسة أثر الصدمات بشكل فردي على كل مصرف على حدة، وهذا من أجل تبيان حساسية كل مصرف من المصارف المختارة من عينة الدراسة وهي (S-Gnrl, AGB, Baraka Bna, Bea, Cpa).

الفصل الرابع: إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية & متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر

جدول رقم (34): نتائج سيناريوهات الإجهاد المالي - صدمة "Bottom-up"

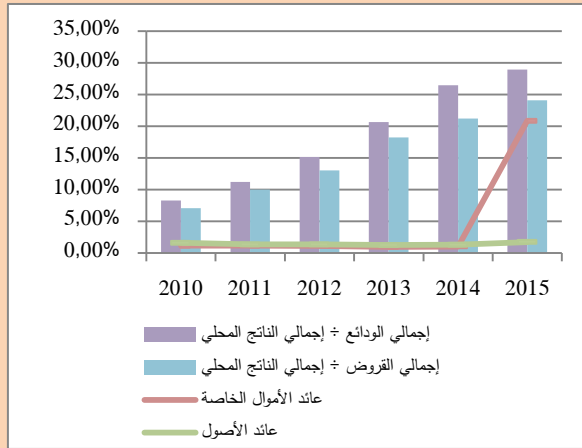
الاستقرار المالي								بعد الصدمة		قبل الصدمة	إخبار الحساسية	آثار خارج المصرفية
مؤشرات "Micro-Prudenciel"								السيناريو المتشائم - الضار للغاية	السيناريو السلبي	سيناريو خط الأساس		
مؤشرات الملاءة المالية		مؤشرات جودة الأصول		مؤشرات السيولة		مؤشرات الرفع المالي						
السيناريو المتشائم	السيناريو السلبي	السيناريو المتشائم	السيناريو السلبي	السيناريو المتشائم	السيناريو السلبي	السيناريو المتشائم	السيناريو السلبي					
13,14%	17,00%	35,76%	53,09%	46,23%	69,27%	2,61%	4,20%	\$13,28	\$26,55	\$53,10	صدمة أسعار هيدرو-كاريبر في أسواق الطاقة العالمية (الدولار)	
10,58%	15,30%	33,39%	51,52%	43,03%	67,13%	4,03%	5,14%	1275,775	2551,55	5 103,10	صدمة تراجع إيرادات الإجمالية للهيدرو-كاريبر (مليار دينار)	
//	//	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		3,63%	7,25%	14,50%	** نسبة الملاءة "Tier I"	صدمة الملاءة (%)
//	//	130,74%	116,41%	61,45%	79,42%	Pas affecté		4,25%	8,50%	17,00%	** نسبة الملاءة "FPR"	
Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		204,86	175,59	117,06	** تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي	صدمة أسعار الصرف
7,00%	9,50%	39,05%	55,29%	51,59%	72,84%	Pas affecté		193,29	165,67	110,45	** تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة	
Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		6,33%	4,23%	8,45%	** سعر الفائدة الحقيقي	صدمة أسعار الفائدة
5,27%	9,18%	Pas affecté		Pas affecté		Pas affecté		0,53%	0,45%	0,30%	** تسهيلات الودائع	
Pas affecté		43,27%	58,10%	57,30%	76,65%	Pas affecté		2,80%	5,60%	11,20%	** معدل السيولة "M02 / PIB"	صدمة السيولة
6,51%	9,17%	43,27%	58,10%	57,30%	76,65%	10,73%	9,61%	4147,98	8295,95	16 591,90	** التداول النقدي في الجهاز المصرفي	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N° 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport annuel des banques commerciales, Échantillon d'étude, 2004-2014.

### 1.3.1. مصرف القرض الشعبي الجزائري "Crédit Populaire d'Algérie":

الشكل رقم (87): التعريف بمصرف القرض الشعبي الجزائري



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات المصرف.

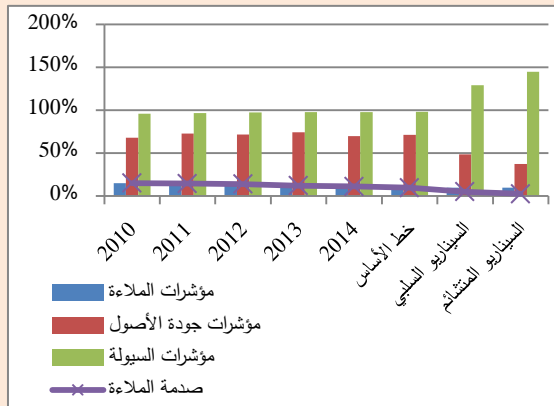
تم تأسيس مصرف القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966، وهو ثاني مصرف تجاري يتم تأسيسه في الجزائر المستقلة تم تأسيسه على أنقاض القرض الشعبي للجزائر ووهران، وقسنطينة وعنابة والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمج فيه بعد ذلك ثلاثة مصارف أجنبية أخرى هي "شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض، المصرف المختلط الجزائري-مصر" مهمته تتمثل في قبول الودائع باعتباره بنكاً تجارياً ومنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، ويعدّ أحد أهم المصارف في النظام المصرفي الجزائري وذو أهمية نظامية.

#### 1.1.3.1. صدمة الملاءة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

كشف تحليل صدمة الملاءة المالية على الأثر الكبير والمباشر على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف وهذا من شأنه أن يضع خيار تعزيز والحفاظ على تلك المستويات المقبولة والمعتبرة من الملاءة ضمن الأولويات لنظم إدارة المخاطر المطبقة في الجزائر، فبالنسبة لمؤشرات جودة الأصول أشار التحليل إلى أنّ الأثر قوي على المصارف الجزائرية حتى على بعض المصارف الخاصة التي أثبتت صلابتها اتجاه الصدمات الكلية.

إن درجة التركز في محفظة الأصول لدى المصارف الخاصة ستتراجع نسبياً بواقع (-65%) اتجاه صدمة الملاءة الإجمالية أما المصارف العمومية فقد كشفت النتائج إلى أنّه تتأثر بواقع (-60%)، بالإضافة إلى أنّه من المرجح أن تعتمد المصارف إلى استدعاء جزء من الاحتياطات الخاصة وكذا مخصصات الخسائر حوالي 60-70% من تلك المخصصات من أجل سدّ تلك الفجوة المحققة من هذه الصدمة نظراً لاحتمال إصابتها بحالة من الهشاشة المالية خاصة في درجة تغطية حجم القروض غير المسترجعة (القروض الرديئة)، وهذا الهامش المتوقع استدعائه بدا أنّ المصارف الخاصة الأكثر حاجةً إليه نظراً لأنه أهم مخصصات امتصاص الخسائر والأعباء، في حين أنّ المصارف العمومية يظهر أنّ عمليات التطهير المالي تجعلها في غنى عن استدعاء ذلك الاحتياطي، هذا وقد كشفت نتائج الإجهاد إلى أنّ صدمة الملاءة قوية نسبياً على مجمل مؤشرات السيولة لدى المصارف، فمن متوقع أن تتراجع بواقع (-60%) .

الشكل رقم (88): سيناريو صدمة الملاءة على "Cpa"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Rapport des banques commerciales**, Échantillon Étude, 2004-2014.

إن صدمة الملاءة على مصرف القرض الشعبي الجزائري تعد معتبرة على مؤشرات السيولة، حيث ظهر توترها بواقع 60%، فسيولة الأصول سترتفع نسبياً إلى حدود 129% ضمن السيناريو السلبي، وما يربو عن 145% ضمن السيناريو المتشائم، ويعتقد أن مستوى السيولة هو ناتج في الأساس على تخصيص جزء من الاحتياطات السابقة كسيولة آنية ومتاحات لتلافي العسر المالي، فالمصارف دائماً ما ترغب في أن لا يحدث أيّ شكٍ لدى المودعين في مقدرته على السداد. أما بالنسبة لسيولة الأصول إلى الخصوم فمن المرجح أن تتغير تلك التوزيع لتبلغ مستوى 156% في ظلّ السيناريو السلبي نظراً لتغير توزيع

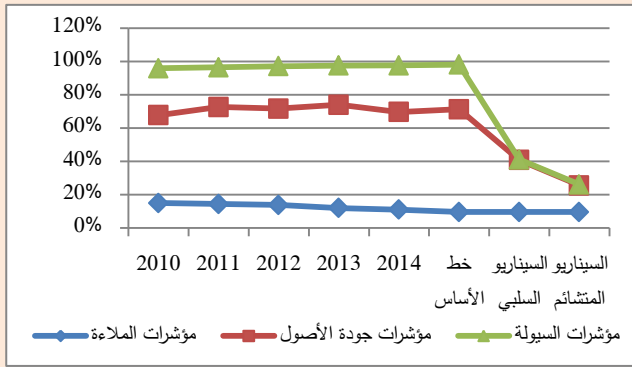
عناصر الخصوم والأصول وقد أشار السيناريو المتشائم إلى أنّه من المحتمل أن تبلغ النسبة 175%. وبالنسبة لجودة الأصول فقد أشارت أنها تتأثر نسبياً بالتغيرات في الملاءة الإجمالية بما يزيد عن 60%، أي قد ترفع تركيز الأصول لدى المصرف، لذا ينبغي رفع مخصصات الخسائر بنفس المستوى (60%).

### 2.1.3.1. صدمة الصّرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

كشف التحليل السابق الأثر الكبير الذي يحدثه تراجع الدينار على مجمل مؤشرات الاقتصاد يأتي هذا التحليل ليعطي صورة أقرب لأثره على الاستقرار المالي بمعناه الضيق، فقد أشار السيناريو أنّ صدمة أسعار الصّرف لها تأثير نسبي فقط على جودة الأصول المصرفية من خلال تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة، كما أشار إلى أنّ المصارف العمومية هي الأكثر عرضة لذلك الأثر وهذا من خلال تركيز الأصول وكذا مخصصات الطوارئ. أمّا درجة الملاءة المصرفية فقد تبين أنّ المصارف الخاصة قد تتأثر جراء صدمة الصّرف (العملة الأوروبية الموحدة) بواقع 70% تقريبا وأن المصارف العمومية بمنى عن تلك الصدمة، البيانات أدناه هي تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة (الأورو).

اتضح من تحليل السيناريو أنّ صدمة الصّرف تعدّ ضعيفة على مصرف "Cpa" فحيث كشف أنه لا يوجد أثر لتراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي على سلوك مؤشرات الاستقرار والصلابة المالية في المصرف، في حين أنّ تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة لها أثر معتبر على مؤشرات جودة الأصول وكذا مؤشرات السيولة بشكلٍ أقلّ بحيث:

الشكل رقم (89): سيناريو صدمة الصَّرف على "Cpa"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

- إن مستوى تركيز الأصول سيتراجع نسبياً بواقع 85% أي إلى حدود 41% ضمن سيناريوهات السلبية؛

- إن مستوى السيولة سيتراجع إلى نسبة 57% لدرجة سيولة الأصول في حين سيولة الأصول إلى الخسوم فمن المتوقع أن تستقر في 64% ضمن سيناريوهات السلبية؛

### 3.1.3.1. صدمة أسعار الفائدة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشارت نتائج اختبارات الإجهاد المالي إلى أنّ مصرف القرض الشعبي الجزائري لا يتأثر إطلاقاً بالتقلبات الحاصلة على أسعار الفائدة الحقيقية رفقة البنك الوطني الجزائري.

### 4.1.3.1. صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

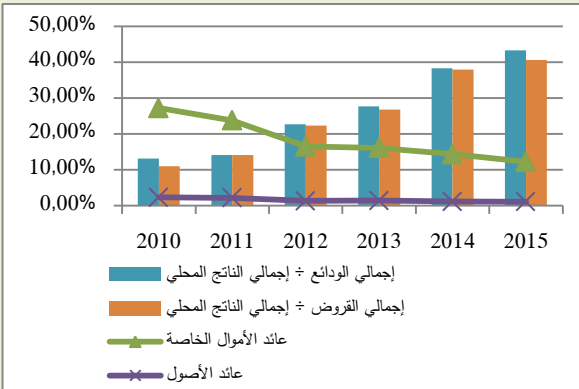
أشارت اختبارات الإجهاد المالي إلى الأثر القوي لصدمة السيولة على مؤشرات جودة الأصول المصرفية فمستوى تركيز الأصول على وجه التحديد تتأثر بواقع 90% حيث من المحتمل أن تتراجع إلى حدود 38% ضمن السيناريو السلبي وهو مستوى متدني جداً يؤثر سلباً على أداء المصرف في المستوى القصير والمتوسط، بالرغم من مستوى الملاءة العالية في المصرف إلا أنّ الأثر السلبي أو الأزمة ستفجر من خلال تراجع في الأداء والأرباح على وجه الخصوص وارتفاع التكاليف مقابل الإيرادات بوجه أدق.

### 5.1.3.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

إن هذا السيناريو يعتمد على نفس فلسفة السيناريوهات الأخرى سيناريو سلبي وسيناريو متشائم (الضار للغاية)، وهو بهذا ينص على سحب 20% من حجم الودائع من المصرف ضمن السيناريو الأول، في حين السيناريو الثاني ينص على سحب 45% من حجم الودائع لدى المصرف. وقد كشف السيناريو صدمة الودائع لا تؤثر مطلقاً على مؤشرات الملاءة ليثبت مرة أخرى مدى جودة مخصصات الطوارئ والملاءة، وأنّ الأثر قوي على كل من مؤشرات جودة الأصول وكذا مؤشرات السيولة، حيث من المحتمل أن تركز الأصول المصرفية سوف يتأثر بواقع 80% بالتزامن مع تراجع في مخصصات الطوارئ والاحتياطات بواقع 55%. فيما عدا ذلك أشار تحليل السيناريو السلبي إلى أن سيولة الأصول سوف تبلغ 80% وهي لتزال عالية نسبياً خصوصاً وأن درجة سيولة الأصول إلى الخسوم هي في حدود 93% في ظل ذات السيناريو. وعليه يتضح تماماً أن مصرف القرض الشعبي الجزائري تعد مستويات الملاءة لديه قوية وذات نوعية جيدة سيمكّنه من تلافي بعض الأزمات مستقبلاً.

### 2.3.1. بنك الوطني الجزائري "Banque Nationale d'Algérie"

الشكل رقم (90): التعريف بالبنك الوطني الجزائري



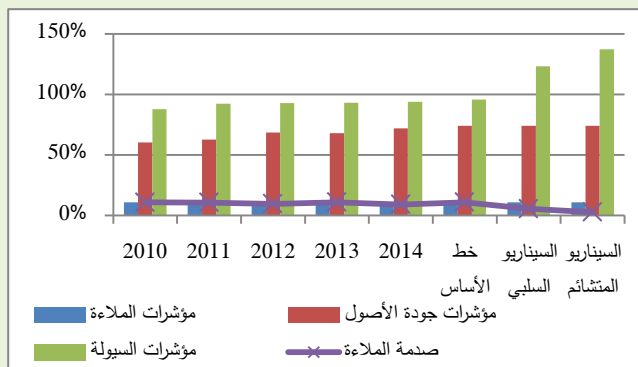
المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات المصرف.

أنشأ البنك الوطني بتاريخ 13 جوان 1966 وهو يعتبر أول المصارف التجارية في الجزائر المستقلة تم إنشائه ليكون كأداة للتخطيط المالي ودعم القطاع الاشتراكي والزراعي ولقد ضم هذا البنك جميع المصارف ذات الأنظمة المشابهة له وتمثل فيما يلي: بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي، القرض الصناعي والتجاري وبنك باريس الوطني. يعد أحد أهم المصارف التجارية في النظام المصرفي الجزائري رفقة بنك القرض الشعبي الجزائري وهو بدوره أحد المصارف ذات الأهمية النظامية التي ينبغي رصد ومراقبة أدائه على الدوام.

### 1.2.3.1. صدمة الملاءة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشار تحليل السيناريو إلى أن صدمة الملاءة من شأنها أن تجعل مؤشرات السيولة لدى مصرف "Bna" ترتفع نسبياً في حدود 60% بالنسبة لسيولة الأصول، حيث كشف السيناريو السلبي أنه ستبلغ مستوى 125% غير بعيد عن مستوى المصرف السابق وهي مستويات عالية وسادت النظام المصرفي لفترات طويلة من الزمن، وهي تنذر أيضاً بمخاطر تجميد وتضخم وتراجع للأداء مستقبلاً بفعل أثر هذا الأخير. وبالرغم من هذه السيولة الهيكلية نرى بأن المصارف قد تكيّفت مع هذا الوضع، هذا وقد تبين أن سيولة الأصول إلى الخصوم ستنمو في ظل السيناريو المتشائم إلى مستوى 180% وهو أعلى بقليل من ذلك المحقق عند مصرف القرض الشعبي الجزائري مما قد يعكس سلباً على الأداء المصرفي مستقبلاً.

الشكل رقم (91): سيناريو صدمة الملاءة على "Bna"



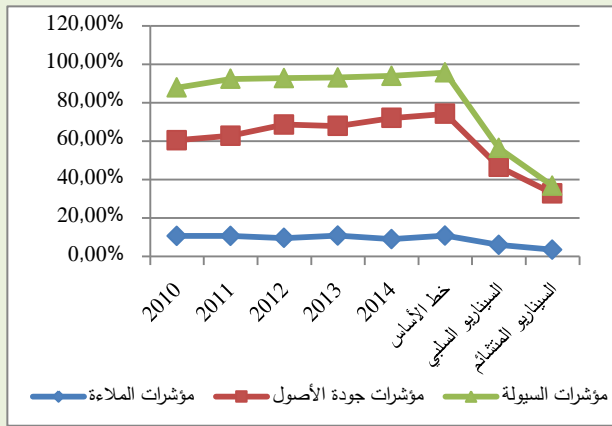
المصدر: من إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

بالنسبة لجودة أصول "Bna" أشارت اختبارات الإجهاد إلى أنها لا تتأثر مطلقاً بالتغيرات الحاصلة في الملاءة الإجمالية أي أنه لا يؤثر على تركيبة أصول المصرف ولا يؤثر كذلك على مستوى مخصصات الأمان لديه، ويبدو أن مؤشرات السيولة لوحدها تتأثر بالملاءة.

### 2.2.3.1. صدمة أسعار الصرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

كشف تحليل السيناريو إلى أن صدمة الصرف تعد آثارها معتبرة على مؤشرات بنك الوطني الجزائري، بحيث تم رصد تؤثر لمجمل مؤشرات الصلابة والاستقرار لديه، فعند تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي فإن مؤشرات جودة الأصول ستتراجع نسبياً وبرز الأثر من خلال تراجع في جودة ومستوى مخصصات الطوارئ والاحتياطات بنسبة 80% هذه الأخيرة تعد كغطاءٍ وصمام دفاع للمصرف حيث أنه من المحتمل أن تبلغ تلك المخصصات أدنى مستوياتها وقد تهتك كاملةً. من جهة أخرى أشار السيناريو إلى أن مؤشرات السيولة لديه تتأثر بواقع 65% ورغم ذلك لما تنزل بعد تلك السيولة هيكلية وعالية، كما كشف التحليل أن تراجع صرف الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة يعدّ معتبراً حيث

الشكل رقم (92): سيناريو صدمة الصرف على "Bna"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نفس المصادر السابقة.

اتضح أنه من شأنه التأثير على نسب الملاءة ومن المحتمل أن تتراجع إلى 06% ضمن السيناريو السلبي، ما يعكس مدى تأثير المؤشر بتلك التقلبات. هذا وقد أشار السيناريو إلى أن درجة التركيز في الأصول قد تتراجع بواقع 74% أي أنها ستبلغ ضمن السيناريو السلبي 47% هذا علاوة على الأثر المباشر أيضاً على مؤشرات السيولة بنفس نمط الصدمة السابقة.

### 3.2.3.1. صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

على غرار المصرف السابق تعد صدمة السيولة قوية على مصرف "BNA" ومن المرجح أن تتراجع مستويات رأس المال إلى 05% ضمن السيناريو السلبي لوحده بالتوازي مع تراجع 70% في درجة تركيز الأصول وهي مستويات تعكس عملياً تراجع الأداء العام من خلال تراجع الوساطة المالية.

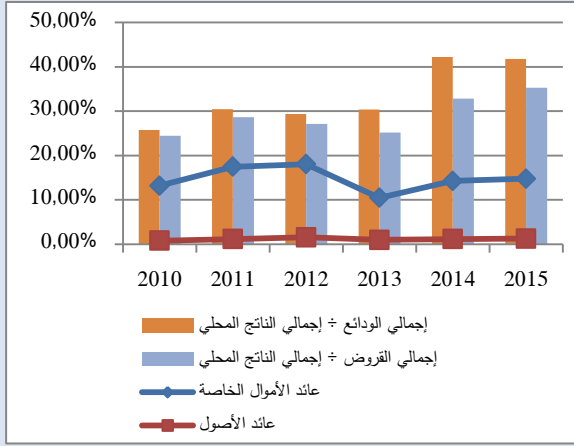
### 4.2.3.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشار السيناريو إلى أن مصرف "BNA" تعد مجمل مؤشرات الاستقرار لديه حساسة لتقلبات الودائع، فنسبة الملاءة من المرجح أن تنخفض إلى حدود 9.25% ضمن السيناريو السلبي وهي مستويات أقل من التي ينص عليها إطار إدارة المخاطر المعمول به. من جهة أخرى كشف ذات التحليل أن نسبة التركيز الأصول ستتراجع، حيث أنها ستتوقف في حدود 64% ضمن السيناريو السلبي و51% ضمن السيناريو الآخر. كما أن نسب السيولة ستتأثر بشكل عميق نسبياً (سيولة الأصول) بواقع 93%.



### 3.3.1. بنك الجزائر الخارجي "Banque Externe d'Algérie"

الشكل رقم (93): التعريف بينك الجزائر الخارجي



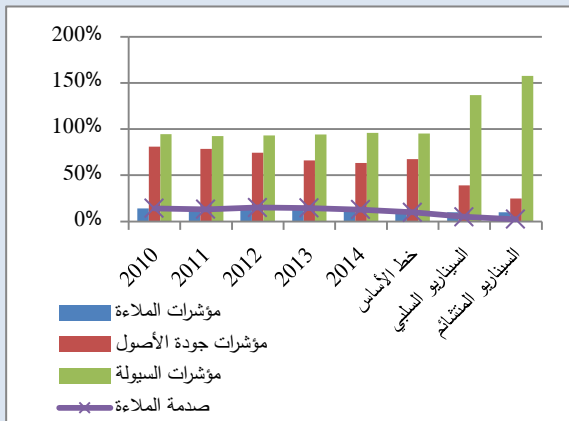
المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات المصرف.

تأسس بنك الجزائر الخارجي في أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204/67 وهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعاً لقرارات تأميم النظام المصرفي، وهو يمارس كل مهام المصارف التجارية فهو يجمع الودائع من أجل تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات الاستيراد وتقديم الدعم المالي لهم. يعد ضمن المصارف ذات الأهمية النظامية في الجزائر وأحد أحسن المصارف العمومية من حيث الأداء في المصارف الجزائرية والعربية كذلك حسب مجلة اتحاد المصارف العربية في 2015.

#### 1.3.3.1. صدمة الملاءة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشار تحليل السيناريوهات إلى أنّ صدمة الملاءة تؤثر بشكل قوي على مجمل مؤشرات الاستقرار والصلابة المالية لمصرف "BEA"، ويعدّ أثرها على مؤشرات السيولة عميق بواقع 80% حيث أنّ سيولة الأصول من شأنها أن تبلغ ضمن السيناريو السلبي حدود 130% وكذا مستوى 150% ضمن السيناريو المتشائم الضار للغاية، وبالرغم من أنها لم تعدو تلك المسجلة لدى المصرفين السابقين إلا

الشكل رقم (94): سيناريو صدمة الملاءة على "Bea"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport des banques commerciales, 2004-2014.

أن مؤشرات هذا المصرف تكاد تكون مثالية والأحسن بين كافة المصارف العمومية لذا اتضح أنّ أثرها ضعيف نسبياً لكن الواقع هو تؤثر قوي.

من جهة أخرى من المرجح أن تتأثر استقرار الأصول، حيث أشار إلى تركيز في الأصول تفوق 90% مما يندرج باحتمالية عدم استرجاع جزء معتبر من الائتمان الممنوح إذا ما حصل توترات خارج الدائرة المصرفية. فمستوى التركيز تجاوز الواحد صحيح في كلا السيناريوهين، لذلك نحن نحذر من آثار الصدمة الملاءة على هذا المصرف.

#### 2.3.3.1. صدمة أسعار الصّرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

على خلاف المصارف العمومية السابقة كشفت اختبارات الإجهاد إلى أنّ صدمة أسعار الصّرف تؤثر بشكلٍ قوي على مؤشرات الملاءة بما يزيد عن (-87%) ومن المحتمل أن تتراجع إلى 5.50% ضمن السيّاريو السّلبى لوحده وهو ما ينذر بتوتر هامشي وخطير على المصرف، كما تبين أنّ مؤشرات السيولة وجودة الأصول تعتبر بمنئى عن الصّدمة، لذلك ينبغي التّحسب لمثل هذا السيّاريو على الأقل من خلال تنويع محفظة العملات وينبغي أن تحظى بنوعٍ من التنويع (حتى ولو كان التنويع ساذجاً).

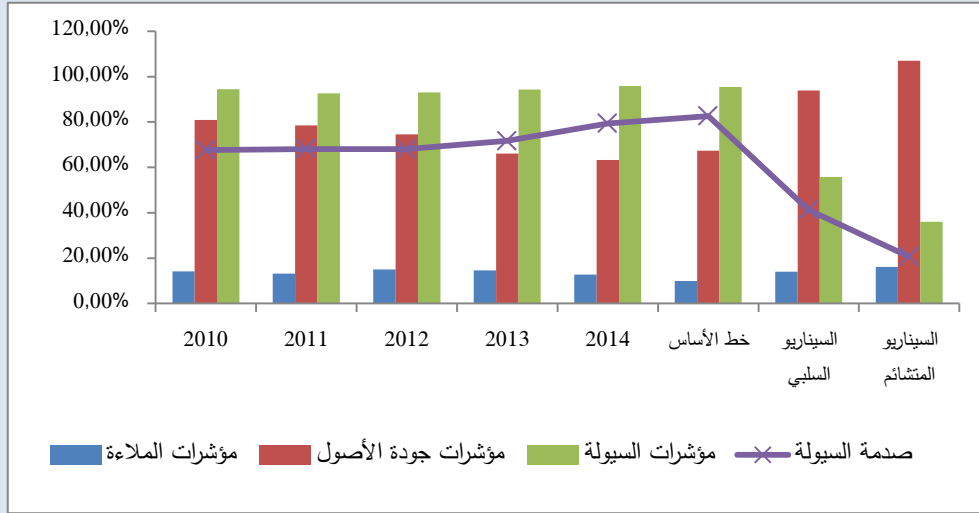
#### 3.3.3.1. صدمة أسعار الفائدة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

يعد أثر التّغيرات في أسعار الفائدة في السّوق التّقدي (تسهيلات الودائع) كبيراً على درجة الملاءة بما يربو عن 90% وهذا يعود في نظرنا إلى مستويات ومخصصات الأمان التي في العادة حساسة للتّغيرات الودائع المصرفية. في حين ظهر أن سعر الفائدة الحقيقي لا يؤثر على الملاءة. ومن ضمن المصارف العمومية ظهر أثر تقلبات أسعار الفائدة على مصرف "BEA"، حيث اتضح أنّ مؤشرات السيولة من شأنها أن تحدد سلوك الصّدمة بواقع 98% وهو أثر قوي جداً مما يترجم مدى حساسية مؤشرات المصرف إلى هذه الصّدمة، فضمن السيّاريو السّلبى من المحتمل أن تتراجع درجة سيولة الأصول إلى الخصوم إلى (-55%) أي احتمال إصابة المصرف بمخطر العسر المالي وشح في السيولة - بتحفّظ - وهذا ضمن سيناريو السّلبى فقط، أما بالنسبة للسيّاريو الضّار فقد يتفّاقم النسبة إلى حدود (-125%)، وهي سيناريوهات تنذر بأزمة عسر حقيقي. هذا ومن المرجّح أن ترتفع درجة تركّز الأصول المصرفية إلى ما يربو عن الواحد صحيح ما لم تستدرك إدارة المصرف ذلك ويشاد بمدى الرشادة الإدارية لدى هذا المصرف خصوصاً، نظراً لتمركزه المهم ضمن 100 مصرف عربي حسب مجلة اتحاد المصارف العربية.

#### 4.3.3.1. صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

لم يكن سلوك مؤشرات هذا المصرف أحسن من سابقه!!!، حيث اتضح وجود حساسية، فمستوى الملاءة المالية سينتثر بواقع 84% وأن صدمة السيولة سيؤدي إلى تراجع السيولة إلى حدود 50% ضمن السيّاريو السّلبى. كما أشار تحليل السيّاريو إلى أن درجة تركّز الأصول لدى المصرف سوف تتراجع بواقع (-80%) تقريباً أي أنها ستستقر في حدود 40% كسابقه وهي مستويات غير مقبولة نظرياً فإن الأداء سيتراجع، وقد أشار السيّاريو المتشائم (الضّار للغاية) إلى أن تركّز الأصول سيكون في حدود 25%.

الشكل رقم (95): سيناريو صدمة السيولة على "Bea"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

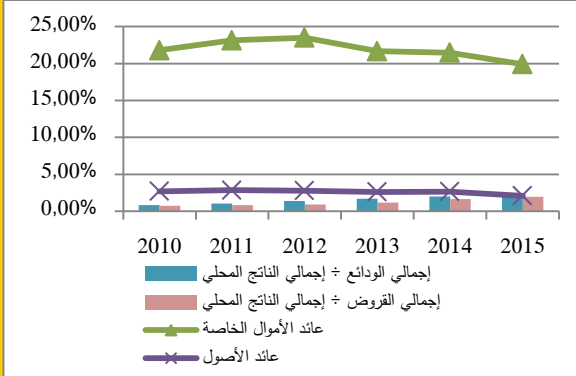
- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport des banques commerciales, 2004-2014.

#### 5.3.3.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

كشف تحليل السيناريو إلى أن مصرف "BEA" منيع نسبياً ضدّ صدمة الودائع حيث أنّه من المرجّح أن تتأثر فقط مستويات معتبرة من مخصصات الطوارئ والاحتياطيات الخسائر والأعباء، وبالرغم من كونها مستويات ضئيلة في العادة مكملة للشريحة الأولى لكفاية والملاءة المالية إلا أنها ذات أثر كبير على مستويات جودة الأصول المصرفية، ويلحظ أنّ المصرف منيع ضدّ كلّ أشكال الهشاشة المالية في النظام المصرفي الجزائري.

#### 4.3.1. مصرف البركة الجزائري "Banque Baraka d'Algérie"

الشكل رقم (96): التعريف بمصرف البركة الجزائري



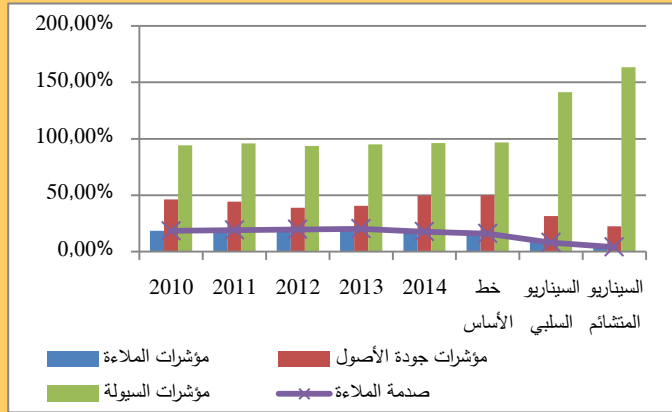
المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات المصرف.

بنك البركة الجزائري أنشأ في ديسمبر 1990، عدة أشهر فقط بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 وهذا البنك هو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية وبحرينية، يمثل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية (44%) أما الجانب البحريني يمثله بنك البركة الدولي بنسبة (56%). وبنك البركة هو عبارة عن بنك تجاري تخضع النشاطات المصرفية التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية، لا يتعامل بالفوائد أهدأ ولا عطاءً، وكما يلحظ من خلال الشكل المقابل فهو لا يدرج ضمن المصارف ذات الأهمية النظامية .

#### 1.4.3.1. صدمة الملاءة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشارت نتائج اختبارات الإجهاد إلى أن بنك البركة سيتأثر مجملًا بصدمة الملاءة وبمستويات عالية نسبيًا، حيث أنه من المتوقع ضمن سيناريوهات السلبية أن تبلغ مستويات السيولة حدود 140% ودرجة تركيز في الأصول في حدود 70%، وهي عالية بالنسبة للسيولة ومثالية في المؤشر الثاني، فالسيولة

الشكل رقم (97): سيناريو صدمة الملاءة على "Baraka"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport des banques, Échantillon Étude, 2004-2014.

تتدر بمخاطر تجميد للأصول مستقبلا على المستوى المتوسط أو الطويل، وكذا تراجع للأداء بشكل كبير خاصة وأن محفظة أصول المصرف تعد متزنة نسبياً في ظل السيناريو المتشائم. كما أشار التحليل إلى احتمال استدعاء كل الاحتياطات ومخصصات الخسائر وهو نفي عام لحالة المؤشرات الصلابة لدى المصرف، وعليه نحن نرى بأن يتم إعادة النظر في مستوى مخصصات الخسائر وكذا إعادة رسملة المصرف بما يتوافق ومتطلبات الأمان التي أشار إليها الاختبار.

#### 2.4.3.1. صدمة أسعار الصّرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

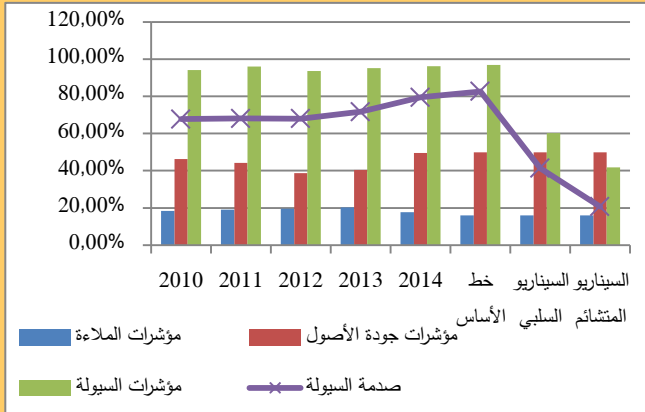
أشارت اختبارات الإجهاد إلى الأثر المعتبر لصدمة الصّرف على مؤشرات الاستقرار المصرفي، وبشكل أدق صدمة تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة حيث من المحتمل أن تتراجع مؤشرات كفاية رأس المال بواقع 65% مما يجعلها تستقر في حدود 10.7% وبالرغم من كونها لتزال فوق الإطار الاحترازي المعمول به إلا أنه يعطي صورة على مدى تراجع مؤشرا أمان هذا خصوصا ضمن السيناريو المتشائم الذي أشار إلى حدود 08%. إن جودة الأصول سوف تتراجع نسبياً من خلال تراجع مستوى جودة مخصصات الطوارئ واحتياطات الخسائر ومن المرجح أن تهتك كلية وهو ما يعكس حالة من الهشاشة المالية التي قد تكتنف المصرف، كما أشار تحليل السيناريو إلى أنه من المحتمل أن تتأثر مستويات السيولة لدى المصرف فسيولة الأصول سوف تتراجع نسبياً إلى حدود 53% أما درجة سيولة الأصول إلى الخصوم فستبلغ 65% تقريباً ضمن السيناريو السلبي، ورغم هذا لتزال السيولة عالية لدى المصرف الإسلامي هذا، ويبدو أن الدولار الأمريكي ليس له أثر يذكر على مؤشرات الصلابة لديه.

#### 3.4.3.1. صدمة أسعار الفائدة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

قبل الخوض في التحليل نشير إلى أن مصرف البركة الإسلامي لا يتعامل بأسعار الفائدة وأن تعاملته في السوق النقدي مشروطة بالأسعار اليومية (نظام الأمانات) لذلك فهو حريص على مستويات مقبولة من السيولة دوما لتلافي التمويل السائد، وأشار تحليل السيناريوهات أن لا أثر لأسعار الفائدة الحقيقية على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي ومؤشرات الصلابة، وأن معدل التداول في السوق النقدي لتسهيلات الودائع وفق سنة الأساس لها تأثير عميق نسبياً على سلوك تلك المؤشرات ونظراً لكونه مصرف إسلامي فإن نمط تعاملته تحكم في الأساس لنمط التّمول المعتمد، فقد أشار تحليل السيناريو السلبي إلى أنه من المرجح أن تتراجع مستويات الملاءة بشكل كبير إلى دون الحدود المتعارف عليها حيث ستستقر مستوى الملاءة الإجمالية في حدود 08% ضمن السيناريو السلبي تتفاهم إلى أدنى من ذلك بكثير ضمن السيناريو الآخر. لذا على المصرف التحوط دون الوصول إلى تلك المستويات من الفائدة لضمان الاستقرار النسبي في مؤشرات الملاءة.

من جهة أخرى أشار الاختبار إلى أن مؤشرات جودة الأصول المصرفية ستتأثر بشكل عميق فمستوى تركيز الأصول سيبلغ مستوى 70%، وهي مستويات مقبولة عموماً إلا أنّ مخصصات الصّدّات والطوارئ ستتراجع نسبياً بما يقارب (-90%). هذا وقد أشارت النتائج كذلك إلى أنّ السيولة ستتأثر بواقع 85-90% أي أنها ستبلغ (-45%) وهو إنذار مبكر عن أزمة عسر - بتحفظ - تضرب المصرف في ظل السيناريوهات المماثلة.

الشكل رقم (98): سيناريو صدمة السيولة على "Baraka"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Raprt d'banques**, Échantillon Étude, 2004-2014.

#### 4.4.3.1. صدمة السيولة على

الاستقرار "بالمعنى الضيق":

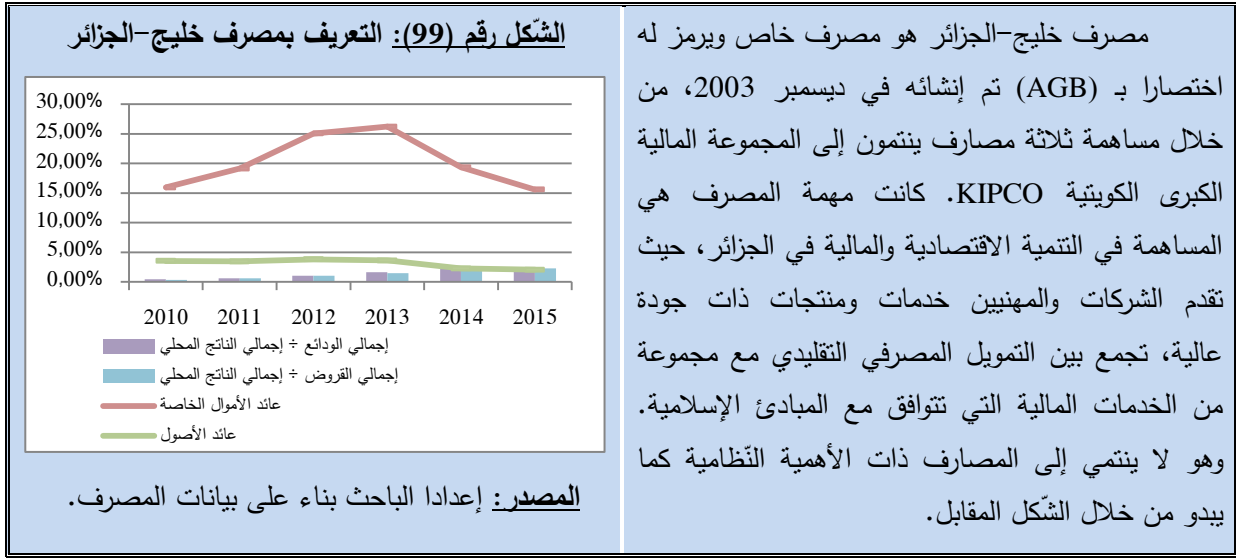
يعد أثر صدمة السيولة قويا على مجمل مؤشرات الاستقرار لدى مصرف البركة حيث أنه من المرجح أن تتراجع مؤشرات الملاءة إلى 08% & 05% ضمن السيناريو المعمول بهما على التوالي، أي سيتراجع بواقع 90% وهو أثر قوي للغاية. كما تبين أن مؤشر جودة الأصول سيتراجع إلى حدود 80-85% وهي مستويات عالية جدا بالرغم من أثر الصدمة.

يبدو أن مصرف البركة الإسلامي حساس للغاية لمجمل الصدمات المعرضة له ولعل صبغته الإسلامية تجعل من الصعب الحفاظ على رتم محدد لأدائه ما يجبره على التقيد بمستويات ملاءة وسيولة عالية تلافياً للأزمات.

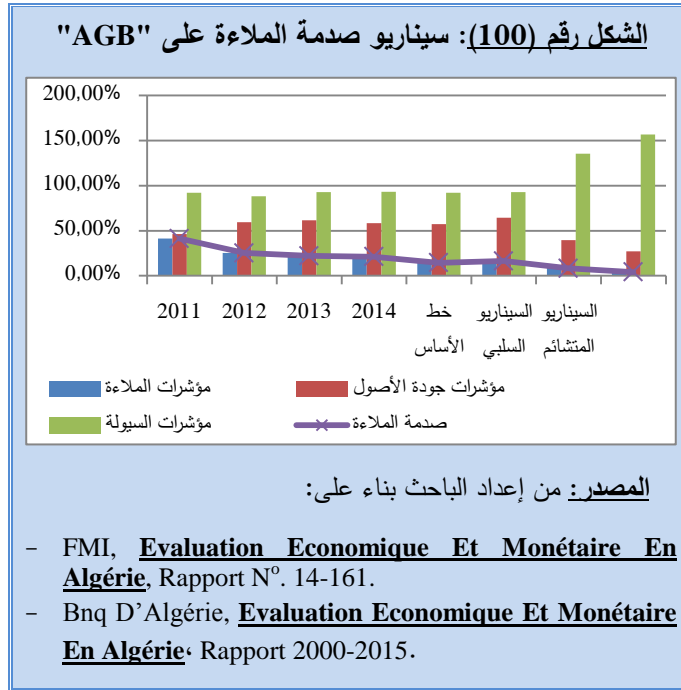
#### 5.4.3.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

يعد أثر سيناريو سحب الودائع قويا على مجمل مؤشرات الاستقرار لدى مصرف البركة الإسلامي فقد أشارت نتائج الاختبارات إلى جملة من النتائج أهمها: احتمالية تراجع مستوى الملاءة بواقع 68% وتراجع مستويات تركيز الأصول بواقع 71%، كما أنه من المرجح استدعاء جزء معتبر من مخصصات الطوارئ ومن الاحتياطات الخسائر والأعباء في حدود 60%، جنبا إلى تراجع مستوى سيولة الأصول بواقع 80%.

### 5.3.1. مصرف خليج-الجزائر "Gulf Bank Algérie":



### 1.5.3.1. صدمة الملاءة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":



لم يكن سلوك مؤشرات المصرف أحسن من سابقه والشيء الأكثر تحفظاً هو حساسيته اتجاه صدمة الملاءة، فقد أشار السيناريو إلى احتمال تفاقم مستويات السيولة بما يزيد عن 90% فيما يخص سيولة الأصول حيث من المرجح أن تبلغ ضمن السيناريو السلبي مستوى 135% & 160% ضمن السيناريو الضار. أما سيولة الأصول إلى الخصوم فمن المتوقع أن تبلغ 170% ضمن السيناريو السلبي لوحده وهو مستوى عالٍ جداً. كما أشار السيناريو إلى التؤثر النسبي في جودة

الأصول حيث أنه من المرجح أن يبلغ التركز فيها حدود 90% ضمن السيناريو السلبي لوحده.

### 2.5.3.1. صدمة أسعار الصرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

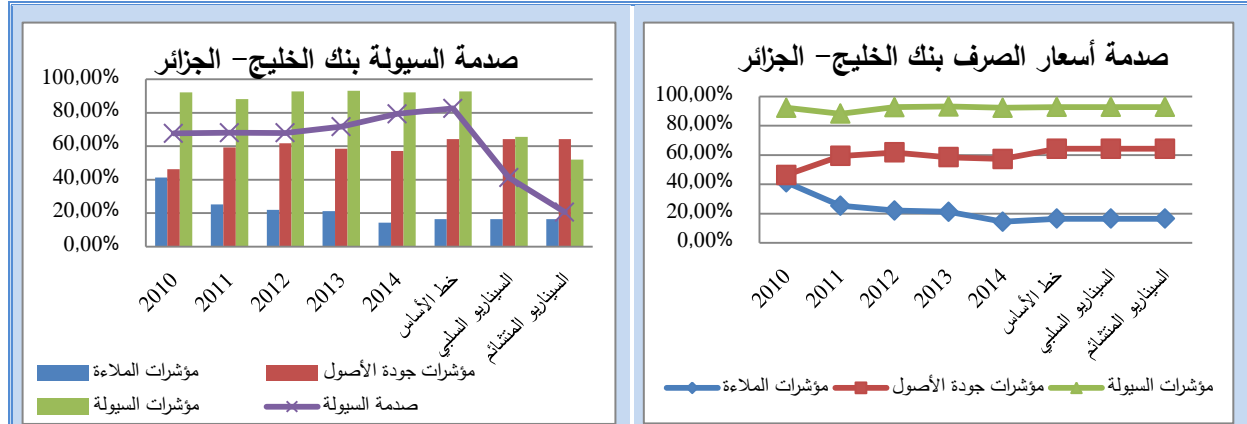
أشار التحليل إلى أن مصرف خليج-الجزائر صدمة الصرف نسبية فقط من خلال تراجع الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة، حيث كشف أن جودة الأصول تتأثر من خلال مخصصات الطوارئ بواقع 64%. في حين أن مؤشرات السيولة سوف تتأثر بفعل تغيير تركيبة سيولة الأصول والخصوم في حدود (-65%)، والأهم أن المصرف أبدى صلابة عالية من ناحية الملاءة وكذا تركيز الأصول لديه.



### 3.5.3.1. صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشارت السيناريوهات إلى أنّ صدمة السيولة تعدّ نسبيّةً فقط على سلوك مؤشرات الاستقرار المالي لدى مصرف خليج- الجزائر وذلك من خلال أثرها فقط على مخصصات الخسائر وكذا الاحتياطات، حيث أنّ أثرها بلغ 84%، في حين أنّ جملة مؤشرات الاستقرار أبدت استقرار اتجاه هذه الصدمة.

#### الشكل رقم (101): سيناريو صدمة أسعار الصّرف وصدمة السيولة على "AGB"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economie Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Rapport des banques commerciales**, Échantillon Étude, 2004-2014.

### 4.5.3.1. صدمة أسعار الفائدة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

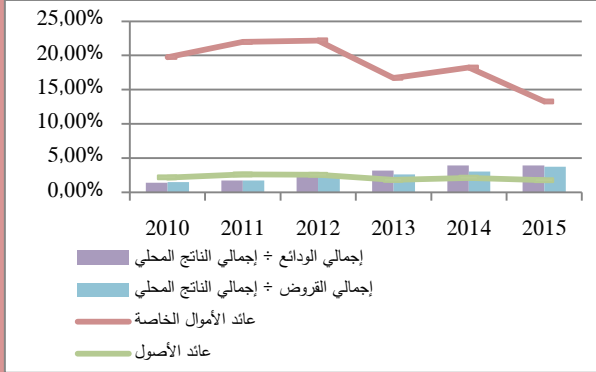
أشارت نتائج اختبارات الإجهاد المالي إلى أنّ مصرف "AGB" غير حسّاس مطلقاً لصدّات أسعار الفائدة وهو يحدو بذلك سلوك المصارف العمومية التي تعتبر بمنى عن هذه الصدمة.

### 5.5.3.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشار تحليل السيناريو سحب الودائع إلى أنّ مصرف الخليج يتأثر نسبياً بصدمة الودائع على مستوى مخصصات الخسائر التي من المرجح أن تستدعي من أجل تغطية خطر الهشاشة المتوقع، وفي ظلّ تراجع مؤشرات السيولة إلى حدود 81% ضمن السيناريو السلبي وإلى 67% ضمن السيناريو المتشائم، ولما تزل بعد تلك السيولة عالية كما نلاحظ. في حين أنّ مستويات الملاءة يظهر أنّها ذات جودة حيث أنّها من المرجح أن تبقى مستقرة في حدود سيناريو خط الأساس.

### 6.3.1. مصرف سوسيتي جنرال-الجزائر "Société Générale Banque d'Algérie":

الشكل رقم (102): التعريف بمصرف سوسيتي جنرال-الجزائر

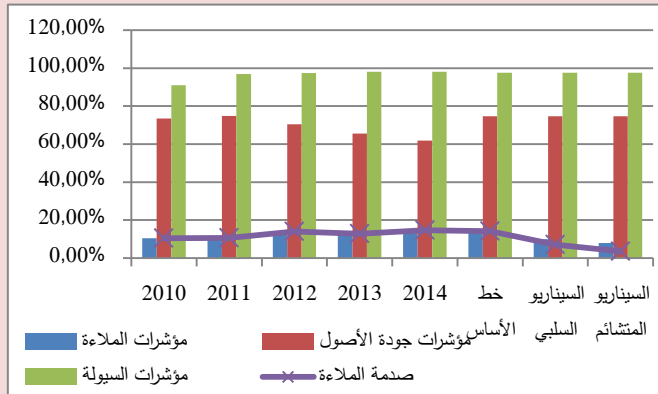


المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات المصرف.

بنك "Société Générale" هو بنك فرنسي يتبع أحد مجموعات الخدمات المالية الرائدة في أوروبا رفقة كل من بنك "Boursorama & Crédit du Nord". تأسس سنة 1999 ويقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية العالمية، تجمع المجموعة بين الإستراتيجية المالية والنمو المستدام. وهو لا ينتمي إلى المصارف ذات الأهمية النظامية كما يبدو من خلال الشكل المقابل.

### 1.6.3.1. صدمة الملاءة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

الشكل رقم (103): سيناريو صدمة الملاءة على "S-Générale"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, Evaluation Economie Et Monétaire En Algérie, Rapport N°. 14-161.
- Bnq D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2000-2015.
- Rapport des banques commerciales, Échantillon Étude, 2004-2014.

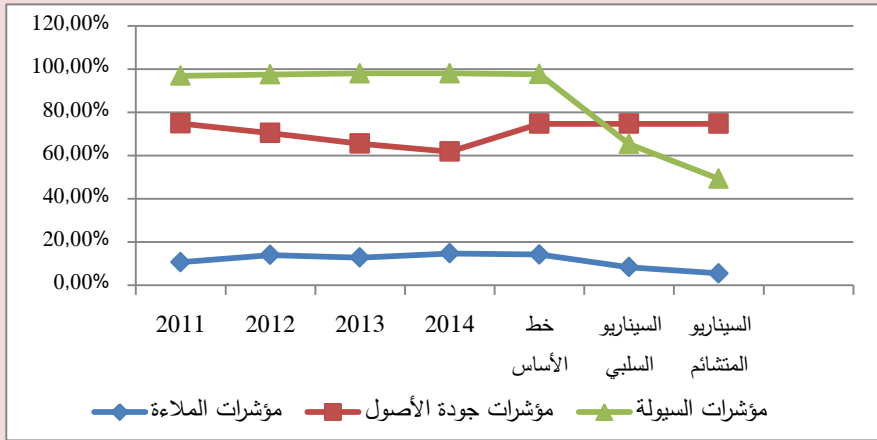
أشار تحليل السيناريوهات إلى أن صدمة الملاءة قوية على مؤشرات جودة الأصول لدى المصرف الفرنسي خاصة على تشكيلة توزيع الأصول وتوزيع القروض حيث ظهر أنه تتأثر بنسبة 90% مما يجعلها ضمن السيناريو السلبي لوحده في حدود 108% وهو ما قد يتسبب في أزمة لدى المصرف مستقبلاً إذا ما عجز الأعوان الاقتصاديين عن تسديد مستحققاتهم مستقبلاً. في حين أن مؤشرات السيولة قد اتضح أنها تتأثر نسبياً فقط من خلال توزيع سيولة الأصول إلى

الخصوم بما يزيد عن 78% ضمن السيناريو السلبي وهو مستوى مقبول عموماً. وعليه يلحظ أن صدمة الملاءة تعد ذات أثر قوي نسبياً على المصارف الخاصة بالرغم من أن مستوى الملاءة لديهما تعدد عالية نسبياً.

### 2.6.3.1. صدمة أسعار الصرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

كشفت نائج تحليل الاختبار إلى أن تراجع سعر صرف الدينار مقابل العملة الأوروبية الموحدة تعد معتبرة على مجمل مؤشرات الاستقرار المالي في المصرف، فمن المرجح أن تتراجع مؤشرات الملاءة بواقع 82% بالتوازي مع تراجع حجم مخصصات الخسائر والأعباء وكذا مخصصات الطوارئ، فقد أشار السيناريو السلبي إلى أن مؤشرات الملاءة ستستقر في حدود دون المسموح بها في الإطار الاحترازي المعمول به، كما أشار إلى أن مستوى السيولة لدى البنك سوف تتراجع بواقع 66%.

الشكل رقم (104): سيناريو صدمة أسعار الصرف على "S-Générale"



المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economie Et Monétaire En Algérie**, Rapport N° 14-161.
- Bnq D'Algérie, **Evaluation Economique En Algérie**, Rapport 2000-2015.
- **Rapport des banques commerciales**, Échantillon Étude, 2004-2014.

### 3.6.3.1. صدمة أسعار الفائدة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشارت اختبارات الإجهاد المالي إلى أنّ المصرف الفرنسي حساس نسبياً للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة لتسهيلات الودائع بحيث كشف أنّ مؤشرات الملاءة ستتراجع بواقع (-61%) وأنها ضمن السيناريو السلبي ستستقر في حدود دنيا وينذر بأزمة هشاشة - بتحفظ - كما أنّ مؤشرات جودة الأصول المصرفية ستتأثر بما يزيد عن 90% اتجاه تغيير سلوك تسهيلات الودائع ونقصد هنا تركيز أصول المصرف، وقد يتطلّب الأمر حسبما أشار إليه السيناريو إلى استدعاء 75% من حجم مخصصات الخسائر والأعباء لتغطية احتمال التراجع الوارد فيها. كما كشف أنّ السيولة لدى المصرف ذات تأثير نسبي فقط حيث من المحتمل أن تتأثر درجة سيولة الأصول مقابل الخصوم بواقع 60% وهذا يرجع في الأساس لتغير تركيبة عناصر الأصول والخصوم . وعليه من خلال تحليل أثر صدمة أسعار الفائدة اتضح جليا أن أثرها محدود في حين أن أسعار تسهيلات الودائع لها أقوى خاصة على المصارف الخاصة التي من المحتمل أن تتأثر بشكل كبير اتجاه التغيرات التي تحدث في السوق النقدي.

#### 4.6.3.1. صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

أشارت اختبارات الإجهاد إلى أثر قوي لصدمة السيولة على مؤشرات الملاءة للمصرف الفرنسي هذا الأثر القوي يساوي تقريباً الواحد صحيح، مما يعطي صورة لدرجة التعامل الفوري للمصرف في السوق النقدي، كما تبين أنّ مؤشرات جودة الأصول هي الأخرى حساسة بواقع 70-80% لذلك على المصرف التحسب للتذبذب الحاصل في السوق النقدي في ظلّ الظروف المماثلة.

#### 5.6.3.1. صدمة الودائع على الاستقرار المالي "بالمعنى الضيق":

كشف السيناريو أن المصرف الفرنسي حساس نسبياً على مستوى الاستقرار المالي وبمستوى عال في بعض المؤشرات، مما يجعل المصرف في موقف حرج ضمن السيناريوهات الحقيقية المماثلة، وقد أفضت صدمة الودائع إلى نتائج عديدة نذكر أهمها:

- مؤشرات الملاءة ستتراجع بشكل كبير إلى 93% أي أنها ستستقر في حدود 11% و 08% ضمن السيناريو المتشائم؛
- مؤشر جودة الأصول سيتأثر من خلال مخصصات الصدمات والطوارئ، حيث من المحتمل أن تتراجع بواقع (-70%)؛
- سيولة الأصول ستستقر في حدود 81% ثم إلى 60% ضمن السيناريو المتشائم؛

### المطلب الثالث : خارطة الاستقرار المالي في الجزائر

يلخص هذا المطلب تقييمنا الكلي للاستقرار المالي باستخدام خريطة الاستقرار المالي التي استحدثتها صندوق النقد الدولي في إبريل 2007 تكملة لسلسلة التقييم المجرى آنفا وهذا بالتركيز على حدود الخارطة. كما يطرح تعريفاً للاستقرار المالي في الجزائر من خلال النتائج المستوفاة من التحليل.

#### 1. مفهوم الاستقرار المالي حسب الاختبارات والنتائج المستوفاة من برامج الإجهاد المالي:

في هذا الصدد ومن أجل تبيان مساهمة أطر إدارة المخاطر في الاستقرار المالي، يستوجب علينا طرح مؤشراً عاماً للاستقرار المالي، من أجل ذلك وبعد أن كشفت سيناريوهات الإجهاد المالي " Teste De Stress" أثر الصدمات على مؤشرات الاستقرار، وعلى غرار المفهوم الذي طرحناه من خلال أدوات لجنة بال الاستشارية وكذا تحليل "Macro/Micro- prudentielle"، تم التوصل وبشكل جلي إلى أنّ الاستقرار المالي بمستوييه ينعكس في سلوك جودة الأصول المصرفية وكذا نسب الملاءة التي أكدت فعاليتها في تجنب مخاطر الانحدار المالي للمصارف خلال فترة الهبوط الشديد للاقتصاد الجزائري، كما تبين أن السيولة الهيكلية لها أثر بالغ في سلوك مؤشرات الاقتصاد الجزائري بمستوييه المالي والحقيقي. بالإضافة إلى ذلك كشفت اختبارات الإجهاد المالي إلى الأثر القوي للاستدانة الخارجية على مجمل الاستقرار الاقتصادي والذي بدأ أنّ لها آثار توازي آثار صدمة أسعار هيدرو-كاربير. ولذلك فإننا نرى بأن أهم المؤشرات التي تترجم الاستقرار المالي والمصرفي في الجزائر تبرز في كل من:

- الاستقلالية المالية (مستوى الاستدانة الخارجية، آثار أسعار هيدرو-كاربير)؛
- جودة الأصول (تركز محفظة القروض بالنسبة لمجمل الأصول المصرفية)؛
- مستوى كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)؛
- جودة السيولة المصرفية؛

بمعنى آخر أن الاستقرار النظام المصرفي والمالي في الجزائر رهينة باستقرار تلك المؤشرات تماماً كما سيكشف نموذج الإنذار المبكر "Modèle D'alerte Précoce" لاحقاً، أي أنّ الاستقرار المالي في الجزائر من الناحية العملية هو الحالة التي يتسم فيها النظام المصرفي بالقدرة على مواجهة الصدمات والقيام بدور الوساطة المالية حتى في فترات الأزمات الداخلية والخارجية للاقتصاد بمستوييه الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، مع ضمان الاستقلالية المالية عن التغيرات الجيوسياسية (هذا التعريف حكراً على النظام المصرفي الجزائري فقط).

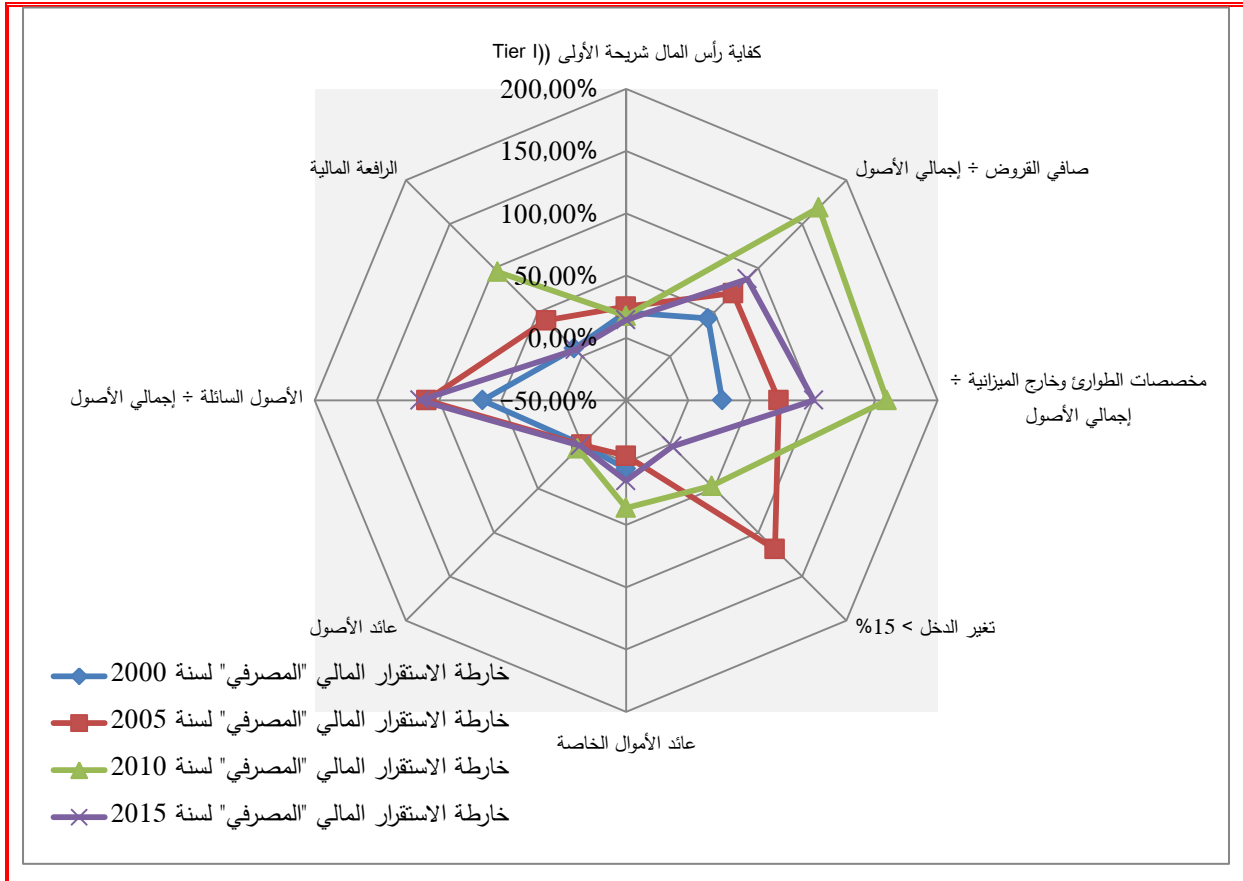
## 2. خارطة الاستقرار المالي الجزائري:

توفر خريطة الاستقرار المالي (Financial Stability Map) تمثيلاً بيانياً لتقييم صندوق النقد الدولي للاستقرار المالي، فهو يلتقط مجموعة متنوعة من المصادر المحتملة لعدم الاستقرار المالي، والعدوى بين مختلف شرائح الاقتصاد والأسواق المالية والمصرفية.

### 1.2. خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الواسع:

يُدرج هذا العنصر خارطة الاستقرار المالي في الجزائر، حيث تُعطي صورة مختصرة لوضع مؤشرات الاستقرار المالي مختصرة جملة التحليل المقدم سابقاً.

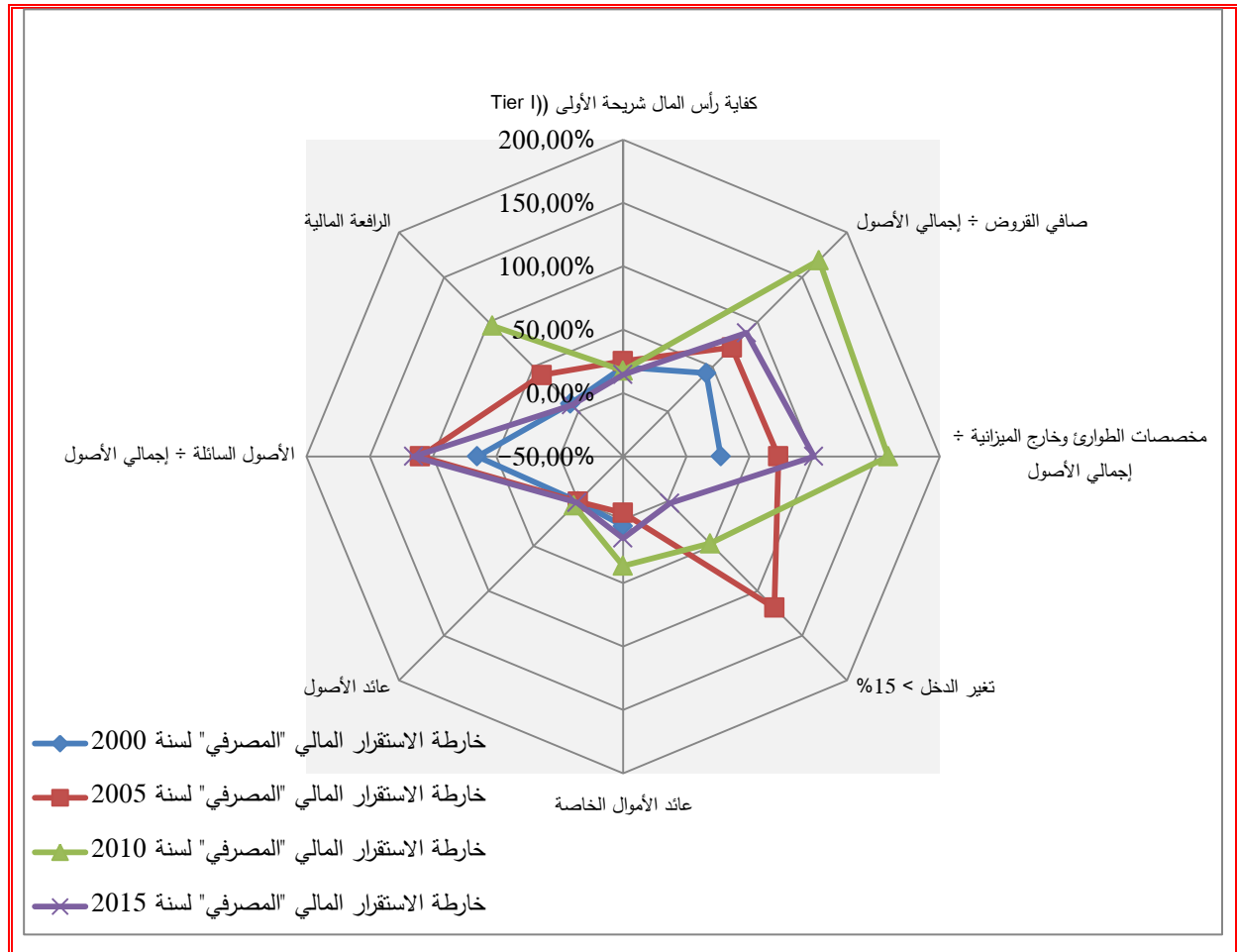
### الشكل رقم (105): خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الواسع في الجزائر (FSM)



## 2.2. خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الضيق:

أظهرت خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الضيق مستوى عالي من الملاءة لدى النظام المالي بالإضافة إلى سيولة هيكلية يتضح أنّ الجهاز المصرفي قد تكيف معها ولكن هذا لا يفي أنّها من الممكن أن تتسبب في مخاطر مستقبلاً، كما تبين أنّ أداء المصارف الخاصة أعلى بكثير من المصارف العمومية والتي من المرجح أن تتفقم أوضاعها الداخلية بارتفاع التكاليف وتراجع مستوى الملاءة، فالأول نظراً لسيولة الهيكلية العالية بها والثاني نظراً للتذبذب الحاصل في قناة الودائع والائتمان.

### الشكل رقم (106): خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الضيق في الجزائر (FSM)





والأهم من هذا كله يمكن إبراز أهم النتائج الجزئية لعينة المصارف المختارة، حيث أظهر مصرف القرض الشعبي الجزائري صلابةً معتبرةً أمام الصدمات ويليه بنك الوطني الجزائري ثم غريمه بنك الجزائر الخارجي هذا على صعيد المصارف العمومية، أما بالنسبة للمصارف الخاصة فقد أظهرت مناعة عالية اتجاه الصدمات، بيد أنها حساسة لصدمة الملاءة بالدّرجة الأولى ثم السيولة على نحو أقل. لذلك يلحظ أنّ الملاءة تعتبر صمّام مهم وقد مكنها من تلافي أثر الصدمة القوية لانخفاض أسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية. كما يتضح تماماً من خلال الخارطة أنّ مستوى الاستقرار المالي تراجع نسبياً خلال السنوات الأخيرة عن الأداء المسجّل سنة 2005-2010، حيث تراجع العائد ومخصصات الطوارئ، وفي الجهة الأخرى يتّضح أنّ السيولة لما تزل بعد في مستوى متنامي من فترة إلى أخرى في ظلّ نموّ معتبر لنسب الملاءة المالية والتي مثلت حاجزاً أما الانحدار الكبير في مؤشرات الأداء المصرفي.

**الشكل رقم (107): الخارطة الحرارية لآثار الصدمات على المصارف المختارة**

صدمة الملاءة	صدمة أسعار الصّرف	صدمة أسعار الفائدة	صدمة السيولة	صدمة الودائع	
القرض الشعبي الجزائري "Cpa"	البنك الوطني الجزائري "BNA"	بنك الجزائر الخارجي "Bea"	مصرف البركة الجزائري "Baraka"	مصرف الخليج-الجزائر "AGB"	مصرف سوسيتي جنرال-الجزائر "S-Gnrl"

**المصدر:** إعداد الباحث بناء على ما سبق.

يقدم هذا الرسم البياني توضيحاً للخريطة الحرارية للمخاطر المالية<sup>(\*)</sup> ودرجة الصدمة المحتملة التي تستخدم لتحديد المخاطر المالية للاقتصاديات المتقدّمة لدى صندوق النقد الدولي. يشير الأحمر والأصفر والأخضر إلى نقاط الضعف والحساسية المالية العالية والمتوسطة والمنخفضة على التوالي، وعادةً ما يتم حجب أسماء الدول أو المؤسسات لأسباب تتعلق بالسرية.

(\*)- للتفصيل أكثر حول مفهوم الخريطة الحرارية ارجع إلى:

- IMF, The IMF-FSB Early Warning Exercise, Op-Cit, P 22.

وعليه، وبالنظر إلى المستقبل نحن نرى بأن يتم التركيز على جودة محفظة الأصول المصرفية وخاصةً جودة القروض المقدمة بالتوازي مع تحليل موارد المصرف وإعادة النظر في سياسة الودائع، حيث أظهرت هاتاه القناتين دوراً فعالاً في انتقال الأزمات من القطاع الحقيقي إلى النظام المالي.

...في الأخير، يمكن الإجابة على السؤال المطروح في المبحث بالقول أنه يعدّ النظام المالي حساس لمجمل التطورات الحاصلة على إيرادات هيدرو-كاربير للجزائر وتعدّ قناة الودائع والائتمان الممنوح القناة الناقلة للتوتر إلى النظام المصرفي والمالي هذا جنباً إلى الأثر القوي للاستدانة الخارجية، ومن جهةٍ أخرى تعدّ الصدمات الداخلية ضعيفة نسبياً على النظام المالي فيما عدى تلك الصدمات التي من شأنها التأثير على كلّ السيولة والملاءة المصرفية بالدرجة الأولى، حيث تعدّ هذه الأخيرة خط الدفاع الأول للنظام المصرفي والذي مكنه من تلافي التباطؤ الكبير الذي هزّ الاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة. وعليه من خلال ما سبق يمكن إدراج أهم النتائج المتوصل إليها في المبحث على النحو التالي:

- الاستدانة يعد أثراً كبيراً على درجة التوازن الاقتصادي الخارجي والتوازن الداخلي، كما أن لها أثر قوي على مؤشرات الاستقرار المصرفي خاصة المصارف العمومية والتي اتضح أنها الأكثر عرضة لتراجع مؤشرات الصلابة لديها؛
- صدمة هيدرو-كاربير يعد أثراً كبيراً على مجمل المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ويتعدى الأثر إلى النظام المصرفي والمالي من خلال قناة الودائع وكذا قناة الاقتراض، بالرغم من كونها لا تؤثر مطلقاً على سلوك التوازن الاقتصادي الخارجي إلا في حدود قناة الصادرات، وبتأثير نسبي فقط على درجة التوازن الداخلي، في حين أنها تؤثر بشكل كبير على كل مؤشرات الاستقرار المصرفي المعتمدة وكان أثراً على المصارف العمومية هذا الأكثر شدة؛
- تعد صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة نسبة فقط على التوازن الاقتصادي حيث تبين أنّ لا أثر على التوازن الخارجي في حين هناك أثر نسبي فقط على درجة الاستقرار، كما أن لها أثر نسبي على مؤشرات الاستقرار المالي وأشار إلى أن المصارف الخاصة تعد الأكثر توتراً بهذا السيناريو؛
- إن صدمة أسعار الصرف ذات اتجاهين كما أشار التحليل الإجهاد، فصدمة صرف الدولار الأمريكي تؤثر نسبياً على مجمل المؤشرات الكلية، في حين أن صدمة صرف العملة الأوروبية فكان أثراً على المؤشرات المالية (الاستقرار المالي)، في حين أنّ الصدمة الخارجية لسعر الصرف بين العملات الارتكازية لم يكن لها أثر على سلوك المؤشرات الكلية؛
- صدمة أسعار الفائدة أثراً نسبي على مؤشرات التوازن الاقتصادي في حين لا تؤثر مطلقاً على مؤشرات الاستقرار المالي؛
- صدمة الدين العام ذات أثر محدود على الاقتصاد بما فيهما مؤشرات التوازن الاقتصادي عدا تلك المؤشرات الداخلية، في حين أثبتت عدم توتّر الاستقرار المالي بمستوياته كذلك جراء هذه الصدمة؛

- أشارت الصدمة المشتركة بين الاستدانة الداخلية والخارجية إلى أنه لم تزال بعد الأوضاع المالية متردية وخارج مستويات التوازن الكلي؛
- المصارف الخاصة أثبتت جدارتها في مقاومة الصدمتين العنيفتين التي أجريتا ( الاستدانة والهيدرو-كاربير) على خلاف المصارف العمومية التي أظهرت أنها تتأثر بشكل عميق نسبياً؛
- من المرجح حسب تحليل السيناريو "Top-Down" أن الأزمات المالية يكون منشأها المصارف العمومية هذه المرة نظراً لوضع الهشاشة الذي يهددها خاصة في ظل السيناريوهات المشابهة؛
- تحسنت أساليب إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية على مدار العقد الماضي، حيث بدأ استخدام أساليب أدق في وضع نظم للمخاطر وازدادت الحساسية للمخاطر وارتفعت درجة الوعي بها نسبياً، واستناداً إلى نماذج المحاكاة المصممة باستخدام أسلوب تحليل السيناريوهات وهو أسلوب واسع الانتشار لإدارة مخاطر ضمن اختبارات الإجهاد المالي خلصنا أن آليات إدارة المخاطر تمتلك القدرة على رفع درجة الوعي بالمخاطر وتعزيز الاستقرار المالي؛
- تسهم التدابير الرقابية والاحترازية بدور أساسي في تحسين صحة النظام المالي وتعزيز استقراره؛
- زيادة التنوع وتطوير نظم إدارة المخاطر تساعد في فترات الضغوط خاصة على تحليل عناصر الصلابة/الهشاشة، لذا على المصارف وسلطات الإشراف أن تعمل على اجتناب الإفراط في استخدام الأدوات المالية التي من شأنها تحقيق عدم الاستقرار المالي وبالأخص التوسع المفرط في عمليات خارج الميزانية والرفع المالي الذي ساهم بشكل كبير في درجة التركز الكبير لدى المصارف؛
- الانضباط الائتماني منخفضة الجودة من حيث كونها تتسم بحالة من التركز الشديد حتى في فترات الضغوط (2015) وكذا الفترات المفترضة التي أشار إليها تحليل السيناريوهات؛
- صدمة الملاءة تعد نسبة فقط على مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي، في حين أن صدمة أسعار الصرف من شأنها أن تؤثر بشكل معتبر على مؤشرات الانتشار المالي. كما تبين أن صدمة أسعار الصرف من شأنها أن تؤثر بشكل معتبر على مؤشرات الانتشار المالي؛
- مؤشرات عمق النظام المالي تتأثر نسبياً بصدمة الملاءة من خلال قنوات القروض (الائتمان) حيث من شأنها أن تتراجع نسبياً نظراً لتعزيز الوضعية المالية (صلابة مالية) حيث يتطلب تخصيص موارد احتياطية أعلى وهذا ما من شأنه التأثير على توسع النظام المصرفي من حيث توزيع الائتمان، واتضح تراجع سعر الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية من شأنه أن يضيف بعض الوفر السعري وهذا ما ينعكس ايجابياً على عمليات التبادل بالدينار ويتضح أنّ صرف الدينار مقابل الدولار كان ذو أثر أقوى نسبياً نظراً لحجم التعاملات الكبير بهذه العملة، ثم تليه صرف العملة الأوروبية الموحدة. أما بالنسبة لصدمة السيولة فالأثر نسبي على مؤشرات العمق المالي ورغم هذا سيضعف الوساطة المالية ما ينعكس في شكل كبح مالي إذا ما استمر ذلك خلال زمن المتوسط؛

## المبحث الرابع: محدّدات الاستقرار المالي ومتطلبات إرساء نظام الإنذار المبكر بالأزمات في المصارف الجزائرية

يدرك كلّ من يحاول دراسة الاستقرار المالي أنّه ما من نموذج أو إطارٍ تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه فقد بدأ مؤخرًا فقط إعداد مؤشّرات مالية التي يمكنها من إنذار المبكر بالأزمات المحتملة في الاقتصاد وقد تبين من خلال عديد الدراسات والتجارب الواقعية صلاحية نسبية لبعض النماذج في فترات واقتصاديات في حين ثبتت فشل بعض النظم "EWS" الأخرى وقد أجابت الأزمة العالمية 2007-2008 على ذلك. من هذا المنطلق إشكالية هذا المبحث تتمحور حول اتجاهات حديثة لإرساء الاستقرار المالي في الجزائر من خلال تحليل محدّدات الاستقرار المالي لبناء نظام للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية "EWS" كنظام احترازي يساهم في إدارة الأزمات والمخاطر وتحليل المؤشّرات الصلابة المالية وقدرته في التنبؤ بالتوتر والأزمات المصرفية، إلى جانب أنها تشارك في تقدير أهمية المؤشّرات الاحترازية المختلفة وهذا عبر الخوض في إشكالية جزئية حول "إمكانية بناء نموذج للإنذار المبكر بالأزمات المصرفية في الجزائر"، ويعتمد هذا القسم على التّحليل الإحصائي لنماذج تحليل البيانات المقطعية الديناميكية "Panel modèles dynamiques".

### المطلب الأول : إستراتيجية تصميم نظام الإنذار المبكر في المصارف الجزائرية

إن بناء نظام للإنذار المبكر للأزمات في أي نظام مالي يتطلب انضباطية للسوق وشفافية مطلقة للمؤشّرات المالية وعناصر توجهات الاقتصادية وهذا ما تفتقر إليه الجزائر، وفي سياق آخر في اقتصاديات ريعية مغلقة وغير متفتحة على الاقتصاد العالمي تجعل أساليب التنبؤ غير فعالة نظرا لغياب آلية السوق ففي الجزائر أسعار الفائدة جنب إلى أسعار الصّرف غير محررة وهذا في ظل غياب تام للسوق المالي. إن التنبؤ بالأوضاع المالية خاصة الأزمات غير ممكن من الناحية العملية نظرا لعدم توافر البيانات على مدى الطويل مما يرجح أن تخضع التقديرات والنماذج لدرجة من الزيف والانحياز في البيانات. الإطار الذي سنستعرضه يرتبط على نحو وثيق بالعناصر التحليلية المتعلقة بالسياسات الاحترازية التي تسمح بتقييم الاستقرار ودعم توليفة الأدوات الاحترازية بغية تحقيق ما يلي:

- إمكانية تحديد وكشف مواطن الضعف المحتملة في وقت مبكر قبل أن تؤدي إلى تصحيحات مالية تخفض قدرة الاستيعاب الاقتصادي أو حالات توقف في البنية التحتية المالية للجزائر؛
- تشجيع اعتماد سياسات وقائية وسياسات علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الاستقرار المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية ويسعى هذا الإطار إلى تحليل نطاق منهج (انتقال آثار الصدمة) المتعارف عليه والذي تستند إليه العديد من أطر السياسات القائمة؛

### 1. محدّدات الاستقرار المالي والمنهج المقترح لتطوير نظام الإنذار المبكر بالأزمات:

نهجنا يتكون من معالجة فجوة تطبيقية اتجاه أساليب إدارة المخاطر المبنية على نماذج الإنذار المبكر بالأزمات وبما أن جلّ الدّراسات تعتمد إلى التّحليل الجزئي "CAMELS" وبالتالي فهي لا تعكس دور العوامل العامة للاقتصاد في إثارة الأزمات، تأتي هذه الدّراسة لتتناول قضايا الاستقرار بالمعنى الواسع ولذلك فإنّ أحد أهدافنا هو اختبار أثر المتغيرات المصرفية والكلية في ارساء الاستقرار المالي، والواقع إنّ الدّراسات في الجزائر تواجه صعوبة في تحديد فترات الأزمات بدقة أو مؤشر قياسها نظرا للأسباب سالفة الذّكر ومن أجل معالجة هذه المشكلة اعتمدنا مصطلح الاستقرار المالي بدلا من الأزمات على أن يتم حصر التّحليل من زاويتي (الاستقرار/عدم الاستقرار)، وتوجد عدّة أساليب أخرى لإجراء تحليل الأزمات أهمها ما تناولته الدّراسات السابقة وهو المنهج اللّوجستي "logit binaire" إلّا أنّه من وجهة نظرنا لا يكفي تحليل العناصر الاقتصادية خاصة في مثل هكذا دراسات. كما أنّ النّظام المالي الجزائري لم يتعرض حقيقة إلى أزمات إلّا خلال حقبة لم تدم طويلاً لذلك لا نملك بيانات كافية لإجراء تحليل موازي.

#### 1.1. المتغيرات المعتمدة في التّحليل :

تتم إدراج البيانات في الفترة 2000-2015، وتعذر الوصول إلى البيانات لفترة أطول نظرا لما تكتنّفه من سرية كبيرة لدى المصارف، هذا سبب بعض التّبّايين في السلسلة الزمنية بين مصارف عمومية لها باع في النّظام ومصارف خاصة لم تزاول نشاطها إلّا حديثا، ومن جملة المؤشرات مدرجة في الجدول أدناه:

#### جدول رقم(35): المتغيرات المعتمدة في نموذج الإنذار بالأزمات المصرفية

		المتغير التابع Stabilité Financière							
		- العمل بشكلٍ سلسٍ في حالات التّوتر، مترجما بنسب الوساطة المالية "Dépôts-Pib"؛							
		- العمل بشكلٍ سلسٍ في حالات التّوتر، مترجما بنسب الوساطة المالية "Crédits-Pib"؛							
		- القدرة على استيعاب الصّدّامات واحتمال الخسائر، مترجما بنسب الملاءة الإجمالية "Solvabilité-FPR"؛							
CAMELS	Mac-Economique	- مؤشر تباطؤ الاقتصاد العالمي "Croissance Mondiale"							
		- مؤشر تباطؤ الاقتصاد المحلي "Croissance-Pib"							
		- المديونية وقدرة التحمل "Dette Exter.Pib"							
		- المديونية وقدرة التحمل "Dette Enter.Pib"							
		- أسعار تسهيلات الودائع "Facilité Dépôts"							
		- معدل السيولة العامة في الاقتصاد "M <sub>02</sub> -PIB"							
		- طاقة الاستيعاب الاقتصادي "absorption_economique"							
		- أسعار الفائدة الحقيقية "Intéré Réel"							
		- أسعار صرف الدولار الأمريكي "Exchange dollars"							
		- أسعار صرف العملة الأوروبية الموحدة "Exchange Euro"							
- جودة الاصول "Crédits-Actif"	- جودة الاصول "Hors Bilan. Actif"	- جودة الإدارة "Produit bnq-Chrgs bnq"	- نمو الدخل المصرفي "Var Réslt explt (Δ)"	- جودة الربحية "ROE"	- جودة الربحية "ROA"	- جودة السيولة "Act Liq. Actif"	- جودة السيولة "Act Liq.Passif Liq"	- الرافعة المالية "Leverage"	- القروض للقطاع الخاص "crédits-Prév.Pib"

المصدر: إعداد الباحث.

## 2.1. الإطار القياسي المعتمد:

أثبتت الدراسات الاقتصادية والتجارب العملية أن العوامل المحددة للالتزامات المصرفية أو المالية تختلف من بلد لآخر ومن إقليم لآخر، بل وحتى من زمن إلى زمن آخر وعلى شدة هذه الأزمات كذلك<sup>(1)</sup>، يأتي هذا العنصر ليبحث في محددات الاستقرار المالي في الجزائر أي عناصر الخطر وأدوات الصلابة التي تجعل الاستقرار المالي في وضعية توازنية/ حرجة على حدٍ سواء. وباستخدام القياس الاقتصادي سنحاول الكشف عن المتغيرات التي تحدد درجة الاستقرار المالي، وعلى خلاف الدراسات السابقة، فإن هذه الدراسة حاولت أن تجزئ المتغيرات المفسرة إلى قسمين اثنين حسب طبيعة المؤشرات، الأولى هي متغيرات الاستقرار المالي الواسع أهم تلك المؤشرات في حين يمثل الصنف الآخر مؤشرات الصلابة المالية "ISF" للنظام المالي الضيق المعتمد عليهما خلال التحليل السابق.

وعليه ونظرا لكون المتغيرات المعتمدة في الدراسة تحمل سمات متباينة من حيث آثارها على المتغير التابع "الاستقرار المالي"، فإنه يتم اعتماد على "panels dynamiques" التي تقوم على أساس نماذج الانحدار الذاتي والتي تتميز بإضافة متغير داخلي أو أكثر بفترة زمنية مبثثة، إلى جانب المتغيرات الخارجية المفسرة للنموذج<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى أن هذه المنهجية سوف تقضي على إشكالية الآثار الفردية للمتغيرات (خصوصية المصارف، خصوصية المؤشرات المعتمدة وما شابه) وكذا عدم التجانس في المتغيرات "panel – unbalanced"، ويمكن تمييز منهج البيانات المعممة "GMM"<sup>(\*)</sup>، لإجراء التقدير، ويمكن تقديره وفق العلاقة التالية:

$$Y_{it} = \alpha Y_{i,t-1} + x'_{i,t} \beta_2 + (1 - \alpha) \mu_i + \varepsilon_{i,t} \quad (21)$$

(i = 1): المتغير (N): عنصر الزمن (T): المتغير الخارجي.  $(x'_{i,t}, \mu_i)$ : عدم تجانس المقطع العرضي  $(\varepsilon_{i,t})$ : حد الخطأ.

## 2. طريقة التقدير لتطوير نظام الإنذار المبكر بالأزمات:

في هذا السياق سنعتمد على طريقة "Generalized method of moments estimation" المعروفة باسم "GMM" من أهم التقديرات لنماذج البيانات الديناميكية، وفيما يلي بيان لأهم الميزات التي توفرها المنهجية المتبعة:

(1)- Alain Ette Angora, Op-Cit, P 183.

(2)- محمد دحماني، سعدية بلقادي، اسماعيل بن قانة، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والإدخار في دول المغرب العربي - دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، 2016.

(\*)- Méthode des Moments Généralisés.

## 1.2. نموذج البيانات المقطعية المعممة "GMM":

تعد طريقة "GMM" من أهم التقديرات لنماذج البيانات الديناميكية وتفترض أن لا وجود للارتباط الذاتي بالإضافة إلى كون الأدوات المعتمدة في تحليل في النموذج المراد تقديره فعالة وفي المستوى، ويمكن تأكيد صحة أو اختيار النماذج استنادا إلى اختبار "Hansen et de Sargan" أو ما يسمى باختبار (J-state) وكذا اختبار "Arellano and Bond"، بحيث تقضي بنوعان من المتغيرات المقدرة بطريقة "GMM" للبيانات المقطعية الديناميكية<sup>(1)</sup>:

- طريقة التقدير (en différences premières)؛

- طريقة التقدير (en système)؛

### 1.1.2. طريقة البيانات المقطعية "GMM en différences":

تم تقدير هذا النموذج أول مرة سنة 1991 من قبل "Arellano et Bond" بحيث يأخذ فترة الفرق الأول من المعادلة التي سيتم تقديرها من أجل القضاء على آثار الفردية وإمكانية الأخذ بعين الاعتبار الخاصية الكامنة للمتغيرات التفسيرية خاصة في دراستنا التي تبين من خلال التحليل السابق أنها تحمل صفات استثنائية في الاقتصاد، ومن أجل التخلص من الآثار الخاصة الفردية للمتغيرات فإنه يتم تحويل النموذج إلى الفرق الأول لقيم معادلة الانحدار وحد الخطأ وعليه تصبح مبنية وفق المعادلة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\Delta y_{i,t} = \beta \Delta y_{i,t-1} + \varphi \Delta X_{i,t} + \Delta \varepsilon_{i,t} \dots (22)$$

يوضح "Blundel et Bond" أن عدم دقة المقدر تزداد بزيادة أهمية الأثر الخاص وفي الحالة التي تكون فيها المتغيرات ثابتة ومستمرة في الزمن<sup>(3)</sup>، ولاستبعاد تلك العيوب يتم اقتراح طريقة "GMM en système"، حيث يؤكد أن مقدار "GMM-syst" يكون أكثر دقة وقوة من مقدر الفروق الأولى في الحالة التي تكون فيها الأدوات المساعدة ضعيفة. إن تقدير المعادلة رقم (22) قد تنشأ منها العديد من المشاكل التي تحدث في الاقتصاد القياسي ومن المرجح أن تتسبب في حالة الارتباط الخطي في معادلة الانحدار، فمتغيرات المصرفية ( $K_{it}$ ) يفترض أن تكون متغيرات داخلية في النموذج، ولأن السببية قد تؤثر في كلا الاتجاهين (خاصة الربحية والسيولة) والمتغيرات التفسيرية المحددة لكل مقطع ( $\mu_{it}$ )، في المعادلة أعلاه والذي يتألف من الآثار الخاصة لكل مقطع على حدة ( $v_i$ )، والأخطاء الخاصة بالملاحظة ( $e_{it}$ ) بحيث<sup>(4)</sup>:

$$\mu_{i,t} = v_i + e_{i,t} \dots (23)$$

(1) - M.Goaied-Seifallah Sassi, Econometric Des Doneness De PANEL Souse STATA, 1<sup>ère</sup> édition, 2012, p 41.

(2) - Charles Saunders, Four Essays On Dynamic Panel Models, Carleton Univ, Ottawa, Ontario, 2015, p 40.

(3) - محمد جبوري، محمد بركة، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم: تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل (Panal Data)، مجلة

أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014.

(4) - Elitza Mileva, Using Arellano –Bond Dynamic Panel GMM Estimators in Stata Tutorial with Examples using Stata 9.0-(xtabond and xtabond2), Economics Department, Fordham University, 2007.



### 2.1.2. طريقة البيانات المقطعية "GMM en système":

تستند هذه الطريقة إلى نظام "Blundel et Bond" حيث قاما بتطوير التقدير سنة 1998 والذي يستند إلى الفرق الأول للنموذج (معادلات المستوى) للتعامل مع المشكلة المذكورة سلفاً (الأثار الثابتة) أي أنه يحول إلى المعادلة (21) أعلاه، هذه الطريقة تستعمل معادلة المستوى للحصول على المعادلتين (الفرق والثانية للمستوى)، كما أن "GMM en système" تستعمل أدوات تحليل أكثر دقة والتي من الممكن أن لا تكون ملائمة للاستعمال "GMM en différences" مع مجموعة البيانات المقطعية، فوجود المتغير التابع المبطئ ( $y_{it-1}$ ) والذي يرجع إلى خصائص السلسلة الزمنية سيؤدي إلى درجة من الارتباط الذاتي بين المتغيرات. وأخيراً تعد طريقة البيانات المقطعية "panel" تمتاز ببعده الزمني القصير (T) بالتوازي مع بعد مقطعي أكبر  $(N)^{(1)}$ ، لذلك فإن التقدير بطريقة "Arellano–Bond" تعتمد في طبيعة البيانات "panel" عندما تحوي المشاكل المذكورة آنفاً وهو تماماً النهج الذي اعتمدته هذه الدراسة.

### 2.2. تحليل العلاقة الإحصائية:

نقدم نتائج تحليل للعلاقة بين المتغير التابع الاستقرار المالي "Stabilité financière" والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الصلابة/ISF)، وقبل ذلك نذكر بالفرضيات التي تم صياغتها في هذا الخصوص:

- $H_0$ : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ ) بين الصلابة المالية والاستقرار المالي.
- $H_1$ : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ ) بين الصلابة المالية والاستقرار المالي.

### 1.2.2. تقدير النموذج "محددات الاستقرار المالي":

نقدم نتائج تحليل للعلاقة بين المتغير التابع درجة الاستقرار المالي "Stabilité financière" والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الصلابة)، وهذا وفقاً للنماذج "panels dynamiques"، وفقاً للمعادلة أدناه:

$$(24) \dots\dots\dots Stabilité\ financière_{it} = \beta_1\ CAMELS_{it} + \beta_3\ mac/économiques_{it} + \mu_{it}$$

و يمكن إعطاء المعلمات كما يلي:

- $Stabilité\ financière_{it}$ : الاستقرار المالي في الجزائر.
- $CAMELS_{it}$ : مصفوفة مؤشرات السلامة المصرفية.
- $Mac/économie_{it}$ : المتغيرات الخارجية/مؤشرات اقتصادية كلية.
- $\mu_{it}$ : المتغيرات التفسيرية الخاصة بكل مقطع.

<sup>(1)</sup>-David Roodman, **How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata**, The Stata Journal (2009), Number 1, p17.

## 2.2.2. اختبارات صحة النموذج "Arellano & Bond, Hansen et Sargan":

لضمان سلامة النموذج يمكن الاعتماد على الاختبارات "xtabond2" للنتائج المتحصل عليها:

أ. اختبار "Hansen et Sargan": إنَّ اختبار سارجان "Sargan test" يقوم بتحليل واختبار الأدوات المستعملة في النموذج (المتغيرات)، وكلّما زادت قيمة "p-value" الإحصائية كان ذلك أفضل، ويمكن طرح الفرضيات كما ما يلي:

-  $H_0$ : ارتباط سلبي لحد الخطأ وصلاحية كل الأدوات.

-  $H_1$ : لا يوجد ارتباط في الدرجة الثانية لحد الخطأ.

ب. اختبار "Arellano and Bond": بالنسبة لاختبار "Arellano and Bond" لكشف الارتباط الذاتي فهو يعتمد في فحصه على فرضية الخلو من الارتباط الذاتي بين القيم على البواقي (residuals)<sup>(1)</sup>.

- اختبار AR (1) في معادلة المستوى عادة ما ترفض فرضية الحيادية (فرضية العدم  $H_0$ ).

- اختبار AR (2) عند الفروق الأولى هو أكثر قوّة في الكشف عن الارتباط الذاتي.

ويمكن طرح الفرضيات الإحصائية التالية:

-  $H_0$ : لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأدوات والأدوات الخارجية قوّة.

-  $H_1$ : يوجد ارتباط ذاتي بين الأدوات والأدوات الخارجية ضعيفة.

ج. اختبار ثابت التباين والتوزيع الطبيعي "Test De Normalité": لاختبار ما إذا كانت الأخطاء

"Residual" موزعة توزيعاً طبيعياً، ويمكن طرح الفرضيات الإحصائية التالية:

-  $H_0$ : الأخطاء العشوائية غير موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج .

-  $H_1$ : الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج.

<sup>(1)</sup>- David Roodman, Op-Cit, p14.

**المطلب الثاني : تحليل وتقييم فعالية نظام الإنذار المبكر في المصارف الجزائرية**

تمر النمذجة عبر مرحلتين، تمثل الأولى مرحلة التقييم الإحصائي لمعنوية النموذج كليا ومعنوية المعلمات لكل متغير تفسيري أما المرحلة الثانية تضم التقييم الاقتصادي حيث يتم التعرض إلى إشارة المعلمة وقيمتها، لهذا وباستعمال البرنامج الإحصائي "STATA.12" حاولنا التوصل للإطار المقترح.

**1. الارتباط بين مؤشر الاستقرار المالي ومتغيرات الصلابة المالية (التابع/المستقل):**

إن تحليل الارتباط يعطي فكرة عن العلاقة بين المؤشرات فكما كان معامل الارتباط كبير دل ذلك على علاقة قوية إما بشكل طردي أو عكسي، وكما كان معامل الارتباط ضعيفا دل ذلك على العكس.

**جدول رقم (36): مصفوفة الارتباط لمؤشرات المعتمدة في نموذج الإنذار المبكر بالأزمات**

Covariance Analysis: Ordinary		Sample: 2004 2015						
Date: 12/10/17 Time: 18:16		Included observations: 98						
. correlate dptspib crditspib solvabilitfpr crditsactif horsbilanactif produitbnqchrg								
> sbnq varrrsltexplt roe roa actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib intrrl e								
> xchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib absorption_economique detteenterpib d								
> etteexterpib croissancemondiale								
(obs=81)								
	dptspib	crd~spib	solvab~r	crdits~f	horsbi~f	produi~q	varrrsl~t	roe
dptspib	1.0000							
crditspib	0.9983	1.0000						
solvabilit~r	-0.2095	-0.1977	1.0000					
crditsactif	0.1695	0.1783	-0.1035	1.0000				
horsbilana~f	-0.0858	-0.0867	-0.3501	-0.3481	1.0000			
produitbnq~q	-0.1531	-0.1461	0.2316	0.1053	-0.0132	1.0000		
varrrsltexplt	0.0449	0.0337	-0.2046	0.0836	0.3863	0.0214	1.0000	
roe	0.0040	0.0117	-0.3632	0.1120	-0.0317	0.0121	-0.0466	1.0000
roa	-0.2503	-0.2351	0.4842	0.0373	-0.1950	0.4456	0.0166	0.2416
actliqactif	-0.0341	-0.0328	0.2098	-0.3824	-0.0262	-0.2757	-0.0177	-0.0474
actliqpass~q	-0.1458	-0.1340	0.5221	-0.3084	0.0067	-0.0460	-0.0319	-0.0431
leverage	0.0514	0.0336	-0.0127	0.0816	-0.1883	0.0321	-0.0711	-0.4646
crditsprvpib	-0.0946	-0.0927	0.1802	0.1668	-0.2145	0.0721	0.0723	-0.1385
intrrl	-0.0210	-0.0202	0.1123	0.0267	-0.1923	0.1048	-0.0581	-0.1898
exchange~s	0.0379	0.0386	0.1060	0.1327	-0.1495	0.0083	0.0962	-0.1298
exchangeeuro	-0.1905	-0.1916	-0.0378	0.0042	-0.1151	-0.0010	-0.1043	0.0859
facilitdpts	-0.0082	-0.0182	-0.0998	-0.0907	-0.0403	-0.0695	0.0037	-0.1838
m02pib	-0.0436	-0.0384	0.2455	0.2245	-0.2875	0.1008	0.0591	-0.0768
absorption~e	0.0048	-0.0018	-0.2551	-0.2329	0.2534	-0.0556	-0.0628	0.1419
detteenter~b	-0.0674	-0.0778	-0.1670	-0.0903	0.1306	-0.1077	-0.0777	-0.1207
detteexter~b	-0.0968	-0.1053	-0.2213	-0.2001	0.3047	-0.1044	-0.0332	-0.1138
croissance~e	-0.0483	-0.0547	-0.0297	-0.0712	0.1690	-0.0849	0.0295	-0.0399
	roa	actliq~f	actliq~q	leverage	crd~vpib	intrrl	exchan~s	exchan~o
roa	1.0000							
actliqactif	0.0383	1.0000						
actliqpass~q	0.3334	0.8474	1.0000					
leverage	-0.1054	-0.0117	-0.1375	1.0000				
crditsprvpib	-0.1004	0.0469	0.0399	-0.1048	1.0000			
intrrl	-0.1520	0.0914	0.0355	0.0072	0.6314	1.0000		
exchange~s	-0.1160	-0.0197	-0.0221	-0.1308	0.8130	0.4606	1.0000	
exchangeeuro	-0.0471	0.0767	0.0555	-0.0203	0.2407	0.2949	0.0687	1.0000
facilitdpts	-0.1744	-0.0362	-0.1487	0.3445	-0.1481	-0.0869	-0.1453	0.0864
m02pib	-0.0105	0.0426	0.0677	-0.0918	0.9426	0.6112	0.6743	0.2471
absorption~e	0.0265	-0.0550	-0.0846	0.0884	-0.8042	-0.5019	-0.7188	0.2001
detteenter~b	-0.2557	-0.0937	-0.1292	-0.1006	0.1165	-0.0446	0.4228	0.1855
detteexter~b	-0.2253	-0.0781	-0.1354	0.0367	-0.3736	-0.2359	-0.1387	-0.5574
croissance~e	-0.0258	-0.0127	0.0159	-0.0968	-0.1303	-0.6260	-0.1082	-0.1733
	facili~s	m02pib	absorp~e	d~nter~b	d~xter~b	croiss~e		
facilitdpts	1.0000							
m02pib	-0.1533	1.0000						
absorption~e	0.3041	-0.7919	1.0000					
detteenter~b	-0.0220	-0.1311	0.0860	1.0000				
detteexter~b	0.0445	-0.5681	0.1366	0.3568	1.0000			
croissance~e	0.0142	-0.2016	0.1805	0.3670	0.1586	1.0000		

المصدر: نتائج برنامج "STATA.12".

ما نشير إليه أنه أيضا من شأنه أن يتسبب درجة الارتباط العالية بين المتغيرات في بعض المشاكل القياسية مما قد يسبب بعض التشويش في العلاقات في النموذج ما لم يتم تصحيح ذلك المشكل، وهنا تعطي مصفوفة الارتباط معلومات هامة لذلك.

## 2. بناء وتقدير النموذج المجمع:

نقدم نتائج تحليل للعلاقة بين المتغير التابع درجة الاستقرار المالي "Stabilité financière" والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الصلابة/ISF)، وقبل ذلك نذكر بالفرضيات التي تم صياغتها:

- $H_0$ : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ ) بين الصلابة المالية والاستقرار المالي.
- $H_1$ : توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ ) بين الصلابة المالية والاستقرار المالي.

ولتقدير العلاقة "xtabond2" يرمز فيها للمتغير التابع والمتمثل في كل من تعبئة الودائع، منح الائتمان، القدرة على امتصاص الصدمات بالرموز التالية (crditspib, dptspib, solvabilitfpr)، أما المتغيرات المفسرة فهي قسمان كما سبق وأشرنا، الأول منها تعد داخلية تترجم الاستقرار المالي الضيق ومختصرة بمؤشرات "CAMELS"، في حين أن مؤشرات الاستقرار المالي الواسع ومؤشر هيكل السوق وطاقات الاستيعاب، وكذا التباطؤ الاقتصادي العالمي هي متغيرات اقتصادية خارجية. وعليه يمكن تجزئة التقدير وفقا للمعادلة رقم (24) لعلاقة الاستقرار المالي على النحو التالي:

$$dptspib_{it} = \beta_1 Stabilité\ financière_{i,t-1} + \beta_2 CAMELS_{i,t} + \beta_3 mac/économiques_{i,t} + \mu_{i,t} \quad (25)$$

$$crditspib_{it} = \beta_1 Stabilité\ financière_{i,t-1} + \beta_2 CAMELS_{i,t} + \beta_3 mac/économies_{i,t} + \mu_{i,t} \quad (26)$$

$$solvabilitfpr_{it} = \beta_1 Stabilité\ financière_{i,t-1} + \beta_2 CAMELS_{i,t} + \beta_3 mac/économiques_{i,t} + \mu_{i,t} \quad (27)$$

ونشير إلى أنه تدرج المتغير مؤشر "هيكل السوق وطاقات الاستيعاب" وكذا مؤشر "التباطؤ الاقتصادي العالمي" مبطنه بدرجة نظراً لسمتها وسلوكه وفق النظرية الاقتصادية الكلية، كما أن الفروق المجرات في المعادلات هي فروق من رتبة (Lag 1) نظراً لكون أثر السياسة المالية هو البارز في التحليل الاقتصادي المجرى والتي يعد أثرها أقوى في الاقتصاد الجزائري منها في السياسة النقدية التي أتضح أن أثرها نسبي فقط على توجهات العناصر الاقتصادية، فيما عدا ذلك تبقى المتغيرات المعتمدة لتفسير درجة التباطؤ الاقتصادي المحلي قد تم استبعاده نظراً لعوامل ومشاكل إحصائية سببها.

### 1.2. تقدير العلاقة المتغير تعبئة الودائع "Dépôts-Pib":

تعرض نتائج التقدير للعلاقة بين مؤشرات الصلابة مع الاستقرار المالي، ويدرج المؤشر الأول القدرة على تعبئة الودائع.

جدول رقم (37): تقدير العلاقة مع الاستقرار المالي "تعبئة الودائع"

```
. xtabond2 dptspib crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt roe roa actliqactif
actliqpassifliq leverage crditsprvpib, gmm (crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt
roe roa actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib, lag (1 1)) iv (intrrl exchangedollars
exchangeeuro facilitdpts m02pib l.absorption_economique detteenterpib detteexternpib
l.croissancemondiale) small
Favoring speed over space. To switch, type or click on mata: mata set matafavor space, perm.
Warning: Number of instruments may be large relative to number of observations.
Dynamic panel-data estimation, one-step system GMM
```

Group variable:	cod	Number of obs	=	81
Time variable :	ann	Number of groups	=	13
Number of instruments	= 81	Obs per group: min	=	2
F(14, 54)	=0.96	Avg	=	6.23
Prob > F	=0.489	max	=	11

Dépôts-Pib	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf . Interval]
Crédits-Actif	.208956	.1980062	1.06	0.295	-.185955 .603867
Hors Bilan. Actif	-.0001831	.0001777	-1.03	0.306	-.0005376 .0001714
Produit bnq-Chrgs bnq	.0000861	.0025835	0.03	0.974	-.0050666 .0052388
Var Réslt explt (Δ)	.0156616	.0202972	0.77	0.443	-.02482 .0561431
ROE	.0065537	.2600426	0.03	0.980	-.5120849 .5251923
ROA	-4.924308	3.225157	-1.53	0.131	-11.35668 1.508066
Act Liq. Actif	.0157236	.0340757	0.46	0.646	-.0522383 .0836855
Act Liq.Passif Liq	-.0365462	.1016847	-0.36	0.720	-.23935 .1662577
Leverage	-.0424692	.1310977	-0.32	0.747	-.3039354 .218997
crédits-Prév.Pib	-1.341741	.9232828	-1.45	0.151	-3.18317 .4996883
_cons	302334	218188.9	1.39	0.170	-132830 737498

Instruments for first differences equation

Standard

D.(intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib  
L.absorption\_economique detteenterpib detteexternpib L.croissancemondiale)  
GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)  
L.(crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt roe roa  
actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib)

Instruments for levels equation

Standard

intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib  
L.absorption\_economique detteenterpib detteexternpib L.croissancemondiale\_cons  
GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)  
D.(crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt roe roa  
actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib)

Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z = -3.55 Pr > z = 0.000

Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z = 0.00 Pr > z = 0.998

Sargan test of overid. restrictions: chi2(70) = 65.52 Prob > chi2 = 0.629

(Not robust, but not weakened by many instruments)

Difference-in-Sargan tests of exogeneity of instrument subsets:

GMM instruments for levels

Sargan test excluding group: chi2(40) = 56.09 Prob > chi2 = 0.047

Difference (null H = exogenous): chi2(30) = 9.43 Prob > chi2 = 0.999

iv(intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib L.absorption\_economique detteenterpib  
detteexternpib L.croissancemondial)

Sargan test excluding group: chi2(67) = 65.61 Prob > chi2 = 0.525

Difference (null H = exogenous): chi2(3) = -0.09 Prob > chi2 = 1.000

المصدر: نتائج تقدير البرنامج الإحصائي "STATA.12".

تشير إحصائية فيشر (Prob > F = 0.489) إلى غياب المعنوية الكلية للنموذج وبالتالي فإن النموذج من الناحية الكلية غير مقبول لتفسير التقدير الإحصائي، كم أن الاختبارات المدرجة ضمن تقدير "Arellano-Bond" تشير إلى ضعف الأدوات المستعملة. فقد أشارت اختبار AR(1) إلى قيمة (Pr > z = 0.000) تماماً مثل التقدير الأول وبالتالي يتم قبول فرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة المتغيرات النموذج، وترفض فرضية البديل (H<sub>1</sub>) التي تقضي بوجود ارتباط ذاتي ويضعف الأدوات الخارجية المستعملة. في حين أن اختبار AR(2) فقد أشار إلى (Pr > z = 0.998) وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة المتغيرات النموذج عند إجراء الفروق، وتقبل فرضية البديل (H<sub>1</sub>) التي تقضي بوجود ارتباط ذاتي ويضعف الأدوات الخارجية المستعملة.

بالنسبة لاختبار جودة الأدوات المستعملة "Sargan" فقد تبين عند مستوى ( Prob > chi2 = 0.629) أنّ الأدوات المستعملة ضعيفة لذلك ترفض الفرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي تقضي بصحة الأدوات، أمّا بالنسبة لتجانس المجموعات الفرعية للأدوات المستعملة عند المستوى (Prob > chi2 = 0.047) تقضي بصحة الأدوات، أمّا عند الفروق للأدوات المستعملة أشار إلى جودة الأدوات ( Prob > chi2 = 0.999) بالنسبة للأدوات الداخلية. أمّا الأدوات الخارجية فقد أشار الاختبار كذلك إلى ضعفها عند المستوى وعند الفروق حيث أشار إلى قيمة (Prob > chi2 = 0.525)، بالتالي عدم صحة الأدوات الخارجية.

وعليه يتضح من خلال التقدير الإحصائي أن الاستقرار المالي المعبر عنه بالقدرة على تعبئة الودائع "Dépôts-Pib"، غير مفسّر من سلسلة الأدوات المعتمدة وأنه محدد بمتغيرات خارجية أخرى، وقد بين التحليل الاقتصادي السابق إلى أنّ تعبئة الودائع تتأثر بشكل كبير في التطورات الحاصلة على ميزانية الدولة المرتبطة أساساً بجباية الهيدروكربون، فكلما زادت الجباية أدى ذلك إلى فائض الميزانية العامة وبالتالي تعتمد الحكومة إلى ادخار تلك الجباية في البنوك العمومية والعكس صحيح. في حين أنّ البنوك الخاصة يعدّ أثرها ضعيفاً نسبياً في عملية الوساطة المالية إذا ما قورنت بالبنوك العمومية وقد سبق الإشارة إلى ذلك خلال الفصل الثالث.

## 2.2. تقدير العلاقة المتغير التابع الثاني منح الائتمان "Crédits-Pib":

يعرض نتائج التقدير للعلاقة بين مؤشرات الصلابة مع درجة الاستقرار المالي، ويدرج المؤشر الثاني القدرة على منح الائتمان المصرفي.

جدول رقم (38): تقدير العلاقة مع الاستقرار المالي "منح الائتمان"

```
xtabond2 crditspib crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt roe roa actliqactif
actliqpassifliq leverage crditsprvpib, gmm (crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt
roe roa actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib, lag (1 1)) iv (intrrl exchangedollars
exchangeeuro facilitdpts m02pib l.absorption_economique detteenterpib detteexternpib
l.croissancemondiale) small
Favoring speed over space. To switch, type or click on mata: mata set matafavor space, perm.
Warning: Number of instruments may be large relative to number of observations.
Dynamic panel-data estimation, one-step system GMM
```

Group variable:	cod	Number of obs	=	81
Time variable :	ann	Number of groups	=	13
Number of instruments	= 81	Obs per group: min	=	2
F(14, 54)	=0.90	Avg	=	6.23
Prob > F	=0.538	max	=	11

Crédits-Pib	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf . Interval]
Crédits-Actif	.2166301	.1850255	1.17	0.246	-.1523917 .5856518
Hors Bilan. Actif	-.0001597	.0001661	-0.96	0.339	-.000491 .0001715
Produit bnq-Chrgs bnq	.000087	.0024142	0.04	0.971	-.0047279 .0049019
Var Réslt explt (Δ)	.0122229	.0189666	0.64	0.521	-.0256048 .0500506
ROE	-.0022962	.2429949	-0.01	0.992	-.4869343 .482342
ROA	-4.400768	3.013726	-1.46	0.149	-10.41145 1.609918
Act Liq. Actif	.0143201	.0318418	0.45	0.654	-.0491864 .0778266
Act Liq.Passif Liq	-.0302964	.0950186	-0.32	0.751	-.219805 .1592122
Leverage	-.0532193	.1225034	-0.43	0.665	-.2975446 .1911059
crédits-Prév.Pib	-1.246986	.8627551	-1.45	0.153	-2.967697 .4737243
_cons	260050.2	203885.1	1.28	0.206	-46585.7 666686.1

Instruments for first differences equation

Standard

D.(intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib  
L.absorption\_economique detteenterpib detteexternpib L.croissancemondiale)  
GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)  
L.(crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt roe roa  
actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib)

Instruments for levels equation

Standard

intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib  
L.absorption\_economique detteenterpib detteexternpib L.croissancemondiale\_cons  
GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)  
D.(crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgbnq varrsltexplt roe roa  
actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib)

Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z = -3.46 Pr > z = 0.001

Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z = -0.01 Pr > z = 0.993

Sargan test of overid. restrictions: chi2(70) = 65.98 Prob > chi2 = 0.614

(Not robust, but not weakened by many instruments)

Difference-in-Sargan tests of exogeneity of instrument subsets:

GMM instruments for levels

Sargan test excluding group: chi2(40) = 56.23 Prob > chi2 = 0.046

Difference (null H = exogenous): chi2(30) = 9.75 Prob > chi2 = 1.000

iv(intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib L.absorption\_economique detteenterpib  
detteexternpib L.croissancemondial)

Sargan test excluding group: chi2(67) = 66.11 Prob > chi2 = 0.508

Difference (null H = exogenous): chi2(3) = -0.13 Prob > chi2 = 1.000

المصدر: نتائج تقدير البرنامج الإحصائي "STATA.12".



تشير إحصائية فيشر ( $Prob > F = 0.538$ ) إلى غياب المعنوية الكلية للنموذج وبالتالي فإن النموذج من الناحية الكلية غير مقبول لتفسير التقدير الإحصائي، كما أن الاختبارات المدرجة ضمن تقدير "Arellano-Bond" تشير إلى ضعف الأدوات المستعملة. فقد أشارت اختبار  $AR(1)$  إلى قيمة  $(Pr > z = 0.001)$  تماما مثل التقدير الأول وبالتالي يتم قبول فرضية العدم ( $H_0$ ) والتي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة المتغيرات النموذج، وترفض فرضية البديل ( $H_1$ ) التي تقضي بوجود ارتباط ذاتي ويضعف الأدوات الخارجية المستعملة. في حين أن اختبار  $AR(2)$  فقد أشار إلى  $(Pr > z = 0.993)$  وبالتالي يتم رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) والتي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة المتغيرات النموذج عند إجراء الفروق، وتقبل فرضية البديل ( $H_1$ ) التي تقضي بوجود ارتباط ذاتي ويضعف الأدوات الخارجية المستعملة. بالنسبة لاختبار جودة الأدوات المستعملة "Sargan" فقد تبين أنه عند مستوى  $(Prob > chi2 = 0.614)$  أن الأدوات المستعملة ضعيفة لذلك ترفض الفرضية العدم ( $H_0$ ) والتي تقضي بصحة الأدوات، أما بالنسبة لتجانس المجموعات الفرعية للأدوات المستعملة عند المستوى  $(Prob > chi2 = 0.046)$  (= تقضي بصحة الأدوات، وعند الفروق للأدوات المستعملة أشار إلى جودة الأدوات  $(Prob > chi2 = 1.000)$  بالنسبة للأدوات الداخلية. أما الأدوات الخارجية فقد أشار الاختبار كذلك إلى ضعفها عند المستوى وعند الفروق حيث أشار إلى قيمة  $(Prob > chi2 = 0.508)$ ، بالتالي عدم صحة الأدوات الخارجية.

وعليه يتضح من خلال التقدير الإحصائي إلى أن الاستقرار المالي المعبر عنه بالقدرة على منح الائتمان "Crédits-Pib"، غير مفسر من خلال سلسلة الأدوات المعتمدة، وأنه محدد بمتغيرات خارجية أخرى كما أشرنا آنفا، فالنظرية الاقتصادية تقضي بأن منح الائتمان يرتبط بنحو وثيق على حجم الودائع المعبئة وفي ظل السلوك التي تحدوه (الودائع) يكون سلوك منح الائتمان، ويشار إلى أن الوساطة المالية في الجزائر لما تزال بعد تقليدية (قبول وودائع / منح قروض) أي تقليدي للغاية وتحمل صفة "المصرف التقليدي".

### 3.2. تقدير العلاقة المتغير التابع الثالث القدرة على تحمل الصدمات "Solvabilité-FPR":

يعرض نتائج التقدير للعلاقة بين مؤشرات الصلابة/الهشاشة المالية مع درجة الاستقرار المالي، ويبرز المؤشر الثالث الممثل في القدرة على تحمل وامتناس الصدمات.

جدول رقم (39): تقدير العلاقة مع الاستقرار المالي "تحمل الصدمات"

```
. xtabond2 dptspib crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgsbq varrltexplt roe roa actliqactif
actliqpassifliq leverage crditsprvpib, gmm (crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgsbq varrltexplt
roe roa actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib, lag (1 1)) iv (intrrl exchangedollars
exchangeeuro facilitdpts m02pib l.absorption_economique detteenterpib detteexterpib
l.croissancemondiale) small
Favoring speed over space. To switch, type or click on mata: mata set matafavor space, perm.
Warning: Number of instruments may be large relative to number of observations.
Dynamic panel-data estimation, one-step system GMM
```

Group variable:	cod	Number of obs	=	81
Time variable :	ann	Number of groups	=	13
Number of instruments	= 81	Obs per group: min	=	2
F(14, 54)	=56.35	Avg	=	6.23
Prob > F	=0.000	max	=	11

Solvabilité-FPR	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf . Interval]
Crédits-Actif	-.1685362	.0477928	-3.53	0.001	-.263856 -0.0732164
Hors Bilan. Actif	-.0003219	.0000429	-7.50	0.000	-.0004074 -.0002363
Produit bnq-Chrgs bnq	-.0000633	.0006236	-0.10	0.919	-.001307 .0011804
Var Réslt explt (Δ)	-.0066686	.0048992	-1.36	0.178	-.0164396 .0031025
ROE	-.5915177	.0627666	-9.42	0.000	-.7167016 -.4663337
ROA	3.102404	.7784574	3.99	0.000	1.549819 4.654988
Act Liq. Actif	-.0604258	.0082249	-7.35	0.000	-.0768298 -.0440219
Act Liq.Passif Liq	.2379473	.0245437	9.69	0.000	.1889964 .2868981
Leverage	-.0880638	.0316431	-2.78	0.007	-.151174 -.0249536
crédits-Prév.Pib	.3617151	.2228531	1.62	0.109	-.0827514 .8061816
_cons	37962.79	52664.33	0.72	0.473	-67072.9 142998.5

Instruments for first differences equation  
 Instruments for first differences equation  
 Standard  
 D.(intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib  
 L.absorption\_economique detteenterpib detteexterpib L.croissancemondiale)  
 GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)  
 L.(crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgsbq varrltexplt roe roa actliqactif actliqpassifliq  
 leverage crditsprvpib) Instruments for levels equation  
 Standard  
 intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib  
 L.absorption\_economique detteenterpib detteexterpib L.croissancemondiale\_cons  
 GMM-type (missing=0, separate instruments for each period unless collapsed)  
 D.(crditsactif horsbilanactif produitbnqchrsgsbq varrltexplt roe roa  
 actliqactif actliqpassifliq leverage crditsprvpib)

---

Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z = -0.05 Pr > z = 0.959  
 Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z = -2.26 Pr > z = 0.024

---

Sargan test of overid. restrictions: chi2(70) = 159.59 Prob > chi2 = 0.000  
 (Not robust, but not weakened by many instruments)  
 Difference-in-Sargan tests of exogeneity of instrument subsets:  
 GMM instruments for levels  
 Sargan test excluding group: chi2(40) = 113.73 Prob > chi2 = 0.000  
 Difference (null H = exogenous): chi2(30) = 45.86 Prob > chi2 = 0.024  
 iv(intrrl exchangedollars exchangeeuro facilitdpts m02pib L.absorption\_economique detteenterpib  
 detteexterpib L.croissancemondiale)  
 Sargan test excluding group: chi2(67) = 159.47 Prob > chi2 = 0.000  
 Difference (null H = exogenous): chi2(3) = 0.13 Prob > chi2 = 0.989

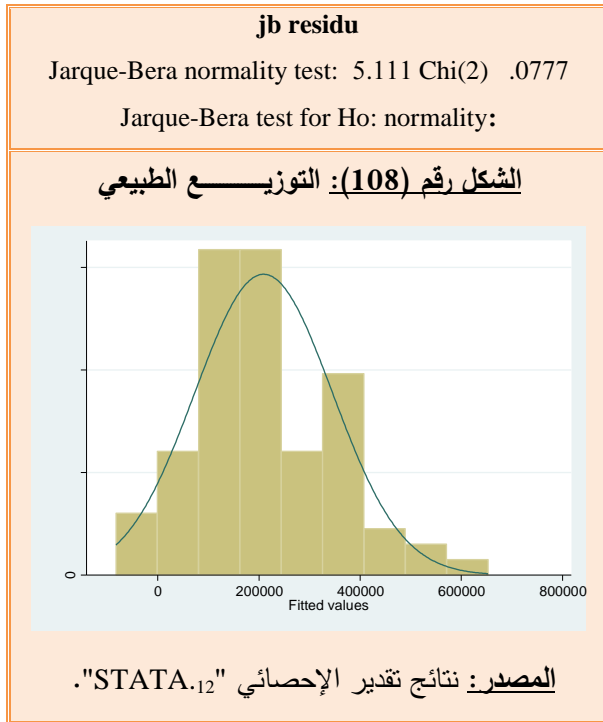
المصدر: نتائج تقدير البرنامج الإحصائي "STATA.12".

تشير إحصائية (Prob > F = 0.000) إلى المعنوية الكلية للنموذج وبالتالي فإن النموذج من الناحية الكلية مقبول لتفسير التقدير الإحصائي، كما أن الاختبارات المدرجة ضمن تقدير "Arellano-Bond" تشير إلى ضعف الأدوات المستعملة. فقد أشارت اختبار AR(1) إلى قيمة (Pr > z = 0.959) تماماً مثل التقدير الأول وبالتالي يتم رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة المتغيرات النموذج، وتقبل فرضية البديل (H<sub>1</sub>) التي تقضي بعكس ذلك ويضعف الأدوات الخارجية المستعملة. في حين أن اختبار AR(2) فقد أشار إلى (Pr > z = 0.024) وبالتالي يتم قبول فرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي في سلسلة المتغيرات النموذج عند إجراء الفروق، ورفض فرضية البديل (H<sub>1</sub>) التي تقضي بوجود ارتباط ذاتي وبقوة وجودة الأدوات الخارجية المستعملة. وبالنسبة لاختبار جودة الأدوات المستعملة "Sargan" فقد تبين عند مستوى (Prob > chi2 = 0.000) أن الأدوات المستعملة قوية لذلك تقبل الفرضية العدم (H<sub>0</sub>) والتي تقضي بصحة الأدوات، أما بالنسبة لتجانس المجموعات الفرعية عند المستوى (Prob > chi2 = 0.000) تقضي بصحة الأدوات، أما عند الفروق فقد أشار إلى جودة الأدوات (Prob > chi2 = 0.032) بالنسبة للأدوات الداخلية. أما الأدوات الخارجية فقد أشار الاختبار كذلك إلى صحتها عند المستوى حيث أشار إلى (Prob > chi2 = 0.000)، بالتالي صحة الأدوات الخارجية.

وعليه يتضح من خلال التقدير الإحصائي إلى أن الاستقرار المالي المعبر عنه بالقدرة على امتصاص الصدمات واحتمال الخسائر "Solvabilité-FPR"، مفسر من خلال سلسلة الأدوات المعتمدة، وأن محددات هذا المؤشر تتمثل أساساً في (Crédits-Actif, Hors Bilan. Actif) وهو مؤشر جودة الأصول/تركز الأصول المصرفية وقد تبين أن معامل تركيز الأصول المقاس بـ (إجمالي القروض/إجمالي الأصول المصرفية) يعد عالياً ويؤثر بشكل سلبي على متانة البنوك (-0.168) وأن عناصر خارج الميزانية ليست ذات أثر عالي ومن المستبعد أن تنشئ منها توترات على المدى القصير.

أشار التقدير كذلك إلى أن (ROA, ROE) وهو مؤشر الربحية فقد أشار عياناً إلى الأثر القوي لمدى تقلبات المؤشر على درجة الصلابة/الهشاشة المالية وأن عائد الأصول (ROA) هو الأكثر تأثيراً بما يفوق الواحد صحيح (3.10)، لذلك فإن تذبذب هذا المؤشر يؤثر بشكل كبير على البنوك، ونذكر أن الربحية تعد إحدى زوايا الأهداف النهائية للمصارف (الربحية، السيولة، الأمان) ويتضح من خلال التقدير مدى درجة الارتباط بين تلك الزوايا. كما أشار التقدير إلى الأثر القوي لمؤشرات السيولة على درجة الصلابة/الهشاشة المالية حيث برزت كل مؤشرات السيولة ذات أثر معتبر وأنها تؤثر بشكل إيجابي في حدود التعامل الخارجي من خلال (Act Liq.Passif Liq, M<sub>02</sub>-PIB) أي أن درجة الموازنة في السيولة المصرفية بين عناصر أصولها واستخداماتها تؤثر بشكل قوي على الصلابة المصرفية فإذا ما تأرجح التوازن إلى سيولة الأصول وهذا هو الغالب فإنه سيؤثر عكسياً كما تبين (الأصول السائلة/ إجمالي الأصول) التي تؤثر بشكل سلبي (-0.06)، في حين أن السيولة في الاقتصاد من خلال الدور الذي يلعبه

السوق النقدي في توفيرها تبين أنه محدّد هام حين أشار إلى أهمية وأثر الأدوات الخارجية في اختبار "Arellano-Bond"، وبالرغم من آثارها السلبية نظرياً في الاقتصاديات قابلة للمقارنة إلا أنّ هذا الأثر السلبي لم يظهر بشكل مباشر على عناصر التوجهات الاقتصادية الكلية/الجزئية على حد سواء كما يتضح من سلوك (M02-PIB)، في ذات السياق فإن المؤشرات الكلية الأخرى على غرار المديونية والتباطؤ الاقتصادي العالمي لها أثر قوي على درجة الصلابة/الهشاشة في البنوك وبشكل سلبي. كما أشار التقدير إلى غياب الدور الحقيقي الذي تؤثر فيه القروض الممنوحة للقطاع الخاص "crédits-Prév.Pib" بأنه أثر غير هام على الملاءة المالية للبنوك...، إنّ هذا الأثر يعكس من ناحية أخرى تردي جودة الأصول المصرفية من خلال ارتفاع حجم القروض غير العاملة (المتعثرة). أشار التحليل الإحصائي من خلال إحصائية (Sargan test excluding group) أنّ المتغيرات الخارجية لها أثر قوي على درجة الاستقرار المالي المعبر عنه بدرجة القدرة على امتصاص الصدمات، حيث تسهم المديونية بشكل كبير في تآكل مقدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات وأنّ درجة الاستيعاب الاقتصادي وكذا الظروف الاقتصادية المتسمة بحالة من النمو/التباطؤ تؤثر بشكل معتبر على درجة الاستقرار المالي.



#### 4.2. اختبار التوزيع الطبيعي "Test De Normalité":

لاختبار ما إذا كانت البواقي "Residul" موزعة توزيعاً طبيعياً تم استعمال الإحصائية "Jarque-Bera"، حيث أشارت إلى مستوى 5.111 وبدرجة احتمال (Prob = 0.0777) وهو أعلى من  $(\alpha = 5\%)$ ، لذلك يتم رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تقضي بعدم التوزيع الطبيعي بالتالي عدم وجود مشكل تعدد خطي في النموذج، ورفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تقضي بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

وعليه من خلال ما سبق ولخو النتائج من المشاكل الإحصائية وبعد اختبار الأدوات المستعملة

تبين عند مستوى دلالة  $(\alpha = 5\%)$  وجود دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار المالي ومؤشرات الصلابة المالية المعتمدة وعليه يتم قبول الفرضية ( $H_{01}$ ) بالقول توجد علاقة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha = 5\%)$  بين مؤشرات الصلابة المالية ومؤشرات الاستقرار المالي، ورفض فرضية العدم الفرضية ( $H_0$ ) التي تقضي بعدم وجود علاقة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha = 5\%)$  بين مؤشرات الصلابة المالية ومؤشرات الاستقرار المالي.

### المطلب الثالث : آلية تصحيح عيوب البنيان المالي في النظام المصرفي الجزائري

إن الإطار الذي سنستعرضه يرتبط على نحو وثيق بالعناصر التحليلية المتعلقة بالسياسات الاحترازية التي تسمح بتحليل وتقييم الاستقرار المالي بمستوييه، وهذا بناء على أسس العناصر الاقتصادية الكلية والرقابية كنظام احترازي تساهم في إدارة مخاطر التوتر المالي. وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها سابقاً في محاور الدراسة المعتمدة على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي، بدءاً من تحليل مدى الالتزام بمبادئ وتوصيات لجنة "Bâle" الاستشارية وكذا تحليل مؤشرات "Macro/Micro-prudential" في إطار برنامج تقييم القطاع المالي "FSPE"، وهذا بالتوازي مع إجراء اختبارات الإجهاد المالي "Test Stress" للنظام المالي الجزائري، وبعد التحليل الإحصائي القياسي المجري آنفاً، فإننا بصدد طرح نظام للإنذار المبكر بالأزمات المالية في الجزائر يمثل هذا النظام جهازاً لإدارة المخاطر وصمام أمان كحماية نظامية وهو بمثابة جهاز يُوطر تسيير الأزمات وجهاز لانضباط السوق وإرساء الاستقرار المالي يدعم نظام التنقيط المصرفي "SNB" وباقي أدوات إدارة المخاطر المعتمدة.

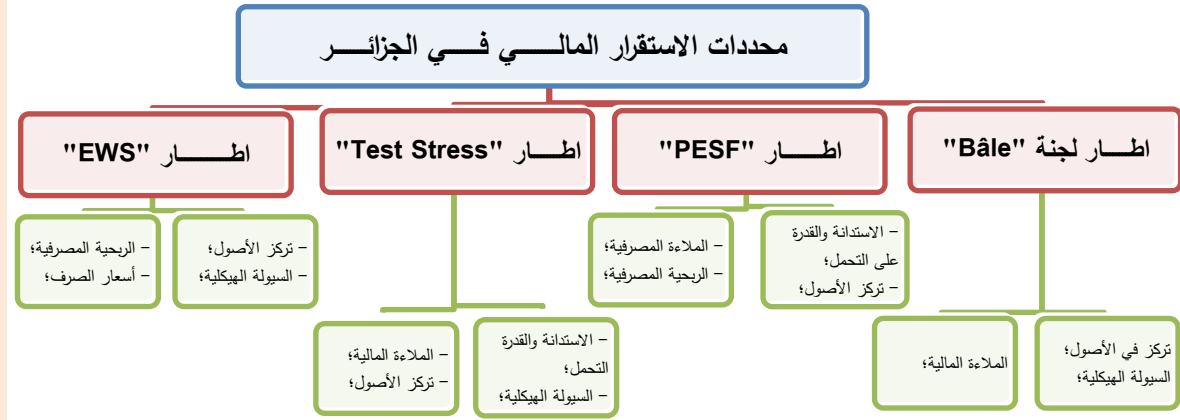
#### 1. محدّدات الاستقرار المالي وعناصر نظام الإنذار المبكر:

يتمتع النظام المصرفي الجزائري ككل بمستوى جيّد من الرسلة ومخصصات امتصاص الصّدّات كما أشار إلى ذلك التحليل المجري سابقاً، كما أنّ معدلات الربحية تعدّ عالية ومحفزة بالمقارنة مع النّظم المصرفية قابلة للمقارنة، ولكن...!!!، إنّ الروابط الكبيرة بين النظام المصرفي وقطاع الهيدرو-كاربير والقطاع العام يزيد من احتمال تعرض النّظام المصرفي إلى مخاطر نظامية عديدة، ما يستدعي اتخاذ إجراءات استباقية للحيلولة دون ذلك، خاصة في ظرف يتميز بالتباطؤ الشديد للقطاع العام في ظل استمرار تراجع أسعار هيدرو-كاربير لفترة مطولة نسبياً. لذا ينبغي أن تواصل السلطات الإشرافية على رأسها "بنك الجزائر" بذل الجهود لتقوية إطار السّلامة الاحترازية بما في ذلك تعزيز وتطوير السّياسات الاحترازية الكلية خاصة تلك التي تعنى بإدارة الأزمات والتنبؤ بها.

#### 1.1. محدّدات الاستقرار المالي:

انطلاقاً من النتائج الإحصائية المتوصل إليها آنفاً، وبالتوازي مع نتائج التحليل التي تم التوصل إليها سابقاً، نحاول إيجاز أهم محدّدات الاستقرار المالي من خلال الشّكل رقم (109)، وبناء عليه سيتم اشتقاق الخلل في أداء النّظام المالي.

الشكل رقم (109): محددات الاستقرار المالي في الجزائر



المصدر: إعداد الباحث بناء على ما سبق.

## 2.1. نطاق نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS":

يعرف صندوق النقد الدولي نظم الإنذار المبكر على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من قبل الصندوق في سعيه للتنبؤ بأزمات قبل حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية وتستغل العلاقة المنظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات، ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيراً غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات) بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة.

تندرج الفكرة في تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية الكلية والمصرفية التي تحدد الاستقرار المالي وتتسبب في حدوث الأزمات المالية في الجزائر، أي تحديد العوامل التي تسهم في إضعاف النظام المصرفي والمالي وتحفيز الأزمة ولاسيما اختبار مساهمة المتغيرات المصرفية في الاستقرار المالي/الأزمات المالية. ومحاولة صياغة نظام للإنذار المبكر بناء على ما تم التوصل إليه في العنصر السابق والذي يتضمن محددات الاستقرار المالي، وبما أنّ عدم الاستقرار المالي (الأزمة المالية) هو وجه العملة المقابل للاستقرار المالي فإننا سنقوم باشتقاق عناصر النظام من ذات العناصر المحددة للاستقرار كما هو مدرج في المعادلة أدناه:

$$\text{Stabilité financière (Solvabilité-FPR)} = -0.216 \text{Crédits-Actif} - 0.745 \text{ROE} + 3.308 \text{ROA} - 0.045 \text{Act Liq. Actif} + 0.226 \text{Act Liq. Passif Liq}$$

$$- 8.092 \text{crédits-Prév.Pib} - 0.094 \text{Leverage} - 1.062 \text{Exchange dollars} - 888.8933 \text{Facilité Dépôts} - 5.860 \text{M}_{02}\text{-PIB} \dots \dots \dots (28)$$

وعليه فإن هامش الاستقرار المالي حسب النتائج المطروحة آنفا تتمثل في كل من النتائج المتوصل إليها في التحليل الإحصائي في حدود التغيرات الطارئة في مؤشر القدرة على تحمل وامتناس الصدمات، وهو مؤشر مقتبس من نسبة الملاءة المالية المقترح من طرف لجنة بال الاستشارية "Bâle"، الذي صدر في الاتفاقية الثالثة، كما سبق وأشرنا في الفصول السابقة، وبالتالي يمكن إدراجها في العلاقة:

(29).....

$$(\text{absence d'alerte}) \rightarrow 9.5\% \geq (\text{Stabilité fincèr}) \geq 9.5\% \leftarrow (\text{émission d'alerte})$$

هذا من ناحية القياس الاقتصادي، والذي أشار في نفس الوقت أن مؤشرات الاستقرار المالي الأخرى (سلامة عمليات الوساطة المالية) غير محددة قياسيا بالأدوات المستعملة ويعود السبب دوماً لخصوصيات القياس الاقتصادي خاصة طبيعة العينة ونوعية السلسلة الزمنية، إلا أن التحليل المجري سبقاً لآليات الحديثة لإدارة المخاطر أعطى أهم العناصر المحددة للاستقرار المالي في الجزائر، وقد توصلت هذه الآليات إلى النتائج المتفق عليها التالية:

- أظهر التحليل أن الاستدانة والقدرة على التحمل تعد محددًا لدرجة الاستقرار المالي؛
- أظهر التحليل أن درجة التركيز في الاقتصاد والأصول المصرفية تعد محددًا لدرجة الاستقرار المالي؛
- أظهر التحليل أن درجة السيولة في الاقتصاد والبنوك (تعد محددًا لدرجة الاستقرار المالي؛
- أظهر التحليل أن مستوى الملاءة المالية للنظام المصرفي تعد محددًا لدرجة الاستقرار المالي؛

ويتضح أن النتائج في التحليل المجري متطابقة إلى حد كبير بين النماذج الأربعة "EWS, Test, Stress, PESF, Bâle"، وهذا يسمح لنا بتعديل العلاقة سالفة الذكر بإجراء بعض الشروط التي لم يدرجها التحليل الإحصائي للعينة، لذلك تصبح المعادلة السابقة وفق العلاقة التالية:

(30).....

$$\text{Stabilité fincèr (Solv -FPR)} = -0.16_{\text{Crédits-Actif}} - 0.59_{\text{ROE}} + 3.10_{\text{ROA}} - 0.06_{\text{Act Liq. Actif}} + 0.23_{\text{Act Liq. Passif Liq}} - 0.08_{\text{Leverage}}$$

وهنا تبقى نفس تقديرات النموذج الإحصائي، بالإضافة إلى المحددات التي تم رصدها من خلال التحليل الاقتصادي وعليه نضيف شرطية الاستقلالية المالية والتي تم التعبير عنها من خلال مؤشرات المديونية والقدرة على التحمل، وبالتالي تصبح العلاقة مصحوبة بشرطية:

$$(\text{émission d'alerte}) \leftarrow 9.5\% \geq (\text{Solvabilité-FPR}) \geq 9.5\% \rightarrow (\text{absence d'alerte})$$

si

$$(\text{émission d'alerte}) \leftarrow 03\% \leq (\text{dette extérieure/Pib}) \leq 03\% \rightarrow (\text{absence d'alerte})$$

&

$$(\text{émission d'alerte}) \leftarrow \text{Crédits/Pib} \geq (\text{Dépôts/Pib}) \geq \text{Crédits/Pib} \rightarrow (\text{absence d'alerte})$$



### 3.1. مكونات نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS":

تعد مداخلات هذا النظام من مؤشرات الأداء الرئيسية المستقاة من التقارير والحسابات السنوية التنظيمية ومعلومات الكلية بيانات الاقتصاد الكلي وأسعار الصرف. في حين أنّ أسعار الفائدة يبدو أن لا أثر لها على مجمل العناصر التوجيهية للاقتصاد الكلي والمصرفي على حدّ سواء، مستنديين في ذلك على نتائج اختبارات الإجهاد المالي المجري وكذا القياس الاقتصادي سالف الذكر. في ذات السياق وفي إطار هذا النظام يقيد كل مصرف بفحص وتقييم على أساس ستة أبعاد تتعلق بعملياتها وأدائها في النظام المصرفي بالتوازي مع مجريات الاقتصاد الكلي، والتي يشار إليها في العوامل الأساسية المدرجة في الشكل أدناه.



هذه الأبعاد تعدّ تعبيراً عن الأداء وسلامة الوضع المالي في البنوك العاملة في الجزائر، والتوافق مع اللوائح التنظيمية سارية المفعول، خاصةً النظام الاحترازي "14-02 & 14-01" وكذا النظام المحدد لإدارة السيولة "11-04 & 11-03"، هذا الإطار هو نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة من خلال قدرته على رصد المخاطر المالية (الائتمان، التشغيل، السوق) وهو بذلك يستند إلى فلسفة نظام "RATE" الانجليزي، كما أنّه يعتمد على تحليل مجموعة نسبة المالية في المؤسسة المصرفية على الصّعيد الجزئي ونسب الاستقرار المالي على المستوى الكلي وهو بذلك يستند إلى فلسفة نظام "BAKIS" الألماني.

هذا النظام يأخذ في الحسبان من خلال توليفة مؤشراتته التفاعلات القائمة بين البنوك والمؤسسات المالية في إطار ما يسمى بالعدوى "CONTAGION" وكذا تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي. النظام معتمد على القياس الاقتصادي المدعم بالتحليل الاقتصادي ينطوي تحت فئة "نماذج التنبؤ" لا يهدف إلى التنبؤ بتوقيت الأزمات وإنما في الكشف عن الأزمة قبيل وقت يسمح بإجراء ترتيبات احترازية وتنظيمية، هذه تقوم على افتراض مؤداه أن المؤسسات المصرفية أو المالية عادة سلوكها يكون متماثل ودوري لعدّة سنوات، هذه الدورية تسمح بالتعرّف على حالتها (هشاشة/ صلابة) من خلال تحليل الحالة المالية، ولا بد من توافر البيانات الكافية عن البنوك وإذا لم تتوافر أو إذا كان هناك عدد قليل من البيانات فمن المرجح

أن يكون النموذج ضعيفاً، أو نموذج كاذباً في إنذاره، بمعنى أدق هي تشبه في تحليلها على فلسفة نموذج "EWE" (\*)، وبالتالي فإن الغرض الأساسي من هذا النظام هو تحديد مدى الصلابة المالية للبنوك وكشف نقاط الضعف الكامنة حتى يمكن صياغة السياسات التصحيحية وخطط الطوارئ في الوقت المناسب.

النسب المعتمدة مرتبطة وذات صلة وثيقة بالتحليل الجزئي والكلي وجميعها على نفس القدر من الأهمية في التحقق من الوضع المالي العام للاستقرار المالي والمصرفي، ولا يمكن اعتبار أحدها زائدة عن الحاجة. ونذكر بأن صدمات القطاع الحقيقي والمتمثلة أساساً في تراجع جباية الهيدرو-كاريبر وكذا حدة المديونية الخارجية تنتقل إلى النظام المصرفي من خلال قناتي الائتمان والودائع.

## 2. نظام مقترح لتحسين عيوب البنيان المالي في الجزائر:

من خلال التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي والذي أفضى إلى النتائج المشار إليها سابقاً يأتي هذا العنصر ليعطي مقترحات وحلول نظرية لتصحيح الإطار العام للاستقرار المالي، ونذكر بأن هناك عديد من التوجهات أشارت إليها العديد من الدراسات الأكاديمية والباحثين والخبراء بمجال...، لذا فإن هذا الإطار المقترح هو من وجهة نظرنا فقط وتستند ركائزه إلى النتائج المستوفاة من هذه الدراسة.

### 1.2. إطار الملاءة والقدرة على تحمل الصدمات:

من أجل دعم ركيزة الاستقرار المالي الأولى والمتمثلة في مخصصات امتصاص الصدمات، ينبغي الالتزام والتقيّد التام بالنظام المطروح من قبل بنك الجزائر "14-01" فيما يخص ملاءة رأس المال، مع مراعاة وسادة أمان أعلى على الأقل بـ 50% من تلك المنصوص عليها في النظام من أجل هامش أمان مضمون في ظل التغيرات السلبية والتباطؤ الاقتصادي الدوري في الجزائر؛

### 2.2. إطار جودة الأصول:

لا يتأتى جودة الأصول المصرفية إلا من خلال عنصرين اثنين (الاستثمار خارج محفظة القروض، إعادة النظر في سياسة الودائع ومنح الائتمان)، خاصة البنوك العمومية التي تعاني من مشكل تركّز كبير في الأصول وحجم قروض متعثرة عالية جداً مقارنة بالنسب المتعارف عليها عند حدود 06%، وكما ذكرنا سابقاً أنّ إجبار وإلزام المصارف بالتقيّد بتصنيف الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني من شأنه أن يضع تلك البنوك تحت طائلة "الصّبوح نحو الأحسن" كونها ستكون منكشفة على الجمهور العريض الذي ليزال يؤمن بفكرة البنوك العمومية صمّام أمان بالرغم من كونها ذات مخاطر عالية ولكنها كامنة !!!.

تمارين الإنذار المبكر. **Early Warning Exercise** - (\*)

### 1.2.2. الاستثمار خارج محفظة القروض:

ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية دعم محفظة استثماراتها من خلال التوجه إلى إحياء السوق المالي الجزائري، وهذا سيوفر لها بدائل للاستثمار في أنشطة الوساطة والصرف وخدمات الاستشارة المالية وغير ذلك من الأنشطة المالية، كما أنه سيضع اللبنة الأولى للتوجه نحو الشمول المالي في الجهاز المصرفي الجزائري.

إنه لا يتأتى تنويع محفظي إلا من خلال التوجه إلى أسواق خارج الدائرة المصرفية الضيقة، ولذلك فإن خيار تنشيط السوق المالي سوف يدعم الحركية لمستوى الربحية من جهة ومن جهة أخرى التخلص من الآثار السلبية المصاحبة (السيولة الهيكلية، وريادة القروض)، فبدخول البنوك إلى الاستثمار في السوق المالي سوف يحقق "عصفورين بحجر" تعظيم أرباحها من خلال الطلبات على الائتمان وبدائل تمويل جديدة، كما أنها ستحرك عجلة الاقتصاد الجزائري ما سينعكس إيجاباً على الدائرة المصرفية .

### 2.2.2. سياسة تعبئة الودائع ومنح الائتمان:

تبين من خلال التحليل السابق أن الأزمات من القطاع الحقيقي تنتقل إلى الجهاز المصرفي العمومي من خلال قناة الودائع، والتي تعدّ في مجملها ودائع حكومية، بينما تمثل ودائع باقي الأعوان الاقتصاديين ضئيلة، لذلك ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية التوسع في تعبئة وحشد المدخرات الوطنية إلى داخل الجهاز المصرفي من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية. بالتركيز على تمويل قطاع الفلاحة والبناء، كونهما أكبر القطاعات مساهمة في تحقيق الدخل الوطني "Pib"، لضمان استمرار دائرة التمويل وعملية الوساطة. كما ينبغي توجيه الموارد المصرفية المتاحة إلى القطاع الإنتاجي الذي يسهم في رفع مستوى "Pib" أي كان نوع القطاع بغض النظر عن القطاعين سالف الذكر، كما نشير إلى غض النظر عن طبيعته ما إذا كان عمومي أو قطاع الخواص، فليزال قطاع الخواص ضعيفاً ولا يسهم في الإنتاج الوطني إلا بشكلٍ ضعيف. إن هذا السلوك في نظرنا لا يسهم في تنويع الأصول المصرفية فقط، بل حتى في تنوع الاقتصاد من خلال القيمة المضافة التي تتأتى من دون شك من تمويل تلك القطاعات وإعادة الديناميكية لها، كما ستسفر عن تحريك عجلة التشغيل والطلب الكلي نظراً لكونه ناتجاً حقيقياً من القطاع الإنتاجي.

### 3.2.2. تحسين إطار عملية منح الائتمان:

ينبغي إعادة النظر في أساسيات وأساليب منح الائتمان المطبقة لدى البنوك الجزائرية خاصة البنوك العمومية، وهذا من خلال التقيد بالمعايير المتعارف عليها في تقييم جدارة العملاء وهذا وفقاً للإطار المدرج ضمن النظام 01-14 المتضمن المخاطر التي تكتنف نشاط منح الائتمان، بالإضافة إلى الالتزام التام بمحاكاة نظام التقييم الجديد "SNB".

#### 4.2.2. استحداث مؤسسة الاستعلام والتصنيف الائتماني:

في ذات السياق لا يفوتنا طرح فكرة إنشاء مؤسسة مالية مستقلة ذات رأس مال مفتوح للمصارف تتبع بنك الجزائر تعمل على الاستعلام والتصنيف الائتماني للعملاء والمؤسسات، مكملة لمؤسسة التأمين على الودائع والقروض، وإدخال خدمة التصنيف الائتماني "Notations Crédit" والاحتفاظ ببيانات العملاء وقت الحاجة، تهدف هذه المؤسسة إلى تقديم الاستشارة المالية وخدمة الاستعلام الائتماني عن العملاء، من خلال توفير معلومات ائتمانية دقيقة وموثوق بها تساعد متخذي القرار في المصارف والمؤسسات المالية على حدّ سواء، وإجراء التصنيف الائتماني عن طريق قياس مدى قدرة العميل على الإيفاء بالتزاماته خاصة للطلبات ذات المشاريع الكبيرة، وهذا لأغراض ثلاثة:

- ضمان بناء قاعدة وطنية للمؤسسات والعملاء طالبي التمويل؛
- إزاحة عبئ دراسة الجدوى عن البنوك والمؤسسات المالية وضمان مصداقية قرارات التمويل؛
- تخفيض حجم القروض غير العاملة (الرديئة) خاصة لدى البنوك العمومية؛

إنّ التّسيق بين هذه المؤسسة وبين مختلف مركزيات بنك الجزائر (مركزية المخاطر)، سوف يساعد دون شكّ في تكملة إطار إدارة المخاطر المعمول به في الجزائر من حيث الإطار الاحترازي الكليّ، كمدخلٍ لإرساء الحوكمة والمنافسة العادلة بين المصارف بعيداً عن المركزية.

#### 3.2. إطار المديونية والقدرة على التّحمل:

كخطوة تحسب للجزائر...، التّخلص من المديونية الخارجية مطلع الألفية الجديدة خطوة إيجابية تحسب على الأداء السّلس للاقتصاد الكليّ الجزائري ما سمح للاقتصاد الجزائري أن يكون ذو سعة أوسع في زخم النشاط الاقتصادي خاصة بعد الاستئناف القوي الذي شهده بداية الألفية الجديدة وأرسى درجة من الاستقرار الاقتصادي الخارجي وإعادة التّوازن الموجب لميزان المدفوعات كما كان لها أثر إيجابي غير مباشر على التّوازن الداخلي. وعليه كوجهة نظر، نحن نرى بأنّ تتجنب السياسات الاقتصادية أي اعتبارات قد تؤوّل بها إلى الاعتماد على المديونية بالشكل الذي قد يؤثر على توازن الخارجي مجدداً ولو في ظرف التباطؤ الشّديد لما لها من أثر كبير على الاقتصاد.

#### 4.2. إطار جودة السيولة المصرفية والتخلص من الفائض الهيكلية:

إنّ تحليل السيولة يوضّح مدى تفاقم هذا الخطر في النّظام المالي الجزائري وبيّز جلياً مدى ضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير تحدّ من تلك المخاطر بالرّغم من أنّ حالة الاقتصاد في الوضع الحالي لا توجي بأزمة قد تنتج من الإفراط في السيولة، إلّا أنّه وتحسباً للرؤى المستقبلية كما يبدو لنا، نرى بأنّه يستوجب مراعاة ضبط السيولة بما يتماشى مع حجم الأصول المصرفية. فلتزال السيولة العامة للبنوك المقاسة بالمؤشرين اللذين أوصى بهما صندوق النقد الدولي والمعتدان في هذه الدّراسة عالية جداً خاصة

في البنوك العمومية، فمستويات السيولة العالية التي فشلت السياسة النقدية في ضبطها -بتحفظ- إضافة إلى مستوى التركيز الكبير في أصول النظام المصرفي التي فشلت سلطات الإشراف في ضبطه يقود بنا إلى ضرورة إعادة هيكلة جذرية في قانون تسيير الحذر المطبق في المصارف بما يتماشى مع الخطر الهيكلي وهو السيولة العالية ودرجة التركيز الكبير في أصول البنوك. ونحن نرى بأن درجة السيولة يمكن ضبطها من خلال التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية...) من خلال توحيد قناة الإقراض إلى مجالات أكثر ديناميكية على المدى المتوسط من خلال تشجيع قناة الاستثمار التي تستقطب السيولة على المدى القصير لتحويلها في شكل أصول على المدى المتوسط، بمعنى آخر نقل دورة السيولة من المستوى النقدي القصير في السوق النقدية (سوق ما بين البنوك) إلى المدى المتوسط وهذا قد لا يتأتى إلا من خلال تحويل تلك السيولة إلى أوراق مالية في صيغة سندات. وهنا يطرح خيار السوق المالي كمنفذ لذلك لا ينحصر على تداول السندات فقط كما هو معمول به حالياً (سوق سندات) الذي يبدو أنه لم يعطي الحلول التي كان مرجواً منه كبديل للتداول.

وعليه نحن نرى بأن يتضمن ضمن الآليات الاحترازية المطبقة أدوات إدارة السيولة وفقاً للمبادئ حسن إدارة السيولة الفعالة للجنة بال الاستشارية، بالموازاة مع ضرورة إعادة هيكلة جذرية في قانون تسيير الحذر المطبق في المصارف بما يتماشى مع الخطر الهيكلي وهو السيولة العالية ودرجة التركيز الكبير في أصول البنوك. وأن يعاد النظر في تركيبة الأصول التي تحوزها البنوك من خلال نشر ثقافة إدارة المخاطر والتشجيع الاستثمار خارج مجالات القروض حتى تضمن تنوعاً حتمياً للبنوك في الصناعة الصغيرة والمصغرة، وفي سبيل ذلك أيضاً يُدرج خيار التقييد بتصنيف الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني لإرساء الشفافية والإفصاح المالي في الجهاز المصرفي الجزائري. وقد تم طرح حتمية تنشيط السوق المالي لدعم التوجهات الكلية للاقتصاد بمستوياته النقدية والحقيقية.

## 5.2. إطار المخاطر السوقية وتقلبات أسعار الصرف:

ازدادت في السنوات الأخيرة المخاطر الكامنة في النشاطات التي ترفق أسعار الصرف ولاسيما إدارة مراكز الصرف الأجنبي المفتوحة بسبب تزايد حالات عدم استقرارها على صعيد أسواق رأس المال. ونتيجة لذلك أصبح رصد هذه المخاطر مسألة ذات أهمية متزايدة لسلطات الإشراف المالي وسلطات النقد، حيث أنه من المرجح أن تجعل المصارف تتكبد خسائر كبيرة على الأجل القصير والمتوسط. والغرض من هذا الإطار هو النظر في الجوانب التحوطية لأنشطة النقد الأجنبي في المصارف الجزائرية لأغراض الرقابة أو لأسباب نقدية أو غيرها من الأسباب الاقتصادية الكلية. ومع ذلك، يجب على السلطات الرقابية لدى ممارسة الرقابة الحصيفة على هذا المجال أن تأخذ في الحسبان دور المصارف بصفتها "صانعة السوق" أي لها الدور الأساسية في تحديد مواقف العملة المحلية الدينار مقابل سلة العملات الأجنبية خاصة (الدولار الأمريكي) والأسوأ من هذا في ظل قاعدة التسيير "الصرف المدار". لذلك يتعين على المصارف

أن تقتبس أسعارها لعملائها التي يفتقون فيها على استعداد لشراء وبيع العملات مما يسمح باستقطاب العملات من خارج الدائرة المصرفية إلى الجهاز المصرفي (خاصة السوق الموازية). كما يتوجب أن تساعد المصارف (فضلاً عن المؤسسات المالية غير المصرفية) في اتخاذ مواقف مفتوحة بالعملات على ضمان التوازن بين الدينار الجزائري وسلّة العملات خاصة الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة بالدرجة الثانية، وبعبارة أخرى يتعين على المشرفين أن يوازنوا الاعتبارات التحوطية إزاء الحاجة إلى تمكين المصارف من أداء دورها في الأداء السلس والفعال لأسواق الصرف، وعدم تهميشها كصندوق أو كمعبر للحدود فقط. حيث اتضح من خلال موجة عدم الاستقرار النسبي (2016-2017) أثر تراجع الصّرف ونمو المخاطر المترتبة عنه في الدائرة المصرفية، لذلك ولهذه الاعتبارات يجب على السّلطات الإشرافية أن تسعى إلى ضمان أن المخاطر التي تتحملها المصارف في مجال النقد الأجنبي ليست كبيرة جداً بحيث تشكل تهديداً كبيراً إما لملائمة أو سيولة البنوك والأهم من هذا كله صحة واستقرار الجهاز المصرفي ككل.

وعليه واستناداً للإطار التوجيهي المقدم من قبل اللجنة بال الاستشارية<sup>(\*)</sup> في طبعها الثالثة يجب أن يكون لدى المصرف إطار لحوكمة قوية للمخاطر المتعلقة بتسويات العملات الأجنبية، بحيث ينبغي أن يكون لدى المصرف والمؤسسة المالية على حد سواء مناهج وتقنيات الإدارة الرشيدة وترتيبات عملية تكفل تسوية جميع مخاطر سعر صرف، من أساليب قياس ورصد ومراقبتها على نطاق فردي للمصرف أو الكلي للمنظومة المصرفية من قبل سلطات الإشراف، كما يجب أن يكون لدى المصرف إطار شامل لتسوية العملات الأجنبية بما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد ومخاطر أنشطة النقد الأجنبي، وينبغي أن يغطي هذا الإطار جميع المخاطر الرئيسية ومخاطر التبادل ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية المماثلة.

### 3. أوضاع البنوك الجزائرية قد تواجه مخاطر أعلى مستقبلاً:

يتمثل أحد مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري في الانكشاف الكبير والمباشر للبنوك العمومية على المؤسسات الكبيرة العمومية في مختلف القطاعات، والتي تخضع مؤخراً لضغوط مالية نتيجة تدهور أسعار هيدرو-كربون في أسواق الطاقة العالمية هذه الأسعار التي يؤثر تذبذبه بشكل غير مباشر على النظام المصرفي فقد تؤدي الآثار غير المباشرة لانخفاض الأسعار الهيدرو-كربون على النشاط المصرفي بانخفاض جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية، ويتجلى أثر مخاطر الائتمان لما لها من أثر على نوعية الأصول المصرفية (جودة الأصول) ومخاطر نزوب السيولة وما لهما من أثر

(\*)- لمزيد من التفصيل ارجع إلى:

- BIS, Committee On Payment And Settlement Systems , **Supervisory guidance for managing risks associated with the settlement of foreign exchange transactions**, February 2013.

مباشر على الربحية. فقد تأثرت المصارف العمومية في الجزائر نسبياً بتراجع مؤشرات آدائها في خلال السنوات الثلاثة (03) الماضية نظراً لارتباطها القوي القائم بين النمو خارج هيدرو-كاربير وسياسة الدعم الحكومي، وإن كانت تتميز بمستويات ملاءة عالية وكونها غير منكشفة على العالم الخارجي وتميز النظام المالي بالسطحية والبساطة، هذا ما مكنها من تحقيق مستوى مستقر نسبياً في مؤشرات الاستقرار المالي<sup>(1)</sup>.

#### 4. ازدياد الحاجة الماسة للتنوع الاقتصادي:

في ضوء المعطيات الجديدة في سوق الطاقة العالمية تزداد الحاجة الماسة إلى التحول عن نماذج النمو الاقتصادي القائمة على الإنفاق الحكومي الممول بالهيدرو-كاربير وذلك من خلال تنوع الاقتصاد وبشكلٍ جذري مع تمكين القطاع الخاص حتى يصل لمستوى المنافسة العادلة مع القطاع العمومي في المساهمة في التنمية، هذا النموذج الجديد يؤسس بدافع من تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي ويمكن تحقيق تقدم كبير نحو تحقيق أهداف تنوع النشاط الاقتصادي لضمان العدالة بين الأجيال، وهذا بتوفير الحوافز لمشروعات ريادة الأعمال الخاصة في قطاعات التجارة والفلاحة ومختلف قطاعات الاستثمار المحلي وتحسين التنسيق بين التأطير والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص.

إن بناء نظام للإنذار المبكر للأزمات في أي نظام مالي يتطلب انضباطية للسوق وشفافية مطلقة للمؤشرات المالية وعناصر توجهات الاقتصاد، وهذا ما تتعدّر عنه الجهات ذات الصلة، وفي سياقٍ آخر في اقتصاديات ريعية منغلقة وغير منفتحة على الاقتصاد العالمي تجعل أساليب التنبؤ غير فعالة نظراً لغياب آلية السوق ففي الجزائر أسعار الفائدة غير محررة لا تخضع لآلية السوق جنباً إلى أسعار الصرف وهذا في ظل غياب تام للسوق المالي. إن التنبؤ بالأوضاع المالية خاصة الأزمات غير ممكنة من الناحية العملية نظراً لعدم توافر البيانات على المدى الطويل مما يرجح أن تخضع التقديرات والنماذج لدرجة من الزيف والانحياز في البيانات. ورغم ذلك...، وبالاعتماد على البيانات والطرق النظرية المتاحة استطعنا إلى حدّ ما !!، الخروج بنتيجة قوامها محدّدات الاستقرار المالي في الجزائر وفي كنفها تمّ تحديد إطار ونظام للإنذار المبكر بالأزمات قبيل وقتٍ يسمح بإجراء ترتيبات احترازية وتنظيمية، كجوابٍ للتساؤل المطروح في بداية هذا المبحث.

(1) - صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان والنفط والصراعات والتحويلات، آفاق الاقتصاد الإقليمي، ماي 2015.



### خلاصة الفصل:

إدراكا للأهمية المتزايدة للاستقرار المالي في الجزائر خاصة في فترات التوتر كما شهدته الفترة 1998-2000 وكذلك لفترة 2014-2015 فإن سلطات الإشراف المصرفي تضع أولويات مطلقة لرصد مؤشرات الاستقرار المالي، هذا الهدف الذي تضمنه الإصلاح المصرفي الأخير 10-04 الموسوم بالنقد والقرض. ونظرا لضرورة تحليل مثل هكذا موضوع يأتي هذا الفصل ليحلل ويمحص مؤشرات السلامة المالية للمصارف الجزائرية من قبيل تعزيز استقرار المالي لهذه المؤسسات. وبالاستناد إلى نماذج أربعا وهي "EWS, PESF, Test Stress, Bâle"، وبالرغم من أنه لا يتضمن تعريفا صريحا للاستقرار المالي لدى سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر إلا أننا حاولنا إعطاء تعريفا له من خلال سلسلة النتائج المتوصل إليها ضمن النماذج الأربعة سالفة الذكر، ويمكن طرح أهم النتائج المستفادة من الدراسة في النقاط التالية:

- **أولا:** كشف التحليل المعتمد على مبادئ لجنة بال "Bâle" الاستشارية إلى: أنه فضلا إلى مستويات الملاءة العالية لدى الجهاز المصرفي الجزائري التي تحاكي نظام الملاءة المتعارف عليه دوليا والذي يعتبر نظام الملاءة أول نظام لإدارة المخاطر في الجاز المصرفي الجزائري ويعتبر فعالا نسبيا في تغطية المخاطر الهيكلية التي تكتنف النشاط المصرفي وهي بالذات السيولة والتركز المصرفي. مستوى الملاءة ليزال تقليديا وفق المقررات الأولى للجنة بال الاستشارية، إلا أنه سمح بأن يكون هامش الأمان عالي ضد المخاطر الائتمانية في الجهاز المصرفي وفي ظل غياب سوق مالي يحتمل أن تنتشر من خلاله المخاطر السوقية وفي ظل الوساطة التقليدية التي تنتهجها تلك المصارف ما يقلل من مخاطر التشغيل (المخطر العملياتي).

- **ثانيا:** كشف التحليل المعتمد على برنامج تقييم القطاع المالي "PESF" إلى: أهم محددات الاستقرار المالي بمعناه الضيق والجزئي (الاستقرار المالي في المصارف) يتحدد أساسا من متغيرات خارجية وأخرى داخلية، هذا الأخير يتمثل أساسا في درجة التنوع ومستوى جودة الأصول في حين يتمثل الأول في حساسية النظام المصرفي العمومي خاصة للتذبذب الحاصل في أسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية. وقد تبين جزئيا أن النظام المصرفي الجزائري غير منكشف تماما على العالم الخارجي ما يفسر أنه غير حساس مطلقا للأزمات المالية الخارجية المتأتية من تلك النظم المالية العالمية.

- ثالثاً: كشف التحليل المعتمد على اختبارات الإجهاد المالي "Test Stress" إلى:

يعد النظام المالي حساس لمجمل التطورات الحاصلة على إيرادات قطاع الهيدرو-كاريير وتعد قناة الودائع والائتمان القناة الناقلة للتوتر إلى النظام المصرفي والمالي هذا جنبا إلى الأثر القوي للاستدانة الخارجية ومن جهة أخرى تعد الصدمات الداخلية ضعيفة نسبياً على النظام المالي فيما عدى تلك الصدمات التي من شأنها التأثير على كل من حجم السيولة والملاءة المصرفية بالدرجة الأولى، حيث تعد هذه الأخيرة خط الدفاع الأول للنظام المصرفي والذي مكنه من تلافي التراجع الكبير الذي هز الاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة.

- رابعاً: كشف التحليل المعتمد على نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS" إلى:

تم طرح نظام لإدارة المخاطر والتنبؤ المبكر بالأزمات فيه يقيد كل مصرف بفحص وتقييم على أساس ستة أبعاد تتعلق بعملياتها وأدائها في النظام المصرفي بالتوازي مع مجريات الاقتصاد الكلي، هذه الأبعاد تعد تعبيراً عن الأداء وسلامة الوضع المالي في المصارف العاملة في الجزائر، والتوافق مع اللوائح التنظيمية سارية المفعول، خاصة النظام الاحترازي "14-01 & 14-02" وكذا النظام المحدد لإدارة السيولة "11-03 & 11-04"، هذا الإطار هو نظام تقييم المخاطر المصرفية الشاملة من خلال قدرته على رصد المخاطر المالية (الائتمان، التشغيل، السوق) وهو بذلك يستند إلى فلسفة نظام "RATE" الانجليزي، كما أنه يعتمد على تحليل مجموعة نسبة المالية في المؤسسة المصرفية على الصعيد الجزئي ونسب الاستقرار المالي على المستوى الكلي وهو بذلك يستند إلى فلسفة نظام "BAKIS" الألماني. حيث كشف أن هامش الاستقرار المالي تتمثل في حدود التغيرات الطارئة في مؤشّر القدرة على تحمل وامتناس الصدمات جنبا إلى المحدّات الخارجية التي أشارت إليها النماذج السابقة.

في خضم هذا كله، يتّضح جلياً مدى الانحياز الكبير للنظام المصرفي الجزائري إلى طابع العمومية بحيث أن درجة استقرار المصارف العمومية تحدد سيورة النشاط المصرفي في الجزائر وأن النظام المصرفي الجزائري بصفة عامة يعد ركيزة الأولى للنظام المالي، في ظل غياب أسواق مالية. ومن ناحية أخرى كشف تحليل استقرار النظام المصرفي الجزائري عن نتيجة مهمة مفادها " محدّات الاستقرار المالي الجزائري" حيث خلص إلى ركيزتين أساسيتين:

- النظام المالي الجزائري لا يتأثر مطلقاً بالأزمات المالية الخارجية حسب التجربة التي مر بها إبان الأزمة العالمية الكبيرة 2007-2008، وتعد طبيعته التي يتسم بها-عدم الانكشاف على العالم الخارجي- إضافة إلى حجم الأصول المالية الهائل الذي تم تعبئته 2002-2008 العامل الأساس الذي أكسبه هذه المناعة وخلقى أن يكون له هامش مناورة عالي ضد تلك الصدمة؛

- النظام المصرفي الجزائري يتحدد بصفة مباشرة إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية، حيث أن الأولى تتمثل أساسا في مستوى الاداء المالي للنظام المصرفي نفسه كما اتضح من تجربة المصرفين 2002-2003 بالإضافة لتأثر المصارف الخاصة بمدى تراجع الأداء النسبي للنظام المصرفي العمومي، أما العامل الخارجي الذي برز لنا عيانا هو سلوك أسعار الطاقة (هيدرو-كربون) في أسواق الطاقة العالمية؛

وعليه من خلال ما سبق يتضح جليا قدرة تلك النماذج الحديثة لإدارة المخاطر في كشف وتحديد درجة الصلابة/الهشاشة المالية ما يمكن الباحثين والمهتمين بالموضوع في البحث عن سبل إرساء الاستقرار المالي ومؤشرات الصلابة المالية والإنذار المبكر بالأزمات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي في رصد مؤشرات الاستقرار المالية صلابة النظام المصرفي ويمكن القول أن لتلك النماذج القدرة على تحليل ورصد سلوك مؤشرات الاستقرار المالي إلى مستوى يمكن من تحليل فجوة العجز ويؤثر التوتر في النظام المالي والمصرفي الجزائري رغم خصوصيته، وفوق هذا كله كما تقدم معنا يكشف عن قنوات انتقال تلك المخاطر، كجواب لإشكالية المطروحة في بداية الفصل.

خَاتَمَةٌ

عَامَةٌ

## خاتمة عامة

يواجه النظام المالي والمصرفي الجزائري مخاطر متعددة في ظلّ نضوب الموارد التمويلية وتراكم العجزات المالية في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، فبالإضافة إلى خصوصية الاقتصاد الوطني والمراحل التي مرّ بها التي أثّرت بشكلٍ مباشرٍ على أداء النظام المالي، حيث لم تسمح له بلعب دوره الحقيقي في الوساطة المالية وفق الرّشادة الاقتصادية ومبدأ الرّبحية السيولة والأمان المصرفي التي دعا لها قانون البنوك والقرض 86-12، فإن الجزائر كالعديد من الدول في العالم استوتحت من المعايير الدولية كمقررات لجنة بال الاستشارية "Bâle"، نظام للرقابة والإشراف على المصارف ومجموعة من قواعد للحذر لتطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية، تهدف إلى مواجهة مختلف المخاطر التي تهدد النشاط المصرفي والعمل على سلامة واستقرار النظام المالي في الجزائر وحماية الجمهور العريض. إنّ إدارة المخاطر المصرفية تعدّ الخطوة الأولى لتلافي مشاكل عدم الاستقرار المالي ومشكلات الأزمات النظامية، لذا على الصّعيد التنظيمي، وبغية تحسين إطار إدارة المخاطر المعمول به كجزءٍ من المضيّ قُدماً نحو الإشراف على أساس المخاطر واستناداً للتطبيق العملي للأمر رقم 10-04 المتعلّق بالنقد والقرض، والتنظيم 11-08 المتعلّق بالرقابة الداخليّة ونظم السّلامة المصرفية التي جاءت بها التّعليمية 14-01، وكذا التّعليمية 14-02 & 14-03، تواصل سلطات الإشراف على رأسها مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر إطار تعزيز الصّلاية المصرفية وحماية المصارف والمؤسسات المالية، كما يعمل على تدعيم ممارسة الإشراف المصرفي الحذر والفعال مطابقتها مع المعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال، وفي ذات السياق قام بنك الجزائر بإعادة صياغة آليات الإشراف سيما متابعة وضع المصارف بواسطة أساليب إدارة للمخاطر ومؤشرات الصّلاية، تساهم هذه الأخيرة أيضاً في التسيير المتناغم للنظام المصرفي، وهذا بالسّهر على حماية أفضل لمستهلكي الخدمات المصرفية وعلى حسن الأخلاق لمسير المصارف والمؤسسات المالية، من جملة هذه الأساليب الإدارية تم اعتماد المؤشرات في بناء نموذج للإنذار المبكر بالآزمات كنظام لإدارة المخاطر.

ولمّا كانت اللّجنة المصرفية تبدي اهتماماً بأهميّة المحافظة على سلامة الوضع المالي للنظام المصرفي خاصّة أنّ العديد من النظم المالية والمصارف في العالم تتعرض لأزمات مالية كما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008-2009، فإنّ هذه الدّراسة أتت لتحليل وتوصيف لآليات إدارة المخاطر الحديثة والمعتمدة في الجزائر ودورها الحاسم في إرساء الاستقرار المالي وهذا بالتركيز على النّظام المصرفي أكبر النظم المالية في الجزائر. هذه الآليات المعمول بها تحاكي المعايير الدولية وقد جاءت نتيجة تطور السّوق المصرفية العالمية ونتيجة التّأثر بما أصدرته لجنة بال الاستشارية وصندوق النقد الدولي وكبرى المؤسسات التي تعنى بالسّلامة المالية في العالم، بداية بالتّعرف على هذه الأدوات، ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لقواعد السّلامة المصرفية ومن ثم تقييم مدى فعاليتها في كشف بؤر التّوتر المالي ومواقع الصّلاية/الهشاشة المالية، كهدفٍ نهائيّ لإرساء الاستقرار المالي، ومحاولة بناء

## خاتمة عامة

إطاراً للإنداز المبكر بالأزمات في ظل غياب نظام خاص بالتنبؤ في الجزائر وباستخدام أسلوب قياسي لنماذج التحليل الإحصائي الديناميكي لبناء هذا النظام/الإطار وبالاعتماد على أساليب إدارة المخاطر توصلنا لنظام مقترح يسهم في إدارة المخاطر، ومن الجدير بالذكر أنّ نتائج هذه الدراسة بشكل عام تتطابق مع النتائج الفعلية والحقيقية التي آلت إليها الأوضاع المالية في الجزائر عقب موجة الهبوط الاقتصادي الشديد رغم بواعث الأمل التي بزغت في الاقتصاد الجزائري نهاية سنة 2017 وفيما يلي النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ونتائج اختبار فرضيات البحث والتوصيات التي وضعت على أساسها، بالإضافة إلى آفاق البحث المستقبلية.

### 01. النتائج المستوفاة:

حتى نقول بأن هذه الدراسة قد قدمت لنا بعض النتائج والتي هي في الغالب عبارة عن نتائج نظرية فقط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- رغبة من بنك الجزائر بمواكبة المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعالة تعدّ التعليمات المنبثقة عن قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع الأساس الأول للنظام الاحترازي في الجزائر، والأمر المعدل والمتّم له 10-04 الذي وضع اللبنة الأساسية الآليات الحديثة المبنية على التنبؤ بالمخاطر بدءاً بمتطلبات لجنة "Bâle III"، وكذا الالتزام بمبادئ النظم المبنية على قياس المخاطرة والتنبؤ بها التي يجريها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل أساساً في اختبارات الأوضاع الضاغطة أو برامج الإجهاد المالي "Test Stress" وكذا نظام الإشراف والتّقيط المصرفي المطور والذي يدعى بـ "SNB"، أهم أدوات إدارة المخاطر المصرفية الجديدة، المعدة لإرساء الصّلاية والاستقرار المالي في البنوك؛
- الجزائر تحاول بصدق تبني بعض المعايير الدولية والوصول إلى منظومة مصرفية تلتزم بمقررات لجنة بال الاستشارية من خلال جملة من التشريعات، فالنظام 11-08 و 14-01 يعطيان صورة واضحة على ذلك، إلا أنّ التشريع فقط غير كافٍ ما لم يتّوج بتطبيق عملي وحقيقي يعزز من استقلالية سلطات الإشراف؛
- أدخلت مقاييس حديثة على نشاط الإشراف المصرفي في إطار ما يعرف بنموذج التّقييم والتّقيط المصرفي المطور "SNB"، يغطّي هذا المقياس القواعد الاحترازية الحديثة في إدارة المخاطر المالية يتّسم بقدرته التحليلية والتنبؤية للأزمات كنظام أمانٍ وحماية، وهو بمثابة جهاز للإنداز المبكر "EWS" يدعّم آليات تسيير المخاطر وجهاز فعال لانضباط السوق وإرساء الاستقرار المصرفي؛

## خاتمة عامة

- نظام "SNB" وبفضل مقارنته التنبؤية للإنذار المبكر بالمخاطر يُسهم في تقييم مؤشرات أداء وملاءة البنوك والمؤسسات المالية ويسمح بردّ فعلٍ مستهدفٍ وسريعٍ للجنة المصرفية بأخذ تدابير تصحيحية ملائمة لمواجهة الصّعوبات التي قد تعرفها البنوك والمؤسسات المالية أثناء القيام بنشاطها المصرفي، وأنّ هذا النّظام من أحسن الممارسات الدّولية وهو مستوحى من النّموذج الأمريكي "CAMELS"؛
- إنّ نظم إدارة المخاطر تدخل في صميم إرساء الاستقرار المالي والمصرفي في الجزائر والتي تستند إلى المعايير والتوصيات الدّولية ونقصد في هذا الخصوص برنامج تقييم القطاع المالي، وبالرغم من أنّها ليست بالتطبيق الحرفي وليست بالمستوى العال إلا أنّها تحاول أن تساير النّظم الدّولية الرائدة، وما نشير إليه هو أنّ النّظام المصرفي الجزائري هو نظام بسيط غير مركّب وغير معقّد، لذا لا نلاحظ المشاكل التي تواجه النّظم المصرفية على الأقل القابلة للمقارنة مع نظامنا المصرفي ما يؤكده عدم تأثره مطلقاً بالأزمة المالية الأخيرة 2007-2008؛
- أبرز التّحليل عياناً مدى التّركز الكبير للصّناعة المصرفية في محفظة القروض، هذه الأخيرة التي تعدّ أهم المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي في الجزائر، وأنّ مستويات الملاءة التي تتسم بأنّها عالية جداً إذا ما قورنت بالمعايير الدّولية إلا أنّه من الضّروري إعادة النّظر في مدى إلزام تلك البنوك بضرورة التّنويع في الأصول؛
- فشل وسادة الأمان (كفاية رأس المال) في تغطية درجة التّركز الكبير في أصول المصارف في حال ما إذا تحوّلت تلك الأصول إلى أصول غير مسترجعة أو في حالة ما إذا شابتها شائبة؛
- نسب الملاءة العالية في النّظام المصرفي الجزائري تسمح بأن يكون هامش الأمان عالي ضدّ المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية، وفي ظلّ غياب سوق مالي يحتمل أن تنتشر من خلاله المخاطر السّوقية وفي ظل الوساطة التّقليدية التي تنتهجها تلك البنوك ما يقلل من مخاطر التّشغيل (المخطر العملياتي)؛
- يعدّ النّظام المالي حسّاس لمجمل التّطورات الحاصلة على إيرادات قطاع الهيدرو-كاربير للجزائر وتعدّ قناة الودائع والائتمان الممنوح القناة النّاقلة للتوتر إلى النظام المصرفي والمالي هذا جنباً إلى الأثر القوي للاستدانة الخارجية، ومن جهةٍ أخرى تعدّ الصّدّامات الدّاخلية ضعيفة نسبياً على النّظام المالي فيما عدى تلك الصّدّامات التي من شأنها التّأثير على كلّ من حجم السيولة والملاءة المصرفية بالدرجة الأولى، حيث تعدّ هذه الأخيرة الدّرع خط الدّفاع الأوّل للنّظام المصرفي والذي مكّنه من تلافي التّراجع والتّباطؤ الكبير الذي هزّ الاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة؛



## خاتمة عامة

- أهمية تقييم مدى كفاية نظام إدارة مخاطر السيولة في البنوك وفق توصيات لجنة "Bâle" وضرورة التعاون الفعال بين المشرفين من السلطات النقدية والبنوك والمؤسسات المالية خاصة في أوقات التوتّر، وضرورة إدارة مخاطر السيولة في المصارف وتطبيق مبادئ الإدارة السليمة خصوصا وأنّ هذا الخطر أصبح هيكلياً ضمن النظام المصرفي الجزائري حتى أنّه تكيف معه طوال 15 سنة المنصرمة ما يهدد زوال بنوك بأكملها في حال ردّ الفعل المعاكس من الطرف المقابل للسيولة (سحب السيولة المفرد) أو في حال زعر مصرفي تماماً كما حدث في أزمة المصرفين سنة 2003؛
- أهم المؤشرات التي تترجم الاستقرار المالي أو المصرفي في الجزائر تبرز في كلّ من "الاستقلالية المالية (آثار أسعار هيدرو-كاربير وكذا المديونية الخارجية)، جودة الأصول (تركز محفظة القروض بالنسبة لمجمل الأصول المصرفية)، مستوى كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية)، جودة السيولة المصرفية"؛
- من المرجّح حسب السيناريو "Top Down" أنّ الأزمات المالية في النظام المالي يكون منشأها البنوك العمومية هذه المرة نظراً لوضع الهشاشة الذي يهددها خاصة في ظلّ السيناريوهات المشابهة؛
- رغم التّحفظات الموجهة للبنوك العمومية إلاّ أنّه تعدّ مؤشراتنا نسبياً مقبولة خاصة الملاءة والربحية ويلحظ أنّ أثر الأزمات ذو اتجاه واحدٍ فقط أي أنّ الأزمات في الجزائر من المرجّح أن تتفجر من خلال القطاع الحقيقي أو الخارجي ويستبعد أن يكون النظام المالي ذو أثر سلبي على ذلك؛
- لما تزل بعد حسب وجهة نظرنا البنوك الجزائرية (العمومية) تعدّ مجرد صناديق عمومية للتمويل بعيدة عن الاحترافية - بتحفظ- والعمل وفق مبدأ الربحية والرشادة الاقتصادية التي نادى بها قانون البنوك والقرض 86-12؛
- أهم محدّدات الاستقرار المالي بمعناه الضيق (الاستقرار المصرفي) يتحدّد من متغيرات خارجية وأخرى داخلية، هذا الأخير يتمثل أساساً في درجة التنوع ومستوى جودة الأصول في حين يتمثل الأول في حساسية النظام المصرفي العمومي خاصة للتذبذب الحاصل في أسعار هيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية، وقد تبين أنّ النظام المصرفي الجزائري غير منكشفٍ تماماً على العالم الخارجي ما يفسّر أنّه غير حسّاس مطلقاً للأزمات المالية الخارجية المتأتية من النظم المالية العالمية؛
- تحسّنت أساليب إدارة المخاطر في البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على مدار العقد الماضي، حيث بدأ استخدام أساليب أدق في وضع نظمٍ للمخاطر وارتفعت درجة الوعي بها نسبياً؛

## خاتمة عامة

- إن بناء نظام للإنذار المبكر للأزمات في أي نظام مالي يتطلب انضباطية للسوق وشفافية مطلقة للمؤشرات المالية وعناصر توجهات الاقتصاديات وهذا ما تتعذر عنه الجهات ذات الصلة، وفي سياق آخر في اقتصاديات ريعية منغلقة وغير متفتحة على الاقتصاد العالمي تجعل أساليب التنبؤ غير فعالة نظراً لغياب آلية السوق ففي الجزائر أسعار الفائدة غير محررة لا تخضع لآلية السوق جنب إلى أسعار الصرف وهذا في ظل غياب تام للسوق المالي؛

- إن التنبؤ بالأوضاع المالية خاصة الأزمات غير ممكنة من الناحية العملية نظراً لعدم توافر البيانات على المدى الطويل مما يرجح أن تخضع التقديرات والنماذج لدرجة من الزيف والانحياز في البيانات. ورغم ذلك، وبالاعتماد على البيانات والطرق النظرية المتاحة إلى حد ما !!، تم الخروج بنتيجة قوامها محددات الاستقرار المالي في الجزائر وفي كنفها تم تحديد إطار ونظام للإنذار المبكر بالأزمات قبيل وقتٍ يسمح بإجراء ترتيبات احترازية وتنظيمية؛

### 02. اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: حول مدى إسهامات الأساليب الحديثة لسلامة النظام المالي في ارساء الاستقرار المالي تقبل الفرضية المصاغة في مقدمة الدراسة، حيث تعتبر توصيات لجنة "Bâle" إلى المشرفين بأهمية تقييم مدى كفاية نظام إدارة مخاطر السيولة في البنوك وعلى ضرورة التعاون الفعال بين المشرفين من السلطات النقدية والبنوك والمؤسسات المالية الرئيسية الأخرى خاصة في أوقات التوتّر، جنباً إلى برنامج صندوق النقد الدولي "PESF" بأهمية تقييم مدى صلابة النظام المالي ذات أهمية وأثر كبير في ارساء الاستقرار المالي، وهذا من منطلق التجارب المكتسبة خاصة من الصدمة المالية العالمية 2007-2008، وهي بهذا تتوافق والأطوار الذي طرحته الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع؛

- الفرضية الثانية: حول مدى إسهامات مقررات لجنة "Bâle" الاستشارية، في ارساء الاستقرار المالي، تقبل الفرضية المصاغة في مقدمة الدراسة، حيث تعتبر مقررات "BâleIII" إلى المشرفين بأهمية تقييم مدى فعالية نظام إدارة مخاطر في المصارف وعلى ضرورة التعاون الفعال بين المشرفين من السلطات النقدية والبنوك والمؤسسات المالية الرئيسية الأخرى خاصة في أوقات التوتّر، ذات أهمية وأثر كبير في ارساء الاستقرار المالي، وهذه التوصيات التي تركز على إدارة مخاطر السيولة في المصارف وتطبيق مبادئ الإدارة السليمة سواء من جانب البنوك أو من جانب المشرفين خصوصاً وأنّ هذا الخطر أصبح هيكلياً ضمن النظام المصرفي الجزائري وهي بهذا تتوافق والأطوار الذي طرحته الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع؛

## خاتمة عامة

- الفرضية الثالثة: حول مدى إسهامات برنامج "PESF"، في ارساء الاستقرار المالي، ترفض الفرضية المصاغة في مقدمة الدراسة، حيث يعتبر برنامج صندوق النقد الدولي "PESF" إلى المشرفين بأهمية تقييم مدى صلابة النظام المالي، وأهدافه نحو ضرورة التعاون الفعال بين المشرفين من السلطات النقدية والمصارف والمؤسسات المالية الرئيسية الأخرى خاصة في أوقات التوتّر ذو أهمية وأثر كبير في ارساء الاستقرار المالي، هذا البرنامج في نظرنا يعدّ متكاملًا من حيث التحليل حيث يبدأ بقياس الصلابة المالية وانتهاء باختبار الإجهاد المالي ومدى حوكمة النظام المصرفي، وقد أكدّ صندوق النقد الدولي على الالتزام بهذا البرنامج خاصة الدول الصناعية الكبرى في العالم، إنّ هذا البرنامج نرى بأنه بحق ذو أهمية بالغة في تحديد مواضع الهشاشة في الأنظمة المالية وهي بهذا تتوافق والأطار الكلي المعتمد في الدراسة السابقة؛

- الفرضية الرابعة : حول مدى إسهامات اختبار "Test De Stress"، في ارساء الاستقرار المالي، ترفض الفرضية المصاغة في مقدمة الدراسة، حيث يعتبر اختبار الإجهاد المالي ذو أهمية وأثر كبير في ارساء الاستقرار المالي، هذا الأسلوب في نظرنا يعدّ متكاملًا من حيث التنسيق والتحليل حيث أشار بوضوح إلى مواضع الخلل الرئيسية ليس فقط في المؤسسات على مستوى جزئي وإنما حتى على صعيد السياسة الاقتصادية الكلية، إنّ هذا البرنامج نرى بأنه بحق ذو أهمية بالغة في تحديد مواضع القصور في الأنظمة المالية، وفي هذا الصدد تعالج هذه الدراسة في نظرنا فجوة تطبيقية على خلاف الدراسات السابقة؛

- الفرضية الخامسة: حول مدى إسهامات نظم الإنذار المبكر بالازمات "EWS" في ارساء الاستقرار المالي، تقبل الفرضية المصاغة في مقدمة الدراسة، حيث تم جزئياً طرح نظام للإنذار المبكر بالازمات مستنداً على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي كان الهدف منه رصد محدّدات صلابة النظام المصرفي، هذا النظام ينطوي تحت فئة " نماذج التنبؤ " لا يهدف إلى التنبؤ بتوقيت الأزمات وإنما في الكشف عن الأزمة قبيل وقتٍ يسمح بإجراء ترتيبات احترازية تنظيمية، يسمح بالتعرّف على حالتها (هشاشة/ صلابة) من خلال تحليل الحالة المالية، فالبحوث التجريبية كحال الدراسات المعنية بنظم الإنذار المبكر ظاهرة جديدة نسبياً خاصة فيما يتعلق بنماذج التنبؤ بالازمات كما أنّ الأسباب التي تلي نشوء الأزمة معقدة نسبياً تتضافر فيها عوامل متعدّدة اقتصادية وأخرى جيو-سياسية تماماً كما خلصت إليه هذه الدراسة وهي على هذا النحو تعالج في نظرنا فجوة تحليلية وتطبيقية قياساً على الأسلوب المنتهج...، وهي بهذا تتوافق نسبياً مع الإطار الذي طرحته الدراسة السابقة التي تناولت النموذج الإحصائي لنظام الإنذار المبكر، في حين تتطابق مع ما توصلت لها دراسة " تقييم المخاطر الرقابية ونظم الإنذار المبكر في دول الأعضاء في "G10"؛

## خاتمة عامة

وعليه ومن خلال ما تم عرضه يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع بالقول أنه- رغبة من اللجنة المصرفية الجزائرية بمواكبة المعايير الدولية لقواعد الحيطة والحذر المصرفي تعدّ التعلّيمية 94-74 المنبثق من قانون التّقد والقرض 90-10 الذي وضع الأساس الأول للنظام المصرفي الجزائري، والنظام 11-08 والتعلّيمية 14-01 & 14-02 المنبثقة عن الأمر 10-04، أهم نظم إدارة المخاطر المصرفية المستوحاة من النّظم والمعايير الدولية الرائدة، بالرغم من كون طابعها غير تنبؤي إلى أنّها تحاول أن تسائر النّظم الدولية الرائدة، وقد تبين أنّ في ظلّ المعطيات الزاهنة تعدّ قضية استقرار النظام المالي بين قاب قوسين أو أدنى من حالة الهشاشة في خضم موجة التّباطؤ الشّديد في الاقتصاد الكلي وتراجع مستوى الأمان المحقق بفضل الاحتياطات المعبئة خلال العقد المنصرم، خاصةً وقد ثبت عدم نجاعة الأطر والسياسة الاقتصادية الكلية في ضبط توجهات القاطرة الاقتصادية للبلاد -بتحفظ-.

لذلك...، وبناء على ما سبق يتضح جلياً قدرة تلك النماذج الحديثة لإدارة المخاطر في كشف وتحديد الصلابة/الهشاشة المالية ما يتيح البحث عن أساليب إرساء الاستقرار المالي، التي يناهز بها كل من " لجنة بال الاستشارية، صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولي" ويمكن القول أنّ لتلك النماذج القدرة على تحليل ورصد سلوك مؤشرات الاستقرار المالي إلى مستوى يمكن من تحليل فجوة العجز وبؤر التوتّر في النظام المالي والمصرفي الجزائري رغم خصوصيته، وفوق هذا كلّه كما تقدّم معنا يكشف عن قنوات انتقال تلك المخاطر كجوابٍ لإشكالية المطروحة للدراسة. وإننا لنتطلع إلى نظام مالي متنوع بحق بين فرص الاستثمار يعتمد مبدأ الحوكمة ويقدم مبدأ الرشادة والريحية، لضمان إرساء نوعٍ من السلامة اتّجاه المؤشرات الاستقرار المالي فيها، خصوصاً وأننا لم نعتبر إطلاقاً من سلسلة الصّدّات التي هزّت الاقتصاد والمتأّتية من جراء نفس العلة، اللارشادة في الاقتصاد ولا نزال !!!.

### 03. المقترحات:

تضمن الإطار المقترح الأخير الموسوم بنظام الإنذار المبكر بالأزمات بعض الأفكار والآراء من أجل تصحيح عيوب البنيان المالي في الجزائر، وهذا بناءً على جملة النتائج المستوفاة من التحليل السابق، ويمكن إدراج أهم البنود المقترحة في النقاط التالية:

- من أجل إعداد نظام مصرفي مستقل تماماً عن التّبعية للمتغيرات الخارجية نحن نرى بأن يعاد النّظر في تركيبة الأصول التي تحوزها البنوك العمومية، سواء على المستوى الجزئي للمصارف وهذا من خلال نشر ثقافة إدارة المخاطر والاستثمار بالتنوع، أو من خلال المستوى الكلي على أساس الإشراف المصرفي بإلزام تلك البنوك بدرجةٍ معيّنة من التّركّز في الأصول (محفظة القروض). كما يمكن كذلك وتعاون السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية، النقدية، التجارية...) أن تشجع الاستثمار خارج مجالات القروض الروتينية حتى تضمن تنوعاً حتمياً ونعني بذلك تنوع المشاريع

## خاتمة عامة

الاقتصادية خاصةً في الصنّاعة الصّغيرة والمصغرة، كون الجمهور العريض ليزال يؤمن بفكرة البنوك العمومية صمّام أمان بالرّغم من كونها ذات مخاطر عالية ولكنها كامنة !!!؛

- بالتطلع إلى المستقبل نحن نرى بأن يتضمن ضمن الآليات الاحترازية المطبقة أدوات إدارة السيولة وفقاً للمبادئ حسن إدارة السيولة الفعالة للجنة بال الاستشارية بالموازاة مع ضرورة إعادة هيكلة جذرية في قانون تسيير الحذر المطبق في المصارف بما يتماشى مع الخطر الهيكلي وهو السيولة العالية ودرجة التركيز الكبير في أصول البنوك؛
- حتمية تنشيط السوق المالي لدعم التوجهات الكلية للاقتصاد بمستوييه النقدي والحقيقي؛
- الحد من الاعتماد على الثروة البترولية وبشكلٍ تدريجي؛
- تعزيز الشروط والعمليات المطبقة على نشاط المصارف خاصةً العمومية منها؛
- إعادة هيكلة تدريجية للنظام المصرفي العمومي للحد من درجة التركز الكبير لها والتي تتضمن في كنفها خطر هشاشة مالية؛
- إعطاء أهمية نسبية للبنوك الخاصة التي تتعرض إلى حالة تضيق من خلال القواعد العامة للعمل المصرفي بما فيها نظم الرسملة؛
- تفعيل قطاع التّأمين الغائب تماماً عن دوره الحيوي في مجال إدارة المخاطر وحشد وتعبئة المدخرات؛
- ضرورة إصلاح سياسات منح الائتمان في المصارف الجزائرية وفق الرشادة ومبدأ الربحية؛
- لماً كانت زيادة التّنوع وتطوير نظم إدارة المخاطر تساعد في فترات الضّغوط خاصةً على تحليل عناصر الصّلاية/ الهشاشة، فإنّ البنوك وسلطات الإشراف عليها أن تعمل على اجتناب الإفراط في استخدام الأدوات المالية التي من شأنها تحقيق عدم الاستقرار المالي وبالأخص التوسّع المفرط في عمليات خارج الميزانية والرّفّع المالي الذي ساهم بشكلٍ كبير في درجة التركز الكبير لدى البنوك؛

### 04. آفاق الدراسة:

بعد الخروج بهذه النتائج فإننا نجد أنفسنا أمام إشكالية تبقى مطروحةً في سبيل الوصول إلى الاقتصاد الجزائري المثيل الذي يتطلع إليه الجميع، الإشكالية تتركز على "محددات الاستقرار الاقتصادي وضوابط تفعيل السوق المالي لدعم ديناميكية النظام المالي، كمدخلٍ لإرساء التّنوع الاقتصادي والحدّ من التركز المصرفي في الجزائر".

«مبدأ ما يسّر الله يبارئه فله الكلمُ أولاً وأخيراً، والصّلاة والسلام على رسوله

محمّد معلم الكبر وعلاه سائر رساله أجمعين»

قَائِمَةٌ  
الْمَرَاجِعِ  
&  
الْإِحْسَالَاتِ

### أ. الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. بشير مصيطفى، نهاية الربيع-سلسلة صناعة الغذاء، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية - الجزائر، 2015.
3. بشير مصيطفى، الجزائر 2030 رؤية استشرافية، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية- الجزائر، 2017.
4. بول كروجمان، العودة إلى الكساد العظيم- أزمة الاقتصاد العالمي، دون طبعة، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت- لبنان، 2010.
5. بول كروجمان، تحليل النظريات الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.
6. بول مایسون، انهيار الاقتصاد العالمي- نهاية عصر الجشع، الطبعة 02، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت -لبنان، 2012.
7. جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف- دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان -الأردن، 2009.
8. حميد الجميلي، الهندسة الاقتصادية للعولمة واستشراف مستقبل الأسواق المالية، طبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
9. ضياء مجيد الموسوي، عولمة الحوكمة المالية- التنظيم والإشراف ومراقبة المؤسسات المالية في أعقاب الأزمة العالمية 2008-2009، دون طبعة، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
10. عبد الحكيم مصطفى الشراقوي، عدوى الأزمات المالية- العولمة المالية وإمكانيات التحكم، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية- جمهورية مصر العربية، 2012.
11. عدنان السيد حسين، قضايا دولية- الأزمة العالمية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 2010.
12. فؤاد علوان، دور نظم الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية- دراسة تطبيقية على أسواق رأس المال العربية، دون طبعة، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2012.
13. لعارف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري على معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة- مع اشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية- جمهورية مصر العربية، 2013.



14. محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية- المفهوم، النظريات التي فسرت الأزمات دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2012.

15. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2014.

### ب. الأطروحات:

1. آيت وازو زابنة، مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الأخطار المصرفية في ظل القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010.

2. بن أمر بن حاسين، فعالية الأسواق المالية في الدول النامية - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2013/2012.

3. بن الشيخ عبد الرحمان، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2008.

4. حمزة عمي سعيد، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003-2013، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، 2016/2015.

5. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي، بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2013/2012.

6. عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

7. محمد إليفي، أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في نقود والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2014-2013.

8. مريم بن الشريف، الاستقرار المالي وإشكالية التعثر المصرفي - حالة الدول العربية 2007-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2016-2015؛

9. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، 2013/2012.

10. نسيمة حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وأثرها على الأسواق المالية العربية - مع دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2007-2008، مذكرة ماجستير في اقتصاديات المالية وبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر.

### ج. المقالات والمنشورات العلمية:

1. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي 2014.
2. أحمد مهدي بلوافي، هايمان منسكي: ماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاديون المسلمون من أفكاره؟، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 24، العدد 01، جامعة الملك عبد العزيز، جدة-المملكة العربية السعودية، 2011.
3. أندرو بيرغ-كاثرين باتيلو، تحدي التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 22، جويلية 2000.
4. أوليفار بلانشار، وجهة نظر في الأسباب الرئيسية الكامنة خلف الأزمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 01، مارس 2009.
5. بوعبدلي أحلام، سياسة رأس المال في المصارف الجزائرية قبل وبعد إصلاحات 1990 - حالة بنك القرض الشعبي الجزائري 1987-2006، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية-الجزائر، العدد 13، 2011.
6. جاري شينساي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2005.
7. الشريف، ربحان، مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية في التنبؤ بالإفلاس الفني للمؤسسة الاقتصادية، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر، العدد 30، 2006.
8. صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يخطو خطوة كبيرة بشأن المؤشرات المالية الأساسية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم 44- العدد الأول، مارس 2007، ص 05.
9. لورا كودريس، أديتيا نارين، إصلاح التنظيم المالي وتحسين توفير السيولة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 01، مارس 2009.
10. محمد جبوري، محمد بركة، تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم: تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل (Panal Data)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 06، 2014.
11. محمد دحماني، سعدية بلقايدي، اسماعيل بن قانة، دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي - دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02، 2016.
12. هشام طلعت عبد الحكيم-عماد عبد الحسين دلول، واقع أداء سوق العراق للأوراق المالية ومقارنته مع بعض الأسواق المالية العربية - دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 88/2011، جامعة المستنصرية، العراق، 2011.

### د. الملتقيات والمنشورات العلمية:

1. عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية التجارة - جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية، دون بيانات أخرى.
2. علي عبد الله شهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك، بحث مقدم، —، دون بيانات أخرى.
3. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر.
4. لعرف فائزة، المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع اشارة لحالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، العدد 07، الصادر في 2012.
5. محمود عبد الحفيظ المغبوب، آليات الحد من التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الليبي، ورقة مقدمة إلى ندوة الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة يوم 20 جانفي 2009، طرابلس- جماهيرية ليبيا العربية، 2009.
6. د.م، المدرسة العليا للبنوك، نظام التنقيط المصرفي الجزائري، المدرسة العليا للبنوك- الجزائر العاصمة، 04 جويلية 2017 (مقابلة شخصية).
7. نبراس عباس العامري، استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر "RAROC" في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية- المجلد السابع العدد 21، 2012.

### هـ. القرارات والقوانين والمراسيم:

1. القانون 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 16، الصادرة في 18 أبريل 1990.
2. النظام 90-06، المؤرخ في 30 ديسمبر 1990، يتضمن إنشاء صندوق تثبيت الصرف، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
3. النظام رقم 90-01، المؤرخ في 04 جويلية 1990، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 39 الصادرة في 21 غشت 1991.
4. النظام 91-09، المؤرخ في —، يتضمن قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 24، الصادرة في 14 غشت 1991.

## المراجع & الإحالات

5. النظام 91-08 المؤرخ في 14 غشت 1991، المتضمن تنظيم السوق النقدية، جريدة رسمية رقم 24، الصادرة في 29 مارس 1992.
6. النظام 92-02، المؤرخ في 22 مارس 1992، يتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير المدفوعة وعملها، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
7. الأمر 95-07، المؤرخ في 25 جانفي 1995، يتعلق بالتأمينات، جريدة رسمية رقم 13، الصادرة في 08 مارس 1995.
8. النظام 95-08، المؤرخ في 23 ديسمبر 1995، يتضمن إنشاء صندوق تثبيت الصرف، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
9. المرسوم التنفيذي رقم 95-933 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتضمن صلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله، جريدة رسمية رقم 65، الصادرة في 31 أكتوبر 1995.
10. المرسوم التنفيذي رقم 95-342 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالالتزامات المقننة، جريدة رسمية رقم 65، الصادرة في 31 أكتوبر 1995.
11. المرسوم التنفيذي رقم 95-344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، جريدة رسمية رقم 65، الصادرة في 31 أكتوبر 1995.
12. النظام 97-04، المؤرخ في 31 ديسمبر 1997، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، جريدة رسمية رقم 17 الصادرة في 25 مارس 1998.
13. الأمر 02-127، المؤرخ في 07 أبريل 2002، يتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيم عملها، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
14. التعليمات رقم "02-08" المتضمن النماذج التي وفقها تقوم المصارف والمؤسسات المالية بإعلان عن مستوى التزاماتهم وديونهم الخارجية؛
15. التعليمات رقم "02-99" المتعلقة بضرورة قيام المصارف والمؤسسات المالية بالإعلان والتّصريح بالقروض الممنوحة للمدراء والمساهمين في هذه المصارف والمؤسسات المالية؛
16. النظام 02-03، المؤرخ في 14 نوفمبر 2002، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 84، الصادرة في 18 ديسمبر 2002.
17. الأمر 03-11، المؤرخ في 26 غشت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم 52 الصادرة في 27 غشت 2003.
18. النظام 04-03، المؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، جريدة رسمية رقم 43 الصادرة في 02 جوان 2004.

## المراجع & الإحالات

19. النظام 04-01، المؤرخ في 04 مارس 2004، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 37 الصادرة في 28 أبريل 2004.
20. النظام 04-04، المؤرخ في 19 جويلية 2004، يحدد النسبة المسماة "معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة"، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
21. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 مايو سنة 2007، يتضمن تنظيم المصالح التقنية لخلية معالجة الاستعلام المالي، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
22. النظام رقم 04-08، المؤرخ في 23 ديسمبر 2008، يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة رسمية رقم 34 الصادرة في 24 ديسمبر 2008.
23. مرسوم تنفيذي رقم 09-375، مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2009، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
24. نظام رقم 09 - 02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بالعمليات السياسية النقدية وأدواتها و إجراءاتها، جريدة رسمية رقم 53، الصادرة في 13 سبتمبر 2009.
25. الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
26. القانون 01-10، المؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، جريدة رسمية رقم 42، الصادرة في 11 جويلية 2010.
27. النظام 08-11، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، يتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 47، الصادرة في 29 غشت 2012.
28. المرسوم التنفيذي 11-202، المؤرخ في 26 ماي 2011، يحدد معايير تقرير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها، جريدة رسمية رقم 30، الصادرة في 01 جوان 2011.
29. النظام 04-11، المؤرخ في 24 ماي 2011، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، جريدة رسمية رقم 54، الصادرة في 02 أكتوبر 2011.
30. النظام 01-12، المؤرخ في 20 فيفري 2012، يتضمن مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، جريدة رسمية رقم —، الصادرة في —.
31. النظام 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن نسب الملاعة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، جريدة رسمية رقم 56، الصادرة في 25 سبتمبر 2014.

### و. التقارير الدورية:

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015.
2. البنك الاسلامي للتنمية، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة-السعودية، 2000.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، نوفمبر 2008.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، نوفمبر 2012.
5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، نوفمبر 2013.
6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، نوفمبر 2015.
7. بنك الكويت المركزي، معيار الرفح المالي: الاستفادة من القياس غير مرجح بالمخاطر، تقرير الاستقرار المالي 2014.
8. البنك المركزي المصري، الاستقرار المالي العالمي-التحديات والآفاق في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية، 2014.
9. سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الدين العام للحكومة المركزية، رام الله- فلسطين، 2012.
10. صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي- الصندوق يجري مراجعة لأوضاع القطاعات المالية الكبيرة في 2012، نشرة صندوق النقد الدولي، 13 جانفي 2012.
11. صندوق النقد الدولي، اختتام صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة لعام 2013 مع الجمهورية العربية اليمنية، بيان رقم 291/13، صادر يوم 31 يوليو 2013.
12. صندوق النقد الدولي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان النفط والصراعات والتحويلات، آفاق الاقتصاد الاقليمي، ماي 2015.
13. صندوق النقد الدولي، الصندوق والحكومة السليمة، صحيفة وقائع، مارس 2016.
14. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية المعدلة لإدارة الدين العام، مارس 2014.
15. صندوق النقد الدولي، رقابة الصندوق، صحيفة وقائع، مارس 2016، دون بيانات أخرى.
16. صندوق النقد العربي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، 2014.
17. المادة الرابعة، اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، دون طبعة، صندوق النقد الدولي، 2011.

### A. Livres:

1. E.Cohen, Analyse financiere- Economica, Paris, 1990.
2. IBRD- WB- IMF, Financial Sector Assessment, 2005.
3. Mohamed Goaiéd-Seifallah Sassi, Econometric Des Downeness De PANEL Souse STATA, 1<sup>ère</sup> édition, 2012.

### B. Thèses :

1. Alain Ette Angora, Systeme D'alerte Avancee Des Crises Bancaires: Une Approche Fondée Sur Les Modeles Multinomiaux, These Docteur : Sciences Economiques, Univ de Limoges, France, 2009/2010.
2. Saidani Zahir , Analyse du processus de Gestion du Risque Operational par les Banque , Magistère en money-finance –banques, Univ- mouloud Mammeri , tizi ouzou, 2011/2012Algérie.

### C. Articles scientifiques et publications:

1. Armida Jose -Russell Krueger, IMF's work on financial soundness indicators, IFC Bulletin N° 28 [August 2008](#).
2. Brenda González- Hermsillo, Crises bancaires : se doter d'indicateurs d'alerte avancée, article est tiré du document de travail no 99/33 du FMI, «Determinants of Ex-Ante Banking System Distress: A Macro-Micro Empirical Exploration of Some Recent Episodes», Washington, Juin 1999.
3. Charles Saunders, FOUR ESSAYS ON DYNAMIC PANEL MODELS, Carleton University, Ottawa, Ontario, 2015.
4. David Roodman, How to do xtabond2: An introduction todifference and system GMM in Stata, The Stata Journal (2009), Number 1.
5. Elitza Mileva, Using Arellano –Bond Dynamic Panel GMM Estimators in Stata Tutorial with Examples using Stata 9.0-(xtabond and xtabond2), Economics Department, Fordham University, 2007.
6. Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability And A Frame Work For Safeguarding It, Banco Central de Chile Documentos de Trabajo Central Bank of Chile, Working Paper N° 550, Décembre 2009.
7. Garry J. Schinasi, International Monetary Fund, Safeguarding financial stability : theory and practice, 2006.
8. Horrigan. J, The determination of Long-Term Credit Standing with Financial Ratios.
9. James R. Crotty, Marx, Keynes, and Minsky on the Instability of the Capitalist Growth Process and the Nature of Government Economic Policy, 1986, ———.
10. Joseph E. Stiglitz, Lessons from the Global Financial Crisis of 2008, SEOUL JOURNAL OF ECONOMICS, 2008.
11. Mark Knell, Schumpeter, Minsky and the financial instability hypothesis, Research and Education NIFU, Wergelandsveien 7, 0167 Oslo, Norway.
12. Mathieu Gbêmèho TRINNOU, Implementation Du «Stress-Test» Macro-Prudential Du Risque De Credit Bancaire Dans Lunen Economique Et Monetare Ouest Africain (UEMOA), Centre d'Etudes, de Formation et de Recherches en Développement (CEFRED), Faculté des Sciences Economiques et de Gestion (FASEG), Université d'Abomey-Calavi, Bénin, 2013.
13. Monika Garguláková, Jaroslav Belás, Bank Stress Tests, Financial Stability And Simulation Of "Feedback" Effect, Tomas Bata University in Zlin , 2012.
14. Olivier Blanchard, THE CRISIS: BASIC MECHANISMS, AND APPROPRIATE POLICIES, International Monetary Fund Working Paper,2009.



15. Pinches.G and Mingo-K, **Multivariate Analysis Of Industrial Bond Ratings**, Journal Of Finance.
16. Simkowftz.M and Monroe-R, **Discriminant Function for Conglomerate Targets**, South Journal Of Business.

### D. Instruction & Règlement:

1. Instruction N° 74-94 Relative A **La Fixation Des Règles Prudentielles De Gestion Des Banques Et Etablissements Financiers**, Du 29 Novembre 1994.
2. la banque d'Algérie, Règlement n° 91-09 , du 14 août 1991, **fixant les prudentielles de gestion des Banques et établissements financiers**.
3. Règlement n 09-04, du 29 décembre 2009, **portant plan de comptes bancaire et règles comptables applicables aux banques et aux établissements financiers**, , journal officielle n° 76, Correspondant au 29 Décembre 2009.
4. Banque d'Algérie, RÈGLEMENT N°14-02 , DU 16 FÉVRIER 2014, **Relatif Aux Grands RISQUES ET AUX PARTICIPATIONS**, 2014.
5. la Banque d'Algérie, RÈGLEMENT N°14-01, DU 16 FÉVRIER 2014 **PORTANT COEFFICIENTS DE SOLVABILITÉ APPLICABLES AUX BANQUES ET ÉTABLISSEMENTS FINANCIERS**, 2014.

### E. Rapports périodiques :

1. Bâle Committee on Banking Supervision, **Liquidity stress testing: a survey of theory, empirics and current industry and supervisory practices**, Working Paper N° 24, October 2013.
2. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Consultative Document TLAC Holdings**, November 2015.
3. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements**, January 2014.
4. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for sound stress testing practices and supervision**, May 2009.
5. Bank For International Settlements, Committee On Payment And Settlement Systems , **Core principles For Systemically Important Payment Systems**, Report of the Task Force on Payment System Principles and Practices.
6. Bank For International Settlements, Committee On Payment And Settlement Systems , **Supervisory guidance for managing risks associated with the settlement of foreign exchange transactions**, February 2013.
7. Bank for International Settlements, **Stress Setting By Large Financial Institutions: Current Practice And Aggregation Issues**, Comite On The Global Financial System, April 2000.
8. Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 1964-2015.
9. Banque Algérie, **Bulletin Statistique Trimestriel**, 2000 - 2017.
10. Banque d'Algérie, Écoule Supérieure de Banque, **Évaluation de l'adéquation des fonds propres d'une banque selon le système de notation bancaire algérien SNB**, 2014.
11. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2001.
12. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2002.
13. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2003.
14. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2004.
15. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2005.
16. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2006.

17. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2007.
18. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2009.
19. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2010.
20. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2011.
21. Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2014.
22. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire Document consultatif, **Bâle III : révision du cadre régissant le ratio de levier**, juillet 2016.
23. ALLIANCE d'assurance, **Rapport du Conseil d'Administration**, Exercice 2015.
24. KPMG Algérie, **Guide des Assurances en Algérie, 2009, p17**.
25. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : Ratio de liquidité à court terme et outils de suivi du risque de liquidité**, Janvier 2013.
26. Banque des Règlements Internationaux , Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : Ratio structurel de liquidité à long terme**, Octobre 2014.
27. Banque des Règlements Internationaux, **Activité bancaire et financière internationale**, Rapport trimestriel BRI, Mars 2001.
28. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle III : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, Décembre 2010.
29. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Réponse du Comité de Bâle à la crise financière : Rapport au Groupe des Vingt**, Octobre 2010.
30. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, Septembre 2008.
31. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Ratio de levier Bâle III Questions fréquemment posées**, Avril 2016.
32. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le Contrôle Bancaire, **Principes fondamentaux en vue de l'établissement de régimes efficaces d'assurance-dépôts**, Juin 2009.
33. Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle, **Traitement des participations détenues en instruments de TLAC**, Octobre 2016.
34. Banque des Règlements Internationaux, **Le rôle des banques centrales dans la stabilité macroéconomique et financière**, BIS Papers n° 76, Février 2014.
35. Basel Committee On Banking Supervision, **Supervisory Risk Assessment And Early Warning Systems**, Working Papers N°4, December 2000.
36. Bnq mnd, **Rpport sur le développement financier** 2010.
37. Board Of Governors Of The Federal Reserve System, **Dodd-Frank Act Stress Test 2014: Supervisory Stress Test Methodology and Results**, June 2016.
38. Board Of Governors Of The Federal Reserve System, **Dodd-Frank Act Stress Test 2016: Supervisory Stress Test Methodology and Results**, June 2016.
39. BRI, Rapport d'un groupe d'étude, Mai 2011.
40. BRI, **Gouvernance de banque centrale et stabilité financière**, Mai 2011.
41. BRI, Rapport trimestriel BRI, Mars 2001.
42. Com -Bâle sur le Contrôle Bancaire, **Principes fondamentaux en vue de l'établissement de régimes efficaces d'assurance-dépôts**, Juin 2009.
43. Comite De Bale Sur Le Contrôle Bancaire, **Reinforcement De La Gouvernance D'Entreprise Pour Les Organisations Bancaires**, BRI, Septembre 1999.

44. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Reinforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires**, Février 2006.
45. Comité de Bâle Sur Le Contrôle Bancaire, **Principes Fondamentaux Pour Un Contrôle Bancaire efficace**, septembre 2012.
46. Comité de Bâle, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, Sep 2008.
47. Federal Reserve Bank Of Atlanta, **The Adoption of Stress Testing: Why the Basel Capital Measures Were Not Enough**, Working Paper 2013-14, December 2013.
48. Financial Stability & Statistics, Qatar Central Bank, **Financial Stability Review**, 2014.
49. FMI, ALGÉRIE, **Consultation au titre de l'article IV**.
50. FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14/161, 2014.
51. FMI, **Indicateurs d'solidité financière-Guide d'Établissement**, 2006.
52. FMI, **Les secteurs financiers des 25 principales économies soumis au contrôle**, *Bulletin* en ligne, 27 septembre 2010.
53. Fonds monétaire international, **Evaluation DE LA Stabilité DU Système Financier**, Rapport du FMI N°- 14/161, Juin 2014.
54. HSBC North America Holdings Inc, HSBC Bank USA, N.A, **2014 Comprehensive Capital Analysis and Review and Annual Company-Run Dodd-Frank Stress Test**, March 2014.
55. IMF, **A Framework for Macroprudential Bank Solvency Stress Testing**.
56. International Bank for Reconstruction-World Bank- IMF, **Financial Sector Assessment**, 2005.
57. International Monetary Fund , **Financial Soundness Indicators and Banking Crises**, IMF Working Paper 13/263, December 2013.
58. International Monetary Fund, **A Framework for Macroprudential Bank Solvency Stress Testing**, IMF Working Paper, WP/13/68, 2013.
59. International Monetary Fund, **A New Heuristic Measure of Fragility and Tail Risks: Application to Stress Testing**, Working Paper, /12/216, 2012.
60. IMF, **Credibility and Crisis Stress Testing**, IMF Working Paper, 13-177, 201.
61. IMF, **Financial Soundness Indicators**, May 14, 2003.
62. International Monetary Fund, **How Did Markets React to Stress Tests**, IMF Working Paper-WP/07/59, March 2007.
63. International Monetary Fund, **Introduction to Applied Stress Testing** , IMF Working Paper, March 2007, WP/07/59.
64. International Monetary Fund, **Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices**, August 2012.
65. International Monetary Fund, **Macroprudential Solvency Stress Testing of the Insurance Sector**, IMF Working Paper 14/133, July 2014.
66. International Monetary Fund, **The IMF-FSB Early Warning Exercise**, Septembre 2010.
67. Le Rapport De Banque Bea, 2010 -2015.
68. Le Rapport De Banque Fransa/El Djazaïr, 2010 -2015.
69. Qatar Central Bank, **Financial Stability Review**, 2014.
70. Ronald W. Anderson, Ronald W. Anderson, **Stress Testing and Macroprudential Regulation A Transatlantic Assessment**, Centre for Economic Policy Research (CEPR), 2016.
71. The International Bank for Reconstruction and Development- The World Bank- The International Monetary Fund, **Financial Sector Assessment**, 2005.
72. The International Monetary Fund, **the Financial Sector Assessment Program**, an official document.

### F. Sites Web et sites Web:

1. <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/641#.WJmEIxhDIU>
2. <http://rihanate.com/node/543>
3. <http://www.albankaldawli.org/ar/about>
4. <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2013/11/11/New-World-Bank-Group-Report-Charts-Road-Map-for-Financial-Inclusion>
5. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm>
6. [http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10\\_5.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm)
7. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marche13.htm>
8. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm>
9. <http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint1.htm>
10. <http://www.bis.org/cpmi/publ/d43.htm>
11. <http://www.imf.org>
12. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/06/oura.htm>
13. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/06/oura.htm>
14. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2016/POL011416A.htm>
15. <http://www.imf.org/fr/news/articles/2015/09/28/04/54/vc022301>
16. <http://www.marefa.org/index.php/>
17. [http://www.standardandpoors.com/en\\_US/web/guest/home](http://www.standardandpoors.com/en_US/web/guest/home)
18. <http://www.worldbank.org/en/programs/financial-sector-assessment-program>
19. [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=258430](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=258430)
20. <https://www.bis.org/about/index.htm?m=1%7C1>
21. <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/08/AM16-pr16451-Communique-of-the-Thirty-Fourth-Meeting-of-the-IMFC>
22. <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm>
23. <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/gova.htm>
24. <https://www.imf.org/external/french/pubs/ft/survey/so/2010/new092710af.pdf>
25. <https://www.imf.org/external/np/fsap/faq/#q1>
26. <https://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/ara/pdebta.pdf>
27. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#new>
28. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#new>
29. [https://www8.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/sites/jstiglitz/files/2010\\_Lessons\\_Global\\_Financial\\_Crisis\\_Seoul.pdf](https://www8.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/sites/jstiglitz/files/2010_Lessons_Global_Financial_Crisis_Seoul.pdf)
30. [www.bis.org](http://www.bis.org)
31. [www.bis.org/publ/bcbs144\\_fr.htm](http://www.bis.org/publ/bcbs144_fr.htm)

# قائمة الملاحق

## قائمة الملاحق - Les Annex

### ملحق رقم (01): إجابة لجنة Bâle III الاستشارية حول الأزمة المالية 2008-2009

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرافعة المالية	الرقابة من جانب السلطات		فترة التقييم (الفترة التجريبية) 1 <sup>er</sup> janvier 2013 – 1 <sup>er</sup> janvier				الركن والدعم الأولى		
نسبة الحد ادنى من عنصر رأس المال T1			03.5 %	04.0 %	04.5 %	04.5 %	04.5 %	04.5 %	04.5 %
رأس المال التحوطي						0.625 %	1.25 %	1.875 %	02.5 %
نسبة الحد ادنى من رأس المال + رأس مال التحوطي			03.5 %	04.0 %	04.5 %	05.125 %	05.75%	06.375 %	07.0 %
خصومات على العنصر الثابت من T1 (بما في ذلك المبالغ التي تتجاوز الحد الأدنى لمعاملة المعتقلين، DTA, MSR وحصص في مؤسسات مالية)				20%	40%	60%	80%	100%	100%
نسبة دنيا من رأس المال الاساسى (T1)			04.5 %	05.5 %	06.0 %	06.0 %	06.0 %	06.0 %	06.0 %
نسبة الحد الادنى من مجموع الاموال الخاصة			08.0 %	08.0 %	08.0 %	08.0 %	08.0 %	08.0 %	08.0 %
نسبة الحد الادنى من مجموع الاموال الخاصة + رأس مال التحوطي			08.0 %	08.0 %	08.0 %	08.625 %	09.25 %	09.875 %	10.5 %
أدوات رأس المال لم تعد مؤهلة في T1 خارج الشريحة T2									القضاء التدريجي على افق 10 سنوات اعتبارا من عام 2013
نسبة السيولة القصيرة الاجل	بداية فترة الرصد				مقدمة من نسبة ادنى				
نسبة السيولة على المدى الطويل		بداية فترة الرصد						مقدمة من نسبة ادنى	

**Source:** Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Réponse du Comité de Bâle à la crise financière : Rapport au Groupe des Vingt**, Octobre 2010, www.bis.org.

## قائمة الملاحق - Les Annex

### ملحق رقم (02): مبادئ حُسن الإدارة والإشراف على مخاطر السيولة

#### المبدأ الأساسي في إدارة ومراقبة مخاطر السيولة

يتعين على أيّ بنكٍ ولممارسة سليمة لإدارة مخاطر السيولة وضع إطار قوي يُتيح بصفةٍ دائمة، إتاحة أصول سائلة عالية الجودة، في المقام الأول، إلى سيولة كافية لمعالجة مجموعة متنوّعة من حالات التوتّر، ولاسيما أيّ حادثة من شأنها إيقاف أو الانقراض من مصادر التّمول، وتقع على عاتق المشرفين تقييم كل بنك، لكفاية نظام إدارة السيولة التي وضعت وكذلك ملائمة السيولة، وينبغي التصرف بسرعة في حال لاحظوا أن النقص في أي مجالٍ، من أجل حماية المودعين أو الحد من الضرر الذي قد ينجم عنه في النظام المالي.

#### دور هيئات الحكم وإدارة مخاطر السيولة

يجدر على البنوك تحديد خط ومستوى التسامح في خطر السيولة وفق إستراتيجية واضحة، بالإضافة إلى مكانتها في النظام المالي.

يتعين على الإدارة العامة لإدارة مخاطر السيولة، وضع إستراتيجية والسياسات والممارسات التي تناسب مستوى التسامح في المخاطر التي قد تحدث، للتأكد من أن البنوك لديها السيولة الكافية، وعلى الإدارة العامة أن تنتبه إلى مؤشرات السيولة في المصرف، تقديم تقارير منتظمة الى المجلس بشأن هذا الموضوع، ويتعين على المجلس أن ينظر، على الأقل مرّة واحدة في السنة، الموافقة على الإستراتيجية والسياسات والممارسات في مجال إدارة مخاطر السيولة، للتأكد من أن الإدارة العامة وإدارة هذه المخاطر على قدمٍ وساق.

يتوجب على البنوك توفر خطوط مهنة هامة تعنى بأنشطة التقييم لعناصر خارج الميزانية تأخذ في الاعتبار التكاليف والفوائد، مخاطر السيولة .

#### التدابير، وإدارة مخاطر السيولة

ينبغي أن تكون عملية تحديد وقياس ومراقبة خطر السيولة صارمة في البنوك، لأن هذه العملية يجب أن تكون آليّة آمنة تمكّن من تصوير كامل التدفّقات النقدية في المصرف.

على البنوك رصد ومراقبة أنشطة خطر السيولة، الاحتياجات من الموارد، فضلا عن مجموعة خطوط المهنة، العملات...، مع إيلاء الاعتبار الواجب من عناصر الطّبيعة القانونية والتنظيمية والتنفيذية التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة.

يجدر على البنوك وضع إستراتيجية تمويلٍ متنوّعة عن طريق تنويع الفعّال لمصادر أشكال التّمول، وينبغي أن تختبر البنوك وبانتظام قدرتها على الحصول على هذه الأموال بسرعة، وتحديد أهمّ العوامل التي من شأنها أن تؤثر في قدرتها على الحصول على الأموال، ورصد عن كثب هذه العوامل، للتأكد من أن هذه التقديرات على هذه القدرة لا تزال صالحة.

إن عجز المصرف في إدارة السيولة بشكل يومي وبطريقة فعالة يمكن أن يؤدي إلى الفشل في الوفاء بالتزاماتها ويؤثر على موقف السيولة، على الأطراف الأخرى.

ينبغي على البنوك حساب واقتطاع مجموعة من الضمانات، لدعم السيولة في أوقات التوتّر.

يجب التأكد من كون عمليات المحاكاة اللازم تجري بانتظام بشأن مختلف سيناريوهات التوتّر التي تؤثر على وجه التحديد أو تلك التي تؤثر بصورة عامة في جميع الأسواق، كما يجب استخدام نتائج المحاكاة في ازمة تكييف استراتيجيات ادارة مخاطر السيولة، السياسات، وضع خطط الطوارئ فعالة.

المبدأ (01)

المبدأ (02)

المبدأ (03)

المبدأ (04)

المبدأ (05)

المبدأ (06)

المبدأ (07)

المبدأ (08)

المبدأ (09)

المبدأ (10)



## قائمة الملاحق - Les Annex

المبدأ (11)	إنَّ وجود خطة تمويل الطوارئ "PFU" من شأنها أن تحدد بوضوح استراتيجيات البنوك في معالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ، ووصف السياسات في مختلف حالات التوتُّر، بتوضيح سلسلة المسؤوليات، ووضع اجراءات محددة من أجل تفعيل هذه السياسات.
المبدأ (12)	على البنوك الاحتفاظ بجزء من الأصول السائلة عالية الجودة، في المقام الأول لمواجهة حالات التوتُّر على السيولة، ولاسيما أي حادثة من شأنها إيقاف أو الانتقاص من مصادر التمويل غير الآمنة. تعبئة هذه الأصول لا ينبغي أن يقيد أي عقبات ذات طابع قانوني وتنظيمي أو تنفيذي.
<b>الاتصالات المالية في خصوص السيولة</b>	
المبدأ (13)	يتوجب على البنوك القيام وبصفة دورية منتظمة الإفصاح عن موقفها من السيولة، ومنطوق إدارة مخاطر السيولة لديه لتتمكن الجهات الفاعلة في السوق إلى الاستفادة وإبداء الرأي.
المبدأ (14)	يجب على المشرفين القيام دوريا بتقييم شامل لإدارة مخاطر السيولة في البنوك، لتحديد المستوى الملائم من السيولة المقاومة في مواجهة التوتُّر في النظام المالي.
المبدأ (15)	يجب على المشرفين القيام بالمزيد من التقييمات الدورية لنظام إدارة مخاطر السيولة وإجراء متابعة مع مراعاة : التقارير الداخلية بيانات الحبيطة ومعلومات السوق.
المبدأ (16)	يتوجب على المديرين الطلب من المصرف اتخاذ جميع التدابير المناسبة بغية الاستجابة الفعّالة في عملية إدارة السيولة.
المبدأ (17)	يجب على المشرفين تبادل المعلومات على الصعيد الوطني أو الدولي، وغيرها من السلطات المختصة، من أجل تعزيز فعالية التعاون في مجال الرصد والمراقبة وإدارة مخاطر السيولة. تبادل المعلومات هذه ينبغي أن تجرى بانتظام في الأحوال العادية، حسب الاقتضاء، كما في أوقات التوتُّر.

**Source:** BRI, Comité de Bâle , **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, Septembre 2008, Op-Cit, P01-06.

### ملحق رقم (03): المبادئ الأساسية لضمان الودائع وفق مقررات لجنة بال

التصنيف	المبدأ	ما يتضمنه المبدأ
تحديد	01 أهداف السياسة العامة	لا شك وأن الهدف الأول المنشود هة تحقيق الاستقرار المصرفي.
الأهداف	02 التقليل من المخاطر السلوكية	وهذا من خلال ضمان ملاءمة ونجاعة شبكة الحماية المصرفية.
الأدوار	03 الأدوار	يجب تحديد دور هذا النظام بدقة بين الأهداف المسطرة والصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بجهاز ضمان الودائع.
والصلاحيات	04 الصلاحيات	يتطلب تزويد نظام ضمان الودائع بكل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامه.
الحوكمة	05 الحوكمة	من الضروري تمتع نظام ضمان الودائع بالاستقلال الاداري، والمسؤولية والشفافية، لضمان لأن يكون بمنئى عن القرارات والتأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالنظام المالي.

## قائمة الملاحق - Les Annex

06	العلاقات مع سلطات الاشراف	من الضروري التنسيق بين الجهات المعنية بالعمل مع ضمان الودائع وهي البنوك والسلطات الاشرافية، في اطار تبادل المعلومات.
07	التنسيق الدولي	من الضروري التنسيق بين مختلة النظم المالية خاصة ذات التكامل المالي.
08	العضوية الاجبارية	يجب أن تكون العضوية اجبارية على كل البنوك والمؤسسات المالية.
09	التعويض	يجب على الجهات الاشرافية طرح تعريف دقيق "للوديعة المضمونة"، وان يكون مبلغ الضمان محددًا وسهل الحساب ويغطي غالبية المودعين بغرض تحقيق أهداف السياسة العامة.
10	الانتقال من الضمان الكامل إلى الجزئي	الانتقال من ضمان كلي للودائع يتوجب العمل على ذلك سريعاً، كون أن الضمان الكلي له آثار جانبية عويصة وأسوأها "المخاطر الساوكية".
11	التمويل	يجب توافر آليات التمويل لضمان تعويض المودعين بشكل فوري بما في ذلك إمكانية الحصول على التمويل الإضافي لتوفير السيولة. وتكلفة الضمان تتحملها المصارف.
12	الوعي العام	يجب توعية الجمهور بمزايا ومحددات نظام ضمان الودائع بشكل دوري ليكون النظام فعالاً.
13	الجوانب القانونية	ينبغي توفير الحماية القانونية اللازمة لهذا النظام وما يترتب عليه من دعاوى ضده أثناء مهامه، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يكون عرضة للمساءلة لتأكيد احترام السلوك الوظيفي.
14	التعامل مع الجهات التي لها علاقة بتعثر المصرف.	ينبغي أن تكون هناك صلاحيات تخول له اتخاذ الاجراءات القانونية للزمة بحق الجهات التي تورطت في التعثر المصرفي.
15	معالجة البنوك	ينبغي أن يكون النضام جزءاً من جهاز الرقابة والاشراف ويتضمن دوره في كش حالات التعثر المصرفي مبكراً ويجاد الحلول الممكنة.
16	المعالجة الفعلة للبنوك المتعثرة	يجب أن تعزز الادارة الفعالة للتعثر من فعالية ضمان الودائع، خاصة من باب التعويض وتخفيض التكاليف معالجة البنوك المتعثرة وأثرها على الأسواق، وتعزيز الانضباط.
17	تعويض المودعين	ينبغي أن يتمتع النضام بالسرعة في تعويض المودعين، كما أن لهؤلاء الحق في الاستعلام على كل مبادئ عمل هذا النظام.
18	المودعين	يجب أن يستفيد هذا النضام من المبالغ المسترجعة أو عوائد بيع ممتلكات البنوك المتعثرة، وأن تبني الاستراتيجيات إدارة الأصول والمتحصلات على أسس اقتصادية.

**المصدر:** من إعداد الباحث، بناء على:

- Com -Bâle sur le Contrôle Bancaire, Principes fondamentaux en vue de l'établissement de régimes efficaces d'assurance-dépôts, Juin 2009, P05-08.

### ملحق رقم (04): آلية تقييم عناصر نموذج التنقيط المصرفي "SNB"

المؤشر	آلية التقييم	التنقيط	درجة التقييم والتصنيف	وضعية المؤسسة المالية
3	- مستوى ونوعية وهيكل رأس المال؛ - الأصول وكفاية المخصصات؛	3	هذا التصنيف يدل على مستوى تغطية عالي من المخاطر وكفاية رأس المال ذو مستوى جيد ويمكنها من التعامل مع الخسائر استثنائية. ويكون لهذه المؤسسة قدرة كبيرة على زيادة رأس المال من الموارد الداخلية وكذا من المصادر الخارجية للتمويل طويل الأجل.	الموقف سليم من كل النواحي

## قائمة الملاحق - Les Annex

		جودة الأصول		جودة الإدارة والتشغيل		مستوى	
مرضي	يعكس هذا التصنيف رسمة مرضية بالنسبة إلى المخاطر . ومستوى رأس المال قادرٌ على استيعاب الخسائر بالإضافة أن لها القدرة على التمويل .	3	01	3	01	3	01
معقول	يعكس هذا التصنيف مستوى رأس المال أقل على استيعاب الخسائر من المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسة المالية، وليست لها القدرة في الكشف عن مشكلة الأصول في الوقت المناسب .	3	02	3	02	3	02
هامشي	يعكس هذا التصنيف مستوى رأس المال أقل على استيعاب الخسائر من المخاطر التي تواجهها المؤسسة المالية، وحالة من التهديدات المحتملة لبقاء المؤسسة قد يستلزم تدخل المساهمين .	3	03	3	03	3	03
غير مرضي	يعكس هذا التصنيف مستوى رأس المال ضعيف في استيعاب الخسائر والمخاطر ويتطلب التدخل وخطة انقاذ للمؤسسة .	3	04	3	04	3	04
قوي	يعكس هذا التصنيف نوعية الأصول جيدة، لا سيما من حيث السيطرة على المخاطر الائتمانية سواء من حيث الإدارة أو ومراقبة المحفظة الائتمانية .	3	01	3	01	3	01
مرضي	هذا التصنيف يتوافق مع جودة الأصول المرضي مع تسجيل أوجه قصور طفيفة ويمكن تحديدها وتسييرها بالإجراءات التصحيحية المناسبة .	3	02	3	02	3	02
معقول	يعكس هذا التصنيف أصول ذات جودة غير مرضية مما يتطلب إجراءات تصحيحية فورية لتلافي تقادم الوضع .	3	03	3	03	3	03
هامشي	يعكس هذا التصنيف ضعفاً في جودة الأصول وقصوراً في إدارة الائتمان، مما يجعل استمرارية المصرف على المحك طالما لم تتخذ إجراءات تصحيحية على الفور .	3	04	3	04	3	04
غير مرضي	يعكس هذا التصنيف ضعف في جودة الأصول وكذا قصوراً كبيراً في مجمل محافظتها الاستثمارية .	3	05	3	05	3	05
قوي	يشير هذا التصنيف إلى أن الإدارة في المصرف ممتازة وقوية وقادرة على التحكم في المخاطر وتسييرها .	3	01	3	01	3	01
مرضي	يشير هذا التصنيف إلى أن الإدارة في المصرف جيدة بالرغم من تواجد بعض نقاط الضعف الطفيفة لكنها قادرة نسبياً على التحكم في هذه المخاطر وتسييرها .	3	02	3	02	3	02
معقول	يشير هذا التصنيف إلى أن الإدارة في المصرف غير فعالة نظراً لعدم التحكم بحجم المؤسسة أو تسييره، لذا يتم تحديد المشاكل بقياس ومراقبة وإدارة هذه المخاطر .	3	03	3	03	3	03
هامشي	يشير هذا التصنيف إلى أن الإدارة في المصرف غير فعالة مطلقاً ودرجة عالية من التعقيد والمشاكل ومستوى المفرط للتعرض لمخاطر التشغيل لذا يتطلب إجراءات فورية باستبدال الهيكل الإداري وخطة لإنقاذ من أجل الحفاظ على سلامة المؤسسة .	3	04	3	04	3	04
غير مرضي	يشير هذا التصنيف إلى أن أساليب الإدارة ناقصة ومحدودة، لذا يتطلب إجراءات استبدال الهيكل الإداري .	3	05	3	05	3	05
قوي	يشير هذا التصنيف أن الأرباح في المصرف جيدة جداً، وأكثر من كافية لدعم النشاط والحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والاحتياطيات، النمو، والعوامل الأخرى التي تؤثر على نوعية وكمية وعلى وجه الخصوص الاتجاه في الإيرادات .	3	01	3	01	3	01

## قائمة الملاحق - Les Annex

		مستوى السيولة في المصرف	
مرضي	يشير هذا التصنيف أن الأرباح في المصرف جيدة ومرضية، كافية لدعم الأعمال والحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والأحكام حتى بعد التعديلات الناتجة عن تقييم جودة الأصول والعوامل الأخرى التي تؤثر على نوعية وكمية وميل الدخل.	مرضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- طبيعة استخدام الأصول؛</li> <li>- توافر الأصول سهلة التحويل إلى السيولة؛</li> <li>- القدرة على دخول الأسواق النقدية والمالية؛</li> <li>- مصادر تمويل عناصر خارج الميزانية؛</li> <li>- فعالية وقدرة على إدارة السيولة؛</li> </ul>
معقول	يشير هذا التصنيف أن الأرباح في المصرف مرضية، بالرغم من أنها لا تدعم بشكل كامل النشاط وزيادة مستوى رأس المال والإحتياجات أو فيما يتعلق بالحالة العامة للمؤسسة المالية.	معقول	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنوع مصادر الإيرادات والنفقات؛</li> <li>- مستوى تكاليف التمويل وعلو رأس المال؛</li> <li>- التسجيلات والتسويات المحاسبية للأخطاء؛</li> <li>- الالتزام بالمعايير المحاسبية المطبقة؛</li> <li>- عرض النتائج المعرضة لمخاطر السوق؛</li> <li>- تحليل تطور الأداء العام للنمو المصرف؛</li> <li>- سياسة توزيع الأرباح في المصرف؛</li> <li>- رفع رأس مال المصرف؛</li> </ul>
هامشي	يشير هذا التصنيف أن الأرباح في المصرف منخفض تؤدي إلى عدم كفاية النتائج لدعم الأعمال والحفاظ على مستويات كافية من رأس المال. بالإضافة لكونها تتميز بتقلبات في الإيرادات والأرباح وانخفاضها بشكل كبير مقارنة بالأعوام السابقة.	هامشي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
غير مرضي	يشير هذا التصنيف أن الأرباح في المصرف منخفض وتسجيل خسائر في أسهم المصرف تهدد قدرته على البقاء.	غير مرضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
قوي	هذا التصنيف يشير إلى مؤسسة تتميز بمستوى عالٍ من السيولة وجود أساليب متطورة وفعالة في إدارة السيولة والصندوق.	قوي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
مرضي	هذا التصنيف يشير إلى وجود أساليب جيدة في إدارة السيولة والمؤسسة لديها إمكانية الوصول إلى مصادر كافية من الأموال لتلبية احتياجات السيولة، مع تسجيل نقاط ضعف بسيطة في إدارة الصندوق، ولكن يمكن السيطرة عليها من قبل الإدارة.	مرضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
معقول	هذا التصنيف يعني أن مستويات السيولة ضعيفة وأساليب إدارة السيولة غير مرضية وتحتاج إلى تحسينات، وليس من السهل تلبية احتياجات السيولة، بالإضافة إلى التماس مواطن ضعف كبيرة في ممارسات إدارة الصندوق.	معقول	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
هامشي	هذا التصنيف يعني أن مستويات السيولة أو ممارسات إدارة السيولة غير ناجحة، وليس من السهل تلبية احتياجات السيولة، بالإضافة إلى التماس مواطن ضعف كبيرة في ممارسات إدارة الصندوق.	هامشي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
غير مرضي	هذا التصنيف يعني أن مستويات السيولة غير كافية تهدد قدرة المؤسسة على البقاء وتحتاج إلى مساعدة مالية فورية للتعامل مع الالتزامات والاحتياجات الأخرى من السيولة النقدية، بالإضافة إلى وجود مواطن ضعف كبيرة في ممارسات إدارة الصندوق.	غير مرضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
قوي	يشير هذا التصنيف أن الحساسية لمخاطر السوق يتم السيطرة عليها بشكل جيد جدا وبالتالي مستوى رأس المال لن يتأثر ويكون قادراً على امتصاص الصدمات، بالإضافة إلى أساليب إدارة المخاطر قوية.	قوي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
مرضي	يشير هذا التصنيف أن الحساسية لمخاطر السوق متحكم بها على نحو كافٍ بالرغم من أن له تأثير نسبي على النتائج وجزء من رأس المال، وفيما يتعلق بممارسات إدارة المخاطر فهي جيدة عموماً ومستوى رأس المال قادر على امتصاص جزء من الصدمات.	مرضي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
معقول	يشير هذا التصنيف أن الحساسية لمخاطر السوق غير متحكم فيها مما قد يشير إلى احتمال تأثر رأس المال، وفيما يتعلق بممارسات إدارة المخاطر فيجب تحسينها وملائمتها مع حجم وتعقيد ومستوى مخاطر السوق التي يتحملها المصرف لأن مستويات رأس المال غير كافية لمواجهة مخاطر السوق التي تتعرض لها المؤسسة.	معقول	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>
هامشي	يشير هذا التصنيف أن الحساسية لمخاطر السوق كبيرة مما قد يشير إلى احتمال تأثير على الأرباح أو رأس المال، وفيما يتعلق بممارسات إدارة	هامشي	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حساسية لتقلبات اسعار الفائدة واسعار الصرف واسعار الاسهم؛</li> <li>- قدرة الادارة على تحديد ورصد مخاطر السوق؛</li> <li>- مخاطر التسوية في المصرف؛</li> </ul>

مستوى السيولة في المصرف

الحساسية لمخاطر السوق

## قائمة الملاحق - Les Annex

المخاطر فيجب تحسينها وملائمتها مع مستوى المخاطر لأن رأس المال غير كاف لمواجهةها .			
يشير هذا التصنيف أن الحساسية لمخاطر السوق غير متحكم فيها مطلقاً ومستوى رأس المال غير كافٍ لامتناس الصدّات، ومستوى مخاطر السوق يشكل تهديداً واضحاً للاستمرارية المؤسّسة.	غير مرضي		
خطير جدا			

**المصدر:** من اعداد الباحثين، بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, Écoule Supérieure de Banque, **Évaluation de l'adéquation des fonds propres d'une banque selon le système de notation bancaire algérien SNB**, 2014.
- Direction Générale de l'Inspection Générale, **Chapitre III : actions de supervision. In système de notation bancaire partie I supervision du système bancaire**, AVRIL 2011. نقلاً عن:
- Banque d'Algérie, Écoule Supérieure de Banque, Rapport de stage fin d'étude, 2014

### ملحق رقم (05): مصفوفة اختبارات الضغط والإجهاد لتقييم حساسية النظام المصرفي الجزائري سنة 2013

المجال		الفرضيات	
		المصارف منهج "الشامل"	منهج من أسفل لأعلى "برنامج PESF"
النظام المصرفي - مخاطر الملاءة			
1. المحيط المؤسسي	أدرجت المؤسسات المصرفية والمالية	المصارف العمومية الستة (06)	جميع المصارف التجارية وعددها عشرون (20)
	حصة السوق	تمثل 86% من مجمل الأصول المالية	100% من مجمل الأصول المالية
	البيانات التاريخية المرجعية	مؤشرات الاحترافية الكلية لسنة 2012.	مؤشرات الاحترافية الكلية لسنة 2012.
2. قنوات انتشار المخاطر	المنهجية	فريق تقييم القطاع المالي "PESF" استخدم نموذج "Cihak"، في اختبارات الاجهاد الملاءة، الذي يقتصر على تحليل الحساسية ، وقام هذا الفريق باعتماد نهج "من أسفل إلى أعلى" للمصارف العمومية الستة (06).	فريق تقييم القطاع المالي "PESF" استخدم نموذج "Cihak"، في اختبارات الاجهاد الملاءة، الذي يقتصر على تحليل الحساسية ، وقام هذا الفريق باعتماد نهج "من أعلى إلى أسفل" للمصارف .
	نماذج الأرقام للروابط المالية الكلية	لا ينطبق	بسبب القيود على البيانات فإن الخبراء ابدوا الحكم استنادا الى امثلة من مختلف البلدان القابلة للمقارنة.
	افق اختبار الاجهاد	استنادا على مؤشرات الاحترافية الكلية لسنة 2012.	استنادا على مؤشرات الاحترافية الكلية لسنة 2012.

## قائمة الملاحق - Les Annex

<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم استخدام "سيناريو ثابت" بسبب عدم القدرة على بناء اختبارات التحمل الاقتصادي الكلي بسبب القيود الكبيرة في الحصول على المعطيات؛</li> <li>- رأي الخبراء استنادا إلى الأحداث وتجارب الماضية في صدمة محفظة القروض وأسعار الفائدة والصرف في وقت واحد؛</li> </ul>	لا ينطبق	تحليل السيناريوهات	3. صدمات شديدة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدمة موحدة متعددة العوامل:</li> <li>1. مخاطر الائتمان (تدهور محفظة القروض الإجمالية، وتركيز القطاع من (10%، 20%، 30%) والانتقال لأعلى درجة في جميع الفئات والتخلف عن سداد القروض هيكلية بنسبة 50%؛</li> <li>2. مخاطر التركيز: يتضمن أكبر مقترضين؛</li> <li>3. مخاطر سعر الفائدة: الحركة السعودية موازية للمنحنى العائد 200% &amp; 400% عن الأساس؛</li> <li>4. مخاطر سعر الصرف: وأثرها على صافي المركز المفتوح. تقدير تراجع في قيمة العملة بنسبة 10% ونسبة 20% و نسبة 40%؛</li> <li>5. صدمة متعددة تتضمن مزيج من مخاطر الائتمان وسعر الفائدة وسعر الصرف؛</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- طبقت صدمات مماثلة لأكبر ستة بنوك من قبل البعثة:</li> <li>1. مخاطر الائتمان: تدهور حافظة القروض الاجمالية بنسبة (10%، 20%، 30%) على التوالي؛</li> <li>2. التركيز القطاعي في الإئتمان بنسبة (10%، 20%، 30%) على التوالي؛</li> <li>3. الانتقال إلى مستوى أعلى في جميع الفئات والتخلف عن سداد القروض هيكلية 50%؛</li> <li>4. مخاطر التركيز: يتضمن أكبر مقترضين على هذا الترتيب (03، 05، 10)؛</li> <li>5. إختيار الاجهاد العكسي؛</li> <li>6. مخاطر أسعار الفائدة: الحركة السعودية موازية للمنحنى العائد 200% &amp; 400% عن الأساس؛</li> <li>7. مخاطر أسعار الصرف: تقدير تراجع في قيمة العملة بنسبة 10% ونسبة 20% و نسبة 40%؛</li> <li>8. صدمة متعددة تتضمن مزيج من مخاطر الائتمان وسعر الفائدة وسعر الصرف؛</li> </ul>	تحليل الحساسية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- خسائر القروض: خسائر في متوسط الدخل الصافي وخصمها من الاموال الخاصة التنظيمي الى الفئة الاولى؛</li> <li>- مخاطر اسعار الفائدة: تغييرات ايجابية او سلبية وبعاد تسعيرها لتبيان تأثيرها على الأرباح ورأس المال التنظيمي؛</li> <li>- مخاطر أسعار الصرف: التغييرات الناجمة وتأثير على الأرباح ورأس المال التنظيمي من المستوى الأول.</li> </ul>	تحديد تأثير كل المخاطر على النماذج الداخلية للبنوك وعلى الدخل ورأس المال.	الخطر / تقييم عوامل (طريقة حساب كل عنصر، والافتراضات)	4. المخاطر وامتصاص الصدمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ثبات واستقرار الميزانية العمومية للمصرف؛</li> <li>- تسجيل حالة من الخسائر في مرحلة التوتر (لا وجود للأرباح)؛</li> <li>- عدم توزيع الأرباح؛</li> </ul>	محددة من المصارف	التعديلات على سلوك المصرفي	

## قائمة الملاحق - Les Annex

5. المعايير والتنظيمات الموجهة نحو السوق	معايرة خطر المعلمات	وقت محدد لكل من مخاطر الائتمان والسوق	تستند على أساس الوقت الفعلي (أعلى) أو القيم البديلة ورأي الخبراء بسبب القيود المفروضة على بيانات النمذجة الكلي "Macro-modélisation" من عوامل الخطر.
ت	القواعد التنظيمية /المحاسبية	- نسبة رأس المال التنظيمي للجنة بازل I (المعيار المعتمد) هو 08%؛	- نسبة رأس المال التنظيمي للجنة بازل I (المعيار المعتمد) هو 08%؛
نحو	وتوجهات السوق	- الشريحة الأولى لرأس المال ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر "RWA"؛	- الشريحة الأولى لرأس المال ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر "RWA"؛
السوق		- الشريحة الأولى لرأس المال ÷ إجمالي الأصول؛	- الشريحة الأولى لرأس المال ÷ إجمالي الأصول؛
6. الإفصاح عن النتائج	عرض النتائج	انخفاض قيمة الأسهم مقارنة بكفاية رأس المال التنظيمي المتعارف عليه	- نسبة حقوق المساهمين وكفاية رأس المال في النظام المصرفي ومستواه في المصرف؛
			- عدد البنوك في النظام المصرفي كاملا ونسبة الشريحة الأولى من رأس المال التنظيمي 08%؛
<b>النظام المصرفي - مخاطر السيولة</b>			
1. المحيط المؤسسي	المؤسسات المصرفية والمالية	المصارف العمومية السنة (06)	جميع المصارف التجارية وعددها عشرون (20)
	حصة السوق	تمثل 86% من مجمل الأصول المالية	100% من مجمل الأصول المالية
	البيانات التاريخية المرجعية	مؤشرات الاحترافية الكلية لسنة 2012.	مؤشرات الاحترافية الكلية لسنة 2012.
2. صدمات شديدة	المنهجية	النماذج الداخلية	نموذج من أسفل إلى أعلى لكل مصرف.
3. المخاطر وامتصاص الصدمات	المخاطر	- مخاطر التمويل؛ - تركيز التمويل؛	- مخاطر التمويل؛ - تركيز التمويل؛
	امتصاص الصدمات	محددة من المصارف	- القدرة على الموازنة (خفض الأصول)؛
4. قنوات انتشار المخاطر	حجم الصدمة	- استمرار سحب الودائع خلال 5 أيام بنسبة (05% & 10%)؛ - سحب أكبر المودعين لجميع أموالهم في يوم واحد؛	- استمرار سحب الودائع خلال 5 أيام بنسبة (05% & 10%)؛ - المعدل اليومي للتنازل عن الأصول السائلة هو 80% على الأصول و 01% بالنسبة للأصول غير سائلة. وقيام المودعين بسحب كبير لجميع أموالهم في يوم واحد؛
5. المعايير والتنظيمات	القواعد التنظيمية	- سوق ما بين البنوك للنظام المصرفي الجزائري غير نشط بسبب وجود السيولة الزائدة؛ - السيولة المصرفية؛	- سوق ما بين البنوك للنظام المصرفي الجزائري غير نشط بسبب وجود السيولة الزائدة؛ - السيولة المصرفية؛
6. النتائج	عرض النتائج	المصارف التي لا تزال تبقى على السيولة.	عدد من المؤسسات المالية تبقى مستوى عال من السيولة خلال فترة خمسة أيام من التوتر.

Source : FMI, Rapport du FMI N°- 14/161, Op-Cit, p 20.



قائمة الجداول

&

الأشكال

# قائمة الجداول & الأشكال

## قائمة الجداول

الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي	
22	جدول رقم (01): نماذج العدوى المالية
23	جدول رقم (02): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية
44	جدول رقم (03): مؤشرات أداء النظام المالي
45	جدول رقم (04): مؤشرات السلامة المالية "FSIs" مجموعة أساسية
46	جدول رقم (05): مؤشرات السلامة المالية- مجموعة داعمة
47	جدول رقم (06): مؤشرات السلامة "FSIs" في مؤسسات التأمين
64	جدول رقم (07): المعايير الأساسية لأنظمة مالية سليمة
66	جدول رقم (08): مبادئ الحوكمة المصرفية للجنة بال الاستشارية
67	جدول رقم (09): المبادئ الـ 29 الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بال الاستشارية
الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية	
79	جدول رقم (10): مكونات الأصول السائلة ذات الجودة العالية "HQLA"
81	جدول رقم (11): فئة العناصر المكونة لـ "ASF"
87	جدول رقم (12): المبادئ والممارسات السليمة لاختبارات الإجهاد المالي للجنة "Bâle" الاستشارية
93	جدول رقم (13): القطاعات المالية الـ 25 الأكثر تكاملاً والتي تخضع لإلزامية التقييم المالي دورياً
101	جدول رقم (14): تصنيف اختبارات الإجهاد المالي
117	جدول رقم (15): الإشراف وتقييم المخاطر - نظم الإنذار المبكر في نخبة بلدان الـ 10
120	جدول رقم (16): مؤشرات لقياس الصلابة المالية المعتمدة من FMI
الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري	
145	جدول رقم (17): حجم الودائع المعبئة في النظام المصرفي الجزائري 2010-2015
147	جدول رقم (18): حجم القروض الموزعة من قبل النظام المصرفي الجزائري 2010-2015
153	جدول رقم (19): تطور عدد وكالات مصرف الخليفة 1998-2001
158	جدول رقم (20): تصاريح المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية لمركزية المخاطر 2002-2013
159	جدول رقم (21): تصاريح المصارف والمؤسسات المالية لمركزية عوارض الدفع
163	جدول رقم (22): تدخلات لجنة الرقابة بعين المكان

## قائمة الجداول & الأشكال

176	جدول رقم (23): الأموال الخاصة القانونية حسب النظام الاحترازي الجزائري
187	جدول رقم (24): أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب النظام الاحترازي في الجزائر
190	جدول رقم (25): مقارنة معايير لجنة Bâle II والمعايير المحلية الجزائرية
194	جدول رقم (26): معايير التصنيف الائتماني للمؤسسة الدولية "Poor's & Standard"
195	جدول رقم (27): التتقيط الخارجي المعتمد للمصارف والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر
196	جدول رقم (28): ترجيح المخاطر حسب النظام الاحترازي المطبق في الجزائر
216	جدول رقم (29): التتقيط حسب نظام "SNB" الجزائري
<b>الفصل الرابع: إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية &amp; متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر</b>	
225	جدول رقم (30): المصارف المعتمدة في الدراسة
229	جدول رقم (31): المؤشرات المعتمدة في الدراسة (المتغيرات)
288	جدول رقم (32): نتائج سيناريوهات الإجهاد المالي - صدمة "Top-down"
324	جدول رقم (33): نتائج سيناريوهات الإجهاد المالي - صدمة "Top-down"
331	جدول رقم (34): نتائج سيناريوهات الإجهاد المالي - صدمة "up-Bottom"
355	جدول رقم (35): المتغيرات المعتمدة في نموذج الإنذار بالأزمات المصرفية
360	جدول رقم (36): مصفوفة الارتباط لمؤشرات المعتمدة في نموذج الإنذار المبكر بالأزمات
362	جدول رقم (37): تقدير العلاقة مع الاستقرار المالي "تعبئة الودائع"
364	جدول رقم (38): تقدير العلاقة مع الاستقرار المالي "منح الائتمان"
366	جدول رقم (39): تقدير العلاقة مع الاستقرار المالي "تحمل الصدمات"

## قائمة الأشكال

<b>الفصل الأول: الإطار العام للاستقرار المالي</b>	
20	الشكل رقم (01): أنواع الأزمات المصرفية
21	الشكل رقم (02): خارطة جيو-اقتصادية لتوزيع الأزمات المالية 1970-2010
24	الشكل رقم (03): الحلقة المفرغة للأزمة المالية
28	الشكل رقم (04): مراحل الدورة الاقتصادية
37	الشكل رقم (05): مظاهر عدم الاستقرار المالي

## قائمة الجداول & الأشكال

38	الشكل رقم (06): آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي
39	الشكل رقم (07): المخاطر التي تواجه إدارة الدين السيادي
40	الشكل رقم (08): مؤشرات التنمية المالية للبنك الدولي
53	الشكل رقم (09): عمق وضيق السوق المالي
61	الشكل رقم (10): مجالات تصحيح الرقابة لـ FMI
65	الشكل رقم (11): مجموعة المؤسسات المكونة في بنك التسويات الدولي
<b>الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية</b>	
76	الشكل رقم (12): أساليب الترويج لعناصر الأصول وفق لجنة "Bâle" الاستشارية
78	الشكل رقم (13): رزمة الامتثال بنسبة السيولة الدنيا
80	الشكل رقم (14): خصائص الأصول السائلة عالية الجودة
99	الشكل رقم (15): التوزيع الاحتمالي للعوائد
100	الشكل رقم (16): توزيع مخاطر المحفظة يظهر مخاطر الذيل
106	الشكل رقم (17): منهج اختبار الإجهاد المالي Macro-prudential
113	الشكل رقم (18): سيناريوهات الإجهاد المالي
119	الشكل رقم (19): أبعاد الأداء المالي والسلامة في المصارف
126	الشكل رقم (20): خارطة الاستقرار المالي لـ "FMI"
128	الشكل رقم (21): مؤشرات نموذج "CAMELS"
129	الشكل رقم (22): مؤشرات نموذج "SAABA"
130	الشكل رقم (23): مؤشرات نموذج "PATROL"
<b>الفصل الثالث: المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري</b>	
137	الشكل رقم (24): أسعار السيولة المطبقة في السوق النقدي الجزائري
138	الشكل رقم (25): أسعار الفائدة المطبقة في السوق النقدي الجزائري
139	الشكل رقم (26): سعر صرف الدينار الجزائري
142	الشكل رقم (27): توزيع قطاع التأمين في الجزائر 2015
144	الشكل رقم (28): تشكيلة النظام المصرفي الجزائري 2015
145	الشكل رقم (29): شبكة المصارف والمؤسسات المالية الموزعة في الجزائر 2000 - 2015

## قائمة الجداول & الأشكال

148	الشكل رقم (30): مستوى القروض المتعثرة من إجمالي الأموال الخاصة القاعدية
149	الشكل رقم (31): مساهمة أصول الهيدرو-كاربير في سيولة النظام المصرفي الجزائري 2010-2015
149	الشكل رقم (32): مؤشرات السيولة في النظام المصرفي الجزائري
150	الشكل رقم (33): مؤشرات الربحية في النظام المصرفي الجزائري 2010-2015
156	الشكل رقم (34): هيكل خلية الاستعلام المالي "CTRF"
167	الشكل رقم (35): جهاز الرقابة الداخلي لدى المصارف والمؤسسات المالية
175	الشكل رقم (36): مستوى رأس المال في عينة من المصارف العاملة في الجزائر
185	الشكل رقم (37): مراحل الالتزام بنسبة الملاءة للجنة "Bâle I"
188	الشكل رقم (38): الدعائم الثلاثة لاتفاقية لجنة "Bâle II"
203	الشكل رقم (39): أدوات رصد مخاطر السيولة في الجزائر
207	الشكل رقم (40): مكونات نظام التنقيط المصرفي الجزائري
208	الشكل رقم (41): كفاية رأس المال في مصرف "Fransa/El Djazaïr & Bea"
209	الشكل رقم (42): جودة محفظة الأصول في مصرف "Bea& Fransa/El Djazaïr"
211	الشكل رقم (43): جودة الإدارة والتنشغيل في مصرف "Bea& Fransa/El Djazaïr"
212	الشكل رقم (44): جودة الربحية في مصرف "Bea& Fransa/El Djazaïr"
213	الشكل رقم (45): جودة السيولة في مصرف "Bea& Fransa/El Djazaïr"
الفصل الرابع: إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية & متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر	
227	الشكل رقم (46): أصول المصارف محل الدراسة من مجمل النظام المصرفي 2000-2015
228	الشكل رقم (47): أصول السوق النقدي الجزائري
231	الشكل رقم (48): خارطة المخاطر التي تكتنف النظام المالي في الجزائر
233	الشكل رقم (49): مؤشرات الملاءة في النظام المصرفي الجزائري
234	الشكل رقم (50): مدى تغطية ملاءة رأس المال التغير في الودائع المصرفية للنظام المصرفي الجزائري
235	الشكل رقم (51): تغطية كفاية الملاءة للتغير في الودائع عينة المصارف المختارة
238	الشكل رقم (52): تركّز القروض المصرفية في النظام المصرفي الجزائري
241	الشكل رقم (53): المجمع النقدي - السيولة بمعنى الواسع
243	الشكل رقم (54): مؤشرات السيولة في الجزائر
245	الشكل رقم (55): دور تنشيط السوق المالي في امتصاص السيولة وإضفاء التنويع في الأصول المالية

## قائمة الجداول & الأشكال

248	الشكل رقم (56): التكامل بين كفاية رأس المال ومعامل الرفع المالي لضبط الاستقرار المالي في المصارف
249	الشكل رقم (57): مؤشرات الرفعة المالية لعينة الدراسة 2000-2015
254	الشكل رقم (58): الناتج & الإنفاق الإجمالي في الجزائر
255	الشكل رقم (59): مستوى الدخل الوطني الإجمالي
255	الشكل رقم (60): مستوى البطالة والتضخم في الجزائر
257	الشكل رقم (61): رصيد الميزانية العمومية في الجزائر
258	الشكل رقم (62): إجمالي الدين الداخلي في الجزائري
260	الشكل رقم (63): مؤشرات الانتشار وتشكيل النظام المالي في الجزائر 2000-2015
265	الشكل رقم (64): مؤشرات عمق النظام المالي في الجزائر 2000-2015
267	الشكل رقم (65): يوضح أثر صدمة أسعار هيدرو-كربيد والأزمات المالية على النظام المصرفي
268	الشكل رقم (66): مؤشرات المنافسة والتكيز في النظام المالي الجزائري
270	الشكل رقم (67): مؤشرات المديونية وقدرة التحمل في النظام المالي الجزائري 2000-2015
271	الشكل رقم (68): مؤشرات هيكل السوق وطاقة الاستيعاب في الجزائر
275	الشكل رقم (69): مؤشرات جودة الأصول لعينة الدراسة 2000-2015
279	الشكل رقم (70): مؤشرات جودة الإدارة لعينة الدراسة 2000-2015
281	الشكل رقم (71): مؤشرات جودة الربحية لعينة الدراسة 2000-2015
284	الشكل رقم (72): تضارب الرؤى بين السياستين التقديرية والمالية خلال المرحلة 2008-2013
298	الشكل رقم (73): عينة الدراسة الممثلة في الاختبار
301	الشكل رقم (74): مخطط سيناريوهات الإجهاد المالي المعتمد في الدراسة
302	الشكل رقم (75): مؤشرات نمو الناتج الداخلي العالمي
303	الشكل رقم (76): سيناريو صدمة الاستدانة الخارجية على الاستقرار الاقتصادي
306	الشكل رقم (77): سيناريو صدمة الاستدانة الخارجية على الاستقرار المصرفي
308	الشكل رقم (78): سيناريو صدمة أسعار هيدرو-كربيد على التوازن الاقتصادي
309	الشكل رقم (79): سيناريوهات صدمة أسعار هيدرو-كربيد على الاستقرار المصرفي
312	الشكل رقم (80): سيناريو صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة على الاستقرار الاقتصادي الكلي
314	الشكل رقم (81): سيناريو صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة على الملاءة المصرفية
314	الشكل رقم (82): سيناريو صدمة تخفيض أجور الإدارة العامة على التركز في الأصول المصرفية

## قائمة الجداول & الأشكال

316	الشكل رقم (83): سيناريو صدمة أسعار الصرف على الاستقرار الاقتصادي الكلي
325	الشكل رقم (84): سيناريو صدمة الملاءة على الاستقرار المالي الواسع
327	الشكل رقم (85): سيناريو صدمة الصرف على الاستقرار المالي "بالمعنى الواسع"
329	الشكل رقم (86): سيناريو صدمة السيولة على الاستقرار المالي "بالمعنى الواسع"
332	الشكل رقم (87): التعريف بمصرف القرض الشعبي الجزائري
333	الشكل رقم (88): سيناريو صدمة الملاءة على "Cpa"
334	الشكل رقم (89): سيناريو صدمة الصرف على "Cpa"
335	الشكل رقم (90): التعريف بالبنك الوطني الجزائري
335	الشكل رقم (91): سيناريو صدمة الملاءة على "Bna"
336	الشكل رقم (92): سيناريو صدمة الصرف على "Bna"
337	الشكل رقم (93): التعريف ببنك الجزائر الخارجي
337	الشكل رقم (94): سيناريو صدمة الملاءة على "Bea"
339	الشكل رقم (95): سيناريو صدمة السيولة على "Bea"
340	الشكل رقم (96): التعريف بمصرف البركة الجزائري
340	الشكل رقم (97): سيناريو صدمة الملاءة على "Baraka"
342	الشكل رقم (98): سيناريو صدمة السيولة على "Baraka"
343	الشكل رقم (99): التعريف بمصرف خليج-الجزائر
343	الشكل رقم (100): سيناريو صدمة الملاءة على "AGB"
344	الشكل رقم (101): سيناريو صدمة أسعار الصرف وصدمة السيولة على "AGB"
345	الشكل رقم (102): التعريف بمصرف سوسيتي جنرال-الجزائر
345	الشكل رقم (103): سيناريو صدمة الملاءة على "S-Générale"
346	الشكل رقم (104): سيناريو صدمة أسعار الصرف على "S-Générale"
349	الشكل رقم (105): خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الواسع في الجزائر (GFSM)
350	الشكل رقم (106): خارطة الاستقرار المالي بالمعنى الضيق في الجزائر (GFSM)
351	الشكل رقم (107): الخارطة الحرارية لآثار الصدمات على المصارف المختارة
368	الشكل رقم (108): التوزيع الطبيعي
370	الشكل رقم (109): محددات الاستقرار المالي في الجزائر
372	الشكل رقم (110): الإطار المقترح للسلامة في المصارف الجزائرية



# الفهرس

مقدمة عامة ..... أ

16..... الفصل الأول الإطار العام للاستقرار المالي

المبحث الأول: ملامح وأصول الأزمات المالية - محدّدات ومفاهيم عامة ..... 18

المطلب الأول: الأزمات المالية - مفاهيم عامة ..... 18

المطلب الثاني: مؤشّرات رصد الأزمات المالية ..... 22

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للأزمات المالية ..... 25

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي العام للاستقرار المالي ..... 32

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي ..... 32

المطلب الثاني: محدّدات الاستقرار المالي ..... 36

المطلب الثالث: تحديّات إرساء الاستقرار والأهميّة المتزايدة لقضايا الاستقرار المالي ..... 41

المبحث الثالث: مؤشّرات رصد وتحليل الاستقرار المالي ..... 43

المطلب الأول: مؤشّرات هيكل النظام المالي والتنمية والصّلاية ..... 44

المطلب الثاني: تحليل مؤشّرات الاستقرار المالي بمعناه الضيّق - الاستقرار المصرفي ..... 49

المطلب الثالث: تحليل مؤشّرات الاستقرار المالي بمعناه الواسع - الاستقرار المالي الكلي ..... 52

المبحث الرابع: دور الهيآت المالية والمحافل الدّولية في إدارة المخاطر وتصحيح عيوب البنيان المالي ..... 57

المطلب الأول: إدارة الأزمات وآلية تصحيح عيوب البنيان المالي ..... 57

المطلب الثاني: قضايا الاستقرار المالي في المؤسسات المالية الدّولية ..... 60

المطلب الثالث: قضايا الاستقرار المالي في المصارف المركزية والمحافل الدّولية الأخرى ..... 64

72..... الفصل الثاني الإتجاهات الحديثة لإدارة المخاطر في النظم المالية

المبحث الأول: إجابة لجنة "Bâle" حول الأزمات المالية & أساليب إدارة المخاطر في النظام المالي ..... 73

المطلب الأول: الحد من مخاطر العدوى ورفع نسب الملاءة المالية ..... 73

## الفهرس

- المطلب الثاني: متطلبات وأدوات رصد مخاطر السيولة في المصارف.....77
- المطلب الثالث: الرافعة المالية واختبارات الإجهاد المالي (اختبارات الضغط).....84
- المبحث الثاني: برنامج تقييم القطاع المالي آلية "FMI" لإدارة المخاطر في النظام المالي "PESF"....88
- المطلب الأول: توجهات FMI لإدارة المخاطر في النظام المالي.....88
- المطلب الثاني: مفهوم وآلية إدارة المخاطر وفق برنامج تقييم القطاع المالي "PESF".....90
- المطلب الثالث: آلية تقييم النظام المالي وفق برنامج تقييم القطاع المالي "PESF".....95
- المبحث الثالث: برامج الإجهاد المالي آلية لإدارة المخاطر في النظام المالي.....97
- المطلب الأول: ماهية برامج الإجهاد المالي.....97
- المطلب الثاني: مقاربات وسيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي.....103
- المطلب الثالث: آلية ومنهجية تصميم اختبارات الإجهاد المالي.....110
- المبحث الرابع: نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS" أداة لإدارة المخاطر.....115
- المطلب الأول: ماهية نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS".....116
- المطلب الثاني: نطاق استخدام نظام الإنذار المبكر بالأزمات "EWS".....123
- المطلب الثالث: نماذج نظم الإنذار المبكر بالأزمات "EWS".....129
- الفصل الثالث المقاربة الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري.....134**
- المبحث الأول: تطور أداء النظام المالي الجزائري.....135
- المطلب الأول: الوساطة المالية والبنية التحتية للنظام المالي الجزائري.....135
- المطلب الثاني: سيرورة الأداء في النظام المصرفي الجزائري - مؤشرات مختارة.....148
- المطلب الثالث: التجربة الجزائرية في الأزمات المالية وعدم الاستقرار المصرفي.....151
- المبحث الثاني: الرقابة والإشراف المصرفي - هيآت إدارة & تقدير المخاطر في الجزائر.....155
- المطلب الأول: هيآت الرقابة المصرفية & تقدير المخاطر في الجزائر.....156
- المطلب الثاني: الرقابة الداخلية كمدخل لإرساء الحوكمة المصرفية في الجزائر.....165
- المطلب الثالث: المراجعة الخارجية في المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية.....173

## الفهرس

- المبحث الثالث: الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري ..... 175
- المطلب الأول: دور رأس المال المصرفي في إدارة المخاطر ..... 175
- المطلب الثاني: هيئات ضمان الودائع وإدارة المخاطر المصرفية "S.G.D.B" ..... 180
- المطلب الثالث: تبني النظام المصرفي الجزائري لتوصيات لجنة "Bâle" ..... 185
- المبحث الرابع: الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في النظام المالي الجزائري ..... 193
- المطلب الأول: محاكاة النظام المصرفي الجزائري لاتفاقية بال الثالثة "Bâle III" ..... 193
- المطلب الثاني: تطوير نظام التتقيط المصرفي الجديد "SNB" ..... 207
- المطلب الثالث: النظام المالي الجزائري وبرامج الإجهاد المالي ..... 218
- الفصل الرابع إسهامات إدارة المخاطر في تحقيق الصلابة المالية & متطلبات الاستقرار المالي في الجزائر .. 224**
- المبحث الأول : مدى فعالية توصيات لجنة بال الاستشارية في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية . 224
- المطلب الأول : فعالية نظام الملاءة المصرفية في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية .... 224
- المطلب الثاني: فعالية رصد مؤشرات السيولة في تحقيق الصلابة المالية في المصارف الجزائرية .... 241
- المطلب الثالث: مؤشر الرافعة المالية في المصارف الجزائرية ..... 248
- المبحث الثاني: مدى فعالية برنامج "PESF" في قياس الاستقرار المالي في الجزائر ..... 251
- المطلب الأول: تحليل مؤشرات الاستقرار المالي ..... 251
- المطلب الثاني: سيناريوهات اختبارات الإجهاد المالي الكلي "Top -Dwon" ..... 286
- المطلب الثالث: تحليل الامتثال بالمعايير ومبادئ أفضل الممارسات أدوات النظام المالي والمصرفي الفعال . 291
- المبحث الثالث: فعالية تحليل اختبار الإجهاد المالي للنظام المالي الجزائري ..... 297
- المطلب الأول: تحليل سيناريوهات الإجهاد المالي المعدة وفق "Top -Down" ..... 297
- المطلب الثاني: تحليل سيناريوهات الإجهاد المالي المعدة وفق "Bottom-up" ..... 322
- المطلب الثالث: خارطة الاستقرار المالي في الجزائر ..... 348
- المبحث الرابع: محددات الاستقرار المالي ومتطلبات إرساء نظام الإنذار المبكر بالأزمات في المصارف الجزائرية 354
- المطلب الأول: إستراتيجية تصميم نظام الإنذار المبكر في المصارف الجزائرية ..... 354

## الفهرس

---

360	المطلب الثاني: تحليل وتقييم فعالية نظام الإنذار المبكر في المصارف الجزائرية.....
369	المطلب الثالث: آلية تصحيح عيوب البنين المالي في النظام المصرفي الجزائري.....
382	خاتمة عامة .....
391	قائمة المراجع والاحالات .....
414	قائمة الجداول والأشكال .....
421	الفهرس .....